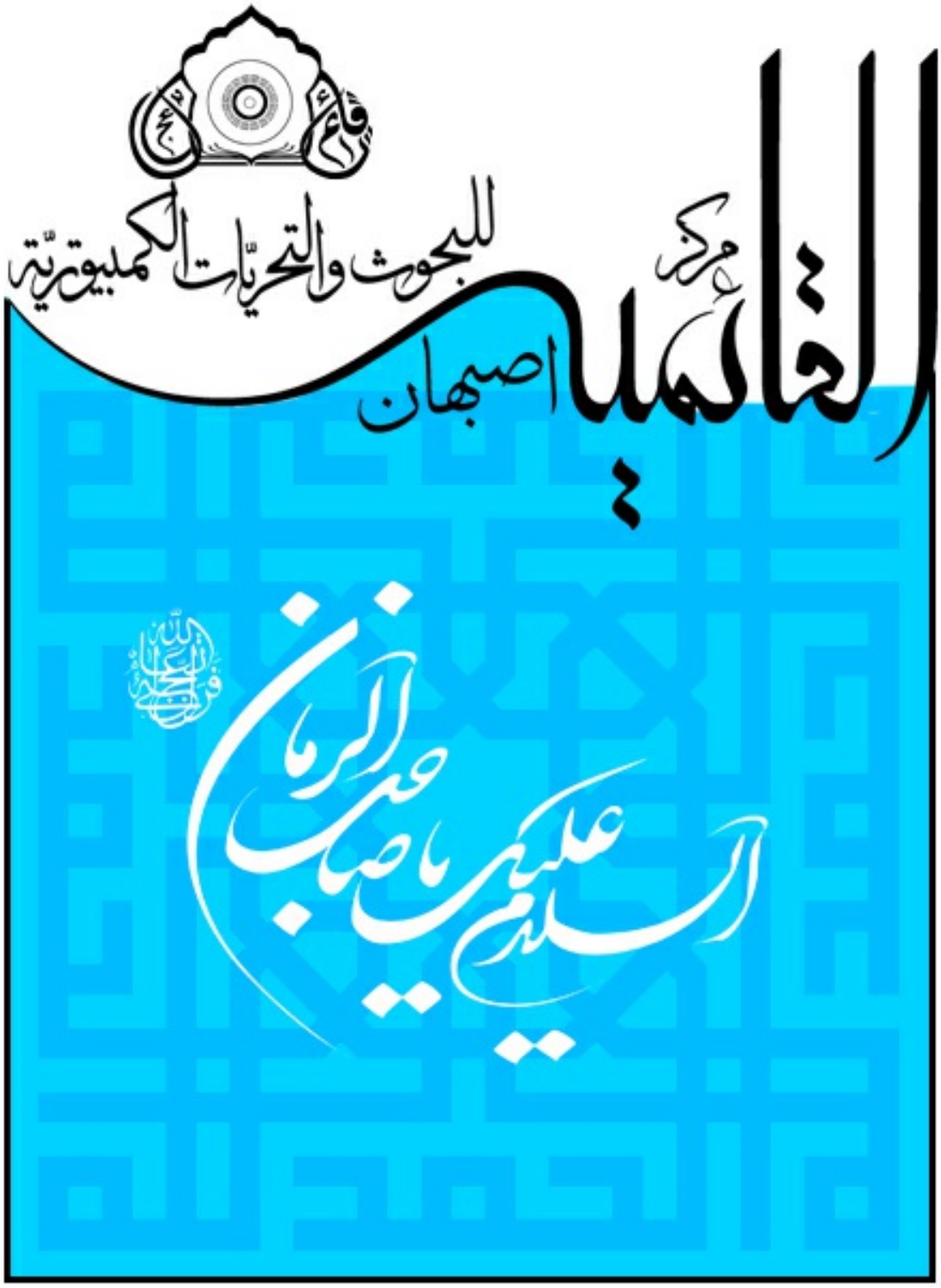

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

كتاب

حاشية الدسوقي

لمحمد بن عرفة الدسوقي

على مختصر السعد

لسعد الدين التفتازاني ت ٧٩٢هـ

المجلد الثالث

تحقيق

د. عبد الحميد هنداوي

المكتبة العصرية

بسم الله الرحمن الرحیم

حاشیۀ الدسوقی علی مختصر السعد

کاتب:

محمد عبدالواحد دسوقی

نشرت فی الطباعۀ:

المکتبۀ العصریه

رقمی الناشر:

مرکز القائمیۀ باصفهان للتحریات الکمبیوتریۀ

الفهرس

الفهرس ----- ۵
حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد المجلد ۳ ----- ۸
اشاره ----- ۸
اشاره ----- ۸
تعریف علم البیان ----- ۱۲
الفن الثانی : علم البیان ----- ۱۲
أبواب علم البیان ----- ۴۹
اشاره ----- ۴۹
التشبیه ----- ۵۵
اشاره ----- ۵۵
وجه التشبیه ----- ۸۴
الوجه الداخل فی الطرفین والخارج عنهما ----- ۹۱
الوجه الواحد وغیره والحسی والعقلی ----- ۱۱۲
دقیقه فی الوجه المرکب ----- ۱۴۳
أداه التشبیه ----- ۱۵۳
الغرض من التشبیه ----- ۱۵۹
وعالم یعرف بالسجزی ----- ۱۷۸
أقسام التشبیه باعتبار طرفیه ----- ۱۸۴
التشبیه الملفوف والمفروق ----- ۱۹۲
أقسام التشبیه باعتبار أداته ----- ۲۳۳
أقسام التشبیه باعتبار الغرض ----- ۲۳۶
خاتمه ----- ۲۳۹
مراتب التشبیه ----- ۲۴۰
الحقیقه والمجاز ----- ۲۴۶

اشاره ---- ۲۴۶
القول فی الحقیقه والمجاز ---- ۲۴۶
الحقیقه والمجاز ---- ۲۴۶
تعریف الحقیقه ---- ۲۴۷
بقیه الکلام عن الحقیقه ---- ۲۴۸
أمثله علی استعمال الکلمه علی حقیقتها وعلی غیر حقیقتها ---- ۲۵۳
وضع ---- ۲۵۴
تعریف الوضع ---- ۲۵۴
کلامه عن الحروف ومعانیها ---- ۲۵۵
الفرق بین المعنی الإفرادی والمعنی الترکیبی ---- ۲۵۷
إنکار الوضع ---- ۲۶۲
کلامه عن صفات الحروف ---- ۲۶۴
مجاز ---- ۲۶۷
بدایه الکلام عن المجاز ---- ۲۶۷
أنواع المجاز ---- ۲۶۹
أقسام المجاز ---- ۲۶۹
تقسیم المفرد إلی مرسل واستعاره ---- ۲۷۷
الکلام فی المجاز المرسل ---- ۲۸۰
علاقه الجزئیه والکلیه ---- ۲۸۲
علاقه السببیه ---- ۲۸۵
اعتبار ما کان وما یکون ---- ۲۸۶
الحالّیه والمحلّیه ---- ۲۸۸
الاستعاره ---- ۲۹۰
اشاره ---- ۲۹۰
الکلام فی الاستعاره ---- ۲۹۰
هل الاستعاره مجاز لغوی أم عقلی ---- ۳۰۲

مفارقه الاستعاره للكذب ---- ۳۲۰
أنواع الاستعاره باعتبار الطرفين ---- ۳۲۷
أنواع الاستعاره باعتبار الجامع ---- ۳۳۲
علک السّكيم إلى انصراف الزّائر ---- ۳۴۲
أقسام الاستعاره باعتبار الطرفين والجامع ---- ۳۴۸
أقسام الاستعاره باعتبار المستعار الأصليه والتبعيه ---- ۳۶۵
أقسام الاستعاره باعتبار الخارج ---- ۳۹۰
المجاز المركب ---- ۴۰۵
فصل : فى بيان الاستعاره بالكنايه والاستعاره التخييليه ---- ۴۱۴
اعتراضات على السكاكى ---- ۴۳۶
فصل عرف السكاكى إلخ... ---- ۴۳۶
[فصل] : فى شرائط حسن الاستعاره ---- ۵۰۰
[فصل] : فى بيان معنى آخر ---- ۵۱۲
الكنايه ---- ۵۱۸
اشاره ---- ۵۱۸
الكنايه ---- ۵۱۸
أقسام الكنايه ---- ۵۲۸
الكنايه العرضيه ---- ۵۴۵
[فصل] : الموازنه بين المجاز والحقيقه ---- ۵۵۷
[فصل] : الموازنه بين المجاز والحقيقه ---- ۵۵۸
تعريف مركز ---- ۵۶۲

حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد المجلد ۳

اشاره

سرشناسه : دسوقی، محمد، - ۱۸۱۵م.

عنوان و نام پدیدآور : حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد / لمحمدبن احمدبن عرفه الدسوقی.لسعد الدین التفتازانی ؛ تحقیق عبدالحمید الهنداوی.

مشخصات نشر : بیروت : مکتبه العصریه، ۱۴۲۸ق.

مشخصات ظاهری : ۴ ج.

یادداشت : این کتاب شرحی است بر مختصرالمعانی تفتازانی که خود شرحی است بر تلخیص المفتاح خطیب قزوینی که آن نیز تلخیص است از مفتاح العلوم سکاکی.

موضوع : زبان عربی -- معانی و بیان

توضیح : «حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد» اثر محمد بن عرفه الدسوقی، حاشیه ای است به زبان عربی، بر کتاب «مختصر السعد» اثر سعد الدین تفتازانی (۷۹۲ ق) که آن نیز، شرح «تلخیص مفتاح العلوم»، اثر جلال الدین قزوینی می باشد.

عملیاتی که محقق کتاب، عبدالحمید هنداوی بر روی آن انجام داده، بدین قرار است: اضافه کردن تعلیقاتِ توضیحی دیگر بر کتاب تلخیص؛ خارج کردن شواهد قرآن، حدیثی و شعری از دواوین و مصادر آن در کتب ادب و میراث بلاغی؛ شرح معانی الفاظ غریب؛ شرح حال افرادی که در کتاب، ذکری از آن ها شده است و زیاد کردن بعضی از عناوین فرعی برای موضوعات.

ص: ۱

اشاره

الفن الثانى : علم البيان

ص: ۴

تعريف علم البيان

قدمه على البديع للاحتياج إليه فى نفس البلاغه وتعلق البديع بالتوابع ، (وهو علم)

******

الفن الثانى : علم البيان

الفن عباره عن الألفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبته على مقدمه إلخ ، فإن جعل علم البيان عباره عن المسائل احتيج لتقدير مضاف أى : مدلول الفن الثانى علم البيان أو الفن الثانى دال علم البيان ، وإن جعل علم البيان عباره عن الملكه أو الإدراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق. (قوله : قدمه على البديع) أى : أتى به مقدما عليه لا أنه كان مؤخرا عنه ثم قدمه ، وتقدم فى أول الفن الأول وجه تقديمه على البيان ، وحاصله أنه قدم المعانى على البيان لكونه منه بمنزله المفرد من المركب ؛ لأن رعايه المطابقه لمقتضى الحال التى هى مرجع علم المعانى معتبره فى علم البيان مع زياده شىء آخر وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه (قوله : للاحتياج إليه فى نفس البلاغه) الأنسب بما بعده أن يقول : لتعلقه بالبلاغه وتعلق البديع بتوابعها وإنما كان علم البيان محتاجا إليه فى نفس البلاغه ؛ لأنه يحترز به عن التعقيد المعنوى كما سبق وهو شرط فى الفصاحه وهى شرط فى البلاغه وشرط الشرط شرط ، والحاصل أن الاحتراز عن التعقيد المعنوى مأخوذ فى مفهومها بواسطه أخذ الفصاحه فيه والاحتراز المذكور لا يتيسر لغير العرب العرباء إلا بهذا العلم ، فما قاله بعضهم من أن علم البيان يحتاج إليه فى نفس البلاغه فى الجمله لا أنه لا تتم بلاغه كلام بدون أعمال علم البيان ، إذ الكلام المركب من الدلاله المطابقيه لا يحتاج فى تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعانى ، إذ لا حاجه إلى علم البيان فى الدلاله المطابقيه كما ستعرف فليس بشىء ؛ لأن المقصود احتياج بلاغه الكلام إلى علم البيان لا إلى أعماله ، ولا شك أن الاحتراز عن التعقيد المعنوى لا يمكن إلا بعلم البيان (قوله : وتعلق البديع بالتوابع) أى : توابع البلاغه ؛

أى : ملكه يقتدر بها على إدراكات جزئيه ، أو أصول وقواعد معلومه ...

******

وذلـك لأـن البـديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلاـم بعـد رعايه المطابقه ووضوح الـدلاله كما يأتى ، فلا جرم أنه لا تعلق له بالبلاغه ، وإنما يفيـد حسـنا عرضيّا للكلام البليغ ، وكلام الشارح المـذكور يشـير إلى أن البديع من توابع البلاغه وهو ما جزم به بعضهم خلافا لمن قال : إنه من تتمه علم المعانى ، ولمن قال : إنه قال من تتمه علم البيان.

(قوله : أى ملكه) هى كيفيه راسخه فى النفس حاصله من كثره ممارسه قواعد الفن (قوله : يقتدر بها إلخ) الإتيان بهذا نظرا لشأن الملكه فى ذاتهـا وإن كـان متروكـا فى الملكه الـواقعه فى التعريـف ؛ لئلاـ يلزم التكرار مع قوله : يعرف به إلـخ (قوله : أو أصول وقواعـد معلومه) عطف على ملكه إشاره إلى أن المراد بالعلم هنا إما الملكه أو الأصول بمعنى القواعـد المعلومه ؛ لأن بها يعرف إيراد المعـانى بطرق مختلفه فى الوضوح والخفـاء وإنمـا قيـد القواعـد بالمعلومه ؛ لأنه لا يطلق عليها علم بـدون كونها معلومه من الـدلائل وإنما كان المراد بالعلم هنا أحـد الأمرين المذكورين ؛ لأن العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين فيجوز إراده كل منهما ، ولا يقال : يلزم على ذلك استعمال المشترك فى التعريف بلا قرينه معينه وذلك لا يجوز ؛ لأنا نقول : محل منع استعمال المشترك فى التعريف إذا أريد أحد معنييه أو معانيه فقط ، وأما إذا صح أن يراد به كل معنى فإنه يجوز كما هنا فإنه يجوز إراده كـل مـن الملكـه والأـصول كمـا أشـار إليه الشـارح ؛ لأـن عله المنـع الوقـوع فى الحيره من جهه أنه لاـ يـدرى المعنى المراد من المشترك ، وهـذا ينـافى الغرض من التعريف من البيان والكشف على أن محل منع اسـتعمال المشترك فى التعريف إذا لم يكن بين المعنيين مثلا استلزام ، وأما إذا كان بينهما ذلك فإنه يجوز كما هنا ؛ لأن تعريف كل منهما يستلزم الآخر ؛ لأن الملكه كيفيه راسـخه فى النفس يقتـدر بها على إدراكات جزئيه والإدراكات الجزئيه ينشأ عنها القواعد ؛ لأن القواعد شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات ، والقاعده قضـيه كليه يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها والقضايا المذكوره ينشأ عنها الملكه بسبب ممارستها فقد اسـتلزم كـل منهمـا الآـخر فكانـا بمنزله الشـىء الواحـد ، فالمقصود حينئـذ بالتعريف الـذى يؤتى به لبيان الحقيقه واحـد فكأنه لا اشتراك

(يعرف به إيراد المعنى الواحد) ...

******

وحصل المقصود من التعريف ؛ لأن المقصود منه حصول البصيره بالمعرف وقد وجد ، ثم إن الشارح سوى بين إراده المعنيين وإن رجح إراده المعنى الأول فى الفن الأول ، لكن الأرجح المعنى الثانى ؛ لأن الكتاب فى بيان المسائل والقواعد والعلم المذكور جزئى منه فإن قلت : إن العلم كما يطلق على الملكه والقواعد يطلق على الإدراك فلم لم يذكره الشارح؟ قلت : لاحتياج الكلام معه إلى تقدير المتعلق بلا ضروره داعيه إلى تقدير ذلك ولكن الذى اختاره العلامه السيد أن المراد بالعلم هنا الإدراك والتزم التقدير المذكور ؛ لأن الإدراك هو المعنى الأصلى للعلم ؛ لأنه مصدر واستعمال العلم فى المعانى الأخر إما حقيقه عرفيه أو اصطلاحيه أو مجاز مشهور. قال العلامه عبد الحكيم : العلم حقيقه هو الإدراك ، وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما مجازا مشهورا أو حقيقه اصطلاحيه وعلى ما هو تابع له فى الحصول ووسيله إليه فى البقاء وهو الملكه كذلك ، ثم المراد الإدراك الحاصل عن الدلائل ، والمسائل المعلومه من الدلائل والملكه الحاصله عن التصديقات بالمسائل المدلله لما تقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لا علما ، ولا يصح أن يراد بالعلم هنا اعتقاد مسائل الفن ؛ لأن مجرد اعتقادها لا يعرف به أحكام الجزئيات ما لم تحصل الملكه.

(قوله : يعرف به إيراد المعنى الواحد) أى : كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم ، فاللام للاستغراق العرفى ، والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته ؛ لأنه إذا لم يراع لا يعرف إيراد المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم بطرق مختلفه ، وخرج بتقييد المعنى بالواحد إيراد المعانى المتعدده بطرق موزعه على تلك المعانى مختلفه فى الوضوح بأن يكون هذا الطريق مثلا فى معناه أوضح من الطريق الآخر فى معناه فلا تكون معرفه إيرادها كذلك من علم البيان ، واعلم أن الغرض من معرفه هذا الإيراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ فى تأديه الكلام بحيث لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلاله خفيه عند اقتضاء المقام دلاله واضحه أو واضحه عند اقتضائه دلاله خفيه ، أو أوضح عند اقتضائه دلاله متوسطه فى الوضوح والخفاء ، أو متوسطه عند اقتضائه أوضح أو أخفى

أى : المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال (بطرق) وتراكيب (مختلفه فى وضوح الدلاله عليه) أى : على ذلك المعنى ؛ ...

******

(قوله : أى المدلول عليه إلخ) قيد بهذا إشاره إلى أن اعتبار علم البيان إنما هو بعد اعتبار علم المعانى ، وأن هذا من ذاك بمنزله المفرد من المركب ؛ لأن علم المعانى علم يعرف به إيراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال وعلم البيان علم يعرف به إيراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفه ، مثلا إذا كان المخاطب ينكر كون زيد مضيافا ، فالذى يقتضيه الحال بحسب المقام جمله مفيده لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلاله واضحه أو أوضح أو خفيه أو أخفى ، نحو : إن زيدا لمضياف ، أو لكثير الرماد ، أو لمهزول الفصيل ، أو لجبان الكلب ، فإفادتها لذلك المعنى بدلاله المطابقه كالمثال الأول من وظيفه علم المعانى وإفادتها له بغيرها من وظيفه علم البيان (قوله : بطرق إلخ) يستفاد منه أنه لا بد فى البيان بالنسبه لكل معنى من طرق ثلاثه على ما هو مفاد الجمع ولا بعد فيه ؛ لأن المعنى الواحد الذى نحن بصدده له مسند ومسند إليه ونسبه لكل منها دال يجرى فيه المجاز ، فيحصل للمركب طرق ثلاثه لا محاله ، واختلاف الطرق فى الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى يكون بوضوح القرينه المنصوبه وخفائها ، فتقييد إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى وضوح الدلاله بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجه له. اه. أطول.

(قوله : وتراكيب) عطف تفسير (قوله : مختلفه فى وضوح الدلاله عليه) أى : سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكنايه أو المجاز أو التشبيه ، فمثال إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى الوضوح من الكنايه أن يقال فى وصف زيد مثلا بالجود : زيد مهزول الفصيل ، وزيد جبان الكلب ، وزيد كثير الرماد ، فهذه التراكيب تفيد وصفه بالجود من طريق الكنايه ؛ لأن هزال الفصيل إنما يكون بإعطاء لبن أمه للضيفان ، وجبن الكلب لإلفه للواردين عليه من الأضياف بكثره فلا يعادى أحدا ، وكثره الرماد من كثره إحراق الحطب للطبخ من أجل كثره الضيفان ، وهذه الطرق مختلفه فى الوضوح ، فكثره الرماد أوضحها فيخاطب به عند المناسبه كأن يكون المخاطب لا يفهم بغير ذلك ، ومثال

بأن يكون بعض الطرق واضح الدلاله عليه ، وبعضها أوضح ، والواضح خفى بالنسبه إلى الأوضح فلا حاجه إلى ذكر الخفاء ، ...

******

إيراده بطرق مختلفه الوضوح من الاستعاره أن يقال فى وصفه مثلا به : رأيت بحرا فى الدار فى الاستعاره التحقيقيه ، وطم زيد بإنعامه جميع الأنام فى الاستعاره المكنيه ؛ لأن الطموم وهو الغمر بالماء من أوصاف البحر ، فدل ذلك على أنه أضمر تشبيهه بالبحر فى النفس وهو الاستعاره بالكنايه على ما يأتى ، ولجه زيد تتلاطم بالأمواج ؛ لأن اللجه والتلاطم بالأمواج من لوازم البحر ، وذلك مما يدل على إضمار تشبيهه به فى النفس أيضا ، وأوضح هذه الطرق الأول ، وأخفاها الوسط ومثال إيراده بطرق مختلفه الوضوح من التشبيه : زيد كالبحر فى السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر ، وأظهرها ما صرح فيه بوجه الشبه كالأول ، وأخفاها ما حذف فيه الوجه والأداه معا كالأخير فيخاطب بكل من هذه الأوجه الكائنه من هذه الأبواب بما يناسب المقام من الوضوح والخفاء.

بقى شىء آخر وهو أن قول المصنف : مختلفه فى وضوح الدلاله عليه ، فيه إشكال وهو أن الدلاله - كما يأتى - كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء آخر ولا معنى لوصف ذلك الكون بالوضوح والخفاء ، وأجيب عن ذلك بأجوبه ، منها : أن وصف ذلك الكون بهما من وصف الشىء بما لمتعلقه ، والمراد وضوح المدلول أو خفاؤه بأن يكون قريبا بحيث يفهم بسرعه أو لا يفهم بسرعه وكأنه قيل : بطرق مختلفه الدلاله الواضح مدلولها أو الخفى مدلولها. ومنها : أن وصف الكون بذلك باعتبار أن ثبوت ذلك الكون للفظ معلوم بسرعه أو بدون سرعه وعلامه ذلك سرعه الانتقال من اللفظ إلى المدلول أو بطؤه.

(قوله : بأن يكون إلخ) يحتمل أن تكون الباء للسببيه ويحتمل أنها للتصوير أى : واختلاف تلك الطرق فى وضوح الدلاله بسبب كون بعض تلك الطرق أوضح أو مصور بكون بعض تلك الطرق أوضح (قوله : فلا حاجه إلخ) أى : وإذا علمت أن المراد باختلاف الطرق فى وضوح الدلاله ما ذكرناه بقولنا : بأن يكون إلخ ، تعلم أنه لا حاجه إلى ما قاله الخلخالى حيث قدر الخفاء بعد قول المصنف : فى وضوح الدلاله عليه ، فقال : وخفائها ،

وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفه إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى اللفظ والعباره ، واللام فى " المعنى الواحد " للاستغراق العرفى ، ...

******

وحاصل ما رد به الشارح عليه أنه لا حاجه لقوله : وخفائها ؛ وذلك لأن الاختلاف فى الوضوح يقتضى أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح فى كل ، ومن المعلوم أن الواضح بالنسبه إلى الأوضح خفى ، فالاختلاف فى الوضوح يستلزم الاختلاف فى الخفاء ، وحينئذ فلا حاجه لذكر الخفاء. على أن إسقاط لفظ الخفاء فيه فائده وهى الإشاره إلى أن الخفاء الحقيقى - أعنى : الخفاء فى نفس الأمر وهو الذى ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق - لا بد من انتفائه عن تلك الطرق ، وإلا كان فيما وجد فيه تعقيد ، والخفاء الموجود فيها إنما هو بحسب إضافه بعضها إلى بعض فكلها واضحه والتفاوت إنما هو فى شده الوضوح وضعفه.

(قوله : وتقييد) مبتدأ ، وقوله : " ليخرج " خبر (قوله : ليخرج معرفه إيراد المعنى الواحد) أى : ليخرجها عن كونها مشموله لعلم البيان وجزءا من مسماه ، وإلا فالمعرفه بالنسبه إلى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال أصلا ؛ لأن المراد بالمعنى جميع المعانى الداخله تحت القصد والإراده (قوله : إيراد المعنى الواحد) أى : ككرم زيد وكالحيوان المفترس ، وقوله : " بطرق مختلفه " فى اللفظ والعباره أى : مع كونها متماثله فى الوضوح ، وذلك كالتعبير عن كرم زيد بقولنا : زيد كريم وزيد جواد ، وكالتعبير عن الحيوان المفترس بالأسد والغضنفر ، فمعرفه إيراد هذا المعنى بهذه الطرق ليست من البيان فى شىء ، وعطف العباره على اللفظ من عطف المرادف ، وحاصل ما ذكره الشارح أن تقييد المصنف الاختلاف بوضوح الدلاله مخرج لمعرفه إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفه فى اللفظ متماثله فى الوضوح ، وذلك بأن يكون اختلافها بألفاظ مترادفه ، إذ التفاوت فى الوضوح لا يتصور فى الألفاظ المترادفه ؛ لأن الدلاله فيها وضعيه فإن عرف المخاطب وضعها تماثلت وإلا لم يعرف منها أو من بعضها شيئا والتوقف فى تصور معنى بعضها ليس اختلافا فى الوضوح ؛ إذ لا وضوح قبل تذكر الوضع ومعرفته ضروره أن المخاطب لا يدرك شيئا حتى يتذكر الوضع وبعد تذكره لا تفاوت (قوله : للاستغراق العرفى)

أى : كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته ، فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا : زيد جواد بطرق مختلفه لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ، ثم لما لم يكن كل دلاله قابلا للوضوح والخفاء ، أراد أن يشير إلى تقسيم الدلاله ، وتعيين ما هو المقصود هنا فقال : ...

******

أى : لا الحقيقى ؛ لأن القوى البشريه لا تقدر على استحضار جميع المعانى ؛ لأنها لا تتناهى ولا يصح جعلها للعهد ؛ إذ لا عهد ولا للجنس للزوم كون من له ملكه الاقتدار على معرفه إيراد معنى واحد فى تراكيب مختلفه فى الوضوح عالما بالبيان ، ولا يقال جعلها للاستغراق العرفى يقتضى أن كل من عرف علم البيان يتمكن من إيراد أى معنى أراده بطرق مختلفه فى وضوح الدلاله مع أنه ممتنع فيما ليس له لازم بين أوله لازم واحد ؛ لأنا نقول : هذا لا يرد إلا إذا أريد باللازم ما يمتنع انفكاكه كما هو مصطلح المناطقه ، وسيأتى أن المراد أعم من ذلك ووجود ما ليس له لازم بالمعنى الأعم ممنوع (قوله : أى كل معنى إلخ) فإن قلت : المعانى التى يقصدها المتكلم غير متناهيه عرفا ، وكما أن الإحاطه بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الإحاطه بما لا يتناهى عرفا ، فكيف يقدر بعلم البيان على إحاطتها. قلت : لا استحاله فى الإحاطه بما لا يتناهى إجمالا كما فى سائر العلوم (قوله : فلو عرف إلخ) تفريع على كون اللام للاستغراق ، وقوله : " فلو عرف أحد" أى : ممن ليس له تلك الملكه.

(قوله : بمجرد ذلك) أى : بل لا بد من معرفه إيراد كل معنى دخل تحت قصده وإرادته (قوله : قابلا) فى نسخه : قابله للوضوح والخفاء أى : بل منها ما لا يكون إلا واضحا كالوضعيه ، ومنها ما يكون قابلا للوضوح والخفاء وهو العقليه ، وقد علمت أن وصف الدلاله بهما إما بحسب المدلول أو بحسب سرعه الانتقال من اللفظ وعدمه ، فعلى الأول يكون وصف الدلاله بهما مجازا وعلى الثانى يكون وصفها بهما حقيقه (قوله : أراد أن يشير إلخ) أراد بالإشاره الذكر أى : أراد أن يذكر تقسيم الدلاله والقصد من ذكر هذا التقسيم التوصل إلى بيان المقصود ، فقوله : " وتعيين" عطف على" أن يشير" أو على" تقسيم" عطف مسبب على سبب (قوله : ما هو المقصود هنا) أى : فى هذا الفن وهو قوله الآتى : والإيراد المذكور إلخ.

(ودلاله اللفظ) يعنى : دلالته الوضعيه ؛ وذلك لأن الدلاله هى كون الشىء بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء آخر ، ...

******

(قوله : ودلاله اللفظ) احترز بإضافه الدلاله إلى اللفظ عن الدلاله الغير اللفظيه ، سواء كانت عقليه كدلاله تغير العالم على حدوثه ، أو وضعيه كدلاله الإشاره على معنى نعم ، أو طبيعيه كدلاله الحمره على الخجل ، والصفره على الوجل ، والنبات على المطر ، فإنها لا تنقسم إلى الأقسام الآتيه ، ثم إنه لما كان المتبادر من المصنف أن مراده بدلاله اللفظ هنا الدلاله المفهومه من قوله السابق فى وضوح الدلاله وهى اللفظيه العقليه دفع الشارح ذلك بقوله : يعنى دلالته الوضعيه ، فخرج دلاله اللفظ العقليه كدلاله الكلام على حياه المتكلم ، واللفظيه الطبيعيه كدلاله " أح " على وجع الصدر ، فلا ينقسم شىء منهما إلى الأقسام الآتيه ، وظهر لك من هذا أن فى كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر الدلاله أولا بمعنى ، ثم ذكرها ثانيا بمعنى آخر ، واعترض على الشارح بأن الدلاله اللفظيه الوضعيه خاصه بالمطابقه فى اصطلاح البيانيين ، وحينئذ فيلزم على تقسيمها للأقسام الآتيه تقسيم الشىء إلى نفسه وإلى غيره لكون المقسم أخص من الأقسام ، وأجيب بأن المراد بالوضعيه ما للوضع فيها مدخل سواء كان العلم بالوضع كافيا فيها لكونه سببا تامّا كما فى المطابقيه ، أو لا بد معه من انتقال عقلى كما فى التضمنيه والالتزاميه ، وهذا وجه جعل المناطقه الدلالات الثلاث وضعيات ، كذا قرر شيخنا العدوى. (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : بيان تقسيم الدلاله وتعيين ما هو المقصود منها هنا.

(قوله : لأن الدلاله) أى : من حيث هى لا خصوص دلاله اللفظ (قوله : كون الشىء) ليس المراد بالشىء خصوص الموجود كما هو اصطلاح المتكلمين ، بل مطلق الأمر الأعم من ذلك كما أنه ليس المراد بالعلم ما قابل الظن وهو الجزم ، بل مطلق الإدراك والحصول فى الذهن الأعم من ذلك (قوله : بحيث) أى : بحاله والباء للملابسه وإضافه حيث لما بعدها بيانيه أى : كون الشىء ملتبسا بحاله هى أنها يلزم إلخ ، والضمير فى " به " للشىء على حذف مضاف أى : يلزم من العلم بحاله مثلا اللفظ الموضوع دال على

والأول : الـدال ، والثانى : المـدلول ، ثم الـدال إن كان لفظا فالـدلاله لفظيه ، وإلا فغير لفظيه كدلاله الخطوط والعقد والإشارات والنّصب ، ثم الدلاله اللفظيه إما أن يكون للوضع مدخل فيها ، أو لا ؛ ...

******

معناه ودلالته كونه ملتبسا بحاله وهى أن يلزم من العلم بوضـعه لذلك المعنى العلم بذلك المعنى ، وكذلك تغير العالم فإنه دال على حـدوثه ودلالته كونه (۱) ملتبسـا بحـاله وهى أن يلزم من العلم بثبوته للعالم العلم بحـدوثه ، وقوله : " يلزم إلـخ" أى : سواء كان اللزوم بواسـطه أو لا (قوله : والأول) أى : الشـىء الأول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشـىء آخر ، وأما الشىء الثانى فهو ما يلزم من العلم بشـىء آخر العلم به (قوله : فالـدلاله لفظيه) أى : وهى ثلاثه أقسام ؛ لأنها إما عقليه بألا يمكن تغيرها كدلاله اللفظ على وجود لافظه ، وإمـا طبيعيه بأن يكون الربط بين اللفظ والمـدلول يقتضـيه الطبع كـدلاله" أح" على الوجع ، فإن طبع اللافظ يقتضى التلفظ به عند عروض الوجع ، وإما وضعيه بأن يكون الربط بين اللفظ الدال والمدلول بالوضع كدلاله الأسد على الحيوان المفترس (قوله : وإلاـ فغير لفظيه) أى : وإلاـ يكن الـدال لفظـا ، فالـدلاله غير لفظيه ، وهى ثلاـثه أقسـام أيضـا ؛ لأنها إما عقليه لا يمكن تغيرها كـدلاله التغير على الحـدوث ، وإما طبيعيه بأن يكون الربط بين الـدال والمدلول يقتضـيه الطبع كدلاله الحمره على الخجـل والصـفره على الوجـل أى : الخـوف ، وإمـا وضـعيه بـأن يكـون الربـط بيـن الـدال والمـدلول بـالوضع كـدلاله الإشـاره المخصوصه مثلا على معنى" نعم" أو على معنى" لا" (قوله : كدلاله الخطوط والعقد والإشارات والنصب) أمثله للدلاله الوضعيه الغير اللفظيه ، وأدخـل بالكـاف أمثله العقليه والطبيعيه الغير اللفظيتين كما تقـدم ، والمراد بالخطوط الكتابه أو الخطوط الهندسـيه كـالمثلث والمربع ، والنّصب جمع نصـبه كغرف جمع غرفه ، وهى العلاـمه المنصوبه على الشـىء كالعلاـمه المنصوبه على محل الطهاره من النجاسه (قوله : إما أن يكون للوضع مدخل فيها) وهى اللفظيه الوضعيه كدلاله الأسد على الحيوان المفترس ، وقوله : " إمـا أن يكون للوضع مـدخل فيهـا" أى : دخول ، بـأن كـان سـببا تامّـا فيهـا كما فى المطابقيه أو جزء سـبب كما فى التضـمنيه والالتزاميه (قوله : أو لا) بأن كانت باقتضاء العقل وهى اللفظيه

۱- فى النسخه المطبوعه : كون.

فالأولى : هى المقصوده بالنظر هاهنا ؛ وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق بالنسبه إلى العالم بوضعه ، وهذه الدلاله ...

******

العقليه أو باقتضاء الطبع وهى اللفظيه الطبيعيه كدلاله اللفظ على وجود لافظه ودلاله" أح" على الوجع (قوله : المقصود بالنظر هاهنا) أى : من حيث تقسيمها إلى مطابقيه وتضمنيه والتزاميه – كما يأتى – وهذا لا ينافى أن المقصود بالذات فى هذا الفن هو الدلاله العقليه لا الوضعيه ؛ لأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه لا يتأتى بالوضعيه كما يأتى فى قول المصنف ، والإيراد المذكور لا يتأتى بالوضعيه ؛ لأن السامع إلخ ، ومن هذا تعلم أن المراد بالدلاله السابقه فى التعريف الدلاله العقليه (قوله : وهى) أى : الدلاله اللفظيه التى للوضع فيها مدخل (قوله : كون اللفظ إلخ) جنس فى التعريف خرج عنه الدلاله الغير اللفظيه بأقسامها الثلاثه ، وقوله : " بحيث" أى : ملتبسا بحاله هى أن يفهم منه المعنى أى : المطابقى أو التضمنى أو الالتزامى ، وقوله : " عند الإطلاق" أى : إطلاق اللفظ عن القرائن وتجرده عنها ، وقوله : " بالنسبه إلخ" متعلق ب" يفهم" وخرج به اللفظيه العقليه ، وكذلك اللفظيه الطبيعيه فإنهما يحصلان للعالم بوضع اللفظ ولغيره ، لعدم توقفهما على العلم بوضعه ، ولا يقال : إن توقفهما على العلم بالوضع وإن كان منتفيا عنهما إلا أنهما لا ينافيانه ؛ إذ كل منهما متحققه سواء وجد العلم بالوضع أو لم يوجد ، وحينئذ فكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد ؛ لأنا نقول : المتبادر من قول الشارح بالنسبه إلى العالم بوضعه الحصر والقيود التى تذكر فى التعاريف يجب أن تحمل على المتبادر منها مهما أمكن ، فلهذا صح الاحتراز عن الطبيعيه والعقليه اللفظيتين بهذا القيد ، كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وهذه الدلاله) أى : اللفظيه التى للوضع مدخل فيها إما على تمام إلخ ، إن قلت : هذا الكلام يقتضى حصر الدلاله المذكوره فى هذه الأقسام الثلاثه ، وفيه نظر ؛ لأن دلاله اللفظ الفصيح على فصاحه المتكلم خارجه عن الأقسام المذكوره ؛ لأن فصاحه المتكلم ليست تمام ما وضع له اللفظ المذكور كما هو ظاهر ، وليست جزءا من الموضوع له ، وليست خارجه عنه ، بل هى فرد من أفراد الفصاحه التى هى جزء الفصيح الذى هو جزء ما وضع له اللفظ المذكور مع مدخليه الوضع فيها. قلت : لا مدخليه للوضع

(إمـا على تمام ما وضع) اللفظ (له) كـدلاله الإنسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كـدلاله الإنسان على الحيوان ، أو الناطق (أو على خارج عنه) ...

******

فيها ؛ لأن المراد بمـدخليه الوضع أن يوضع اللفظ لنفس المعنى كما فى الـدلاله الوضـعيه ، أو لما يتعلق بـذلك المعنى من الكل والملزوم كمـا فى دلاله التضـمن والالتزام ، واللفظ المـذكور لم يوضع لفصاحه المتكلم ولا لكله ولا لملزومه ، بل وضع لمركب فصـاحه المتكلم فرد من جزء جزئه ، فخروجهـا من الأقسام لعـدم وجود المقسم فيها ، والظاهر أنها من قبيل الـدلاله العقليه ؛ لأنه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحه المتكلم فتكون كدلاله اللفظ على حياه اللافظ.

(قوله : على تمام إلخ) أى : على مجموع ما وضع له ، والمراد بالمجموع ما قابل الجزء فدخل فى ذلك المعنى البسـيط والمركب ، فاندفع ما يقال : الأولى حذف تمام ؛ لأنه يخرج دلاله اللفظ على الماهيه البسـيطه الموضوع هو لها ، فإن قلت : هلا حذف قوله : " تمـام" ، واكتفى بقوله : " إمـا على ما وضع له" وهو شامل للمعنى البسـيط والمركب ، قلت : ذكر لفظه" تمام" لأجل حسـن مقـابلته بـالجزء ، وقـد تبين لـك مما قلناه أن" تمام" لا محترز له ، وما قيل من أنه احترز به عن دلاله اللفظ على نفسه نحو : زيد ثلاثى ففيه نظر ؛ وذلك لأنه على مـذهب الشارح من أن دلاله اللفظ على نفسه وضـعيه وضـعا نوعيّا ويكتفى بالمغايره بين الدال والمدلول بالاعتبار ، تكون تلك الدلاله مطابقيه ، فلم يكن" تمام" احترازا عن شىء ، وعلى أن تلك الدلاله عقليه - كما اختاره العلامه السيد - كانت خارجه عن المقسم وهو دلاله اللفظ الوضعيه وحيث كانت خارجه عن المقسم فلا يكون تمام احتراز عنها لعـدم دخولها (قوله : ما) أى : المعنى الـذى وضع أو معنى وضع ، و" اللفظ" نائب فاعل وضع ، وجمله" وضع" صـفه ، أو صـله جرت على غير من هى له ، لأـن الموصوف بـالوضع اللفـظ لا المعنى وكان الواجب إبراز الضـمير ، ولعل المصـنف ترك الإبراز جريا على المذهب الكوفى الذى يرى عدم وجوب الإبراز عند أمن اللبس كما هنا (قوله : الناطق) الأولى : والناطق بالعطف (قوله : أو على جزئه) أى : جزء مـا وضع له (قوله : على الحيوان) أى : فقـط أو الناطق فقط ، إذ كل منهما جزء من الموضوع له (قوله : أو على خارج عنه)

كـدلاله الإنسان على الضاحك. (وتسـمى الأولى) أى : الدلاله على تمام ما وضع له (وضـعيه) لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى (و) يسـمى (كـل من الأـخيرتين) أى : الـدلاله على الجزء والخـارج (عقليه) لأن دلاله اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هى من جهه حكم العقل ...

******

أى : عن تمـام مـا وضع له اللفظ (قوله : كـدلاله الإنسان على الضاحك) أى : وكـدلاله السـقف على الحائط (قوله : أى الـدلاله على تمام ما وضع له) أى : الدلاله على تمام المعنى الذى وضع اللفظ له (قوله : وضـعيه) مفعول ثان لتسـمى (قوله : لأن الواضـع إنمـا وضع اللفـظ لتمـام المعنى) أى : لا لجزئه ولا للازمه ، وحينئـذ فالسـبب فى حصولها عنـد سـماع اللفظ أو تـذكره هو معرفه الوضع فقط دون حاجه لشىء آخر ، بخلاف الأخيرتين فإنه انضم فيهما للوضع أمران عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم (قوله : وكل من الأخيرتين عقليه) لتوقف كل منهما على أمر عقلى زائد على الوضع.

(قوله : إنما هى من جهه حكم العقل إلـخ) هـذا الحصـر يقتضـى أن الوضع لا مدخل له فيهما وليس كذلك إذ هو جزء سـبب ؛ لأن كلّا من التضـمنيه والالتزاميه يتوقف على مقدمتين : إحداهما وضـعيه والأخرى عقليه ، وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه ، ينتـج أنه كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه أو لازمه ، والمقدمه الأولى متوقفه على الوضع ؛ لأن فهم المعنى متوقف على العلم بوضع اللفظ لـذلك المعنى ، والمقدمه الثانيه متوقفه على العقل ؛ لأن فهم الجزء أو اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل إلى الجزء من الملزوم إلى اللازم بواسـطه حكم أنه كلما وجـد الكل وجد جزؤه وكلما وجد الملزوم وجد لازمه ، فمن نظر إلى المقدمه الأولى سـمى التضـمنيه والالتزاميه وضعيتين كالمناطقه ، ومن نظر للثانيه سماها عقليتين كالبيانيين ، وأجيب بـأن هـذا حصـر إضـافى أى : إنما هى من جهه حكم العقل لا من جهه الوضع وحـده للجزء أو اللازم ، فلا ينافى أنه من جهه العقـل والوضع معـا ، وإنمـا اقتصـر على العقـل فى بيان التسـميه ؛ لأنه سـبب قريب بخلاف الوضع فإنه سـبب بعيـد وهو غير ملتفت إليه عند أهل هذا الفن ، قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى.

بأن حصول الكل ، أو الملزوم يستلزم حصول الجزء ، أو اللازم. والمنطقيون يسمون الثلاثه وضعيه باعتبار أن للوضع مدخلا فيها ، ويخصون العقليه بما يقابل الوضعيه والطبيعيه كدلاله الدخان على النار (وتقيد الأولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقه) ...

******

وقوله من جهه حكم العقل أى : من جهه هى منشأ حكم العقل المصور بأن .. إلخ سواء تحقق الحكم بالفعل أو لا كذا ذكر العلامه عبد الحكيم (قوله : بأن حصول الكل) أى : وهو المعنى المطابقى ، والمراد حصوله فى الذهن أو فى الخارج (قوله : يستلزم حصول الجزء) هذا راجع للكل ، وقوله : أو اللازم يرجع إلى الملزوم (قوله : والمنطقيون) أى : أكثرهم وإلا فبعضهم كأثير الدين الأبهرى يسمى الأخيرتين عقليتين كالبيانيين ، واختار الآمدى وابن الحاجب أن التضمنيه وضعيه كالمطابقيه وأن الالتزاميه عقليه. قال سم : والظاهر أن كلا من الدلالتين الأخيرتين سواء قلنا إنها لفظيه أو عقليه لا يصدق عليها أنها مجاز ، إذ ليس اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له العلاقه مع قرينه (قوله : باعتبار أن للوضع مدخلا فيها) أى : سواء كان دخوله قريبا كما فى المطابقيه ؛ لأنه سبب تام فيها إذ لا سبب لها سوى العلم به أو كان بعيدا كما فى الأخيرتين ؛ لأنه جزء سبب فيهما ؛ وذلك لأن كل واحده منهما متوقفه على أمرين ، فالتضمنيه متوقفه على وضع اللفظ للكل وعلى انتقال العقل من الكل للجزء ، والالتزاميه متوقفه على وضع اللفظ للملزوم ، وعلى انتقال العقل من الملزوم للازم فقد اعتبروا فى تسميتهما وضعيتين السبب البعيد وهو مدخليه الوضع (قوله : ويخصون العقليه) أى : سواء كانت لفظيه أو لا ، وكذا يقال فى الاثنين بعدها (قوله : بما يقابل الوضعيه والطبيعيه) أى : فتكون الدلاله عندهم ثلاثه أقسام : عقليه كدلاله الدخان على النار ، ووضعيه كالدلالات الثلاث ، وطبيعيه كدلاله الحمره على الخجل والصفره على الوجل. فقوله كدلاله الدخان مثال للعقليه ، وقوله ويخصون .. إلخ أى : بخلاف البيانيين فإن العقليه عندهم لا تقابل الوضعيه ، إذ الوضعيه قد تكون عقليه - فتأمل (قوله : وتقيد الأولى) أى : تقييدا إضافيا لا وصفيّا فيقال دلاله مطابقه بالإضافه لا دلاله مطابقه بالوصف ، وكذا يقال فى التضمن والالتزام

لتطابق اللفظ والمعنى (والثانيه بالتضمن) لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له (والثالثه بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له ، ...

******

- كذا نقل الحفيد عن الشارح فى حواشى المطول ، وذكر العلامه يس : أن المراد بالتقييد ما يشمل تقييد الإضافه كأن يقال : دلاله المطابقه وتقييد الصفه كما يقع فى عباراتهم من قولهم الدلاله المطابقيه ، ولا ينافى ذلك قول المصنف بالمطابقه ؛ لأن المراد بهذه الماده فيشمل نحو المطابقيه لا بهذا اللفظ ، وفى بعض النسخ وتختص الأولى وهى بمعنى النسخه الأولى ؛ لأن تختص من الخصوص لا من الاختصاص ، وحينئذ فالمعنى تختص الأولى بالمطابقه ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله : الأولى) أى : وهى الدلاله على تمام ما وضع له اللفظ (قوله : لتطابق اللفظ والمعنى) أى : توافقهما بمعنى أن اللفظ انحصرت داليته على هذا المعنى ولم يزد بالدلاله على غيره ، كما أن المعنى انحصرت مدلوليته لهذا اللفظ فلا يكون مدلولا لغيره (قوله : والثانيه) أى : وهى الدلاله على جزء ما وضع له اللفظ (قوله : لكون الجزء) أى : المفهوم من اللفظ وذلك كالحيوان ، وقوله فى ضمن المعنى الموضوع له وذلك المعنى هو مجموع الناطق ، وحيث كان الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له فيفهم عند فهمه ، وكلام الشارح هذا يشير إلى أن دلاله التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل ، ولا شك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهم واحد.

يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقه وبالقياس إلى جزئه تضمنا فيكون اللفظ مستعملا فى الكل أعنى مجموع الجزأين مثلا ، وأما إذا استعمل اللفظ فى الجزء مجازا كان فهمه منه مطابقه ؛ لأنه تمام ما عنى به بالوضع الثانوى المجازى ، وقال بعضهم : إن التضمن فهم الجزء من اللفظ مطلقا سواء استعمل اللفظ فيه أو فى الكل ، واختاره العلامه السيد ضروره أنك إذا استعملته فى الجزء فلعلاقه الجزئيه فما زالت الجزئيه ملاحظه ، واعلم أن هذا الخلاف جار فى دلاله الالتزام أيضا ، فقيل أنها فهم اللازم فى ضمن الملزوم ، وقيل فهم اللازم مطلقا ، وقد تعلمت ما يترتب على الخلاف ، فإن قلت : إن الفهم وصف للشخص الفاهم والدلاله التضمنيه والالتزاميه وصف اللفظ الدال ، فكيف تعرف دلاله

فإن قيل : إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك - مثلا - بين الجرم والشعاع ومجموعهما ، فإذا أطلق على المجموع مطابقه ، واعتبر دلالته على الجرم تضمنا ، والشعاع التزاما ...

******

التضمن بفهم الجزء فى تضمن الكل أو بفهم الجزء مطلقا ، وتعرف الالتزاميه بفهم اللازم فى ضمن الملزوم أو بفهم اللازم مطلقا ، وهذا تعريف للشيء بما يغايره؟ قلت : المراد بالفهم الانفهام ، أو هو مصدر المبنى للمفعول ، فالمراد انفهام الجزء أو اللازم فى ضمن الكل أو الملزوم أو انفهامهما مطلقا أو كون الجزء أو اللازم فهم فى ضمن الكل أو الملزوم أو مطلقا ، أو يقال : إن الدلاله وإن كانت حاله للفظ لكن لما كان سببها يفهم الجزء فى ضمن الكل أو مطلقا أو ينتقل من الملزوم للللازم تسمحوا فى التعبير عنهما بما ذكر ؛ تنبيها على أن الثمره المقصوده من تلك الحاله هى الفهم والانتقال - فتأمل (قوله : فإن قيل .. إلخ) الغرض من هذا الاعتراض إفساد تعاريف الدلالات الثلاث المستفاده من التقسيم المذكور بأنها غير مانعه ؛ وذلك لأنه يستفاد منه أن المطابقه تعرف بأنها دلاله اللفظ على تمام ما وضع له والتضمن دلالته على جزء ما وضع له ، والالتزام دلالته على الخارج عن معناه لازم له فيرد على كل تعريف منها أنه فاسد الطرد لدخول فرد من أفراد كل منها فى الآخر فقول الشارح ، فإن قيل أى : بسبب تعريف الدلالات بما استفيد مما نقدم (قوله : كلفظ الشمس) فيه أنه لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه ، إذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم ، وأجيب بأنه إذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا - قاله سم.

ومبنى هذا الإشكال على رجوع ضمير لازمه إلى المجموع وهو غير متعين ، إذ يصح رجوعه للجزء وعليه فلا إشكال - اه.

(قوله : المشترك) أى : اشتراكا لفظيا (قوله : بين الجرم) أى : القرص ، وقوله الشعاع أى : الضوء. أى : إن فرض أن لفظ شمس موضوع لمجموع القرص والشعاع بوضع وللقرص الذى هو أحد الجزأين بوضع وللشعاع الذى هو أحد الجزأين ولازم للقرص بوضع.

(قوله : فإذا أطلق) جواب إذا وضمير أطلق راجع للفظ شمس (قوله : والشعاع التزاما) أى : لا باعتبار هذا الوضع أعنى الوضع للمجموع ، إذ هو باعتباره جزء لا لازم ،

فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها دلاله اللفظ على تمام الموضوع له ، وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقه صدق عليها أنها دلاله اللفظ على جزء الموضوع له ، أو لازمه ، ...

******

بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط فقوله : واعتبر دلالته على الجرم تضمنا أى : باعتبار الوضع للمجموع ، وقوله : وعلى الشعاع التزاما أى : باعتبار الوضع للجرم فقط فاستقامت عباره الشارح وإن كان هذا التأويل بعيدا من كلام الشارح ؛ لما فيه من الخروج عن الموضوع وهو إطلاق الشمس على المجموع (قوله : فقد صدق .. إلخ) جواب إذا الثانيه ، وقوله : صدق أنها دلاله اللفظ على تمام الموضوع له أى : وإن كان ذلك الصدق بالنظر لوضع آخر وهو الوضع لكل واحد منهما على حدته أى : وإذا صدق على هذا التضمن والالتزام أنه دلاله اللفظ على تمام ما وضع له صار تعريف المطابقه منتقضا منعا لدخول فردين من أفراد التضمنيه والالتزاميه فيه ، وهاتان صورتان (قوله : وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقه) عطف على قوله : فإذا أطلق على المجموع (قوله : صدق عليها) أى : على دلاله الشمس على الجرم مطابقه ، أو على الشعاع مطابقه (قوله : أنها دلاله اللفظ على جزء الموضوع له) أى : نظرا لوضع الشمس للمجموع.

(قوله : أو لازمه) أى : بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده أى : وحيث صدق على دلاله الشمس على الجرم أو الشعاع مطابقه أنها دلاله اللفظ على جزء المعنى الموضوع له أو لازمه ، فتكون المطابقه داخله فى تعريف كل من التضمن والالتزام ، فيكون تعريف كل منهما غير مانع لدخول المطابقه فيه وهاتان صورتان أيضا ، فجمله ما ذكره الشارح من الصور أربعه وهى : انتقاض المطابقه بكل من التضمن والالتزام ، وانتقاض كل من التضمن والالتزام بالمطابقه ، وبقى على الشارح انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه ، فكان عليه أن يقول زياده على ما تقدم : وإذا أطلق الشمس على الشعاع التزاما بالنظر لوضعه للجرم وحده فقد صدق عليه أنها دلاله اللفظ على جزء معناه بالنظر لوضع الشمس للمجموع فيكون الالتزام داخلا فى تعريف التضمن ، وإذا أطلق

وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالأخريين ؛ فالجواب : ...

******

الشمس على الشعاع تضمنا بالنظر لوضع الشمس للمجموع ، فقد صدق عليها أنها دلاله اللفظ على لازم معناه بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده فيكون التضمن داخلا فى تعريف الالتزام ، وبهذا تمت الصور الست (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ صدق ما ذكر على ما ذكره ينتقض .. إلخ ، وفيه أنه لم يستوف الصور الست حتى يتم ما ذكره من التفريع ، والذى يتفرع على ما ذكره إنما هو انتفاض المطابقه بكل من الأخيرتين وانتقاض كل من الأخيرتين بالأولى فقط إلا أن يقال : إنه علم مما مر أن دلاله لفظ الشمس على الشعاع يكون مطابقه تضمنا والتزاما ، فمن أجل أنها تكون تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالأخرى (قوله : ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث) أى : الحاصل من التقسيم (قوله : بالأخريين) أى : بالدلالتين الأخريين لا بتعريفهما كما قد يتبادر من العباره. أى : وإذا كان تعريف كل من الدلالات الثلاث منقوضا بما ذكر فيكون غير مانع ، وسكت الشارح عن انتقاض تعاريف الثلاثه بعدم جمعها مع أنه ممكن بأن يقال : إذا أطلق لفظ شمس على الجرم مطابقه لا يشمله تعريف المطابقه ؛ لكونها دلاله اللفظ على جزء معناه باعتبار الوضع للمجموع ، وكذا يقال فى الباقى ، ويجاب عن هذا أيضا باعتبار قيد الحيثيه فى التعريف ، فإن اعتبرت الدلاله على الجرم من حيث الوضع له فهى المطابقه لا غير وإن اعتبرت الدلاله عليه من حيث إنه جزء المعنى الموضوع له فهى التضمنيه لا غير ، وكذا يقال فى الباقى. قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : بالأخريين) بضم الهمزه مفرده أخرى - بضم الهمزه - أنثى آخر - بفتح الخاء - أفعل تفضيل ، إذ أصله "أأخر" بهمزتين مفتوحه فساكنه أبدلت الساكنه ألفا ومعناه مغاير ، وأفعل التفضيل إذا كان بأل طابق موصوفه وهنا الأخريين موصوفه مقدر مؤنث وهو الدلالتان ، فلذلك طابق فكان مضموم الهمزه مفرده أخرى مؤنث آخر بفتح الخاء ، وأما لو كان الموصوف مذكرا بأن يقدر بالأمرين الآخرين لكانت الهمزه مفتوحه ؛ لأن مفرده آخر - بفتح الهمزه - ومثناه آخرين - بفتحها أيضا - ولا يصح أن يكون الأخريين هنا مثنى أخرى - بالضم - بمعنى آخره - بكسر الخاء - ؛ لأنه كذلك بمعنى مقابل الأول فيصير المعنى

أن قيد الحيثيه مأخوذ فى تعريف الأمور التى تختلف باعتبار الإضافات ، حتى إن المطابقه هى الدلاله على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له والتضمن الدلاله على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له ، والالتزام الدلاله على لازمه من حيث إنه لازم ما وضع له ، وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهره ذلك ، وانسياق الذهن إليه.

******

حينئذ وينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاثه بالمتأخرين منها وهو فاسد كما لا يخفى - اه يس.

(قوله : أن قيد الحيثيه) الإضافه بيانيه (قوله : مأخوذ) أى : معتبر وملاحظ (قوله : الأمور التى تختلف) أى : تتغاير وتتباين باعتبار الإضافات أى : النسب ، وذلك كالدلالات الثلاث فإنها تختلف بالنسبه والإضافه للكل أو الجزء أو اللازم ، فدلاله الشمس على الشعاع يقال لها مطابقيه وتضمنيه والتزاميه باعتبار إضافه تلك الدلاله لكل ما وضع له اللفظ أو لجزئه أو لازمه ، واحترز بقوله : التى تختلف باعتبار الإضافات عن الأمور المختلفه المتباينه لذواتها لأمور لا تجتمع ، كالإنسان مع الفرس ؛ فإنهما لا يتصادقان لاختصاص الأول بالناطقيه المباينه لذاتها للصاهليه المختصه بالثانى ، فلا يحتاج إلى اعتبار قيد الحيثيه فى تعاريفها لكفايه تلك المباينات عن رعايه الحيثيه فى تعاريفها (قوله : حتى إن ... إلخ) حتى تفريعيه أى : وحيث كان قيد الحيثيه معتبرا فى تعريف الأمور المتباينه بالإضافه كالدلالات فتعرف المطابقيه بالدلاله على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام الموضوع له أى : لا من حيث إنه جزء الموضوع له أو لازمه فلا تدخل التضمنيه والالتزاميه فيها ، وتعرف التضمنيه بأنها الدلاله على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له أى : لا من حيث إنه تمام المعنى الموضوع له أو لازمه فلا تدخل المطابقيه والالتزاميه فيها بسبب اعتبار قيد الحيثيه ، وتعرف الالتزاميه بأنها الدلاله على لازم الموضوع له من حيث إنه لازم لا من حيث إنه تمام الموضوع له أو جزؤه فلا تدخل المطابقيه والتضمنيه فيها بسبب اعتباره قيد الحيثيه.

(قوله : وانسياق الذهن إليه) أى : انقياده واهتدائه إليه ، وقوله : كثيرا ما يتركون هذا القيد أى : من التعريف المذكور قصدا أو من التقسيم المشعر بالتعريف. فإن قلت :

(وشرطه) أى : الالتزام (اللزوم الذهنى) أى : كون المعنى الخارجى ...

******

كلام الشارح فى المطول يدل على أنه يجوز ترك بعض القيود من التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهره ولا يجوز ذلك فى التعريف ، بل لا بد فيه من المبالغه فى رعايه القيود وكلامه هنا فى المختصر يخالف ذلك.

قلت : لعل ما ذكره فى المطول بالنظر إلى مطلق القيد وما ذكره فى المختصر بالنظر إلى خصوص قيد الحيثيه فلا تخالف بينهما – كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : أى الالتزام) أشار بذلك إلى أن تذكير الضمير فى شرطه لتذكير لفظ الالتزام وإن كان معناه مؤنثا أى : الدلاله ولا يقال شأن الشرط أن لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، والأمر هنا ليس كذلك إذ متى تحقق اللزوم الذهنى تحققت دلاله الالتزام ؛ لأنا نقول لا نسلم ذلك ، إذ قد يوجد اللزوم الذهنى فى نفسه من غير لفظ يدل عليه فلم يلزم من وجوده وجود دلاله الالتزام ؛ لأنها لفظيه كما مر (قوله : اللزوم الذهنى) اعلم أن اللزوم إما ذهنى وخارجى كلزوم الزوجيه للأربعه ، أو ذهنى فقط كلزوم البصر للعمى ، أو خارجى فقط كلزوم السواد للغراب. والمعتبر فى دلاله الالتزام باتفاق البيانيين والمناطقه اللزوم الذهنى صاحبه لزوم خارجى أو لا ، ولذا قال المصنف : وشرطه اللزوم الذهنى أى : وأما الخارجى فليس بشرط لكن ليس المراد شرط انتفائه ، بل المراد عدم شرطه فقط سواء وجد أو لا فوجوده غير مضر ، والمراد باللزوم الذهنى عند البيانيين ما يشمل اللزوم غير البين وهو ما لا يكفى فى جزم العقل به تصور اللازم والملزوم ، بل يتوقف على وسائط كلزوم كثره الرماد للكرم وما يشمل اللزوم البين بقسميه أعنى البين بالمعنى الأخص : وهو ما يكفى فى جزم العقل به تصور الملزوم وذلك كلزوم البصر للعمى ، والبين بالمعنى الأعم : وهو ما يجزم العقل به عند تصور اللازم والملزوم سواء توقف جزم العقل به على تصور الأمرين كلزوم الزوجيه للأربعه أو كان تصور الملزوم وحده كافيا ، وأما المناطقه فقد اختلفوا فى المراد باللزوم الذهنى المعتبر فى دلاله الالتزام فالمحققون منهم على أن المراد به خصوص البين بالمعنى الأخص ، وقال بعضهم المراد به البين مطلقا سواء كان بالمعنى الأخص أو بالمعنى الأعم (قوله : الخارجى)

بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله فيه ؛ إما على الفور ، أو بعد التأمل فى القرائن والأمارات ، وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى فى الذهن أصلا ؛ أعنى : اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين ، وإلا لخرج كثير من معانى المجازات ، والكنايات عن أن تكون مدلولات التزاميه ،

******

أى : المنسوب إلى الخارج عن معنى اللفظ من نسبه الجزئى إلى الكلى لا إلى الخارج بمعنى الواقع ونفس الأمر ؛ لأن اللازم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى وبقولنا : من نسبه الجزئى .. إلخ يندفع ما يقال : إن المعنى إذا لم يكن مدلولا للفظ ولا جزءا لمدلوله كان خارجا عن مدلوله فجعله خارجيا نسبه للخارج يلزم عليه اتحاد المنسوب والمنسوب إليه (قوله : بحيث يلزم) أى : ملتبسا بحاله هى أن يلزم من حصول .. إلخ ، فلزوم الضحك للإنسان عباره عن كون الضحك ملتبسا بحاله هى أن يلزم من حصول معنى الإنسان الموضوع له وهو حيوان ناطق فى الذهن حصوله فيه (قوله : إما على الفور) أى : فور حصول الملزوم فى الذهن وذلك فى اللزوم البين بقسميه (قوله : أو بعد التأمل فى القرائن) أى : الوسائط وذلك فى اللزوم الغير البين كلزوم كثره الرماد للكرم ولزوم الحدوث للعالم ؛ لأنك إذا تصورت العالم لا يجزم عقلك ، ولا يحصل فيه حدوثه إلا بعد التأمل فى القرائن كالتغير وعطف الأمارات على القرائن عطف تفسير.

(قوله : وليس المراد باللزوم) أى : الذهنى المعتبر فى دلاله الالتزام عند البيانيين عدم انفكاك .. إلخ أى : ليس المراد ذلك فقط ، بل المراد ما هو أعم من ذلك (قوله : عدم انفكاك .. إلخ) أى : سواء كفى فى جزم العقل باللزوم تصور الملزوم أو توقف على تصور اللازم أيضا (قوله : أعنى) أى : بهذا اللزوم المنفى إراداته وحده عند البيانيين (قوله : اللزوم البين) أى : سواء كان بينا بالمعنى الأخص أو بالمعنى الأعم خلافا لمن قصره على الأول ؛ لأن اللازم على جعله بينا بالمعنى الأخص وهو ما ذكره الشارح من الخروج - لازم على جعله بينا بالمعنى الأعم ، وحينئذ فلا وجه لقصره على ما ذكر (قوله : المعتبر) أى : فى دلاله الالتزام وهذا نعت للزوم البين ، وقوله : عند المنطقيين أى : عند بعضهم كما تقدم (قوله : وإلا لخرج .. إلخ) أى : وإلا بأن كان المراد باللزوم المعتبر فى دلاله الالتزام

ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلاله الالتزام أيضا. وتقييد اللزوم بالذهنى ...

******

عـدم انفكـاك .. إلـخ يعنى اللزوم البين بقسـميه فقـط لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن كونها مـدلولات التزاميه ، لكن القوم جعلوها مـدلولات التزاميه ، وحينئـذ فاللازم باطل فكـذلك الملزوم وثبت المـدعى ، والمراد بـذلك الكثير من معانى المجـاز ماعـدا الجزء واللازم البين بالمعنى الأخص ، والمراد بالكثير من معانى الكنايه ما كان مفتقرا إلى مطلق التأمل فى القرائن وهى التى لاـ يحكم بالربـط بين طرفيهـا عقلاـ بعـد تصورهمـا ، وبيـان خروج مـا ذكر أن الـدال إن كـان لفظ اللازم ، فانفكاك المعـانى المجازيه والكنائيه عنه فى غايه الظهور وإن كان لفظ الملزوم مع القرينه فلا انفكاك ، ولكن المجموع لم يوضع للمعنى الملزوم الـذى لزمه تلـك المعـانى ، بـل الموضوع لـذلك المعنى الملزوم اللفـظ بـدون القرينه فلاـ يكون من دلاله الالتزام ؛ لأنه يجب فيها أن يكون الـدال على اللازم موضوعا للملزوم ولم يوجـد ، فإن كان الـدال لفظا لملزوم بشـرط القرينه فيمكن انفكاك المعانى المجازيه والكنائيه عن ذلك الملزوم مع القرينه المانعه.

بقى شىء آخر وهو أن كلام الشارح يقتضى دلاله المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صرح به هو فى شرح الشمسيه من أن دلاله المجاز على معناه المجازى بالمطابقه ، وأن المراد بالوضع فى تعريف الدلالات أعم من الشخصـى والنوعى حتى يدخل المجاز والمركبات – اه يس.

وقـد يجاب : بأن المراد بقوله عن أن تكون مدلولات التزاميه أى : بحسب الوضع الأصـلى فلا ينافى أنها بحسب الوضع المجازى مدلولات مطابقيه وإنما قال الشارح كثير ؛ لأن اللزوم البين المعتبر عند المناطقه قد يكون فى بعضـها (قوله : ولما تأتى الاختلاف بـالوضوح فى دلاـله الاـلتزام) وذلك لأنه إذا كان معنى اللزوم عـدم الانفكاك كان كل لازم بهـذا المعنى لا ينفك عن الملزوم فيكون كـل واحـد من لوازم الشـىء مساويـا للآـخر فى الوضوح والخفاء ؛ لأن كل واحـد من اللوازم لا ينفك عن الملزوم بهـذا المعنى – اه سم ، وقوله أيضـا : أى كمـا لم يتأت الاختلاف المـذكور فى الـدلاله المطابقيه ، لكن عـدم الاختلاف بالوضوح فى دلاله الالتزام باطل فبطل الملزوم وهو كون المراد باللزوم المعتبر

إشاره إلى أنه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعمى ؛ فإنه يدل على البصر التزاما ؛ لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا ...

******

هنا اللزوم البين ، فقوله : ولما تأتى عطف على قوله لخرج .. إلخ ، واعترض على الشارح بأنا لا نسلم الشرطيه القائله : لو كان المراد باللزوم المعتبر عدم الانفكاك لما تأتى الاختلاف فى دلاله الالتزام بالوضوح ؛ لأن دلاله اللفظ على لازمه أوضح من دلالته على لازم لازمه ؛ لأن الذهن ينتقل من ملاحظه اللفظ إلى ملاحظه الملزوم أولا ، ومن ملاحظه الملزوم إلى ملاحظه اللازم ثانيا ، ومن ملاحظه اللازم إلى ملاحظه لازم اللازم ثالثا فبسبب هذه الملاحظه يتأتى الاختلاف المذكور ، وأجيب بأن مراد الشارح بالاختلاف المذكور التفاوت بحسب الزمان بأن يكون زمن الانتقال من الملزوم إلى اللازم فى بعض الصور أطول من زمن الانتقال فى بعض آخر بسبب خفاء القرائن ووضوحها لا بحسب ذات الانتقال بأن يوجد انتقالان فأكثر والتفاوت فى دلاله اللفظ على لازمه ودلالته على لازم لازمه من قبيل الثانى ؛ لأن فى دلاله اللفظ على لازم معناه انتقالين ، وفى دلالته على لازم لازمه ثلاثه كما علمت ، وهذا التفاوت لا يعتد به عندهم ، وحينئذ فلا إيراد ، واعترض هذا الجواب بأن الدلاله التضمنيه المعتبر فيها تتفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان فإنه ينتقل من اللفظ إلى الكل أولا ومن الكل إلى جزئه ثانيا ومن الجزء إلى جزء جزئه ثالثا ، ففى دلاله اللفظ على جزء المعنى انتقالان وعلى جزء جزئه ثلاثه ، وهذا التفاوت معتبر عند القوم ، والتفرقه بين دلاله الالتزام ودلاله التضمن تفرقه من غير فارق فتأمل.

(قوله : إشاره .. إلخ) ولو أطلق اللزوم ولم يقيده بالذهنى لانتفت الإشاره المذكوره وصار صادقا باشتراط الخارجى وعدم اشتراطه لصيروره اللزوم حينئذ مطلقا أعم من الذهنى والخارجى (قوله : لا يشترط اللزوم الخارجى) هو كون المعنى الالتزامى بحيث متى يحصل المسمى فى الخارج حصل هو فى الخارج ، والمراد لا يشترط اللزوم الخارجى أى : لا استقلالا ولا منضمّا للذهنى (قوله : كالعمى) مثال للنفى (قوله : لأنه عدم البصر .. إلخ) أى : فهو عدم مقيد بالإضافه للبصر لا أن البصر جزء من مفهومه حتى

مع التنافی بینهما فی الخارج ، ومن نازع فی اشتراط اللزوم الذهنی فکأنه أراد باللزوم اللزوم البین ؛ بمعنی عدم انفکاک تعقله عن تعقل المسمی.

والمصنف أشار إلی أنه لیس المراد باللزوم الذهنی اللزوم البین المعتبر عند المنطقیین بقوله : (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أی : ولو کان ذلک اللزوم ...

******

تکون دلالته علی البصر تضمنیه (قوله : مع التنافی) أی : التعاند والتضاد بینهما فی الخارج ، فلو قلنا باشتراط اللزوم الخارجی لخرج هذا عن کونه مدلولا التزامیا مع أن القصد دخوله (قوله : ومن نازع) هو العلامه ابن الحاجب حیث قال فی مختصره الأصولی : ودلالته الوضعیه علی کمال معناه مطابقیه وعلی جزئه تضمنیه وغیر الوضعیه التزام ، وقیل : إن کان اللازم ذهنیا فظاهره حیث قدم الأول أنه لا یشترط فی دلاله الالتزام اللزوم الذهنی (قوله : فکأنه أراد) أی : فأظن أنه أراد ؛ إذ من معانی کأن : الظن ، وحاصله : أن مراد ابن الحاجب باللزوم الذهنی المنفی اشتراطه فی دلاله الالتزام علی القول الأول فی کلامه خصوص الذهنی البین بالمعنی الأخص ، وهذا لا ینافی اشتراط اللزوم الذهنی مطلقا ، ومحصله : أن القول الأول فی کلام ابن الحاجب یقول باعتبار اللزوم الذهنی مطلقا ولا یشترط خصوص اللزوم الذهنی البیّن بالمعنی الأخص ، والقول الثانی یقول لا بد من اللزوم الذهنی البین بالمعنی الأخص ، فاللزوم الذهنی لا بد منه بلا نزاع ، وإنما الخلاف فی النوع المعتبر منه ، وعلی هذا فالقول الأول فی کلام ابن الحاجب هو عین ما قاله المصنف ، وعلی کل حال فاللزوم الخارجی غیر معتبر - کذا قرر شیخنا العلامه العدوی ، ویدل علیه کلام حواشی المطول (قوله : اللزوم البین) أی : بالمعنی الأخص (قوله : والمصنف أشار إلی أنه لیس المراد باللزوم الذهنی اللزوم البین) أی : فقط بل المراد به ما یشمل البین وغیر البین (قوله : ولو لاعتقاد المخاطب) أی : هذا إذا کان اللزوم الذهنی عقلیا بأن کان لا یمکن انفکاکه ، بل ولو کان ذلک اللزوم لأجل اعتقاد المخاطب إیاه بسبب عرف عام أو غیره ، وذلک بأن یفهم المخاطب من اللفظ بواسطه عرف عام أو خاص أن بین معناه وبین معنی آخر لزوما بحیث صار استحضار أحدهما فی الذهن مستلزما لاستحضار الآخر فیه ، فهذا کاف فی اللزوم الذهنی ، فمثال اللزوم

مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام ؛ ...

******

باعتقاد المخاطب بواسطه العرف العام : الأسد مثلا أهل العرف قاطبه يفهمون من معناه لازما هو الجراءه والشجاعه ، وإن كان لا لزوم عقلا بين تلك الجثه والجراءه ، فإذا قيل هل زيد شجاع؟ فأجبت بقولك : هو أسد. فهم المخاطب منه أنه شجاع ، وكما فى طنين الأذن إذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام أن صاحب ذلك الطنين مذكور ، فيجوز أن يقال لمن يعتقد ذلك : إن لفلان طنينا فى إذنه ليفهم منه أنه مذكور ، وكاختلاج العين إذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام لقاء الحبيب ، فيجوز أن يقال لمن يعتقد ذلك : اختلجت عين فلان ؛ ليفهم منه أنه لقى حبيبه ، وكما إذا اعتقد إنسان بسبب العرف العام أن من لم يتزوج فهو عنين ، فيجوز أن يقال له : فلان غير متزوج ؛ ليفهم منه أنه عنين بسبب اعتقاده اللزوم بينهما بواسطه العرف العام وإن كان اللزوم العقلى منتفيا ، وظهر مما قررنا أن إضافه اعتقاد للمخاطب فى كلام المصنف من إضافه المصدر لفاعله وأن المفعول محذوف وأن المعتبر فى تحقيق اللزوم ما عند المخاطب من الربط ؛ لأن الدلاله كون اللفظ بحيث يفهم منه المخاطب أمرا لازما عند المتكلم وإلا لربما خلا الخطاب عن الفائده ، ولذا قال المصنف : ولو لاعتقاد المخاطب ولم يقل : ولو لاعتقاد المتكلم (قوله : مما يثبته اعتقاد المخاطب) اعترض بأن اعتقاد المخاطب متعلق باللزوم لا مثبت له ، والمثبت له إنما هو ذهن المخاطب وعقله فأولا يثبته بعقله ثم بعد ذلك يعتقده ، فكان الأولى أن يقول : مما يثبته ذهن المخاطب ، وأجيب بأن الاعتقاد فى كلامه مصدر بمعنى اسم الفاعل أى : مما يثبته معتقد المخاطب وهو ذهنه ، أو يقال : إن المراد بالإثبات التعلق على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإراده الملزوم ؛ لأن تعلق الاعتقاد باللزوم يستلزم ثبوته فى الذهن بالوجود الظنى أى : يجعله ثابتا فيه على وجه الظن.

(قوله : بسبب عرف عام) اعترض بأنه لم يظهر المراد به ؛ لأنه إن أريد به ما اتفق عليه جميع أهل العلم أو جميع العوام كما هو المتبادر منه ففيه بعد ؛ لأنه يبعد اتفاق جميع أهل العلم أو العوام على شىء ، وأجيب بأن المراد به ما لم يتعين واضعه كأهل

إذ هو المفهوم من إطلاق العرف (أو غيره) يعنى : العرف الخاص ؛ كالشرع ، واصطلاحات أرباب الصناعات ، وغير ذلك (والإيراد المذكور) أى : إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى الوضوح (لا يتأتى بالوضعيه) أى : بالدلالات المطابقيه

******

الشرع أو النحاه أو المتكلمين وحينئذ فلا يراد (قوله : إذ هو المفهوم من إطلاق العرف) عله لمحذوف أى : وإنما قيدنا العرف بالعام ولم نجعله شاملا للخاص ؛ لأنه المفهوم .. إلخ فالعرف العام كاللزوم الذى بين الأسد والجراءه كما مر ، والعرف الخاص كاللزوم الذى بين بلوغ الماء قلتين وعدم قبول النجاسه ، فإن هذا اللزوم عند أهل الشرع خاصه ، فإذا قيل : هل ينجس هذا الماء إذا وقع فيه نجاسه ولم تغيره؟ فأجبت بقولك هذا الماء بلغ قلتين. فهم المخاطب منه - إذا كان من أهل الشرع - عدم قبوله للنجاسه ، وكاللزوم الذى بين التسلسل والبطلان ، فإن هذا اللزوم عند أهل الكلام ؛ لأنهم يقولون : إن التسلسل يستلزم البطلان ، فإذا قلت لإنسان يلزم على كلامك الدور أو التسلسل وكان ذلك المخاطب من أهل الكلام فهم منه أنه باطل ، وكلزوم الرفع للفاعل فإنه خاص بالنجاه ، فإذا قال إنسان : جاء زيدا بالنصب ، فقلت له : زيد فاعل فهم منه - إذا كان نحويا - أنه مرفوع (قوله : واصطلاحات .. إلخ) عطف على الشرع ؛ لأن اصطلاح أرباب كل صنعه من قبيل العرف الخاص وذلك كلزوم القدوم للنجار ؛ فإنه خاص بالنجارين فيجوز أن يقال : هذا قدوم زيد ليفهم المخاطب أن زيدا نجار ، وكذا ما تقدم من لزوم الرفع للفاعل والبطلان للتسلسل ، فإن الأول خاص باصطلاح أهل صنعه النحو ، والثانى خاص باصطلاح أهل صنعه الكلام (قوله : وغير ذلك) عطف على العرف الخاص وذلك كقرائن الأحوال كما إذا كان المقام مقام ذم إنسان بالبخل ، فإن من لوازم استحضار البخل استحضار الكرم فإذا قلت : إنه كريم. فهم المخاطب بخله وكالتعريض كقولك : أما أنا فلست بزان وتريد أن مخاطبك زان لقرينه (قوله : أى بالدلالات المطابقيه) عبر بالجمع ؛ لأن الاختلاف فى الوضوح إنما يتأتى فيه ، وفسر الوضعيه بالمطابقيه لئلا يتوهم أن المراد الوضعيه بالمعنى الذى جعله مقسما للدلالات الثلاث فيما تقدم ، أعنى ما للوضع فيها مدخل فتدخل العقليه الآتيه وهو فاسد ، واعلم أن المطابقيه يندرج

(لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ) لـذلك المعنى (لم يكن بعضـها أوضـح دلاله عليه من بعض ، وإلا) أى : وإن لم يكن عالما بوضع الألفاظ (لم يكن كل واحد) من الألفاظ (دالا عليه) ...

******

فيها دلاله سائر المجازات مرسله كانت أو لا ؛ لأنها دلاله اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد بالوضع فى تعريف المطابقه أعم من الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح الشمسيه حيث قال : لا نسلم أن دلاله المجاز على معناه تضـمن أو التزام بـل مطابقه ، إذ المراد بالوضع فى الـدلالات الثلاث أعم من الجزئى الشخصـى كما فى المفردات والكلى النوعى كمـا فى المركبـات ، وإلاـ لبقيت دلاـله المركبـات خارجه عن الأقسام ، والمجاز موضوع بازاء معناه بالنوع كما تقرر فى موضعه – انتهى.

وإذ قـد علمت أن سـائر المجـازات دلالتهـا بالمطـابقه وأنها وضـعيه فكيف يتأتى قول المصـنف تبعا لغيره من أهل هـذا الفن أن الإيراد المذكور لا يتأتى بالوضـعيه ويتأتى بالعقليه – اللهم إلا أن يراد بالوضعيه والمطابقيه ما كان بطريق الحقيقه فقط؟ ، أو يقال : إن أهل هـذا الفن يمنعون أن دلاله المجاز وضـعيه ، ويـدل لهـذا كلام السـيرامى عند تعريف الدلاله ونصه الوضع المعتبر سواء كـان شخصـيا أو نوعيـا تعيين اللفـظ نفسه بلاـ واسـطه قرينه بإزاء المعنى لا تعيينه مطلقا بإزائه ، وصـرح بـذلك الشارح أيضا فى التلويـح فانتفى الوضع مطلقا فى المجاز ، فـدلالته تضـمنيه أو التزاميه نظرا إلى تحقق الفهم ضـمنا فتكون عقليه كدلاله المركبات على مدلولها والقياس على النتيجه – اه يس.

(قوله : لأـن السـامع .. إلـخ) إنمـا خصه بالـذكر ؛ لأـنه الـذى يعتبر نسـبه الخفـاء والوضوح إليه غالبا (قوله : إن كان عالما بوضـع الألفـاظ) أى : بوضع كـل واحـد منها (قوله : لم يكن بعضـها أوضـح دلاله عليه من بعض) أى : بل هى مسـتويه فى الـدلاله عليه ضروره تساويهـا فى العلم بـالوضع المقتضـى لفهم المعنى عنـد سـماع الموضوع ، وإذا تسـاوت فلاـ يتـأتى الاختلاف فى دلالتها وضوحا وخفاء.

(قوله : أى وإن لم يكن عالما بوضع الألفاظ) أى : بوضع جميعها وهذا صادق بأن لا يعلم شـيئا منها أصـلا ، أو يعلم البعض دون البعض (قوله : لم يكن كل واحد دالّا عليه)

لتوقف الفهم على العلم بالوضع – مثلا – إذا قلنا : خده يشبه الورد ؛ فالسامع إن كان عالما بوضع المفردات والهيئه التركيبيه امتنع أن يكون كلام آخر يؤدى هذا المعنى بطريق المطابقه دلاله أوضح ، أو أخفى ؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت فى الفهم ، ...

******

أى : وما انتفت دلالته منها على ذلك المعنى لا يوصف بخفاء الدلاله ولا بوضوحها (قوله : لتوقف الفهم) أى : فهم المعنى على العلم بالوضع ، أورد عليه أن الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى بالفعل والدلاله كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ، وهذه الحيثيه ثابته للفظ بعد العلم بوضعه وقبله ، ولا تكون منتفيه على تقدير انتفاء العلم بالوضع ، وحينئذ فلا يلزم من نفى الفهم الموقوف على العلم بالوضع نفى الدلاله فبطل ما ذكره من التعليل ، وأجيب بأن المراد بالدلاله فى قول المصنف : وإلا لم يكن كل واحد دالّا عليه فهم المعنى من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ، وحينئذ فالمعنى وإلا لم يكن كل واحد من الألفاظ مفهما له ، ويدل لهذا قول الشارح الآتى ، وإلا لم يتحقق الفهم أى : وإن لم يكن عالما بالوضع لم يتحقق فهم ذلك المعنى من المرادفات ، فقول الشارح هنا لتوقف الفهم أى : المعبر عنه فى كلام المصنف هنا بالدلاله ، وقوله على العلم بالوضع أى : فيلزم من نفى العلم بالوضع نفى الدلاله ؛ لأن المتوقف على الشىء ينتفى بانتفاء المتوقف عليه (قوله : إن كان عالما بوضع المفردات) بأن علم أن الخد موضوع للوجنه والورد موضوع للنبت المعلوم وأن يشبه معناه يماثل (قوله : والهيئه التركيبيه) أى : وعالما بهيئته التركيبيه وهى إسناد يشبه إلى الخد أى : وعالما بمدلولها وهو ثبوت شبه الخد للورد بناء على أن هيئته التركيبيه موضوعه (قوله : امتنع أن يكون) جواب "إن" و"كلام" اسم" يكون" وجمله" يؤدى" خبرها أى : امتنع أن يوجد كلام مؤديا هذا المعنى بدلاله المطابقه وقوله دلاله منصوب على المصدريه ، وقوله أوضح أو أخفى صفه لدلاله أى : أوضح من خده يشبه الورد أو أخفى منه ، فقد حذف المفضل عليه (قوله : لأنه ... إلخ) عله لقوله امتنع ... إلخ (قوله : ما يرادفه) أى : كأن يقال : وجنته تماثل الورد (قوله : إن علم الوضع) أى : وضع هذه المرادفات (قوله : فلا تفاوت فى الفهم)

وإلا لم يتحقق الفهم.

وإنما قال : لم يكن كل واحد ؛ لأن قولنا : هو عالم بوضع الألفاظ معناه : أنه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار إليه بقوله : وإلا يكون سلبا جزئيا ؛ أى : إن لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلاله كل لفظ ، ويحتمل أن يكون البعض منها دالا لاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض ، ولقائل أن يقول : ...

******

أى : بل يكون فهمه من الكلام الثانى كفهمه من الكلام الأول ، والمراد بالفهم الدلاله كما مر (قوله : وإلا لم يتحقق الفهم) أى : وإن لم يعلم أن هذه الألفاظ الجديده المرادفه للألفاظ الأولى موضوعه لذلك المعنى لم يفهم شيئا أصلا ، فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت فى الدلاله وضوحا وخفاء ، ومثل ما ذكره الشارح من المثال إذا قلنا : فلان يشبه البحر فى السخاء وبدلنا كل لفظ برديفه ، فإن كان مساويا له فى العلم بالوضع لم يختلف الفهم ، وإن كان غير مساو لم يتحقق الفهم بخلاف ما إذا دللنا على معنى الكرم مثلا بمستلزمه : كفلان مهزول الفصيل ، وجبان الكلب ، وكثير الرماد وأنه يجوز أنه يكون استلزام بعض هذه المعانى لمعنى الكرم أوضح من بعض فتختلف الدلاله وضوحا وخفاء كما يأتى فى الدلاله العقليه.

(قوله : وإنما قال لم يكن كل واحد) يعنى مما يدل على السلب الجزئى دون أن يقول لم يكن واحد منها مما يدل على السلب الكلى ، وإنما كان الأول سلبا جزئيا ؛ لوقوع كل فى حيز النفى المفيد لسلب العموم وهو سلب جزئى ، وإنما كان الثانى سلبا كليا ؛ لأن واحد نكره واقعه فى سياق النفى فتعم عموما شموليا فيكون المراد عموم السلب وهو سلب كلى.

(قوله : لأن قولنا) الأولى أن يقول : لأن قوله بضمير الغيبه العائده على المصنف ، إلا أن يقال : إنه لما ذكر عباره المصنف بالمعنى لم ينسبها له (قوله : معناه أنه عالم بوضع كل لفظ) أى : فيكون إيجابا كليا ، وقوله معناه خبر أن (قوله : فنقيضه) مبتدأ ، وقوله يكون أى : ذلك النقيض ، وقوله سلبا جزئيا خبر يكون ، وجمله يكون خبر المبتدأ ، وإنما كان نقيضه ما ذكر لما تقرر فى المنطق من أن الإيجاب الكلى إنما يناقضه

لا نسلم عدم التفاوت فى الفهم على تقدير العلم بالوضع ، بل يجوز أن يحضر فى العقل معانى بعض الألفاظ المخزونه فى الخيال بأدنى التفات لكثره الممارسه والمؤانسه ، وقرب العهد بها بخلاف البعض فإنه يحتاج إلى التفات أكثر ...

******

السلب الجزئى لا الكلى ، ولذا لم يقل لم يكن أحد منها دالا الذى هو سلب كلى ، ثم إن من المعلوم أن السلب الجزئى أعم من السلب الكلى ؛ وذلك لتحقق السلب الجزئى عند انتفاء الحكم عن كل الأفراد الذى هو السلب الكلى وعند انتفائه عن بعض الأفراد ، ولذا قال الشارح فى بيان معنى قول المصنف وإلا لم يكن كل واحد دالّا عليه أى : وإن لم يكن عالما بوضع كل لفظ ، فاللازم عدم دلاله كل لفظ عليه ، وهذا اللازم أعنى : عدم دلاله كل لفظ عليه صادق بألا يكون للفظ منها دلاله أصلا وصادق بأن يكون لبعض منها دلاله. فقول الشارح : ويحتمل .. إلخ ، الأولى أن يقول فيحتمل عدم كون كل واحد منها دالا ، ويحتمل إلخ ، كما قلنا ، واعلم أن ما ذكره الشارح من توجيه تعبير المصنف بقوله لم يكن كل واحد دون لم يكن واحد إنما يتم على مذهب من يقول : إن المسند إليه المسور بكل إذا أخر عن أداه السلب يفيد سلب العموم ، وأما على مذهب الشيخ عبد القاهر من أنه إذا أخر عن أداه النفى وما فى معناها يفيد النفى عن الكل مع بقاء أصل الفعل فلا يتم وهو ظاهر - كذا قرر شيخنا العدوى (قوله : لا نسلم .. إلخ) هذا وارد على قول المصنف ؛ لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلاله من بعض (قوله : بعض الألفاظ المخزونه) مثل ليث وأسد وسبع وغضنفر ، وقوله بأدنى التفات : متعلق ب- يحضر (قوله : لكثره الممارسه) أى : ممارسه استعماله فى معناه وهو متعلق بيحضر ، ففهم المعنى من أسد أو سبع أقرب من فهمه من ليث وغضنفر مع العلم بوضع هذه الألفاظ الأربعه ؛ وذلك لكثره استعمال هذين اللفظين فى المعنى الموضوع له دون الآخرين (قوله : وقرب العهد بها) أى : بالألفاظ أى : باستعمالها فى معناها أو بالعلم بوضعها ، وقوله والمؤانسه : عطف لازم على ملزوم ، وكذا قوله : وقرب العهد بها (قوله : فإنه يحتاج .. إلخ) أى : وحينئذ فقد وجد الوضوح والخفاء فى دلاله المطابقه مع العلم بالوضع فقول المصنف ؛ لأن السامع إن كان عالما

ومراجعه أطول مع كون الألفاظ مترادفه ، والسامع عالما بالوضع ، وهذا مما نجده من أنفسنا ، والجواب : أن التوقف إنما هو من جهه تذكر الوضع ، وبعد تحقق العلم بالوضع ، وحصوله بالفعل ؛ فالفهم ضرورى ...

******

بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لا- يسلم (قوله : ومراجعه أطول) مرادف لما قبله (قوله : أن التوقف) أى : والمراجعه (قوله : من جهه تذكر الوضع) أى : المنسى أى : وليس التوقف والمراجعه لخفاء الدلاله بعد العلم بالوضع ، وحاصله : أن المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر لنفس الدلاله ودلاله الالتزام كذلك ؛ لأنها من حيث إنها دلاله التزام قد تكون واضحه كما فى اللوازم القريبه ، وقد تكون خفيه كما فى اللوازم البعيده بخلاف المطابقه ، فإن فهم المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع ، والتفاوت فى سرعه الحضور وبطئه إنما هو من جهه سرعه تذكر السامع للوضع وبطئه ، ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات.

(قوله : وبعد تحقق .. إلخ) الأوضح وبعد تذكر الوضع المنسى تعلم المعنى من غير توقف ؛ لأن الفرض أنه عالم بالوضع لكنه غفل عنه إلا- أن يقال : إنه أراد بالعلم بالوضع تذكره ، وقوله وحصوله تفسير لتحققه ، وأورد على كلام المصنف أيضا أن التركيب الذى فيه التعقيد اللفظى بسبب تقديم بعض المعمولات على بعض لا يفهم معناه إلا بعد التأمل بعد العلم بوضع جميع ألفاظه ، فإذا أبدلت ألفاظه بما يرادفه من غير اشتمال على ذلك التعقيد بأن قدم فى أحد التركيبين ما أخر فى الآخر وذكر فى أحدهما ما حذف فى الأخر فقد تصور الوضوح والخفاء فى دلاله الألفاظ الوضعيه بعد العلم بوضعها من غير طلب تذكر الوضع ، وأجيب بأن الهيئه مختلفه والكلام عند اتفاق الهيئه ؛ لأن لها دخلا فى الفهم الوضعى على أن المراد أنه لا يتأتى الاختلاف بالوضوح والخفاء فى الدلاله الوضعيه مع بقاء فصاحه الكلام ، وأورد عليه أيضا اختلاف الحد والمحدود فى الدلاله ، فإن كلا منهما يدل على الماهيه مع العلم بالوضع فى الكل وكون الدلاله فى الكل مطابقه مع اختلافهما فى الدلاله عليها وضوحا وخفاء ، فإن دلاله الحد أخفى لاحتياجها إلى استخراج الأجزاء وتمييز ألفاظها الداله عليها تفصيلا ، وأجيب بأن الكلام

(ويتأتى) الإيراد المذكور (بالعقليه) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح) أى : مراتب لزوم الأجزاء للكل فى التضمن ، ومراتب لزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام ؛ ...

******

عند اتحاد المعنى من كل وجه حتى لا يبقى إلا نفس الدلاله والحد والمحدود معناهما مختلف بالإجمال والتفصيل ؛ لأن الحد معناه الماهيه المفصله والمحدود معناه الماهيه المجمله ، وحينئذ فالأوضحيه باعتبار التفصيل ، فرجع الاختلاف فى المدلول دون الدلاله ، وأورد عليه أيضا أن الوضع لا يشترط فيه القطع ، بل الظن كاف وهو قابل للشده والضعف فيتأتى الاختلاف فى الوضعيه باعتبار ذلك ، وأجيب بأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه باعتبار ظنون المخاطب مما لا ينضبط ولا يرتكب أصلا على أن تصور المعنى الموضوع له اللفظ يحصل مع كل ظن ولو كان ضعيفا ، فلم يختلف فهم الموضوع له وضوحا وخفاء ، وإنما اختلف فى كون ما فهم هل هو ذلك فى الوضع أو لا؟ والكلام فى تصور المعنى لا فى تحقق كون ما تصور منه هو الموضوع له أو لا؟ فتأمل (قوله : ويتأتى بالعقليه) المراد بها ما تقدم وهى دلاله التضمن والالتزام فأل عهديه.

(قوله : مراتب اللزوم) أراد باللزوم ما يشمل لزوم الجزء للكل فى التضمن ولزوم اللازم للملزوم فى الالتزام ، ولهذا لم يقل مراتب اللازم لئلا يكون قاصرا على دلاله الالتزام (قوله : أى مراتب) لزوم الأجزاء للكل كالحيوان والجسم النامى والجسم المطلق والجوهر ، فهذه كلها أجزاء للإنسان ، لكن بعضها بواسطه فأكثر وبعضها بلا واسطه ، فالربط بين المنتقل منه الذى هو الكل وبين المنتقل إليه الذى هو الجزء قد يكون خفيا ؛ لوجود الواسطه فتختفى دلاله لفظ المنتقل منه على الجزء المنتقل إليه ، وقد يكون الربط المذكور واضحا لعدم الواسطه فتظهر تلك الدلاله.

(قوله : ومراتب لزوم اللوازم) أى : التى هى المدلول الالتزامى لما مر من أن دلاله الالتزام دلاله اللفظ على الخارج اللازم مثلا الوصف بالكرم له لوازم : كالوصف بكثره الضيفان وبكثره الرماد والوصف بجبن الكلب والوصف بهزال الفصيل ، وبعض هذه اللوازم واضح وبعضها خفى ، فإذا كان الربط بين الملزوم المنتقل منه وبين ذلك اللازم

وهـذا فى الالـتزام ظـاهر ؛ فـإنه يجـوز أن يكـون للشـىء لوازم متعـدده بعضـها أقرب إليه من بعض ، وأسـرع انتقالاـ منه إليه لقله الوسائط ، فيمكن تأديه الملزوم بالألفاظ الموضوعه لهذه اللوازم المختلفه الدلاله عليه وضوحا وخفاء ، ...

******

المنتقـل إليه خفيا كانت دلاله لفظ المنتقل منه على ذلك المنتقل إليه خفيه ، وإن كان الربط بينهما واضـحا كانت تلك الـدلاله واضـحه ، والسـبب فى الوضـوح فى دلاـله الالـتزام إمـا كـون اللزوم ذهنيـا بينـا تسـتوى فيه العقول وإمـا قله الوسائـط مع ضـميمه الاسـتعمال العربى أو مع ضميمه ظهور القرينه جدا حتى كأنها المشهود ، وقد يكون الوضوح مع كثره الوسائط عند ضميمه كثره الاسـتعمال ، والسـبب فى الخفـاء فيهـا كثره الوسائط المحوجه لمزيـد التأمل وذلك لقله الاسـتعمال (قوله : وهـذا) أى : اختلاف مراتب اللزوم فى الوضوح (قوله : للشـىء) أى : الـذى هو الملزوم كـالكرم (قوله : لوازم متعـدده) ككثره الضـيفان وكثره إحراق الحطب وكثره الرمـاد (قوله : بعضـها) أى : بعض تلك اللوازم ككثره الضـيفان (قوله : أقرب إليه) أى : إلى ذلك الشـىء (قوله : منه) أى : من ذلك الشـىء (قوله : إليه) أى : إلى ذلك البعض (قوله : لقله الوسائط) أراد بالقله : ما يشـمل العـدم بالنظر للبعض (قوله : فيمكن تأديه الملزوم) أى : المعنى الملزوم كالكرم بالألفاظ ..

إلخ بأن يقال : زيد كثير الضـيفان ، أو كثير إحراق الحطب ، أو كثير الرماد ، ولا شك أن انتقال الذهن من كثره الضـيفان للكرم أسرع من انتقاله من كثره إحراق الحطب للكرم لعدم الواسطه بينهما ، وانتقاله من كثره إحراق الحطب للكرم أسرع من انتقاله من كثره الرمـاد للكرم ؛ لأـن بين الكرم وكثره إحراق الحطب واسـطه وبينه وبين كثره الرمـاد واسـطتان ، وقوله لقله الوسائط أى : أو كثره الاسـتعمال كالكرم فإن له لوازم : ككثره الرماد وهزال الفصـيل وجبن الكلب فتمكن تأديه الكرم بالألفاظ الموضوعه لهـذه اللوازم بأن يقال : زيد كثير الرماد أو هزيل الفصـيل أو جبان الكلب ، ولا شك أن هذه اللوازم مختلفه فى الدلاله على الكرم من جهه الوضـوح والخفـاء ، إذ ليس الانتقـال من هـذه اللوازم إلى الكرم مسـتويا فـإن الانتقـال من كـثره الرمـاد إليه أسـرعها لكـثره الاستعمال ولو كثرت وسائطه ، واعترض على الشارح بأن الكلام فى دلاله الالتزام

وكـذا يجـوز أن يكـون للاـزم ملزومـات لزومهـا لبعضـها أوضـح منه للبعض الآـخر ، فيمكن تـأديه اللاـزم بالألفـاظ الموضـوعه للملزومات المختلفه وضوحا وخفاء ، وأما فى التضمن فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءا من شىء ، وجزء الجزء من شىء آخر ،

******

وهى مؤديه للازم بلفظ الملزوم لا العكس فكيف يقول الشارح فيمكن تأديه .. إلخ؟ وأجيب بأنه أراد باللازم هنا التابع وبالملزوم المتبوع معتبرا فى كـل منهمـا اللاـزميه فوافق كلاـم الشـارح هنـا مـا مر من أن دلاـله الالتزام دلاله اللفظ على اللازم هـذا ، وذكر بعضـهم : أن هـذا الكلاـم من الشـارح إشـاره إلى مـذهب السـكاكى فى الكنـايه ، فإن الانتقال فيها عنـده من اللازم إلى الملزوم بعكس المجاز. (قوله : وكـذا يجوز أن يكون للازم ملزومات .. إلخ) هذا إذا اسـتعمل لفظ الملزوم لينتقل منه إلى اللازم كما فى المجاز وكما فى الكنايه على مـذهب المصـنف ، وقوله : أن يكون للازم ملزومات كالحراره ، فإن لها ملزومات كالشـمس والنار والحركه الشديـده ، ولكن لزوم الحراره لبعض هـذه الملزومات : كالنار أوضح من لزومها للبعض الآخر وهو الشـمس والحركه ، وقوله فيمكن .. إلخ أى : بأن يقال : زيد أحرقته النار أو الشـمس أو فى جسمه نار أو شمس أو حركه قويه ، ومثل الحراره – فيما قلنـا – الكرم فـإنه يصـح جعله لازمـا وملزومـاته : كثره الضـيفان وكثره إحراق الحطب وكثره الطبـخ وكثره الرمـاد ، ولزوم الكرم لبعض هـذه الملزومات وهو كثره الضـيفان أوضح من لزومه للبعض الآخر ، فيمكن تأديه ذلك اللازم بالألفاظ الموضوعه لتلك الملزومات بأن يقال : زيـد كثير الضـيفان أو كثير الرماد أو كثير الطبخ أو كثير إحراق الحطب (قوله : أوضح منه) أى : من اللزوم (قوله : المختلفه وضوحـا وخفـاء) لاـ حاجه إلى ذكر الخفاء كما يعلم من كلام الشارح سابقا ويوجـد فى بعض النسـخ إسـقاطها (قوله : وأمـا فى التضـمن) أى : وأمـا اختلاف مراتب اللزوم وضوحا فى التضـمن ، وجواب أما محـذوف أى : فغير ظاهر ويحتاج للبيان فنقول : لأنه .. إلخ ، فظهرت معادله قوله : وأما فى التضـمن .. إلخ ، لقوله سابقا : وهذا فى الالتزام ظاهر (قوله : فلأنه يجوز أن يكـون المعنى جزءا من شـىء) أى كـالجسم مثلاـ بالنسـبه للحيوان فـإنه جزء منه (قوله : وجزء الجزء .. إلـخ) أى : ويجوز أن يكون ذلك المعنى بعينه وهو الجسم جزء الجزء من شىء

فـدلاله الشـيء الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلاله الشـيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه ، مثلا : دلاله الحيوان على الجسم أوضـح من دلاله الإنسان عليه ، ودلاله الجـدار على التراب أوضح من دلاله البيت عليه ، فإن قلت : بل الأمر بالعكس ؛ ...

******

آخر كـالجسم فـإنه جزء من الحيوان والحيوان جزء من الإنسان (قوله : فـدلاله الشـيء) هو على حـذف مضاف أى : فـدلاله دال الشـيء أعنى لفظ حيوان وإنما احتجنا لـذلك ؛ لأن الدال هو اللفظ لا المعنى (قوله : ذلك المعنى) أى : كالجسم ، وقوله : جزء منه أى : من ذلك الشـيء كالحيوان ، وقوله : على ذلك المعنى أى : كالجسم (قوله : أوضح من دلاله الشـيء) أى : كالإنسان ، وقوله : الـذى ذلـك المعنى وهو الجسم ، وقوله من جزئه أى : كالحيوان ، وفى الكلام حـذف والأصل أوضـح من دلاله الشـيء الـذى ذلـك المعنى جزء من جزئه على ذلـك المعنى (قوله : دلاـله الحيوان على الجسم أوضـح) وذلك لأن دلاله الحيوان على الجسم من غير واسـطه ؛ لأـن الجسم جزء من الحيوان ؛ لأـن حقيقه الحيوان جسم نـام حسـاس متحرك بالإراده ، ودلاله الإنسان على الجسم بواسـطه الحيوان ؛ لأـن الحيوان جزء من الإنسـان والجسم جزء من الحيوان ، فالجسم بالنسـبه إلى الحيوان جزء وإلى الإنسان جزء الجزء ، وحينئـذ فالإنسان يـدل على الحيوان ابتـداء وعلى الجسم ثانيا ، بخلاف الحيوان فإنه يدل ابتداء على الجسـم فكـانت دلاـلته عليه أوضـح من دلاـله الإنسـان ، فكمـا أن مراتب لزوم اللوازم للملزوم متفاوته فى الوضوح كـذلك مراتب لزوم الأجزاء للكل متفاوته فيه (قوله : ودلاله الجـدار على التراب أوضـح) وذلك لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت ، فتكون دلاله الجدار على التراب أوضح من دلاله البيت عليه ؛ لأن دلاله الأول بلا واسـطه ودلاله الثانى بواسـطه. ومثل بمثالين إشاره إلى أن كون دلاله اللفظ على جزء المعنى أوضح من دلالته على جزء جزئه لا فرق فيه بين أن يكون الجزء معقولا أو محسوسا (قوله : فـإن قلت .. إلـخ) هـذا وارد على قوله : فـدلاله الشـيء الـذى ذلك المعنى جزء منه .. إلـخ ، وحاصـله : أن ما ذكره من أن دلاله الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلاله الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك

فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل ؛ ...

******

المعنى ممنوع ، بـل الأمر بالعكس : وهو أن دلاله الشـىء الـذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضـح من دلاله الشىء الذى ذلك المعنى جزء منه عليه – اه سم.

فـدلاله إنسان على الجسم أوضـح من دلاله حيوان عليه عكس ما ذكرتم من أن دلاله حيوان عليه أوضـح (قوله : فإن فهم الجزء) أى : من اللفظ الدال على الكل سابق على فهم الكل أى : وما كان أسبق فى الفهم فهو أوضح ، وإنما كان فهم الجزء سابقا على فهم الكـل ؛ لأـن الشـخص إذا طلب فهم مـدلول اللفـظ الـذى سـمعه وكـان كلا وجب فهم أجزائه أولا ، فإذا سـمع لفظ الكل – كالإنسـان مثلاـ – وتوجه عقله إلى فهم المراد منه فهم أولا الأجزاء الأصـليه ومنها الجسـميه ، ثم ينتقل إلى ما يجمع الجسـميه مع غيرها وهو ما تكون الجسميه جزءا له كالحيوانيه ، ثم ينتقل إلى ما يجمع تلك الحيوانيه مع غيرها وهو ما تكون الحيوانيه جزءا له وهو الإنسانيه ، واعترض على الشارح بأن هـذا الـدليل مخالف للمـدعى من وجهين : الأول : أنه إنما يفيـد أن دلاله اللفظ الـذى ذلك المعنى جزؤه أوضـح من دلاله ذلك اللفظ على الكل كدلاله الإنسان على الحيوانيه فإنها أوضح من دلالته على الإنسانيه ، فاللفظ الـدال ثانيا فى هـذا الـدليل هو عين الـدال أولا وهذا خلاف العكس المدعى أوضـحيته ، فإنه قد اعتبر فيه أن اللفظ الدال ثانيـا مغـاير للـدال أولاـ الأـمر الثـانى : أن المـدعى أوضـحيته الـدلاله على جزء الجزء من الـدلاله على الجزء والـدليل إنما يفيد أوضـحيه الـدلاله على الجزء من الـدلاله على الكـل ، فلو قـال الشـارح : لأن فهم جزء الجزء سابق على فهم الجزء لسـلم من هـذا الأـخير ، وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله : بل الأمر بالعكس أى : بعكس ما يفهم لزوما مما سـبق ، وتوضـيح ذلك : أنه يفهم مما سـبق أن دلاله الشىء على جزئه أوضح من دلاله شىء آخر على جزء جزئه لوجود الواسطه كدلاله الحيوان على الجسم فإنها أوضح من دلاله الإنسان عليه ؛ لعدم الواسـطه فى الأول ووجودها فى الثانى ، ويلزم هذا الذى قد فهم أن تكون دلاله الشىء على جزئه أوضح من دلاله ذلك الشىء على جزء جزئه كدلاله الإنسان على الحيوان فإنها أوضح من دلاله الإنسان على الجسم ؛ لأن كلا منهما دلاله الشىء على

قلت : نعم ، ...

******

جزئه والمساوى للأوضح أوضح ، فيقال هذا اللازم لما فهم مما سبق الأمر بعكسه وهو أن دلاله الشىء على جزء جزئه أوضح من دلالته على جزئه ؛ لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل ، وأجيب عن الثانى بأن فى الكلام حذفا والأصل لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل أى : وحينئذ فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبه إلى جزء الجزء ، أو أن مراد الشارح بالجزء جزء الجزء وبالكل الجزء من كل آخر كالجسم فإنه بالنسبه للإنسان جزء جزئه وبالنسبه للحيوان جزؤه ، وكالحيوان فإنه بالنسبه للإنسان جزء وبالنسبه للجسم كل - فتأمل.

(قوله : نعم) أى : الأمر بالعكس من أن دلاله الشىء على جزء جزئه أوضح من دلالته على جزئه كما ذكرتم لما تقرر أن الجزء سابق على الكل فى الوجود ، وإلا لبطلت الجزئيه ، لكن الذى حملنا على ما قلناه سابقا ما صرح به القوم من أن التضمن تابع للمطابقه فى الوجود ، فيكون المقصود فى دلاله التضمن انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته على حده بعد فهم الكل ، فالإنسان إذا سمع لفظا وكان عارفا بوضعه وفاهما لجميع أجزاء الموضوع له أول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ إجمالا ، ثم ينتقل لفهم جزء ذلك المعنى على حده إن كان له جزء ، ثم إن كان لذلك الجزء جزء انتقل إليه على حده وهلم جرا ، فيرتكب التدلى فصح ما ذكرناه من أن دلاله لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء لتأخره عن فهم الجزء ، وما فى السؤال من أن الأمر بالعكس فهو منظور فيه لجهه أخرى وهى جهه قصد فهم ما يراد من اللفظ فيرتكب فى تلك الجهه الترقى ، والحاصل : أنه عند قصد فهم ما يراد من اللفظ يراعى جهه الترقى فى التركيب بأن يفهم أولا جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل ، وهذا ملحظ السائل ، وأما إذا كان المخاطب فاهما لجميع أجزاء الموضوع له فيراعى جهه التدلى والتحليل بأن يفهم معنى اللفظ الموضوع له إجمالا ثم ينتقل لجزئه على حده لا فى ضمن الكل ثم ينتقل لجزء جزئه على حده لا فى ضمن الجزء ، وهذا ملحظ ما ذكرناه سابقا من أن دلاله لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء.

ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ، وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء ؛ كما ذكره الشيخ الرئيس فى الشفاء : أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس.

******

(قوله : ولكن المراد هنا) أى : لكن المراد بالتضمن هنا أى : فى مقام بيان تأتى الإيراد المذكور بالدلاله العقليه (قوله : انتقال الذهن إلى الجزء) أى : المراد من اللفظ أى : على حده لا فى ضمن الكل أى : وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل فتم ما ذكره فى البيان السابق ، وقوله وملاحظته : عطف على انتقال مفسر له ، وقوله بعد فهم الكل أى : لا على أنه مقصود من اللفظ لا يقال كيف يفهم الجزء ثانيا وقد فهم أولا فى ضمن الكل؟ وأى ثمره لذلك؟ ؛ لأنا نقول يظهر هذا عند قصد إحضار الجزء على حده لغرض من الأغراض ، فإن فهم الشىء على حده خلاف فهمه مع الغير (قوله : وكثيرا .. إلخ) أى : على أن كثيرا .. إلخ وهذا جواب بالمنع والأول بالتسليم ، وحاصله : أنا لا نسلم أن فهم الجزء لازم أن يكون سابقا على فهم الكل ، إذ قد يخطر الكل بالبال ولا يخطر جزؤه فيه أصلا ، وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل فتم ما ذكره سابقا من البيان – كذا قرر شيخنا العدوى ، وفى سم أن قوله وكثيرا .. إلخ : دفع لما يرد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته سابقه دائما (قوله : أن يخطر النوع بالبال) أى : على سبيل الإجمال لا التفصيلى ، إذ خطوره بالبال مفصلا بدون خطور الجنس محال – اه فنرى. وقوله : وكثيرا ما يفهم الكل أى : ما يفهم الشىء الذى يصدق عليه أنه كل فى نفسه من غير ملاحظه أنه كل وإلا لزم تقدم معرفه أجزائه عليه (قوله : أن يخطر النوع) أى : كالإنسان ، وقوله بالبال أى : بالذهن (قوله : إلى الجنس) أى : الذى هو جزء من النوع كالحيوان ، وفى تعبيره أولا بالبال وبالذهن ثانيا تفنن ، واعترض هذا الجواب بأنه يلزم عليه أن دلاله التضمن لا تلزم فى الألفاظ الموضوعه للمركبات ضروره عدم لزوم الالتفات إلى جزء من الأجزاء على حده لصحه الغفله عن ذلك الجزء ، وقد نصوا على أن التضمن فى المركبات لازم للمطابقه ، وقد يجاب عن هذا بأن المراد بلزوم التضمن للمطابقه فى المركبات

أبواب علم البيان

اشاره

(ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له) سواء كان اللازم داخلا كما فى التضمن ، أو خارجا كما فى الالتزام ...

******

صلاحيه اللزوم بمعنى أنه يمكن اللزوم بالالتفات إلى الأجزاء على حده ، فكل لفظ دل على معنى مركب بالمطابقه فهو صالح لأن يدل على جزء ذلك المعنى بالتضمن ولا بد ، وليس المراد باللزوم المذكور عدم الانفكاك حتى يرد الإشكال.

(قوله : ثم اللفظ .. إلخ) كلمه ثم للانتقال من كلام إلى كلام آخر فإن ما سبق كان فى تعريف العلم وما يتعلق به ، وهذا فى بيان ما يبحث عنه فيه (قوله : المراد به لازم ما وضع له) أى : لازم المعنى الذى وضع ذلك اللفظ له. فما واقعه على المعنى وضمير وضع المستتر فيه للفظ وليس عائدا على ما ، وحينئذ فالجمله صفه أو صله جرت على غير من هى له فكان الواجب إبراز الضمير على مذهب البصريين والضمير المجرور باللازم راجع لما ، وفى كلامه إشاره إلى أنه لا بد فى المجاز والكنايه من قرينه لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار كون القرينه مانعه من إراده المعنى الموضوع له فى المجاز دون الكنايه ، وفيه إشاره أيضا إلى أن دلاله التضمن فى هذا الفن ودلاله الالتزام يتعين أن تكون كل منهما مقصوده من اللفظ ، أما فى المجاز فيتعين أن يراد باللفظ نفس الجزء أو اللازم فقط بأن توجد القرينه الصارفه عن إراده المعنى المطابقى وأما فى الكنايه فيتعين أن يراد باللفظ نفس اللازم أو الجزء ، لكن مع صحه إراده المعنى المطابقى لكون القرينه لا تمنع من إرادته ، وأما إذا أطلق لفظ الكل أو الملزوم على معنى كل منهما واتفق أنه فهم من الأول جزؤه ومن الثانى لازمه فليس من المجاز ولا من الكنايه المبنيين على التضمن والالتزام هنا ، ولا يكون ذلك من التضمن والالتزام المراد فى هذا الفن وإنما يكون كذلك عند المناطقه كما صرح بذلك العلامه اليعقوبى (قوله : المراد به لازم ما وضع له) أى : إراده جاريه على قانون اللغه ، وإلا فما كل لازم يراد باللفظ ، إذ لا يصلح إطلاق لفظ الأب على الابن والعكس - كذا فى يس.

(قوله : سواء كان .. إلخ) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف باللازم هنا ما يلزم من وجود المعنى الموضوع له وجوده فيشمل الجزء ؛ لأنه لازم للكل وغير الجزء وهو اللازم

(إن قامت قرينه على عدم إرادته) أى : إراده ما وضع له (فمجاز ، ...

******

الخارج عن المعنى. (قوله : إن قامت قرينه) أى : دلت (قوله : على عدم إرادته) أى : من ذلك اللفظ (قوله : فمجاز) أى : فيسمى ذلك اللفظ مجازا مرسلا وغير مرسل ، وذلك كقولك : رأيت أسدا بيده سيف أو يتكلم ؛ فإن قولك يتكلم أو بيده سيف قرينه داله على أن الأسد لم يرد به ما وضع له وإنما أريد به لازمه المشهور وهو الشجاع ، واعترض على المصنف بأن ظاهره أن المجاز مراد به لازم ما وضع له دائما ؛ وذلك لأنه قسم اللفظ المراد به لازم ما وضع له إلى مجاز وكنايه ومعلوم أن القسم أخص من المقسم فيفيد أن المجاز بجميع أنواعه من أفراد اللفظ المراد به لازم معناه الموضوع له والأمر ليس كذلك ؛ لأن المجاز قد يكون اسم الجزء ويراد به الكل وقد يكون غير ذلك ، وبالجمله فكون الواجب فى المجاز أن يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم لا يصح ، إلا فى قليل من أقسامه وهو المجاز المرسل الذى علاقته الملزوميه ولا يظهر فى غيره من الأقسام ، وقد يجاب بأن المصنف إنما أفاد أن اللفظ المراد منه لازم ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كنايه ، وهذا ليس نصّا فى أن كل مجاز يكون المراد منه لازم ما وضع له لجواز أن يكون اللفظ مجازا انتقل فيه من اللازم إلى الملزوم مثلا ولا ضرر فى كون قسم الشىء أعم منه عموما وجهيا كما اختاره العلامه الشارح ، أو يقال : إن المجاز لا بد فى جميع أقسامه من العلاقه المصححه للانتقال ومرجع العلاقه اللزوم وإن كان اللزوم قد يذكر فى بعض الأوقات علاقه ، وإنما كان مرجع العلاقه اللزوم ؛ لأن مرجع المجازات لدلاله التضمن والالتزام وكل منهما انتقال من الملزوم إلى اللازم - ألا ترى أن مجازى الاستعاره التحقيقيه والمكنيه يردان إلى اللازم وإن كان بتكلف ، فإن الأسد أريد الرجل الشجاع والمنيه فى قول القائل : أنشبت المنيه أظفارها بفلان أريد بها الأسد ادعاء وليس الرجل الشجاع لازما للأسد الحقيقى ولا الأسد الادعائى لازما لمدلول المنيه ، وإنما يردان إلى اللازم باعتبار مطلق الجراءه فى الأول ومطلق اغتيال النفوس فى الثانى ، ولا شك أن هذا تكلف مخرج للكلام عما تحقق فيه وتقرر من أن كلا من اللفظين له معنيان متعارف وغير متعارف كما يأتى - فتأمل.

وإلا- فكنايه) فعند المصنف الانتقال فى المجاز والكنايه كليهما من الملزوم إلى اللازم إذ لا دلاله للازم من حيث إنه لازم على الملزوم إلا أن إراده الموضوع له جائزه فى الكنايه دون المجاز ...

******

(قوله : وإلا-) أى : وإن لم تقم قرينه على عدم إراده ما وضع له مع إراده اللازم ، وذلك بأن وجدت القرينه الداله على إراده اللازم ، إلا- أنها لم تمنع من إراده الملزوم وهو المعنى الموضوع له ، وليس المراد عدم وجود القرينه أصلا وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك ؛ لأن الكنايه لا- بد فيها من قرينه (قوله : فكنايه) أى : فذلك اللفظ المراد به اللازم مع صحه إراده الملزوم الذى وضع له اللفظ يسمى كنايه مأخوذ من كنى عنه بكذا إذا لم يصرح باسمه ؛ لأنه لم يصرح باسم اللازم مع إرادته وذلك كقولك : زيد طويل النجاد مريدا به طويل القامه فإنه كنايه ، إذ لا قرينه تمنع من إراده طول النجاد مع طول القامه.

(قوله : فعند المصنف .. إلخ) أى : وأما عند السكاكى فالانتقال فى الكنايه من اللازم إلى الملزوم ، والمصنف رأى أن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم فلا ينتقل منه إلى الملزوم ، إذ لا إشعار للأعم بالأخص ، والجواب عن السكاكى أن اللازم إنما ينتقل عنه لا من حيث إنه لازم بل من حيث إنه ملزوم ، وإنما سماه لازما من حيث إنه تابع مستند للغير وإلا فهو ملزوم من جهه المعنى ، وبهذا تعلم أن الخلف بينهما لفظى (قوله : الانتقال فى المجاز والكنايه ... إلخ) أى : والفرق بينهما عنده وجود القرينه الصارفه من إراده الملزوم فى المجاز وعدم وجودها فى الكنايه (قوله : إذ لا- دلاله .. إلخ) علّه لمحذوف أى : لا من اللازم إلى الملزوم كما يقول السكاكى ، إذ لا دلاله .. إلخ ووجه نفى دلاله اللازم على الملزوم ما تقدم من أن اللازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم ، والعام لا إشعار له بأخص معين فكيف ينتقل منه إليه؟ (قوله : من حيث إنه لازم) حيثيه تقييد أى : وأما دلاله اللازم على الملزوم فيما إذا كان مساويا فهو من حيث إنه لازم ؛ لأنه مع التساوى يكون لازما وملزوما (قوله : إلا أن إراده الموضوع له جائزه فى الكنايه) فإن قلت : أى فرق بين الكنايه وبين اللفظ الذى أريد به معناه الأصلى مع لازمه تضمنا أو

(وقدم) المجاز (عليها) أى : على الكنايه (لأن معناه) أى : المجاز (كجزء معناها) أى : الكنايه ؛ لأن معنى المجاز هو اللازم فقط ، ومعنى الكنايه يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا ، والجزء مقدم على الكل طبعا ؛ ...

******

التزاما فإنه حقيقه قطعا ، والكنايه عند المصنف ليست حقيقه ولا مجازا مع أن كلا منهما على هذا قد أريد به اللازم والملزوم معا؟ قلت : إن المقصود الأصلى فى الحقيقه هو الملزوم واللازم مقصود بالتبعيه ، والمقصود الأصلى فى الكنايه هو اللازم والملزوم مقصود تبعا لقول الشارح : إلا أن إراده الموضوع له .. إلخ أى : بالتبع لا بالذات ، وقرينه الكنايه وإن لم تناف الملزوم لكنها ترجح اللازم عليه - كذا أجاب العلامه القاسمى ، إذا علمت هذا ، فقول الشارح : إلا أن إراده الموضوع له .. إلخ أى : بالتبع لا بالذات ، ومثال الحقيقه التى أريد منها اللازم ، والملزوم قولك : فلان وجهه كالبدر مثلا فمدلوله المطابقى شبه وجه فلان بالبدر فى الاستداره والاستناره وهو مراد مع إراده لازمه وهو أنه نهايه فى الحسن وليس هذا من الكنايه فى شىء ولصحه أن يراد فى التشبيه المعنى المطابقى وهو اتصاف المشبه بوجه الشبه على وجه الكمال أو لازمه فقط صح وجود الخفاء والوضوح فيه مع أنه ليس من الكنايه ولا من المجاز ، بل من المطابقه اتفاقا ، وهذا مما يقدح فى حصر المصنف سابقا وجود الخفاء والوضوح فى دلالتى التضمن والالتزام اللتين هما العقليتان وأصل للمجاز والكنايه دون المطابقه - فتأمل - اه يعقوبى.

(قوله : وقدم المجاز عليها) أى : فى الوضع أعنى فى البحث والتبويب ، وهذا جواب عما يقال : إن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه الوضوح الذى هو مرجع هذا الفن إنما يتأتى بالدلاله العقليه وهى منحصره هنا فى المجاز والكنايه فيكون المقصود من الفن منحصرا فيهما ، وحينئذ فهما مستويان فى المقصوديه من الفن فلأى شىء قدم المجاز عليها فى الوضع وهلا عكس الأمر.

(قوله : يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا) أى : وإن كان القصد الأصلى منها إلى اللازم كما مر (قوله : مقدم على الكل طبعا) لتوقف الكل على الجزء فى الوجود بمعنى أنه لا يوجد الكل إلا مع وجود طبيعه الجزء لتركبه من حقيقه الجزء

فيقدم بحث المجاز على بحث الكنايه وضعا ، وإنما قال : كجزء معناها لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقه ؛ فإن معنى الكنايه ليس هو مجموع اللازم والملزوم ، بل هو اللازم مع جواز إراده الملزوم.

(ثم منه) أى : من المجاز (ما ينبنى على التشبيه) وهو الاستعاره التى كان أصلها التشبيه ...

******

وطبيعته لا لكون الجزء علّه تامّه للكلّ ، إذ لو كان كذلك لكان كلّما وجد الجزء وجد الكلّ وهو باطل لجواز أن يوجد الجزء ولا يوجد الكلّ لصحه كونه أعمّ منه ولما توقف الكلّ على الجزء من الجهه المذكوره حكم العقل بأن الجزء من شأنه أن يتقدم فى نفس الأمر على الكلّ ، وذلك هو معنى التقدم الطبيعى أى : المنسوب للطبيعه والحقيقه لتركّب الكلّ من طبيعه الجزء وحقيقته (قوله : فيقدم إلخ) أى : فالمناسب أن يقدم بحث المجاز على بحث الكنايه وضعا لأجل محاكاه وموافقه الوضع للطبع (قوله : وإنما قال كجزء معناها) أى : ولم يقل : لأن معناه جزء معناها جزما (قوله : فإن معنى الكنايه) أى : معناها الذى لا بد من إرادته منها فلا منافاه بين ما هنا وبين قوله سابقا ومعنى الكنايه يجوز إلخ (قوله : ليس هو مجموع اللازم والملزوم) أى : على وجه الجزم (قوله : بل هو اللازم مع جواز إلخ) أى : فالمجزوم به فيها إنما هو إراده اللازم ، وأما الملزوم فيجوز أن يراد وألّا يراد لا أنه قطعا ، وإنّما لم يعتبر وقوع هذا الجائز فى بعض الأحيان حتى يكون معنى المجاز جزء حقيقه من معناها ؛ لأن الكنايه من حيث هى كنايه لا تقتضى إرادتهما فلم يعتبر ما يعرض من وقوع ذلك الجائز.

(قوله : ثم منه ما ينبنى على التشبيه) أى : ومنه ما لا ينبنى عليه ، وهو المجاز المرسل (قوله : وهو الاستعاره) وجه بنائها على التشبيه أن استعاره اللفظ إنما تكون بعد المبالغه فى التشبيه ، وإدخال المشبه فى جنس المشبه به ادعاء ، فإذا قلنا : "رأيت أسدا فى الحمام" ، فأولا شبهنا الرجل الشجاع بالحيوان المفترس ، وبالغنا فى التشبيه حتّى ادّعينا أنه فرد من أفراده ، ثم استعرنا له اسمه ، فالتشبيه سابق على الاستعاره فهو أصل لها ، ثم إنه فى حاله استعاره اللفظ يتناسى التشبيه ، ومراد الشارح بالاستعاره التى كان أصلها التشبيه :

(فتعين التعرض له) أى للتشبيه - أيضا - قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعاره المبنيه على التشبيه ، ولما كان فى التشبيه مباحث كثيره ، وفوائد جمّه لم يجعل مقدمه لبحث الاستعاره ، بل جعل مقصدا برأسه (فانحصر) المقصود من علم البيان ...

******

التصريحيه التحقيقيه والمكنى عنها على مذهب الجمهور ، بل وكذلك التخييليه على مذهب السكاكى ؛ لأن كلّا منهما مبنىّ على التشبيه ، والتشبيه أصل له (قوله : فتعين التعرض له) هذا يقتضى أن التعرض للتشبيه لا لذاته ، بل لبناء الاستعاره عليه ، فينافى ما سيأتى من جعله مقصدا لذاته ؛ لاشتماله على مباحث كثيره وفوائد جمّه ؛ لأنه يقتضى أن التعرض له لذاته ، وقد تمنع المنافاه ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكر ، ولغيره من حيث توقفه عليه (قوله : أيضا) أى : مثل التعرض للمجاز والكنايه ، وقد اشتمل كلامه على أمرين بيان ذكر التشبيه من أصله فى الفن ، وبيان كونه مقدما فى الذكر على المجاز ، وكل منهما مفهوم من قول المتن ، ثم منه ما ينبنى على التشبيه ؛ فإن المبنى يستلزم مبنيّا عليه وكونه متقدما كما هو ظاهر.

(قوله : أقسامه) أى : المجاز (قوله : ولما كان إلخ) هذا جواب عما يقال قضيه كون التشبيه ينبنى عليه أحد أقسام المجاز ألّا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله فكيف عد بابا من الفن ولم يجعل مقدمه للمجاز (قوله : لم يجعل مقدمه لبحث الاستعاره بل جعل إلخ) أى : فجعله بابا تشبيها له بالمقصد من حيث كثره الأبحاث ، وإن كان هو مقدمه فى المعنى ، ويمكن أن يقال : إنه باب مستقل لذاته ؛ لأن الاختلاف فى وضوح الدلاله وخفائها موجود فيه كما تقدم ، فهو من هذا الفن قصدا وإن توقف عليه بعض أبوابه ؛ لأن توقف بعض الأبواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمه للفن : (قوله : فانحصر المقصود إلخ) المراد بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات كالمجاز والكنايه وما يشمل المقصود بالتبع كالتشبيه قال العلامه عبد الحكيم : لما كان ضمير" ينحصر" راجعا لعلم البيان - المحمول على الفن من الكتاب ، وكان مشتملا على أمور سوى

(فى الثلاثه) التشبيه ، والمجاز ، والكنايه.

التشبيه

اشاره

أى : هذا باب التشبيه الاصطلاحى المبنى عليه الاستعاره (التشبيه) أى : مطلق التشبيه ...

******

تلك الثلاثه من تعريف العلم وما يبحث عنه وضبط أبوابه إلى غير ذلك - قال : وينحصر المقصود من علم البيان فى التشبيه والمجاز والكنايه (قوله : فى الثلاثه) أورد على الحصر فيها الاستعاره بالكنايه على مذهب المصنف ؛ فإنها لا تدخل فى المراد بالتشبيه هنا وليست مجازا ولا كنايه ، وقول بعضهم : إنها داخله فى التشبيه وإن أفردها عنه للاختلاف فى حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق ، يرده قول المصنف فيما يأتى والمراد بالتشبيه هنا إلخ (قوله : والمجاز)" أل" للعهد الذكرى ، والمجاز المعهود فى الذكر هو المرسل والاستعاره التى تنبنى على التشبيه ، والله أعلم.

التشبيه

(قوله : أى هذا باب التشبيه) أشار الشارح إلى أن الترجمه خبر لمبتدأ محذوف على حذف مضاف ، وأشار الشارح بقوله : " الاصطلاحى" إلى أن" أل" فى التشبيه للعهد الذكرى ؛ لأنه تقدم له ذكر ، والمراد بالتشبيه الاصطلاحى الذى هو أحد أقسام المقصود الثلاثه ما كان خاليا عن الاستعاره والتجريد بأن كان مشتملا على الطرفين والأداه لفظا أو تقديرا (قوله : المبنى عليه الاستعاره) الضمير المجرور عائد على" أل" ، أى : الذى تبنى عليه الاستعاره ؛ وذلك لأن استعاره اللفظ إنما تكون بعد المبالغه فى التشبيه وإدخال المشبه فى جنس المشبه به كما مر ، واعلم أن البحث عن التشبيه الاصطلاحى فى هذا الباب من جهه طرفيه وهما المشبه والمشبه به ، ومن جهه أدائه وهى الكاف وشبهها ، ومن جهه وجهه ، وهو المعنى المشترك بين الطرفين الجامع لهما ، ومن جهه الغرض منه وهو الأمر الحامل على إيجاده ، ومن جهه أقسامه ، وسيأتى تحقيق ذلك فى محاله إن شاء الله تعالى ، (قوله : أى مطلق التشبيه) أى : وأل فى التشبيه هنا للجنس ، إذ هو المناسب لمقام التعريف ، ومطلق التشبيه : هو التشبيه اللغوى ، وحينئذ ففى كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر التشبيه أولا بمعنى ، ثم ذكره ثانيا بمعنى آخر ، وإنما تعرض لتعريف

أعم من أن يكون على وجه الاستعاره ، أو على وجه تنبنى عليه الاستعاره ، أو غير ذلك. فلم يأت بالضمير ؛ لئلا يعود إلى التشبيه المذكور الذى هو أخص ، ...

******

مطلق التشبيه الذى هو التشبيه اللغوى مع أن الذى من مقاصد علم البيان إنما هو الاصطلاحى ، لينجر الكلام منه إلى تحقيق المصطلح عليه فتتم الفائده بالعلم بالمنقول عنه والمناسبه بينهما.

(قوله : أعم من أن يكون على وجه الاستعاره) أى : بالفعل بأن حذفت منه الأداه والمشبه ، كما فى قولك : " رأيت أسدا فى الحمام ، أو رأيت أسدا يرمى" (قوله : أو على وجه تنبنى عليه الاستعاره) أى : بالقوه وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والأداه ، نحو : " زيد كالأسد ، وكأن زيدا أسد" ، وهذا هو المقصود ، ووجه بنائها عليه أنه إذا حذف المشبه وأداه التشبيه ، وأقيمت قرينه على المراد صار استعاره بالفعل ، فظهر لك أن هذا مغاير لما قبله كما قاله السيرامى ، خلافا لما قاله سم ، من أن هذا تنويع فى التعبير وأن المعنى واحد يعبر عنه بهاتين العبارتين ، (قوله : أو غير ذلك) بأن كان التشبيه ضمنيّا كما فى بعض صور التجريد ، نحو : " لقيت من زيد أسدا" ، فأنت فى الأصل شبهت زيدا بالأسد ، ثم بالغت فى زيد حتى انتزعت منه الأسد ، وإنما كان هنا تشبيه ضمنىّ لذكر الطرفين فى هذا الكلام فيمكن التحويل فى الطرفين إلى هيئه التشبيه الحقيقى.

(قوله : لئلا يعود إلخ) إن كان المراد لئلا يلزم العود إلخ ، فهو ممنوع ؛ إذ الضمير قد يعود إلى بعض أفراد العام ، وقد يعود إلى المطلق فى ضمن المقيد ، وفى باب الاستخدام يعود إلى أحد المعنيين ، وإن أراد بقوله : " لئلا يعود" أى : على وجه الظهور والتبادر فإعاده المعرف كذلك ؛ فلا فرق بينهما ، ويمكن أن يقال : مراده لئلا يعود إلى ما ذكر كما هو الظاهر المتبادر ، وعوده إلى المطلق الذى فى ضمن المقيد خلاف الأصل ، والحاصل أنه لو أتى بالضمير لكان المتبادر التشبيه المبوب له بخلاف الإظهار ؛ فإنه فى صحه إراده خلاف المتقدم أقوى من الإضمار ، وإن كان يصح فى الإضمار إراده الخلاف - أيضا - بأن يكون على طريق الاستخدام ، ويصح فى الإظهار إراده نفس المتقدم ، لكن إراده الخلاف فى الإظهار أقوى من إرادته فى الإضمار ، (قوله : الذى هو الأخص) أى : مطلق التشبيه وهو

وما يقال : إن المعرفه إذا أعيدت كانت عين الأول فليس على إطلاقه ؛ يعنى : أن

******

اللغوى ، ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحى من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربى من حيث وضوح الدلاله يقتضى أن يكون عباره عن اشتراك شيئين فى معنى الذى هو مدلول الكلام ، أو الكلام الدال على اشتراك شيئين فى معنى ، والتشبيه اللغوى كما يأتى عباره عن فعل المتكلم ؛ فبينهما مباينه ، فأين الأخصيه؟ وقد يجاب بأن المصنف لما فسر التشبيه الاصطلاحى - أيضا - بفعل المتكلم - حيث جعل جنسه التشبيه اللغوى - كان أخص منه ، وحينئذ فمعنى كونه من مقاصد علم البيان ، أن البحث عمّا يتعلق به من الطرفين - ووجه الشبه ، وأداته ، والغرض منه - من مقاصده ، وإنما فسره بفعل المتكلم ؛ لأنه المعنى الحقيقى عندهم ، وإن كان التشبيه قد يطلق على الكلام الدال على المشاركه ، وإنما كان فعل المتكلم معنى حقيقيّا لهذا اللفظ ؛ لإطلاقه عليه إطلاقا شائعا ، ويشتقون منه المشبه لفاعله والمشبه والمشبه به للطرفين ووجه شبه والغرض منه وأداته ، ولا يصح شىء من ذلك إذا أريد به الكلام الدال ، (قوله : وما يقال ... إلخ) هذا جواب عن سؤال تقديره : إن الظاهر كالضمير فى العود إلى المذكور ؛ لأن المعرفه إذا أعيدت معرفه ؛ كانت عين الأولى ، وحينئذ فلا يتم ما ذكر من التوجيه ، فقول الشارح : " وما يقال" أى : اعتراضا على ما تقدم ، (قوله : إذا أعيدت معرفه) أى : بلفظها الأول قال يس ، وانظر هل الإعاده بالمرادف كذلك ، (قوله : فليس على إطلاقه) أى : وكذا ما يقال : إن النكره إذا أعيدت نكره كانت غير الأولى ، ألا ترى قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّماءِ إِلهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ)(١) مع امتناع المغايره هاهنا ، وقوله : (فليس على إطلاقه) أى : بل أكثرى لا كلى ؛ وذلك لأنه مقيد بما إذا لم تقم قرينه على المغايره كما هنا ، فإن القرينه هنا على المغايره ، قوله : والمراد إلخ ، ثم إن ظاهره أن عود الضمير إلى ما قبله كلىّ وفيه بحث ؛ لأنه يمكن حمل الضمير على الاستخدام ، نعم الغالب فى المضمر إراده المعنى الأول ؛ فاستوى مع إعاده الظاهر - فتأمل اه يس.

١- الزخرف : ٨۴.

معنى التشبيه فى اللغه (الدلاله) هو مصدر قولك : " دللت فلانا على كذا" إذا هديته له (على مشاركه أمر لأمر فى معنى) وهذا شامل لمثل : " قاتل زيد عمرا ، وجاءنى زيد وعمرو" (والمراد) بالتشبيه ...

******

(قوله : معنى التشبيه) أى : الذى هو مصدر شبه ، بدليل تفسير الشارح الدلاله بما ذكر ، (قوله : مصدر ... إلخ) أفاد الشارح أن الدلاله المراده هنا صفه للمتكلم ، كما أن التشبيه كذلك ، إذ المعنى التشبيه هو أن يدل المتكلم على مشاركه إلخ لا صفه الدال أعنى انفهام المعنى منه إذ لا يصح حملها بهذا المعنى على التشبيه الذى هو فعل المتكلم ، وسيأتى أن التشبيه قد يطلق وصفا للكلام ، ولو أراد المصنف ذلك لقال : هو مجموع الطرفين والأداه والمعنى ، وبما ذكره الشارح من أن الدلاله هنا مصدر دللت .. إلخ ، المفيد أنها صفه للمتكلم يندفع ما يقال التشبيه فعل المتكلم فهو وصف له ، والدلاله وصف للدال ، وحينئذ فلا يصح حملها عليه (قوله : على مشاركه) أى : اشتراك ، فالمفاعله بمعنى الفعل : كسافرت وواعدت بمعنى سفرت ووعدت ، والمراد بالأمر الأول : المشبه ، وبالثانى : المشبه به (قوله : فى معنى) أى : فى وصف وهو وجه الشبه المشترك بين الطرفين الجامع بينهما ، وأما الدال والمشبه بالكسر فهو المتكلم ، واحترز بقوله : فى معنى ، عن المشاركه فى عين نحو : " شارك زيد عمرا فى الدار" ؛ فلا يسمى تشبيها.

(قوله : وهذا) أى : تعريف التشبيه اللغوى أى : مما ذكر شامل لمثل : " قاتل زيد عمرا" ؛ فإنه يدل على مشاركه زيد لعمرو فى المقاتله ، و" جاءنى زيد وعمرو" فإنه يدل على مشاركتهما فى المجىء ، ومثلهما : " زيد أفضل من عمرو" ؛ فإنه يدل على اشتراكهما فى الفضل ، أى : مع أن هذا كله ليس تشبيها لغويّا ، فكان الواجب أن يزيد بالكاف ونحوها لفظا أو تقديرا لإخراج مثل هذا ، وإدخال" زيد أسد ونحوه" ، فقد اتضح لك أن مقصود الشارح الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى ، كما هو مفاد كلام العلامه السيد ، خلافا لما قاله بعضهم : من أن مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف ، وقد يجاب بأن ما عرف به المصنف من باب التعريف بالأعمّ ، وهو شائع عند أهل اللغه ، أو يقال : مراد المصنف الدلاله الصريحه فخرج ما ذكر ؛ فإن الدلاله فيهما على المشاركه

المصطلح عليه (هاهنا) أى : فى علم البيان (ما لم تكن) أى : الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى بحيث لا تكون (على وجه الاستعاره التحقيقيه) نحو : رأيت أسدا فى الحمام ، (و) لا على وجه (الاستعاره بالكنايه) نحو : أنشبت المنيه أظفارها ،

******

غير صريحه ؛ وذلك لأن مدلول الأول صراحه وجود المقاتله من زيد وتعلقها بعمرو ، ويلزم ذلك مشاركتهما فيها ، ومدلول الثانى صراحه ثبوت المجىء لزيد ، ووجوده لعمرو ، ويلزم ذلك - أيضا - مشاركتهما فيه ، ومن البين أنه قد يقصد وقوع المقاتله من زيد وتعلقها بعمرو غافلا عن مشاركتهما فيها ، وقد يقصد المجىء من كل واحد منهما غافلا عن المشاركه فيه أيضا ، ولو كانت المشاركه لازمه لكل من مدلولى التركيبين ، فباشتراط كون الدلاله صريحه لا يشملها التعريف ، وبالجمله فمنشأ الاعتراض على التعريف المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركه أحدهما للآخر فيه ، والحق أنهما مفهومان متغايران متلازمان ، فليس دلاله اللفظ على أحدهما عين دلالته على الآخر وإن استلزمهما ، وليس دلاله المتكلم على أحدهما مستلزمه لدلالته على الآخر ؛ إذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلا (قوله : المصطلح عليه) أى : وهو الذى ترجم له هنا (قوله : أى الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى) هذا تفسير لما ، وقوله : (بحيث لا تكون) تفسير لقوله : (لم تكن) ، وقد حمل على أنها موصوله ، وتقدير عبارته أى : الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى التى بحيث لا تكون إلخ ، إلا إنه أسقط التى ولو قال أى : تشبيه لم يكن إلخ كما قال فى المطول كان أخصر وأحسن (قوله : بحيث لا تكون) أى : الدلاله المفاده بالكلام على وجه الاستعاره التحقيقيه ، أى : فإن كانت تلك الدلاله على وجه الاستعاره المذكوره بأن طوى ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرينه دلت على إراده المشبه ، فذلك اللفظ لم يكن تشبيها فى الاصطلاح ، (وقوله : نحو رأيت أسدا فى الحمام) إن كان مثالا للمنفى وهو الاستعاره التحقيقيه ، فالمعنى نحو : أسد فى رأيت إلخ ، وإن كان مثالا للتشبيه ، فالمعنى نحو :التشبيه المدلول عليه بقولك : " رأيت أسدا فى الحمام" ، وكذا يقال فيما بعد.

(قوله : ولا على وجه الاستعاره بالكنايه) سيأتى أنها عند المصنف التشبيه المضمر فى النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه ، وعند السكاكى نفس لفظ المشبه المستعمل

(و) لا على وجه (التجريد) الذى يذكر فى علم البديع من نحو : " لقيت بزيد أسدا ، أو" لقينى منه أسد" ، فإن فى هذا الثلاثه دلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى ...

******

فى المشبه به ادعاء ، وعند القوم لفظ المشبه به المطوى من الكلام المرموز إليه بذكر لازمه ، وعلى الأول يكون التمثيل لها بقول القائل : " أنشبت المنيه أظفارها بفلان" تمثيلا لما تستفاد منه ، وعلى الثانى والثالث تمثيلا لما وجدت فيه ، فقول الشارح : (نحو أنشبت إلخ) أى : نحو التشبيه المضمر فى النفس المستفاد من قولنا : أنشبت إلخ (قوله : ولا على وجه التجريد) كان المناسب للمصنف أن يقول بعد ذلك : بالكاف ونحوها ؛ ليخرج نحو : " قاتل زيد عمرا ، وجاءنى زيد وعمرو" ، إلا أن يقال : أراد بالدلاله الواقعه فى التعريف الدلاله الصريحه المقصوده ، فخرج ما ذكر من المثالين ؛ لأن الدلاله على المشاركه فيهما ليست صريحه فى ذلك (قوله : الذى يذكر فى علم البديع) وهو ما كان المجرد غير المجرد منه كما مثل الشارح ، وأما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه ، فليس داخلا فى الدلاله حتى يخرج ، وتوضيح ذلك أن التجريد قسمان : -

الأول : أن ينتزع من الشىء شىء آخر مساو له فى صفاته للمبالغه فى ذلك الشىء حتى صار بحيث ينتزع منه شىء آخر مساو له فى صفاته ، كقوله تعالى : (لَهُمْ فِيها دارُ الْخُلْدِ)(١) فإنه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا شبيهه بها ، وهذا ليس فيه مشاركه أمر لأمر آخر حتى يحتاج لإخراجه. والثانى : أن ينتزع المشبه به من المشبه للمبالغه فى التشبيه حتى صار المشبه بحيث يكون أصلا ينتزع منه المشبه به ، نحو : " لقيت بزيد أسدا" ، فإنه لتجريد" أسد" من" زيد" ، و" أسد" مشبه به لزيد لا عينه فيه تشبيه مضمر فى النفس ، وهذا هو المحترز عنه ، وإخراج التجريد المذكور إنما هو بناء على أنه لا يسمى تشبيها اصطلاحا وهو الأقرب ؛ إذ لم يذكر فيه الطرفان على وجه ينبىء عن التشبيه ، وقيل إنه تشبيه حقيقه لذكر الطرفين فيمكن التحويل فيهما إلى هيئه التشبيه لولا قصد التجريد ، وعليه فلا يحتاج لإخراجه (قوله : لقيت بزيد أسدا) أى : لقيت من

١- فصلت : ٢٨.

مع أن شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا ، وإنما قيد الاستعاره بالتحقيقيه ، والكنايه ؛ لأن الاستعاره التخييليه كإثبات الأظفار للمنيه فى المثال المذكور ليس فى شىء من الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى على رأى المصنف ؛ ...

******

زيد أسدا ، أصله : لقيت زيدا المماثل للأسد ، ثم بولغ فى تشبيهه به حتى إنه جرد من زيد ذات الأسد ، وجعلت منتزعه منه ، وكذا يقال فى المثال الذى بعده. (قوله : مع أن شيئا منها ... إلخ) أى : مع أنه لا يسمى شىء منها تشبيها اصطلاحا ، فقدم معمول يسمى عليها ، ولو أخره ليكون فى حيز النفى لكان أوضح ، وإنما لم يسم شىء من هذه تشبيها اصطلاحيّا ؛ لأن التشبيه بالاصطلاح ما كان بالكاف ونحوها لفظا أو تقديرا ، وعدم تسميه واحد من هذه تشبيها مذهب المصنف ، وخالفه السكاكى فى التجريد فإنه صرح بأن نحو : " لقيت بزيد أسدا ، ولقينى منه أسد" من قبيل التشبيه ، وقد يقال : إن الخلاف لفظىّ راجع إلى الاصطلاح ، قاله الخلخالى.

(قوله : لا يسمى تشبيها اصطلاحا) أى : وإن وجد فيها معنى التشبيه ، نعم هو تشبيه لغوى ، وهو أعم من الاصطلاحى ، فكل اصطلاحى لغوى ولا عكس ، فيجتمعان فى" زيد أسد" ، وينفرد اللغوى فى الاستعاره والتجريد ، (قوله : وإنما قيد ... إلخ) حاصله أنه إنما قيد الاستعاره بالتحقيقيه والمكنى عنها ، واكتفى بذكرهما ولم يقل : ولا على وجه الاستعاره التخييليه ؛ لأنها حقيقه عند المصنف ، فلفظ" الأظفار" مثلا عند المصنف مستعمل فى معناه الحقيقى ، وليس مجازا أصلا ، وإنما التجوز فى إثباتها للمنيه على ما يأتى ، وحينئذ فلا دلاله فيها على مشاركه أمر لآخر فلا حاجه لإخراجها بقوله : (ما لم تكن إلخ) ؛ لأنها لم تدخل فى الجنس الذى هو الدلاله المذكوره (قوله : ليس فى شىء من الدلاله ... إلخ) أى : فهى غير داخله فى المراد بما حتى يحتاج إلى أن يقول : ولا على وجه الاستعاره التخييليه ، ومقتضى الظاهر أن يقول : ليست بالتأنيث ؛ إلا أنه ذكر نظرا إلى معنى الاستعاره التخييليه الذى هو إثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفيه من ظرفيه المقيد فى المطلق ، ولو قال : ليس فيها شىء من الدلاله ، كان أوضح (قوله : على رأى المصنف) متعلق بإثبات أى : أن الاستعاره التخييليه - عند المصنف موافقا للسلف - إثبات لازم المشبه به للمشبه

إذ المراد بالأظفار معناها الحقيقى على ما سيجىء. فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى ؛ لا على وجه الاستعاره التحقيقيه ، والاستعاره بالكنايه والتجريد (فدخل فيه نحو قولنا : زيد أسد) بحذف أداه التشبيه (و) نحو (قوله تعالى : (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ)(1) بحذف الأداه والمشبه جميعا ؛ أى : هم صم ...

******

بعد ادعاء كونه عينه ؛ فلا تشبيه إلا فى الاستعاره بالكنايه ، ويحتمل أن يكون الظرف متعلقا بالنفى ، أى انتفاء الدلاله على المشاركه فى التخييليه على رأى المصنف لا على رأى السكاكى ففيها ذلك. (قوله : إذ المراد) أى : عند المصنف ، وحينئذ فالتجوز إنما هو فى الإسناد ؛ فالتخييليه - على رأيه - مجاز عقلى ؛ ولذا لم يخرجها ، وأما - عند السكاكى - فالتجوز فى نفس الأظفار ، فهى داخله فى الجنس وهو الدلاله المذكوره ، فلو حذف قوله : التحقيقيه ، وما بعدها واقتصر على قوله : على وجه الاستعاره ، كان أخصر وأشمل لدخول التخييليه عند السكاكى ، (قوله : على ما سيجىء) أى : من الخلاف بين السكاكى وغيره (قوله : فالتشبيه الاصطلاحى إلخ) أعاده لأجل إيضاح ربط قوله : فدخل إلخ بما قبله ، وكان يكفيه أن يقول : فالتشبيه الاصطلاحى ما مر فدخل إلخ (قوله : فى معنى) سيأتى قريبا أنه لا بد فى المعنى الذى هو وجه الشبه أن يكون له زياده اختصاص بهما ، وقصد بيان اشتراكهما فيه فيؤخذ منه أن نحو : " جاء زيد وعمرو" لا يسمى تشبيها. (قوله : فدخل فيه) أى : تعريف التشبيه الاصطلاحى ، نحو قولنا : " زيد أسد" أى : كما دخل فيه ما يسمى تشبيها من غير خلاف وهو ما ذكر فيه أداه التشبيه ، نحو : زيد كالأسد ، وكأسد بحذف زيد لقيام قرينه كما لو قيل : ما حال زيد؟ فقيل : كالأسد ، والمراد : دخل ، نحو قولنا : زيد أسد مما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه أداه التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه ، أو فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه ، أو مع حذفه ، فالأول ، نحو قولنا : زيد أسد ، والثانى نحو قوله تعالى : (صُمٌّ بُكْمٌ) وجعل المشبه به فى حكم الخبر عن

١- البقره : ١٨.

فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعاره ؛ لأن الاستعاره إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكليه ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه ...

******

المشبه من حيث إفاده الاتحاد وتناسى التشبيه كما فى الحال والمفعول الثانى فى باب علمت والصفه والمضاف وكونه مبينا له وذلك نحو : " كر زيد أسدا" أى : كالأسد ، " وعلمت زيدا أسدا" ، أى : كالأسد ، " ومررت برجل أسد" ، أى : كالأسد ، وماء اللجين أى : ماء هو اللجين ، ونحو قوله تعالى : (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)(١) (قوله : فإن المحققين إلخ) عله لدخول ما ذكر من المثال والآيه فى التعريف ، وخالف غيرهم ، فادعى أن ما حذفت فيه الأداه ، كقولك : " زيد أسد" من باب الاستعاره بناء على أن حمل الأسديه على زيد لا يصح إلا بإدخاله فى جنس الأسد المعلوم كما فى الاستعاره ، وعلى هذا فلا يدخل فى تعريف التشبيه ، وجوز الشارح أن يكون : " زيد أسد" من باب الاستعاره ، ولكن ادعى أن المشبه ليس" زيدا" ، بالكليه (٢) وهو الرجل الشجاع ، (قوله : على أنه) أى : ما ذكر من المثال والآيه ، (قوله : المستعار له) وهو المشبه كالرجل الشجاع فى : " رأيت أسدا فى الحمام" ، وطى المستعار له إنما هو بالنسبه للاستعاره التصريحيه ؛ إذ هى التى يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنيه ، فإنه إنما يطوى فيها ذكر المشبه به ، وأما المشبه فيذكر فيها ، وإنما اقتصر هنا على ذلك ؛ لأن كلّا من المثال والآيه على فرض أنهما استعاره إنما يكون تصريحيه لا مكنيه. (قوله : بالكليه) أى : من اللفظ والتقدير.

(قوله : ويجعل الكلام خلوا) أى : خاليا عنه ، عطف على قوله : يطوى إلخ ، عطف تفسير ، أى : والمشبه فى المثال الأول ملفوظ ، وفى الآيه مقدر وملحوظ ؛ لأنه خبر لا بد له من مبتدأ تقديره : هم صم ، والمقدر بمنزله الملفوظ ، فلم يطو ذكره بالكليه فيهما ، (قوله : صالحا لأن يراد به) أى : بالكلام المعنى المنقول عنه وهو المشبه به المستعار منه كالأسد ، و (قوله : والمنقول إليه) أى : والمعنى المنقول إليه ، وهو المشبه المستعار له كزيد.

١- البقره : ٨٧.

٢- وقعت فى المطبوع" بل كليه" والصواب ما أثبتناه مراعاه للسياق.

لولا دلاله الحال ، أو فحوى الكلام.

(والنظر هاهنا فى أركانه) ...

******

(قوله : لولا دلاله الحال) أى : وهى القرينه الحاليه ، فإذا قلت : " رأيت أسدا الآن" فى موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقى ، كان هذا الكلام - لولا القرينه الحاليه - صالحا لأن يراد بالأسد فيه المعنى الحقيقى ، وهو الحيوان المفترس المشبه به ، وأن يراد به المشبه وهو الرجل الشجاع ، و (قوله : أو فحوى الكلام) المراد به : القرينه المقاليه ، فإذا قلت : " رأيت أسدا فى يده سيف" ، كان هذا الكلام لو لا فى " يده سيف" - صالحا لأن يراد بالأسد فيه الحيوان المفترس ، أو الرجل الشجاع ، وتسميه القرينه المقاليه بفحوى الكلام على خلاف ما فسر به الأصوليون الفحوى من أنها مفهوم الموافقه ، أى : المفهوم الموافق حكمه لحكم المنطوق ، وإنما سميت القرينه المقاليه فحوى ؛ لأن فحوى الكلام فى الأصل معناه ومذهبه كما فى القاموس ، والقرينه المقاليه معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع من إراده الموضوع له ، ثم إن (قوله : لو لا دلاله الحال أو فحوى الكلام) راجع للأول ، أعنى : إراده المنقول عنه ، فهو شرط فيه ؛ لأن القرينه سواء كانت حاليه أو مقاليه مانعه من إراده المنقول عنه ، أعنى المعنى الحقيقى فلو قدم الشارح ذكر المنقول إليه عن المنقول عنه لا تصل الشرط بمشروطه ، ثم إن عباره الشارح مشكله ؛ لأنها تفيد أن الكلام المشتمل على لفظ المستعار منه صالح لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه عند عدم القرينه ، وليس كذلك ، بل هو عند عدم القرينه يتعين حمله على المنقول عنه وهو المعنى الحقيقى ، فهو غير صالح لإراده المنقول إليه ؛ لأنه لا يراد به المنقول إليه إلا بواسطه القرينه ولا قرينه ، وأجيب بأن عدم القرينه المانعه إنما يوجب عدم إراده المنقول إليه ، لا عدم احتمال إرادته وصلاحيتها ؛ إذ قد تقرر أن كل حقيقه تحتمل المجاز ، وإن كان احتمالا مرجوحا غير ناشىء عن دليل ، وهذا لا ينافى إفاده الحقيقه القطع بحسب الظاهر كما فى الأطول - اه فنرى ، وفى عبد الحكيم ما حاصله : أنه إذا انتفت القرينه حاليه أو مقاليه ؛ انتفى أثرها ، وهو تعين إراده المنقول إليه ، وإذا انتفى تعين إراده المنقول إليه جاز إراده كل منهما لانتفاء المانع ، أعنى : وجود القرينه المعينه ووجود المقتضى وهو حمل اللفظ

أى : البحث فى هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح عليه (وهى) أربعه (طرفاه) المشبه ، والمشبه به (ووجهه ، وأداته ، وفى الغرض منه ، وفى أقسامه) وإطلاق الأركان على الأربعه المذكوره إما باعتبار أنها مأخوذه فى تعريفه ؛ ...

******

على حقيقته عند الإطلاق وإن كان بالنظر لوجود المقتضى يكون المنقول عنه متعينا إرادته.

(قوله : أى البحث) أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإراده الملزوم ؛ وذلك لأن البحث إثبات المحمولات للموضوعات أو نفيها عنها ، وهذا يستلزم النظر وهو توجيه العقل لأحوال المنظور فيه ، أما إن أريد بالبحث عن الشىء التأمل فى أحواله كان متحدا هو والنظر حينئذ (قوله : المقصد) أى : فى هذا الباب أعنى باب التشبيه ، (قوله : طرفاه) هما اثنان من تلك الأربعه ، والمراد بالمشبه والمشبه به معناهما لا اللفظ الدال عليهما ، (قوله : ووجهه) هو الركن الثالث والأداه رابعها ، والمراد بوجهه : المعنى المشترك الجامع بين الطرفين لا اللفظ الدال عليه ، والمراد بأداته : إما معنى الكاف ونحوه ليلائم ما قبله وإما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزله المدلول ، (قوله : وفى الغرض منه) أى : فى الأمر الباعث على إيجاده ، وهذا عطف على قوله فى أركانه ، (قوله : وفى أقسامه) أى : أقسام التشبيه الحاصله باعتبار الطرفين وباعتبار الغرض وباعتبار الوجه وباعتبار الأداه ؛ ككونه تشبيه مفرد بمفرد ، أو مركب بمفرد ، أو مركب بمركب ، وككونه ملفوفا أو مجموعا أو مفروقا إلى غير ذلك مما يأتى. (قوله : وإطلاق الأركان على الأربعه) أى : مع كونها خارجه عن التشبيه المصطلح عليه الذى هو الدلاله ، وهذا جواب عما يقال : إن التشبيه هو الدلاله على مشاركه أمر لآخر فى معنى ، فهو فعل الفاعل وكل واحد من هذه الأمور الأربعه ليس جزءا له ، وحينئذ فلا وجه لجعلها أركانا له ؛ لأن ركن الشىء ما كان جزءا لحقيقته ، وحاصل هذا الجواب أن المراد بالركن ما يتوقف عليه الشىء ، وإن لم يكن داخلا فى حقيقته وجزءا منها ، وهذه الأمور لما أخذت فى تعريفه على أنها قيود صار متوقفا عليها ، (قوله : إما باعتبار أنها مأخوذه فى تعريفه) لا يقال إذا كانت مأخوذه فى تعريفه فهى جزء منه ؛

أعنى : الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى بالكاف ؛ ونحوه ، وإما باعتبار أن التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركه المذكوره ؛ كقولنا : " زيد كالأسد فى الشجاعه".

ولما كان الطرفان هما الأصل والعمده فى التشبيه ؛ لكون الوجه معنى قائما بهما ، والأداه آله فى ذلك - قدم بحثهما فقال : ...

******

لأن التعريف نفس المعرف بحسب الذات ؛ لأنا نقول : مراد الشارح أنها مأخوذه فى التعريف على أنها قيود خارجيه ، لا على أنها أجزاء محموله على المعرف ؛ إذ المحمول شيء آخر غيرها ، وهو الدلاله ، لكن باعتبار تعلقها بها ، ونظير ذكرها فى التعريف ذكر " البصر " فى تعريف " العمى " ، حيث يقال : هو عدم البصر عما من شأنه الإبصار ، فالبصر ذكر لأجل التقييد لا على أنه جزء للعمى ، إذ ليس هو عدم وبصر على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجيه.

(قوله : أعنى) أى : بتعريفه ، (قوله : ونحوه) كمثل وكأن بهمزه ونون مشدده ، (قوله : وإما باعتبار إلخ) حاصله أن الأمور الأربعه أركان للتشبيه ، بمعنى الكلام الدال على المشاركه لا بمعنى الدلاله على المشاركه ، ولفظ التشبيه كما يطلق على المعنى الثانى يطلق اصطلاحا على المعنى الأول بكثره ، ولا شك أن الأمور الأربعه أجزاء للكلام ، وقد يقال : إن من جملتها وجه الشبه ، وهو المعنى الذى يشترك فيه الطرفان وهو ليس جزءا من الكلام ، إلا أن يقال : جعله جزءا من الكلام باعتبار اللفظ الدال عليه ، وعلى هذا الجواب الثانى ، فيكون الضمير فى قول المصنف وأركانه للتشبيه بمعنى الكلام ، وحينئذ فيكون فى كلامه استخدام حيث ذكر التشبيه بمعنى الدلاله وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو الكلام الدال ، (قوله : أن التشبيه) أى : لفظ التشبيه ، (قوله : كثيرا ما يطلق) " كثيرا " : مفعول مقدم ليطلق ، و " ما " زائده لتوكيد الكثره ، أى : يطلق كثيرا مجازا كما فى يس ، (قوله : والعمده فى التشبيه) أى : والمعتمد عليهما فيه وهو تفسير لما قبله ، (قوله : لكون إلخ) هذا عله لأصالتهما بالنظر للوجه ، (قوله : قائما بهما) أى : فيكون الوجه عارضا لهما والمعروض أقوى وأصل بالنسبه للعارض ؛ لأنه موصوف والوصف تابع له ، (قوله : آله فى ذلك) أى : فى ذلك القيام ، أى : آله لبيانه ويحتمل أن الإشاره للتشبيه ، أى : وكثيرا ما يستغنى

(طرفاه) أى المشبه والمشبه به (إما حسيان كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف ، والهمس) أى : الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم فى المسموعات ...

******

عنها فى التركيب ، وهذا عله لأصاله الطرفين بالنظر للأداه ، ثم إن (قوله : والأداه) بالجر ، عطف على الوجه باعتبار لفظه ، أو بالرفع عطف عليه باعتبار محله ؛ لأن محله رفع على أنه اسم الكون ، وآله عطف على معنى ؛ فهى منصوبه لعطفها على خبر الكون ، ففيه العطف على معمولى عامل واحد ، وهو جائز ، ويحتمل رفع الأداه على الابتداء ، و" آله" بالرفع خبره ، والجمله مستأنفه أو حال (قوله : إما حسيان) أى : مدركان بإحدى الحواس الخمس الظاهره ، وهى البصر والسمع والشم والذوق واللمس ، (وقوله : طرفاه ... إلخ) أى : وأمّا نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيّا ؛ لأنه تصديق وليس شىء من التصديق حسيّا. (قوله : كالخد والورد) أى : حيث يشبه الأول بالثانى ، نحو : " خد زيد كهذا الورد فى الحمره" ، (وقوله : كالخد والورد) أى الجزئيين ، إذ الكليان غير حسيين بل عقليين ؛ لأن كل كلى عقلى ، وكذا يقال فى غير الخد والورد مما يأتى وإن جعل من تشبيه الكلى بالكلى ، وجعلهما محسوسين من حيث انتزاعهما من الجزئيات المحسوسه ، كان فى جميع ما ذكر تسامح لا فى أكثره فقط (قوله : فى المبصرات) من ظرفيه الجزئى فى الكلى ، أو أن" فى" بمعنى" من" ، وعلى كل حال فهو حال من الخد والورد ، وكذا يقال فيما بعد (قوله : والصوت الضعيف والهمس) أى : حيث يشبه الأول بالثانى بأن يقال هذا الصوت الضعيف كالهمس فى الخفاء ، والمراد بالضعيف ضعيف مخصوص ، وهو الذى لم يبلغ إلى حد الهمس لا- مطلق الضعيف الصادق بالهمس ، وإلا لكان من تشبيه الأعمّ بالأخصّ بمنزله أن يقال : " الحيوان كالإنسان" وهو لا يصح ولا يتعين أن يؤتى بلفظ الضعيف فى عباره التشبيه كما قلنا ؛ بل يجوز أن يقال : " صوت زيد كالهمس" والحال أن صوته فى الواقع ضعيف ، (قوله : أى الصوت الذى أخفى) تفسير للهمس ، (وقوله : عن فضاء الفم)" عن" بمعنى : " من" ، أى : كأنه لا يخرج من فضاء الفم أى : من وسطه.

(والنكهه) وهى ريح فى الفم ، (والعنبر) فى المشمومات ، (والريق ، والخمر) فى المذوقات ، (والجلد الناعم ، والحرير) فى الملموسات ، وفى أكثر ذلك تسامح ؛ لأن المدرك بالبصر - مثلا - إنما هو لون الخد والورد ، وبالشم رائحه العنبر ، وبالذوق طعم الريق والخمر ، وباللمس ملاسه الجلد الناعم والحرير ولينهما ، لا نفس هذه الأجسام ، لكن اشتهر فى العرف أن يقال : أبصرت الورد ، ...

******

(قوله : والنكهه والعنبر) أى : حيث يشبه الأول بالثانى ، بأن يقال : " نكهه زيد كالعنبر" فى ميل النفس لكل ، (قوله : والريق والخمر) أى : حيث يشبه الأول بالثانى ، بأن يقال : " ريق زيد كالخمر" بجامع الإسكار أو اللذه أو الحلاوه فى كل ، (قوله : والجلد الناعم والحرير) أى : حيث يشبه الأول بالثانى ، بأن يقال : " جلد زيد كالحرير فى النعومه". (قوله : وفى أكثر ذلك) أى : فى التمثيل للمحسوسات بأكثر ذلك تسامح ، والمراد بالأكثر : ما عدا الصوت والهمس والنكهه ، فإن هذه الثلاثه لا تسامح فيها ؛ لأن الصوت الضعيف والهمس مسموعان حقيقه ، والنكهه مشمومه حقيقه ، (قوله : ولينهما) عطف على ملاسه عطف مغاير ؛ لأن الملاسه الصقاله وهى غير اللين ، (قوله : لا نفس هذه إلخ) عطف على على قوله : (إنما هو اللون إلخ) ، وهذا التسامح مبنىّ على مذهب الحكماء القائلين : المدرك بالحواس إنما هو الأعراض وخواص الأجرام لا ذواتها ، ويمكن دفع هذا التسامح بتقدير المضاف فى كلام المصنف بأن يقال : كلون الخد ، ولون الورد ، والنكهه ، ورائحه العنبر ، وطعم الريق ، والخمر ، وملاسه الجلد الناعم ، والحرير ، وأما على مذهب المتكلمين من إدراك الحواس للأجرام وخواصها فلا تسامح ، فالجرم المدرك بالذوق وطعمه مثلا أدركت جرميته وخاصيتها بالذوق ، وكذا يقال فى الباقى ، (قوله : لكن اشتهر إلخ) أى : والمصنف ارتكب ذلك التسامح نظرا للعرف ، فليس قصد الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به ، وقرر بعض الحواشى أن المراد بقوله : (لكن اشتهر إلخ) دفع التسامح ، حيث قال أى : والمصنف بنى كلامه على ما جرى به العرف فجعل هذه الأمور حسيه ، وحينئذ فلا تسامح ، ولا حاجه

وشممت العنبر ، وذقت الخمر ، ولمست الحرير ، (أو عقليان كالعلم ، والحياه) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتى إدراك ؛ كذا فى المفتاح ، والإيضاح. فالمراد بالعلم هاهنا : الملكه التى يقتدر بها على الإدراكات الجزئيه ، لا نفس الإدراك. ولا يخفى ...

******

لتقدير المضاف (قوله : وشممت) بالكسر ومضارعه بالفتح ، ويقال : شممت بالفتح أشم بالضم ، والأول أفصح.

(قوله : أو عقليان) مقابل لقوله إما حسيان أى : إن الطرفين إما حسيان كما تقدم ، وإما عقليان بأن لا يدرك واحد منهما بالحس بل بالعقل (قوله : كالعلم والحياه) حيث يشبه الأول منهما بالثانى ، بأن يقال : العلم كالحياه فى أن كلّا جهه للإدراك ، (قوله : ووجه الشبه .. إلخ) تعرض لبيانه هنا دون ما تقدم ؛ لكونه خفيّا مع الإشاره إلى أن المراد بالعلم : الملكه ؛ لا الإدراك (قوله : جهتى إدراك) أى : طريق إدراك ، وإن كان العلم بمعنى الملكه سببا له ، والحياه شرطا له كما فى المطول (قوله : فالمراد إلخ) هذا تفريع على ما ذكره من وجه الشبه.

(قوله : الملكه) هى حاله بسيطه تحصل من ممارسه فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه إدراك أحكام جزئيات ذلك الفن ، وإحضار أحكامها عند ورودها كالملكه الفقهيه ؛ فإنها قوه يمكن لعارف أصوله ودلائله أن يعرف حكم أى جزء من جزئياته عند إراده ذلك الحكم من كونه حراما أو مكروها أو مباحا أو مندوبا أو واجبا ، وإنما قلنا إنها بسيطه ؛ لأنها ليست هيئه حاصله من عده أمور لا- تتصور إلا- باعتبارها ، ولا نسبيه يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، (قوله : على الإدراكات الجزئيه) أى : على إدراك المدركات الجزئيه ؛ لأن المتصف بالجزئيه والكليه المدركات لا- الإدراكات ، إلا- أن يقال : لا مانع من وصف الإدراكات بذلك باعتبار متعلقها (قوله : لا نفس الإدراك) عطف على الملكه ، وإنما لم يكن المراد بالعلم فى قولنا : " العلم كالحياه" الإدراك الذى هو الصوره الحاصله ؛ لأنه لا يصح أن يقال فيه : إنه جهه الإدراك ، أى : طريق له ؛ لئلا يلزم أن يكون الشىء طريقا إلى نفسه وهو باطل ، ووجه اللزوم أن المراد به مطلق الإدراك ، لا إدراك مخصوص ، فكل إدراك مندرج تحته ، فليس هناك إدراك غير مندرج

أنهـا جهه وطريق إلى الإـدراك ، كالحيـاه ، وقيـل : وجه الشـبه بينهمـا : الإـدراك ؛ إذ العلم نوع من الإدراك ، والحياه مقتضـيه للحس الذى هو نوع من الإدراك.

وفسـاده واضـح ؛ لأـن كون الحياه مقتضـيه للحس لا يوجب اشتراكهما فى الإدراك على ما هو شـرط فى وجه الشـبه ، وأيضا لا يخفى أن ليس المقصود من قولنـا : " العلم كالحيـاه ، والجهـل كـالموت" - أن العلم إدراك ؛ كما أن الحياه معها إدراك ، بل ليس فى ذلك كبير فائده ؛ ...

******

تحته حـتى يكـون سـببا له (قوله : أنهـا) أى : الملكه (قوله : وطريق) عطف تفسـير (قوله : بينهمـا) أى : بين العلم والحيـاه (قوله : الإـدراك) أى : نفس الإـدراك لاـ كونهمـا جهتى إدراك ، (قوله : نوع من الإـدراك) لأـن الإدراك يشـمل الظن ، والاعتقاد ، والوهم ، واليقين ، وعلى هـذا فـالمراد بـالعلم : الإـدراك لاـ الملكه (قوله : مقتضـيه للحس) أى : مسـتلزمه للإحسـاس الـذى هو الإدراك بالحاسه ، ولا شك أن الإدراك المذكور نوع من الإدراك (قوله : وفساده) أى : فساد ذلك القيل (قوله : واضح) أى : لأمرين بينهما الشارح بقوله : (لأن إلـخ ، وأيضا إلخ) (قوله : لأن كون إلخ) هذا تنبيه لا دليل ؛ لأن الأمور الواضـحه لا يقام عليها الأـدله (قوله : لاـ يوجب اشتراكهمـا) أى : اشتراك العلم والحيـاه فى الإدراك ، لأن الحال القائم بالعلم وهو كونه إدراكا لم يقم بالحيـاه ، وإنمـا وجـد معهـا ، فمـا كان يجب اشتراكهما فى الإدراك إلا لو كانت الحياه نفسـها نوعا من الإدراك كالعلم (قوله : على ما هو شـرط إلـخ) متعلق بمحـذوف غايه فى المنفىّ أى : لا يوجب اشتراكهما فى الإدراك حتى يكون الاشتراك المذكور جاريا على ما هو شـرط فى وجه الشـبه من كونه مشتركا بين الطرفين قائما بهما ، إلا أنه فى المشبه به أقوى وأشهر منه فى المشبه (قوله : أن العلم إدراك إلخ) هذا خبر ليس ، أى : أن كون العلم إدراكا كما أن الحياه معها إدراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا : " العلم كالحياه" ، بل المقصود من ذلك القول : أن العلم كالحياه من حيث إن كلا سـبب فى الإدراك ؛ لأن الغرض من هـذا التشبيه إظهـار شـرف العلم وهو حاصل على هـذا الوجه دون الأول (قوله : بل ليس إلـخ) هـذا الإضـراب انتقالىّ أى : بل لو فرض قصد لم يكن فيه كبير فائده ، أى : فائده كبيره ؛ وذلك لأنه يقتضى أن وجه الشبه بين

كمـا فی قولنا : " العلم کالحس " فی کونهما إدراکا (أو مختلفان) بأن یکون المشـبه عقلیا ، والمشـبه به حسـیا (کالمنیه والسـبع) فإن المتیّه ؛ أی : الموت عقلیّ ؛ لأنه عدم الحیاه عما من شأنه الحیاه ، والسـبع حسـیّ ، أو بالعکس (و) ذلک (مثل : العطر) الذی هو محسوس مشموم (وخلق کریم) ...

******

العلم والحیاه الملابسه لمطلق الإدراک ، وملابسه مطلق الإدراک لا شرف فیه لوجوده فی البهائم ، فلا یثبت شرف العلم مع کونه هو المقصود من التشبیه (قوله : کمـا فی قولنـا) تشبیه فی النفی ، أی : فی کمـا أن الفائـده التی فی قولنا : " العلم کالحس " أی : کالإحسـاس وهو الإدراک بالحـاسه لیست کبیره (قوله : فی کونهما إدراکا) أی : فی کون کلّ إدراکا ، فالجامع مطلق الإدراک (قوله کالمتیّه والسـبع) أی : حیث یشـبه الأول بالثانی بأن یقال : المنیه کالسـبع فی اغتیال النفوس ، أی : والسـبع حسـیّ ، والسـبع بفتح الباء وضـمها وسـکونها : المفترس من الحیوان باعتبار إدراک أفراده بالحاسه ، وإلا فالسـبع أمر کلیّ فیکون معقولا أو جعل ذلـک الأـمر الکلیّ محسوسـا باعتبار انتزاعه من الجزئیات المحسوسه (قوله : لأنه عـدم الحیاه) أی : ولا شک أن هـذا العـدم أمر عقلیّ لا یدرک بالحواس ، وجعله الموت عدمیّا هو مذهب بعضـهم ، والحق أنه صفه وجودیه تقوم بالحیوان عند خروج روحه ؛ لقوله تعـالی : (الَّذِی خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَیاهَ)(۱) وکون الخلق بمعنی التقـدیر مجاز لا داعی إلیه (قوله : عمّا من شأنه) ضـمن العـدم معنی النفی فعـداه بعن ، و" مـا" واقعه علی الشـیء ، أی : نفی الحیـاه عن الشـیء الـذی من شـأنه ، أی : من أمره وصـفته الحیـاه بالفعـل ، فنفیهـا عن الحیوان قبـل وجودها کما فی قوله تعالی : (وَکُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْیاکُمْ)(۲) مجـاز شائع کوصف الأرض بالموت عنـد ذهاب خضـرتها - کـذا فی شـرح المقاصد للشارح ، وذکر بعضـهم أن الموت نفی الحیاه عما من شأنه أن یتصف بها سواء اتصف بهـا بالفعـل أم لاـ ، وهو الموافق لقوله تعـالی : (وَکُنْتُمْ أَمْواتـاً فَأَحْیـاکُمْ) فـإن الأصل فی الإطلاق الحقیقه ، وکون الموت متعارفـا فی زوال الحیـاه لاـ یقتضـی أن یکون ذلـک معنـاه الحقیقی فـإنه یغلب الکلیّ فی فرد من أفراده (قوله : أو بالعکس) بأن یکون المشبه به عقلیّا والمشبه حسیّا (قوله : وذلک مثل العطر وخلق کریم)

۱- الملک : ۲.

۲- البقره : ۲۸.

وهو عقلى ؛ لأنه كيفيه نفسانيه يصدر عنها الأفعال بسهوله ، والوجه فى تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا ، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغه ، ...

******

أى : خلق رجل كريم ، فهو مركب إضافى فيشبه الأول بالثانى بأن يقال : العطر كخلق هذا الرجل المتصف بالكرم فى الواقع ، أو كخلق شخص كريم بجامع أن كلّا منشأ لشىء حسن أو استطابه النفس لكلّ ، واعلم أن العطر ما يتعطر به من كل طيّب الرائحه كالمسك والعود الهندىّ ، ثم إن المشبه إن كان ذات العطر كان محسوسا بحاسه البصر ، وإن كان المشبه رائحته كان محسوسا بحاسه الشم ، وهذا مراد الشارح بقوله : (مشموم) أى : لأنه مشموم فهو يشير إلى أن المشبه رائحه العطر لا ذاته.

(قوله : وهو) أى : الخلق عقلى (قوله : كيفيه نفسانيه) أى : راسخه فى النفس فنسبته للنفس من حيث قيامه بها ورسوخه فيها ، وكان الأولى أن يعبر بقوله : ملكه يصدر عنها لأجل إفاده اشتراط الرسوخ فى النفس ؛ لأن صفات النفس لا تسمى خلقا إلا إذا كانت راسخه (قوله : يصدر عنها) أى : بسببها وإلا فصدور الأفعال إنما هو عن النفس ، أى : يصدر بسببها عن النفس الناطقه الأفعال الاختياريه الممدوح بها كالإعطاء والصفح عن الزلّه ، ومقابله الإساءه بالإحسان (قوله : بسهوله) أى : برفق من غير تكلف فى إيجاد تلك الأفعال ، وأما لو كان إذا أراد فعل شىء ممدوح تنازعه فيه نفسه - فلا تسمى تلك الصفه خلقا ، والحاصل أن الصفه النفسانيه لا تسمى خلقا إلا إذا كانت راسخه ، وكان ينشأ بسببها الأفعال الاختياريه الممدوحه ، وكان صدورها بسهوله (قوله : والوجه) أى : والطريق إلخ ، وهذا جواب عما يقال ما اقتضاه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع ؛ لأن المحسوس أقوى من المعقول ؛ لأن المحسوس أقرب للإدراك وأحق لظهور الوجه فيه والأقوى لا يشبه بالأضعف (قوله : أن يقدر المعقول محسوسا إلخ) أى : فيجعل الخلق كأنه أصل للعطر محسوس مثله والعطر المحسوس فرعه وأضعف منه أى : وحينئذ فالتشبيه واقع بين محسوسين لكن المشبه محسوس حقيقى والمشبه به محسوس تقديرى وإن كان معقولا حقيقه (قوله : على طريق المبالغه) أى : ويكون من عكس التشبيه وهو موجود فى باب التشبيه كثيرا ، نحو :

وإلا- فالمحسوس أصل للمعقول ؛ لأن العلوم العقليه مستفاده من الحواس ، ومنتهيه إليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا ، والأصل فرعا ؛ وذلك لا يجوز. ولما كان من المشبه والمشبه به ...

******

وبدا الصباح كأن غرته

وجه الخليفه حين يمتدح (١)

فإن وجه الخليفه أضعف فى نفس الأمر فى الضياء من المصباح ، ولكنه جعل أقوى ادعاء مبالغه فى مدحه فجعل مشبها به (قوله : وإلا) أى : وإلا يكن الطريق ما ذكر فلا يصح التشبيه ؛ لأن (المحسوس إلخ) (قوله : لأن العلوم العقليه) أى : المعلومات العقليه أى : التى تدرك بالعقل كحدوث العالم وكمطلق بياض ، فالأول : يدركه العقل من تغير العالم المدرك بالحس ، والثانى : يدركه العقل من رؤيه بياض خاص ، فإذا أبصرت بياضا جزئيًا أدرك عقلك مطلق بياض وإن لم يكن لك بصر ما أدركت مطلق بياض ، ولذلك قيل : من فقد حسّا فقد فقد علما ، يعنى : المستفاد من ذلك الحس فعلمت من هذا أن الحواس أصل لمتعلقها وهو المحسوس وهو أصل للمعقولات ، فقول الشارح : (مستفاده من الحواس) أى :بواسطه المحسوس الذى تعلقت به تلك الحواس (قوله : ومنتهيه إليها) أى : لأن العقليات النظريه ترجع بالبرهان إلى الأمور الضروريه المستفاده من الحواس ؛ لئلا يلزم التسلسل (قوله : فتشبيه) أى : المحسوس كالعطر مثلا-، (وقوله : بالمعقول) أى : كخلق الرجل الكريم ، و (قوله : جعلا للفرع) أى : فى الوضوح وهو المعقول (قوله : والأصل) أى : فى الوضوح وهو المحسوس (قوله : وذلك لا- يجوز) أى : بدون الطريق السابق إن قلت : ليس كلّ محسوس أصلا لكلّ معقول ، فيجوز أن يكون بعض المعقولات أوضح وأقوى عند العقل بواسطه كمال وضوح أصله الذى هو محسوس مخصوص ، فيشبّه به محسوس آخر ليس أصلا له ولا واضحا مثل وضوحه ، ولا حاجه لادعاء ولا تنزيل.

قلت : إن وضوح المعقول أىّ معقول كان لا يبلغ درجه وضوح المحسوس أىّ محسوس كان ، فضلا عن أن يكون أقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول إلا بطريق

١- البيت لمحمد بن وهيب فى الإشارات ص ١٩١ ، والطيبى فى شرح المشكاه (١ / ١٠٨) بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

مـا لاـ يـدرك بـالقوه العـاقله ، ولا بالحس ؛ أعنى : الحس الظاهر ؛ مثل الخياليات ، والوهميات ، والوجـدانيات - أراد أن يجعل الحسى ، والعقلى بحيث ...

******

الادعـاء والتنزيـل كمـا ذكر الشـارح ، إذ لو قطع النظر عن ذلـك وشـبه المحسوس بـالمعقول كان جعلا لما هو فرع فى الوضوح أصلا فيه ولما هو أصل فى الوضوح فرعا فيه وهو غير جائز.

(قوله : مـا لا يـدرك بالقوه العاقله إلـخ) فيه ميل لمـذهب الحكماء وإلا فلا يـدرك عنـد المتكلمين سوى القوه العاقله والحواس الظاهره وليست الحواس الباطنه بمثبته عنـد المتكلمين (قوله : مثل الخياليات إلـخ) مثل زائـده ؛ لأن الذى لا يدرك بالقوه العاقله ولاـ بالحس الظاهرى هو هـذه الثلاثه ، واعلم أن الخياليات جمع خيالىّ ، والمراد به هنا المركب المعـدوم الـذى تخيل تركبه من أجزاء موجوده فى الخارج ، وليس المراد بالخياليات الصور المرتسـمه فى الخيال بعد إدراكها بالحس المشترك المتأديه إليه من الحواس الظـاهره ؛ لأن هـذه داخله فى الحسيّات وليست من الخياليات بالمعنى المراد هنا ، ألا ترى أن الأعلام الياقوتيه المنتشره على رمـاح زبرجـديه التى سـماها أهـل هـذا الفن خياليـات لا وجود لها خارجا حتى تتقرّر فى الحس المشترك عنـد مشاهـدتها بـالحس الظـاهرى ، وأن الوهميـات جمع وهميّ ، والمراد به هنـا صوره لا يمكن إدراكها بالحواس الظاهره لعـدم وجودها لكنها بحيث لو وجـدت لم تـدرك إلا بها ، وليس المراد بالوهمى هنا ما كان مرتسـما فى الحافظه بعـد انطباعه فى الواهمه من المعانى الجزئيه المتعلقه بالمحسوسات كصداقه زيد المخصوصه ، وعداوه عمرو كذلك ، كما مر فى مبحث الفصل ؛ لأن إثبات الأغوال ورءوس الشـياطين التى سـمّاها أهل هذا الفن وهميات - ليست من المعانى الجزئيه ، وإنما هى صور معدومه لكن لو وجدت فى الخـارج لأـمكن رؤيتها قال يس ، وفى جعل الخياليات مما لا يـدرك بالقوه العاقله نظر لا يخفى ، فإن الأمر الخيالى يـدرك بها ومادته مدركه بالحواس على ما يأتى (قوله : والوجدانيات) جمع وجدانىّ وهو الأمر الذى يدرك بالوجدان أى : القوى الباطنيه : كالشبع والجوع والفرح والغضب واللذه والألم ؛ فإن هذه الأشياء إذا قام بالإنسان منها شىء أدركه بواسطه القوه الباطنيه المسماه بالوجدان (قوله : بحيث) أى :

يشملانها ؛ تسهيلا للضبط بتقليل الأقسام فقال : (والمراد بالحسى : المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهره) أعنى : البصر ، والسمع ، والشم ، والذوق ، واللمس (فدخل فيه) أى : فى الحسى بسبب زياده قولنا : " أو مادته" (الخيالى)

******

ملتبسا بحاله وتعريف (قوله : يشملانها) أى : الأقسام الثلاثه (قوله : للضبط) أى : ضبط الطرفين فى الحسى والعقلى (قوله بتقليل الأقسام) أى : بسبب تقليل أقسام طرفى التشبيه ، فإن قلت تسهيل الضبط حاصل على تقدير تفسير الحسى بمعناه المشهور أعنى : المدرك بإحدى الحواس ، وتفسير العقلى بما عداه فيدخل فيه الخيالى ، مع أن هذا أولى من حيث إن فيه تجوزا فى تفسير العقلى فقط ، بخلاف ما سلكه فإن فيه تجوزا فى تفسير كلّ منهما ، قلت : الحامل له على ما ذكر أن إدخال الخيالى فى الحسى أنسب لقربه منه من حيث إنه يدرك من حيث مادته بالحسن - كذا قيل ، وقد يقال : إدخاله فى الحسى نظرا للحيثيه المذكوره ليس بأولى من إدخاله فى العقلى من حيث نفسه ، فإن العقل يدرك نفس الخيالى ، فلعل الأولى فى الجواب أن يقال : الحامل للمصنف على جعل الخياليات من قبيل المحسوسات ، اشتراك الحواس والخيال فى إدراك الصور ، وإن كان الحس يدركها بسبب حضور الماده ، والخيال يدركها بدون ذلك (قوله : والمراد بالحسى) أى : فى باب التشبيه ، وأتى المصنف بهذا المراد دفعا لما يقال : كان الأولى له أن يقول : وطرفاه إما حسيّان أو عقليّان أو خياليّان أو وهميّان أو وجدانيّان أو حسى وعقلى إلخ ، فتصير أقسام الطرفين خمسه عشر فالقسمه التى ذكرها غير حاصره ، فأجاب عن هذا بقوله : والمراد إلخ (قوله : المدرك هو) أى : بنفسه وحالته المخصوصه كالخد والورد ، وأبرز الضمير لأجل العطف على الضمير المستتر لا لأجل كون الوصف جاريا على غير من هو له ، إذ هو جار على من هو له (قوله : أو مادته) أى : أو لم يدرك هو بنفسه ولكن أدركت مادته ، أى : جميع أجزائه التى تركب منها وتحققت بها حقيقته التركيبيه فإن كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهميّا (قوله : بإحدى) متعلق بالمدرك (قوله : أعنى) أى : بالحواس الظاهره ولا محل لهذه العنايه (قوله : بسبب زياده قولنا إلخ) فيه أن (قوله : أو مادته) من مقول المصنف لا من مقول الشارح ، فكان حقه أن يقول : بسبب زياده

وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما فى قوله : وكأن محمر الشقيق) (۱) هو من باب : جرد قطيفه ، والشقيق : ...

******

قوله إلا- أن يقال : إنه مقول للشارح من حيث حكايته لذلك (قوله : وهو) أى : فى هذا المقام بخلاف الخيالى المتقدم فى الجامع الخيالى ، فإن المراد به الصوره المنطبعه فى الخيال بعد انطباعها فى الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهرى ؛ لأن هذا من قبيل الحسيّات هنا (قوله : المعدوم) أى : المركب المعدوم ، (وقوله : الذى فرض) أى : تخيل وقدر ، و (قوله : كل واحد منها مما يدرك بالحس) أى : لوجوده فى الخارج ، فلو كان المدرك بالحس بعضها فقط لم يكن خياليًا ، بل هو وهمى كأنياب الأغوال ، فإن الناب يدرك بالحس دون الغول ، وحاصله أن المراد به المركب المعدوم الذى أجزاؤه موجوده فى الخارج ، وإنما سمى ذلك المركب خياليًا ، لكون صور أجزائه مرتسمه فى الخيال ، أو لكون المركب له القوه المخيّله وهى المفكّره ، وكلام الشارح الآتى وهو قوله : وليس المراد بالخيالى هنا ما كان مخزونا فى الخيال الذى هو خزانه الحس المشترك لا- ينافى واحدا من الاحتمالين (قوله : كما فى قوله) أى : كالمشبه به فى قوله أى : الصنوبرىّ الشاعر كما ذكر ذلك بعضهم ونظير ما قاله قول أبى الغنائم الحمصىّ :

خود كأن بنانها

فى خضره النقش المزرد

سمك من البلور فى

شبك تكون من زبرجد

(قوله : كأن محمر الشقيق) أى : مع أصله بدليل ما بعده ، وهذا البيت من الكامل المرفل المجزوء (قوله : من باب جرد قطيفه) يحتمل أن المراد بكونه من باب : جرد قطيفه - أن إضافه محمر إلى الشقيق من باب إضافه الصفه إلى الموصوف ، والمعنى كأن الشقيق المحمر على حد قولهم : جرد قطيفه ، أى : قطيفه جرداء ، أى : ذهب خملها ، أى : وبرها من طول البلى أو صنعت كذلك من أصلها ، ووصفه بالاحمرار مع كونه لا يكون إلا أحمر ، للمبالغه فى احمراره أو أنه قد يكون غير محمر ، ويحتمل أن يراد ؛ بكونه من باب

۱- البيت للصنوبرى ، فى المصباح ص ۱۱۶ ، أسرار البلاغه ص ۱۵۸ ، والطراز ۱ / ۲۵۷ ، وهو فى شرح عقود الجمان بلا نسبه ۲ / ۱۵ ، وفى الإشارات والتنبيهات ۱۷۵ ، وبلا نسبه كذلك.

ورد أحمر فى وسطه سواد ينبت بالجبال (إذا تصوب) مال إلى أسفل (أو تصعد) أى : مال إلى علو (أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد) فإن كلّا من العلم ، والياقوت ، والرمح ، والزبرجد محسوس ، لكن المركب - الذى هذه الأمور مادته - ليس بمحسوس ؛ لأنه ليس بموجود ، والحس لا يدرك ...

******

جرد قطيفه - أنه من إضافه الأعمّ إلى الأخصّ ؛ لأن المحمر أعم من الشقيق ، كما أن الجرد أعم من القطيفه ، وإضافه الأعمّ إلى الأخصّ هى التى يسمّيها بعضهم بالإضافه البيانيه (قوله : ورد أحمر) ويقال له شقائق النعمان ، قال فى الصحاح : شقائق النعمان نبت معروف واحده وجمعه سواء اه ، وحينئذ فرده إلى المفرد فى البيت ؛ لضروره الشعر ، وفى كلام الشارح مجاراه لما وقع فى البيت ، وإضافته إلى النعمان ؛ لأنه كثيرا ما ينبت فى الأرض التى يحميها النعمان وهو كلّ من ملك الحيره وأشهرهم النعمان بن المنذر ، وقيل : وجه إضافته للنعمان ؛ أن النعمان اسم للدم ، والشقيق يشابهه فى اللون ، فالإضافه تشبيهيه ، أى : من إضافه المشبه للمشبه به عكس لجين الماء (قوله : إذا تصوب) ظرف زمان عامله أشبه المأخوذ من كأن أى : أشبه محمر الشقيق وقت ميله إلى السفل وميله إلى العلو بتحريك الرماح بأعلام ياقوت ، وأو فى (قوله : أو تصعد) بمعنى الواو ، وإنما قيد المشبه بهذا القيد ؛ لأن أوراق الشقائق ليست على هيئه العلم من غير ميل إلى السفل والعلو (قوله : أى مال إلى السفل) لأن تصوب مأخوذ من صاب المطر ، إذا نزل (قوله : أعلام ياقوت) خبر كأن ، والأعلام جمع علم وهى الرايه ، وإضافه الأعلام للياقوت على معنى "من" ، وأراد بالياقوت : الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر ، وهو أعز الياقوت ، كما أنه أراد بالزبرجد حجرا أخضر من المعادن النفيسه (قوله : نشرن) الجمله صفه للأعلام الياقوتيه و (قوله : من زبرجد) صفه لرماح أى : مأخوذ من زبرجد (قوله : من العلم) أى : الذى هو مفرد الأعلام و (قوله : الذى هذه الأمور) أى : المحسوسه ، و (قوله ليس بمحسوس) خبر المركب ، بل الهيئه الحاصله من تلك الأمور خياليه ، فالمشبه هنا مفرد حسى والمشبه به مركب خيالى ، قال فى الأطول : ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليّا بأن يجعل أعلام ياقوت ، بمعنى : أعلام كياقوت فى الحمره ؛ فيكون

إلا ما هو موجود فى الماده ، حاضر عند المدرك على هيئه مخصوصه (و) المراد (بالعقلى : ما عدا ذلك) أى : ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهره (فدخل فيه الوهمى) أى : الذى لا يكون للحس مدخل فيه (أى : ما هو غير مدرك بها) أى : بإحدى الحواس المذكوره (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) ...

******

تشبيها بليغا ، ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعاره (قوله : إلا- ما هو موجود فى الماده) أى : إلا المركب الموجود مع مادته (قوله : عند المدرك) أى : وهو الحس (قوله : على هيئه مخصوصه) أى : من كونه قريبا من المدرك لا جدّا ، والجار والمجرور متعلق بحاضر (قوله : ما لا يكون هو ولا مادته) أى : ولا جميع مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهره وهذا صادق بما إذا كان بعض أجزائه مدركا بإحدى الحواس المذكوره كما فى أنياب الأغوال ، فإن الناب مدرك بإحدى الحواس دون الغول ، وصادق بما ليس كذلك. (قوله : فدخل فيه) أى : فى العقلى (قوله : الذى لا يكون للحس مدخل فيه) أى : بأن لا- يدرك هو ولا- مادته بالحس فليس منتزعا ، أى : مركبا من أمور موجوده محسوسه كالخيالى وإنما هو شىء من مخترعات المتخيله مرتسم فيها من غير وجود له ولا- لأجزائه فى الخارج ، واحترز بقوله الذى إلخ عن الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالقوه الواهمه من المعانى الجزئيه المتعلقه بغير المحسوسات كصداقه زيد وعداوته فلا كلام فى كونه عقليّا بهذا المعنى (قوله : أى ما هو غير مدرك بها) أى : معنى جزئى غير مدرك بها لكونه غير موجود (قوله : ولكنه بحيث إلخ) أى : ولكنه ملتبس بحاله وهى أنه لو أدرك ، أى : لو وجد فى الخارج وأدرك لكان مدركا بها لكونه من قبيل الصور لا المعانى ، وقد ظهر لك أن المراد من الإدراك الواقع شرطا الإدراك حال كونه موجودا ، فاندفع ما يقال : الإدراك المذكور فى الشرط إن كان مطلق الإدراك فالملازمه غير مسلمه ؛ لأن المحسوس كأنياب الأغوال قد يدرك إدراكا عقليّا بدون الحواس ، وإن كان المراد الإدراك فى الخارج اتحد الشرط والجزاء ، وحاصل الجواب : أن المراد منه الإدراك حال كونه موجودا ، أو الإدراك بنفسه لا بصورته - اه. فنرى

وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله) :

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى (١)

(ومسنونه زرق كأنياب أغوال)

أى : أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى ، والحال أن مضاجعى سيف منسوب إلى مشارف ، ...

******

(قوله : وبهذا القيد) أى : وهو قوله بحيث إلخ ، و (قوله : يتميز عن العقلى) أى : عن العقلى الصرف كالعلم والحياه فلا ينافى أن الوهمى من أفراد العقلى ، لكن غير الصرف (قوله : كما فى قوله) أى : كالمشبه به فى قول امرئ القيس (قوله : أيقتلنى) أى : ذلك الرجل الذى توعدنى فى حب سلمى وهو زوجها ، والاستفهام للاستبعاد (قوله : والمشرفىّ مضاجعى) أى : والسيف المشرفىّ ، فهو صفه لمحذوف وهو بضم الراء (٢) و (قوله : مضاجعى) أى : ملازمى حال الاضطجاع ، والمراد : ملازمى مطلقا ؛ لأنه إذا لازمه فى حاله الاضطجاع ، أى : النوم ، فأولى فى غيرها ، ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته. فهو يشير إلى أنه لا يحاول قتله ولا يطمع فيه إلا فى حال اضطجاعه ، لا فى تلك الحاله ومعه المشرفىّ فلا يصل إليه ، والجمله حاليه (قوله : ومسنونه) عطف على المشرفىّ أى : وسهام أو رماح مسنونه أى : حاده النصال ، و (قوله : كأنياب أغوال) أى : فى الحده (قوله : والحال أن مضاجعى إلخ) جعل الشارح "مضاجعى" مبتدأ و"المشرفى" خبرا مع امتناع تقديم الخبر إذا كان معرفه كالمبتدأ ؛ لأن محل المنع عند خوف اللبس وذلك إذا كانا معلومين ، ولم يكن ما يعين المبتدأ من الخبر ، وأما إذا أمن اللبس بأن كان أحدهما معلوما والآخر مجهولا كما هنا فيجوز التقديم ؛ لأنه يخبر بالمجهول عن المعلوم والمصاحبه معلومه ؛ لأنه مستبعد للقتل ، ويعلم من استبعاده للقتل أن له ملازما يمنع القتل ولو كان المصاحب له مشرفيّا مجهولا ، فاللائق أن يعين المصاحب له بالمشرفىّ لا تعيين المشرفىّ بالمصاحب له (قوله : منسوب إلى مشارف) هى بلاد باليمن للعرب قريبه للرىّ ، سميت بذلك لإشرافها عليه ، وإذا علمت أن المشرفىّ نسبه لمشارف تعلم أن الشاعر نسب لمفرد الجمع كما هو

١- البيت لامرئ القيس فى ديوانه / ٣٣ ، ولسان العرب [غول] ، [شطن] ، وتهذيب اللغه ٨ / ١٩٣ ، وجمهره اللغه ٩٦١ ، وتاج العروس [زرق] ، وبلا نسبه فى المخصص ٨ / ١١١.

٢- البيت لامرئ القيس فى ديوانه / ٣٣ ، ولسان العرب [غول] ، [شطن] ، وتهذيب اللغه ٨ / ١٩٣ ، وجمهره اللغه ٩٦١ ، وتاج العروس [زرق] ، وبلا نسبه فى المخصص ٨ / ١١١.

وسهام محدوده النصال صافيه مجلوه. وأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر ، ومما يجب أن يعلم فى هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى متخيّله ومفكّره ، ومن شأنها تركيب الصور والمعانى ، ...

******

القياس (قوله : محدوده النصال) تفسير لقوله مسنونه ، و (قوله صافيه) أخذه من قوله : زرق ، و (قوله : مجلوه) أى : مجلوه النصال هو بمعنى ما قبله (قوله : لعدم تحققها) أى : لعدم وجودها فى الخارج فالضمير للأنياب ؛ وذلك لأن الغول أمر وهمى فكذا أنيابه فكذا حدتها (قوله : مع أنها لو أدركت) أى : لو وجدت وأدركت (قوله : لم تدرك إلا بحس البصر) أى : لا بالعقل ، فلا ينافى أنها تدرك بالغير أيضا فالحصر إضافىّ (قوله : ومما يجب إلخ) هذا توطئه لقوله : (والمراد بالخيالى إلخ) وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لما فيه من زياده التحقيق (قوله : فى هذا المقام) أى : مقام الخيالى والوهمى (قوله : ما يسمى إلخ) أى : قوه تسمّى بهذين الاسمين باعتبارين ، فتسمى متخيّله باعتبار استعمال الوهم لها ، وذلك بأن تأخذ ما فى الخيال من الصور وما فى الحافظه من المعانى الجزئيه وتركّبهما ، أو تأخذ المعانى الجزئيه من الحافظه وتركّبها ، أو الصور من الخيال وتركّبها ، وتسمّى مفكّره باعتبار استعمال العقل لها ولو مع الوهم بأن يحكم على المعنى الكلى الذى أدركه العقل بهذا الجزئى ، أو بأنه كذا من المعانى الجزئيه المدركه بالوهم فليس عمل هذه القوه منتظما ؛ بل النفس تستعملها على أى نظام تريد بواسطه القوه الواهمه أو العقل ، واعلم أن تصرفاتها بواسطه العقل قد تكون صوابا وقد تكون خطأ ، وأما تصرفاتها بواسطه الوهم فهى خطأ ، وأفهم قول الشارح : (أن من قوى الإدراك إلخ) أن هناك قوى أخر وهو كذلك ، وقد تقدم تفصيلها فى مبحث الفصل والوصل ، ويقال لها الحواس الباطنه وفيه تغليب ، إذ بعضها لا إحساس له ولا إدراك كالمفكره والخيال والحافظه على ما مر ، أو يقال (قوله : من قوى الإدراك) أى : من القوى التى يتم بها أمر الإدراك (قوله : ومن شأنها تركيب الصور) أى : التى فى الخيال أى : تركب بعضها مع بعض مثل تركيب إنسان له جناحان أو رأسان (قوله : والمعانى) أى : المرتسمه فى الحافظه ،

وتفصيلها ، والتصرف فيها ، واختراع أشياء لا حقيقه لها. والمراد بالخيالى : المعدوم الذى ركبته المتخيّله من الأمور التى أدركت بالحواس الظاهره ، وبالوهمى : ما اخترعته المتخيله من عند نفسها ؛ كما إذا سمع أن الغول شىء تهلك به النفوس ؛ كالسبع - فأخذت المتخيّله فى تصويرها بصوره السبع ، واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أى : دخل أيضا فى العقلى ما يدرك بالقوى الباطنه ؛ ويسمى وجدانيّا ...

******

أى : تركب بعضها مع بعض بأن تركب عداوه مع محبه ، أو حلاوه مع مراره ، أو تركب بعض الصور مع بعض المعانى بأن تتصور أن هذا الحجر يحب أو يبغض فلانا.

(قوله : وتفصيلها) أى : تحليلها بأن تصور إنسانا لا رأس له (قوله : والتصرف فيها) أى : بالتركيب والتحليل ، وهذا عطف عامّ على خاصّ ، و (قوله : واختراع أشياء لا حقيقه لها) عطف خاصّ ، وذلك كما مثلنا من تصور إنسان برأسين أو جناحين ، أو بلا رأس ، أو أن الحبل ثعبان (قوله : الذى ركبته المتخيّله من الأمور التى أدركت إلخ) أى : بواسطه الوهم كالأعلام الياقوتيه المنشوره على الرماح الزبرجديه (قوله : ما اخترعته المتخيّله) أى : بواسطه الوهم على صوره المحسوس بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر ، و (قوله : من عند نفسها) أى : ولم تأخذ أجزاء من الخيال كأنياب الأغوال ، والحاصل أن الوهمى لا وجود لهيئته ، ولا لجميع مادته ، والخيالى جميع مادته موجوده دون هيئته (قوله : فى تصويرها) من إضافه المصدر لمفعوله والضمير للغول ، إذ هو مؤنث كما مر فى قول الشاعر : غالت ودها غول ، ويصح أن يكون من إضافه المصدر لفاعله ، والضمير للمتخيله ، والمفعول محذوف أى : تصويرها الغول (قوله : واختراع إلخ) عطف لازم على ملزوم (قوله : وما يدرك بالوجدان) عطف على الوهمى أى : ودخل فى العقلى الأمور التى تدركها النفس بسبب الوجدان وهو القوى الباطنيه القائمه بالنفس مثل القوه التى يدرك بها الشبع ، والتى يدرك بها الجوع ، وكالقوه الغضبيه التى يدرك بها الغضب والقوه التى يدرك بها الغمّ ، والقوه التى يدرك (1) بها الخوف والقوه التى يدرك بها الحزن ، فهذه الأشياء كلها وجدانيات ؛ لأن النفس تدركها بواسطه تكيف تلك القوى الباطنيه بها ،

۱- غير موجوده بالمطبوع ، زياده اقتضاها السياق.

(كاللذه) وهى إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير ...

******

وتسمى تلك القوى وجدانا ، وتسمى الأمور المدركه بواسطه تكيف تلك القوى بها كالشبع وما معه - وجدانيات نسبه للوجدان من حيث إنه سبب لإدراك النفس لها فقول الشارح : (ويسمى) أى : المدرك بتلك القوى الباطنيه وجدانيّا.

(قوله : كاللذه) هذا وما بعده مثال لما تدركه النفس بسبب الوجدان (قوله : إدراك ونيل) أى : للمدرك بالفتح ، والمراد بنيله : حصوله ، والتكيف بصفته ، وإنما جمع بين الأمرين ولم يقتصر على أحدهما ؛ لأن اللذه لا تحصل بمجرد إدراك اللذيذ ؛ بل لا بد من حصوله للمستلذ بالكسر ، وهو القوه الذائقه أو قوه اللمس أو غيرهما ، وأما ما يحصل عند تصور المرأه الحسناء أو الشىء الحلو ، فذاك تخييل للذه ؛ لا أنه عين اللذه ، ولم يكتف بالنيل عن الإدراك ؛ لأن مجرد النيل - من غير إحساس وشعور بالمدرك - لا يكون التذاذا ، والواو فى (قوله : ونيل) بمعنى : " مع " أى : إدراك للنفس مصاحب لنيل ، أى : لحصول وتكيف (لما هو إلخ) أى : لأمر لائق بالمدرك بالكسر كتكيف القوه الذائقه بالحلاوه (قوله : عند المدرك) إنما قيد بذلك ؛ لأن المعتبر كماليته وخيريته بالقياس إلى المدرك لا بالنسبه لنفس الأمر ؛ لأنه قد يعتقد الكماليه والخيريه فى شىء فيلتذ به ، وإن لم يكونا فيه وقد لا يعتقدهما فيما تحققتا فيه فلا يلتذ به كإدراك الدواء النافع مهلكا ، فهذا ألم لا لذه ، و (قوله : إدراك) جنس يشمل سائر الإدراكات الحسيه والعقليه ، وقوله : مصاحب لنيل فصل يميز اللذه عن الإدراك الذى لا يجامع نيل المدرك أعنى : مجرد تصور المدرك فإنه لا يكون من باب اللذه لما علمت أن تصور المدرك لا يكون لذه إلا إذا كان معه نيل للمدرك أى : اتصال به وتكيف بصفته تكيفا حسيّا كنيل القوه الذائقه ، فإذا وضع الشىء الحلو على اللسان تكيفت القوه الذائقه بصفه وهى الحلاوه ، ثم تدرك النفس ذلك التكيف فهذا الإدراك يقال له : لذه حسيّه ، وتلك اللذه التى هى الإدراك المذكور تحصل فى النفس بسبب القوى الباطنيه المسماه بالوجدان أو كان التكيف عقليّا كنيل النفس لشرف العلم ، فالقوه العاقله تدرك شرف العلم وتتكيف به وتدرك ذلك التكيف وإدراكها لذلك التكيف يقال له : لذه عقليه ، ولا يتوقف إدراكها لذلك التكيف على وجدان ، بل

من حيث هو كذلك (والألم) وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفه وشر من حيث هو كذلك ، ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس الظاهره ، وليس أيضا من العقليات الصرفه ؛ لكونهما من الجزئيات المستنده إلى الحواس ، بل من الوجدانيات المدركه بالقوى الباطنه ...

******

تدركه بنفسها ، و (قوله : عند المدرك) متعلق بكمال وخير أى : لما تكون كماليته وخيريته عند المدرك وهو النفس (قوله : من حيث هو كذلك) أى : كمال وخير ، وإنما قال ذلك ؛ لأن الشيء قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه ، فالالتذاذ به إنما يكون من ذلك الوجه.

(قوله : وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفه وشر) لا يخفى عليك مفاد قيود الألم من مفاد قيود اللذه ، ثم إن كلا من تعريف اللذه والألم المذكورين يشمل عقليّ كلّ منهما وحسيّه ، فعقليّهما ما يكون المدرك فيه بالكسر مجرد العقل ، والمدرك بالفتح من المعانى الكليه وذلك كاللذه التى هى إدراك الإنسان شرف العلم ، والألم الذى هو إدراك الإنسان نقصان الجهل وقبحه ، فشرف العلم كمال عند القوه العاقله ، ولا شك أنها تدركه وتستلذ به ، ونقصان الجهل آفه عند القوه العاقله ، ولا شك أنها تدركه وتتألم به ، وحسيّهما كإدراك النفس نيل القوه الذائقه لمذوقها الحلو أو المر أى : تكيفها به ونيل القوه الباصره لمبصرها الجميل أو الخبيث ، ونيل القوه الشامّه لمشمومها (١) الطيب أو المنفر ، فهذه اللذات والآلام كلها مستنده للحس من حيث إنه سبب فيها ، فالذوق مثلا إنما يدرك حلاوه الحلو وليست الحلاوه هى نفس اللذه بل هى إدراك النفس لتكيف الذوق بمذوقه الحلو (قوله : ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين) أى : اللذه والألم ، و (قوله : ليس بشيء من الحواس الظاهره) أى : لأن هذين المعنيين إدراكان ، والإدراك معنى من المعانى ، والحواس الظاهره لا تدرك المعانى (قوله : وليسا) أى : هذان المعنيان من العقليات الصرفه ، أى : حتى أنهما يدركان بالعقل ، و (قوله : الصرفه) أى : التى لا يتعلق بها إحساس أصلا كالعلم والحياه (قوله : لكونهما من الجزئيات إلخ) أى : والعقليات الصرفه التى تدرك

١- وقعت فى المطبوع : لشمومها وما أثبت الأولى مناسبه لسياق العباره وهو ما أثبته صاحب مواهب الفتاح.

كالشبع ، والجوع ، والفرح ، والغمّ ، والغضب ، والخوف ، وما شاكل ذلك. والمراد هاهنا : اللذه والألم الحسيان ، وإلا فاللذه والألم العقليان من العقليات الصرفه.

وجه التشبيه

(ووجهه) أى : وجه التشبيه (ما يشتركان فيه) أى : المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه ، وذلك أن زيدا والأسد يشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها : كالحيوانيه ، والجسميه ، والوجود ، ...

******

بالعقل إنما هى المعانى الكليه ، و (قوله : المستنده) للحواس يعنى الباطنيه كما تقدم بيانه (قوله : كالشبع إلخ) أى : كما أن الشبع وما بعده من الوجدانيات مدركه بسبب القوى الباطنيه (قوله : الحسيان) أى : لأنهما اللذان تدركهما النفس بالوجدان ، ومحصل الفرق بين اللذه والألم الحسيين والعقليين أن الحسيين ما يكون المدرك فيهما - بالكسر - النفس بواسطه الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس ، وأما العقليان فهما ما كانا غير مستندين لحاسه أصلا لكون المدرك فيهما العقل ، والمدرك من العقليات ، أعنى : المعانى الكليه (قوله : وإلا فاللذه إلخ) أى : وإلا نقل المراد هنا باللذه والألم الحسيان ، بل قلنا المراد هنا اللذه والألم مطلقا حسيين أو عقليين فلا يصح ؛ لأن اللذه والألم العقليين كإدراك القوه العاقله شرف العلم ونقصان الجهل من (العقليات الصرفه) أى : وليسا من الوجدانيات المدركه بالحواس الباطنه ؛ لأن الحواس الباطنه إنما تدرك الجزئيات ، والعقليات الصرفه التى ليست بواسطه شىء ليست جزئيات (قوله : ووجهه) اعلم أن وجه الشبه لا بد وأن يكون فيه نوع خصوصيه حتى يفيد التشبيه ؛ ولذا لا يكون من الذاتيات ولا من الأعراض العامّه ؛ لأن الكلام المفيد للتشبيه باعتبار ذلك لا يفيد ما لم يتعلق بها غرض ، بأن يقصد المتكلم أن هذا الأمر مما ينبغى أن يشبه به فيكون فيه حينئذ مزيد اختصاص وارتباط من حيث ذلك الغرض فيكون الكلام بذلك مفيدا ، وظاهر المصنف الإطلاق ؛ ولذا قيد الشارح كلامه بقوله : أى : المعنى الذى قصد إلخ (قوله : أى المعنى) أراد بالمعنى : ما قابل العين سواء كان تمام ماهيتهما أو جزءا من ماهيتهما أو خارجا (قوله : الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى : لا ما يقع فيه الاشتراك وإن لم يقصد ، كما هو ظاهر المصنف (قوله : وذلك)

وغير ذلـك ، مع أن شيئا منهـا ليس وجه الشـبه. وذلـك الاـشتراك يكون (تحقيقيّا ، أو تخييليّا ، والمراد بالتخييلى) أن لا يوجد ذلـك المعنى فى أحـد الطرفين ، أو فى كليهمـا إلاـ على سبيل التخييل ، والتأويل (نحو ما فى قوله : وكأن النجوم بين دجاه) (١) جمع : دجيه ؛ وهى الظلمه ، والضمير لليل ، وروى : دجاها ، والضمير للنجوم (سنن

******

أى : وبيان ذلك التقييد بقولنا الذى قصد إلخ (قوله : وغير ذلك) أى : كالحدوث (قوله : مع أن شيئا منها ليس وجه الشبه) أى : إذا كان القصـد تشبيه زيد بالأسد فى الشـجاعه ، أما إن قصد اشتراك الطرفين فى واحد منها كان ذلك الواحد هو وجه الشـبه ، هذا هو المراد ، وليس المراد أنه لا يصلح أن يكون واحد منها وجه شبه أصلا قصد جعله وجه شبه أو قصد جعل غيره.

(قوله : يكون تحقيقيّا أو تخييليّا) أشار الشارح إلى أن تحقيقيّا أو تخييليّا منصوبان على الخبريه لكان المحـذوفه مع اسـمها وليس ذلـك بعـد" أن ، ولـو" ، ويصـح أن يكونـا مصـدرين مؤكـدين أى : اشـتراك تحقيـق أو تخييـل ، أو حـالين ، أى : حـاله كون الاشتراك تحقيقا إلـخ أى : محققا أو مخيّلا لكن هـذا ضـعيف ، لأن مجىء الحال مصدرا مقصور على السـماع ، فلا يقاس عليه على الصـحيح (قوله : إلاـ على سبيـل التخييل) أى : فرض المخيله وجعلها ما ليس بمحقّق محقّقا ، وذلك بأن يثبته الوهم ويقرره بتأويل غير المحقّق محققا (قوله : والتأويل) مرادف لما قبله (قوله : نحو ما فى قوله) أى : مثل وجه الشـبه الكائن فى قول القاضى التنوخى بتخفيف النون المضمومه وقبل البيت :

رب ليل قطعته بصدود

وفراق ما كان فيه وداع

موحش كالثقيل تقذى به العين

وتأبى حديثه الأسماع

(قوله : جمع دجيه وهى الظلمه) أى : وزنا ومعنى ، وجمعها مضافه لليل باعتبار قطعها الموجوده فى النواحى المتقاربه والمتباعـده ، وإلا فهى واحـده لعـدم تمايز أفرادها (قوله : والضـمير لليل) أى : فى قوله رب ليل (قوله : والضـمير للنجوم) أى والمعنى وكأن النجوم بين ظلمها والإضافه لأدنى ملابسه ؛ لأن النجوم واقعه فى الظلم ويصـح أن يكون الضـمير على هذه الروايه لليالى المدلول عليها بقوله : رب ليل فإن رب فيه داله على التكثير والتعدد وبقرينه

١- البيت للقاضى التنوخى ، والمصباح ص ١١٠ ، ونهايه الإيجاز ص ١٩٠.

لاح بينهن ابتداع ؛ فإن وجه الشبه فيه) أى : فى هذا التشبيه (هو الهيئه الحاصله من حصول أشياء مشرقه بيض فى جوانب شىء مظلم أسود فهى) أى : تلك الهيئه (غير موجوده فى المشبه به) أعنى : السنن بين الابتداع (إلا على طريق التخييل ؛ وذلك) أى : وجودها فى المشبه به على طريق التخييل (أنه) الضمير للشأن (لما كانت البدعه ، وكل ما هو جهل ...

******

الحال ؛ لأن العاشق لا يشتكى ألم ليله واحده (قوله لاح) أى : ظهر بينهن ابتداع أى : بدعه وهى الأمر الذى ادعى أنه مأمور به شرعا وهو ليس كذلك ، كما أن المراد بالسنه ما تقرر كونه مأمورا به شرعا مما يدل عليه قول الشارع ، أو فعله أو ما يجرى مجرى ذلك من تقريره - صلى الله عليه وسلم - فالمشبه النجوم بقيد كونها ظهرت بين أجزاء ظلمه الليل والمشبه به السنن المفيده بكونها لاحت بين الابتداع فهو تشبيه مفرد بمفرد ، ثم لا يخفى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول ، وحينئذ فيقدر أن السنن محسوسه ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغه ، أو يجعل من عكس التشبيه والأصل ، وكأن السنن بين الابتداع نحو بين دجاه. (قوله : أى فى هذا التشبيه) أى : الواقع فى البيت (قوله : مشرقه) أى : مضيئه (قوله فى جوانب شىء) أى : جهات شىء مظلم والمناسب لقوله بين دجاه أن يقول بين الظلمه - كذا فى الحفيد ، وفى الأطول : فى جوانب شىء مظلم هى الظلمات وقصد بجعل الظلمه مظلمه أنها مظلمه بذاتها كما أن الضوء مضىء بذاته - اه ، وكذا يقال فى أسود (قوله : غير موجوده) أى : لأن السنن ليست أجراما حتى تكون مشرقه وكذلك البدعه ليست أجراما حتى تكون مظلمه (قوله : أعنى السنن بين الابتداع) أتى بالعنايه إشاره إلى أن فى البيت قلبا وسيصرح به (قوله : إلا على طريق التخييل) الإضافه للبيان أى : تخيل الوهم كون الشىء حاصلا وهو ليس كذلك فى نفس الأمر ؛ لأن البياض والإشراق كالظلمه من أوصاف الأجسام ولا توصف السنه والبدعه بها ؛ لأنهما من المعانى (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : وجود الهيئه الواقعه وجه شبه فى المشبه به على طريق التخييل (قوله : وكل ما هو جهل) أى : وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعه التى عطف عليها ؛ لأن البدعه

يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمه فلا يهتدى للطريق ، ولا يأمن من أن ينال مكروها - شبهت البدعه بها) أى : بالظلمه (ولزم بطريق العكس) إذا أريد التشبيه (أن تشبه السنه ، وكل ما هو علم بالنور) لأن السنه والعلم يقابل البدعه والجهل ؛ كما أن النور يقابل الظلمه (وشاع ذلك) أى : كون السنه والعلم كالنور ، والبدعه والجهل كالظلمه (حتى تخيل أن الثانى) أى : السنه وكل ما هو علم (مما له بياض وإشراق ؛ ...

******

ناشئه عن الجهل ، لا- أنها جهل بنفسها ، وبهذا ظهر أن العطف من قبيل عطف العام على الخاص (قوله : يجعل صاحبها) أى : المتصف بها (قوله : ولا- يأمن من أن ينال مكروها) أى : من الوقوع فى مهلكه (قوله : شبهت البدعه) جواب لما. واقتصر المصنف على البدعه مع أن المناسب لما تقدم أن يقول شبهت البدعه وكل ما هو جهل ؛ لأن البدعه هى المقصوده بالذات ؛ لأن الكلام فيها (قوله : ولزم) أى : من ذلك أعنى تشبيه البدعه بالظلمه (قوله : بطريق العكس) أى : المقابله والإضافه للبيان أى : بالطريق التى هى مراعاه المقابله والمخالفه الضديه ؛ لأن ما يترتب على الشىء من جهه أنه ضد لا يترتب على مقابله وإلا لانتفت الضديه (قوله : أن تشبه السنه) أى : المقابله للبدعه ، (وقوله وكل ما هو علم) أى : المقابل لكل ما هو جهل ، (وقوله بالنور) أى : لأنها تجعل صاحبها كمن يمشى فى النور فيهتدى للطريق ويأمن من المكروه ، ولم يقل المصنف ذلك اكتفاء بالمقابله - قاله يس (قوله : وشاع ذلك) أى : التشبيه المذكور على ألسنه الناس وتداولوه فى الاستعمال حتى تخيل .. إلخ ، (وقوله أى : كون السنه .. إلخ) بيان للتشبيه المذكور المشار إليه ، وكان المناسب أن يقول أى : كون البدعه والجهل كالظلمه والسنه والعلم كالنور إلا أن يقال : ارتكب ما صنعه اهتماما بشرف العلم والسنه بالنسبه للبدعه والنور بالنسبه للظلمه (قوله : حتى تخيل أن الثانى) أى : فى كلام المصنف وقدمه على تخيل الأول إشاره إلى أنه المقصود بالذات هاهنا (قوله : مما له بياض وإشراق) أى : من الأجرام التى لها بياض وإشراق فهو من أفراد المشبه به ادعاء ، لكن يبالغ فى ذلك الفرد الذى تخيل أنه مما له بياض حتى يجعل أشد فى البياض من غيره ليصح جعله مشبها به ؛

نحو : أتيتكم بالحنيفيه البيضاء ، والأول على خلاف ذلك) أى : وتخيل أن البدعه وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام (كقولك : شاهدت سواد الكفر من جبين فلان. فصار) بسبب تخيل أن الثانى مما له بياض وإشراق ، والأول مما له سواد وإظلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) أى : النجوم (ببياض الشيب فى سواد الشباب) أى : أبيضه فى أسوده (أو بالأنوار)

******

لأن المشبه به لا بد أن يكون أقوى من المشبه فى وجه الشبه (قوله : نحو أتيتكم .. إلخ) (١) هذا تنظير فيما يخيل أن الشىء له بياض ، فالشريعه الحنيفيه هى دين الإسلام وهو الأحكام الشرعيه وقد وصفها - عليه الصلاه والسّلام - بالبياض لتخيل أنها من الأجرام التى لها بياض ، والحنيفيه صفه لمحذوف أى : بالمله أو الشريعه الحنيفيه نسبه للحنيف : وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق وعنى به إبراهيم - عليه الصلاه والسّلام -.

(قوله : والأول) أى : وحتى يخيل أن الأول فى كلام المصنف وهو البدعه ، (وقوله : خلاف ذلك) أى : الثانى (قوله : وإظلام) كان المتبادر أن يقول : وظلمه فكأنه راعى قول المصنف : وإشراق (قوله : كقولك .. إلخ) هذا تنظير فيما يخيل أن الشىء مما له سواد (قوله : من جبين فلان) الجبين : ما بين العين والأذن إلى جهه الرأس ، ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهه ، ووصف الجبين بشهود سواد الكفر منه مع أن المراد شهوده من الرجل ؛ لأن الجبين يظهر فيه علامه صلاح الشخص وفساده ، والشاهد فى (قوله : شاهدت سواد الكفر) فإن الكفر جحد ما علم مجىء النبى - صلى الله عليه وسلم - به ضروره وقد وصف ذلك بالإنكار بالسواد لتخيله أنه من الأجرام التى لها سواد.

(قوله : كتشبيهها .. إلخ) أى : صار ذلك التشبيه بواسطه الوجه التخييلى صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطه وجه محقق كما فى تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب .. إلخ (قوله : أى النجوم) أى : بين الدجى (قوله : ببياض الشيب) أى : بالشعر الأبيض الكائن فى وقت الشيب ، (وقوله : فى سواد الشباب) أى : الكائن بين الشعر الأسود الكائن فى وقت

١- أخرجه أحمد فى المسند بلفظ : " ... ولكنى بعثت بالحنيفيه السمحه .." (٥ / ٢٦٦ ، ٦ / ١١٦ ، ٢٣٣).

أى : الأزهـار (مؤتلقه) – بالقـاف – أى : لامعه (بين النبات الشديـد الخضـره) حتى يضـرب إلى السواد ؛ فبهـذا التأويل – أعنى : تخييل ما ليس بمتلون متلونا – ظهر اشتراك النجوم بين الدجى ، والسـنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شىء ذى سواد ، ولا يخفى أن قوله : لاح بينهن ابتداع من باب القلب ؛ أى : سنن لاحت بين الابتداع ...

******

الشـباب الباقى على سواد ضـروره أن النجوم فى الدجى لم تشـبه بنفس البياض فى السواد بل بالشعر الأبيض الكائن فى الأسود ، فيقال النجوم فى الدجى كالشـعر الأبيض فى الشعر الأسود حال ابتداء الشيب ، ولذلك قال الشارح أى : أبيضه فى أسوده (قوله : أى الأزهار) أشار به إلى أن الأنوار جمع نور – بفتح النون (قوله : لامعه) لم يقل بيضاء ؛ لأنه لا يلزم من لمعانها كونها بيضاء فقد يحصل اللمعان فى الأخضـر مثلا (قوله : بين النبات) أعنى أصول الأزهار ، وقـد اشترك تشبيه النجوم بين الـدجى ببياض الشـيب وتشبيهها بالأنوار .. إلـخ فى كون وجه الشـبه محققا فى الطرفين ، لكن وجه الشـبه فى التشبيه .. إلخ : الهيئه الحاصـله من حصول أشياء بيض فى شىء أسود ، والوجه فى الثانى : الهيئه الحاصـله من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت فيه ؛ لأن الأنوار لا تتقيـد بوصف البياض (قوله : حتى يضـرب) أى : يميل إلى السواد فيتراءى أنه أسود (قوله : فبهـذا التأويل .. إلخ) هذا نتيجه ما تقـدم ، (وقوله : بين الـدجى) حـال من النجوم ، وكـذا (قوله : بين الابتـداع) حال من السـنن (قوله : ولا يخفى .. إلـخ) أى : لعلم ذلك من قول المصـنف فصار تشبيه النجوم بين الـدجى بالسـنن بين الابتـداع كتشبيهها .. إلـخ ، وإنما كان من باب القلب ؛ لأنه جعل فى جانب المشبه" النجوم" التى هى نظير" السـنن" فى جانب المشبه به" بين الدجى" فلتجعل" السنن" فى جانب المشبه به" بين الابتـداع" ليتوافق الجانبـان ، والنكته فى ذلـك القلب الإشاره إلى كثره السـنن ، وأن البـدع فى زمانه قليله بالنسـبه إليها ، حتى كأن البـدعه هى التى تلمع وتظهر من بينها ، ولأجل هـذه النكته أفرد البـدعه وإن كان مقتضـى مقابلتها للـدجى أن يجمعها (قوله : ولا يخفى أن قوله لاح بينهن ابتـداع .. إلـخ) الأولى أن يقول : ولا يخفى أن قوله سـنن لاح بينهن ابتـداع من باب القلب بزياده سنن كما هو

(فعلم) من وجوب اشتراك الطرفين فى وجه التشبيه (فساد جعله) أى : وجه الشبه فى قول القائل : النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا ، والكثير مفسدا) لأن المشبه - أعنى : النحو - لا يشترك فى هذا المعنى (لأن النحو لا يحتمل القله والكثره) إذ لا يخفى أن المراد به هنا رعايه قواعده ، واستعمال أحكامه ؛ مثل رفع الفاعل ، ونصب المفعول وهذه إن وجدت فى الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد ، وإن لم توجد بقى فاسدا ، ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فإنه يحتمل القله والكثره ؛ ...

******

ظاهر. (قوله : فعلم .. إلخ) هذا تفريع على قوله سابقا ، ووجهه : ما يشتركان فيه تحقيقا أو تخييلا ، أى : فلا بد من وجوده فى الطرفين تحقيقا أو تخييلا ، فإذا لم يوجد فى الطرفين تحقيقا ولا تخييلا كان جعله وجه شبه فاسدا ، فعلم بذلك فساد ... إلخ (قوله : وكون القليل مصلحا) أى : لما وجد فيه ، وهو الكلام فى الأول والطعام فى الثانى.

(قوله : والكثير مفسدا) أى : لما وجد فيه وهو الكلام فى الأول والطعام فى الثانى (قوله : لا يشترك فى هذا المعنى) أى : لا يشترك مع الملح فى هذا المعنى بل هذا المعنى أعنى الكونيه المذكوره خاصه بالملح ولا وجود لها فى النحو - هذا كلامه وفيه : أن قله الملح ليست مصلحه للطعام دائما ، بل ربما كانت مفسده فلا يتحقق صحه وجود الوجه المذكور حتى فى الطرف الآخر - اللهم إلا أن يراد بالقليل القدر المحتاج إليه ، وبالكثير ما زاد على ذلك (قوله : لا يحتمل القله والكثره) أى : لا يحتمل شيئا منهما أى : بالنسبه إلى كلام واحد بخلاف الملح فإنه يتحتملهما بالنسبه إلى طعام واحد (قوله : أن المراد به) أى : بالنحو ، (وقوله : رعايه قواعده) أى : قواعده المرعيه (قوله : واستعمال أحكامه) أى : وأحكامه المستعمله وهو عطف تفسير أى : أن المراد بالنحو ما ذكر لا الجزئيات المسماه بكونها نحو المحتمله للقله والكثره ؛ لأنه لا غرض لنا فى كثره جزئياته ، وإنما الغرض منه ما يراعى فى الكلام وهو الذى اعتبر فى التشبيه ، وهذا لا يحتمل القله والكثره (قوله : وهذه) أى : المذكورات من رفع الفاعل ونصب المفعول (قوله : وإن لم توجد) أى : كلا أو بعضا (قوله : ولم ينتفع به) أى : فى فهم المراد منه ، فإن قلت : قد

بأن يجعل فى الطعام القدر الصالح منه ، أو أقل ، أو أكثر ، بل وجه الشبه هو الصلاح بإعمالهما ، والفساد بإهمالهما.

الوجه الداخل فى الطرفين والخارج عنهما

(وهو) أى : وجه الشبه (إما غير خارج عن حقيقتهما) أى : حقيقه الطرفين ...

******

يفهم المعنى من الكلام الملحون. قلت : المنفى الانتفاع بالنظر لـذات اللفظ وفهم المراد من الملحون إن وجد فبواسطه القرائن – كذا قرر شيخنا العدوى ، وفى عبد الحكيم : أن المراد لم ينتفع به على وجه الكمال للتحير.

(قوله : بـأن يجعـل فى الطعـام) أى : الواحـد ، (وقوله : القـدر الصالـح منه أو أقـل) راجع لقوله : يحتمل القله ، (وقوله : أو أكثر) راجع لقوله : والكثره. إن قلت : الأقـل من القـدر الصالـح كيف يجعل من القليل المحكوم عليه بكونه مصـلحا مع وجود الفساد؟ قلت : الإصلاح بالنسبه إليه بمعنى تخفيف الفساد – كذا قرر شيخنا العدوى – رحمه الله.

(قوله : بل وجه الشبه .. إلخ) إضراب على ما قاله بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فى كل (قوله : بإعمالهمـا) أى : بإعمـال النحو والملـح على الوجه اللائق (والفساد بإهمالهما) ، وحينئـذ فمعنى قولهم : النحو فى الكلام كالملـح فى الطعام بناء على هذا الوجه أن الكلام لا تحصل منافعه من الدلاله على المقاصد إلا بمراعاه القواعد النحويه ، كما أن الطعام لا تحصل المنفعه المطلوبه منه – وهى التغـذيه – على وجه الكمال ما لم يصـلح بالملـح (قوله : وهو إما غير خارج .. إلخ) لما ذكر ضابط وجه الشـبه شـرع فى تقسـيمه كما قسم الطرفين – فيما مر – إلى أربعه أقسام فقسـمه إلى سـته أقسام ؛ وذلك لأن وجه الشبه إما غير خارج عن الطرفين وإما خارج عنهما ، وغير الخارج ثلاثه أقسام ؛ لأنه إما أن يكون تمام ماهيتهما أو جزءا منها مشتركـا بينهـا وبين مـاهيه أخرى أو جزءا منهمـا مميزا لهـا عن غيرها من الماهيات ، والأول : النوع ، والثانى : الجنس ، والثالث : الفصل ، والخارج عنهما إما أن يكون صـفه حقيقيه وإما إضافيه ، والحقيقيه إما حسـيه أو عقليه ، وقدم الكلام على غير الخارج ؛ لأنه الأصل فى وجه الشبه ،

بـأن يكون تمـام ماهيتهمـا ، أو جزءا منهمـا (كمـا فى تشبيه ثوب بـآخر فى نوعهمـا ، أو جنسـهما) أو فصـلهما ؛ كما يقال : هـذا القميص مثل ذاك فى كونهما كتانا ، أو ثوبا ، أو من القطن (أو خارج) عن حقيقه الطرفين (صفه) أى معنى قائم بهما

******

ولم يقـل : وهو إمـا داخـل أو خـارج ليشـمل النوع ؛ لأنه كما أنه غير خارج غير داخل لكونه تمام الماهيه والشـىء لا يـدخل فى نفسه ولاـ يخرج منها (قوله : بأن يكون تمام ماهيتهما) أى : ماهيتهما التامه وهو النوع ، (وقوله : أو جزءا منهما) أى : وهو الجنس أو الفصـل (قوله : كمـا فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسـهما أو فصـلهما) أو مانعه خلو فتجوز الجمع أى : أو فى جنسـهما وفصـلهما معـا وأنت خبير بأننـا إذا قلنا : زيـد كالفرس فى الحيوانيه ، أو كعمرو فى الإنسانيه أو فى الناطقيه ، فالإنسانيه والحيوانيه والنـاطقيه ليست هى النوع والجنس والفصل ، إذ النوع الإنسان لا الإنسانيه أعنى : الكون إنسانا ، والجنس هو الحيوان لا الحيوانيه أعنى : الكون حيوانـا ، والفصـل النـاطق لاـ النـاطقيه أعنى : الكون ناطقـا ، وكـذا يقال فى تشبيه ثوب بآخر وغير ذلك ، وأجاب بعض الفضـلاء بـأن المراد بقوله فى نوعهمـا .. إلـخ أى : فيمـا يؤخـذ من نوعهمـا أو جنسـهما أو فصـلهما (قوله : كمـا يقال هـذا القميص .. إلـخ) اعلم أن الثوب اسم لكـل مـا يلبس ، لكن إن كـان يسـلك فى العنق قيل له قميص ، وإن كان يلف على الرأس قيل له عمامه ، وإن كان يسلك فيها قيل له طاقيه ، وإن كان يستر به العوره قيل له سروال ، وإن كان يوضع على الأكتاف قيل له رداء ، فالثوب جنس تحته أنواع عمامه وقميص ورداء وسـروال وطاقيه ، إذا علمت هـذا فالأولى للشارح أن يقول كما يقال : هذا الثوب مثل هـذا الثوب فى كونهما قميصا ، أو هـذا الملبوس مثل هـذا الملبوس فى كونهما ثوبا أو هذا الثوب مثل هذا الثوب فى كونهمـا من كتـان أو قطن ، فالأـول مثـال للنوع والثـانى للجنس والثالث والرابع مثال للفصل ؛ وذلك لأن هـذا الثوب مركب من الجنس وهو الثوبيه ومن الفصـل وهو القطن أو الكتـان أو الحرير أو الصوف مثلاـ ، وأمـا ما قاله الشارح ففيه ترك لمثال النوع – كـذا قرر شـيخنا العلامه العـدوى ، ولك أن تقول : إن القطن والكتان فى كلام الشارح مثال للفصل (وقوله أو ثوبا) مثال للجنس إن أريد مطلق ثوبيه ويكون

ضروره اشتراكهما فيه ، وتلك الصفه (إما حقيقيه) أى : هيئه متمكنه فى الذات متقرره فيها (وهى إما حسيه) أى : مدركه بإحدى الحواس (كالكيفيات الجسميه) أى : المختصه بالجسم (مما يدرك بالبصر) وهى قوه مرتبه ...

******

تاركا لمثال النوع ، ويحتمل أنه مثال للنوع إن أريد به الثوبيه المقيده بالكتان أو القطن ويكون تاركا لمثال الجنس ، واعلم أن التشبيه فى الجنس وما معه من النوع والفصل يفيد عند التعريض مثلا بمن استنكف عن لبس أحدهما وعند التقريع لمن ينزلهما منزله المتباينين كالفرس والحمار ، وإذا علمت هذا تعلم أن التشبيه بالنوع والجنس والفصل لا ينافى ما تقرر من كون وجه الشبه لا بدّ له من نوع خصوصيه وإلا لم يفد ؛ لما تقدم أن معنى الخصوصيه كونه فى قصد المتكلم مما ينبغى أن يشبه به لإفادته ولو باعتبار ما يعرض فى الاستعمال من تعريض أو تقريع ، وعلم مما ذكرناه من الأمثله أنه ليس المراد بالجنس والنوع والفصل المعنى المصطلح عليه عند المناطقه ، بل ما يقصد منها فى العرف (قوله : ضروره اشتراكهما فيه) أى : لاشتراك الطرفين فيه بالضروره ، وهذا علّه لقوله قائم بهما (قوله : متقرره فيها) أى : ثابته فيها بحيث لا يكون حصولها فى الذات بالقياس إلى غيرها ، واحترز بذلك عن الإضافيات فإنها لا توصف بالتمكن ولا بالتقرر بل حصولها بالقياس لغيرها (قوله : وهى إما حسيه) دخل تحتها قسمان من المقولات العشره وهى : الكيف والكم ، وقوله فيما يأتى وإما إضافيه دخل تحتها سبعه أقسام من المقولات وهى : الأين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال والإضافه ، وبقى الجوهر وهو العاشر وهو لا يصح أن يكون وجه شبه ؛ لأنه لا بد أن يكون معنى لا ذاتا كما مر (قوله : بإحدى الحواس) أى : الخمس الظاهره والحس هنا بالمعنى المشهور ؛ لأن الحواس عشره فلم تعتبر الباطنيه هنا (قوله : كالكيفيات الجسميه) أى : والكم وما يأتى من جعله من الكيفيات ففيه تسامح كما قال الشارح (قوله : أى المختصه بالجسم) أى : من حيث قيامها به ، وأراد بالجسم ما قابل المعنى فيشمل السطح لما يأتى من أن الشكل كما يكون للجسم يكون للسطح - تأمل (قوله : مما يدرك بالبصر) أى : من الأمور التى تدرك بالبصر وبالسمع وبالذوق وباللمس وبالشم ، وهذا بيان للكيفيات الجسميه (قوله : مرتبه)

فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان إلى العينين (من الألوان ، والأشكال)

******

أى : مثبته من ترتب إذا ثبت - كذا فى عبد الحكيم (قوله : فى العصبتين) أى : العرقين ومحلهما مقدم الدماغ وهو الجبهه (قوله : المجوفتين) أى : اللتين لهما جوف كالبوصه ، وحاصله : أن الطرف الأول من الدماغ قامت من جهته اليسرى عصبه مجوفه كالبوصه الصغيره ومن جهته اليمنى عصبه كذلك ، فتذهب العصبه اليساريه إلى العين اليمنى وتذهب العصبه اليمينيه إلى العين اليسرى فتتلاقى العصبتان قبل الوصول إلى العينين على التقاطع فصارتا على هيئه الصليب ، ثم إن البصر - الذى هو القوه - مودع فى العصبتين بتمامهما ولا يختص بما اتصل منهما بالعينين - أى : الحدقتين - ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مثبوت فى جميعها ، وليس فى ذلك قيام المعنى بمحلين ؛ لأن ذلك محمول على أن فى كل محل مثل ما فى الآخر ، ويحتمل اختصاصه بمحل مخصوص من العصبه ، ولكن جرت العاده الإلهيه بأن العصبه إذا أصابتها آفه فى موضع منها ذهب البصر من جميعها - قاله العلامه اليعقوبى ، وذكر أن تفسير البصر بالقوه المذكوره قول الحكماء ، وأما المتكلمون فيقولون : إنه معنى قائم بالحدقه تدرك به الألوان والأكوان التى هى الحركه والسكون والاجتماع والافتراق - اه.

وذكر بعضهم : أن معنى قول الشارح فى العصبتين المجوفتين أى : اللتين على صوره دالين ظهر إحداهما ملاصق لظهر الأخرى (فقوله : [بعد] تتلاقيان) أى : تتلاصقان بأظهرهما ، (وقوله : فتفترقان إلى العينين) أى : بأطرافهما مع تلاصقهما بأظهرهما ، والحاصل : أن العصبتين اللتين أودعت فيهما قوه البصر قيل إنهما كدالين ملصق ظهر إحداهما بظهر الأخرى ، وقيل إنهما متقاطعتان تقاطعا صليبيّا ، وقد علمت صحه حمل كلام الشارح على كلا القولين.

(قوله : من الألوان والأشكال) بيان لما يدرك بالبصر فيقال مثلا عند التشبيه فى اللون : خده كالورد فى الحمره ، وشعره كالغراب فى السواد ، ويقال عند التشبيه فى الشكل : رأسه كالبطيخ الشامى فى الشكل : وإنما ذكر المصنف الألوان وما معها ولم يذكر الأضواء مع أنها من المبصرات بالذات أيضا فكأنه جعلها من الألوان كما زعمه بعضهم -

والشكل هيئه إحاطه ...

******

قاله عبد الحكيم (قوله : والشكل هيئه .. إلخ) اعلم أن الشكل هو الهيئه الحاصله من إحاطه نهايه واحده أو أكثر بالمقدار ، والمقدار ما ينقسم إما فى جهه الطول ويسمى خطّا ، أو فى جهتى الطول والعرض ويسمى سطحا ، أو فى جهه الطول والعرض والعمق ويسمى جسما ونهايه الخط النقطه ؛ لأنه ما تركب من نقطتين ، ونهايه السطح الخط سواء كان مستقيما أو مستديرا ؛ لأنه ما تركب من أربع نقط اثنتين بجانب اثنتين ، ونهايه الجسم السطح كان مستقيما أو مستديرا ؛ لأنه ما تركب من سطحين فأكثر بعضهما فوق بعض ، والسطح والجسم يعرض لهما الشكل دون الخط لما علمت أن نهايته النقطه ولا يتصور إحاطتها به ، وحينئذ فقولنا فى تعريف الشكل هو الهيئه الحاصله من إحاطه نهايه واحده أو أكثر بالمقدار يراد بالمقدار خصوص السطح والجسم دون الخط ، إذا علمت هذا فقول الشارح : والشكل هيئه إحاطه .. إلخ الإضافه على معنى "من" أى : الهيئه الحاصله من إحاطه نهايه واحده أو أكثر ، (وقوله : بالجسم) أى : الطبيعى وكان عليه أن يقول بالجسم أو السطح لما علمت أن كلّا من الجسم والسطح يعرض له الشكل أو يبدل الجسم بالمقدار ، ويراد بالمقدار : خصوص الجسم والسطح دون الخط لما علمت أن الشكل لا يعرض له ؛ لأن نهايته التى هى النقطه لا يتأتى إحاطتها به (وقوله : كالدائره) أى : كشكل الدائره وهو راجع لقوله نهايه واحده ، وظاهره أنه مثال للنهايه الواحده المحيطه بالجسم - وفيه نظر ، إذ الدائره سطح مستو يحيط به خط مستدير فى داخله نقطه تسمى بالمركز جميع الخطوط الخارجه منها إليه متساويه ، وحينئذ فنهايه الدائره وهو الخط المستدير محيط بالسطح لا بالجسم ، فلو قال كنهايه الكره بدل قوله كنهايه الدائره كان أولى ؛ وذلك لأن الكره جسم يحيط به سطح مستدير فى داخله نقطه تكون جميع الخطوط الخارجه منها إليه متساويه وذلك السطح محيطها وتلك النقطه مركزها فنهايه الكره وهو السطح المستدير محيط بالجسم ، وأجاب العلامه عبد الحكيم بأن فى العباره احتباكا كقوله تعالى : (جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهارَ مُبْصِراً)(١) أى : جعل

١- يونس : ٦٧.

نهـايه واحـده أو أكثر بـالجسم كالـدائره ، ونصف الـدائره ، والمثلث ، والمربع ، وغير ذلـك (والمقـادير) جمع مقـدار ، وهو كم متصل قارّ الذات ؛ ...

******

لكم الليل مظلما لتسـكنوا فيه والنهار مبصـرا لتبتغوا من فضله فيقدر هنا بالسطح بقرينه قوله : كالدائره ويقدر كالكره بقرينه قوله : بـالجسم ، والأصـل هيئه إحـاطه نهـايه واحـده أو أكثر بالسـطح أو بالجسم كالـدائره والكره - انتهى ، ويمكن أن يقال : إن نهايه الـدائره وإن كانت محيطه بالسـطح أولا وبالـذات محيطه بالجسم ثانيا وبالعرض ، فصـح أن تكون الـدائره مثالا فى كلام الشارح والاعتراض ولا شـىء بل كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الإشاره إلى هذا التحقيق (قوله : نهايه واحده .. إلخ) المراد بالنهايه الخط المحيط فى المسـطحات كالدائره ونصـفها والسـطح المحيط فى المجسـمات كالكره ونصـفها (قوله : ونصف الدائره) أى : وكشـكل نصف الـدائره وهو ومـا بعـده راجع لقوله : أو أكثر ؛ لأـن نصف الـدائره سـطح أحـاط به نهايتان أى : خطان أحـدهما مسـتدير والآـخر مسـتقيم (وقوله : والمثلث) أى : وكشـكل المثلث فـالمثلث سـطح أحـاط به ثلاث نهايات أى : خطوط (وقوله : والمربع) أى : فهو سطح أحاط به أربع نهايات أى : خطوط (قوله : وغير ذلك) أى : كالمخمس والمسدس .. إلخ.

(قوله : وهو كم) أى : عرض يقبـل التجزىء لـذاته ، فخرج بقولنـا : يقبل التجزىء النقطه فإنها وإن كانت عرضا لا تقبل التجزىء فلا يقال لها كم ، وخرج بقولنا لذاته الألوان كالبياض والحمره فإنها لا تقبل التجزىء لذاتها بل تبعا لمحلها فليست من قبيل الكم (قوله : متصل) أى : لأجزائه حـد مشترك تتلاقى تلك الأجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهايه لأحد الأجزاء وبدايه للآخر - مثلا الخط إذا قسم إلى ثلاثه أجزاء كان خطين نهايه أحدهما مبدأ للآخر والحد المشترك هى النقطه الوسـطى ؛ لأنها نهايه أحد الخطين وبدايه للآخر ، واحتراز بقوله متصل عن العدد فإنه وإن كان عرضا إلا أنه غير متصل ؛ لأنه إذا قسم نصفين لم يكن نهايه أحدهما مبدءا للآخر ، والمراد بالعدد الكم الذى هو عرض قائم بالمعدود ، وليس المراد بالعدد المحترز عنه الشـىء المعدود ولا لفظ العدد (قوله : قارّ الذات) أى : ثابت الذات بأن تكون أجزاؤه المفروشه ثابته فى الخارج ،

كالخط والسطح (والحركات) والحركه : هى الخروج من القوه إلى الفعل على سبيل التدريج ، وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات ...

******

واحترز بقوله قارّ الذات عن الزمان فإنه وإن كان كمّا متصلا ؛ لأنه لا يمكن أن يكون له جزء هو الآن يكون نهايه للماضى وهو بعينه بدايه للمستقبل ، إلا أنه غير قار الذات ؛ لأنه عرض سيال لا ثبوت لأجزائه ، لأنه حركه الفلك (قوله : كالخط والسطح) أدخل بالكاف الجسم التعليمى ، وأشار بهذا إلى أن المقدار ينقسم إلى ثلاثه أقسام ؛ لأنه إن قبل القسمه فى الطول فقط فخط ، وإن قبل القسمه فى الطول والعرض فقط فسطح ، وإن قبلها فى الطول والعرض والعمق فجسم تعليمى ، فقد علمت أن المقادير أعراض خارجه عن الجسم الطبيعى قائمه به - وهذا مذهب الحكماء ، وأما عند المتكلمين : فالمقادير جواهر هى نفس الجسم أو أجزاؤه ؛ لأن المؤلف من أجزاء لا تتجزأ إذا انقسم فى الجهات الثلاثه فالجسم وفى جهتين فالسطح وباعتباره يتصف بالعرض وفى جهه واحده فالخط وباعتباره يتصف بالطول والجوهر الفرد الغير المؤلف هو النقطه - اه يس.

(قوله : الخروج من القوه إلى الفعل) كخروج الإنسان من شبابه إلى الهرم ، فإنه انتقال من الهرم بالقوه إلى الهرم بالفعل ، وكخروج الزرع الأخضر من الخضره إلى اليبوسه ، فإنه انتقال من اليبوسه بالقوه إلى اليبوسه بالفعل ، فالزرع الأخضر يابس بالقوه ، فإذا يبس بالفعل قيل لذلك الانتقال : حركه (وقوله : على سبيل التدريج) أى : وقتا فوقتا ، واحترز بذلك عن الخروج دفعه كانقلاب العناصر بعضها إلى بعض مثل انقلاب الماء هواء ، وبالعكس فإنه دفعىّ فلا يقال لذلك الانتقال حركه ، وإنما يسمى تكوينا ويسمى أيضا كونا وفسادا ، وما ذكره من التعريف فهو تعريف للحركه عند الحكماء ، وعرفها المتكلمون : بأنها حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر - أعنى أنها عباره عن مجموع الحصولين - وتعريف الحكماء أعم باعتبار الصدق ، وأما باعتبار المفهوم فإنها عند الحكماء من قبيل الانفعال ، وعند المتكلمين من قبيل النسب والإضافات ؛ لأنها الأين المسبوق بأين ، والمعنى الذى ذكره المتكلمون هو المناسب لما يذكر بعد من حركه

تسامح (وما يتصل بها) أى : بالمذكورات ؛ كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقه التى هى مجموع الشكل واللون ، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركه (أو بالسمع) عطف على قوله : [بالبصر] ، والسمع قوه رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الأصوات ...

******

السهم والدولاب والرحى فإذا أردت التشبيه بها باعتبار ذلك المعنى قلت : كأن فلانا فى ذهابه السهم السريع ، وإن أردت التشبيه بالمعنى الذى قاله الحكماء قلت : كأن الإنسان فى حركته من شبابه إلى الهرم الزرع الأخضر فى حركته من الخضره إلى اليبوسه. (قوله : تسامح) أى : لأن المقدار من مقوله الكم أعنى : العرض الذى يقتضى القسمه لذاته والحركه من الأعراض النسبيه والكيفيه لا تقتضى لذاتها قسمه ولا نسبه نعم المقادير عند بعضهم من مقوله الكيف وهذا كاف فى التمثيل ، بل يكفى فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله : وما يتصل بها) أى : وما يحصل من اجتماع بعض منها مع بعض آخر (قوله : التى هى مجموع الشكل واللون) أى : هيئه حاصله من مجموع ذلك ، وحاصله : أنه إذا قارن الشكل اللون - أى : إذا اجتمعا - حصلت كيفيه يقال لها الخلقه وباعتبارها يصح أن يقال للشىء : إنه حسن الصوره أو قبيح الصوره ، واعلم أن كلّا من الشكل واللون قد يكون حسنا وقد يكون قبيحا ، وحينئذ فتاره يكونان حسنين وتاره قبيحين ، فالأول كالشخص الأبيض المستقيم الأعضاء ، والثانى كما فى شخص أسود غير مستقيم الأعضاء ، وتاره يكون الأول حسنا ، والثانى قبيحا وبالعكس ، فالحسن أو القبح الحاصل لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع ، قال فى شرح التجريد : واعلم أن كلامهم متردد فى أن الخلقه مجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم للّون أو كيفيه حاصله من اجتماعهما وهذا أقرب إلى جعلها نوعا على حده.

(قوله : الحاصلين باعتبار الشكل) أى : شكل الفم بالنسبه للضحك وشكل العين بالنسبه للبكاء ، (وقوله : والحركه) أى : حركه الفم فى الضحك والعين فى البكاء (قوله : رتبت) أى : رتبها الله بمعنى أنه خلقها وجعلها فى العصب المفروش كجلد الطبل على سطح باطن الصماخين أى : ثقبى الأذنين. (قوله : يدرك بها الأصوات) يخرج بهذا

(من الأـصوات القـويه والضـعيفه ، والـتى بين بين) والصوت يحصـل من التموج المعلول للقرع الـذى هو إمسـاس عنيف ، والقلع الذى هو تفريق عنيف ...

******

القيـد القوه المرتبه فى ذلك العصب التى لا يدرك بها الأصوات ، بل الحراره والبروده والرطوبه واليبوسه فلا تسـمى تلك القوه سمعـا بـل لمسـا وهـذا القيـد معتبر فى جميع القوى وإن تركه الشـارح فى بعضـها ، ثم إن التعريف لاـ يشـمل القوه المودعه فى العصب المفروش على سطح باطن صـماخ واحد ، فيقتضـى أن تلك القوه لا تسـمى سـمعا وليس كذلك ، إلا أن تجعل أل فى الصـماخين للجنس (قوله : من الأصوات القويه والضعيفه) بيان لما يدرك بالسمع والمراد بالأصوات القويه العاليه التى تسمع من بعـد ، والمراد بالضـعيفه المنخفضه التى لا تسـمع إلا من قرب ، (وقوله : والتى بين بين) أى : بين القويه والضـعيفه وكما يـدرك بالسـمع الأصوات القويه والضعيفه يدرك به أيضا الأصوات الحاده والثقيله والتى بين الحاده والثقيله ، والفرق بين الصوت القوى والثقيل أن مرجع الأول إلى العلو والارتفاع بحيث يسـمع من بعد ، ومرجع الثانى إلى التمهل وعدم النفوذ فى السـمع سـريعا كما فى صـوت الحمـار ومـا مـاثله من الأـصوات الغليظه ، والحـده فيه راجعه إلى النفوذ فى السـمع بسـرعه كصوت المزامير والأوتـار والجرس ونحـو ذلـك من الأـصوات الرقيقه – قـاله اليعقـوبى (قوله : والصوت يحصـل .. إلـخ) أى : والصوت كيفيه تحصـل من التموج أى : من تموج الهواء وتحركه بسـبب انضـغاثه وانحباسه ، فإذا ضـرب شـخص بكفه على كفه الآخر تحرك الهواء بسبب انضـغاثه فيحصـل الصوت الـذى هو كيفيه قـائمه بـالهواء ويوصـلها الهواء المتكيف بها للسـمع إما بخرقه ما جاوره من الأهويه أو بخلق مثلها فيما جاوره (قوله : المعلول) أى : الناشـئ وهو بالجر صفه للتموج (وقوله : للقرع) أى : لخبط جسم على آخر (وقوله : الـذى هو) أى : القرع (قوله : إمسـاس عنيف) أى : إمسـاس جسم لآـخر إمساسا عنيفا أى : شديـدا ، وإنما شـرط فى القرع كونه عنيفا أى : شديدا ؛ لأنك لو وضـعت حجرا على آخر بمهل لم يحصل تموج ولا صوت (قوله : والقلع) عطف على القرع (قوله : الـذى هـو تفريـق) أى : بين متصـلين (وقوله : عنيف) أى : شديـد. والتفريق المـذكور على وجهين تفريق بين متصـلين بالأصـاله كتقطيع الخيط وتفريق

بشرط مقاومه المقروع للقارع ، والمقلوع للقالع ، ويختلف الصوت قوه وضعفا بحسب قوه المقاومه وضعفها (أو بالذوق) ...

******

قطعه خشب عن أخرى وتفريق متصلين اتصالا عارضا : كجذب رجل غائص فى الطين ، وجذب مسمار مغروز فى خشبه ، وجذب خشبه مغروزه فى الأرض ، فإذا وقع التفريق فى الوجهين بعنف تموج الهواء وحصل الصوت ، وإنما اشترط فيه العنف أى : كونه بشده ؛ لأنه لو وقع بتمهل بأن قطع الخيط شيئا فشيئا أو جذب الرجل بتدريج لم يحصل تموج ولا صوت. (قوله : بشرط مقاومه المقروع للقارع) أى : مساواته له أى : فى القوه والصلابه ، وإنما شرط فى القرع أيضا المقاومه فى القوه والصلابه بين المقروع والقارع أى : الملاقى بالفتح والملاقى بالكسر ؛ لأنه لو كان أحدهما ضعيفا غير صلب كالصوف المندوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب أو يقع هو على حجر أو خشب لم يحصل صوت - كذا قرر شيخنا العدوى ، وقرر بعض الأشياخ : أن المراد بالمقاومه المدافعه كحجر على حجر بخلاف نحو : القطن على الحجر ، لكن المقاومه بهذا المعنى لا تظهر فى المقلوع والقالع فلعل المعنى الأول أحسن (قوله : والمقلوع للقالع) أى : وبشرط مقاومه المقلوع منه للقالع أى : للمقلوع أى : مساواته له فى الصلابه ، واحترز بذلك عن نزع ريشه من طائر فإنه لم يحصل تموج ولا صوت لعدم المقاومه بين المقلوع منه والمقلوع فى الصلابه (قوله : ويختلف الصوت قوه وضعفا بحسب قوه المقاومه وضعفها) فإذا وضع حجر كبير على مثله بعنف كان الصوت قويّا ، وإن وضع حجر صغير على مثله بعنف كان الصوت ضعيفا وإن وضع حجر متوسط على مثله بعنف كان الصوت متوسطا بين القوه والضعف ، وكذلك قلع رجل الصغير الغائص فى الطين ليس كقلع رجل الكبير ، بل الصوت الحاصل من قلع رجل الكبير أقوى وإن اتحد القلع عنفا ، ويختلف الصوت حده وثقلا باعتبار صلابه المقروع ملامسته كالأوتار وبحسب قصر المنفذ وعدم قصره وضيقه وعدم ضيقه فإذا كان المقروع صلبا كان الصوت ثقيلا ، وإن كان أملس كان حادّا ، وإن كان منفذ الصوت قصيرا أو ضيقا كان حادّا ، وإن كان مستطيلا أو واسعا كان ثقيلا.

وهو قوه منبثه فى العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحراقه والمراره ، والملوحه ، والحموضه ، وغير ذلك (أو بالشم) وهى قوه ...

******

(قوله : وهو قوه منبثه) أى : ساريه وعبر هنا بقوله منبثه دون قوله : رتبت أو مرتبه إشاره إلى أنه ليس له محل مخصوص منه ، بل هو منبث فى العصب وسار فيه بخلاف غيره - كذا كتب شيخنا الحفنى ، وهو مخالف لما تقدم عن اليعقوبى فى البصر - تأمل.

(قوله : فى العصب المفروش ... إلخ) لم يقل فى جرم اللسان ؛ لأن الواقع فى التشريح أن محل تلك القوه العصب الذى على جرم اللسان ، ولم يقل هنا كسابقه : على سطح جرم اللسان تفننا ، واعترض على هذا التعريف بأنه يدخل فيه القوه المودعه فى العصب المذكوره الغير المدركه للطعوم كاللامسه ، وأجيب بأن هنا قيدا حذفه لظهوره وشهرته وهو تدرك بها النفس طعم المطعومات (قوله : من الطعوم) بيان لما يدرك بالذوق والطعوم : هى الكيفيات القائمه بالمطعومات ، فإذا أريد التشبيه باعتبارها قيل هذا كالعسل فى الحلاوه وهذا كالصبر فى المراره (قوله : كالحراقه) وهى طعم منافر للقوه الذائقه فيه لذع ما كطعم الفلفل والقرنفل والزنجبيل دون المراره فى المنافره (قوله : والمراره) هى طعم منافر للذوق شده المنافره كطعم الصبر (قوله : والملوحه) هى طعم منافر للذوق بين المراره والحراقه ، ولذلك تاره تكون مائله للحراقه وتاره تكون مائله للمراره (قوله : والحموضه) هى طعم منافر للذوق أيضا يميل إلى الملوحه والحلاوه (قوله : وغير ذلك) أى : كالدسومه والحلاوه والعفوصه والقبض والتفاهه فهذه مع ما فى الشرح تسعه. قال فى المطول : وهذه التسعه أصول الطعوم ، فالحلاوه طعم ملائم للقوه الذائقه أشد ملاءمه وأشهاه لديها ، والدسومه طعم فيه حلاوه لطيفه مع دهنيه فهو ملائم للذوق دون الحلاوه فى الملاءمه : كطعم اللحم والشحم واللبن الحليب والأدهان ، والعفوصه طعم منافر للذوق قريب من المراره كطعم العفص المعلوم ، والقبض طعم منافر أيضا فوق الحموضه وتحت العفوصه ، ولذا قيل فى الفرق بينهما : إن العفوصه تقبض ظاهر اللسان وباطنه والقبض يقبض ظاهره فقط ، والتفاهه لها معنيان : كون الشىء لا طعم

رتبت فى زائدتى مقدم الدماغ المشبهتين بحلمتى الثدى (من الروائح ، أو باللمس) وهى قوه ...

******

له كما إذا وضعت أصبعك فى فمك ، وكون الشيء لا يحس بطعمه لشده كثافه أجزائه فلا يتحلل منها ما يخالطه الرطوبه اللعابيه ، فإذا احتيل فى تحليله أحس منه بطعم وذلك كما فى الحديد ، فإنه إذا وضع على اللسان لم يجد له الإنسان طعما فلو تحلل منه نحو القراضه وجد له طعما آخر ، والمعدود من الطعوم التفاهه بالمعنى الثانى لا الأول ، وإنما كانت هذه التسعه أصول الطعوم ؛ لأن ما سواها من الطعوم وهى أنواع لا تتناهى مركبه منها كالمزازه المركبه من الحلاوه والحموضه ، وكلما خلط مطعوم بمطعوم حدث طعم آخر ، واستدل الحكماء على كون أصول الطعوم هذه التسعه لا غيرها بأن الطعم لا بدّ له من فاعل وهو الحراره أو البروده أو الكيفيه المتوسطه بينهما ، ولا بدّ له من قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما ، وإذا ضربت أقسام الفاعل فى أقسام القابل حصلت أقسام تسعه ، فالحراره إذا فعلت فى اللطيف حدثت الحراقه وفى الكثيف حدثت المراره وفى المعتدل بينهما حدثت الملوحه ، والبروده إذا فعلت فى اللطيف حدثت الحموضه ، وفى الكثيف حدثت العفوصه ، وفى المعتدل حدث القبض ، والكيفيه المتوسطه بين الحراره والبروده إذا فعلت فى اللطيف حدثت الدسومه ، وفى الكثيف حدثت الحلاوه ، وفى المعتدل بينهما حدثت التفاهه – هذا ما ذكروا ، والحق أنها مجرد دعاوى لا دليل عليها كيف والأفيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار؟! (قوله : رتبت) أى : رتبها الله بمعنى أنه خلقها وجعلها فى زائدتى مقدم الدماغ وهما حلمتان زائدتان هناك شبيهتان بحلمتى الثديين فهما بالنسبه لمجموع الدماغ مع خريطته : كالحلمتين بالنسبه إلى الثديين كل واحده منهما تقابل ثقبه من ثقبتى الأنف ، وعلى هذا فلا إدراك فى الأنف ، وإنما هو واسطه ؛ لأن القوه الشمّيّه قائمه بتينك الزائدتين بدليل أنه إذا سد الأنف من داخل انقطع إدراك المشموم ولو سلم نفس الأنف من الآفات (قوله : من الروائح) بيان لما يدرك بالشم ولا حصر لأنواع الروائح ولا أسمائها إلا من جهه الملاءمه للقوه الشامّه وعدم الملاءمه لها فما كان ملائما يقال له رائحه

ساريه فى البدن يدرک بها الملموسات (من الحراره ، والبروده ، والرطوبه ، واليبوسه) هذه الأربعه هى أوائل الملموسات ، والأوليان منها فعليتان ، ...

******

طيبه وما كان غير ملائم يقال له رائحه منتنه ، أو من جهه الإضافه لمحلها كرائحه مسک أو زبل أو لمقارنها كرائحه حلاوه أو مراره فإن الرائحه مقارنه للحلاوه لا قائمه بها وإلا لزم قيام المعنى بالمعنى (قوله : ساريه) لم يقل منبثّه كما عبر به فى الذوق تفننا (وقوله : فى البدن) أى : فى ظاهر البدن كله وهو الجلد كما هو مصرح به فى كتب الحكمه ، وبهذا اندفع ما يقال : إن هذه القوه لم تخلق فى الكبد والرئه والطحال والكليه ، فكيف يقول الشارح ساريه فى البدن مع أن هذه من جملته؟

(قوله : أوائل الملموسات) أى : لأنها تدرک بمجرد اللمس أى : بأوله من غير احتياج لشىء آخر وما عداها من اللطافه والكثافه والهشاشه واللزوجه والبله والجفاف والخشونه والملاسه واللين والصلابه والخفه والثقل يدرک باللمس بتوسط هذه الأربعه فهى ثوان فى الإدراک بالنسبه لهذه الأربعه ، وقيل إنما سميت أوائل لحصولها فى الأجسام العنصريه البسيطه التى هى أوائل المركبات ، والمراد بالأجسام البسيطه العنصريه : الماء والنار والهواء والتراب ، والماء فيه بروده ورطوبه ، وفى النار حراره ويبوسه ، وفى التراب بروده ويبوسه ، وفى الهواء حراره ورطوبه. وبتلک الكيفيات الأربع تؤثر الأجسام العنصريه بعضها فى بعض ويتأثر بعضها من بعض فيتولد منها المركبات كالمعادن والنباتات والحيوانات (قوله : فعليتان) أى : مؤثرتان فى موصوفهما ؛ لأنهما يقتضيان الجمع والتفريق وكلاهما فعل ، فالحراره كيفيه تقتضى تفريق المختلفات باللطافه والكثافه وجمع المتشاكلات ، أما تفريقها للمختلفات فلأن فيها قوه مصعده ، فإذا أثرت فى جسم مركب من أجزاء مختلفه باللطافه والكثافه ولم يكن الالتئام بين بسائطها انفعل اللطيف منها فيتبادر للصعود الألطف ، فالألطف دون الكثيف فيلزم منه تفريق المختلفات مثلا النار إذا أوقدت على معدن انعزل خبثه من صافيه ، وإذا تعلقت بعود سالت الرطوبه المتحده بالبروده وخرج منه دخان وهو هواء مشوب بنار ويرتفع للطافته وتبقى الأجزاء الكثيفه ، فقد فرقت بين الأجزاء اللطيفه والكثيفه ، وأما إنها تجمع المتشاكلات

والأخريان انفعاليتان (والخشونه) وهى كيفيه حاصله عن كون بعض الأجزاء أخفض ، وبعضها أرفع (والملاسه) وهى كيفيه حاصله عن استواء وضع الأجزاء (واللين) وهى كيفيه تقتضى قبول الغمز إلى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال (والصلابه) وهى تقابل اللين (والخفه) وهى كيفيه بها يقتضى الجسم أن يتحرك إلى صوب المحيط لو لم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفيه بها يقتضى الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه عائق ...

******

فبمعنى أن الأجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع ، فإن الجنسيه عله للضم والحراره معده لذلك الاجتماع فينسب إليها كما تنسب الأفعال إلى معداتها ، والبروده كيفيه تقتضى تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات فتفريقها للمتشاكلات كما فى الطين اللين إذا يبس فإنه ينشق لشده البروده وجمعها للمختلفات كالجمع بين الرطب واليابس (قوله : والأخريان انفعاليتان) أى : لأنهما يقتضيان تأثر موصوفهما ؛ وذلك لأن الرطوبه كيفيه تقتضى سهوله التشكل والتفرق والاتصال كما فى العجين ، واليبوسه كيفيه تقتضى صعوبه ذلك كما فى الحجر والخشب.

(قوله : قبول الغمز) أى : النفوذ والدخول إلى باطن الموصوف بها كالعجين إذا غمزته بأصبعك مثلا ، (وقوله : ويكون للشيء) أى : الموصوف (وقوله : بها) أى : معها أو بسببها (وقوله : قوام) أى : قوه وتماسك بحيث لا يرجع بعض أجزائه موضع بعض منها إذا أخذ ، واحترز بهذا عن الماء فهو ليس متصفا باللين بل الصلابه (وقوله : غير سيال) تفصيل لما قبله ، واعلم أن قبول الشيء اللين للغمز بسبب ما فيه من الرطوبه وتماسكه بسبب ما فيه من اليبوسه ، فكل لين فيه رطوبه ويبوسه والكيفيه المركبه من مجموع هاتين الكيفيتين هى اللين (قوله : تقابل اللين) أى : تقابل التضاد فهى كيفيه تقتضى عدم قبول الغمز إلى الباطن أو تقتضى الغمز ، لكن لا يكون للموصوفات معها قوام وتماسك ، وذلك كما فى الحجر والماء (قوله : إلى صوب المحيط) أى : إلى جهه العلو (وقوله : لو لم يعقه عائق) كالمسك باليد أو تعلق ثقيل به وذلك كما فى الريش الخفيف ، فإنه لو لا العائق لارتفع إلى العلو (قوله : إلى صوب المركز ، ز) أى : إلى جهه السفل (وقوله : لو لم يعقه عائق) أى :

(وما يتصل بها) أى : بالمذكورات ؛ كالبلّه ، والجفاف ، واللزوجه ، والهشاشه ، ...

******

كالحمل فالرصاص مثلا- المحمول لو لا حمله لنزل للسفل وشبهوا العلو بمحيط الدائره والسفل بمركزها لارتفاع المحيط عن المركز فى الجمله ، ولذلك قالوا فى تعريف الخفه لصوب المحيط أى : إلى جهه العلو وفى الثقل لصوب المركز أى : إلى السفل ، وأيضا السماء للأرض كالدائره وهى من جهه العلو والأرض كالمركز وهو بالنسبه لما يظهر من السماء منخفض فإذا فرض الثقيل والخفيف بينهما اندفع الأول إلى الأرض التى هى كالمركز ، واندفع الثانى إلى السماء التى هى كالدائره لو لا العائق فى كل منهما ولذلك عبروا بالمحيط والمركز - قاله اليعقوبى ، وما ذكره المصنف من أن كلّا من الخفه والثقل كيفيه محسوسه بحاسه اللمس - فيه نظر ، إذ كل منهما فى الحقيقه كيفيه مبدأ ومنشأ وسبب فى مدافعه محسوسه توجد تلك المدافعه مع عدم الحركه ، فالموصوف بالمحسوسيه إنما هو المدافعه المتسببه عنهما لأنفسهما كما يجد الإنسان من الحجر إذا أمسكه فى الجو قسرا فإنه يجد فيه مدافعه هابطه ولا حركه فيه ، وكما يجد فى الزق الذى نفخ فيه إذا جسه بيده تحت الماء قسرا ، فإنه يجد فيه مدافعه صاعده ولا حركه فيه ، فالذى أوجب المدافعه الصاعده فى الزق الخفه ، والذى أوجب المدافعه الهابطه فى الحجر الثقل ، فهما سببان للمدافعتين وكل من المدافعتين محسوس باللمس (قوله : وما يتصل بها) أى : وما يلحق بها فى كونه مدركا باللمس.

(قوله : كالبلّه والجفاف) البله هى الرطوبه الجاريه على سطوح الأجسام والجفاف يقابلها - قاله السيد ، وفيه نظر ، إذ قد صرح فى حواشى التجريد بأن البلّه بمعنى الرطوبه الجاريه على سطح الجسم المبتلّ جوهر فلا يصح عدّها من الكيفيات ، والأحسن أن يقال : البله هى الكيفيه المقتضيه لسهوله الالتصاق ويقابلها الجفاف فهو كيفيه تقتضى سهوله التفرق وعسر الالتصاق (قوله : واللزوجه) هى كيفيه تقتضى سهوله التشكل وعسر التفرق ، بل يمتد عند محاوله التفرق كما فى اللبان (العلك) والمصطكا ، والهشاشه تقابلها فهى كيفيه تقتضى سهوله التفرق وعسر الاتصال بعد

واللطافه ، والكثافه ؛ وغير ذلك.

(أو عقليه) عطف على حسيه (كالكيفيات النفسانيه) أى : المختصه بذوات الأنفس (من الذكاء) وهى شده قوه للنفس معدّه لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الإدراك ...

******

التفرق : كالخبز المعجون بالسمن والفطير الكائن من الذره (قوله : واللطافه) هى رقه القوام أى : الأجزاء المتصله كما فى الماء ، وقيل هى كون الشيء شفّافا بحيث لا يحجب ما وراءه ، والكثافه ضدها فهى غلظ القوام أو حجب الجسم ما وراءه ، ولكن المعنى الثانى فيهما لا يناسب الإدراك بحاسه اللمس ، وحينئذ فالمراد منهما هنا المعنى الأول فيهما قاله اليعقوبى ، وقد يقال : إن اللطافه بهذا المعنى عين الرطوبه ، والكثافه عين اليبوسه - فتأمل فنرى (قوله : وغير ذلك) أى : كاللذع الذى هو كيفيه ساريه فى الأجزاء يحس بها إن مس اللاذع - قاله اليعقوبى (قوله : أو عقليه .. إلخ) اعلم أن تقسيم الخارج من وجه الشبه إلى حسىّ وعقلىّ لمزيد الاهتمام به وإلا فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيّا وقد يكون عقليّا ، إذ المراد بالحسى ما كانت أفراده مدركه بالحس ، لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا لم يتعلق به اهتمام يدعو إلى تقسيمه ، وأيضا تقسيمه إلى الحسىّ والعقلىّ عائد إلى حسيه الطرفين وعقليتهما فاستغنى عن تقسيمه بتقسيمهما بخلاف تقسيم الخارج ، فإنه لا يستغنى عنه بتقسيم الطرفين (قوله : أو عقليه) أى : مدركه بالعقل (قوله : أى المختصه بذوات الأنفس) أى : المختصه بالأجسام ذوات الأنفس الناطقه ، ومعنى اختصاصها بذوات الأنفس أنها لا توجد إلا فيها لا فى الجمادات ولا فى الحيوانات العجم فلا ينافى وجود بعضها : كالعلم والقدره والإراده فى الواجب تعالى ، وفى المجردات عند مثبتها كذا قال بعضهم. وفيه أنه لا داعى لجعل الاختصاص إضافيّا ؛ لأن علم الواجب تعالى وقدرته وإرادته ، وكذلك علم المجردات عند مثبتها ، ليس من الكيفيات (قوله : من الذكاء) بيان للكيفيات النفسانيه وهو فى الأصل مصدر ذكت النار إذا اشتد لهبها ، وأما فى العرف فقد أشار له الشارح بقوله شده قوه .. إلخ أى : قوه شديده للنفس فهو من إضافه الصفه للموصوف (وقوله : معده لاكتساب الآراء) بكسر

المفسر بحصول صوره الشيء عند العقل ، وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهو ...

******

العين اسم الفاعل أى : تعد النفس وتهيئها ، أو بفتحها اسم مفعول أى : أعدها الله تعالى لاكتساب النفس الآراء أى : العلوم والمعارف ، وإذا أريد التشبيه باعتبار ذلك قيل فلان كأبى حنيفه فى الذكاء أو فى العلم (قوله : المفسر) أى : عند المناطقه (قوله : بحصول صوره الشيء) قضيته أن العلم من مقوله الإضافه ، والأولى أن يقال الصوره الحاصله من الشيء .. إلخ ؛ لأن المذهب المنصور عندهم أن العلم من مقوله الكيف ، وأن الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار ، فالصوره باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم ، وصوره الشيء ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ؛ ولأن المتبادر من عباره الشارح كون الصوره مطابقه للشيء فى الواقع من أن هذا ليس بمشترط عندهم ، بخلاف قولنا الصوره الحاصله من الشيء فإنه يشمل ما لو رأى شيئا ظنّه إنسانا وهو فى الواقع فرس ، والحاصل أن قولنا : الصوره الحاصله من الشيء صادق بصوره المفرد وصوره وقوع النسبه وبالمطابقه وبخلافها ، فالتعريف شامل للتصور والتصديق وللجهل المركب (قوله : عند العقل) أى : فيه ، أو فى آلاته : وهى الحواس الظاهره التى يدرك بها الجزئيات ، فتعبير الشارح بقوله عند العقل أولى من قول بعضهم : فى العقل ، لشمول عباره الشارح لإدراك الجزئيات بناء على القول بارتسامها فى الآلات (قوله : وقد يقال على معان أخر) المتبادر منه أن المراد بتلك المعانى ما ذكره فى المطول من الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وإدراك الكلى وإدراك المركب والملكه المسماه بالصناعه وهى التى يقتدر بها على استعمال الآلات سواء كانت خارجيه كآله الخياطه أو ذهنيه كما فى الاستدلال فى غرض من الأغراض صادرا ذلك الاستعمال عن البصيره بقدر الإمكان ، وأنت خبير بأن كلّا من هذه المعانى يجوز إرادته هنا ؛ لأن العلم كيفيه على كلّ منها ، وحينئذ فقوله : وقد يقال : إشاره إلى أن إطلاقه على غير المعنى الذى ذكره قليل ، ويحتمل أن تلك المعانى التى أرادها بقوله : وقد يقال على معان أخر غير المعانى المذكوره فى الطول وهى معان ليست من الكيفيات النفسانيه : كالأصول والقواعد ، فإنها أحد معانى العلم ، وليست

حركه للنفس مبدؤها إراده الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنه بحيث لا يحركها الغضب بسهوله ، ولا تضطرب عند إصابه المكروه (وسائر الغرائز) جمع : غريزه وهى الطبيعه ؛ أعنى ملكه تصدر عنها صفات ذاتيه ...

******

كيفيه نفسانيه (قوله : حركه للنفس مبدؤها) أى : سببها وعلتها (إراده الانتقام) اعتراض بأن هذا التعريف لا يلائم قوله فى تفسير الحلم لا- يحركها الغضب حيث جعل الغضب محركا للنفس ، لا أنه نفس حركتها ، وأجيب بأن قوله : لا يحركها الغضب على حذف مضاف أى : لا- يحركها أسباب الغضب ، وبعد هذا كله فيردّ عليه أن تفسير الغضب ينافى كونه من الكيفيات ، فإن الشارح نفسه تقدم له الاعتراض على المصنف فى جعله الحركات من الكيفيات فالأحسن أن يقال : الغضب كيفيه توجب حركه النفس مبدأ تلك الكيفيه إراده الانتقام (قوله : أن تكون النفس .. إلخ) فيه أن هذا يقتضى أن الحلم كون النفس مطمئنه ، فيفيد أنه ليس من الكيفيات مع أنه منها كما ذكره المصنف ، فالأولى أن يقول : وهو كيفيه توجب اطمئنان النفس بحيث لا يحركها الغضب ، وهذا يرجع لقول بعضهم : إن الحلم كيفيه نفسانيه تقتضى العفو عن الذنب مع المقدره على الانتقام.

(قوله : بسهوله) متعلق بالغضب والباء للملابسه أى : لا يحركها الغضب الملتبس بسهوله ، وإنما يحرك الحليم الغضب القوىّ ، ولذلك يقال : انتقام الحليم أشد على قدر الغضب ، وإذا أريد التشبيه باعتبار الحلم والغضب قيل : هو كعنتره فى غضبه وهو كمعاويه فى حلمه (قوله : ولا- تضطرب) أى : بسهوله والعطف لازم (قوله : وهى الطبيعه) أعنى : السجيه التى عليها الإنسان سميت غريزه ؛ لأنها لملازمتها للشخص صارت كأنها مغروزه فيه فهى فعيله بمعنى مفعوله (قوله : أعنى) أى : بالغريزه التى هى الطبيعه (قوله : تصدر عنها صفات ذاتيه) أى : منسوبه للذات ، والمراد هنا بالصفات الذاتيه الأفعال الاختياريه لا المعنى المصطلح عليه عند المتكلمين وهو الصفات القائمه بالذات الموجبه لها حكما - كذا قرر شيخنا العدوى ، وفى عبد الحكيم : أن المراد بالصفات الذاتيه الصفات التى لا يكون للكسب فيها مدخل فملكه الكتابه لا تسمى

مثل الكرم ، والقدره ، والشجاعه ، وغير ذلك (وإما إضافيه) عطف على قوله : إما حقيقيه ، ونعنى بالإضافيه : ما لا تكون هيئه متقرره فى الذات ، بل تكون معنى متعلقا بشيئين (كإزاله الحجاب فى تشبيه الحجه بالشمس) فإنها ليست هيئه متقرره فى ذات الحجه والشمس ، ولا فى ذات الحجاب ...

******

غريزه ؛ لأن ما يصدر عنها من الكتابه للكسب فيها مدخل ، والكرم الذى يصدر عنه بذل المال والنفس والجاه إن كان صدوره بالاعتياد والممارسه فلا يسمى غريزه بل خلقا - بالضم - وإن كان صدوره بالذات يسمى غريزه ، وعلى هذا فالفرق بين الغريزه والخلق أن الأفعال الصادره عن الملكه لا مدخل للاعتياد فيها فى الغريزه وله مدخل فيها بالنسبه للخلق (قوله : مثل الكرم) أى : فإنه كيفيه يصدر عنها بذل المال والجاه ، وهذا مثال للملكه التى يصدر عنها الأفعال (قوله : والقدره) أى : فإنها كيفيه يصدر عنها الأفعال الاختياريه من العقوبه وغيرها (قوله : والشجاعه) أى : فإنها كيفيه يصدر عنها بذل النفس بسهوله واقتحام الشدائد (قوله : وغير ذلك) أى : كأضدادها وهى البخل وهو كيفيه يصدر عنها المنع لما يطلب وهو فعل ، والعجز وهو كيفيه يصدر عنها تعذر الفعل عند المحاوله وهو فعل يسند لصاحب العجز ، والجبن وهو كيفيه يصدر عنها الفرار من الشدائد المتعلقه ، ويقال عند التشبيه باعتبار ما ذكر مثلا : هو كحاتم فى الكرم وهو كعنتره فى الشجاعه وهو كالمعتصم فى القدره ، ثم إن ظاهر الشارح يقتضى اختصاص الغرائز بالكيفيات التى تصدر عنها الأفعال أو ما يجرى مجرى الأفعال ، فلو فرضت كيفيه لا يصدر عنها فعل لم تكن غريزه كالبلاده - فتأمل (قوله : ما لا تكون هيئه) أى : ما لا تكون صفه متقرره فى الذات أى : متقرره فى ذات الطرفين المشبه والمشبه به.

(قوله : متعلقا بشيئين) أى : بحيث يتوقف تعلقه على تعلقهما وذلك كالأبوه والبنوه ، فإنه ليس شىء منهما متقررا فى ذات بقطع النظر عن الغير ، بل بالقياس إلى الغير ، وكإزاله الحجاب فإنها إنما تتصور متعلقه بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجه (قوله : فإنها) أى : الإزاله (قوله : ولا فى ذات الحجاب) الأولى حذفه ؛ لأن الكلام

وقد يقال الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل. وفى المفتاح ...

******

فى كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين والحجاب ليس واحدا منهما ، وإنما هو متعلق الإزاله ولا التفات لكون الإزاله قائمه به ومتقرره فيه أو لا ، والحاصل : أنك إذا قلت هذه الحجه كالشمس كان وجه الشبه بينهما إزاله الحجاب عما من شأنه أن يخفى ، إلا أن الشمس مزيله عن المحسوسات والحجه مزيله عن المدارك المعقوله ، وإذا زال الحجاب ظهر المزال عنه والوجه المذكور ليس صفه متقرره فى الحجه ولا فى الشمس ، بل أمر نسبى يتوقف تعلقه على تعلق المزال وهو الحجاب وتعلق المزيل (قوله : وقد يقال .. إلخ) هذا مقابل لما ذكره المصنف من مقابله الحقيقى بالإضافى وتوضيح ما فى المقام : أن الصفه إما أن تكون متقرره فى ذات الموصوف لكونها موجوده فى الخارج كالكيفيات الجسمانيه المدركه بالحواس الخمس الظاهره ، وكالكيفيات النفسانيه المدركه بالعقل كالعلم وتسمى هذه الصفه حقيقيه ، وإما أن تكون غير موجوده فى الخارج ، وهى إما ثابته فى خارج الذهن اعتبرها المعتبر أم لا ككون الشيء كذا وتسمى إضافيه واعتباريه نسبيه ، وإما غير ثابته فى خارج الذهن بل ثبوتها فى ذهن المعتبر فقط ، فإن اعتبرها كانت ثابته فيه ، وإن لم يعتبرها لم يكن لها ثبوت فيه كالصور الوهميه مثل صوره الغول والصوره المشبهه بالمخالب أو الأظفار للمنيه وكرم البخيل وبخل الكريم ، وتسمى هذه اعتباريه وهميه ، فالاعتباريه أعم من الإضافيه ؛ لأن الاعتباريه إما نسبيه وهى الإضافيه وإما وهميه وهى غيرها ؛ إذا علمت هذا فالمصنف قابل الحقيقيه بالإضافيه فتكون الاعتباريه الوهميه غير داخله فى كلامه أما عدم دخولها فى الإضافيه فظاهر ، وأما عدم دخولها فى الحقيقيه فلأنه قسم الحقيقيه إلى حسيه وعقليه ، فدل على أنه أراد بالحقيقيه ما كانت متحققه فى ذات الموصوف بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركه بالحس أو بالعقل ، وحيث كانت الاعتباريه الوهميه غير داخله فى كل من الحقيقيه والإضافيه فيكون فى حصر المصنف الصفه فى الحقيقيه والإضافيه قصور. نعم لو أريد بالحقيقيه ما قابل الإضافيه كانت الاعتباريه

إشاره إلى أنه مراد هاهنا حيث قال : الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانيه ، وبين اعتبارى ونسبى ؛ ...

******

الوهميه داخله فى الحقيقيه ، إلا أنه يمنع من ذلك تقسيمه الحقيقيه إلى حسيه وعقليه فقط ، وقول الشارح : وقد يقال : أى يطلق الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل أى : وهو الاعتبارى الوهمى وعلى هذا الإطلاق يكون الحقيقى شاملا للإضافيات فيراد به الأمر الذى له ثبوت فى نفسه سواء كان متصفا بالوجود الخارجى أو لا ، فالحقيقى على هذا الإطلاق أعم منه على كلام المصنف حيث أريد بالحقيقى منه ما له وجود خارجى كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسى والعقلى ، فالإضافى من قبيل الحقيقى على الإطلاق الثانى ، وغير حقيقى على إطلاق المصنف (قوله : إشاره إلى أنه) أى : الإطلاق الثانى وهو أن الحقيقى ما قابل الاعتبارى الوهمى (وقوله : مراد هاهنا) أى : فى مقام تقسيم الصفه إلى حقيقيه وغيرها ، فيراد بالغير الاعتباريه الوهميه ، ويراد بالحقيقيه ما يشمل الاعتباريه بالإضافيه (قوله : حيث قال) أى : لأنه قال الوصف العقلى أى : الذى هو وجه الشبه (وقوله : منحصر) أى : متردد على وجه الحصر (قوله : كالكيفيات النفسانيه) أى : مثل العلم والذكاء (قوله : وبين اعتبارى) أى : وهمى (وقوله : ونسبى) أى : وبين اعتبارى ونسبى ، واعلم أن المفهوم من عباره المفتاح تقسيم الوصف العقلى إلى ثلاثه أقسام حقيقى ، واعتبارى ، ونسبى ، وقضيه ذلك أن الحقيقى ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى ، وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقى .. إلخ ، إذ قضيته تناوله للنسبى ، وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين من أن الأمور الإضافيه لا وجود لها فى الخارج وأنها اعتباريه أى : مما وجوده بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله على ما يقابل الاعتبارى الذى .. إلخ ، شاملا للإضافى والوهمى ، وإنما قال : وفى المفتاح إشاره .. إلخ ؛ لأن قوله : ونسبى يحتمل أن يكون معطوفا على اعتبارى أى : وبين اعتبارى غير نسبى ونسبى اعتبارى أيضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط ، ويحتمل أن يكون قوله : ونسبى عطفا على حقيقى ، فتكون الأقسام ثلاثه ،

كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود ، أو العدم عند النفس ، أو كاتصافه بشيء تصورى وهمى محض.

الوجه الواحد وغيره والحسى والعقلى

(وأيضا) لوجه الشبه تقسيم آخر وهو أنه (إما واحد ، وإما بمنزله الواحد ؛ لكونه مركبا من متعدد) تركيبا حقيقيّا بأن يكون حقيقه ملتئمه من أمور مختلفه ، أو اعتباريّا بأن يكون هيئه انتزعها العقل من عده أمور (وكل منهما) أى : من الواحد ، وما هو بمنزلته (حسى أو عقلى ، وإما متعدد) ...

******

وحينئذ فلا دليل فيه - اه (قوله : كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود) أى : إذا كان أمرا مرغوبا فيه محبوبا للطالب ، وهذا المعنى أعنى كون الشيء مطلوبا أمر نسبى يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب (قوله : أو العدم) أى : كون الشيء مطلوب العدم أى : إذا كان مكروها مرغوبا عنه (قوله : أو كاتصافه .. إلخ) هذا تمثيل للاعتبارى الوهمى وذلك مثل اتصاف السنه وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والإشراق واتصاف البدعه وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والإظلام (قوله : محض) أى : خالص من الثبوت خارج الأذهان (قوله : إما واحد) أى : إما أن يكون واحدا ، والمراد بالواحد ما يعد فى العرف واحد إلا الذى لا جزء له أصلا ، وذلك كقولك : خده كالورد فى الحمره فهذا واحد وإن اشتملت الحمره على مطلق اللونيه ومطلق القبض للبصر - اه يعقوبى (قوله : بأن يكون) أى : ذلك المركب (قوله : ملتئمه) أى : مركبه من أمور مختلفه ، والمراد بالجمع ما فوق الواحد وذلك كالحقيقه الإنسانيه الواقعه وجه شبه فى قولك : زيد كعمرو فى الإنسانيه فهى حقيقه مركبه تركيبا حقيقيّا من أمرين مختلفين ، وإنما كان التركيب حقيقيّا ؛ لأن الجزأين صارا به شيئا واحدا فى الخارج فتأثير هذا التركيب فى تقريب المركب من الواحد أحق وأقوى ، والغرض من التركيب إفاده هذا المعنى فكان باسم التركيب أحق وأولى (قوله : انتزعها العقل) أى : استحضرها العقل ، (وقوله : من عده أمور) أى : ملاحظه عده أمور أى : وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقه واحده بخلاف أمور التركيب الحقيقى ، وحاصله : أن المركب تركيبا اعتباريّا لا حقيقه له

عطف على قوله : إما واحد ، وإما بمنزله الواحد ، والمراد بالتعدد : أن ينظر إلى عده أمور ، ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها ليكون كل منها وجه شبه ، بخلاف المركب المنزل منزله الواحد ؛ فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الأمور ،

******

فى حد ذاته ، بل هو هيئه يلاحظها من اجتماع أمور بحيث لا يصح التشبيه إلا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء كالهيئه المنتزعه فى قول الشاعر :

كأنّ مثار النقع فوق رءوسنا

وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه (١)

فإن وجه الشبه على ما يأتى هو الهيئه الحاصله من هوى أجرام مشرقه على وجه مخصوص فى جنب شىء مظلم ، فإن من المعلوم أنه يلتئم من المجموع حقيقه واحده ، ولكن تلك الهيئه وإن اعتبر فيها متعدد ، لكنها كالشىء الواحد فى عدم استقلال كل جزء منها فى التشبيه ، ثم إن ما ذكره الشارح من التعميم فى المركب من متعدد هو ظاهر المصنف ويشعر به كلام المفتاح الذى هو أصل لهذا المتن. قال فى المطول : وما يشعر به كلام المفتاح من التعميم فيه نظر ستعرفه ، وحاصله : أن المركب تركيبا حقيقيّا كالحقيقه الملتئمه من عده أمور من قبيل الواحد لا من قبيل ما هو منزل منزله الواحد ، فالأولى قصر المركب من متعدد على المركب تركيبا اعتباريّا (قوله : عطف على قوله إما واحد وإما بمنزله الواحد) ظاهره أنه عطف على مجموع الأمرين ؛ وذلك لأنهما بمنزله شىء واحد ، فكأنه قيل وجه الشبه إما غير متعدد وإما متعدد وغير المتعدد صادق بالأمرين أعنى الواحد والمنزل منزلته ، فلما كان بمنزله الشىء الواحد صح العطف على مجموعهما - كذا قرر شيخنا العدوى ، والذى فى المطول : أن قوله وإما متعدد عطف على قوله : إما بمنزله الواحد ، وحينئذ تؤول تلك المنفصله ذات الأجزاء الثلاثه إلى منفصلتين ذاتى جزئين ، لأن الحكم الانفصالى لا يمكن أن يتحقق إلا بين أمرين فكأنه قال وجه الشبه إما بواحد أو غيره ، وغير الواحد إما بمنزله الواحد أو متعدد (قوله : أن ينظر) أى : ذو (٢) أن ينظر (قوله : إلى عده أمور) أى : اثنين فأكثر (قوله : ليكون كل منها وجه شبه) أى : وهذا إنما يكون إذا كان التشبيه فى أمور كثيره لا يتقيد

١- البيت لبشار بن برد ، ديوانه ١ / ٣١٨ ، والمصباح ص ١٠٦.

٢- كذا بالمطبوعه.

بـل فى الهيئه المنتزعه ، أو فى الحقيقه الملتئمه منها (كـذلك) أى : المتعـدد أيضا حسـى ، أو عقلى (أو مختلف) بعضه حسـى ، وبعضه عقلى (والحسـى) من وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيّا ، أو ببعضه (طرفاه حسيان لا غير) أى : لا يجوز أن يكون كلاهما ، أو أحدهما عقليّا (لامتناع أن يدرك ...

******

بعضـها ببعض ، بل كل واحـد منها منفرد بنفسه أى : بحيث لو حـذف البعض واقتصـر على البعض لم يختل التشبيه كقولنا : هذه الفـاكهه مثل هـذه الفاكهه فى شـكلها ولونها وحلاوتها وطعمها وريحها ، وزيـد كعمرو فى علمه وحلمه وأدبه وإيمانه وشـجاعته (قوله : بل فى الهيئه المنتزعه) أى : إذا كان مركبا تركيبا اعتباريّا (وقوله : أو فى الحقيقه الملتئمه) أى : فيما إذا كان مركبا تركيبا حقيقيّا نحو : زيد كعمرو فى الإنسانيه ، فالذى قصد اشتراك الطرفين فيه الإنسانيه وهى حقيقه مركبه من الحيوانيه والناطقيه (قوله : كـذلك) خبر لمبتـدأ محـذوف كما قال اليعقوبى أى : وهو كـذلك أى : مثل المذكور من الواحد وما هو بمنزلته فى التقسـيم إلى حسـىّ وعقلىّ ، وهـذا هو الأنسب بما قبله ، وجعله فى الأطول صـفه لمتعـدد (قوله : أو مختلف) عطف على ما تضـمنه قوله كـذلك ، والتقـدير المتعـدد إما حسـى كله أو مختلف أى : بعضه حسـى وبعضه عقلى فهو مرتبط بالمتعـدد ، وهـذا يقتضـى أن الاختلاف لا يكون فى القسـمين السابقين ، مع أنه يتأتى فى الثانى وهو المركب المنزل منزله الواحد باعتبار الأجزاء التى انتزعت منهـا الهيئه إلا أن يقـال لمـا كـان وجه الشـبه فى الثـانى هو المجموع المركب وهو إمـا حسـىّ فقط أو عقلىّ فقط لم يلتفت إلى تقسـيمه - كذا فى العروس (قوله : والحسـى) أى : ووجه الشـبه الحسى (قوله : سواء كان بتمامه حسيّا) أى : كان واحدا أو مركبا أو متعددا (قوله : أو ببعضه) أى : أو كان بعضه حسـيّا وذلك بأن كان متعددا مختلفا واحد منه حسـى والآخر عقلى ، وفى كلامه تنبيه على أن الحسـى هنـا مـأخوذ بـالمعنى الأعم من الحسـى فيمـا قبـل ؛ لأنه فيمـا قبـل يقابـل المختلف بخلافه هنا فإنه يشـمل المختلف.

(قوله : أى لا يجوز أن يكون كلاهمـا أو أحـدهما عقليّا) أمـا إذا كان وجه الشـبه بتمامه حسـيّا فظاهر ، لأن الحسـى لا يقوم إلا بالحسى ، وأما إذا كان وجه الشبه متعددا

بالحس من غير الحسى شىء) فإن وجه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين ، موجود فيهما ، والموجود فى العقلى إنما يدرك بالعقل دون الحس ؛ إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسما ، أو قائما بالجسم (والعقلىّ) من وجه الشبه (أعم) من الحسى (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسىّ شىء) أى : لجواز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين ، أو أحدهما حسيّا والآخر عقليّا ؛ ...

******

مختلفا فلأنه لا بد من انتزاع كل واحد من ذلك المتعدد من الطرفين ، ويمتنع انتزاع الذى هو حسى من العقلى بخلاف وجه الشبه المركب من الحسى والعقلى فإنه عقلى ، وإن كان بعض أجزائه حسيّا فيجوز أن يكون طرفاه أحدهما عقليّا مركبا من الحسى والعقلى - فتدبر - قاله عبد الحكيم (قوله : بالحس) أى : الظاهرى كالسمع والبصر .. إلخ (قوله : من غير الحسى) أى : من الطرف غير الحسى وهو العقلى (وقوله : شىء) هو وجه الشبه (قوله : من غير الحسى) من للابتداء متعلقه ب" يدرك" على تضمنه معنى يوجد فلذا عداه بمن أى :لامتناع أن يوجد شىء من غير الحسيات وهى العقليات مدركا بالحواس وليست" من" بيانا لشىء ، وقد أشار لذلك الشارح (قوله : والموجود) أى : والوصف الموجود من وجه الشبه فى الطرف العقلى (قوله : لا يكون إلا جسما) هذا بناء على قول أهل السنه (وقوله : أو قائما بالجسم) بناء على قول الحكماء : إن الحواس لا تدرك الأجسام ، بل الأعراض القائمه بها فأوفى كلامه لتنويع الخلاف ، ثم إن الجسم عباره عن الجوهر المركب فيفيد أن الجوهر المفرد لا يدرك بالحس (قوله : والعقلى من وجه الشبه) أى : سواء كان عقليّا صرفا أو بعض أجزائه عقليّا وبعضها حسيّا (قوله : أعم) أى : من حيث الطرفين ، أو فى العباره مضاف محذوف والتقدير : وطرف العقلى من وجه الشبه أعم من طرفه الحسى ، وإنما جعلنا العموم والخصوص فيهما باعتبار محليهما أى : طرفيهما لا باعتبار ذاتيهما لتباينهما ، إذ لا يتصور تصادق بين حسى وعقلى ؛ لأن الوجه الحسى هو الذى لا يدرك أولا إلا بالحس والوجه العقلى هو الذى لا يدرك أوّلا إلا بالعقل ، وليس المراد بالعقلى مطلق المدرك بالعقل ، إذ لو أريد ذلك لم تصح مقابلته بالحسى فى التقسيم ضروره أن كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا ينعكس فيكون العقلى على هذا أعم فلا يقابله الحسى (قوله : أو عقليين) أى : صرفين

إذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس ، وإدراك العقل من المحسوس شيئا (ولذلك يقال : التشبيه بالوجه العقلى أعم) من التشبيه بالوجه الحسى ؛ بمعنى : أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى من غير عكس (فإن قيل هو) أى : وجه الشبه ...

******

أو مركبين من المحسوس والمعقول (قوله : لجواز .. إلخ) عله لقوله أعم أى : لجواز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر الحسى كما يجوز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر العقلى.

(قوله إذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس) أى : اتصاف المحسوس بالمعقول كاتصاف الإنسان بالإيمان والعلم والجهل والشجاعه والكرم - وغير ذلك ، فالقيام على جهه الاتصاف (قوله : وإدراك العقل) عطف على قيام ، وإضافه الإدراك لما بعده من إضافه المصدر لفاعله ، وشيئا بعده مفعوله (قوله : ولذلك يقال) أى : لأجل ما قلناه من أن وجه الشبه إذا كان عقليّا يكون أعم من وجه الشبه الحسى باعتبار الطرفين لجواز كون طرفى العقلى عقليين دون الحسى.

قال علماء البيان : التشبيه حال كونه كائنا بالوجه العقلى أعم من التشبيه حال كونه كائنا بالوجه الحسى (قوله : بمعنى .. إلخ) أشار بهذا إلى أن العموم باعتبار التحقق أى : أن كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ، وليس كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه عقلى يتحقق فيهما بوجه حسى (قوله : أن كل ما يصح) أى : كل موضع يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى بأن يكون الطرفان حسيين (قوله : من غير عكس) أى : بالمعنى اللغوى ، وأما عكس ذلك عكسا منطقيّا فهو صحيح (قوله : فإن قيل) هذا وارد على قوله وكل منهما حسى أو عقلى ، وحاصل ما ذكره المصنف : قياس مفصول النتائج مركب من قياسين : أولهما من الشكل الأول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبه كليه ، وثانيهما من الشكل الثانى مؤلف من موجبه كليه صغرى هى نتيجه القياس الأول ، وسالبه كليه كبرى تنتج سالبه كليه هى المطلوب وهى أنه لا شيء من وجه الشبه بحسى وهى مناقضه لما تقدم من أن وجه الشبه يكون حسيّا ، وتقرير السؤال أن تقول : كل وجه شبه فهو مشترك فيه وكل مشترك فيه فهو

(مشترک فیه) ضروره اشتراک الطرفین فیه (فهو کلی) ضروره أن الجزئی یمتنع وقوع الشرکه فیه (والحسی لیس بکلی) قطعا ضروره أن کل حسی فهو موجود فی الماده ، حاضر عند المدرک ، ومثل هذا لا یکون إلا جزئیًا ضروره ؛ فوجه الشبه لا یکون حسیًا فقط (قلنا : المراد) بکون وجه الشبه حسیًا (أن أفراده) أی : جزئیاته (مدرکه بالحس) کالحمره التی تدرک بالبصر جزئیاتها الحاصله فی المواد ، فالحاصل أن وجه الشبه إما واحد ، أو مرکب ، أو متعدد ، وکل من الأوّلین إما حسی ، أو عقلی ، ...

******

کلیّ ینتج کل وجه شبه فهو کلی ، ثم تضم إلیها کبری القیاس الثانی وتقول : لا شیء من الحسی بکلی ینتج ولا شیء من وجه الشبه بحسی وهو المطلوب (قوله : مشترک فیه) أی : محکوم علیه بالاشتراک فیه (وقوله : ضروره اشتراک الطرفین فیه) أی : فی الواقع فلم یلزم تعلیل الشیء بنفسه لاختلاف العله والمعلول (وقوله : ضروره .. إلخ) الأول دلیل للصغری ، والثانی دلیل للکبری فی القیاس الأول (وقوله : ضروره أن کل حسی ..

إلخ) هذا دلیل للکبری فی القیاس الثانی القائله ولا شیء من الحسی بکلی وتقریر دلیلها الذی ذکره کل حسی فهو موجود فی الماده خاص عند المدرک ، وکل ما هو موجود فی الماده وخاص عند المدرک فهو جزئی ینتج کل حسی فهو جزئی (قوله : فهو موجود فی الماده) أی : فی الجزئیات المادیه أی : أن کل ما یدرک بإحدی الحواس موجود فی ماده معینه أی : فی جسم معین کالحمره القائمه بالخد والقائمه بالورد (قوله : قولنا .. إلخ) حاصله جواب بالتسلیم أی : سلمنا ما قلت : وهو أن وجه الشبه لا یکون حسیًا ولکن إطلاقنا علیه حسیًا تسامح نظرا لکون جزئیاته حسیه لا أنه فی ذاته حسی ، بل هو عقلی لکونه کلیًا (قوله : الحاصله فی المواد) أی : فی الأجسام المادیه المعینه کحمره هذا الخد وهذا الورد فإنها مدرکه بالحس ، وأما الحمره الکلیه من حیث هی حمره فغیر مدرکه بالبصر ولا بغیره من الحواس ؛ لأن الماهیه من حیث هی أمر کلی معقول لا مدخل للحس فیه ، وإنما یدرک بالعقل (قوله : أو مرکب) وهو المعبر عنه فیما تقدم بالمنزل منزله الواحد (قوله : وکل من الأولین) أی : الواحد والمرکب (وقوله : إما

والأخير إما حسى ، أو عقلى ، أو مختلف ؛ تصير سبعه ، والثلاثه العقليه طرفاها إما حسيان ، أو عقليان ، أو المشبه حسى والمشبه به عقلى ، أو بالعكس ؛ صارت سته عشر قسما.

(الواحد الحسى كالحمره) من المبصرات (والخفاء) يعنى خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحه) من المشمومات (ولذه الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر) أى : فى تشبيه الخد بالورد ، والصوت الضعيف بالهمس ، والنكهه بالعنبر ، والريق بالخمر ، والجلد الناعم بالحرير ، وفى كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذه من المذوقات ...

******

حسى أو عقلى) أى : فتصير أربعه (قوله : والأخير) أى : المتعدد من وجه الشبه إما حسى بتمام جزئياته أو عقلى بجميع جزئياته ، أو مختلف بعض جزئياته حسى وبعضها عقلى (قوله : تصير سبعه) أى : حاصله من مجموع الأربعه الأول والثلاثه الأخيره (قوله : والثلاثه والعقليه) وهى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى ، واحترز بالعقليه عن الحسيه لوجوب كون الطرفين فيها حسيينو وعن المختلف أيضا ؛ لأنه يقتضى حسيه الطرف بالتمام (وقوله : طرفاها إما حسيان .. إلخ) أى : فإذا ضربت الثلاثه العقليه فى أحوال الطرفين الأربعه صارت اثنى عشر ، ويضاف إلى ذلك الأربعه الباقيه من السبعه : وهى وجه الشبه الواحد الحسى ، والمركب الحسى ، والمتعدد الحسى ، والمتعدد المختلف بعضه حسى وبعضه عقلى ، وهذه الأربعه لا يكون طرفاها إلا حسيين كما تقدم فصار المجموع سته عشر كما ذكر الشارح.

(قوله : الواحد الحسى) أى : وجه الشبه الواحد الحسى وهذا شروع فى تمثيل الأقسام المذكوره ، وقد علمت أن الواحد الحسى لا يكون طرفاه إلا مفردين حسيين ، وحينئذ فمقتضاه أن يقتصر فى التمثيل له على مثال واحد لكن المصنف مثّل له بأمثله خمسه نظرا لتعدد الحواس وكونها خمسه (قوله : من المبصرات) حال من الحمره أى : حاله كونها من المبصرات وكذا يقال فى نظائره الآتيه (قوله : فيما مر) أى : فى تشبيهات مرت بيّنها الشارح بقوله أى : فى تشبيه الخد .. إلخ ، فيقال : خده كالورد فى الحمره وصوت زيد كالهمس

تسامح. (و) الواحد (العقلى كالعراء عن الفائده ، والجرأه) على وزن الجرعه - أى : الشجاعه ، وقد يقال : جرؤ جراءه - بالمد (والهدايه) أى : الدلاله على طريق يوصل إلى المطلوب ...

******

فى الخفاء ونكهته كالعنبر فى طيب الرائحه وريقه كالخمره فى لذه الطعم وجلده كالحرير فى لين الملمس (قوله : تسامح) وجهه : أن الخفاء والطيب واللذه أمور عقليه غير مدركه بالحواس ، وإنما المدرك بالسمع الصوت الخفىّ لا الخفاء وبالشم رائحه الطيب لا الطيب وبالذوق طعم الخمر لا لذته ، فقد أثبت ما للموصوف للصفه أو عبّر باسم اللازم عن الملزوم ، فأطلق الخفاء وأراد الصوت الخفى ، وطيب الرائحه وأراد الرائحه الطيبه ، وبلذه الطعم عن الطعم اللذيذ (قوله : والواحد العقلى) أى : ووجه الشبه الواحد العقلى وتحته أربعه ؛ لأن طرفيه إما حسيان أو عقليان أو المشبه به حسى والمشبه عقلى أو عكسه ؛ فلذا مثل له المصنف بأمثله أربعه (قوله : كالعراء) بالمد أى : الخلو (قوله : على وزن الجرعه) بضم الجيم - كحسوه وزنا ومعنى وهو ملء الفم من الماء ، والجرأه مصدر جرؤ كظرف ، ويقال فى مصدره أيضا : جراءه - بالمد وفتح الجيم - كما قال الشارح : ككراهه ، ويقال فيه أيضا جرائيه ككراهيه ، ويقال فيه أيضا جره ككره ، وأما جراءه - بضم الجيم والمد - فهو لحن.

(قوله : أى الشجاعه) تفسير الجرأه بالشجاعه مبنىّ على اصطلاح اللغويين من ترادفهما ، وأن اقتحام المهالك سواء كان صادرا عن رويّه أو لا يقال : جرأه وشجاعه ، وهذا خلاف اصطلاح الحكماء من أن الجرأه أعم من الشجاعه ؛ لأن الاقتحام المذكور إن كان عن رويّه فهو شجاعه ، وأما الجرأه فهى اقتحام المهالك مطلقا ، واعلم أن الشجاعه كما تطلق على الملكه كما تقدم تطلق على آثارها من اقتحام المهالك ، وحينئذ فلا اعتراض ، وإنما عبر المصنف بالجرأه دون الشجاعه مع اشتهار جعلها وجه شبه فى تشبيه الإنسان بالأسد لأجل صحه المثال على كل من اصطلاح الحكماء واللغويين ولو عبر بالشجاعه لورد عليه أن المثال إنما يصح على مذهب اللغويين لا على مذهب الحكماء لاختصاص الشجاعه بالعقلاء - تأمل.

(قوله : أى : الدلاله) قال عبد الحكيم : فسر الهدايه على مذهب الاعتزال متابعه للسكاكى ولأنه الأنسب فى تشبيه العلم بالنور فى كون كلّ منهما موصلا إلى شىء

(واستطابه النفس فى تشبيه وجود الشىء العديم النفع بعدمه) فيما طرفاه عقليان ؛ إذ الوجود والعدم من الأمور العقليه (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالأسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلى ، والمشبه به حسى ، فبالعلم يوصل إلى المطلوب ، ويفرق بين الحق والباطل ، كما أن بالنور يدرك المطلوب ، ويفصل بين الأشياء ، فوجه الشبه بينهما الهدايه (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسى ، والمشبه به عقلى ، ولا يخفى ما فى الكلام من اللف والنشر ، وما فى وحده بعض الأمثله من التسامح ...

******

(قوله واستطابه) مصدر مضاف للفاعل يقال : استطاب الشىء أى : وجده طيبا (قوله : فى تشبيه) متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلى (قوله : العديم النفع) أى : الذى لا نفع له يعنى ولا ضرر كرجل هرم ، أو لا عقل له فيقال : وجود هذا كعدمه فى العراء عن الفائده. قال الشيخ يس : العديم بمعنى فاعل فهو من عدم ككرم بمعنى انعدم ، والانعدام لحن لم يثبت فى اللغه والمتكلمون يستعملونه مع عدم ثبوته وإن كان بمعنى مفعول فهو من عدمه كعلمه أى : فقده – اه.

(قوله : بعدمه) متعلق بتشبيه (قوله : فيما طرفاه) أى : فى تشبيه طرفاه .. إلخ ، وكذا يقال فى نظائره الآتيه (قوله : إذ الوجود والعدم من الأمور العقليه) أى : سواء كان العدم عاريا عن الفائده أم لا (قوله : وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد) أى : فيقال : زيد – مثلا – كالأسد فى الجرأه.

(قوله : وتشبيه العلم بالنور) أى : فيقال : العلم كالنور فى الهدايه به (قوله : فبالعلم يوصل إلى المطلوب) أى : وهو السلامه فى الدنيا والآخره ؛ وذلك لأنه يدل على الحق ويفرق بينه وبين الباطل ، فإذا اتبع الحق وصل إلى المطلوب الذى هو السلامه المذكوره فقد صدق على العلم أنه يدل على الطريق الموصله للمطلوب وكذلك النور يفرق ويميز بين طريقى السلامه والهلاك ، فإذا سلك الطريق الأول حصل المطلوب الذى هو السلامه فقد ظهر أن كلّا من العلم والنور يدل على الطريق الموصله للمطلوب وتلك الدلاله هى الهدايه كما مر (قوله : ويفرق) أى : لأنه يفرق .. إلخ (وقوله : ويفصل) أى : يميز (قوله : وتشبيه العطر .. إلخ) أى : فيقال : العطر كخلق شخص كريم فى استطابه

كـالعراء عن الفائـده مثلاـ (والمركب الحسـى) من وجه الشـبه طرفاه إما مفردان ، أو مركبان ، أو أحـدهما مفرد والآخر مركب ، ومعنى التركيب هاهنا أن تقصد إلى عده أشياء مختلفه فتترع منها هيئه وتجعلها مشبها أو مشبها بها ؛ ولهذا صرح صاحب المفتاح فى تشبيه المركب بـالمركب بـأن كلّا من المشـبه والمشـبه به هيئه منتزعه ، وكـذا المراد بتركيب وجه الشـبه أن تعمـد إلى عـده أوصاف لشىء ...

******

النفس لكلّ أى : ميلها لكلّ أو عـدّها لكلّ منهما طيبا بالتشديد (قوله : كالعراء عن الفائده) أى : واسـتطابه النفس وذلك لما فيها من شائبه التركيب لتقييـد الأول بالظرف والثانى بالمضاف إليه وفى دعوى الشارح التسامح نظر ؛ لأن المراد بالواحد ما ليس هيئه منتزعه من عده أمور ولا أمورا كل واحد منها وجه شبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا ، وحينئذ فالتقييد بأمر لا يقتضى التركيب ولا يخرج المقيد عن كونه شيئا واحدا - كذا فى السيرامى.

(قوله : والمركب الحسى من وجه الشبه) قد علمت مما سبق أن وجه الشبه متى كان حسيّا سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددا لا يكون طرفاه إلا حسـيين ، فلذا قسم الشارح الطرفين هنا إلى المفرد والمركب ، ولم يقسـمهما إلى الحسى والعقلى ، إذ لا يكونان إلاـ حسـيين كمـا تقـدم ولم يتعرض الشارح لهـذا التقسـيم فى وجه الشـبه الواحـد الحسـى لكون الطرفين المركبين لا يتأتيان فيه وكـذلك المفرد والمركب ؛ وذلـك لأـن تركيب الطرفين هو أن يقصـد إلى متعـددين فينتزع منهما هيئتين ، ثم يقصـد اشتراك الهيئتين فى هيئه تعمّهمـا ، وإنما يكون ذلك إذا كان وجه الشـبه مركبا ليمكن انتزاع الهيئه التى تعمّهما منه بقى شـىء آخر وهو أن تقسـيم وجه الشـبه إلى واحد ومركب يتوقف على تقسـيم الطرفين إلى مفردين ومركّبين ومختلفين ، وسـيأتى ذلك فى كلام المصـنف فهلّا قدّمه على الكلام على وجه الشـبه وتقسـيمه وذكره عند تقسـيم الطرفين إلى حسـيين وعقليين ومختلفين خصوصـا وفى ذلك جمع يشمل تقسيمات الطرفين - تأمل.

(قوله : هاهنا) أى : فى الطرفين إذا كان وجه الشـبه مركبا (قوله : أن تقصـد .. إلـخ) أى : فالمراد به هنا أحد مسـمى ما هو بمنزله المفرد وهو الذى تركيبه اعتبارى ، والحاصل :

فتنتزع منها هيئه ، وليس المراد بالمركب هاهنا ما يكون حقيقه مركبه من أجزاء مختلفه ؛ بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به فى قولنا : زيد كالأسد مفردين لا مركبين ، ووجه الشبه فى قولنا : زيد كعمرو فى الإنسانيه واحدا ، لا منزلا منزله الواحد ، (فالمركب الحسى فيما) أى : فى التشبيه الذى (طرفاه مفردان كما فى قوله :

******

أن المراد بالمركب هنا - أى : فى تقسيم الطرفين - أخص منه فيما سبق - أى : التركيب فى وجه الشبه ؛ لأنه فيما سبق المراد به ما كان حقيقه ملتئمه وما كان هيئه والمراد هنا الثانى (قوله : فتنتزع منها هيئه) أى : وهى لا وجود لها خارجا ، وحينئذ فمعنى كون الطرفين اللذين هما الهيئتان محسوسين أن تكون الهيئه منتزعه من أمور محسوسه (قوله : ولهذا) أى : لأجل أن المراد بالتركيب ما ذكر (قوله : أن تعمد إلى عده أوصاف .. إلخ) بيان للمراد بتركيب وجه الشبه (قوله : وليس المراد بالمركب هاهنا) أى : فى الطرفين ووجه الشبه (قوله : ما يكون حقيقه مركبه من أجزاء مختلفه) أى : كحقيقه زيد الحسيه وهى ذاته فإنها مركبه من أجزاء مختلفه وهى أعضاؤه ، أو عقليه وهى ماهيته فإنها مركبه من أجزاء مختلفه وهى الحيوانيه والناطقيه (قوله : مفردين لا مركبين) مع أن زيدا فيه حيوانيه وناطقيه وتشخص والأسد فيه الحيوانيه والافتراس ، فلو أريد بالمركب ما يكون حقيقه مركبه من أجزاء مختلفه ما ساغ جعل هذين مفردين.

(قوله : لا منزلا منزله الواحد) أى : وإن كانت الإنسانيه مركبه من أمور مختلفه ، وبما ذكره الشارح هنا من أن المركب سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون إلا هيئه منتزعه لا حقيقه مركبه من أجزاء - تعلم أن جعل الشارح سابقا عند قول المصنف أو منزلا منزله الواحد الحقيقه الملتئمه من أمور مختلفه من قبيل المركب المنزل منزله الواحد - فيه نظر كما نبهنا عليه سابقا (قوله : كما فى قوله) أى : كوجه الشبه الذى فى قول أحيحه بن الجلّاح - بضم الهمزه وبحاءين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنه - والجلّاح - بضم الجيم وتشديد اللام - وقيل : إن البيت لأبى قيس بن الأسلت

وقد لاح فى الصّبح الثّريّا كما ترى

كعنقود ملّاحيّه (۱)

بضم الميم ، وتشديد اللام : عنب أبيض فى حبه طول ؛ وتخفيف اللام أكثر (حين نوّرا) أى : تفتح نوره.

******

(قوله : وقد لاح) أى : ظهر (وقوله : الثريا) اسم لجمله أنجم مجتمعه (قوله : كما ترى) الكاف لتشبيه مضمون جمله" قد لاح" بمضمون جمله" ترى" كما فى تشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به الجارّ هنا كما نص عليه الرضى ، والمعنى : الثريا الشبيهه بعنقود الملّاحيه لاحت فى الصبح كما ترى أى : لاحت على حاله شبيهه بالحاله التى تراها عليها بقطع النظر عن صغرها أو كبرها ، ويصح جعل قوله" كما ترى" حالا من الثريا أو صفه لها والكاف بمعنى" على" أى : قد ظهر فى الصبح الثريا حاله كونها كائنه على الحاله التى تراها عليها كعنقود .. إلخ ، فهو يشير إلى أن التشبيه بحسب الرؤيه لا بحسب الحقيقه ؛ لأنها فى نفس الأمر كواكب كبار ، ويصح جعل قوله" كما ترى" صفه لمصدر محذوف أى : قد ظهرت الثريا ظهورا مثل ما تراه من المرئىّ المحسوس حاله كونها مماثله لعنقود الملّاحيه (قوله : كعنقود ملاحيه) الإضافه بيانيه (قوله : فى حبه طول) ليس المراد بحبه بذره ، بل المراد بحبه وحداته كما يدل له قول القاموس الملّاحيه عنب أبيض طويل (قوله : وتخفيف اللام أكثر) أى : وإن كانت الروايه فى البيت التشديد – قال ابن قتيبه : لا أعلم هل التشديد فيه ضروره أو لغه فيه (قوله : حين نوّرا) أى : حاله كون العنقود حين نور ، وفى هذا تنبيه على أن المقصود تشبيه الثريا بالعنب فى حال صغره ؛ لأنه فى حال تفتح نوره يكون صغيرا – كذا قرر بعضهم ، وفيه أنه حين تفتح نوره يكون أخضر لا أبيض فيلزم إلغاء البياض فى التشبيه ، وقد اعتبره الشاعر ، وأيضا يكون صغيرا جدّا كالكزبره أو الحمص وهو أصغر فى المرأى بالنسبه للأنجم ، ولذا قرر شيخنا العدوى أن المراد بقوله : حين نوّر حين قارب الانتفاع به لا حقيقته كما يتبادر من الكلام وعبر عن ذلك المراد بنوّر أى : تفتح نوره ؛ لأن انفتاح النور يحصل معه ويلابسه الانتفاع فى الجمله والنور الزهر ونور العنب أبيض مستدير خلافا لمن وهم ، وقال : إنه لا نور له

۱- البيت لأبى قيس بن الأسلت أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ۱۸۰.

(من الهيئه) بيان لما كما فى قوله : (الحاصله من تقارن الصور البيض المستديره الصغار المقادير فى المرأى) وإن كانت كبارا فى الواقع حال كونها (على الكيفيه المخصوصه) أى : لا مجتمعه اجتماع التضامّ ، والتلاصق ، ...

******

(قوله : بيان لما) أى : الواقعه على وجه الشبه ، فالهيئه المذكوره هى وجه الشبه المركب الحسى لانتزاع تلك الهيئه من محسوس وهذه الهيئه قائمه بطرفين مفردين كما يأتى.

(قوله : الحاصله) أى : المتحققه - قال اليعقوبى : وفسرنا الحاصله بالمتحققه إشاره إلى أن حقيقه الهيئه متحققه خارجا بالتقارن كتحقق الأعم بالأخص وأنها نفس ذلك التقارن ، ويحتمل أن يحمل الكلام على ظاهره من كون التقارن سببا لحصول هيئه أخرى وهى كون تلك الأجرام متقارنه على الوجه المخصوص على قاعده حصول الحال لموجبها (قوله : من تقارن الصور)" من" ابتدائيه أى : الحاصله حصولا ناشئا من الصور المتقارنه فهو من إضافه الصفه إلى الموصوف ، والمراد بالصور المتقارنه : صور النجوم فى الثريا وصور حبات العنب فى العنقود (وقوله : البيض) أراد القائم بها مطلق البياض أى : الصفاء الذى لا يشوبه حمره ولا سواد وإن كان بياض النجوم فى المرأى أشد - تأمل.

(قوله : المستديره) فيه أن هذا يخالف ما مر من أن العنب الملاحى فيه طول ، وأجيب بأن الطول يحدث فيه بعد طيبه ، وأما فى حال صغره فهو مستدير والتشبيه به فى حال صغره أى : حين مقاربه الانتفاع به لا فى حال كبره بدليل قوله حين نوّر.

(قوله : الصغار المقادير) أى : التى مقاديرها صغيره (قوله : فى المرأى) قيد فى التقارن والبيض والمستديره والصغار ؛ لأنه لا تقارن فى الحقيقه ، ولأنه لا لون للفلكيات أو لا نعلم لونها ولا نعلم استدارتها وهى فى الواقع كبار فما أشعر به (قول الشارح : وإن كانت .. إلخ) من أنه قيد فى قوله الصغار فقط فهو قصور - قاله العصام فى الأطول.

(قوله : حال كونها) أى : الصور كائنه على الكيفيه المخصوصه ، وأشار الشارح بهذا إلى أن قوله على الكيفيه المخصوصه حال من الصور (قوله : أى : لا مجتمعه .. إلخ)

منضمه (إلى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر إلى عده أشياء ، وقصد إلى هيئه حاصله منها ، والطرفان مفردان ؛ لأن المشبه هو الثريا ، والمشبه به هو العنقود ؛ مقيدا بكونه عنقود الملاحيه فى حال إخراج النور ، والتقييد لا ينافى الإفراد ، كما سيجىء إن شاء الله تعالى.

******

تفسير للكيفيه المخصوصه وعطف التلاصق على ما قبله عطف تفسير (وقوله : ولا شديده الافتراق) أى : بل تلك الصور متقاربه مجتمعه اجتماعا متوسطا بين التلاصق وشده الافتراق.

(قوله : منضمه إلى المقدار المخصوص) أى : حال كون تلك الكيفيه السابقه منضمه إلى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من الطول والعرض ، ولا يقال لا حاجه لهذا مع قوله أولا الصغار المقادير ؛ لأن ذلك باعتبار كل حبه وكل نجمه ، والمراد هنا المقدار القائم بالمجموع ، وأشار الشارح بقوله : منضمه إلى تقدير متعلق الجار والمجرور ، ولك أن تجعل " إلى " بمعنى " مع " أى : حال كون تلك الكيفيه مصاحبه للمقدار المخصوص ولا يحتاج حينئذ لتقدير " منضمه " لفهم الانضمام من المصاحبه ، وهذا أعنى قوله : إلى المقدار المخصوص تصريح بما علم التزاما ؛ لأن الكيفيه من لوازمها مصاحبتها للمقدار - تأمل.

ولا يلزم على جعل قوله إلى المقدار حالا من الكيفيه مجىء الحال من الحال ؛ لأن الكيفيه فى الجمله الظرفيه مفعول بالواسطه فصح مجىء الحال منها - قاله العصام ، وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتى من الحال صحيح كما هو مصرح به فى متن الكافيه ، وكذلك التمييز والمفعول المطلق (قوله : فقد نظر) أى : فى وجه هذا التشبيه (قوله : إلى عده أشياء) أى : وهى الصفات القائمه بالثريّا والعنقود من التقارن والاستداره والصغر وإن كان ذلك بحسب المرأى والكيفيه المخصوصه والمقدار المخصوص (قوله : والطرفان) أى : المشبه والمشبه به (وقوله : مفردان) أى : حسيان (قوله : مقيدا) أى : كما أن المشبه مقيد بكونه فى الصبح ، فقوله بعد والتقييد أى : فى كل من المشبه والمشبه به (قوله : لا ينافى الأفراد) أى : لأن المراد بالمفرد هنا ما ليس هيئه منتزعه

(وفيما) أى : والمركب الحسى فى التشبيه الذى (طرفاه مركبان كما فى قول بشار(١):

كأنّ مثار النقع) من : أثار الغبار : هيجه (فوق رءوسنا وأسيافنا ليل ...

******

من متعدد فيصدق حتى على مجموع المقيد والقيد خلافا لما يفهم من الشارح ، وأتى بقوله : والتقييد لا ينافى : إلخ دفعا لما يتوهم من أن المشبه به هو عنقود الملّاحيه حين كان كذا فهو مركب لا مفرد (قوله : أى والمركب الحسى) أى : ووجه الشبه المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان (قوله : كما فى قول بشار) أى : كوجه الشبه الذى فى قول بشار بن برد (قوله : كأن مثار النقع) مثار - بضم الميم - اسم مفعول من أثار الغبار : هيجه وحركه ، والنقع : الغبار ، والإضافه من إضافه الصفه للموصوف أى : كأن الغبار المثار أى : المهيج والمحرك من أسفل لأعلى بحوافر الخيل (وقوله : فوق رءوسنا) أى : المنعقد فوق رءوسنا ، وأنشد ابن جنى فى مجموعه" فوق رءوسهم وأسيافنا" ، وكذلك أنشده الخفاجى فى سر الفصاحه ، وابن رشيق فى العمده ، وهذه الروايه أحسن من جهه المعنى ؛ لأن السيوف ساقطه على رءوسهم فلا بد أن يكون النقع على رءوسهم ليحصل التشبيه - كذا فى عروس الأفراح ، وفى الأطول : مثار النقع اسم مفعول وإضافته لما بعده بيانيه ولو جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه إلا الوجه ، وإن جعل للظن كانت أداه التشبيه أيضا محذوفه ويكون كقولهم : أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ ، وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمه كأن - اه.

(قوله : وأسيافنا) الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول معه والعامل فيه مثار ؛ لأن فيه معنى الفعل وحروفه ولم تجعله منصوبا ب- كأن عطفا على اسمها وهو مثار لئلا يتوهم أنهما تشبيهان مستقلّان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد ، وأن المعنى : كأن النقع المثار ليل وكأن أسيافنا كواكبه ، وهذا لا يصح الحمل عليه لما صرحوا به من أنه متى أمكن حمل التشبيه على المركب فلا يعدل عنه إلى الحمل على المفرد ؛ لأنه تفوت معه الدقه التركيبيه المرعيه فى وجه الشبه ، ولأن قوله : " تهاوى كواكبه" تابع لليل ؛ لأنه صفه له فتكون الكواكب

١- البيت لبشار بن برد ، ديوانه ١ / ٣١٨ ، والمصباح ١٠٦ ، ويروى [رءوسهم] بدل [رءوسنا].

تهاوى كواكبه) أى : يتساقط بعضها إثر بعض ، والأصل تتهاوى ؛ حذفت إحدى التاءين (من الهيئه الحاصله من : هوى) بفتح الهاء ؛ أى : سقوط (أجرام مشرقه

******

مذكوره على سبيل التبع غير مستقله فى التشبيه باعتبار الصناعه قطعا فيكون مقابلها الذى يتوهم كونه مشبها به تبعا لغيره أيضا (قوله : تهاوى كواكبه) أى : طائفه بعد طائفه لا واحدا بعد واحد - قاله فى الأطول.

(قوله : حذفت إحدى التاءين) وهل المحذوف الأولى أو الثانيه خلاف وإنما لم يجعله فعلا ماضيا مذكرا لإسناده للاسم الظاهر المجازىّ التأنيث لما يلزم عليه من الإخلال بكثير من اللطائف والأحوال التى قصدها الشاعر من العلو تاره والسفل أخرى - وغير ذلك مما قاله الشاعر ، وتوضيح ذلك أن صيغه المضارع تدل على الاستمرار التجددىّ والتجدد الاستمرارىّ يدل على كثره الحركات والتساقط فى جهات كثيره من العلو والسفل واليمين واليسار والتدخل والتلاقى ، فيكون مشعرا باللطائف المشار لها بقول الشارح وهى تعلو وترسب بخلاف الماضى ، فإنه يدل على وقوع التساقط مره فى الزمان الماضى ، ولا يشعر بكونه فى الجهات كثيره فيكون مخلّا بتلك اللطائف وإن كان صحيحا أيضا ، لأن التهاوى يشعر بتعددها وسقوط بعضها إثر بعض فيؤخذ منها هيئه - هذا محصل ما فى المطول من توجيه عدم جعل الفعل ماضيا.

وفى الأطول توجيه آخر وحاصله : أن قوله" ليل تهاوى كواكبه" : يفيد وصف الليل بالخلوّ عن الكواكب ، فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى كواكبه فإنه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج وهذا هو المطابق لوجود الليل والمناسب للمشبه (قوله : من الهيئه) بيان لما فى قوله كما فى قول بشار الواقعه على وجه الشبه.

(قوله : بفتح الهاء) أى : وكسر الواو وتشديد الياء أى : سقوط ، وأما الهوى - بضم الهاء - فمعناه الصعود كما فى الأساس ، وفى القاموس كل من الفتح والضم للسقوط أو بالضم للسقوط وبالفتح للصعود ، فعلى كلامه المناسب أن يقول : بضم الهاء (قوله : أجرام مشرقه) وهى السيوف والنجوم فإن كلّا منهما مشرق بالبياض.

مستطيله متناسبه المقدار متفرقه فى جوانب شىء مظلم) فوجه الشبه مركب - كما ترى - وكذا الطرفان ؛ لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع ، والكواكب بالسيوف ، بل عمد إلى تشبيه هيئه السيوف ...

******

قال العصام : وقد تعورف إطلاق الجرم على الجسم العلوى كما تعورف إطلاقه على السفلى.

(قوله : مستطيله) الاستطاله ظاهره فى السيوف ، وكذلك الكواكب فإنها تستطيل أشكالها عند التهاوى وإن كانت قبل التهاوى تكون على الاستداره فى المرأى (قوله : متناسبه المقدار) أى : بالنظر للمشبه وحده والمشبه به وحده ، فالسيوف متناسبه المقدار فيما بينها ، وكذلك النجوم فيما بينها ، وأما تناسب طول النجوم مع طول السيوف أو العرض مع العرض فمبنىّ على التساهل ؛ لأن الطول فى النجوم أكثر منه فى السيوف فيما يظهر ويكفى فى التشبيه المتناسب فى الجمله (قوله : فى جوانب شىء مظلم) أما السيوف ففى ظلمه الغبار ، وأما الكواكب ففى ظلمه الليل (قوله : كما ترى) أى : كما رأيت وعلمت من كلام المصنف (قوله : وكذا الطرفان) لمّا بيّن المصنف وجه كون وجه الشبه فى البيت مركبا ولم يبيّن وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرّض الشارح لبيان ذلك (قوله : لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف) فيه قلب وكان من حق العباره أن يقال : لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب ؛ وذلك لأنه على تقدير أن يكون التشبيه فى البيت من تشبيه المفرد بالمفرد يكون النقع مشبها والليل مشبها به ، وكذلك تكون السيوف مشبهه والكواكب مشبها بها ، ويمكن الجواب عن الشارح بجعل الباء فى قوله : بالنقع ، وفى قوله بالسيوف بمعنى مع.

(قوله : بل عمد) بابه ضرب (وقوله : إلى تشبيه هيئه السيوف) الأولى إلى تشبيه هيئه النقع والسيوف فيه وقد سلت .. إلخ ؛ لأن المشبه الهيئه المنتزعه من النقع والسيوف الموصوفه بتلك الأوصاف ، والمشبه به الهيئه المنتزعه من الليل والنجوم الموصوفه بما ذكره لا أن التشبيه بين هيئه السيوف وهيئه النجوم من غير اعتبار النقع والليل ؛ لأن صريح البيت خلافه ، ويمكن الجواب بأن المراد عمد إلى تشبيه الهيئه المشتمله على السيوف .. إلخ ،

وقد سلت من أغمادها وهى تعلو وترسب وتجئ وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا ، وتتحرك بسرعه إلى جهات مختلفه وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامه ، والارتفاع والانخفاض مع التلاقى والتداخل والتصادم والتلاحق ، وكذا فى جانب المشبه به فإن للكواكب فى تهاويها تواقعا ، وتداخلا ، واستطاله لأشكالها ...

******

وقوله وكذا فى جانب المشبه به فإن للكواكب .. إلخ أى : التى اشتملت عليها هيئه المشبه به (قوله : وقد سلت) أى : أخرجت ، (وقوله : من أغمادها) جمع غمد وهو غلاف السيف بكسر الغين المعجمه (قوله : وهى تعلو) أى : ترتفع ، (وقوله : وترسب) أى : تنزل وتتسفل من رسب الشىء فى الماء أى : سفل وجعله من رسب السيف أى : مضى فى الضرب لا يلائم قوله تعلو - كما فى الفنرى ، وإنما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدءا منه وإلا فليس فى تهاوى النجوم استعلاء - قاله يس.

(قوله : وتجىء) أى : من العلو (وقوله : وتذهب) أى : إلى العلو فهو راجع لما قبله ، (وقوله : وتضطرب) أى : فى العلو والنزول (قوله : وعلى أحوال تنقسم) أى : وتنقسم تلك الحركه على أحوال دائره بين .. إلخ أى : إنها لا تخرج عن تلك الأحوال الثمانيه التى بيّنها بقوله بين الاعوجاج ، والمراد بالاعوجاج : الذهاب يمنه ويسره وخلفا ، والمراد بالاستقامه : الذهاب أمام (قوله : مع التلاقى) أى : لما يقابلها من الجهه الأخرى (قوله : والتداخل) أى : عند تعاكس الحركتين بذهاب كل منهما إلى جهه ابتداء الأخرى (قوله : والتصادم) هو التلاقى وكذلك التلاحق بمعنى التتابع كتتابع سيفين فى ذهابهما لمضروب واحد ، فقد ظهر لك ما فى عباره الشارح من التداخل باعتبار العلو والانخفاض والذهاب والمجىء ، وكذا فى التداخل والتلاقى والتصادم والتلاحق ، والغرض المبالغه فى الجامع (قوله : وكذا فى جانب المشبه به) أى : ومثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجمله ؛ فإن للكواكب فى تهاويها فى الليل تواقعا أى : تدافعا وتداخلا واستطاله لأشكالها عند السقوط ، فانتزع من الليل والكواكب التى على هذه الصفات هيئه وشبه بها ، وإنما قلنا فى الجمله ؛ لأنه قد اعتبر فى جانب المشبه الارتفاع وهو لا يأتى

(و) المركب الحسى (فيما طرفاه مختلفان) أحدهما مفرد ، والآخر مركب (كما مر فى تشبيه الشقيق) بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد - من الهيئه الحاصله من نشر أجرام حمر مبسوطه على رؤوس أجرام خضر مستطيله ، فالمشبه مفرد ، وهو الشقيق ، والمشبه به مركب وهو ظاهر ، وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر - على ما سيجىء.

(ومن بديع المركب الحسى ما) أى : وجه الشبه الذى (يجىء فى الهيئات

******

فى جانب المشبه به (قوله : والمركب الحسى) أى : ووجه الشبه المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مختلفان (قوله : كما مر) أى : كوجه الشبه الذى مر (وقوله : فى تشبيه) أى : فى ضمن تشبيه .. إلخ وإنما قدرنا ضمن ؛ لأن الوجه لم يذكر فى المتن سابقا فى هذا التشبيه (قوله : الشقيق) أى : المحمر (قوله : من الهيئه الحاصله) بيان لوجه الشبه الذى مر فى ضمن التشبيه المذكور (وقوله : مبسوطه) أى : فيها اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط ، فلذا ذكر قوله مبسوطه مع قوله نشر أجرام - اه يس.

(قوله : فالمشبه مفرد) وهو محمر الشقيق ؛ لأنه اسم لمسمّى واحد وأجزاؤه التى اعتبر اجتماعها كاليد من زيد (قوله : والمشبه به مركب) أى : لأن القصد إلى التشبيه بالهيئه الحاصله من مجموع الأعلام الياقوتيه المنشوره على الرماح الزبرجديه وليس للأعلام قصد ذاتىّ حتى يكون مفردا بدليل أن المشبه لم يعتبر فيه الجزء المناسب للأعلام فقط بل المعتبر مجموع الشقيق الذى هو مجموع الأصل وفروعه ، وسيأتى الفرق بين المركب والمقيد بنحو هذا (قوله : وعكسه) أى : المشبه مركب والمشبه به مفرد (قوله : شابه) أى : خالطه زهر الربا فالمشبه هو الهيئه الحاصله من النهار المشمس الذى خالطه زهر الربا فهو مركب ، والمشبه به هو الليل المقمر فهو مفرد مقيد.

(قوله : ومن بديع .. إلخ) البديع هو البالغ الغايه فى الشرف والبلاغه ، ففى القاموس البديع هو الغايه فى كل شىء ، وذلك إذا كان عالما أو شجاعا أو شريفا ، وحاصل المعنى المراد ومن وجه الشبه المركب الحسى ما بلغ الغايه فى الشرف والبلاغه وهو ما يجىء .. إلخ (قوله : ما يجىء فى الهيئات) ظاهر هذه العباره يفيد أن وجه الشبه يجىء فى الهيئه لا

التى تقع عليها الحركه) أى : يكون وجه الشبه الهيئه التى تقع عليها الحركه ، من الاستداره ، والاستقامه ، وغيرهما ، ...

******

أنه نفسها ، مع أنه المراد كما صرح به الشارح فى قوله أى : يكون وجه الشبه الهيئه وحينئذ لا بد أن يقال : إنه من قبيل اعتبار مجىء العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان يجىء فى الإنسان أى : إنه يتحقق فيه ، وحينئذ فمعنى كلام المصنف ومن المركب الحسى البديع الوجه الذى يتحقق فى الهيئات أى : يكون هيئه (قوله : التى تقع عليها الحركه) ظاهره : أن الحركه تقع على الهيئه ولا معنى لذلك فلا بد من جعل " تقع " بمعنى " توجد " و " على " بمعنى " مع " أى : هيئه الجسم التى توجد معها مركبه من وجود الجزء مع الكل ؛ لأن الحركه جزء من الهيئه ، أما فى الوجه الأول من الوجهين الآتيين فظاهر ؛ لأن الهيئه منتزعه من حركات وغيرها من أوصاف الجسم ، وأما فى الوجه الثانى فلأن الهيئه منتزعه من حركات فقط فيراد بالهيئه مطلق الحركات وبالحركه التى هى جزء منها الحركه المخصوصه ، ويصح جعل " على " بمعنى " من " أى : التى توجد منها الحركه ويكون فى الكلام قلب ، والأصل : التى توجد من الحركه أى : من جنس الحركه - يعنى فقط - أو منها مع غيرها من أوصاف الجسم ، ومحصل كلام المصنف : أن من بديع المركب الحسى وجه الشبه الذى هو هيئه منتزعه من حركات فقط أو من حركات وغيرها من أوصاف الجسم ، فالأول كحركه المصحف فإنه لم يعتبر معها شىء من أوصافه ، والثانى وهو الهيئه الحاصله بين الحركه وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المرآه فى كف الأشلّ (قوله : أى : يكون وجه الشبه الهيئه .. إلخ) أشار بهذا إلى أن وجه الشبه هو نفس الهيئه ، وأن ظرفيته فيها فى كلام المصنف من ظرفيه العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه ، وقوله التى تقع عليها الحركه أى : توجد معها الحركه.

(قوله : من الاستداره) أى : من استداره الحركه واستقامتها كما فى حركه الدولاب والسهام ، وهذا بيان للهيئه التى توجد معها الحركه.

(وقوله : وغيرهما) كالسرعه والبطء ، والحاصل : أن الهيئه التى توجد معها الحركه مثل استداره الحركه واستقامتها وسرعتها وبطئها.

ويعتبر فيها التركيب (ويكون) كما يجىء فى تلك الهيئات (على وجهين : أحدهما : أن يقرن بالحركه غيرها من أوصاف الجسم ؛ كالشكل ، واللون) والأوضح عباره أسرار البلاغه : اعلم أن مما يزداد به التشبيه ...

******

(قوله : ويعتبر فيها) أى : فى الهيئه التى تقع عليها الحركه التركيب أى : بأن تكون منتزعه من الحركه وأوصاف الجسم كما فى الوجه الأول أو من حركات مختلفه كما فى الوجه الثانى ، كما يعلم ذلك مما يأتى فى تقرير الشارح لكلام المصنف (قوله : ويكون ما يجىء) أى : وجه الشبه الذى يجىء فى الهيئات التى توجد معها الحركه على وجهين ، وحاصل الأول منهما : أن وجه الشبه هيئه مركبه من حركه وغيرها ، وحاصل الثانى : أنه هيئه مركبه من حركات فقط (قوله : أن يقرن بالحركه غيرها من أوصاف الجسم) أى : هيئه أن يقرن أى : هيئه اقتران الحركه بغيرها أى : الهيئه الحاصله من مقارنه الحركه لغيرها ، وإنما قدرنا هيئه لأجل صحه الإخبار عن الأحد ؛ لأن الأحد هيئه لا الاقتران المذكور أو المعنى أحدهما المقرون فيه الحركه بغيرها من أوصاف الجسم وهذا التأويل إنما يحتاج له إذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وأن كلّا منهما قسم من الهيئه ، أما إن كان بمعنى إنه مشتمل على صفتين فلا يحتاج لذلك ؛ لأن كلّا من الاقتران والتجرد صفه للهيئات.

(قوله : أن يقرن بالحركه) أى : أن يوصل بها. مأخوذ من قرنت الشىء بالشىء وصلته به ، والمراد أن يقرن فى اعتبار العقل غير الحركه بها أو ينتزع منهما هيئه.

(قوله : كالشكل) أى : الذى هو الهيئه الحاصله من إحاطه حد أو حدود به (قوله : والأوضح) وجه الأوضحيه أن المجعول وجه الشبه هو الهيئه ، وتنقسم إلى الهيئه المقرونه بالحركه وبغيرها وإلى هيئه الحركه المجرده ، وعباره أسرار البلاغه أظهر فى ذلك من عباره المصنف ؛ لإيهامها أن الهيئه متحققه فى نفسها ووقعت عليها الحركه مع أن الهيئه هى هيئه تقارن الحركه مع غيرها أو هيئه اختلاف الحركه ، وإنما قال أوضح لإمكان أن يجاب عن المصنف بأنه من مجىء العام فى الخاص كما مر (قوله : اعلم أن مما يزداد .. إلخ) لفظ " ما" فى قوله" مما يزداد" ليس عباره عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى

دقه وسحرا أن يجئ فى الهيئات التى تقع عليها الحركات ، والهيئه المقصوده فى التشبيه على وجهين : أحدهما : أن تقترن بغيرها من الأوصاف. والثانى : أن تجرد هيئه الحركه حتى لا يزاد عليها غيرها.

******

عباره المصنف بل عباره عن الأحوال أى : من الأحوال التى يزداد بها التشبيه دقه وسحرا هذه الحاله وهى مجيء التشبيه فى الهيئات التى توجد معها الحركات سواء كانت تلك الهيئات أطرافا للتشبيه أو كانت وجه شبه ، فأنت ترى الشيخ جعل الدقه والسحر وصفا للتشبيه المشتمل على تلك الحاله أعنى كون طرفيه أو وجهه هيئه بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفا لوجه الشبه ، وأيضا كلام الشيخ يفيد أن الهيئه المركبه من الحركات تاره تقترن بغيرها وتاره لا تقترن ، وكلام المصنف يفيد أن الهيئه إما مركبه من الحركات أو منها ومن غيرها ، فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئه إلا من الحركات بخلاف كلام المصنف - تأمل.

(قوله : دقه) أى : لطافه (وقوله : وسحرا) أى : تمييلا للعقول (قوله : أن يجيء) أى : التشبيه ، وقوله : التى تقع عليها الحركات سواء كانت طرفا للتشبيه أو وجها له.

(قوله : أن تقترن) أى : الحركات بغيرها من أوصاف الجسم فقد جعل الحركه مقترنه بأوصاف الجسم ، والظاهر : أنه أراد أن تقترن هيئه الحركه بغيرها بدليل قوله : والثانى أن تجرد هيئه الحركه فيكون حاصل كلامه أن هيئه الحركه تاره تقترن فى الاعتبار بأوصاف الجسم ، ويجعل المجموع وجه شبه أو طرفا وتاره تجرد عن غيرها وتجعل وحدها وجه شبه أو طرفا ، والمصنف قد جعل المقترن بالأوصاف هو الحركه وجعل الهيئه مأخوذه من مجموع الأمرين كما هو المتبادر منه. قال الشيخ يس : فإن أراد المصنف بقوله أن يقرن بالحركه غيرها - أى : أن يقترن بهيئه الحركه غيرها - وافق كلام الشيخ ، لكن يكون الإخبار بذلك عن الأحد مشكلا - فتأمل (قوله : أن تجرد هيئه الحركه) من وضع الظاهر موضع المضمر اعتناء بشأنه (وقوله : هيئه الحركه) أى : الهيئه المأخوذه من الحركات ، فالمراد بالحركه الجنس المتحقق فى متعدد والمراد أن تجرد عن

فالأول : (كما فى قوله (١) : والشمس كالمرآه فى كف الأشلّ ؛ من الهيئه) بيان لما فى قوله : كما (الحاصله من الاستداره مع الإشراق ، والحركه السريعه المتصله مع تموج الإشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهمّ بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائره ، ثم يبدو له) ...

******

أوصاف الجسم (وقوله : لا يزاد عليها غيرها) أى : من أوصاف الجسم (قوله : كما فى قوله) أى كوجه الشبه الذى فى قول القائل وهو ابن المعتز أو أبو النجم وتمامه : لما رأيتها بدت فوق الجبل (قوله : والشمس) أى : عند طلوعها (قوله : الأشلّ) الشلل هو يبس اليد أو ذهابها ، والمراد هنا المرتعش ؛ لأن عديم اليد أو يابسها لا يكون فى كفّه مرآه ، ولأن المرآه إنما تؤدى الهيئه المقصوده فى كف المرتعش (قوله : من الاستداره مع الإشراق) أى : من استداره الجسم المصاحبه لإشراقه ، أى : شعاعه ، وكان الظاهر أن يضم إليه تموجه فيقول : من الاستداره والحركه السريعه المتصله مع الإشراق المتموج لكنه أخّره عن قوله : والحركه السريعه المتصله ؛ لأنه مسبب عنها.

(قوله : والحركه) أى : ومع الحركه (وقوله : المتصله) أى : المتتابعه (قوله : مع تموج الإشراق) أى : الشعاع أى : تدافع بعضه بعضا كتدافع الموج بسبب تلك الحركه (قوله : حتى يرى الشعاع) أى : المعبر عنه أولا بالإشراق فقد تفنّن فى التعبير ، والمراد بالشعاع ما تراه من الشمس كالجبال مقبلا عليك أو ما تراه ممتدّا كالرماح بعيد الطلوع (قوله : كأنه يهمّ) بفتح الياء وضم الهاء ، وبابه ردّ يقال همّ بكذا إذا قصد فعله وأراده ، وإسناد الهم إلى الشعاع تجوّز أى : كأن ذلك الشعاع يريد الانبساط لوفور تموّجه (قوله : حتى يفيض) غايه للانبساط. من أفاض إذا خرج قال تعالى (فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ)(٢) أى : خرجتم منها ، أو من فاض الوادى إذا سال أى : حتى يخرج من جوانب الدائره أو يسيل من محله ويخرج من جوانب الدائره (قوله : ثم يبدو له) أى :

١- شطر البيت من أرجوزه ابن المعتز أو أبى النجم وعجزه ، لما رأيتها فوق الجبل ، والبيت فى الأسرار ص ٢٠٧ ، والإشارات ص ١٨٠.

٢- البقره : ١٩٨.

يقال : بدا له : إذا ندم ، والمعنى : ظهر له رأى غير الأوّل (فيرجع) من الانبساط الذى بدا له (إلى الانقباض) كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط ، فإن الشمس إذا أحدّ الإنسان النّظر إليها ليتبيّن جرمها وجدها مؤديّه لهذه الهيئه الموصوفه ، وكذلك المرآه فى كفّ الأشلّ.

******

للشعاع ، وفاعل يبدو ضمير عائد على مصدر الفعل أى : البداء ، أو على الرأى المفهوم من قوه الكلام وهو عطف على قوله : يفيض ، أو على قوله يهم أى : كأنه يهمّ بالانبساط ، ثم يبدو له فيرجع عنه إلى الانقباض (قوله : يقال بدا له .. إلخ) هذا تفسير للفظ بحسب أصل اللغه ، (وقوله : والمعنى : ظهر له) أى : للشعاع رأى .. إلخ بيان للمعنى المراد من اللفظ (قوله : فيرجع من الانبساط الذى بدا له) الأولى : فيرجع عن الانبساط الذى همّ به إلى الانقباض الذى بدا له وهو عطف على ما يبدو أى : فيتسبب عن البدو الرجوع (قوله : إلى الوسط) أى : وسط الدائره (قوله : فإن الشمس .. إلخ) بيان لكون تلك الهيئه جامعا حاصلا فى الطرفين ، وأشار بقوله : إذا أحدّ .. إلخ إلى أن الهيئه إنما تظهر فى الشمس بعد إحداد النظر إليها بخلاف المرآه فإنها تظهر فيها فى بادئ الرأى ؛ فلذا جعلت الشمس مشبها والمرآه مشبها بها - قاله فى الأطول (قوله : ليتبين) أى : ليعلم (قوله : وجدها مؤديّه لهذه الهيئه) أى : لأن جرم الشمس مستدير وفيه حركه سريعه خياليه وفى شعاعها أيضا حركه خياليه ، وإنما قلنا : خياليه ؛ لأنا نقطع بأن حركه الشمس ليست على الاضطراب ، بل هى من الجنوب إلى الشمال على سبيل التمهّل حتى إنها لو لا ذلك التخييل لرؤيت كالثابته ، والشعاع المعبر عنه بالإشراق أجرام لطيفه منبسطه على ما يقابل الشمس هذا هو المحقق فى نفس الأمر ، فالاضطراب والتموّج خياليّ لكن التشبيه بالوجه الثابت بالتخيل صحيح - اه يعقوبى.

(قوله : وكذلك المرآه فى كف الأشلّ) أى : مؤديه لهذه الهيئه فإنها مستديره وفيها حركه دائمه متصله سريعه حقيقيه وإشراق متصل بها من شعاع الشمس ، إلا أن ذلك الشعاع المتصل بها لا يتحقق فيه اضطراب إلى الجوانب والرجوع للوسط ، بل المتحقق فيه الثبوت والاتصال مع اضطرابه وتموجه بدوام الحركه ، وحينئذ فتحقيق وجه

(و) الوجه (الثانی : أن تجرد) الحرکه (عن غیرها) من الأوصاف (فهناک أیضا) یعنی : کما أنه لا بد فی الأول من أن یقترن بالحرکه غیرها من الأوصاف فکذا فی الثانی (لا بد من اختلاط حرکات) کثیره للجسم (إلی جهات مختلفه) له کأن یتحرک بعضه إلی الیمین ، وبعضه إلی الشمال ، وبعضه إلی العلو ، وبعضه إلی السفل لیتحقق الترکیب ، وإلا لکان وجه الشبه مفردا ، وهو الحرکه (فحرکه الرحی والسهم لا ترکیب فیها) لاتحادها (بخلاف حرکه المصحف ...

******

الشبه فی المرآه علی الوجه المذکور فی الشمس مبنیّ علی التساهل ، فلذا جعلت مشبها - اه یعقوبی.

(قوله : أن تجرد الحرکه عن غیرها من الأوصاف) أی : وتنتزع الهیئه من الحرکات فقط (قوله : فهناک) أی : فی القسم الثانی وعبّر بإشاره البعید ؛ لأن المعنی معدوم خارجا فهو بعید (قوله : أیضا) إلا بصیغه علی ما قال الشارح فی مطلق الترکیب لا فی خصوص الترکیب من الحرکات مع الصفات ؛ لأن الثانی إنما فیه ترکیب من الحرکات المختلفه فقط بخلاف الأول فإن الترکیب فیه من الحرکه والصفات.

وفی الأطول : إن معنی قوله أیضا أی : کما أنه لا بد فی هذا الثانی من حرکات لا بدّ من کونها إلی جهات مختلفه. قال : وهذا أظهر مما فسّر به الشارح - وتأمله (قوله : یعنی کما أنه لا بد فی الأول من أن یقترن بالحرکه غیرها) لم یعتبر فی الحرکه هنا تعدّد فضلا عن الجمع فضلا عن الکثره - قاله یس (قوله : لا بد من اختلاط) أی : اجتماع (قوله : کثیره) أخذ الکثره من تنوین حرکات واعتبار الکثره إنما هو لازدیاد الدقه وإلا فمجرد التعدد کاف فی وجود ترکیب الهیئه التی هی مناط الدقه (قوله : کأن یتحرک بعضه .. إلخ) أی : أو یتحرک تاره للیمین وتاره للیسار کما فی الأطول (قوله : لیتحقق .. إلخ) عله لقوله : لا بد من اختلاط حرکات .. إلخ (قوله : وإلا لکان .. إلخ) أی : وإلا تکن الحرکات المختلطه إلی جهات مختلفه بأن کانت الحرکات المختلطه کلها لجهه واحده.

(قوله : لاتحادها) أی : لأن حرکه کل منهما لجهه واحده وجعل کل من الحرکتین مفرده لا ترکیب فیها إذا لم یلاحظ معها وصف الجسم من الاستقامه والاستداره

فى قوله (١) : وكأنّ البرق فى مصحف قار) بحذف الهمزه ، أى : قارئ (فانطباقا مره وانفتاحا) أى : فينطبق انطباقا مره ، وينفتح انفتاحا أخرى ، ...

******

وانتزاع الهيئه من المجموع ، وإلا كان وجه الشبه مركبا كما مر (قوله : فى قوله) أى : قول القائل وهو ابن المعتز ، وهذا البيت من قصيده من المديد أولها :

عرف الدار فحيّا وناحا

بعد ما كان صحا واستراحا

ظلّ يلحاه العذول ويأبى

فى عنان العذل إلا جماحا

علّمونى كيف أسلو وإلا

فخذوا من مقلتىّ الملاحا

من رأى برقا يضىء التماحا

ثقب الليل سناه فلاحا

وكأنّ البرق ... البيت ، وبعده :

لم يزل يلمع بالليل حتّى

خلته نبّه فيه صباحا

وكأن الرّعد فحل لقاح (٢)

كلّما يعجبه البرق صاحا

(قوله : بحذف الهمزه) أى : بعد قلبها ياء ، فالأصل قارئ فأبدلت الهمزه ياء ، ثم أعل إعلال قاض - كذا فى الفنرى.

(قوله : فانطباقا .. إلخ) الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كأن ، أو اعتراضيه لبيان وجه الشبه بين البرق والمصحف ، وحاصل ما يفيده : أن وجه الشبه هو الهيئه الحاصله من تقارن هذه الحركات المختلفه بحسب الجهات مع تكررها وهذه الهيئه حسيه فى

المصحف وتخييليه فى البرق ، ثم إن الانطباق والانفتاح للسحاب الذى يخرج منه البرق ؛ لأنه ينفتح فيخرج منه البرق ، ثم ينطبق فليلتئم آخرا ، وأما البرق فلا انفتاح فيه ولا انطباق ، إلا أن يقال : المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوءه وانطباقه بانضمام أجزائه بحيث يضمحل عن الأبصار بالكليه ، وبهذا ظهر لك وجه الشبه فى البرق ؛ وذلك لأن الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام ، فإذا وجد تخيل أن إشراقه لانفتاح أظهر باطنه ، وإذا انعدم تخيل أن ثم باطنا خفى لانطباق فيه كما فى المصحف - تأمل.

١- البيت لابن المعتز فى كتاب الإيضاح.

٢- وقعت فى المطبوع بالفاء وما أثبت كما فى الديوان. ط دار صادر ص ١٤١.

فإن فيها تركيبا ؛ لأن المصحف يتحرك فى حالتى الانطباق والانفتاح إلى جهتين ؛ فى كل حاله إلى جهه.

(وقد يقع التركيب فى هيئه السكون ...

******

(قوله : فإن فيها تركيبا .. إلخ) عله لقوله : بخلاف حركه المصحف (قوله : لأن المصحف يتحرك) أى : يتحرك طرفاه فى حالتى .. إلخ (قوله : إلى جهتين) أى : جهه العلو وجهه السفل (قوله : فى كل حاله إلى جهه) ففى حاله الانطباق يتحرك إلى جهه العلو ، وفى حاله الانفتاح يتحرك إلى جهه السفل ، ولم ينظر لجهه اليمين والشمال وإلا لقال :فى كل حاله إلى ثلاث جهات ، وتوضيح ذلك : أن المصحف فى كل من حالتى الانطباق ، والانفتاح متحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال ومجموعه متحرك إلى العلو فى حال الانطباق وإلى السفل فى حال الانفتاح ، وحينئذ يكون تحركه فى حال الانطباق إلى ثلاث جهات : جهه اليمين وجهه اليسار باعتبار أبعاضه وجهه العلو باعتبار مجموعه ، ويتحرك فى حال الانفتاح إلى ثلاث جهات أيضا : جهه اليمين وجهه اليسار باعتبار أبعاضه وجهه السفل باعتبار مجموعه ، فقول الشارح : فى كل حاله إلى جهه أراد جهه العلو فى الانطباق وجهه السفل فى الانفتاح ، فقد التفت لحركه مجموعه ولم يلتفت لحركه أبعاضه لجهه اليمين وجهه اليسار فى الانطباق والانفتاح ، إلا أن يقال : إنه أراد بقوله" لجهه" جنس الجهه ، أو أنه لاحظ اتحاد جهه السفل وجهه العلو مع جهه اليمين والشمال وإن اختلفتا بالاعتبار - تأمل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وقد يقع التركيب) أى : البديع. فأل للعهد الذكرى ، والمراد بوقوع التركيب فى هيئه السكون : تحققه فيها من تحقق الكلىّ فى جزئيه أى : وقد يتحقق التركيب البديع فى هيئه السكون كما يتحقق فى هيئه الحركه ، وأل فى السكون للجنس الصادق بالواحد والمتعدد ، وسواء كانت تلك الهيئه طرفا للتشبيه أو وجه شبه ، وأشار المصنف" بقد" إلى قله ذلك بالنسبه إلى وقوع التركيب فى هيئه الحركات.

كما فى قوله فى صفه كلب : يقعى ...

******

واعلم أن هيئه السكون على وجهين أيضا أحدهما : أن تكون الهيئه التركيبيه منتزعه من السكون وحده مجردا عن غيره من أوصاف الجسم ولا بد أيضا من تعدد أفراد السكون.

والثانى : أن يعتبر فى تلك الهيئه مع السكون غيره ولا يشترط فى هذا تعدد أفراد السكون ، وقد مثل المصنف للوجه الأول. ومثال الثانى قول بعضهم يصف مصلوبا :

كأنّه عاشق قد مدّ صفحته

يوم الوداع إلى توديع مرتحل (١)

فقد اعتبر سكون عنقه وصفحته فى حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفه اصفرار الوجه بالموت ؛ لأن تلك الهيئه موجوده فى العاشق المادّ عنقه وصفحته لوداع المعشوق (قوله : كما فى قوله) قال فى المطول أى : كوجه الشبه فى قول أبى الطيب المتنبى ، ونازعه العصام فى الأطول : بأن" ما" واقعه على التركيب بشهاده سوق الكلام ، وبيان المصنف لكلمه ما فإنه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه ، إذ الهيئه الحاصله من موقع كل عضو من الكلب فى إقعائه هى المشبه ، والهيئه الحاصله من جلوس البدوى المصطلى وموقع كل عضو منه فى جلوسه المشبه به - اه.

والحق أن كلام المصنف عامّ كما مر ، والبيت ذكر على سبيل التمثيل فلا يخصص عموم الكلام (قوله : يقعى .. إلخ) (٢) هذا أول البيت وهو مقول القول ، وتمامه : بأربع مجدوله لم تجدل أى : على أربع قوائم وهى يداه ورجلاه ، وقوله مجدوله أى : محكمه الخلق من جدل الله أى : تقديره ، وقوله لم تجدل أى : لم يجدلها ولم يفتلها الإنسان فلا تناقض لاختلاف الجهه لما علمت أن الجدل المثبت جدل الله أى : إحكامه وإتقانه ، والجدل المنفى جدل الإنسان بمعنى فتله - كذا فى المطول ، وقال فى الأطول : يحتمل أن يراد بنفى الجدل نفى جمعها كما يكون للكلب فى غير صوره الإقعاء ، وحينئذ فالمعنى : وأربع مجموعه لا غير مجموعه ، والغرض من تشبيه الكلب فى حال إقعائه

١- البيت لأبى الطيب المتنبى فى كتاب التلخيص فى علوم البلاغه.

٢- البيت للأخطل فى صفه مصلوب ، وهو فى شرح عقود الجمان ٢ / ١٧.

أى : يجلس على أليتيه (جلوس البدوى المصطلى) من : اصطلى بالنار (من الهيئه الحاصله من موقع كل عضو منه) أى : من الكلب (فى إقعائه) فإنه يكون لكل عضو منه فى الإقعاء موقع خاص ، وللمجموع صوره خاصه مؤلفه من تلك المواقع ، وكذلك صوره جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقده على الأرض.

(و) المركب (العقلى) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه ...

******

بحاله البدوى المصطلى مدح الكلب بشده الحراسه ؛ لأن جلوسه على هذه الحاله فى الغالب إنما هو وقت الحراسه.

(قوله : أى يجلس) أى : ذلك الكلب (قوله : جلوس) منصوب بيقعى لموافقته له فى المعنى كقعدت جلوسا أى : يجلس كجلوس ، ويحتمل أن يقال : إن التقدير يجلس جلوسا كجلوس ، فحذف المشبه وأداه التشبيه للدلاله عليهما وبقى المشبه به وخصّ البدوى بالذكر لغلبه الاصطلاء بالنار منه.

(قوله : من اصطلى بالنار) أى : استدفأ بها (قوله : من موقع كل عضو) أى : فى وقوعه وسكونه فى موضعه فى حال إقعائه وليس الموقع هنا اسم مكان (قوله : فى الإقعاء) أى : فى حال الإقعاء (وقوله : موقع) أى : وقوع وسكون خاص (قوله : وللمجموع) أى : لمجموع الأعضاء (وقوله : صوره) أى : هيئه ، (وقوله : مؤلفه من تلك المواقع) أى : الوقوعات والسكونات ، وهذا محل الشاهد فإن الهيئه قد تركبت من سكونات.

(قوله : وكذلك صوره جلوس البدوىّ) أى : فإنها مركبه من سكونات ؛ لأن لكل عضو منه فى حال اصطلائه وقوعا خاصا ولمجموع أعضائه هيئه مؤلفه من تلك الوقوعات.

(قوله : والمركب العقلى) هذا هو القسم الثانى من القسم الثانى وهو المركب المنزل منزله الواحد ، وقد تقدم أنه إما حسّى ، وقد تقدم الكلام عليه. وإما عقلى : وهو ما ذكره هنا (قوله : كحرمان الانتفاع .. إلخ) الحاصل : أنه شبه فى هذه الآيه مثل اليهود

فی قوله تعالی : (مَثَلُ الَّذِینَ حُمِّلُوا التَّوْراهَ ثُمَّ لَمْ یَحْمِلُوها کَمَثَلِ الْحِمارِ یَحْمِلُ أَسْفاراً)(۱) جمع سفر ...

******

الذین حمّلوا التوراه أی : حالتهم وهی الهیئه المنتزعه من حملهم التوراه وکون محمولهم وعاء للعلم وعدم انتفاعهم بذلک المحمول ، بمثل الحمار الذی یحمل الکتب الکبار أی : بحالته وهی الهیئه المنتزعه من حمله للکتب وکون محموله وعاء للعلم وعدم انتفاعه بذلک المحمول ، والجامع حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فی استصحابه وظاهر المصنف : أن وجه الشبه - وهو الجامع المذکور - مرکب عقلی وفیه أن کونه عقلیّا مسلّم ، وکونه مرکبا غیر مسلّم لما تقدم أن المراد بالمرکب فی وجه الشبه أو الطرفین الهیئه المنتزعه من عده أمور ، والحرمان المذکور لیس هیئه ، وقد یجاب بأن قول المصنف کحرمان الانتفاع علی حذف مضاف أی : کهیئه حرمان الانتفاع .. إلخ أی : کالهیئه الحاصله من حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب ، والطرفان مرکبان عقلیّان ، وکذا وجه الشبه - قرر ذلک شیخنا العدوی ، وقد یقال لا داعی لذلک بل الحرمان المذکور هیئه منتزعه من متعدد کما یأتی بیانه ، ثم إن الحرمان مصدر حرمه الشیء کعلمه وضرّ به : منعه الشیء وهو مضاف لمفعوله الثانی ، (وقوله : بأبلغ) صله للانتفاع ، وقوله مع متعلق بالحرمان ، (وقوله : فی استصحابه به) صفه للتعب أی : الکائن فی استصحابه والضمیر لأبلغ نافع (قوله : فی قوله تعالی .. إلخ) هو صفه للحرمان وفی الکلام حذف مضاف أی : کحرمان الانتفاع الواقع فی التشبیه الکائن فی قوله تعالی (قوله : (مَثَلُ الَّذِینَ)) أی : صفه الیهود الذین حمّلوا التوراه أی : تحملوها وکلّفوا العمل بما فیها من إظهار نعته - الصلاه والسّلام - علیه والإیمان به إذا جاء وغیر ذلک ، ثم لم یحملوها أی : لم یعملوا بجمیع ما فیها حیث أخفوا نعته - علیه الصلاه والسّلام - (وقوله : کمثل الحمار) أی : کحال الحمار وصفته ، وجمله " یحمل أسفارا" حال من الحمار والعامل فی محلها النصب معنی المثل أو صفه للحمار ، إذ لیس المراد منه حمارا معیّنا وعبر عن عدم العمل بعدم الحمل مشاکله ، أو لأنهم لما لم یعملوا بما فیها کأنهم لم یحملوها فجعل

۱- سوره : الجمعه ، آیه : ۵.

(بكسر السين) ، وهو الكتاب ؛ فإنه أمر عقلى منتزع من عده أمور ؛ لأنه روعى من الحمار فعل مخصوص هو الحمل ، وأن يكون المحمول أوعيه العلوم ، وأن الحمار جاهل بما فيها ، وكذا فى جانب المشبه.

دقيقه فى الوجه المركب

(واعلم أنه قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه

******

حملهم كلا حمل لعدم عملهم (قوله : بكسر السين) أى : وسكون الفاء لا جمع سفر - بفتح السين والفاء - ، إذ ليس المعنى كمثل الحمار يتحمل مشاقّ السفر (وقوله : وهو الكتاب) أى : الكبير كما فى القاموس (قوله : فإنه) أى : الحرمان المذكور (قوله : لأنه روعى من الحمار) أى : فى الحمار أى : فى صفته وهو المشبه به (قوله : جاهل بما فيها) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه ؛ لأن الجهل - أى : عدم العلم - يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم وأراد اللازم ، فاندفع ما يقال : إن الحمار لا يوصف بالجهل ؛ لأنه عدم العلم عما من شأنه أن يعلم - أى : عما من شأن نوعه أن يعلم - ونوع الحمار شأنه لا يعلم.

(قوله : وكذا فى جانب المشبه) أى : صفه اليهود فقد روعى فيها فعل مخصوص وهو الحمل المعنوى وكون المحمول أوعيه العلم وكونهم جاهلين أى : غير منتفعين بما فيها ، والحاصل : أنه قد روعى فى كلّ من الطرفين ثلاثه أمور وقد تقرر أن الطرفين إذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا مرعيّا فيه ما يشير إلى ما اعتبر فى الطرفين ، فأخذ حرمان الانتفاع الذى اشترك فيه الطرفان من الجهل المعتبر فيهما ، وأخذ كون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع من اعتبار كون المحمول فيهما أوعيه العلم التى هى أولى ما ينتفع به ، وأخذ تحمل التعب فى الاستصحاب من اعتبار حملهم الأمر الغير الخفيف فيهما ، ويجب أن يراد بالتعب مطلق المشقه على القوه الحيوانيه الصادقه بالمحسوسه كما فى مشقه الحمار ، وبالمعقوله كما فى مشقه اليهود ، فقد ظهر لك أن حرمان الانتفاع بأبلغ نافع المصاحب لتحمل التعب فى استصحابه مركب عقلى منتزع من عده أمور ، وحينئذ فلا داعى لتقدير هيئه قبل حرمان فى كلام المصنف - تأمل.

(قوله : أنه) أى : وجه الشبه (قوله : وقد ينتزع) أى : يلاحظ ، (وقوله : لوجوب انتزاعه) أى : ملاحظته واستحضاره (قوله : فيقع الخطأ) أى : من المتكلم حيث لم يأت بما

من أكثر) من ذلك المتعدد (كما إذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الأول من قوله (١) : كما أبرقت قوما عطاشا) فى الأساس : أبرقت لى فلانه : إذا تحسّنت لك وتعرّضت ، فالكلام هاهنا على حذف الجار ، وإيصال الفعل ؛ أى : أبرقت لقوم عطاش ؛ جمع عطشان (غمامه فلمّا رأوها أقشعت وتجلّت) أى : تفرّقت وانكشفت ، ...

******

يجب أو من السامع حيث لم يتحقق ما قصده المتكلم مما يجب (قوله : من أكثر من ذلك المتعدد) أى : فالاقتصار على ذلك المتعدد فى الأخذ يبطل به المعنى المراد (قوله : كما إذا انتزع من الشطر الأول) أى : مما اشتمل عليه الشطر الأول (قوله : كما أبرقت) الكاف : للتشبيه ، و" ما" مصدريه ، وأبرقت بمعنى ظهرت وتعرضت أى : حال هؤلاء القوم المذكورين فى الأبيات السابقه كحال إبراق أى : ظهور غمامه لقوم عطاش (قوله : عطاش) فى المختار عطش ضد روى وبابه طرب فهو عطشان وقوم عطشى بوزن سكرى وعطاشى بوزن حبالى وعطاش بالكسر (قوله : فى الأساس) كتاب فى اللغه للزمخشرى (قوله : إذا تحسّنت لك) أى : تقول ذلك إذا تزّينت لك (قوله : وتعرّضت) أى : ظهرت ، وهذا محل الشاهد (قوله : فالكلام هاهنا .. إلخ) هذا تفريع على كلام الأساس أى : إذا علمت ذلك فالكلام هاهنا .. إلخ (قوله : وإيصال الفعل) أى : للمفعول وهو" قوما" بلا واسطه حرف فإن أبرق لا يتعدى إلا باللام كما علم من كلام الأساس ، وقد حذفها الشاعر للضروره وعدّى الفعل للمفعول (قوله : أى أبرقت) أى : الغمامه لقوم أى : ظهرت وتعرضت لهم (قوله : فما رأوها) أى : وقصدوها بالشرب منها كما يدل عليه فحوى الكلام (قوله : أقشعت) أى : اضمحلت وذهبت ، وهو معنى تجلّت ، فهو مرادف لما قبله.

يقال : قشعت الريح السحاب أقشع أى : صار ذا قشع أى : ذهاب - اه.

١- أورده الطيبى فى شرحه على مشكاه المصابيح بتحقيقى ١ / ١٠٧ ، وأورده القزوينى فى الإيضاح ص ٣٤٥.

فانتزاع وجه الشبه من مجرّد قوله : كما أبرقت قوما عطاشا غمامه - خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعنى : جميع البيت (فإن المراد التشبيه) أى : تشبيه الحاله المذكوره فى الأبيات السابقه بحاله ظهور غمامه للقوم العطاش ، ثم تفرقها وانكشافها ، وبقائهم متحيرين (باتصال) أى : باعتبار اتصال ؛ فالباء هاهنا مثلها ...

******

وفى يس : أن تفرقت تفسير لأقشعت (وقوله : وانكشفت) تفسير لتجلت فيفيد أن العطف مغاير (قوله : فانتزاع وجه الشبه .. إلخ) الحاصل : أن الشاعر قصد تشبيه الحاله المذكوره قبل هذا البيت وهى حال من ظهر له شىء وهو فى غايه الحاجه إلى ما فيه وبنفس ظهور ذلك الشىء انعدم وذهب ذهابا أوجب الإياس مما يرجيه - بحال قوم تعرضت لهم غمامه وهم فى غايه الاحتياج إلى ما فيها من الماء لشده عطشهم وبمجرد ما تهيئوا للشرب منها تفرقت وذهبت ، فإذا سمع السامع قول الشاعر : كما أبرقت قوما عطاشا غمامه وتوهم أن ما يؤخذ منه يكفى فى التشبيه كان ذلك خطأ ؛ لأن المأخوذ منه أن قوما ظهرت لهم غمامه وأن تلك الغمامه رجوا منها ما يشرب وأنهم فى غايه الحاجه لذلك الماء لعطشهم ، فإذا انتزع ذلك المعنى من هذا الشطر كان حاصل التشبيه : أن الحاله الأولى كالحاله الثانيه التى هى إبراق الغمامه لقوم .. إلخ فى كون كل منهما حاله فيها ظهور شىء لمن هو فى غايه الحاجه إلى ما فيه ، وهذا خلاف المقصود للشاعر ، وكذا لو فرض أن المتكلم اقتصر على هذا الشطر كان خطأ منه ؛ لأن المعنى المفاد منه خلاف ما يناسب أن يراد فى التشبيه ؛ لأن كل جزء من طرف له نظير من الطرف الآخر فإذا أسقط ما يؤخذ منه ذلك الوجه بطل اعتبار المجموع (قوله : أى باعتبار) أى : بواسطه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس أى : ولا شك أن انتهاء الشىء المؤيس إنما يؤخذ من الشطر الثانى ، وأشار الشارح بقوله : أى : باعتبار .. إلخ ، إلى أن الباء فى قوله باتصال للآله مثلها فى قوله : نجرت بالقدوم أى : بواسطته ، وحينئذ فهى داخله فى كلام المصنف على وجه الشبه لا أنها صله للتشبيه كما فى قولك : شبهت زيدا بالأسد ، وإلا لاقتضى أن اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس مشبه به مع أن المشبه به هو حال ظهور الغمامه

فى قولهم : التشبيه بالوجه العقلى أعم إذ الأمر المشترك فيه هاهنا هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعه ؛ كما فى قولنا : زيد كالأسد ، والسيف ، والبحر. فإن القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على حده حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقى فى إفاده معناه ، بخلاف المركب ؛ فإن المقصود منه يختل بإسقاط بعض الأمور.

******

للقوم العطاش (قوله : فى قولهم) أى : أهل هذا الفن (قوله : بالوجه العقلى) أى : باعتباره وبواسطته (وقوله : أعم) أى : من التشبيه بالوجه الحسى أى : باعتباره وبواسطته وذلك لما مرّ من أنه متى كان الوجه حسيّا فلا يكون الطرفان إلا حسيين ، وأما إذا كان الوجه عقليّا فتاره يكونان حسيين ، وتاره عقليين ، وتاره مختلفين (قوله : ابتداء مطمع) أى : ابتداء شىء مطمع ، وهذا مأخوذ من الشطر الأول وذلك كظهور السحابه للقوم العطاش فى المشبه به وظهور الأمر المحتاج لما فيه فى المشبه (وقوله : بانتهاء مؤيس) أى : شىء مؤيس ، وهذا مأخوذ من الشطر الثانى ، وذلك كتفرق السحابه وانجلائها فى المشبه به وزوال الأمر المرغوب لما فيه فى المشبه فمصدوق الشىء المؤيس تفرق السحابه ، والمراد بانتهائه تمام ذلك التفرق ، وإذا علمت أن التشبيه بواسطه الوجه المذكور - أعنى : اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس - وجب انتزاعه من مجموع البيت وكان الانتزاع من الشطر الأول خطأ ، لأنه لا يفيد ذلك المعنى بتمامه وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء إشاره للسرعه وقصر ما بينهما (قوله : وهذا) أى : التشبيه المركب المذكور بخلاف التشبيهات المجتمعه ، وحاصل ما ذكره من الفرق بينهما : أن الأول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبره ، وإلا اختلّ المعنى ولا تقديم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف الثانى (قوله : زيد كالأسد والسيف والبحر) أى : فى الشجاعه والإضاءه والجود ، والمراد بالتشبيهات المجتمعه التى يكون الغرض منها مجرد الاجتماع فى إفاده معناه - أعنى التشبيه المستقل - وفوات اجتماع الصفات فى المخبر عنه ليس تغييرا فى إفاده التشبيه ، بل ذلك من عدم ذكر العطف - كما قاله عبد الحكيم.

(قوله حتى لو حذف) تفريع على ما قبله ، والمراد بالحذف لازمه وهو الترك ، وليس المراد أنه ذكر ثم حذف.

(والمتعدد الحسى كاللون ، والطعم ، والرائحه فى تشبيه فاكهه بأخرى و) المتعدد (العقلى كحده النظر ، وكمال الحذر ، وإخفاء السفاد) أى : نزو الذكر على الأنثى (فى تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسى ، وبعضه عقلى (كحسن الطلعه) الذى هو حسى (ونباهه الشأن) أى : شرفه ، واشتهاره ؛ الذى هو عقلى (فى تشبيه إنسان بالشمس) ففى المتعدد يقصد اشتراك الطرفين فى كل من الأمور المذكوره ، ولا يعمد إلى انتزاع هيئه منها تشترك هى فيها.

******

(قوله : والمتعدد) أى : ووجه الشبه المتعدد الحسى ، وقد مر أن وجه الشبه ثلاثه أقسام : واحد ومركب ومتعدد ، ولما فرغ من الأوّلين شرع فى الثالث وهو إما حسى أو عقلى أو مختلف.

(قوله : فى تشبيه فاكهه بأخرى) أى : كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحه ، وكتشبيه النبق بالتفاح فيما ذكر من الأمور الثلاثه ، ولا شك أنها إنما تدرك بالحواس ، فاللون بالبصر والطعم بالذوق والرائحه بالشم (قوله : كحده النظر) أى : الموجبه لإدراك الخفيات ؛ لأنها قوته أو سرعته أو جودته ، وعلى كل حال فهى أمر عقلى (قوله : وكمال الحذر) أى : الموجب لكونه لا يؤخذ عن غره ، والحذر بوزن نظر : وهو الاحتراس من العدو (قوله : أى نزو الذكر على الأنثى) أى : وثوبه عليها ، والنّزو - بفتح النون وسكون الزاى - مصدر نزا : كعدا.

ويصح أن يكون مصدر نزا على وزن الفعول فهو كغدا بالغين المعجمه (وقوله : فى تشبيه طائر بالغراب) إنما قال طائر ولم يقل فى تشبيه إنسان بالغراب ؛ لأن الإنسان أخفى منه سفادا - كذا قيل ، وفيه بعد ، لأن الإنسان قد يرى فى تلك الحاله والغراب قيل : إنه لم ير عليها قط ، وفى المثل أخفى سفادا من الغراب حتى قيل إنه لا سفاد له معتاد ، وإنما له إدخال منقره فى منقر الأنثى (قوله : كحسن الطلعه) المراد بالطلعه الوجه (قوله : الذى هو حسى) أى : لأن الحسن مجموع الشكل واللون وهو حسى ؛ لأنهما مدركان بالبصر فكذلك الحسن الذى هو مجموعهما (قوله : ونباهه الشأن) مصدر نبه مثلثا كما رواه ابن طريف - قاله يس.

(قوله : أى شرفه) أى : الشأن ، وهذا تفسير للنباهه ، (وقوله : واشتهاره) عطف تفسيرىّ بيّن به المراد من الشرف هنا ، وقال سم فى حواشى المطول : الظاهر أن مجموع

(واعلم أنه قد ينتزع الشبه) أى : التماثل ؛ يقال : بينهما شبه - بالتحريك - أى : تشابه ، والمراد به هاهنا ما به التشابه أعنى : وجه الشبه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أى : فى التضادّ ؛ لكون كلّ منهما مضادّا للآخر ...

******

قوله شرفه واشتهاره تفسير لنباهه الشأن فليس مجرد أحدهما هو التفسير ولا أن الاشتهار تفسير للشرف ، خلافا لما تقدم من تقرير شيخنا اللقانى ، إذ ليس مجرد الاشتهار بدون الشرف نباهه إلا أن يراد الاشتهار بالشرف ومحصل ذلك : أن المجموع تفسير ، ولا شك أن الشرف والاشتهار لا يدركان بالبصر ولا بغيره من الحواس وإنما يدركان بالعقل وإن كان سبب كلّ منهما قد يكون حسيّا (قوله : أنه) أى : الحال والشأن (قوله : أى التماثل) أشار به إلى أن الشبه - بفتح الشين والباء - اسم مصدر بمعنى التشابه والتماثل (قوله : أى تشابه) أى : تماثل (قوله : والمراد به هاهنا .. إلخ) أشار به إلى أنه ليس المراد بالشبه هنا المعنى المصدرى وهو التشابه بل ما يقع به التشابه من إطلاق المصدر على المفعول ، إذ هو الذى يتعلق به الانتزاع (قوله : من نفس التضادّ ..

إلخ) حاصله : أنا إذا قلنا : ما أشبه الجبان بالأسد فى الشجاعه أو زيد الجبان كالأسد فى الشجاعه كان وجه الشبه منتزعا من التضاد أى : من ذى التضاد أى : من المتضادّين ؛ وذلك لأننا ننزل تضاد الجبن والشجاعه منزله تناسبهما لأجل التمليح أو التهكم ، فصار الجبن مناسبا للشجاعه وبمنزلتها ؛ لأن التناسب التنزيلى مشترك بين الجبن والشجاعه ليكون كلّ منهما مناسبا للآخر وصار الجبان مناسبا للشجاع ، فإذا شبهناه به صار كأنه قام به شجاعه ، فإذا أخذ وجه الشبه منهما كان هو الشجاعه وإن كانت فى المشبه به حقيقه وفى المشبه ادّعاء وأخذ وجه الشبه من المتناسبين تنزيلا لا يخرج عن كونه مأخوذا من المتضادين فى الواقع ؛ لأن التناسب تنزيلى إذا علمت هذا فقول المصنف قد ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد أى : من ذى التضاد من غير ملاحظه أمر سوى التضاد بمعنى أن التضادّ يجعل وسيله لجعل الشىء وجه شبه لا أنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئه المنتزعه من أشياء فيما تقدم ؛ لأن هذا لا يصح هنا ، والمراد بالتضاد التنافى سواء كان تضادّا وتناقضا أو شبه تضادّ ، وإنما صح جعل التضاد وسيله

(ثم ينزل) التضاد (منزله التناسب بواسطه تمليح) ...

******

لما ذكر لاشتراك الضدين اللذين هما الطرفان هنا فيه فلما اشتركا فيه صح أن يتخيل أن التضاد كالتناسب فينزل منزلته بواسطه أن كلّا منهما مشترك فيه فترتفع الضديه الكائنه بين الطرفين ، فإن قلت : إذا كان الاشتراك فى التضاد كافيا فى أخذ الوجه المقتضى لنفى الضديه بواسطه تنزيل ذلك التضاد منزله التناسب صح أن يقال : السماء كالأرض فى الانخفاض ، والأرض كالسماء فى الارتفاع ، والسواد كالبياض فى تفريق البصر ، والبياض كالسواد فى عدمه ، ونحو هذا مما لم يصح وروده عن البلغاء ، وإنما قلنا بصحته ضروره أن كل ذلك وجد فيه الاشتراك فى التضاد المصحح لتنزيله منزله التناسب على ما مر.

قلت : اعتبار الاشتراك لتصحيح أخذ الوجه بواسطه التنزيل المقتضى للمناسبه إنما هو لزياده توجيه الصحه دفعا لاستغراب أخذ المناسبه من التضاد ، وإلا فلا يكفى مجرد الاشتراك ، وإلا لزم ما ذكر ، بل لا بد فى صحه الأخذ من زياده وجود تمليح أو تهكّم - كما أشار لذلك المصنف بقوله : بواسطه .. إلخ ، وما ذكر من هذه الأمور ليس فيه تمليح ولا تهكّم.

(قوله : ثم ينزل .. إلخ) المتبادر أنه عطف على قوله : ينتزع الشبه من نفس التضاد - وفيه نظر ، فإن التنزيل سابق على انتزاع الوجه من المتضادين ؛ لأن التضاد ينزل منزله التناسب ثم ينتزع الوجه من الضدين لا أن التنزيل مفرع على الانتزاع كما توهمه عباره المصنف ، وأجيب بأن ثم للترتيب الإخبارى فكأنه قال قد ينتزع الشبه من نفس التضاد ، ثم أخبرك أنه ينزل .. إلخ وإن كان التنزيل متقدما على الانتزاع ، أو يقال : المراد بالانتزاع قصده أى : قد يقصد انتزاع الشبه من نفس التضاد ، ثم ينزل .. إلخ لا يقال : هذا وإن أفادته جهه الترتيب ، لكن لم تقع ثم فى موقعها ، إذ المحل للفاء ؛ لأنه لا تراخى بين القصد المذكور والتنزيل ؛ لأنا نقول كما تكون ثم لتراخى أول المعطوف عن المعطوف عليه تكون لتراخى آخره والتنزيل منزله التناسب إنما يتم بالتهكم والتمليح - كما أشار له بقوله : بواسطه تمليح أو تهكم فهو من تتمّته فتراخى

أی : إتیان بما فیه ملاحه وظرافه. یقال : ملّح الشاعر إذا أتی بشیء ملیح ، وقال الإمام المرزوقی فی قول الحماسی :

أتانی من أبی أنس وعید

فسلّ لغیظه الضحّاک جسمی (۱)

******

التنزیل بآخره عن قصد الانتزاع ، أو یجاب بأن قوله : ثم ینزل بالنصب بأن مضمره عطفا علی قوله : لاشتراک من عطف الفعل علی الاسم الخالص من التأویل بالفعل ، فکأنه قال للاشتراک والتنزیل وعبر بثم لتباعد ما بینهما فإن الاشتراک حقیقیّ والتنزیل ادعائیّ محض (قوله : أی إتیان بما فیه ملاحه وظرافه) أی : من حیث إزاله السآمه والکدر عن السامع وجلب الانشراح له (قوله : ملّح الشاعر) بتشدید اللام ومصدره التملیح کفرّح بالتشدید تفریحا (قوله : وقال الإمام المرزوقی) القصد من نقل کلامه شیئان.

الأول : الإشاره إلی أن" أو" فی قول المصنف بواسطه تملیح أو تهکم لمنع الخلو فتجوز الجمع ، ووجه الإشاره من کلام المرزوقی إلی ذلک أنه عبر بالواو دون أو.

الثانی : أفاد أن المقابل للهزؤ والتهکم هو التملیح بتقدیم المیم أعنی الإتیان بکلام فیه ملاحه وظرافه لا التلمیح الذی هو الإشاره إلی قصه أو شعر أو مثل ، ووجه الإشاره من کلامه إلی ذلک أنه جعل البیت من قبیل التملیح ، ومعلوم أنه لیس فیه إشاره إلی قصه أو شعر أو مثل فیعلم أن التملیح خلاف التلمیح المفسر بما ذکر ، وحینئذ فتکون تسویه الشارح العلّامه الشیرازی بینهما فاسده ، والإمام المرزوقی قدوه فیما یفهم من کلام العرب لممارسته له ، فلا یصح أن یرد علیه جعل البیت من قبیل التملیح (قوله : أتانی .. إلخ) البیت لشقیق بن سلیک الأسدی. والوعید : التخویف ، وسل علی صیغه المبنی للمجهول وجسمی نائب الفاعل أی : ذاب أو أبلی بالسّلّ وهو مرض خاص ، والغیظ : الغضب الکامن ، وفی نسخه فسل تغیر الضحاک جسمی وعلی هذه النسخه فسّل بالبناء للفاعل بمعنی أذاب وتغیر الضحاک فاعل ، وجسمی : مفعوله ، والضحاک : اسم أبی أنس وعبّر بالظاهر موضع المضمر بیانا لعین المستهزأ به بذکر الاسم العلم تحقیرا لشأنه ، وقیل

۱- البیت للحماسی فی شرح عقود الجمان ۲ / ۱۸.

إن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح ، وأما الإشاره إلى قصه ، أو مثل ، أو شعر ؛ فإنما هو التلميح - بتقديم اللام على الميم - وسيجىء ذكره فى الخاتمه.

والتسويه بينهما إنما وقعت من جهه العلامه الشيرازى - رحمه الله تعالى - وهو سهو.

(أو تهكم) أى : سخريه واستهزاء (فيقال للجبان : ما أشبهه بالأسد ، وللبخيل : هو حاتم) كل من المثالين صالح للتمليح ، والتهكم ، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام ؛ فإن كان القصد إلى ملاحه وظرافه دون استهزاء وسخريه بأحد فتمليح ، وإلا فتهكم.

******

إن الضحاك اسم ملك من الملوك الماضيه قتله الملك إفريزون أطلق على أبى أنس زياده فى التهكم لتضمنه تشبيه به على وجه الهزؤ والسخريه أو التمليح ، فكأنه قال : فسل جسمى من غيظ هذا الذى هو كالملك الفلانى ، ولا يخفى ما فيه من الاستهزاء والتمليح (قوله : قصد بها الهزؤ والتمليح) أى : الاستهزاء بأبى أنس وإضحاك السامعين وإزاله الملل عنهم (قوله : فى الخاتمه) أى : خاتمه البديع (قوله : بينهما) أى : بين مقدم الميم ومؤخرها هنا ؛ حيث فسر التمليح هنا بتقديم الميم بالإشاره إلى قصه أو مثل أو شعر وجعل ما أشبهه بالأسد إذا قيل للجبان مثالا للتهكم لا للتمليح ، وجعل : هو حاتم مثالا للتمليح فقط.

(قوله : وهو سهو) أى : من وجهين : - الأول : أن الإشاره إلى قصه أو شعر أو مثل إنما هو التمليح بتقديم اللام ، وأما التمليح بتقديم الميم فهو الإتيان بما فيه ملاحه وظرافه. الأمر الثانى : أن قولنا للجوّاد هو حاتم ليس فيه إشاره لشىء من قصه حاتم فلا وجه لتعين جعله للتمليح على ما قال.

(قوله : صالح للتمليح والتهكم) أى : صالح لكل منهما (قوله : وإلا فتهكم) ظاهره وإلا يكن كذلك وهو صادق بأن لا يقصد الملاحه والظرافه وإن كانا حاصلين وقصد ما بعدهما من الهزؤ والسخريه ، وبما إذا لم يقصد شيئا ، وبما إذا يقصد كلّا من الملاحه والظرافه والاستهزاء والسخريه ، مع أنه لا يكون تهكما إلا فى الأولى ، وأما فى الأخيره فهو تهكم وتمليح ، ثم إن قصد الشارح بيان مفهوم كل واحد على انفراده فلا ينافى اجتماعهما كما قلنا.

وقد سبق إلى بعض الأوهام – نظرا إلى ظاهر اللفظ – أن وجه التشبيه – فى قولنا للجبان : هو أسد ، وللبخيل : هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين – وفيه نظر ؛ لأنا إذا قلنا : الجبان كالأسد فى التضاد أى : فى كون كلّ منهما مضادّا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم فى شىء ، كما إذا قلنا : السواد كالبياض فى اللونيه ، أو فى التقابل ، ومعلوم أنا إذا أردنا التصريح بوجه الشبه فى قولنا للجبان : هو أسد – تمليحا ، أو تهكما – لم يتأتّ لنا إلا أن نقول : فى الشجاعه ، لكن الحاصل فى الجبان إنما هو ضد الشجاعه فنزلنا تضادّهما منزله التناسب ، وجعلنا الجبن بمنزله الشجاعه على سبيل التمليح والهزؤ.

******

(قوله : نظرا إلى ظاهر اللفظ) أى : لفظ المصنف وهو قوله : اشتراك الضدين فيه ، ونظرا : منصوب على التمييز ، أو على الحال من بعض المضاف ، أو من المضاف إليه لا مفعولا لأجله لعدم الاتحاد فى الفاعل ؛ لأن فاعل سبق أن وجه الشبه وفاعل النظر ذلك المتوهم (قوله : هو التضاد) الجمله خبر أن (قوله : الوصفين المتضادين) وهما الجبن والشجاعه والكرم والبخل لا باعتبار حقيقتى الموصوفين (قوله : لا يكون هذا من التمليح والتهكم فى شىء) أى : وحينئذ لا حاجه لقول المصنف ، ثم ينزل منزله التناسب بل لا معنى له أصلا ؛ لأنه خلاف الواقع وكذلك لا حاجه لقوله بواسطه تمليح أو تهكم ، بل لا معنى له ، بل لا معنى لقوله : قد ينتزع الشبه من نفس التضاد لاتحاد المنتزع والمنتزع منه ولا معنى له (قوله : كما إذا قلنا .. إلخ) تنظير بما قبله (قوله : ومعلوم .. إلخ) هذا ردّ آخر لما سبق لبعض الأوهام ، وحاصله : أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به فى قولك تمليحا أو تهكما للجبان هو كالأسد ، إذ لو قلت فى التضاد لخرجت عن مقام التمليح والتهكم ، وإنما تقول فى مقامهما فى الشجاعه ، (وقوله : لكن الحاصل .. إلخ) دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان ، والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك ، فكيف صح جعل الشجاعه وجه الشبه؟ وحاصل الدفع : أننا نزلنا تضادهما منزله تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزله الشجاعه ، فالجبان شجاع تنزيلا فجاء الاشتراك (قوله : تمليحا .. إلخ) أى : على وجه التمليح أو التهكم.

أداه التشبيه

(وأداته) أى : أداه التشبيه (الكاف ، وكأن) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامدا ، أو مشتقّا ؛ نحو : كأن زيدا أخوك ، وكأنه قائم (ومثل : وما فى معناه) مما يشتق من المماثله ...

******

(قوله : وأداته) أى : آلته ؛ لأن الأداه لغه الآله سمى بها ما يتوصل به إلى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا (قوله : الكاف) قدمها ؛ لأنها الأصل لبساطتها اتفاقا وتلزم الكاف إذا دخلت على أنّ المفتوحه كلمه "ما" فيقال : عمرو قائم كما أن زيدا قائم ، ولا يقال : كأن زيدا قائم لئلّا يلتبس بكلمه كأن التى هى من أخوات إن (قوله : وكأن) قيل هى بسيطه ، وقيل مركبه من الكاف ومن أن المشدده ، والأقرب الأول لجمود الحروف مع وقوعها فيما لا يصح فيه التأويل بالمصدر المناسب ؛ لأن المفتوحه وإن كان الثانى أشبه بحسب ما يظهر من صوره كأن (قوله : وقد تستعمل) أى : كأن عند الظن أى : ظن المتكلم ثبوت الخبر ، و"قد" هنا للتقليل النسبى ؛ لأن استعمالها للظن قليل بالنسبه لاستعمالها للتشبيه وإن كان كثيرا فى نفسه (قوله : سواء كان .. إلخ) تعميم فى استعمالها للظن ؛ لأن استعمالها للتشبيه مقيد بما إذا كان خبرها جامدا على هذا القول ، وحينئذ فهى فى المثالين المذكورين للظن لا للتشبيه ، وإلا كان من تشبيه الشىء بنفسه ، وما ذكره الشارح من استعمالها للتشبيه وللظن مطلقا ، سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا.

ذكر فى المطول : أنه الحق ، وأن استعمالها للظن مطلقا كثير فى كلام المولدين ، ومقابله قول الزجاج : أنها للتشبيه إن كان الخبر جامدا نحو : كأن زيدا أسد ، وللشك إن كان الخبر مشتقّا نحو : كأن زيدا قائم ؛ وذلك لأن خبرها المشبه به فى المعنى هو المشبه والشىء لا يشبه بنفسه ، وقول بعضهم : إنها للتشبيه مطلقا ولا تكون لغيره ، وجعل مثل هذا - أعنى : كأن زيدا قائم - على حذف الموصوف أى : كأن زيدا شخص قائم ، فلما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر.

(قوله : وما فى معناه) أى : وما معناه فيه ، ففى الكلام قلب (قوله : مما يشتق من المماثله) هذا بيان لما فى معنى مثل ، وذلك : كتماثل زيد وعمرو ، وماثل زيد عمرا ، وزيد

والمشابهه ، وما يؤدى هذا المعنى (والأصل فى نحو الكاف) أى : فى الكاف ، ونحوها كلفظ : نحو ، ومثل ، وشبه ، بخلاف كأن ، وتماثل ، وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظا ؛ نحو : زيد كالأسد ، أو تقديرا ؛ نحو : قوله تعالى : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ)(۱) على تقدير : أو كمثل ذى صيب (وقد يليه) أى : نحو : الكاف (غيره)

******

مماثل لعمرو (قوله : والمشابهه) أى : كتشابه زيد وعمرو ، وشابه زيد عمرا ، وزيد مشابه لعمرو ، وزيد يشبه عمرا (قوله : وما يؤدى هذا المعنى) عطف على المماثله أى : وما يشتق مما يؤدى هذا المعنى أى : التشبيه وذلك كالمشتق من المضاهاه والمقاربه والموازنه والمعادله والمحاكاه ، فإن المشتقات من هذه المصادر تفيد هذا المعنى الذى هو التشبيه نحو : زيد يضاهى أو يحاكى أو يقارب أو يعادل عمرا.

قال العلامه اليعقوبى : والمتبادر أن هذه المشتقات كلها سواء كانت من المماثله أو مما بعدها إنما تفيد الإخبار بمعناها ، فقولك : زيد يشبه عمرا إخبار بالمشابهه كقولك : زيد يقوم ؛ فإنه إخبار بالقيام وليس هناك أداه داخله على المشبه به ، ومثل هذا يلزم فى لفظ مثل ، فعدّها من أدوات التشبيه لا يخلو عن مسامحه (قوله : والأصل) أى : الكثير الغالب (قوله : أى فى الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكنايه كما تقرر فى قولك : مثلك لا يبخل ، لا إن فى الكلام تقديرا ؛ وذلك لأن الحكم إذا ثبت لمماثل الشىء ولما هو على أخص أوصافه كان ثابتا له ، فإذا كان ما هو مثل الكاف حكمه كذا فالكاف الذى هو الأصل فيه حكمه كذا بطريق الأولى (قوله : كلفظ نحو) أى : من كل ما يدخل على المفرد كمشابه ومماثل ، بخلاف ما يدخل على الجمله مثل كأن أو يكون جمله بنفسه كيشابه ويماثل ويضاهى ، فإن هذه لا يليها المشبه به بل المشبه ، فإذا قيل زيد يماثل عمرا كان الضمير المستتر الوالى للفعل هو المشبه والمشبه به عمرا المتأخر (قوله : لفظا) حال من المشبه به أى : حاله كونه ملفوظا به أو مقدرا (قوله : على تقدير ، أو كمثل ذوى صيب) أى : فالمشبه به وهو مثل ذوى الصيب قد ولى الكاف

۱- سوره البقره : آيه : ۱۹.

أى : غير المشبه به (نحو : (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَياهِ الدُّنْيا كَماءٍ أَنْزَلْناهُ)(۱) ... الآيه ؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا ...

******

والحال أنه مقدر ، وإنما قدر ذوى الصيب ؛ لأن الضمائر فى قوله : (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِى آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ)(۲) لا بد لها من مرجع وليس موجودا فى اللفظ ، وإنما قدر مثل ليناسب المعطوف عليه أى : كمثل الذى استوقد نارا. والصيب المطر فيعلّ ، من صاب نزل ، ويطلق الصيب أيضا على السحاب ، فإن أريد به فى الآيه السحاب ففيه ظلمتان سحمته وتطبيقه منتظمه بهما ظلمه الليل ، وكون الرعد والبرق فى السحاب واضح وإن أريد به المطر ففيه ظلمه تكاثفه وانثجاج السحاب بتتابع القطر مع ظلمه الليل ، وأما الرعد والبرق فحيث كانا فى أعلاه ومصبّه ملتبسين به فى الجمله فهما فيه أيضا - قاله عبد الحكيم (قوله : أى غير المشبه به) أى : مما له دخل فى المشبه به وذلك إذا كان المشبه به هيئه منتزعه وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئه ولا خفاء فى كثرته ، فالتقليل المستفاد من" قد" بالنسبه لإيلاء المشبه به ولا بدّ من تقييد الكلام بما إذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دالّ عليه ، وإنما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى : (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْراهَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوها كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً)(۳) فإن المشبه به مركب لكن عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل أعنى : الحاله والصفه العجيبه الشأن ، فالحاصل : أن المشبه به إذا كان مركبا فإن عبر عنه بلفظ مفرد كلفظ المثل فقد ولى المشبه به الكاف وإن لم يعبر عنه بمفرد ولا اقتضى الحال تقديره ، بل استغنى عنه بما فى ضمن مجموع اللفظ فلا يكون المشبه به واليا للكاف.

(قوله : (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَياهِ الدُّنْيا)) أى : بيّن لهم حال وصفه الحياه الدنيا ، فمثل مفعول اضرب (وقوله : كماء) خبر مبتدأ محذوف أى : هى كماء وهو استئناف بيانىّ كأنه قيل : بم أبينه؟ فقيل : هى كماء ، وقيل : إن" اضرب" بمعنى اجعل وصيّر ، وحينئذ فله مفعولان ثانيهما قوله كماء أى : صيّر لهم صفه الحياه الدنيا شبه ماء أنزلناه .. إلخ

۱- الكهف : ۴۵.

۲- البقره : ۱۹.

۳- الجمعه : ۵.

بالماء ، ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره ، بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها وبهجتها ، وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء ؛ يكون أخضر ناضرا شديد الخضره ثم ييبس فتطيّره الرياح كأن لم يكن ، ولا حاجه إلى تقدير : كمثل ماء ؛ لأن المعتبر هو الكيفيه الحاصله من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف ، واعتبارها مستغن عن هذا التقدير. ومن زعم أن التقدير : كمثل ماء ، وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف - ...

******

(قوله : بالماء) أى : حتى يكون مما ولى الكاف المشبه به لفظا (قوله : ولا بمفرد آخر يتحمل) أى : يتكلف تقديره بحيث يقال : إن الأصل نبات ماء ويكون مما ولى الكاف المشبه به تقديرا (قوله : بل المراد تشبيه حالها .. إلخ) أى : ووجه الشبه وجود الهلاك والتلف بأثر الإعجاب والاستحسان والانتفاع فى كلّ (قوله : فى نضارتها) من ظرفيه الكلى فى الجزئى ، أو فى بمعنى : من بيان لحالها (وقوله : وبهجتها) تفسير لما قبله (قوله : بحال النبات) أى : صفته ، ولا شك أنه غير وال للكاف لفظا ولا تقديرا (وقوله : يكون أخضر) حال من النبات (وقوله : شديد الخضره) تفسير لقوله : ناضرا (وقوله : ثم ييبس) تفسير ل- هشيما فى الآيه ، (وقوله : فتطيره) تفسير لتذروه فيها أيضا (قوله : ولا حاجه .. إلخ) أى : حتى يكون المشبه به واليا للكاف تقديرا وعبارته توهم أن هذا التقدير جائز وإن كان لا حاجه إليه للاستغناء عنه بما ذكره من أن المعتبر .. إلخ - وفيه نظر ؛ لأن المشبه به حينئذ صفه الماء الموصوف بتلك الصفات فيخالف قوله سابقا بل المراد تشبيه حالها أى : الدنيا بحال النبات فإنه نص فى أن المشبه به حال النبات لا حال الماء ، والجواب : أن حاله الماء الموصوف بما ذكر فى الآيه تؤول إلى صفه النبات التى ذكرها الشارح ، وحينئذ فلا إشكال (قوله : الكيفيه) أى : الصفه والحاله ، (وقوله : الحاصله من مضمون الكلام) أى : من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف وهو النبات الناشئ من الماء واخضراره ثم يبوسته ثم تطيير الرياح له (قوله : مستغن عن هذا التقدير) أى : لفهمها من ذلك المضمون فوجود التقدير وعدمه سيّان (قوله : أن التقدير) أى : فى الآيه كمثل ماء أى : وإن المشبه به مثل الماء (قوله : وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به) أى : لأن المشبه به هو مثل

فقد سها سهوا بيّنا ؛ لأن المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا به ، وقد يكون محذوفا على ما صرح به فى الإيضاح.

(وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى : عن التشبيه (كما فى : علمت زيدا أسدا ...

******

الماء والوالى للكاف نفس الماء فقوله بناء على إنه أى : المشبه به فى الآيه محذوف وهو مثل راجع لقوله : وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به ، والحاصل : أن هذا الزاعم فهم أن المراد بقول المصنف والأصل فى الكاف ونحوه أن يليه المشبه به أى : فى اللفظ ، وقوله وقد يليه غيره أى : فى اللفظ وإن كان واليا له فى التقدير وجعل الآيه من هذا القبيل فقدر فيها مثل وجعله المشبه به ، وحينئذ فهو وال للكاف فى التقدير لا فى اللفظ ، وقد ظهر لك من قوله : وأن هذا .. إلخ : مغايره قوله : ومن زعم .. إلخ لقوله : ولا حجه .. إلخ.

(قوله : فقد سها) أى : من وجهين - الأول : أنا لا نسلّم أن المشبه به مثل الماء وصفته بل مثل النبات الناشئ من الماء ، والثانى : أننا إذا سلّمنا أن المشبه به مثل الماء كما قال هذا الزاعم ، فلا نسلّم أن الكاف فى هذه الآيه قد وليها غير المشبه به بل الوالى لها - على كلامه - هو المشبه به ؛ لأن المقدر عندهم كالملفوظ ، وحينئذ فالمشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون مقدرا ، والشارح اقتصر فى بيان السهو على الوجه الثانى ، فإن قلت : هذا الثانى لا يرد على الزاعم إلا إذا كان يوافق على التعميم من قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالملفوظ وهو قد خصه بالملفوظ فلا يرد عليه. قلت : تخصيصه لا يصح مع تصريح المصنف فى الإيضاح - الذى هو كالشارح لهذا المتن - بأن موالاه المشبه به للكاف أعمّ من أن تكون لفظا أو تقديرا.

(قوله : وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى : يدل عليه من غير ذكر أداه فيكون الفعل قائما مقامها ، والمراد : فعل غير الأفعال الموضوعه من أصلها للدلاله على التشبيه كالأفعال المشتقه من المماثله والمشابهه والمضاهاه .. إلى آخرها ، وكان الأولى للمصنف أن يقول : وقد يذكر ما ينبئ عن التشبيه ليتناول" أنا عالم أن زيدا أسد" وزيد أسد حقّا - أو بلا شبهه ، وكأن زيدا أسد إذا كانت كلمه كأن للظن - اه أطول.

إن قرب) التشبيه وادّعى كمال المشابهه ؛ لما فى : علمت من معنى التحقيق (وحسبت) زيدا أسدا (إن بعد) التشبيه ؛ لما فى الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق والتيقن ، وفى كون مثل هذه الأفعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء ، والأظهر : أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه فى القرب والبعد.

******

(قوله : إن قرب التشبيه) شرط فى مقدر. أى : وإنما يستعمل علمت لإفاده التشبيه أن قرب التشبيه أى : إن أريد إفاده قرب المشبه للمشبه به (قوله : وادّعى كمال المشابهه) عطف تفسير على قوله : إن قرب ، والمراد : ادعى على وجه التيقن (قوله : لما فى علمت من معنى التحقيق) الإضافه بيانيه ، والمراد بالتحقيق التيقّن أى : لما فى علمت من الدلاله على تيقن الاتحاد وتحققه فيفيد المبالغه فى التشبيه لتيقن الاتحاد ، وهذا يناسب الأمور الظاهره البعيده عن الخفاء.

(قوله : إن بعد التشبيه) أى : أريد إفاده بعده وضعفه بأن تكون مشابهه المشبه للمشبه به ضعيفه لكون وجه الشبه خفيّا عن الإدراك (قوله : لما فى الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق والتيقن) أى : وعدم التيقن ؛ لأنه إنما يدل على الظن والرجحان فهو يشعر بأن تشبيهه بالأسد ليس بحيث يتيقن أنه هو بل يظن ذلك ويتخيل ، ومن شأن البعيد عن الإدراك أن يكون إدراكه كذلك (قوله : وفى كون .. إلخ) هذا اعتراض وارد على قول المصنف وقد يذكر فعل ينبئ عنه ، وحاصله : أنا لا نسلّم أن الفعل المذكور ينبئ عن التشبيه للقطع بأنه لا دلاله للعلم والحسبان على ذلك بل المنبئ عنه عدم صحه الحمل ؛ لأنا نجزم أن الأسد لا يصح حمله على زيد وأنه إنما يكون على تقدير أداه التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما فى قولنا : زيد أسد (قوله : والأظهر .. إلخ) أى : وحينئذ فيجاب عن المصنف بأن فى كلامه حذف مضاف أى : ينبئ عن حال التشبيه. هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا : أنبأ فلان عن فلان فإن المتبادر منه أنه أظهر حالا من أحواله لا أنه تصوره ، كذا قيل - وفيه نظر ؛ لأن الكلام هنا بصدد ما ينبئ عن التشبيه لا ما ينبئ عن حاله ، فلو كان مراد المصنف ذلك لأخّره إلى الكلام فى بحث أحوال التشبيه - تأمل.

الغرض من التشبيه

(والغرض منه) أى : من التشبيه (فى الأغلب يعود إلى المشبه ، وهو) أى : الغرض العائد إلى المشبه (بيان إمكانه) أى : المشبه ، وذلك إذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه (كما فى قوله :

******

(قوله : فى الأغلب) أى : أغلب الاستعمال يعود إلى المشبه لما كان التشبيه بمنزله القياس فى ابتناء شىء على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائدا إلى المشبه الذى هو كالمقيس ، ولذا كان عوده إليه أغلب وأكثر ، وقوله : فى الأغلب مقابله ما يأتى فى قوله : وقد يعود إلى المشبه به ، فإن قلت : ما يأتى يفيد أنه قليل ، وتعبيره هنا بالأغلب يفيد أن الآتى غالب. قلت : القله بالإضافه لا تنافى الغلبه.

(قوله : بيان إمكانه) أى : بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود (قوله : وذلك) أى : والسبب فى ذلك أى : فى بيان إمكانه (وقوله : إذا كان) أى : المشبه.

(قوله : ويدعى امتناعه) أى : امتناعه الوقوعى من أجل غرابته فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته (قوله : كما فى قوله) أى : كبيان إمكان المشبه الذى فى قول أبى الطيب المتنبى من قصيدته التى رثى بها والده سيف الدوله بن حمدان ، ومطلعها :

نعدّ المشرفيه والعوالى

وتقتلنا المنون بلا قتال

وترتبط السّوابق مقرنات (١)

وما ينجين من خبب الليالى

وهى طويله ، وقبل البيت قوله يخاطب سيف الدوله :

نظرت إلى الذين أرى ملوكا

كأنّك مستقيم فى محال

فإن تفق الأنام إلخ (٢)

: ...

وقد أحسن بعضهم فى تضمين هذا البيت حيث قال :

وقالوا بالعذار تسلّ عنه

وما أنا عن غزال الحسن سالی

وإن أبدت لنا خدّاه مسکا

فإنّ المسک بعض دم الغزال

ص: ۱۵۱

۱- کذا فی الأصل وتروی : مقربات.

۲- الأبیات من قصیده للمتنبی یرثی والده سیف الدوله ویعزیه بها ، وهو فی دیوانه ۲ / ۱۲ ، وهو فی الإشارات ص ۱۸۷.

فإن تفق الأنام وأنت منهم

فإنّ المسک بعض دم الغزال) (۱)

فإنه لما ادعی أن الممدوح قد فاق الناس حتی صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه ، وکان هذا فی الظاهر کالممتنع - احتج لهذه الدعوی ، ...

******

(قوله : فإن تفق) أی : تعل بالشرف والأنام - قیل : هم الإنس والجن ، وقیل : جمیع ما علی وجه الأرض ، وأراد الشاعر الأنام الموجودین فی زمانه ومن تعمیم الأنام یستفاد أنه صار بکونه فائقا لهم جنسا آخر بواسطه أن الداخل فی الجنس لا بد أن یساویه فرد منه غالبا (قوله : وأنت منهم) جمله حالیه أی : والحال أنک منهم أی : بحسب الأصل ؛ لأنک آدمیّ بالأصاله فلا ینافی دعوی صیرورته جنسا برأسه (قوله : فإن المسک .. إلخ) لیس جوابا للشرط الذی هو قوله : فإن تفق الأنام ؛ لعدم الارتباط المعنوی وإنما هو عله للجواب أقیم مقامه والأصل فلا بعد فی ذلک ؛ لأن المسک .. إلخ أی : إن خرجت عن جنسک بکمال أوصافک فلا بعد فی ذلک ولا استغراب ؛ لأن المسک بعض دم الغزال وقد فاقه بکمال أوصافه ، فحالک کحال المسک ، فالشاعر لما ادّعی أن الممدوح فاق الناس فوقانا صار به کأنه جنس آخر وأصل مستقلّ برأسه ، وکان فوقانه لهم علی الوجه المذکور مما یمکن أن یدعی استحالته احتجّ لمدعاه بأن حالته مماثله لحاله مسلّمه الإمکان لوقوعها ، فشبه حالته بتلک الحاله فتبیّن أن حالته ممکنه.

(قوله : فإنه) أی : الشاعر وهذا علّه لصحه التمثیل بالبیت لکون الغرض من التشبیه بیان إمکان المشبه.

(قوله : حتی صار أصلا) أی : کأنه أصل (قوله : وجنسا بنفسه) أی : وجنسا مستقلّا بنفسه ، وهذا مرادف لما قبله.

(قوله وکان هذا) أی : ما ذکر من فوقان الممدوح جمیع الأنام فوقانا صار به کأنه جنس مستقلّ بنفسه.

(قوله : فی الظاهر) أی : فی بادئ الرأی قبل التأمّل فی الدلاله بل والالتفات للنظائر (قوله : احتجّ لهذه الدعوی) أی : أقام الحجه أی : الدلیل علی إثبات هذه الدعوی

۱- البیت للمتنبی من قصیده یرثی فیها والده سیف الدوله ، دیوانه ۳ / ۱۶۵۱ ، والإشارات ص ۱۸۷.

وبين إمكانها بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء ، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفه التى لا توجد فى الدم ، وهذا التشبيه ضمنىّ ، ومكنّى عنه.

(أو حاله) عطف على إمكانه ، أى : بيان حال المشبه بأنه على أىّ وصف من الأوصاف (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد) إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه.

(أو مقدارها) أى : بيان مقدار حال المشبه فى القوه والضعف ، والزياده والنقصان ...

******

وهى فوقانه لهم على الوجه المذكور لدفع إنكارها لغرابتها (قوله : شبه هذه الحال) أى : الهيئه المأخوذه من فوقان الممدوح جميع الناس حتى صار كأنه أصل برأسه (وقوله : بحال المسك) أى : بالهيئه المأخوذه من فوقانه لجميع الدماء التى فى الغزال ، فهو من تشبيه المركب بالمركب ، والجامع فوقان الأصل فى كلّ.

(قوله : ضمنىّ) أى : مدلول عليه باللازم ؛ لأنه ذكر فى الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه - أعنى : فوقان الأصل - وأراد الملزوم وهو التشبيه (فقوله : ومكنّى عنه) تفسير لما قبله ، والحاصل : أن التشبيه لم يذكر صراحه بل كنايه بذكر لازمه ، وذكر بعضهم فى قول المطول : وليسمّ هذا التشبيه ضمنيّا ومكنيا عنه أنه إنما سمى ضمنيّا ؛ لأنه يفهم من الكلام ضمنا وسمّى مكنيا عنه ؛ لأنه مكنى أى : خفىّ ومستتر - وتأمله.

(قوله : حال المشبه) أى : صفته (قوله : بأنه على أىّ وصف من الأوصاف) أى : هل هو متصف بالبياض أو السواد أو الحمره مثلا؟ وهو متعلق ببيان أى : بيان حاله بجواب أنه على أىّ وصف .. إلخ (قوله : كما فى تشبيه .. إلخ) أى : كبيان الحال الذى فى تشبيه ثوب .. إلخ (قوله : فى السواد) أى : أو فى غيره من الألوان (قوله : إذا علم .. إلخ) شرط فى مقدر أى : وإنما يكون هذا التشبيه لبيان حال المشبه إذا علم .. إلخ ، وأما لو كان حال المشبه معلوما له قبل التشبيه لم يكن ذلك التشبيه لبيان حال المشبه ؛ لأنها مبيّنه ومعلومه وتبيين المبيّن عبث (قوله : أو مقدارها) أى : إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه وإنما ترك الشارح هذا القيد لظهوره مما ذكره أولا (قوله : أى بيان مقدار .. إلخ)

أى : تشبيه الثوب الأسود (بالغراب فى شدته) أى : شده السواد.

(أو تقريرها) مرفوع عطفا على : بيان إمكانه ، أى : تقرير حال المشبه فى نفس السامع ، وتقويه شأنه (كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل

******

أى : كميتها (وقوله : كما فى تشبيهه) أى : كبيان المقدار فى تشبيهه (قوله : أى تشبيه الثوب الأسود) أى : المعلوم أصل سواده وإلا كان التشبيه لبيان أصل الحال لا لبيان مقدارها ، وفى قول الشارح : أى : تشبيه الثوب الأسود إشاره إلى أن الضمير فى قول المصنف تشبيهه راجع للثوب الأسود المفهوم من قوله : فى السواد.

(قوله : مرفوع) أى : لا مجرور. عطفا على مدخول البيان وهو الإمكان ؛ لأن التقرير أخص من مطلق البيان ، إذ هو بيان على وجه التمكن فلو جرّ لكان المعنى أو بيان البيان الخاص ، ولا يخفى ما فى ذلك من العجرفه (قوله : أى تقرير حال المشبه) أى : وصفه الذى هو وجه الشبه القائم به (قوله : وتقويه شأنه) أى : المشبه والمراد بشأنه حاله ، وهذا عطف على تقرير حاله مفسر له ، واعلم أن تقرير حال المشبه فى نفس السامع إنما يفيده التشبيه إذا كان المشبه به حسيّا كان المشبه كذلك أو عقليّا كما يستفاد من كلام الشارح الآتى.

(قوله : كما فى تشبيه .. إلخ) أى : كالتقرير الكائن فى تشبيه من لا يحصل .. إلخ ، وذلك كأن يقال : فلان فى سعيه كالراقم على الماء بجامع عدم حصول الفائده فى كلّ ، فهذا التشبيه قرر وثبت حال فلان وهو عدم الفائده فى ذهن السامع (قوله : من سعيه) أى : عمله أو كسبه (قوله : على طائل) الطائل : هو الفضل أو الفائده. يقال : هذا أمر لا طائل فيه أى : لا فائده فيه ولا فضل. مأخوذ من الطّول - بالفتح - وهو الفضل يقال : لفلان على فلان طول - بالفتح - أى : فضل وامتنان ، و" على" يحتمل أن تكون زائده فاعل يحصل كما فى قوله :

إنّ الكريم وأبيك يعتمل

إن لم يجد (١) يوما على من

يتّكل

ويحتمل أنها غير زائده ، وفاعل يحصل ضمير عائد على الموصول كما هو الظاهر وضمّن يحصل معنى يطلع - كذا فى الفنرى.

١- وقعت فى المطبوع : يوجد ، وما أثبت من العقد الفريد ، وخزانه الأدب ونكت الهميان.

بمن يرقم على المـاء) فإنـك تجـد فيه من تقرير عـدم الفائـده ، وتقويه شأنه ما لا تجـده فى غيره ؛ لأن الفكر بالحسـيات أتم منه بالعقليات ؛ لتقدم الحسيات ، وفرط إلف النفس بها.

******

وفى عبد الحكيم : من لا يحصل من سـعيه على طائل بمعنى : من لا يبقى لأجل سـعيه على طائل ، فعلى صله يحصل كذا يستفاد من الأساس حيث قال : حصل عليه من حقّى كذا أى : بقى عليه منه كذا - اه.

(قوله : بمن يرقم) بابه نصر أى : يخطط على الماء كان ذلك التخطيط كتبا أو تزويقا.

(قـوله : فإنـك تجـد) أى : تعلم (وقوله : فيه) أى : فى هـذا التشـبيه المخصوص (وقوله : من تقرير عـدم الفائـده) أى : من تقرير المتكلم عدم الفائده الذى هو حال المشبه (وقوله : وتقويه شأنه) أى : شأن عدم الفائده الذى هو الحال.

(قوله : ما لم تجـده) مفعول تجد أى : شـيئا لا تجده فى غيره أى : من التشبيه بالمعقول (قوله : لأن الفكر) هو فى الأصل التأمّل ، والمراد به هنا الجزم أى : لأن الجزم بالأمور الحسـيه أتمّ من الجزم بالأمور العقليه والشىء وإن كان معلوما يقينا كحال المشبه إلا أن تمثيله بـالمحسوس يفيـد زيـاده قوه ؛ لأـن الإـلف بالمحسوسات أتم منه بالعقليات (قوله : لتقـدم الحسـيات) عله للأتميّه أى : لتقـدم الحسـيات فى الحصـول عنـد النفس على العقليـات ؛ لأـن النفس فى مبـدأ الفطره خـاليه عـن العلـوم ، ثـم بعـد إحساسـها بالجزئيـات بواسـطه الآلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات إجمالا يحصل لها علوم كليه هى العقليات (قوله : وفرط) أى : شـده إلف النفس بهـا ومما يؤيـد ما ذكره الشارح أنك لو أردت وصف يوم بالطول ، فقلت : هـذا يوم كأنه لا آخر له. لم يكن فى تأثيره فى النفس طول ذلك اليوم مثل قول الشاعر حيث شبهه بالمحسوس.

ويوم كظلّ الرّمح قصّر طوله

دم الزّقّ عنّا واصطكاك المزاهر (١)

١- الـبيت لاـبن الطـثريه فى ديـوانه ص ٨١ ، ولسـان العرب (صـفف) وأسـاس البلاـغه (رمـح) وورد (واصـطفاف) مكـان (واصطكاك).

(وهذه) الأغراض (الأربعه تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتمّ ، وهو به أشهر) أى : وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ؛ ظاهر هذه العباره : أن كلّا من الأربعه يقتضى الأتميّه والأشهريّه ، لكن التحقيق أن بيان الإمكان ، وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهريّه ...

******

وكذلك إذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كلمح البصر ، أو كأنه ساعه لم يكن فى تأثيره فى النفس قصر ذلك اليوم مثل قولك : يوم كإبهام القطاه حيث شبهه بمحسوس (قوله : الأربعه) أى : بيان الإمكان والحال والمقدار والتقرير (قوله : تقتضى) أى : تستلزم وتوجب (قوله : أتم) أى : أقوى ، واعلم أن الأتميّه والأشهريه ولو باعتبار ما عند المخاطب بالتشبيه ؛ لأن الأمر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات ، فقلّما يوجد وصف لأمر يعمّ اشتهاره عند كل الناس – قاله الفنرى.

(قوله : أتم) أى : منه فى المشبه (وقوله : وهو به أشهر) أى : عند السامع وإن لم يكن أشهر فى الواقع (وقوله : به) يحتمل أنه حال من الضمير فى أشهر أى : أشهر هو فى حال كونه ملتبسا به ، أو حال كونه فيه ، على أن الباء بمعنى فى.

(قوله : أى وأن يكون .. إلخ) أشار بهذا إلى أن قوله وهو به : عطف على اسم يكون وهو وجه الشبه ، وأشهر عطف على خبرها والضمير المرفوع راجع للمشبه به ولذا أبرزه ، وليست الجمله من المبتدأ والخبر واقعه موقع الحال ، إذ المقصود أن هذه الأغراض تقتضى الأمرين لا أنها تقتضى الأتميه فى حال كونه أشهر ، ثم إن الأشهريه كنايه عن الأعرفيه ومعنى الأعرف الأشد معرفه أى : إذا كان المشبه معروفا بوجه الشبه يكون المشبه به أشد معرفه به منه (قوله : ظاهر هذه العباره .. إلخ) ويمكن الجواب بأن مراد المصنف : أن مجموع الأغراض الأربعه يقتضى الأمرين ، ويرتكب التوزيع فترجع الأشهريه لما يقتضيها وهو الجميع ، وترجع الأتميه لما يقتضيها وهو التقرير ، وليس المراد : أن كل واحد من الأغراض الأربعه يقتضى الأتميه والأشهريه معا كما هو معنى الاعتراض (قوله : أن كلّا من الأربعه) أى : أن كل واحد من هذه الأغراض الأربعه (قوله : لا يقتضيان) أى : لا يستلزمان (قوله : إلا الأشهريه) أى : شده المعرفه لا الأتميه

ليصح القياس ، ويتم الاحتجاج فى الأول ، ويعلم الحال فى الثانى ، وكذا بيان المقدار لا يقتضى الأتميه ، بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه ، لا أزيد ، ولا أنقص ؛ ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه ، ...

******

(قوله : ليصح القياس) أى : الإلحاق فيهما (قوله : ويتم الاحتجاج فى الأول) أى : وهو بيان الإمكان ، وقوله : ويعلم الحال فى الثانى أى : وهو بيان الحال لامتناع تعريف المجهول بالمجهول إن كان المشبه به أخفى معرفه بوجه الشبه من المشبه وبما يساويه إن ساواه فى المعرفه ، وتوضيح ما ذكره من أن بيان الإمكان والحال إنما يقتضيان الأشهريه دون الأتميه : أن المطلوب فى بيان الإمكان إنما هو مجرد وقوع وجه الشبه فى الخارج فى ضمن المشبه به ليفيد عدم الاستحاله ، وغايه ما يقتضى ذلك مجرد العلم بالوجود الخارجى ليسلم الإمكان ولا يتوقف الإمكان على الأتميه ؛ لأن مطلق وقوع الحقيقه فى فرد ما يكفى فى إمكانها فإذا قلت : إنك فى خروجك عن أهل جنسك كالمسك - كفى فى المراد العلم بخروج المسك عن جنسه ولا يطلب كونه أتم منك فى الخروج ، بل ربما يوجب ذلك تقصيرا فى المدح فصح التشبيه ولو كنت أتم منه فى الخروج ، وأما بيان الحال فالغرض - كما تقدم - أن المخاطب جاهل به طالب لمجرد تصوره وذلك يكفى فيه كونه معروفا فى المشبه به ليفيد معرفته فى المشبه ، فإذا قيل ما لون ثوبك المشترى؟ قلت : كهذا ، فيحصل الغرض بمجرد العلم بكون هذا له سواد ؛ لأن ذلك هو المطلوب ولا يتوقف على كون هذا أتم فى السواد ؛ لأنه زائد على مطلق التصور ، والزائد على مطلق التصور غير مطلوب (قوله : بيان المقدار) أى : مقدار حال المشبه (قوله : بل يقتضى أن يكون المشبه به) أى : مع كونه أعرف وأشهر بوجه الشبه (قوله : على حد) أى : نهايه مقدار المشبه أى : أن يكون مساويا للمشبه فى وجه الشبه لا أزيد منه ولا أنقص ، ولو قال الشارح على حد .. إلخ ، وأن يكون أشهر لكان أحسن ليتضح به قوله : ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح ليوافق صنيع هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده.

(قوله : ليتعين) أى : عند المخاطب (وقوله : مقدار المشبه) أى : فى وجه الشبه ، (وقوله : على ما هو عليه) أى : فى نفس الأمر. وتوضيح ذلك : أن التشبيه الذى قصد به بيان

وأما تقرير الحال فيقتضى الأمرين جميعا ؛ لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل ، فالتشبيه به بزياده التقرير والتقويه أجدر.

(أو تزيينه) مرفوع عطفا على : بيان إمكانه ، أى : تزيين المشبه فى عين السامع (كما فى تشبيه وجه أسود ...

******

مقدار حال المشبه المخاطب به يعرف الحال فى المشبه وطالب لبيان مقدار تلك الحال فلا بدّ أن يكون الوجه الذى هو الحال المطلوب مقداره فى المشبه به على قدره فى المشبه من غير زياده ولا نقصان وإلا لزم الكذب والخلل فى الكلام ، فإنه إذا قيل : كيف بياض الثوب الذى اشتريته والحال أنه فى مرتبه التوسط أو التسفل فى البياض وقلت هو كالثلج ليكون وجه الشبه فى المشبه به أتم؟ كان الكلام كذبا. (قوله : وأما تقرير الحال) أى : حال المشبه (قوله : الأمرين) أى : الأتميه والأشهريه معا.

(قوله : لأن النفس إلى الأتم) أى : إلى المشبه به الأتم أميل (قوله : فالتشبيه به) أى : بالأتم الأشهر ، وهو مبتدأ خبره أجدر (وقوله : بزياده) متعلق بأجدر ، والباء فيه للسببيه ، والمعنى : فالتشبيه به أولى من التشبيه بالخالى من الأتميه والأشهريه بسبب إفادته زياده التقرير أى : التقرير الزائد فى نفسه والتقويه ، وحينئذ فتقرير الحال مقتض للأمرين ، وتوضيح ذلك : أن المراد من تقرير حال المشبه تمكن حال ذلك الحال فى نفس السامع بحيث تطمئن إليه ، ولا يمكن لها مدافعه فيه بالوهم لغرض من الأغراض كالتنفير عن السعى بلا فائده ، فإن صاحبه ربما يدافع بوهمه عدم حصول الفائده بتوهم الحصول ، فإذا ألحق له بالرقم على الماء الذى لا يمكن مدافعه عدم الحصول فيه لقوته فيه وظهوره تحقق عند النفس فى الأول كما تحقق فى الثانى ، فتقع نفرته عن ذلك السعى ، وقد تقرر أن تحقق الشىء بالأقوى والأظهر مع قصد ذلك التحقق واجب ؛ لأن الأضعف سبيل للتساهل فيه والتغافل عن مقتضاه ودفاعه عن النفس بإثبات ضده وهما.

(قوله : أو تزيينه) أى : جعله ذا زينه بأن يصوره للسامع بما يزيّنه ويحسّنه ، فيخيّل السامع حينئذ حسن المشبه فإذا تخيّله كذلك كان ذلك داعيا لرغبته فيه (قوله : عطفا على بيان إمكانه) أى : لا بالجر. عطفا على إمكانه (قوله : فى عين السامع) أى : لأجل ترغيبه فيه لكونه يصوّره له بصوره حسنه تدرك بالعين.

بمقله الظبى ، أو تشويهه) أى : تقبيحه (كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحه جامده قد نقرتها الديكه) جمع : ديك (أو استطرافه) أى : عدّ المشبه طريفا حديثا بديعا

******

قال العصام : وكان الأولى أن يقول : أى : تزيين المشبه عند السامع لأجل أن يشمل تشبيه صوت حسن بصوت داود وتشبيه جلد ناعم بالحرير وتشبيه نكهه شخص بريح المسك وتشبيه طعم البطيخ بالعسل ، وعلى هذا فالمراد بتزيينه تصويره للسامع بصوره حسنه سواء كانت تدرك بالعين أو بغيرها (قوله : بمقله الظبى) أى : التى سوادها مستحسن طبعا وهى الشحمه التى تجمع السواد والبياض ، فالسواد الكائن فى مقله الظبى أوجب لها حسنا ؛ لأن السواد فى العين حسن بالجبله وذلك لما يلازمه من الصفاء العجيب والاستداره مع إحاطه لون مخالف له غالبا من نفس العين أو خارجها ، فلما شبه الوجه الأسود بالمقله المذكوره صار مصوّرا للسامع بصوره حسنه.

قال فى الأطول : والتشبيه مبنىّ على ما قال الأصمعى من أن عين الظبى وبقر الوحش فى حال الحياه كلها سواد وإنما يظهر فيها البياض مع السواد بعد الموت (قوله : أى تقبيحه) أى : لأجل أن ينفر المخاطب عنه (قوله : كما فى تشبيه) أى : كالتشويه الذى فى تشبيه (قوله : مجدور) أى : عليه آثار الجدرىّ (قوله : بسلحه) بحاء مهمله أى : عذره جامده أى : يابسه (قوله : نقرتها) أى : نقبتها بالمنقار فى حال رطوبتها ، وقوله الدّيكه - بكسر الدال وفتح الياء - جمع ديك ، والديكه تطلق على الدجاج ، وفى لفظ " قد " إشعار بأن أثر النقر باق فى السلحه ؛ لأنه يزول بطول الزمان ، وإنما أشعر ببقائه ؛ لأنه للتقريب ، ووصف السلحه بالجمود ليتم الشبه بلزوم تلك الحفر وتقررها كما فى الوجه المجدور والجامع بين الطرفين الهيئه الحاصله من شكل الحفر وما أحاط بها ، ووجه تقبيح المشبه فى هذا التشبيه : أن المشبه به وهو السلحه المذكوره صورتها فى غايه القباحه ، فلما ألحق بها الوجه المجدور تخيل قبحه ولو كان فيه حسن باستقامه رسومه وأعضائه وسار مظهرا فى أقبح صوره لأجل التنفير عنه.

(قوله : استطرافه) بالطاء المهمله من استطرفت الشىء اتخذته طريفا أى : جديدا والمال الطريف هو المقابل للقديم ، وحينئذ فالمراد باستطراف المشبه : جعله جديدا بديعا لأجل الاستلذاذ به ؛ لأن لكل جديد لذه ووجه جعله جديدا : أنه أظهر ملتبسا بوصف أمر غريب

(كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لإبرازه) أى : إنما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لإبراز المشبه (فى صوره الممتنع عاده) وإن كان ممكنا عقلا ، ولا يخفى أن الممتنع عاده مستطرف غريب ...

******

مستحدث لم يعهد على ما يأتى ، ويحتمل أن يكون بالظاء المشاله ، وحينئذ فالمراد باستظرافه جعله ظريفا أى : جميلا حسنا بالوجه المذكور وكلام الشارح يشير إلى الأول (فقوله : أى : عد المشبه طريفا) المراد بعده طريفا جعله كذلك ، (وقوله : حديثا) بمعنى جديدا تفسير لما قبله وكذا قوله بديعا (قوله : كما فى تشبيه) أى : كالاستطراف الذى فى تشبيه .. إلخ (قوله : فحم) هو كنهر ونهر وكأمير الجمر المطفأ (قوله : فيه جمر موقد) فى القاموس : الجمر النار المتقده ، وحينئذ فلا حاجه إلى قوله موقد ، والمراد تشبيه فحم سرت النار فيه سريانا يتوهم منه الاضطراب كاضطراب الموج (قوله : ببحر من المسك) أى : الذائب (وقوله : موجه الذهب) أى : الذائب ، وإنما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب ؛ لأن البحر لا يتصور بصوره الجامد ووجه الشبه : هو الهيئه الحاصله من وجود شىء مضطرب مائل إلى الحمره فى وسط شىء أسود (قوله : لإبرازه) متعلق بمفهوم ما فإنه عباره عن استطراف أو تشبيه والشارح جعله متعلقا بمحذوف ، حيث قال : أى : إنما استطرف .. إلخ ، وهو غير متعين - قاله فى الأطول.

(قوله : لإبراز المشبه) أى : مع كونه مبتذلا (قوله : فى صوره الممتنع) أى : وهو البحر من المسك الذى موجه الذهب ، والمراد بإبرازه فى صورته إبرازه بصفته حيث ألحق به ؛ لأنه لما ألحق به نقل وصفه وهو الامتناع إليه ، ولا شك أن إبراز الشىء المبتذل فى صوره الممنوع يتخيل أنه كهو ، وهذا موجب لغايه الاستطراف ؛ لأن الفحم يتخيل فيه صوره المسك الذائب وإن كان غير ذائب ، والجمر وإن لم يكن ذائبا يتخيل فيه صوره الذهب الذائب المتموج ، وإنما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب ؛ لأن ذلك هو المشبه به كما علمت ، ومما زاد به استطراف المشبه هنا كونه شيئا تافها محتقرا أظهر فى وصف شىء رفيع لا تصل إليه الأثمان.

(قوله : وإن كان ممكنا عقلا) بأن يذوب المسك مع كثرته جدّا حتى يعد بحرا ويذاب الذهب ويجعل فيه ويكون موجا له (قوله : ولا يخفى أن الممتنع عاده) أى : صيروره الواقع المبتذل ممتنعا عاده مستطرف (وقوله : غريب) تفسير لما قبله.

(وللاستطراف وجه آخر) غير الإبراز فى صوره الممتنع عاده (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن ؛ إما مطلقا ، كما مر) فى تشبيه فحم فيه جمر موقد (وإما عند حضور المشبه ؛ كما فى قوله : ...

******

(قوله : وللاستطراف) أى : المطلق لا- الاستطراف فى خصوص المثال المذكور ، ولذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه إلى الاستطراف فى المثال المذكور ، والحاصل : أن الاستطراف من حيث هو له وجهان - الأول : إبراز المشبه فى صوره الممتنع فى الخارج.

والثانى : إبرازه فى صوره النادر الحضور فى الذهن وهما مفهومان مختلفان ، والثانى أعمّ فيلزم من كون الشىء ممتنع الحصول فى الخارج ندره حضوره فى الذهن دون العكس ، فكلما أبرز المشبه للسامع بصوره أحدهما حصل الاستطراف (قوله : نادر الحضور فى الذهن) أى : لأن ندره الحضور موجبه لغرابه ذلك النادر ولكل غريب لذه ، وإذا شبه غير النادر بالنادر المستطرف انتقل وصف الندره لذلك المشبه وصار مبرزا فى صورته أى : بصفته فينجرّ الاستطراف إليه (قوله : إما مطلقا) أى : ندورا مطلقا من غير تقييد بحاله حضور المشبه فى الذهن أى : عند حضور المشبه فى الذهن وعند عدمه (قوله : كما مر فى تشبيه .. إلخ) من هذا تعلم أن الاستطراف فى تشبيه الفحم الذى فيه جمر موقد بالبحر من المسك الذى موجه الذهب له جهتان : إبراز المشبه فى صوره الممتنع وإبرازه فى صوره النادر الحضور ، ولا- منافاه بين الجهتين ، وتقدم لك وجه ثالث للاستطراف فى التشبيه المذكور.

(قوله : وإما عند حضور المشبه) أى : وإما أن تكون تلك الندره حاصله فى المشبه به عند حضور المشبه لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا ، لكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من واد غير وادى الآخر فيبعد حضور أحدهما فى الذهن عند حضور الآخر.

(قوله : كما فى قوله) أى : كندره حضور المشبه به عند حضور المشبه فى قول أبى العتاهيه يصف البنفسج - كذا فى المطول ، وفى شرح الشواهد : أن هذين البيتين لابن الرومى وقبلهما :

ولاـزورديه) يعنى : البنفسـج (تزهو) قـال الجوهرى فى الصـحاح : زهى الرجـل فهو مزهو : إذا تكـبر. وفيه لغه أخرى حكاهـا ابن دريد : زها يزهو زهوا (بزرقتها ... بين الرياض على حمر اليواقيت) (١) يعنى : الأزهار والشقائق الحمر ...

******

بنفسج جمعت أوراقه فحكى

كحلا تشرّب دمعا يوم تشتيت

(قوله : ولاـزورديه) الواو واو رب ، ولاـ : من بنيه الكلمه ، لا نافيه ، وهو بكسـر الزاى المعجمه الخالصه - معرب. لازورديه بالزاء الغليظه وهى المشـربه شيئا ؛ لأنها لا تستعمل فى لغه العرب ، وبفتح الواو وسكون الراء المهمله ، واللازورديه صفه لمحذوف أى : رب أزهـار من البنفسـج لاـزورديه ، نسـبها الشـاعر للحجر المعروف باللّازورد لكونها على لونه فهى نسـبه تشبيهيه (قوله : يعنى البنفسج) هو بوزن سـفرجل كما ضبطه شيخنا العدوى (قوله : تزهو) أى : تتكبر. ونسبه التكبر للبنفسج تجوّز ، والمراد أن لها علوّا وارتفاعـا فى نفسـها (قوله : قـال الجوهرى .. إلـخ) أشـار بهـذا إلى أن زهى من الأفعـال الملازمه للبناء للمفعول وإن كان المعنى للبناء للفاعل فيقال زهى الرجل كما يقال جنّ الرجل وعنى بالأمر ونتجت الناقه (قوله : وفيه لغه أخرى .. إلخ) حاصلها : أنه يجوز استعمال زها مبنيّا للفاعل لفظا وما فى البيت وارد على هذه اللغه ، إذ لو كان واردا على اللغه الأولى لقيل تزهى - بضم أوله وفتح ثـالثه - إذ هـو مضـارع زهى المبنى للمجهول (قوله : بزرقتهـا) البـاء للسـببيه إن كـانت الزرقه راجحه على الحمره عنـد القائـل أو بمعنى مع إن كـانت مرجـوحه عنـده ، والمعنى حينئـذ على التعجـب من تكبرهـا (قـوله : بين الريـاض) حـال من ضـمير تزهـو ، والرياض جمع روض وهو البستان.

قال العصام : ولا يبعـد أن يكون قصـد به معنى علانيه أى : أنها تزهو علانيه لا على وجه الخفاء (قوله : على حمر اليواقيت) صـله لتزهو وهو من إضافه الصفه للموصوف (قوله : يعنى الأزهار والشقائق) أى : شقائق النعمان وعطف الشقائق على ما قبله من

١- البيت وما بعـده لابن المعتز أورده الطيبى فى التبيان ١ / ٢٧٣ بتحقيقى ، والعلوى فى الطراز ١ / ٢٦٧ ، واللازورديه : البنفسجه نسبه إلى اللازورد وهو حجر نفيس.

(كأنّها فوق قامات ضعفن بها

أوائل النّار فى أطراف كبريت)

فإن صوره اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن ندره حضور بحر من المسك موجه الذهب ، لكن يندر حضورها عند حضور صوره البنفسج فيستطرف بمشاهده ...

******

عطف الخاص على العام ، والحمر نعت للأزهار والشقائق ، وأشار بهذا إلى أنه استعار اليواقيت الحمر للأزهار الحمر كالورد والشقائق ، والمعنى : أنها تزهو وتتكبر على الأزهار الحمر الشبيهه باليواقيت الحمر وهذا غير متعين ، إذ يجوز أن يكون أراد اليواقيت الحمر نفسها أى : أنها تزهو على اليواقيت الحمر الحقيقيه ، إلا أن المناسب للبنفسج المعنى الأول ، ولذا اقتصر الشارح عليه (قوله : كأنها) أى : اللازورديه بمعنى البنفسجه وعنى بها رأسها من الأوراق ، وأما أحاطت به لا مع الساق بدليل قوله : فوق قامات (قوله : فوق قامات) أى : ساقات وهو حال من اسم كأن وجمعها مع أن البنفسجه فوق ساق واحد باعتبار الأفراد (قوله ضعفن بها) أى : ضعفن عن تحملها ؛ لأن ساقها فى غايه الضعف واللين ، أو ضعفن بسببها لثقلها وطول مكثها فوقه ، وإنما قال ضعفن ؛ لأن الساق الذى عليه البنفسج إذا طال انحنى (قوله : أوائل النار) خبر كأنها أى : النار المتصله بالكبريت التى تضرب إلى الزرقه لا الشعله المرتفعه ، وإنما قيد بأوائل ؛ لأن النار متى طال مقامها فى الكبريت وتمكنت منه ، واشتعلت : احمرّت وصفت وزال ما فيها من الزرقه ، ولهذا قيد أيضا بقوله : فى أطراف ، ولم يقل : فى كبريت ؛ لأن أوائل النار الواقعه فى أواسط الكبريت لا فى أطرافه لا زرقه فيها - قاله يس (قوله : لا يندر حضورها فى الذهن) أى : لأن الناس يستعملون فى الغالب الكبريت فى النار عند إيقادها (قوله : لكن يندر حضورها .. إلخ) لأن الإنسان إذا خطر البنفسج بباله لا تخطر بباله النار لا سيما فى أطراف الكبريت لما بينهما من غايه البعد ؛ لأن البنفسج جرم ندى ونور رياضى والنار جرم حارّ يابس دیاری ، فإذا خطر البنفسج فى الذهن فإنما ينتقل منه عند إراده التشبيه لما يضاهيه من جنس الأزهار ؛ لأنه هو الذى يخطر بالبال عند خطور البنفسج (قوله : فيستطرف) أى : المشبه وهو صوره البنفسج بسبب مشاهده أى : بسبب ندره مشاهده المعانقه والاتصال ،

عناق بين صورتين متباعدتين.

(وقد يعود) الغرض من التشبيه (إلى المشبه به ، وهو ضربان - أحدهما : إيهام أنه أتم من المشبه) فى وجه الشبه (وذلك فى التشبيه المقلوب) الذى يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه أكمل ...

******

والجمع بين صورتين متباعدتين وهما صوره البنفسج وصوره اتصال النار بأوائل الكبريت ، والحاصل : أن بين صوره البنفسج وصوره اتصال النار بأوائل الكبريت غايه البعد فعند حضور أحدهما فى الذهن يبعد حضور الآخر ، فإحضار أحدهما مع الآخر فى غايه الندور ، وحينئذ فالاستطراف فى التشبيه المذكور من حيث إنه حقق فيه المعانقه بين صورتين بينهما غايه المباعده لا يقال الاستطراف لأجل المعانقه المذكوره يعم الطرفين ؛ لأنا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتدّ به هنا استطرافه (قوله : عناق) بكسر العين المهمله بمعنى المعانقه والضم. قال فى الخلاصه : (١) لفاعل الفعال والمفاعله.

(قوله : وهو ضربان) الضمير للغرض العائد على المشبه به (قوله : أحدهما) أى : وهو الكثير الشائع (قوله : إيهام .. إلخ) أى : إيقاع المتكلم فى وهم السامع أى : ذهنه أن المشبه به أتمّ من المشبه فى وجه الشبه أى : مع أنه ليس كذلك فى الواقع (قوله : وذلك) أى : الإيهام الذى هو الغرض (قوله : الذى يجعل .. إلخ) تفسير للتشبيه المقلوب (قوله : الناقص) أى : فى نفس الأمر مشبها به أى : ويجعل فيه الكامل فى نفس الأمر مشبها ، فإذا جعل كذلك وقع فى وهم السامع أن المشبه به الناقص أتم من المشبه فى وجه الشبه ؛ لأن مقتضى أصل تركيب التشبيه كمال المشبه به عن المشبه فى وجه الشبه (قوله : قصدا) علّه لجعل الناقص مشبها به (وقوله : أكمل) أى : من المشبه الذى هو أكمل فى نفس الأمر ، وليس من التشبيه المقلوب قوله تعالى (مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكاةٍ)(٢) وإن كان نوره أتمّ من المشكاه ؛ لأن المقصود تشبيه ما لم يعلمه البشر بما علموه لكون المشكاه فى الذهن أوضح ، والقوه فى المشبه به قد تكون باعتبار الوضوح.

١- ألفيه ابن مالك.

٢- النور : ٣٥.

(كقوله :

وبدا الصباح كأن غرّته) (١) هى بياض فى جبهه الفرس فوق الدرهم استعير ...

******

(قوله : كقوله) أى : قول محمد بن وهيب فى مدح المأمون بن هارون الرشيد العباسىّ وأول القصيده :

العذر إن أنصفت متّضح

وشهود حبّك أدمع سفح

فضحت ضميرى عن ودائعه

إنّ الجفون نواطق فصح

وإذا تكلّمت العيون على

إعجامها فالسّر مفتضح

مهما أبيت معانقى قمر

للحسن فيه مخايل تضح

نشر الجمال على محاسنه

بدعا وأذهب همّه الفرح

يختال فى حلل الشباب به

مرح وداؤك أنّه مرح

ما زال يلثمنى مراشفه

ويعلّنى الإبريق والقدح

حتى استردّ الليل خلعته

وفشا خلال سواده وضح

وبعد البيت :

نشرت بك الدنيا محاسنها

وتزيّنت بصفاتك المدح

وإذا سلمت فكلّ حادثه

جلل فلا بؤس ولا ترح

(قوله : وبدا الصباح) أى : ظهر الصباح بمعنى الصبح.

قال العلامه اليعقوبى : يحتمل أن يراد به الضياء التام الحاصل عند الإسفار ، ويحتمل أن يراد به الضياء المخلوط بظلمه آخر الليل وذلك قبل الإسفار ، فعلى الأول : تكون الإضافه فى قوله : كأن غرّته إضافه للبيان أى : كأن الغره التى هى الصباح ؛ وذلك لأن الغرّه فى الأصل بياض فى جبهه الفرس. فوق الدرهم استعارها الشاعر للضياء التامّ الحاصل عند الإسفار فيكون المراد بالغره نفس الصباح ، وعلى الثانى : تكون الإضافه على

۱- البيت لمحمد بن وهيب الحميرى فى مدح الخليفه المأمون ، الإشارات ص ۱۹۱ ، والطيبى فى شرح المشكاه ۱ / ۱۰۸.

لبياض الصبح (وجه الخليفه حين يمتدح) فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفه أتم من الصباح فى الوضوح والضياء ، وفى قوله : حين يمتدح دلاله على اتصاف الممدوح بمعرفه حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه ، والارتياح له ، وعلى كماله فى الكرم ؛ حيث يتصف بالبشر والطلاقه عند استماع المديح.

(و) الضرب (الثانى) من الغرض العائد إلى المشبه به ...

******

أصلها لإحاطه الظلمه فى ذلك الوقت بإشراق هو كالغره المحاطه بالمشبه بذلك الإظلام - اه.

وربما كان كلام الشارح يميل للأول ؛ وذلك لأن الشاعر قد جعل المشبه الغره لا نفس الصباح ، وقد قال الشارح بعد ذلك فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفه أتمّ من الصباح ولم يقل من غرّه الصباح مع أنها هى التى جعلها الشاعر مشبهه ، فهذا يشير إلى أنهما شىء واحد وإن كان يمكن أن يقال : إن فى كلامه حذف مضاف ، وظهر لك من هذا أن الصباح ليس أول النهار ، وفى الأطول : أن الصباح أول النهار أعنى : الوقت الذى يختلط فيه ضوء الشمس بظلمه آخر الليل ، وأن مراد الشاعر بغرته : الضياء التام الحاصل عند الإسفار ، وحينئذ فالإضافه حقيقيه وعلى هذا فيقدر مضاف فى قول الشارح أتم من الصباح أى من غرته (قوله : لبياض الصبح) أى : للضياء التام الحاصل عند الإسفار وقت الصباح (قوله : فإنه قصد إيهام .. إلخ) أى : بقلب التشبيه وجعل وجه الخليفه مشبها به ؛ لأن جعله مشبها به يوهم أنه أقوى من غره الصباح على قاعده ما يفيده التشبيه بالاصاله من كون المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه (قوله : والضياء) عطف تفسير.

(قوله : اتصاف الممدوح) وهو الخليفه (وقوله : بمعرفه حق المادح) أى : بمعرفه ما يستحقه من التعظيم وغيره أى : والشأن أن من عرف شيئا عمله (فقوله : وتعظيم شأنه عند الحاضرين) تفسير لحق المادح (وقوله : بالإصغاء إليه) متعلق بتعظيم أى : بالإصغاء من ذلك الممدوح للمادح (وقوله : والارتياح له) أى : الاطمئنان لذلك المادح (قوله : وعلى كماله فى الكرم) عطف على اتصاف والضمير للممدوح (قوله : حيث) أى : لأنه يتصف بالبشر

(بيـان الاهتمام به) أى : بالمشـبه به (كتشبيه الجائع وجها كالبـدر فى الإشـراق والاسـتداره بالرغيف ؛ ويسـمى هـذا) أى : التشبيه المشـتمل على هذا النوع من الغرض (إظهار المطلوب هذا) الذى ذكر من جعل أحد الشـيئين مشبها ، والآخر مشبها به إنما يكون (إذا أريد إلحاق الناقص) فى وجه الشبه (حقيقه) ...

******

أى : طلاقه الوجه وعدم عبوسه ، والمراد بالمديح المدح ، وحاصل ما ذكره الشارح : أن تقييد الشاعر إشراق وجه الممدوح على وجه يقتضـى أكمليته على الصـباح بحين الامتـداح يـدل على معرفته لحق المـادح وعلى كرمه ؛ وذلـك لأـن إشـراق الوجه حال الامتداح يدل على شـيئين أحدهما : قبول المدح وإلا لعبس وجهه وهذا مستلزم معرفه حق صاحبه بمقابلته بالسرور التام ، والثانى : كون الممـدوح طبعه الكرم ؛ لأن الكريم هو الـذى يهزّه الانبساط حال المدح حتى يظهر أثره على وجهه ، ولو كان لئيما لعبس وجهه.

(قوله : بيان الاهتمام به) أى : إظهار المتكلم للسامع أنه مهتمّ به ، ولا بـد فى هذا من قرينه تدل على القصد كالعدول عما يناسـبه إلى غيره مع قرينه الحـال (قوله : كتشبيه الجـائع) من إضـافه المصـدر لفاعله ووجها مفعوله أى : كأن يشـبه الجائع وجها (وقوله : كالبدر) صـفه لوجها أى : وجها كائنا كالبدر (وقوله : فى الإشراق) أى : الضياء ، (وقوله : بالرغيف) متعلق بتشبيه أى : كأن يشبه الجائع الوجه المـذكور بالرغيف فى الاسـتداره واسـتلذاذ النفس بكلّ ، فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالبدر الذى هو المناسب إلى تشبيهه بالرغيف يـدل على اهتمامه بالرغيف ورغبته فيه لجوعه وأنه لم يزل عن خاطره (قوله : على هذا النوع) أى : بيـان الاهتمـام ، وقـوله من الغرض أى : الـذى هو من أفراد الغرض فهو بيـان لهـذا النوع (قوله : إظهـار المطلوب) أى : ذا إظهـار المطلوب ، أو أنهـا تسـميه اصـطلاحيه ووجه تسـميته بـذلك أنه لما عـدل عن تشبيه الوجه بالبـدر إلى الرغيف علم أنه إنما شـبه الوجه به لكون الرغيف فى خيـاله وطالبـا له والعـاده أنه لاـ يطلبه إلاـ الجائع. قال السـكاكى : ولا يحسن المصـير إليه إلا فى مقام الطمع فى حصول المطلوب كمـا يحكى أن قاضـى سجسـتان دخل على الصاحب بن عباد فوجـده متفنّنا أى : عالما بفنون العلوم فأخذ بمدحه حتى قال :

كما فى الغرض العائد إلى المشبه (أو ادّعاء) كما فى الغرض العائد إلى المشبه به (بالزائد) فى وجه الشبه (فإن أريد الجمع بين شيئين ...

******

وعالم يعرف بالسجزى

(١)

أراد السجستانى نسبه على غير قياس ، فأشار إلى : ندمائه أن يتمموه على أسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد حتى انتهوا إلى آخرهم ، فقال :

أشهى إلى النفس من الخبز

فأمر الصاحب أن يقدم له مائده.

(قوله : كما فى الغرض العائد إلى المشبه) أى : كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه إلى المشبه ، وكذا يقال فيما بعده ، وقد تقدم أن الغرض العائد إلى المشبه : بيان إمكانه أو حاله أو مقدارها أو تقريرها أو تزيينه أو تشويهه أو استطرافه ، والعائد إلى المشبه به : إيهام أنه أتم أو بيان الاهتمام به.

(قوله : بالزائد) متعلق بإلحاق ، ومراده بالزائد حقيقه أو ادّعاء كما علم من وصفه الناقص بذلك ، وكلام المصنف محل نظر - كما قال فى المطول ، وحاصله : أنه يقتضى أن التشبيه المفيد للأغراض المتقدمه كلها يقصد فيها إلحاق الناقص بالزائد فى وجه الشبه - وليس كذلك ، إذ لا يقصد إلحاق الناقص بالكامل فى وجه الشبه إلا إذا كان الغرض من التشبيه تقرير حال المشبه فقط كما تقدم للشارح ، وأجيب بأن المراد بالنقصان والزياده فى وجه الشبه ما يشمل ما كان بحسب الكم كما فى صوره التقرير أو بحسب الكيف كما فى غيرها ، فإن فى غيرها لا بد أن يكون المشبه به أعرف وأشهر بوجه الشبه - كذا قرر شيخنا العلّامه العدوى.

نعم يرد أن يقال : بيان الاهتمام غرض عائد إلى المشبه به ولا حاجه فيه إلى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقه وهو ظاهر.

(قوله : فإن أريد الجمع) أى : فإن لم يرد إلحاق الناقص بالكامل وأريد الجمع .. إلخ (قوله : فى أمر من الأمور) أى : سواء كان مفردا أو مركبا حسيّا أو عقليا واحدا أو

١- البيت فى التبيان بلا نسبه ص ٢٧٥ ، والإيضاح ص ٢٢٤.

فى أمر) من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصا ، والآخر زائدا ، سواء وجدت الزياده والنقصان ، أم لم يوجد (فالأحسن ترك التشبيه) ذاهبا (إلى الحكم بالتشابه) ليكون كلّ من الشيئين مشبها ومشبها به (احترازا من ترجيح ...

******

متعددا (قوله : من غير قصد .. إلخ) أى : بل قصد استواؤهما فى ذلك الأمر من غير التفات إلى القدر الذى زاد به أحدهما على الآخر إن كان فى أحدهما زياده فى الواقع إما لاقتضاء المقام المبالغه فى ادعاء التساوى وإما لأن الغرض إفاده أصل الاشتراك فيلغى الزائد إن كان (قوله : سواء وجدت الزياده) أى : فى أحدهما والنقصان فى الآخر كما فى قولك : تشابه وجه الخليفه والصبح (وقوله : أم لم يوجد) أى : المذكور من الزياده والنقصان وكان الأوضح : أم لم يوجدا وذلك كما فى قوله : تشابه دمعى ومدامتى (قوله : فالأحسن ترك التشبيه) أى : ترك المتكلم التشبيه حال كونه ذاهبا إلى الحكم على الشيئين اللذين قصد تساويهما فى الأمر بالتشابه ، فالمصدر مضاف للمفعول (وقوله : إلى الحكم) متعلق بمحذوف حال من الفاعل (وقوله : ترك التشبيه) أى : المعروف (وقوله : إلى الحكم) بالتشابه أى : الذى هو تشبيه غير معروف فلا ينافى ما تقدم من أن تشابه من أدوات التشبيه ، والتشبيه المعروف هو ما قصد فيه التفاوت فى وجه الشبه ، وغير المعروف - الذى هو التشابه - هو ما قصد فيه التساوى بين الطرفين فى أمر من الأمور ، وكان الأولى للمصنف أن يقول إلى إفاده التشابه لأجل أن يشمل قولك : أتشابه دمعى ومدامتى؟ بالاستفهام ، فإن هذا لا حكم فيه - كذا قال العصام.

قال السبكى فى العروس : وينبغى أن يلحق بلفظ التشابه ما وازنه من التماثل والتشاكل والتساوى والتضارع وكذا كلاهما سواء ، لا ما كان له فاعل ومفعول مثل شابه وساوى وضارع فإن فيه إلحاق الناقص بالزائد - انتهى.

(قوله : ليكون) أى : فى المعنى ، وهذا علّه للحكم بالتشابه (قوله : احترازا) عله لترك التشبيه أى : ترك التشبيه لأجل الاحتراز والتباعد عن ترجيح أحد المتساويين فى قصده على الآخر فى وجه الشبه يعنى من غير مرجح ؛ وذلك لأن السابق إلى الذهن فى التشبيه ترجيح المشبه به فى وجه الشبه على المشبه - ولا ترجيح هنا ؛ لأن الغرض أن

أحد المتساويين) فى وجه الشبه (كقوله :

تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى

فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب

فوالله ما ادرى ابا الخمر اسبلت جفونى؟ ...(١)

******

الطرفين متساويان فى وجه الشبه فحكم هنا بالتشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبها به (وقوله : من ترجيح) أى : من إيهام ترجيح أحد المتساويين وإلا لوجب ترك التشبيه فيختل. قوله : فالأحسن ويبطل تجويز التشبيه (قوله : أحد المتساويين) أى : بحسب القصد لا بحسب ما فى نفس الأمر (قوله : كقوله) أى : قول أبى إسحق إبراهيم الصابى اليهودى كان يحفظ القرآن حفظا جيّدا ولم يشرح الله صدره للإسلام كما هداه لمحاسن الكلام (قوله : إذ جرى) أى : وقت جريانه ، وفى الأطول : أى : فى كل وقت جرى ، ففائده الظرف التعميم ويؤيده صيغه تسكب المفيده للاستمرار.

(قوله : ومدامتى) أى : خمرتى وسميت مدامه ؛ لأنه ليس شراب يستطاع إدامه شربه إلا هى - اه عصام.

وتشابهما فى الحمره (قوله : فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب) الفاء للتعليل علّه لقوله : تشابه دمعى ومدامتى ، ومن : زائده أى تشابها من أجل كون عينى تسكب دمعا مثل ما فى الكأس من الخمر ، أو أنها ابتدائيه وليست زائده أى : من أجل كون عينى تسكب دمعا ناشئا من مثل الخمر الذى فى الكأس ، ولم يقل مما فى الكأس ، ويحذف مثل إشاره إلى أن مثل ما فى الكأس كائن عنده والدمع الأحمر مسكوب منه ، وفيه من المبالغه ما لا يخفى (وقوله : عينى) مفرد مضاف يعم وليس مثّنى وإلا لوجب أن يقول عيناى ؛ لأن المثنى المرفوع المضاف لياء المتكلم لا تقلب ألفه ياء باتفاق كما قال الأشمونى فى قول ابن مالك : وألفا سلم. إن ذلك فى المثنى والملحق باتفاق ، وفى المقصور على المشهور ، وعن هذيل انقلابها ياء حسن. وعينى مبتدأ وجمله تسكب خبره ومفعول تسكب محذوف كما قررنا (قوله : فو الله ما أدرى أبالخمر .. إلخ) أى : ما أدرى جواب

١- البيتان لأبى إسحق الصابى فى الإشارات ص ١٩٠ ، والأسرار ص ١٥٦ ، والتبيان ص ٢٧٦.

يقال : أسبل الدمع والمطر - إذا هطل ، وأسبلت السماء ، فالباء فى قوله : أبالخمر للتعديه ، وليست بزائده ؛ على ما توهمه بعضهم (أم من عبرتى كنت أشرب)

******

هذا الاستفهام ، والجار والمجرور متعلق بأسبلت أى : ما أدرى أأسبلت جفونى بالخمر الحقيقى؟ وفى العباره حذف كنت شربت منه ليكون مقابلا لقوله : أم من عبرتى كنت أشرب كما إن قوله أم من عبرتى .. إلخ : فيه حذف والأصل أم أسبلت جفونى بالدمع فكنت أشرب منه ليكون مقابلا لقوله أولا أأسبلت جفونى بالخمر؟ وحينئذ ففى البيت احتباك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره فى الموضع الآخر ، وحاصله أنه لما رأى أن دموعه النازله منه حال شربه للخمر [تشبه الخمر] فى الحمره أظهر أنه اختلط عليه الحال ، وأنه لا يدرى هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عيناه بالخمر ، أو كان يشرب من عبرته فعيناه تسكب دمعا؟ وهذا من تجاهل العارف ، إذ هو يعلم قطعا أنه يشرب خمرا ، وأن الذى تسكب عيناه دمع أحمر.

(قوله : يقال) .. إلخ الغرض من هذا بيان أن أسبل فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه ، وحينئذ فالباء فى حيّزه للتعديه لا زائده ، إذ لا تكون كذلك إلا لو كان متعديا بنفسه (قوله : إذا هطل) أى : سال كثيرا وبابه ضرب (قوله : وأسبلت السماء) أى : بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو إذا تعدى يتعدى بالباء (قوله : فالباء فى قوله أبالخمر للتعديه) أى : للزوم الفعل (قوله : على ما توهمه بعضهم) فيه أنه ورد استعماله متعديا بنفسه واستعماله لازما ، ففى القاموس : أسبل الدمع بمعنى أرسله ، وفى الصحاح : أسبل الدمع بمعنى هطل ، فعلى الأول الباء الواقعه فى حيزه زائده ، وعلى الثانى للتعديه فجعل الشارح الزياده وهما وهم منه ، وأجاب سم : بأن غايه الأمر أنه استعمل لازما ومتعديا ولم تتعين زياده الباء سيّما والأصل عدم الزياده ، وحينئذ فالجزم بالزياده وهم على أن زياده الباء فى غير النفى والاستفهام وفى غير خبر المبتدأ سماعى ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال التعديه - فتأمل.

(قوله : أم من عبرتى) أم هنا متصله لوقوعها بعد همزه التسويه ، والجمله بعدها مؤوله بمصدر عطف على الجمله السابقه المؤوله مع همزه الاستفهام بالمصدر ، والعبره

لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه.

(ويجوز) عند إراده الجمع بين شيئين فى أمر (التشبيه أيضا) لأنهما وإن تساويا فى وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها ، والآخر مشبها به لغرض من الأغراض ، وسبب من الأسباب ؛ مثل : ...

******

بالفتح الدموع وأما بالكسر فمصدر بمعنى الاعتبار (قوله : لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر) أى : فى الحمره ولم يقصد أن أحدهما زائد فيها والآخر ناقص يلحق به ترك التشبيه إلى التعبير بالتشابه ، ونظير ما تقدم من البيتين قول الصاحب بن عباد (١) :

رقّ الزّجاج وراقت الخمر

وتشابها فتشاكل الأمر

فكأنّما خمر ولا قدح

وكأنّما قدح ولا خمر

(قوله : ويجوز .. إلخ) مقابل لقوله : فالأحسن .. إلخ ، وقد استفيد ذلك من قوله : فالأحسن ، وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ، ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الأحسن الذى هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائز الذى هو التشبيه حيث اشتمل على قوله : فمن مثل .. إلخ وبالجمله فلا داعى لذكر هذا الكلام لعلمه مما تقدم (قوله : بين شيئين) هما المشبه والمشبه به (وقوله : وفى أمر) هو وجه الشبه (قوله : أيضا) أى : كما يجوز الحكم بالتشابه بل هو الأحسن كما تقدم (قوله : لأنهما وإن تساويا فى وجه الشبه .. إلخ) أى : بأن لم يرد المتكلم أن أحدهما زائد فيه إن كان هناك زائد بل قصد اشتراك الطرفين فيه على حد سواء ، وإن كان فى أحدهما زياده فى الواقع ؛ ولأن أداه التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك كما فى الأطول (قوله : لغرض من الأغراض) أى : غير داخل فى وجه الشبه الذى قصد تساوى الطرفين فيه إن قلت : مقتضى كون التشبيه لغرض أن يكون واجبا وهو ينافى الجواز ويناقض أحسنيه العدول إلى التشابه. قلت : المراد بالجواز هنا نفى الامتناع الصادق بالوجوب ولا ينافى الأحسنيه ، لأنها أيضا للوجوب ؛ لأن الأحسن فى باب البلاغه الواجب ، وعلى هذا فما تقدم من دلاله الأحسنيه على الجواز فى مقابله لا يخلو عن تسامح - قاله اليعقوبى.

١- البيتان فى الإيضاح ص ٢٢٥ ، وهما للصاحب بن عباد فى شرح عقود الجمان ٢ / ٢٣.

زيـاده الاهتمام ، وكون الكلام فيه (كتشبيه غرّه الفرس بالصـبح ، وعكسه) أى : تشبيه الصـبح بغره الفرس (متى أريـد ظهور منير فى مظلم أكثر منه) أى : من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغه فى وصف غره الفرس بالضياء ، والانبساط ، وفرط التلألؤ ، ...

******

(قوله : زياده الاهتمام) أى : لحبه كما إذا شـغف بحب فرسه فقال : غره فرسى كاللؤلؤه فى كف عبد. قاصدا إفاده ظهور منير فى أسود أكـثر منه فليس غرضه من التشبيه تزيين الغره ولاـ تقرير كمالهـا ؛ لأنهـا عنـده أعظم من أن تزين أو تقرر ، بـل الغرض من تقـديم الغره وجعلهـا مشـبها الاهتمام بها (قوله : وكون الكلام فيه) كما إذا كان حـديثه فى أحـد الطرفين أو لا فينجرّ الكلام إلى وصـفه فيناسب تقـديمه وجعله مشـبها ؛ لأن أصل تركيب الكلام أن يكون كـذلك وهـذا من معنى الاهتمام ؛ لأن إجراء الشـىء على المناسب الأصلى من التقديم مما يقتضى الاهتمام ، وذلك كما إذا كان يصف ليلا يسرى فيه ، أو فرسا سرى عليه فانتهى به الحديث إلى وصف ما تعلق بكلّ منهما فيجعل غره الثانى كالصبح وصبح الأول كالغره فى مجرد إظهار إشراق فى سواد من غير قصد قوه ولا ضعف.

(قوله : كتشبيه غرّه الفرس بالصبح) أى : فيما إذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهه لكون الكلام انجر إليها أو للاهتمام بها.

(قوله : وعكسه) يعنى تشبيه الصـبح بالغره لمثل ما ذكر من كون الكلام انجر إليه أو للاهتمام به (قوله : متى أريـد) راجع لقوله : كتشبيه غره الفرس بالصبح وعكسه أى : متى قصد إفاده ظهور .. إلخ (وقوله : منير) أى : كالغره وبياض الصبح (وقوله : فى مظلم أكثر منه) أى : كالليل والفرس ، والحاصل : أنه متى قصد إفاده أن وجه الشـبه ما ذكر جاز أن تشبيه الغره بالصـبح والصبح بالغره لحصول المقصود بكل من التشبيهين (قوله : من غير قصـد) متعلق بأريد (وقوله : قصد) أى : من المتكلم المشـبه أى : من غير أن يقصد المتكلم المشبه أى : من غير أن يقصد المتكلم ما ذكر بل إنما قصد مجرد إفاده ظهور منير فى مظلم أكثر منه مع ملاحظته التساوى (قوله : والانبساط) أى : الاتساع ، (وقوله : وفرط

ونحو ذلك ؛ إذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغره مشبها ، والصبح مشبها به.

أقسام التشبيه باعتبار طرفيه

(وهو) أى : التشبيه (باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه به أربعه أقسام ؛ لأنه : (إما تشبيه مفرد بمفرد ، ...

******

التلألؤ) أى : شده اللمعان (قوله : ونحو ذلك) أى : نحو المبالغه فى وصف الفرس بما ذكر (قوله : إذ لو قصد ذلك .. إلخ) يعنى لو قصد تشبيه غره الفرس بالصبح لأجل المبالغه فى الضياء والتلألؤ ، لا لأجل إفاده ظهور منير فى مظلم فإنه لا يكون حينئذ من باب التشابه ، وحينئذ فيتعين جعل الغره مشبها والصبح مشبها به ؛ لأنه أزيد فى ذلك ولا يصح العكس فيه إلا لغرض يعود إلى المشبه به من إيهام كونه أتم من المشبه على ما عرفت ، (فقول الشارح : لوجب .. إلخ) أى : إذا أريد التشبيه على سبيل التحقيق ، ولو أريد على سبيل الادّعاء تعين العكس - كما أفاده عبد الحكيم.

(قوله : وهو .. إلخ) لما فرغ من الكلام على أركان التشبيه والغرض منه ، شرع فى الكلام على تقسيم التشبيه وهو إما باعتبار الطرفين ، أو باعتبار الوجه ، أو باعتبار الأداه ، أو باعتبار الغرض ، وقد أتى به المصنف على هذا الترتيب (قوله : باعتبار الطرفين) أى : إفرادا أو تركيبا ، وتقدم تقسيمه باعتبارهما حسيه وعقليه (قوله : أربعه أقسام) هى فى الحقيقه تسعه أقسام حاصله من ضرب ثلاثه فى ثلاثه ؛ لأن الطرفين إما مفردان ، أو مقيدان ، أو مركبان ، أو المشبه مفرد والمشبه به مقيد أو بالعكس ، أو المشبه مفرد والمشبه به مركب أو بالعكس ، أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس ، ثم إن هذه التسعه صيّرها المصنف أربعه بأن جعل التقييد من حيز الإفراد فجعل أقسام المقيد والمفرد فى مقابله ما فيه التركيب ، وجعل ما فيه التركيب ثلاثه أقسام ما انفرد فيه التركيب ، وما اجتمع فيه مع مفرد سواء كان المفرد مقيدا أم لا ، وجعل ما اجتمع فيه مع مفرد اسمين ما تقدم فيه المركب وما تأخر فيه.

(قوله : لأنه إما تشبيه .. إلخ) فى تقدير الشارح ؛ لأنه تغيير إعراب المتن ؛ لأن قوله إما تشبيه .. إلخ : خبر هو ، فجعله خبر أن المحذوفه مع اسمها لكن نوع الإعراب واحد

وهما) أى : المفردان (غير مقيـدين ؛ كتشبيه الخد بالورد ، أو مقيدان ؛ كقولهم) لمن لا يحصل من سـعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فالمشبه هو الساعى المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شىء ، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء ؛ ...

******

وهو الرفع ، والأصـح فى مثله الجواز ، وقيـل بـالمنع كما لو اختلف الإعراب ، وفيه عمل أن المحـذوفه مع اسـمها ولم ينصوا على جوازه فيمـا رأيت ، وعـذر الشـارح فى ذلـك الإشاره بتقـدير خبر لقوله هو ؛ لأن مجرد قوله : إما تشبيه مفرد بمفرد لا يصـح أن يكون خبرا ، فبيّن أن الخبر فى الحقيقه إنمـا هو مجموع قوله : إمـا تشبيه مفرد بمفرد وما عطف عليه من بقيه الأقسام ، وإنما ظهر الإعراب فى كل واحد ؛ لأن إعراب المجموع من حيث هو مجموع متعذر وإعراب واحد دون آخر تحكم - اه يس.

(قوله : وهما غير مقيـدين) أى : والحال أنهما غير مقيدين بمجرور أو إضافه أو مفعول أو وصف أو حال أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه الشبه ، فما يذكر من القيود لأحد الطرفين ، لكن لا تعلق له بوجه الشبه لا يكون فيه الطرف مقيدا.

(قوله : كتشبيه الخـدّ بالورد) بأن يقال الخـد كالورد فى الحمره ، فالمراد تشبيه الخدّ الغير المضاف لأحد ، وجعل فى المطول من تشبيه المفرد بـالمفرد بلا تقييـد قوله تعالى (هُنَّ لِباسٌ لَكُمْ)(١) أى : كاللبـاس لكم ، (وَأَنْتُمْ لِبـاسٌ لَهُنَ) ووجه الشـبه بين اللباس والرجل والمرأه حسـىّ وهو الملاصـقه والاشـتمال ؛ لأن كلّا من الزوجين يلاصق صاحبه ويشـتمل عليه عنـد المعانقه والمضاجعه كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه - كذا قال صاحب الكشاف ، وقيل : إن وجه الشبه عقلى وهو الستر كما يكره ؛ لأن كلّا من الزوجين يستر صـاحبه عمـا يسـتكره من الفواحش كمـا يستر الثوب العوره ، ولاـ يقـال : إن لهن ولكم وصف للبـاس فيكون المشبه به فى الشبهين مقيدا ؛ لأنا نقول إنه وإن كان وصفا لكن لا دخل له فى وجه الشبه ؛ لأنه اعتبر فى الوجه الاشتمال أو الستر عما يكره ، ولا شك أن اللباس فى حدّ ذاته يوصف بكونه يشتمل به ويستتر به من غير توقف

١- البقره : ١٨٧.

لأن وجه الشبه هو التسويه بين الفعل وعدمه ؛ وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين.

(أو مختلفان) أى : أحدهما مقيد ، والآخر غير مقيد (كقوله : والشمس كالمرآه) (١) فى كفّ الأشلّ

فالمشبه به - أعنى : المرآه - مقيده بكونها فى كفّ الأشلّ ، بخلاف المشبه - أعنى : الشمس - ...

******

على كونه للرجال ولا على كونه للنساء ، وحينئذ فما أفاده المجرور من كون اللباس للنساء أو للرجال لا يتوقف عليه الوجه وما لا يتوقف عليه الوجه لا يعدّ من التقييد ، فلذا قيل : إنه من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد (قوله : لأن وجه الشبه) علّه لكون كلّ من الطرفين مقيدا (وقوله : هو التسويه .. إلخ) الأولى هو استواء الفعل وعدمه ؛ لأن التسويه المذكوره وصف للفاعل لا للطرفين - تأمل.

(قوله : وهو) أى : وجه الشبه المذكور (قوله : موقوف على اعتبار هذين القيدين) أى : لأن مطلق ساع ومطلق راقم قد لا يتصف واحد منهما بالوجه المذكور ؛ لأنه يجوز أن الساعى يحصل من سعيه على طائل ، والراقم يجوز أن يرقم على حجر ، ويؤخذ من (قوله : وهو موقوف .. إلخ) أنه ليس المراد بالقيد ما ذكر معه قيد مطلقا ، بل ما لقيده مدخل فى وجه الشبه وهو كذلك كما تقدم (قوله : والشمس كالمرآه فى كفّ الأشلّ) تمامه : لما رأيتها بدت فوق الجبل.

(قوله : مقيده بكونها فى كف الأشل) أى : لأن الهيئه الحاصله من الاستداره والحركه وتموّج الإشراق على الوجه السابق التى هى لوجه لا تتحقق إلا بقيد كونها فى كف الأشل وما يتوقف عليه الوجه قيد ، والتوقف هنا ضرورىّ ، إذ المرآه فى كف الثابت اليد لا يتصور فيها الوجه المذكور (قوله : أعنى الشمس) أى : فإنه لا تتقيد فيها ، فإن قلت : المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا. قلت : الحركه لما

١- البيت من أرجوزه لجبار بن جزء بن ضرار بن الشماخ ، وعجزه : لما رأيتها فوق الجبل ، والبيت فى الأسرار ص ٢٠٧ ، والإشارات ص ١٨٠.

(وعكسه) أى : تشبيه المرآه فى كف الأشل بالشمس ، فالمشبه مقيد دون المشبه به.

(وإما تشبيه مركب بمركب) بأن يكون كلّ من الطرفين كيفيه حاصله من مجموع أشياء قد تضامّت ، وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا (كما فى بيت بشار) (١)

كأنّ مثار النّقع فوق رءوسنا

وأسيافنا ...

على ما سبق تقريره (وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) وهو مفرد بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد ؛ وهو مركب من عده أمور ، والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شىء إلى التأمل فكثيرا ما يقع الالتباس.

******

كانت لازمه للشمس غير منفكّه عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج (قوله : وعكسه) عطف على قوله (قوله : أى تشبيه المرآه .. إلخ) أى : تشبيها مقلوبا (قوله : وتلاصقت) تفسير لما قبله (وقوله : حتى عادت) أى : صارت شيئا واحدا بحيث لو انتزع الوجه من بعضها اختلّ التشبيه فى قصد المتكلم ، ويجب فى تشبيه المركب بالمركب أن يكون وجه الشبه مركبا أى : هيئه ، كما أنه فى تشبيه المفرد بالمركب لا بد أن يكون الوجه كذلك ، وأما فى تشبيه المفرد بالمفرد فتاره يكون الوجه مركبا وتاره يكون مفردا.

(قوله : كما فى بيت بشار) الإضافه للعهد أشير بها لما تقدم (قوله : كأن مثار النقع .. إلخ) بدل من بيت بشار ، فقد شبهت الهيئه المنتزعه من السيوف المسلوله المقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رءوسهم بالهيئه المنتزعه من النجوم وتساقطها فى الليل إلى جهات متعدده.

(قوله : والفرق .. إلخ) اعلم أن الفرق بينهما من حيث المفهوم واضح لا خفاء فيه ؛ لأن المركب هيئه منتزعه من أمور متعدده اثنان فأكثر كالأعلام الياقوتيه المنشوره

١- البيت لبشار بن برد ، ديوانه ١ / ٣١٨ ، والمصباح ١٠٦ ، ويروى [رؤوسهم] بدل [رؤوسنا] ، تهاوى : تتساقط ، خفف بحذف إحدى التائين.

(وإما تشبيه مركب بمفرد ؛ كقوله (١) : ...

******

على الرماح الزبرجديه ، والمفرد المقيد ما كان مقيدا بقيد كالراقم المقيد بكون رقمه على الماء والمرآه بقيد كونها فى كف الأشل ، ففى المركب يكون المقصود بالذات الهيئه والأجزاء المنتزع منها تبع للتوصل بها إليها بخلاف المقيد ، فإن أحد الأجزاء مقصود بالذات والباقى بالتبع ، وحينئذ فالاحتياج للتأمل إنما هو بالنظر للتراكيب والموادّ المحتويه على التشبيه الوارده على الإنسان ، وأن تمييز كون هذا المشبه الذى فيها أو المشبه به من قبيل المفرد المقيد ، أو من قبيل المركب يحتاج لتأمل ؛ لأن القيود معتبره فى كل من الأمرين ولا حاكم فى تمييز أحدهما عن الآخر عند الالتباس سوى ذكاء الطبع وصفاء القريحه ، والحاصل : أن التفرقه بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللفظى لاستوائه فيهما غالبا وإنما تكون باعتبار قصد المتكلم الهيئه بالذات والأجزاء تبع أو باعتبار قصد جزء من الأجزاء والربط بغيره تبع ، والحامل على أحد القصدين وجود الحسن فيه دون الآخر فإدراك وجود الحسن المقتضى لأحد الأمرين إنما المحكم فيه الذوق السليم وصفاء القريحه وهذه التفرقه بينهما باعتبار المتكلم ، وأما السامع فيفرق بينهما باعتبار القرائن الدالّه على أن المتكلم قصد الهيئه ، أو قصد جزءا مرتبطا بغيره ، أو باعتبار أنه لو استعمل ذلك التشبيه لم يطابق ذوقه وطبعه إلا ذلك الوجه المقتضى للتقييد ، أو عدمه المقتضى للتركيب ، ومن المعلوم أن الأذواق لا تجرى على نسق واحد لعدم انضباطها ، فلذا قيل : إن التفرقه بين المركب والمقيد أحوج شىء إلى التأمل أى : احتياجها للتأمل أشد من احتياج غيرها إليه لدقتها ، واحتياجها للتأمل بالنسبه للمتكلم والسامع ، أما المتكلم فمن حيث التعبير عنها ، وأما السامع فمن حيث إدراكها من كلام البلغاء ، وإنما كان التعبير عنها صعبا ، لأنها من الذوقيات والتعبير عن الذوقيات صعب وإدراكها من التعبير كذلك - فتأمل.

(قوله : كقوله) أى : قول أبى تمام من قصيده من الكامل يمدح بها المعتصم أوّلها :

رقّت حواشى الزّهر فهى تمرمر

وغدا الثّرى فى حليه يتكسّر

١- البيتان لأبى تمام من قصيده يمدح فيها المعتصم ، ديوانه ٢ / ١٩٤ ، والإشارات ص ١٨٣.

يا صاحبىّ تقصّيا نظريكما) فى الأساس : تقصّيته : بلغت أقصاه أى : اجتهدا فى النظر ، وابلغا أقصى نظريكما (تريا وجوه الأرض كيف تصوّر) أى : تتصوّر ؛ حذفت التاء. يقال : صوّره الله صوره حسنه فتصوّر (تريا نهارا مشمسا) ذا شمس ...

******

نزلت مقدمه المصيف حميده

ويد الشتاء جديده لا تكفر

لولا الذى غرس الشتاء بكفّه

كان المصيف هشائما لا تثمر

كم ليله آسى البلاد بنفسه

فيها ويوم وبله مثعنجر

مطر يذوب الصّخر منه وبعده

صحو يكاد من الغضاره يمطر

غيثان فالأنواء غيث ظاهر

لكك وجهه والصّحو غيث مضمر

(قوله : تقصّيا) أمر من التقصّى : وهو بلوغ الأقصى والغايه وهو مبنىّ على حذف النون والألف فاعل ، ونظريكما مفعوله أى : ابلغا أقصى نظريكما وغايته بالمبالغه فى تحديق النظر (قوله : فى الأساس تقصّيته) أشار بهذا إلى أنه يتعدى بنفسه ، وفى القاموس : تقصيت فى المسأله : بلغت الغايه فيها ، فهو يفيد جواز تعديه بفى (قوله : أى : اجتهدا فى النظر) إشاره إلى أن التقصّى يدل على التكلّف (قوله : تريا وجوه الأرض) أى : الأماكن الباديه منها كالوجه ، وفى الكلام حذف أى : فإذا تقصيتما فى نظريكما واجتهدتما فيه ونظرتما إلى ما قابلكما من الأرض تريا .. إلخ (قوله : كيف تصور) مقول لقول محذوف أى : قائلين على وجه التعجب كيف تصور؟! أى : تبدو صورتها أو كيف تصير صورتها حسنه بأزهار الربيع؟! فهو من الصوره ، أو كيف تتصور وتتشكل؟! فهو من التصور أو أنه بدل اشتمال من وجوه الأرض أى : كيفيه صورتها بثبوت الإشراق لها كما يدل عليه ما بعده.

(قوله : أى تتصور) أى : تتمثل وتتشكل ، وأشار الشارح إلى أن تصور بفتح التاء مضارع تصوّر المطاوع لصوّر (وقوله : حذفت التاء) أى : تاء المضارعه ، أو ما بعدها على الخلاف فى ذلك (قوله : فتصور) أى : فقبل التصور وبدت صورته فى الوجود (قوله : تريا نهارا) بدل من تريا وجوه الأرض بدل مفصل من مجمل ، أو عطف بيان ،

لم يستره غيم (قد شابه) أى : خالطه (زهر الربا) خصّ ها ؛ لأنها أنضر ، وأشد خضره ، ولأنها المقصود بالنظر (فكأنما هو) أى : ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أى : ليل ذو قمر ؛ لأن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد ، فالمشبه مركب ، والمشبه به مفرد ...

******

وكأنه يقول : تريا كيفيه تلك الوجوه وهو كونها ذات إشراق مخلوط باسوداد (وقوله : نهارا مشمسا) أى : ضوء نهار ؛ لأن النهار لا يرى من حيث إنه زمان (قوله : لم يستره غيم) بيان لفائده وصف النهار بكونه مشمسا (قوله : أى خالطه) أى : خالط ذلك النهار أى : خالط ضوؤه (قوله : زهر الربا) الزهر - بفتح الزاء ، والهاء - وقد تسكن هاؤه ، والربا : جمع ربوه - بضم أوله وفتحه - المكان المرتفع ، وفى الكلام حذف مضاف أى : لون زهر الربا ، وأراد بالزهر النبات مطلقا وأطلق عليه زهرا مجازا ؛ لأنه أحسن ما فيه ، والدليل على أن المراد بالزهر النبات مطلقا قول الشارح : لأن الأزهار باخضرارها .. إلخ (قوله : خصّ ها) أى : الربا بالذكر دون سائر البقاع (وقوله : لأنها) أى : الربوه أنضر أى : من غيرها (قوله : وأشد خضره) عطف تفسير ، وأراد أنها أنضر باعتبار ما فيها من الزرع ، ويحتمل أن الضمير فى خصّ ها لزهر الربا وأنّث الضمير لاكتساب الزهر التأنيث من المضاف إليه (وقوله : لأنها) أى : زهر الربا أنضر وأشد خضره أى : من زهر غيرها.

قال فى الأطول : يمكن أن يقال : خصّه ؛ لأنه تخالطه الشمس فى أول طلوعها ، وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر ؛ لأن نور الشمس فيه أضعف (قوله : ولأنها المقصود بالنظر) أى : لأن الشخص بحسب الشأن يبدأ بالنظر للعالى ، ثم بما دونه. وذكر بعضهم أن قوله : ولأنها المقصود بالنظر أى : فى قول الشاعر : تقصيّا نظريكما تريا وجوه الأرض .. إلخ (قوله : أى ذلك النهار) أى : ضوء ذلك النهار المشمس (وقوله : الموصوف) أى : بأنه قد خالطه لون زهر الربا (قوله : لأن الأزهار .. إلخ) علّه لقوله فكأنما هو مقمر (قوله : قد نقصت) بتشديد القاف وتخفيفها ، ومفعوله محذوف أى : شيئا من ضوء الشمس (قوله : حتى صار) أى : الضوء يضرب إلى السواد أى : تميل إليه فصار بذلك النهار المشمس كالليل المقمر لاختلاط ضوئه بالسواد (قوله : فالمشبه مركب) وهو النهار المشمس الذى

وهو المقمر.

التشبيه الملفوف والمفروق

(وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين ؛ وهو أنه (إن تعدد طرفاه فإما ملفوف) وهو أن يؤتى أوّلا ...

******

شابه زهر الربا أى : الهيئه المنتزعه من ذلك (قوله : وهو المقمر) أى : الليل المقمر ، قال فى المطول : ولا يخلو التمثيل بهذا المثال لتشبيه المركب بالمفرد عن تسامح ؛ لأن قوله مقمر : بتقدير ليل مقمر ، وحينئذ ففى المشبه به تعدد وشائبه تركب ، والجواب : أن الوصف والإضافه لا تمنع الإفراد ، لما سبق أن المراد بالمركب الهيئه الحاصله من عده أشياء ، والمشبه به هنا ليس كذلك بل مفرد مقيد بقيد ، وحينئذ فلا تسمح على أن صاحب القاموس ذكر أن المقمر ، والمقمر : ليله فيها قمر فليس فى الكلام تقدير الموصوف حتى يرد الاعتراض.

(قوله : وأيضا) أى : ونعود أيضا إلى تقسيم آخر لمطلق التشبيه (وقوله : باعتبار الطرفين) أى : باعتبار وجود التعدد فيهما أو فى أحدهما.

واعلم أن هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الأخر ؛ لأنها كانت تقسيمات لتشبيه واحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعدده ، إذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد ولم يعدّ تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الأقسام السابقه فى قوله وهو باعتبار طرفيه إما تشبيه مفرد بمفرد .. إلخ ، بأن يقال : وإما تشبيه متعدد بمتعدد ؛ لأنه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقه فلا معنى لجعله قسيما له ، وأيضا هذه الأمور المنقسم إليها التشبيه - أعنى : اللف والتفريق والجمع والتسويه - الأقرب فيها أنها من البديع ؛ لأنها من أفراد اللف والنشر الذى هو من الصنائع البديعه ، وكأن وجه التعرض لها وسياقها فى التشبيه تكميل أقسامه مع أن بعضها وهو الملفوف يشبه تشبيه المركب بالمركب ، وبعضها وهو التسويه يشبه تشبيه المركب بالمفرد وبعضها وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وإن كان لا إلباس فيها ولا يخفى أن المفروق والملفوف لا يخص بالطرف بل يجرى فى الوجه أيضا - فتأمله.

(قوله : إن تعدد طرفاه) أى : كلّ منهما بحيث صار تشبيهات لا تشبيها واحدا (قوله : فإما ملفوف) سمّى بذلك للفّ المشبهات فيه - أى : ضم بعضها إلى بعض - وكذلك

بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ، ثم المشبه به كذلك (كقوله) فى صفه العقاب بكثره اصطياد الطيور (١) :

(كأنّ قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها ...

******

المشبهات بها (قوله : بالمشبهات) أراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله : على طريق العطف) أى : الفارق بين الأشياء كما فى البيت الآتى (وقوله : أو غيره) كأنه أراد به مثل قولنا : كالقمرين زيد وعمرو إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر - اه أطول.

(قوله : ثم بالمشبه به) أراد الجنس أى : المشبهين أو المشبهات (وقوله : كذلك) أى : على طريق العطف أو غيره.

(قوله : كقوله) أى : قول الشاعر وهو امرئ القيس (قوله : فى صفه) أى : فى وصف. والعقاب مؤنثه ، ولذا يجمع فى القله على أعقب ؛ لأن أفعل يختص به جمع الإناث نحو : عناق وأعنق ، وذراع وأذرع ، ووجه كون البيت وصفا للعقاب بكثره اصطياد الطير أنه يلزم من كون قلوب الطير عند وكرها بعضها رطبا وبعضها يابسا كثره اصطياده ، وهذا البيت من قصيدته التى أوّلها :

ألا عم صباحا أيها الطّلل البالى

وهل يعمن من كان فى العصر الخالى (٢)

(قوله : قلوب) القلوب هو المشبه ، ولما قسمه إلى قسمين كان متعددا ، فلذا عدّ من التشبيه المتعدد لا من الواحد (وقوله : العناب والحشف البالى) مشبه به وهو متعدد أيضا ، والطير : اسم جمع لطائر ، وأل فيه للجنس الصادق بالكثير بدليل جمع القلوب (قوله : رطبا ويابسا) حالان من القلوب ، والعامل فيهما كأن لتضمنها معنى التشبيه أى : أشبه قلوب الطير حال كونها رطبا ويابسا ، ويردّ عليهما أن الحال يجب مطابقتها لصاحبها فى التذكير والتأنيث ، وقد انعدمت المطابقه هنا حيث لم يقل رطبه ويابسه ، وأشار الشارح لدفع ذلك بقوله : رطبا بعضها ويابسا بعضها ، وحاصل ذلك الدفع : أن الضمير فى" رطبا" ويابسا" راجع للقلوب باعتبار بعضها ؛ لأن بعض القلوب قلوب فلذا ذكر رطبا ويابسا

١- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٨ ، والإشارات ص ١٨٢ ، وعقود الجمان ٢ / ٢٦.

٢- البيت هو مطلع قصيده لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٢٢.

(لدى وكرها العنّاب والحشف) هو أردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب ، واليابس العتيق منها بالحشف البالى ؛ ...

******

وليس الضمير فيهما راجعا للقلوب باعتبار كلها حتى يرد الإشكال ، ولا ضرر فى عود الضمير على الأمر العام باعتبار بعضه ، إذ عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما فى قوله تعالى : (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَ)(1) بعد قوله : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ ...) إلخ الشامل للرجعيات وغيرهن ، وعلى هذا فقول الشارح : " بعضها" بعد" رطبا ويابسا" بدل من الضمير المستتر فيهما أو تفسير له على حذف ، أى : لا أنه فاعل برطبا ويابسا ؛ لأن حذف الفاعل وإبقاء رافعه لا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين ، والحاصل : أن الرطوبه واليبوسه لما كانا لا يجتمعان فى محلّ واحد علم أن كل واحد منهما وصف لغير ما ثبت له الآخر فلزم كونهما حالين على التوزيع ، فالضمير فى كلّ منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب ، فلذا فسر الشارح الضميرين بأن قال : رطبا بعضها ويابسا بعضها ولم يرد أن لفظ البعض فيهما هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر وهو غير موجود فى فصيح الكلام (قوله : لدى وكرها) أى : العقاب والوكر عش الطائر وإن لم يكن فيه ، ثم إن الظرف يحتمل أن يكون حالا من قلوب ولا يصح أن يكون حالا من رطبا ويابسا ؛ لأن الحال لا يجىء من الحال. نعم يمكن أن يكون حالا من الضمير المستتر فيهما ، ويحتمل أن يكون حالا من العنّاب والحشف مقدّما عليهما ، ويحتمل أن يكون صفه لرطبا ويابسا عملا بقاعده أن الظرف بعد النكره صفه لها - قاله فى الأطول.

(قوله : العنّاب) بزنه رمّان وهو حبّ أحمر مائل للكدره قدر قلوب الطير ثمر السدر البستانى ، وهذا هو الأول من المشبه بهما وهو المقابل للقلب الرطب ؛ لأنه يشاكله فى اللون والقدر والشكل (قوله : والحشف) بزنه فرس وهذا هو الثانى من المشبه بهما وهو المقابل للقلب اليابس الذى لا يشاكله فى اللون والشكل والقدر والتكاميش ، ووصفه بالبالى تأكيد ؛ لأنه وصف كاشف.

۱- البقره : ۲۲۸.

إذ ليس لاجتماعهما هيئه مخصوصه يعتدّ بها ويقصد تشبيهها ، إلا أنه ذكر أوّلا المشبهين ، ثم المشبه بهما على الترتيب.

(أو مفروق) وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ، ثم آخر وآخر ...

******

(قوله : إذ ليس .. إلخ) علّه لمحذوف أى : وليس هذا من المركب المتعدد ، وحاصل ما ذكره : أنه إنما جعل من تشبيه المفرد المتعدد ولم يجعل من تشبيه المركب بالمركب ؛ لأنه ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئه يقصد ذكرها ، ولا لاجتماع العناب مع الحشف البالى هيئه حتى يكون من تشبيه المركب ؛ ولذا لو فرق التشبيه وقيل : كأن الرطب من القلوب عناب وكأن اليابس منها حشف لم يكن أحد التشبيهين موقوفا فى الفائده على الآخر ، فالتشبيه على هذا الوجه إنما يستحق الفضيله من حيث الاختصار فقط بحذف أداه التشبيه من أحد التشبيهين (قوله : يعتدّ بها) أى : من حيث استحسان الذوق لها أو استطراف السامع لها (قوله : إلا أنه .. إلخ) هذا قد فهم من قوله سابقا وهو أن يؤتى ، لكن ذكره هنا بمنزله أن يقال بعد تقرير الكلام ، والحاصل : أنه .. إلخ وقرر بعضهم أن الأقرب أنه راجع لقوله شبه الرطب .. إلخ (قوله : وهو أن يؤتى .. إلخ) سمّى مفروقا ؛ لأنه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها وفرق بين المشبهات بها بالمشبهات (قوله : كقوله) أى : كقول المرقش الأكبر فى وصف نسوه ، والمرقش من الترقيش : وهو التزيين والتحسين ، يقال : إنما لقب بالمرقش لهذا البيت ، واسمه : عمرو أو عوف بن سعد من بنى سدوس ، واحترز بالأكبر عن المرقش الأصغر وهو من بنى سعد - قاله الفنرى ، وفى شرح الشواهد أن الأصغر ابن أخى الأكبر ، واسمه : ربيعه أو عمرو وهو عمّ طرفه بن العبد ، وذكر فيه أيضا أن هذا البيت من مرثيه عمّ له أولها :

هل (١) بالدّيار أن

تجيب صمم

لو أنّ حيّا ناطقا كلّم

الدار وحش والرسوم كما

رقّش فى ظهر الأديم قلم

ديار أسماء التى سلبت

قلبى فعينى ماؤها يسجم

١- الأبيات للمرقش فى ديوانه ص ٥٨٧ ، ٥٨۶ ، ٥٨٥ ، ملهم : قريه لبنى يشكر وأخلاط من بنى بكر توصف بكثره النخل وهى من قرى اليمامه.

(كقوله (١) :

النشر) أى : الطيب والرائحه

(مسك والوجوه دنا

نير وأطراف الأكفّ)

******

أضحت خلاء نبتها تئد

نوّر فيها زهره فاعتم

بل هل شجتك الظّعن باكره

كأنهنّ النّخل من ملهم

وبعده البيت ، ومنها :

لسنا كأقوام خلائقهم

نثّ الحديث ونهكه المحرم

إن يخصبوا يعيوا بخصبهم

أو يجدبوا فهم به ألأم

وهى قصيده طويله ليست بصحيحه الوزن ، ولا حسنه الروى ، ولا متخيره اللفظ ، ولا لطيفه المعنى.

قال ابن قتيبه : ولا أعلم فيها شيئا يستحسن إلا قوله النشر مسك ... البيت ، ويستجاد منها قوله أيضا :

ليس على طول الحياه ندم

ومن وراء المرء ما يعلم

(قوله : النشر مسك) أى : النشر من هؤلاء النسوه نشر مسك أى : رائحتهن الذاتيه كرائحه المسك فى الاستطابه ، فالمشبه الرائحه الذاتيه للنساء والمشبه به رائحه المسك على حذف مضاف كما علمت (قوله : الطيب والرائحه) فى القاموس : النشر : الريح الطيبه أو أعم أو ريح فم المرأه والكل مناسب للمقام ، وأما تفسير الشارح له بالطيب فإن أراد به أن الطيب الذى تستعمله

تلـك النسـاء مسـك فلا تشبيه فيه ، وإن أراد أن طيب تلك النساء غير المسك كالمسك فمع كونه بعيـدا ليس فيه كبير مـدح ، فالصواب حذف لفظ الطيب والاقتصار على الرائحه - قاله عبد الحكيم.

(قـوله : والوجـوه) أى : منهن (وقـوله : دنـانير) أى : كالـدنانير فى الاسـتداره والاسـتناره مـع مخـالطه الصـفره ؛ لأـن الصـفره مما يستحسن فى ألوان النساء ، والدنانير فى البيت مصروفه للضروره (قوله : وأطراف الأكفّ) أى : منهن ، وأراد بأطراف الأكفّ

١- البيت للمرقش الأكبر ربيعه بن سعد بن مالك ، وفى الإشارات ص ١٨٢ والأسرار ص ١٢٣ وعقود الجمان ٢ / ٢٦.

وروى : أطراف البنان (عنم) هو شجر أحمر لين.

(وإن تعدد طرفه الأول) يعنى : المشبه دون الثانى (فتشبيه التسويه كقوله :

صدغ الحبيب وحالى

كلاهما كالليالى

******

الأصابع (قوله : أطراف البنان) على هذه الروايه الإضافه بيانيه (قوله : عنم) أى : كعنم يقرأ بالسكون لما علمت من أن روى القصيده ساكن ، والحاصل : أن فى هذا البيت ثلاثه تشبيهات كلّ منها مستقلّ بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه شىء واحد ؛ لأنه شبه نشرهن برائحه المسك فى الاستطابه ، ووجوههن بالدنانير فى الاستداره والاستتاره ، وأطراف الأكفّ - وهى الأصابع - بالعنم الذى هو شجر لين الأغصان أحمر يشبه أصابع الجوارى المخضبه (قوله : وإن تعدد طرفه الأول) أى : بعطف أو بغيره (قوله : فتشبيه التسويه) سمى بذلك ؛ لأن المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر بواحد فى التشبيه (قوله : كقوله) قال فى شرح الشواهد : هذا البيت من المجتثّ ، ولا أعلم قائله (قوله : صدغ الحبيب) (١) بضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين ، ويطلق على الشعر المتدلّى من رأسه على هذا الموضع ، وهو المراد هنا (قوله : كلاهما كالليالى) أى : كلّ منهما كالليالى فى السواد ، إلا أن السواد فى حاله تخييلى ، فقد تعدد المشبه وهو شعر صدغه وحاله واتحد المشبه به وهو الليالى ، وإنما كان المشبه به متحدا ؛ لأن المراد بالتعدد هنا وجود معنيين مختلفى المفهوم والمصدوق لا وجود أجزاء لشىء مع تساويها كالليالى ، وفى بعض الحواشى أنه أراد بالحال الجنس المتحقق فى متعدد أى : وأحوالى ، وحينئذ فيصح جعلها هى والصدغ كالليالى فكلّ من صدغيه كليل وكل حال كليل ، وبعد البيت المذكور :

وثغره فى صفاء

وأدمعى كاللآلى

أى : وثغره وأدمعى كاللآلى فى الصفاء ، ففيه شاهد أيضا حيث شبه ثغره - أى : مقدم أسنانه - ودموعه باللآلى - أى : الدرر - فى الصفاء والإشراق.

١- البيت بلا نسبه فى عقود الجمان ٢ / ٢٦.

وإن تعدد طرفه الثانى) يعنى : المشبه به دون الأول (فتشبيه الجمع كقوله)

بات نديما لى حتّى الصباح

أغيد مجدول مكان الوشاح

(كأنما يبسم) ذلك الأغيد ؛ ...

******

قال فى الأطول : ووصف دمعه بالصفاء ينبئ عن كثره بكائه ؛ لأنه إذا كثر ماء المنبع يصفو عن الكدر ؛ لأنه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدرات التى تمتزج بالماء بخلاف ما إذا جرى أحيانا فإنه يكون مكدّرا بكدرات المنبع (قوله : فتشبيه الجمع) سمّى بذلك ؛ لأن المتكلم جمع فيه للمشبه وجوه شبه ، أو لأنه جمع له أمورا مشبها بها (قوله : كقوله) أى : البحترى من قصيده من السريع يمدح بها أبا نوح عيسى بن إبراهيم أوّلها : بات نديما لى حتى الصباح ... ،

وبعد البيتين :

تحسبه نشوان إمّا رنا

للفتر من أجفانه وهو صاح

بتّ أفدّيه ولا أرعوى

لنهى ناه عنه أو لحى لاح

أمزج كاسى بجنى ريقه

وإنما أمزج راحا براح

يساقط الورد علينا وقد

تبلّج الصّبح نسيم الرياح

أغضيت عن بعض الذى يتّقى

من حرج فى حبّه أو جناح

سحر العيون النّجل مستهلك

لبّى وتوريد الخدود الملاح

(قوله : نـديما) خبر بـات ، والنـديم وهو المنـادم حـاله شـرب الراح ، ولكن المراد هنـا المؤانس بالليل ، وحتى : غائيه بمعنى إلى وأغيـد : اسم بـات (وقوله : مجـدول) مكـان الوشـاح بإضـافه مجـدول لمـا بعـده ، والمجـدول فى الأصل المطوى المدمـج أى : المـدخل بعضه فى بعض غير المسترخى ، والمراد هنـا لازمه أى : ضامر الحاضـرتين والبطن ؛ لأن ذلك موضع الوشاح وهو جلد عريض يرصّع بالجواهر وما يشبهها يشدّ فى الوسط أو يجعل على المنكب الأيسر معقود تحت الإبط الأيمن للتزيّن.

(قوله : كأنما يبسم) (١) بكسر السين من باب ضرب وحكى بعضهم ضمها أى : كأن ذلك الأغيد متبسم ، ولما اتصلت ما الكافه بكأن صلحت للدخول على الفعل ،

١- البيت للبحترى فى ديوانه : " كأنما يضـحك" بدلا من" كأنما يبسم" والبيت من قصيده يمدح بها عيسى بن إبراهيم ، ديوانه ١ / ٤٣٥ والإشارات ص ١٨٣.

أى : النـاعم البـدن (عن لؤلؤ منضـد) منظم (أو برد) هو حب الغمـام (أو أقـاح) جمع أقحوان ، وهو ورد له نور ؛ شـبه ثغره بثلاثه أشياء.

******

والتبسم أقل الضـحك وأحسـنه ، وضـمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن (قوله : أى الناعم البدن) فى الصحاح يقال : امرأه غيداء وغاده : أيضا ناعمه ، ورجل أغيد ، وسـنان مائل الرأس من النعاس وهو مخالف لتفسير الشارح وأنسب بقوله بات نديما لى حتى الصباح - تأمل.

(قـوله : أو برد) الظـاهر أن أو للتنويـع ، والـبرد بفتـح الراء ولم يصـفه بالمنضـد لانسـياق الـذهن إليه من وصـف اللؤلؤ - قـاله فى الأطول.

(قوله : حب الغمام) أى : الحب النازل من الغمام أى : السحاب مع المطر كالملح (قوله : أو أقاح) بفتح الهمزه وكسرها لحن وهو البابونـج كما فى الأطول. وهو نور ينفتح كالورد ، وأوراقه فى شـكلها أشـبه شـىء بالأسـنان فى اعتدالها ومنه أبيض الأوراق وهو المراد هنا ومنه الأصـفر ، وتلك الأوراق البيض المشـكله بشكل الأسنان المعتدله هى المعتبره فى التشبيه ولا عبره بما أحاطت به من الصـفره ؛ لأن المراد تشبيه الأسـنان لا مجموع الثغر حتى يقال مما يستقبح كون منبت الأسنان أصفر الذى هو هيئه الأقحوان ؛ لأن الأوراق فيه نابته فى صفره فلا يحسن التشبيه به - فافهم - اه يعقوبى.

(قوله : أقحوان) بضم الهمزه ، وقوله : وهو ورد له نور ، لعـلّ الأولى وهو نور ينفتـح كالورد كما عبّر به ابن يعقوب ، وإلا فظاهره أن نوره غيره (قوله : شـبه ثغره بثلاـثه أشـياء) قال يس : الثغر هو مقـدم الأسـنان وفى كلام غيره أن الثغر هو الفم بتمامه ، وحينئذ ففى كلاـم الشارح حـذف مضاف أى : شـبه سن ثغره ، أو أنه مجاز من إطلاق اسم الكل على الجزء ، وفى جعل هـذا البيت من باب التشبيه نظر ؛ لأن المشـبه - أعنى الثغر - غير مـذكور لا لفظا ولا تقـديرا ، وحينئـذ فهو من باب الاسـتعاره لا من باب التشبيه الذى كلامنا فيه ، وقد يجاب بأنه تشبيه ضـمنىّ لا صريح ؛ وذلك لأن أصل اللفظ كأنما يبسم تبسما كتبسم المذكورات مجازا ، وتشبيه التبسم بالبتسم يستلزم تشبيه الثغر بالمذكورات ، ويدل على أن المقصود التشبيه وجود كأن ؛ لأن المجاز يجب أن لا يشمّ فيه رائحه التشبيه لفظا ولا تقديرا ، ولو لا لفظ كأن لأمكن أن يكون مجازا.

(وباعتبار وجهه) عطف على قوله : [باعتبار الطرفين] :

(إما تمثيل : وهو ما) أى : التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) أى : أمرين ، أو أمور (كما مر) من تشبيه الثريّا ، وتشبيه مثار النقع مع الأسياف ، ...

******

بقى شىء آخر : وهو أن الظاهر من تعبيره بأو : أنه شبه الثغر بواحد دائر بين الثلاثه إلا أن يقال : إن" أو" فى البيت بمعنى الواو أو أنه لما لم يعين واحدا بخصوصه بل هو دائر بين الثلاثه كان كأنه شبهه بالثلاثه - كذا كتب شيخنا الحفنى ، وفى الأطول : شبه ثغره بثلاثه أشياء إلا أنه أورد كلمه" أو" تنبيها على أن كلّا مشبه به على حده وكلمه" أو" للتسويه لا للإيهام حتى يرد أنه ينبغى الواو ، فيوجه بأن" أو" بمعنى الواو ، وكيف تجعل أو بمعنى الواو مع أنها أحسن من الواو لخلوّه عن وصمه إيهام جعل المجموع مشبها به؟ (قوله : وباعتبار وجهه .. إلخ) يعنى أنه باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات أوليات - الأوّل تقسيمه إلى التمثيل وغير التمثيل. والثانى : تقسيمه إلى مجمل ومفصل.

والثالث : تقسيمه لقريب وبعيد (قوله : إما تمثيل وإما غير تمثيل) اعترضه العصام بأن تقسيم التشبيه للتمثيل وغيره من تقسيم الشىء إلى نفسه وإلى غيره ؛ لأن التمثيل يرادف التشبيه كما يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه ، وأجيب بأن التمثيل مشترك بين مطلق التشبيه وبين ما هو أخص منه فما هو مقسم المعنى الأعم والقسم وهو المعنى الأخص ، وحينئذ فلا إشكال (قوله : وصف منتزع) أى : هيئه مأخوذه من متعدد سواء كان الطرفان مفردين أو مركبين أو كان أحدهما مفردا والآخر مركبا ، وسواء كان ذلك الوصف المنتزع حسيّا بأن كان منتزعا من حسى أو عقليّا أو اعتباريّا وهميّا - هذا مذهب الجمهور ، وتسميتهم التشبيه الذى وجهه ما ذكر تمثيلا تسميه اصطلاحيه (قوله : أمرين أو أمور) فيه إشاره إلى نكته اختيار متعدد دون أمور (قوله : كما مرّ من تشبيه الثريّا) أى : بعنقود الملّاحيه المنور فالطرفان مفردان (قوله : وتشبيه مثار النقع مع الأسياف) أى : بالليل الذى تتهاوى كواكبه من سائر الجهات ، فالطرفان فى هذا مركبان.

وتشبيه الشمس بالمرآه فى كفّ الأشلّ ، وغير ذلك (وقيده) أى : المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال : التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى ، وكان منتزعا من عده أمور خص باسم التمثيل (كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فإن وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدّ والتعب فى استصحابه ؛ فهو وصف مركب من متعدد ، وليس بحقيقى ، بل هو عائد إلى التوهم.

******

(قوله : وتشبيه الشمس بالمرآه فى كفّ الأشلّ) فالمشبه مفرد والمشبه به مركب (قوله : وغير ذلك) أى : كتشبيه المرآه فى كف الأشل بالشمس ، فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ووجه الشبه فى الجميع هيئه منتزعه من عده أمور ، والمراد بالمتعدد ما له تعدد فى الجمله سواء كان ذلك التعدد متعلقا بأجزاء الشىء الواحد أو لا فدخل فيه على هذا أربعه (الأقسام المذكوره) أعنى ما كان طرفاه مفردين أو مركبين أو الأول مفردا ، والثانى مركبا أو بالعكس ، وقد علمت أمثلتها فى الشارح على هذا الترتيب (قوله : بكونه) أى : الوصف المنتزع من متعدد (قوله : غير حقيقى) أى : غير متحقق حسّا ولا عقلا بل كان اعتباريّا وهميّا ، فينحصر التمثيل عنده فى التشبيه الذى وجهه مركب اعتبارىّ وهمىّ كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد ، فالتمثيل عند السكاكى أخصّ منه بتفسير الجمهور ، وذهب صاحب الكشاف إلى ترادف التشبيه والتمثيل ، فكل تشبيه عنده تمثيل حتى لو كان وجه الشبه مفردا ، وذهب الشيخ عبد القاهر إلى أنه يشترط فى التمثيل أن لا يكون الوجه المركب حسيّا بأن كان عقليّا أو اعتباريّا وهميّا ، وأعمّ هذه المذاهب الأربعه مذهب صاحب الكشاف ، ويليه فى العموم مذهب الجمهور ، ويليه مذهب الشيخ ، واعلم أن الهيئه من حيث إنها هيئه اعتباريه فجعلها حسيه أو عقليه أو وهميه إنما هو باعتبار الأمور المنتزعه منها (قوله : كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) أى : فى قوله تعالى (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْراةَ)(1) الآيه (قوله : من متعدد) لأنه مأخوذ من الحمار واليهود والحمل وكون المحمول أوعيه العلوم وكون الحامل جاهلا أى : غير منتفع بما فيها (قوله : عائد إلى التوهم) أى : الاعتبار قال سم : وفى قوله عائد إلى التوهم دلاله على أنه أراد بكونه ليس بحقيقى الاعتبارى لا غير الموجود فى الخارج.

١- الجمعه : (٥).

(وإما غير تمثيل : وهو بخلافه) أى : بخلاف التمثيل ، يعنى : ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد. وعند السكاكى : ما لا يكون منتزعا من متعدد ، أو لا يكون وهميّا واعتباريّا ، بل يكون حقيقيّا ، فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى.

(وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه ، وهو أنه (إما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه ؛ فمنه) أى : فمن المجمل ما هو (ظاهر) وجهه ، أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر ...

******

(قوله : ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد) أى : بل كان مفردا (قوله : وعند السكاكى .. إلخ) قال فى الأطول : ظاهره أن قول المصنف وهو بخلافه بيان لغير التمثيل على المذهبين وليس بمتعيّن ، بل يمكن أن يقال : إنه بيان له على مذهب الجمهور ، ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكّاكى وهو ما كان وجه الشبه فيه ليس منتزعا من متعدد أو كان منتزعا ولكنه وصف حقيقىّ أى : حسىّ أو عقلىّ (قوله : ما لا يكون منتزعا من متعدد) أى : بأن كان مفردا (وقوله : أو لا يكون .. إلخ) أى : أو كان منتزعا من متعدد لكنه ليس وهميّا ولا اعتباريّا ، بل كان وصفا حقيقيّا بأن كان حسيّا أو عقليّا وتقدم أن كونه حسيّا أو عقليّا باعتبار مادته المنتزع منها ، وإلا فالهيئه الانتزاعيه أمر اعتبارى لا وجود له (قوله : واعتباريّا) عطف تفسير (قوله : تمثيل عند الجمهور) أى : لأن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا يشترط كون الوجه غير حقيقى (قوله : دون السكاكى) أى : لأن وجه الشبه وإن كان منتزعا من متعدد إلا أنه حسى فكل تمثيل عند السكاكى تمثيل عند الجمهور ، وليس كل تمثيل عند الجمهور تمثيلا عند السكاكى فبين المذهبين عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق (قوله : إما مجمل) سيأتى مقابله وهو المفصل بعد ذكر أقسام المجمل وكان المناسب أن يقدم المفصل ؛ لأن مفهومه وجودىّ ولأجل أن يندفع طول الفصل بين المجمل ومقابله بتقديمه (قوله : وهو ما لم يذكر وجهه) أى : ولا ما يستتبعه ، ولا بدّ من هذا لما سيأتى أن المفصل من جمله أقسامه ما لا يذكر وجهه استغناء عنه بذكر ما يستتبعه ، فلو لم يقيد هنا بما قلنا لكان

(يفهمه كل أحد) ممن له مدخل فى ذلك (نحو : زيد كالأسد. ومنه خفىّ لا يدركه إلا الخاصّه ، كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج ...

******

تعريف المجمل غير مانع من دخول بعض أفراد المفصل ، وفى تعريف المجمل بما ذكر إشاره إلى أنه ليس المراد بالمجمل هنا المجمل عند الأصوليين وهو ما لم تتضح دلالته و" ما" فى كلام المصنف واقعه على تشبيه (وقوله : ما هو ظاهر) أى : تشبيه ظاهر هو أى : التشبيه أى : وجهه ففى العباره حذف مضاف ، أو أن وجهه بدل من الضمير فى ظاهر ؛ لأن المتصف بالظهور وجه الشبه لا نفس التشبيه وليس مراد الشارح أن وجهه فاعل بظاهر ؛ لأن هذا ليس من المواضع التى يحذف فيها الفاعل ، وحاصل ما فى المقام : أن الضمير فى منه إن كان راجعا للمجمل ، ففى إسناد الظهور إليه تسامح إذ المتصف بالظهور وجهه ، لكن يؤيد هذا الاحتمال أن سياق الكلام فى تقسيم المجمل وإن كان ضمير" منه" راجعا للوجه فلا تسامح فى إسناد الظهور إليه لكنه خروج عن سوق الكلام ، ولكون كلّ من الاحتمالين مشتملا على خلاف الظاهر من وجه سوّى الشارح بينهما (قوله : يفهمه كل أحد) أى : يفهم ذلك الوجه كل أحد ، وهذا تفسير لقوله : ظاهر (وقوله : ممن له مدخل فى ذلك) أى : فى استعمال التشبيه لا مطلق أحد كما هو ظاهر المصنف (قوله : نحو زيد كالأسد) أى : فإنه يظهر لكل أحد أن وجه الشبه الشجاعه فى كلّ (قوله : لا يدركه) أى : لا يدرك وجهه (قوله : إلا الخاصّه) أى : فإنهم يدركونه بالبديهه أو بالتأمل ، والمراد بهم من أعطوا ذهنا يدركون به الدقائق والأسرار (قوله : ذكر الشيخ .. إلخ) قصد بذلك بيان ذلك البعض (قوله : من وصف) أى : قول الشخص الذى وصف بنى المهلب وهو كعب بن معدان الأشعرى كما قال المبرد فى الكامل ، فإنه ذكر أنه لما ورد على الحجاج قال له : كيف تركت جماعه الناس؟ فقال له كعب : تركتهم بخير أدركوا ما أملوا وأمنوا مما خافوا.

فقال له : فكيف بنو المهلب فيهم؟ فقال : حماه السرج نهارا وإذا أليلوا ففرسان البيات ، ومعنى أليلوا : دخلوا فى الليل : كأصبحوا دخلوا فى الصباح ، ثم قال فأيهم كان أنجد؟

لما سأل عنهم ، وذكر جار الله أنه قول الأنماريه : فاطمه بنت الخرشب ، وذلك أنها سئلت عن بنيها : أيهم أفضل؟ فقالت : عماره ، لا بل فلان لا بل فلان ، ثم قالت : ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ...

******

فقال هم كالحلقه المفرغه لا يدرى أين طرفاها؟ (قوله : لما سأل عنهم) أى : حين سأل الحجاج عنهم ذلك الواصف بقوله : أيهم أنجد؟ أى : أشجع (قوله : وذكر جار الله) أى :جار بيت الله ، والمراد به العلامه محمود الزمخشرى ، ولقب بجار الله ؛ لأنه كان مجاورا فى بيت الله الحرام ، ولا تنافى بين القولين لاجتماعهما على الصدق بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم ، أو أن ذلك من توافق الآراء (قوله : الأنماريه) نسبه لأنمار : قبيله (قوله : فاطمه) بدل أو عطف بيان من الأنماريه ، والخرشب - بضم الخاء والشين وبينهما راء ساكنه - وفاطمه هذه كانت من جمله الأنصار (قوله : وذلك) أى : وسبب ذلك القول (قوله : عن بنيها) أى : الأربعه الذين رزقت بهم من زوجها زياده العبسى - بكسر الزاى وتخفيف الياء - وهم ربيع الكامل ، وعماره الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وأنس الفوارس ، وعماره بكسر العين كما ضبطه شيخنا الحفنى فى نسخته بالقلم ، وسمعته من شيخنا العدوى بضمها ، والحفاظ بضم الحاء وتشديد الفاء كما سمعته من شيخنا العدوى ، وسمعته من شيخنا الشيخ عطيه الأجهورى بكسر الحاء وتخفيف الفاء (قوله عماره لا) لما ذكرت أوّلا عماره معتقده أنه أفضلهم ، ثم ظهر لها أنه ليس أفضل أضربت عنه ، وهكذا يقال فيما بعد ، ولمّا لم يعلم عين الذى أتت به ثانيا وثالثا قال الشارح : فلان وكان المناسب لكون الأولاد أربعه أن يزيد الشارح " لا بل فلان " ثالثا كما عبّر به العلامه اليعقوبى.

(قوله : ثم قالت) أى : فى الجواب (قوله : ثكلتهم) بفتح المثلثه وكسر الكاف أى : فقدتهم بالموت (قوله : إن كنت أعلم أيّهم أفضل) يحتمل أن " أيّا " استفهاميه معربه مبتدأ وأفضل خبر والمعنى إن كنت أعلم جواب هذا الاستفهام وهى معلقه لأعلم عن العمل فى الجزأين وجمله أيهم أفضل فى محل نصب ساده مسد المفعولين ، ويحتمل أن تكون موصوله مبنيه على الضم فى محل نصب مفعول أول وأفضل خبر لمبتدأ محذوف ،

(هم كالحلقه المفرغه لا يدرى أين طرفاها؟ أى : هم متناسبون فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه (كما أنها) أى : الحلقه المفرغه (متناسبه الأجزاء فى الصوره) يمتنع تعيين بعضها طرفا ، وبعضها وسطا ؛ لكونها مفرغه مصمته الجوانب كالدائره.

******

والجمله صله لأى ، والمفعول الثانى محذوف أى : إن كنت أعلم الذى هو أفضل كائنا منهم ، ولكن المناسب الأوّل لأجل التطابق بين السؤال والجواب ؛ لأن السؤال لها بلفظ أيهم الاستفهاميه فيناسب أن تكون الواقعه فى جوابها كذلك (قوله : المفرغه) هى التى أذيب أصلها من ذهب أو فضه أو نحاس أو نحو ذلك ، وأفرغت فى القالب فلا يظهر لها طرف بل تكون مصمته الجوانب أى : لا انفراج فيها ، ثم إنه لا يلزم من نفى الانفراج نفى التربيع والتثليث مثلا ، ولكن المراد ما كان كالدائره ليتحقق التناسب فى الشكل والوضع فتصير بذلك ذات إحاطه نهايه واحده كالدائره ، وبهذا تعلم أنه ليس المراد بكونها مصمته كونها لا جوف لها ، وإنما قيد الحلقه بكونها مفرغه ؛ لأن المضروبه يعلم طرفاها بالابتداء والانتهاء ، ولأنها تتفاوت فلا تتناسب أجزاؤها (قوله : لا يدرى أين طرفاها؟) فيه أن هذا يقتضى أن الدائره المفرغه لها طرفان لكن لا يعلمان فى أى محل مع أنه لا طرف لها أصلا؟ ، وأجيب بأنا لا نسلم أن نفى درايه طرفيها يستلزم وجود الطرفين ؛ لأن السالبه لا تقتضى وجود الموضوع (قوله : أى هم متناسبون فى الشرف) هذا إشاره للوصف المتضمن لوجه الشبه الكائن فى الطرفين ؛ وذلك لأن وجه الشبه المشترك بين الطرفين التناسب الكلى الخالى عن التفاوت ، وإن كان ذلك التناسب فى المشبه تناسبا فى الشرف وفى المشبه به تناسبا فى صوره الأجزاء ، وما ذكره المصنف من التناسب فى الشرف مختصّ بالمشبه به ، ولكنه يتضمن وصف كلّ منهما بالتناسب الخالى عن التفاوت بواسطه الانتقال من تناسبهم فى الشرف إلى تناسب أجزاء الحلقه ، ولا يخفى أن هذا الوجه الذى بين الطرفين فى غايه الدقه لا يدركه إلا الخواصّ (قوله : مصمته الجوانب) أى : لا انفراج فيها بل متصله من كل جانب (قوله : كالدائره) فيه أن الحلقه من أفراد الدائره فكيف تشبه بها؟ وأجيب بأن المراد كالدائره التى ليست حلقه بل المتداوله فى الأشكال عند الحكماء.

(وأيضا منه) أى : من المجمل ، وقوله : منه دون أن يقول : وأيضا إما كـذا ، وإما كذا إشـعار بأن هذا من تقسـيمات المجمل ، لا من تقسـيمات مطلق التشبيه ، أى : ومن المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعنى : الوصف الذى يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه ، نحو : زيد أسد (ومنه) أى : المجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) أى : الوصف المشعر بوجه الشبه ، ...

******

(قوله : وأيضا منه ما لم يـذكر .. إلـخ) هـذا عطف على قوله : منه ظاهر ومنه خفىّ ، وأيضا معمول لمحذوف ، والجمله معترضـه بين العـاطف والمعطـوف أى : ومنه أى : المجمـل تئيض وترجـع لتقسـيمه أيضـا ، وفائـده ذكر أيضـا إفـاده أنه استئنـاف تقسـيم للمجمل وليس تقسـيما للخفىّ ، إذ ذكر الوصف المشـعر بوجه الشبه أنسب بالخفىّ ، وبهذا التقرير تعلم أن الجمله المعترضه تقع بين العاطف والمعطوف - قاله فى الأطول.

(قوله : دون أن يقول وأيضا إما كـذا) أى : ويحـذف منه (قوله : إشـعار .. إلـخ) أى :ويقوى هذا الإشـعار تأخير مقابل إما مجمل عن قوله : وأيضا منه .. إلخ ، فلو كان تقسـيما لمطلق التشبيه لأخّره عن قوله : الآتى وإما مفصل الذى هو مقابل لقوله : إما مجمل (قوله : من تقسيمات المجمل) أى : تقسيمه أولا إلى ظاهر وخفىّ ، وهذا تقسيم ثان له ، والحاصل : أنه لو حذف أيضا لتوهم أن هـذا تقسـيم للخفى ولو حـذف منه لتوهم أنه تقسـيم لمطلق التشبيه فجمع بينهما للإشـعار بأن هـذا تقسـيم للمجمل لا للخفى ولا لمطلق التشبيه (قوله : ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) أى : لم يذكر فيه وصف المشبه ولا وصف المشبه به (قوله : نحو زيد أسـد) هذا تمثيل لما لم يذكر .. إلخ أى : ونحو : زيد الفاضل أسد ، فإن الظاهر أن وجه الشـبه فيهما الشـجاعه ولم يذكر فى كلّ من التشبيهين وصف أحد من الطرفين المومئ إلى وجه الشبه المذكور ؛ لأن الفاضل فى التشبيه الثانى لا إشعار له بالشجاعه أى : لا دلاله له عليها بخصوصـها ، إذ لا دلاله للعامّ على الخاصّ ، وإنما أتى الشارح بالعنايه إشاره إلى أنه ليس المراد مطلق الوصـف كما هو ظاهره وقد فهم بعض الشـراح كلام المصنف على ظاهره (قوله : ومنه) أى : من المجمل ما ذكر .. إلخ. اعترض بأن ذكر الوصف يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل.

كقولها : هم كالحلقه المفرغه ؛ لا يدرى أين طرفاها.

(ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أى : المشبه والمشبه به كليهما (كقوله : صدفت عنه) أى : أعرضت عنه (ولم تصدف مواهبه عنى ...

******

وأجيب بأن له وجها ، إذ لا يذكر الوصف المذكور أى : المشعر فى التشبيه المفصل ؛ لأن وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به كان تكرارا وهو مستقبح فى نظر البلغاء (قوله : كقولها) أى : فاطمه الأنماريه" هم كالحلقه المفرغه لا يدرى أين طرفاها"؟ فإن مضمون قولها : لا يدرى أين طرفاها وصف للمشبه به وهو نفى درايه الطرفين وهو يستلزم التناسب الخالى عن التفاوت الذى هو وجه الشبه كما تقدم ، وأما وصف الحلقه بالإفراغ فلتحقق المشبه به ؛ لأن الحلقه المفرغه لا مطلق الحلقه ، وحينئذ فلا دخل له فى الإيماء لوجه الشبه (قوله : ومنه ما ذكر فيه وصفهما) ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشبه فقط ، ولعله لعدم الظفر له بمثال فى كلامهم ، ومثاله : فلان كثرت أياديه لدىّ ووصلت مواهبه إلىّ طلبت منه أو لم أطلب كالغيث ، وكما فى قولك : إن الشمس التى إذا طلعت لم يبد كوكب مثلك.

(قوله : كقوله) أى : قول أبى تمام يمدح الحسن بن سهل - كذا فى المطول ، وفى شرح الشواهد : الحسن بن رجاء بن الضحاك ، والبيتان من قصيده من البسيط مطلعها :

أبدت أسى أن رأتنى مخلس القصب (١)

وآل ما كان من عجب إلى عجب

إلى أن قال :

ستصبح العيس بى والليل عند فتى

كثير ذكر الرّضا فى ساعه الغضب (٢)

صدفت عنه ... إلخ ، وقوله : والليل أى : وسير الليل ، ومعنى البيت : ستدخلنى الإبل والسير فى الليل صباحا عند فتى يعفو عند الغضب (قوله : أعرضت عنه) أى : تجربا لشأنه أو خطأ منى وقله وفاء بحقه (قوله : ولم تصدف مواهبه) أى : ولم تعرض بمعنى تنقطع عطاياه وتصدف بالتاء الفوقيه المفتوحه ومواهبه فاعل ، أو بالياء التحتيه ومواهبه

١- الذى فى المطبوع : مجلس الغضب ، وما أثبت كما فى شرح الديوان ط دار الكتب العلميه ص ٢٤ ، وعيون الأخبار لابن قتيبه ، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسى.

٢- الأبيات لأبى تمام يمدح الحسن بن سهل فى ديوانه ص ٢٤. وهى فى عقود الجمان ٢ / ٢٨.

وعـاوده ظنى فلم يخب كـالغيث إن جئته وافاك) أى : أتاك (ريقه) يقال : فعله فى روق شـبابه وريقه ، أى : أوّله ، وأصابه ريق المطر ، وريق كل شىء : أفضله (وإن ترحّلت عنه لجّ فى الطلب).

وصف المشبه - أعنى : الممدوح - بأن عطاياه فائضه عليه أعرض أو لم يعرض ، وكذا وصف المشبه به - أعنى الغيث - بأنه ...

******

مفعول ؛ لأن صـدف يـأتى لازمـا ومتعـديا وبـابه ضـرب (قوله : وعاوده ظنى) أى : بعـد ما صـدفت عنه عاوده ظنى أى : رجائى وحقيقه هـذا الكلام عاودت لمواصـلته طلبا لإغـداقه ظنّا منّى أنى أجد فيه المراد ، وحينئذ فنسـبه المعاوده إلى الظن تجوّز (قوله : فلم يخب) أى : ظنى فيه بـل وجـدت عنـد معـاودته لطلب الإحسـان كمـا أظن وكيف يخيب الظن فيه وهو يهب عنـد الإعراض فيهب عند الإقبال من باب أولى فهو فى إفاضته فى الإقبال والإدبار كالغيث إن جئته أى : قصدته لشرب ونحوه حال إقباله عليك وافـاك ريقه أى : جـاءك ولاقـاك أحسـنه وإن ترحّلت عنه وفررت منه لـجّ وبـالغ فى طلبك وإدراككك مع فرارك منه (قوله : كـالغيث) هو المطر الواسع المقبل الـذى يرتجيه أهل الأرض (قوله : إن جئته .. إلـخ) هـذا فى مقابله قوله : وعاوده ظنى (وقوله : وإن ترحلت .. إلـخ) فى مقـابله قوله صـدفت عنه .. إلـخ ، ففيه لف ونشـر مشوش (قوله : ريقه) أصـله ريوق من الروق ، (وقوله : يقال) أى : لغه (قوله : أى أوله) تفسير للأمرين قبله وهو : روق الشباب وريقه.

(قوله : وريق كل شىء أفضله) إشاره إلى أنه يتسع فى الريق ، ويستعمل بمعنى الأفضل لعلاقه اللزوم كما هنا فروق الشباب وريقه أفضله وأحسنه ؛ لأنه يلزم من كون الشىء أوّلا أن يكون أفضل وأحسن فى الغالب.

قال العلامه اليعقوبى : وجعل أول المطر أحسـنه للأمن معه من الفساد ، وإنما يخشى الفساد بدوامه (قوله : وإن ترحّلت عنه) أى : ارتحلت وفررت وتباعـدت عن الغيث (قـوله : لـجّ) بـالجيم من اللجـاج وهـو الخصـومه ، أو بالحـاء المهمله من الإلحـاح وهو فى الأصل كثره الكلام أريد به هنا مجرد الكثره ، والمعنى على كل حال بالغ.

(قوله : أعرض) هو معنى صـدفت عنه ، (وقوله ، وأو لم يعرض) هو معنى قوله : وعاوده ظنى (قوله : أعنى الغيث) من ذلك يعلم أن الضمير فى قوله فى البيت : إن جئته

يصيبك جئته أو ترحّلت عنه ، والوصفان مشعران بوجه الشبه ، أعنى : الإفاضه فى حالتى الطلب وعدمه ، وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه.

(وإما مفصل) عطف على : مجمل (وهو ما ذكر وجهه ، كقوله :

وثغره فى صفاء

وأدمعى كاللآلى

******

راجع للغيث (قوله : يصيبك) هو معنى قوله : وافاك (قوله : والوصفان) أى : الخاصّان وهما كون عطايا الممدوح فائضه أعرضت عنه أو لا ، وكون الغيث يصيبك جئته أو ترحّلت عنه (قوله : بوجه الشبه) أى : الذى هو معنى يشتركان فيه (قوله : أعنى) أى : بوجه الشبه (قوله : الإفاضه فى حالتى الطلب وعدمه) هذا بالنسبه للغيث المشبه به ، (وقوله : وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه) هذا بالنسبه للممدوح المشبه ، وبهذا ظهر أن ما ذكره ليس وجه شبه فكان الصواب أن يقول : أعنى : مطلق الإفاضه فى الحالين ، لكن المراد بالحالين فى المشبه به الطلب وعدمه ، وفى المشبه الإقبال عليه والإعراض عنه ، إلا أن يقال : أن قوله : وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه تفسير لما قبله من الإفاضه حالتى الطلب وعدمه ، أو أن قوله : أعنى أى : بالوصفين لا بوجه الشبه - كذا قرر شيخا العدوى.

(قوله : عطف) أى معطوف على مجمل ، والعاطف له هو إما ، وقيل العاطف له الواو ، و" إما" لمجرد التفصيل (قوله : وهو ما ذكر وجهه) أعمّ من أن يكون المذكور وجه الشبه حقيقه وذلك كما فى البيت الذى ذكره ، أو يكون المذكور ملزوم وجه الشبه فيطلق على ذلك الملزوم أنه وجه الشبه تسامحا وإن كان وجه الشبه حقيقه هو اللازم الذى لم يذكر ، كما أشار لذلك بقوله : وقد يتسامح .. إلخ ، وهذا غير ما تقدم أنه يذكر وصف الطرفين أو أحدهما المشعر بوجه الشبه ؛ لأن ما هنا فيما إذا ذكر الوصف فى مكان وجه الشبه وعلى طريقه ذكره بخلاف ما هناك (قوله : وثغره) أى : وأسنان ثغره أى : فمه وهو مبتدأ و" أدمعى" عطف عليه (وقوله : كاللآلى) خبر (وقوله : فى صفاء) هو وجه الشبه ، وقد مثّل بهذا فيما تقدم لتشبيه التسويه باعتبار تعدد الطرف الأول وهو المشبه ، ومثّل به هنا للتشبيه المفصل باعتبار التصريح بوجه الشبه ، فناسب المحلين بالاعتبارين

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه) أى : بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه ، أى : يكون وجه الشبه تابعا له ، لازما فى الجمله (كقولهم للكلام الفصيح : هو كالعسل فى الحلاوه ؛ فإن الجمع فيه لازمها) أى : وجه الشبه فى هذا التشبيه : لازم الحلاوه (وهو ميل الطبع) لأنه المشترك بين العسل والكلام ،

******

ووصف الدموع بالصفاء إشعارا بكثرتها لاقتضاء الكثره غسل المنبع وتنقيته من الأوساخ التى تتمزج بالماء ، بخلاف ما إذا جرى أحيانا فإنه يكون بكدرات المنبع ، فسقط قول بعضهم : إن الدمع الصافى لا يدلّ على الحزن ، والمتمدح به الدمع المشوب بالدم (قوله : وقد يتسامح) أى : يتساهل فى ذكر وجه الشبه ، فيستغنى عنه بسبب ذكر ملزوم يستتبعه أى : يستلزمه (قوله : بأن يذكر مكان .. إلخ) أشار بهذا إلى أن مكانه ظرف لغو متعلق بذكر لا أنه ظرف مستقرّ حال من ما وأن الاستتباع معناه الاستلزام ، وأشار بقوله أى : يكون .. إلخ إلى أن الضمير المستتر فى يستتبع عائد إلى ما ، والبارز عائد على وجه الشبه أى : قد يتسامح ويذكر فى مكان وجه الشبه أمر يستلزم ذلك الأمر وجه الشبه ومعنى ذكره فى مكانه أن يؤتى به على طريقته من إدخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه لأحد الطرفين أو لكليهما كما تقدم ، فإنه لا يذكر على طريقه وجه الشبه بأن يقال : كذا مثل كذا فى كذا بخلاف المستتبع هنا ، فإنه يذكر على هذا الطريق (قوله : فى الجمله) أى : ولو فى الجمله بأن يكون التلازم عاديّا ولا يشترط أن يكون عقليّا ، وحاصل ما أشار إليه الشارح : أن المراد بالاستلزام هنا مجرد الحصول مع الحصول ، سواء كان عاديّا أو عقليّا ، ولا يشترط خصوص التلازم العقلى الذى لا يتخلف أصلا لجواز التخلف هنا ، ألا ترى للحلاوه فى المثال الآتى فإنها لا تستلزم ميل الطبع للشىء الحلو ، إذ قد تكون موجبه لنفره الطبع من الشىء الحلو كما فى بعض الطباع المنحرفه لمرض ونحوه (قوله : للكلام) أى : فى شأن الكلام (وقوله : الفصيح) أى : أو البليغ وهو الأنسب لأنه الأحقّ بالتشبيه بالعسل (قوله : فإنه الجامع فيه) أى : فإن وجه الشبه فى ذلك التشبيه (قوله : لازم الحلاوه) أى : المذكور فى العباره كالحلاوه لازم له كما هو ظاهر (قوله : وهو) أى : لازمها ميل الطبع أى : محبته واستحسانه (قوله : لأنه)

لا الحلاوه التى هى من خواصّ المطعومات.

(وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه ، وهو أنه : (إما قريب مبتذل ، وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر ؛ ...

******

أى : ميل الطبع (قوله : لا ـ الحلاوه) عطف على لازم الحلاوه (قوله : التى هى من خواصّ المطعومات) أى : وحينئذ فلا تكون موجوده فى الكلام ؛ لأنه ليس من المطعومات ولا بد فى الجامع أن يكون متحققا فى الطرفين هذا وما ذكره فى هذا المثال من أن المذكور ملزوم لوجه الشبه لا أنه نفسه هو المتبادر بحسب الظاهر ، ويحتمل أن يكون المذكور فى هذا المثال وهو الحلاوه هى وجه الشبه نفسها ويكون وجودها فى الكلام على وجه التخييل كما فى تشبيه السّنّه بالنجم والبدعه بالظلمه ، وهذا هو الأقرب ، فإن الوجه الأوّل يرد عليه أن يقال : إن كان ذكر الحلاوه مثلا ـ من التعبير عن اللازم بالملزوم كما هو ظاهر كلامه كان من المجاز ولا تسامح فيه ؛ لأنه قد ذكر الوجه غايه الأمر أنه عبّر عنه بلفظ ملزومه وإن كان ذكر الحلاوه لغير ذلك فهو خطأ ، إذ لا واسطه بين الحقيقه والمجاز إلا الخطأ ولا ينبغى حمل الكلام الفصيح على الخطأ - فافهم - اه يعقوبى.

(قوله : وهو أنه) أى : التشبيه (قوله : إما قريب) أى : مستعمل للعامه ولغيرهم ، (وقوله : مبتذل) أى : متداول بين الناس تفسير لقوله : قريب ، والابتذال فى الأصل : الامتهان ، أطلق وأريد به التداول وكثره الاستعمال من باب إطلاق اسم اللازم وإراده الملزوم ؛ لأن الشىء المتداول بين الناس يكون ممتهنا.

(قوله : وهو ما) أى : التشبيه الذى ينتقل .. إلخ لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه إلى المشبه به فإن كان ذلك الانتقال حاصلا من غير تدقيق نظر بأن كان كون أحدهما مشبها والآخر مشبها به ظاهرا لظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه مبتذلا نحو : زيد كالفحم ؛ فإن الفحم أعرف شىء بالسواد ، وإن كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدا (قوله : ينتقل فيه من المشبه) أى : ينتقل مريد التشبيه من المشبه إلى المشبه به لأجل بيان حال المشبه (قوله : من غير تدقيق نظر) أى : من غير نظر

لظهور وجهه فى بادى الرأى) أى : فى ظاهره إذا جعلته من بـدا الأمر يبـدو ، أى : ظهر ، وإن جعلته مهموزا من [بدأ] فمعناه : فى أول الرأى. وظهور وجهه فى بـادى الرأى يكون لأمرين (إما لكونه أمرا جمليّا) لا تفصـيل فيه (فإن الجمله أسـبق إلى النفس) من التفصيل. ألا ترى أن إدراك الإنسان ...

******

وفكر دقيق (قوله : لظهور .. إلـخ) علّه للانتقـال من غير تـدقيق نظر (قوله : أى فى ظاهره) وعلى هـذا فالمعنى : لظهور وجه الشـبه حـاله كونه من جمله المرئيات البادیه أى : الظاهره ، وذكر بعضـهم : أن قوله فى بادى الرأى على حـذف مضافين أى : فى وقت حـدوث بادى الرأى ، أو أنه ظرف تنزيلى (قوله : مهموزا) أى : فى الحال ، أو بحسب الأصل بأن تكون الهمزه قلبت ياء لانكسار مـا قبلهـا (قوله : فى أول الرأى) وعلى هـذا فالمعنى : لظهور وجه الشـبه حاله كونه من جمله المرئيات أولا (قوله : وظهور وجهه) أى : الشـبه فى بادى الرأى .. إلـخ ، أشار بهـذا إلى أن (قوله : إما لكونه) علّه لظهور وجه الشـبه فهو علّه للعله (قوله : أمرا جمليّا) بسـكون الميم نسـبه إلى الجمله أى : لكونه أمرا مجملا والمجمل يطلق على ما لم يتضح معناه وعلى المركب وعلى ما لا تفصيل فيه ، وأشـار الشـارح بقوله : لاـ تفصـيل فيه إلى أنه ليس المراد بالمجمـل هنـا مـا لم يتضـح معنـاه ولا المركب بل الأمر الـذى لا تفصـيل فيه سواء كان أمرا واحـدا لا تركيب فيه كقولك : زيد كعمرو فى الناطقيه أو زيد كالفحم فى السواد ، أو مركبا لم ينظر فيه إلى أجزائه نحو : زيـد كعمرو فى الإنسـانيه (قوله : فـإن الجمله) علّه للعلّه أى : وإنمـا كان الأمر الجملى أظهر من التفصـيلى ؛ لأن الجمله أى : لأن الأمر المجمل أسـبق للنفس من التفصـيل أى : من ذى التفصـيل أو من المفصل (وقوله : أسـبق إلى النفس) أى : من حيث الحصول فيها أو أن فى الكلام حذف مضاف أى : إلى إدراك النفس ، وإنما كان المجمل أسـبق إلى النفس من المفصل ؛ لأن المجمل يحتاج إلى ملاحظه واحـده بخلاف المفصل فإنه يحتاج إلى ملاحظات متعـدده ، فكلّما كثرت التفاصـيل كثرت الملاحظات والاعتبارات وكلما كثرت الاعتبارات فى الشـىء زادته خصوصا وكلّما كثر التخصـيص فى الشىء قلّت أفراده فتقلّ ملابسه وجوده فيكون غريبا لبعده عن الجمله التى تسبق إلى النفس لعمومها وكثره أفرادها ،

من حيث إنه شيء أو جسم ، أو حيوان - أسهل وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسم نام ، حساس ، متحرك بالإراده ، ناطق.

(أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبه حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه لقرب المناسبه) بين المشبه والمشبه به ؛ إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه ...

******

ولذا كان العامّ أعرف من الخاصّ ووجب تقديمه عليه فى التعريفات الكامله وهى المركبه من الجنس والفصل ، وكان التعريف بالأخصّ تعريفا بالأخفى (قوله : من حيث إنه شيء) هو أعمّ من جسم وجسم أعمّ من حيوان فهذه الثلاثه كلها مجمله لكنها متفاوته الرتب فى الإجمال (قوله : أسهل وأقدم) أما كونه أسهل فإنه إدراك من وجه واحد بخلاف ذلك ، وأما كونه أقدم - أى : أسبق - فلأن التفصيل بتحليل أمر مجمل فالجمله أسبق منه (قوله : حسّاس) أى : مدرك بالحواسّ واحترز به عن الجماد (قوله : ناطق) أى : مدرك للكليات ، وإذا علمت أن الجمله أسبق إلى النفس من التفصيل فوجه الشبه إذا كان أمرا جمليّا كان أمرا ظاهرا سهل التناول فيلزم أن يكون التشبيه مبتذلا على ما تقدم ، فإذا فرض أن إنسانا شبه زيدا بعمرو فى الإنسانيه ، وآخر شبهه به فى الإنسانيه الموصوفه بشرف الحسب وكرم الطبع وحسن العشره ودقه النظر فى الأمور ، فإن نظر الثانى أخفى من نظر الأول ، وبهذا تعلم أن التشبيه الواحد يكون مبتذلا بما اعتبر فيه من جمله الوجه وغير مبتذل بما اعتبر فيه من تفصيله.

(قوله : أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل) هذا معطوف على قوله إما لكونه أمرا جمليّا وهو العلّه الثانيه لظهور الوجه يعنى : أن ظهور الوجه إما لكونه أمرا جمليّا وإما لكونه ليس جمليّا بل فيه تفصيل ولكنه قليل (قوله : مع غلبه .. إلخ) أى : حاله كون قلّه التفصيل مصاحبه لغلبه .. إلخ وهذا مصبّ العلّه (قوله : عند حضور المشبه) ظرف لغلبه حضور المشبه به (قوله : لقرب المناسبه) علّه لغلبه حضور المشبه به عند حضور المشبه (قوله : إذ لا يخفى .. إلخ) علّه للعليه أى : إنما كان قرب المناسبه موجبا لغلبه حضور المشبه به عند حضور المشبه ؛ لأنه لا يخفى .. إلخ (وقوله : أن الشيء) أى : المشبه به (وقوله : مع ما

(كتشبيه الجرّه الصغيره بالكوز فى المقدار والشكل) فإنه قد اعتبر فى وجه الشبه تفصيل ما ، أعنى : المقدار والشكل ، إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجره (أو مطلقا) ...

******

يناسبه) أى : مع المشبه الذى يناسبه بأن كانا من واد واحد كالأوانى والأزهار (وقوله : أسهل حضورا منه) أى : من نفسه مع المشبه الذى لا يناسبه ؛ لأنهما إذا كانا متناسبين اقترنا فى الخيال ، فيسهل الانتقال فى التشبيه لظهور الوجه غالبا مما يحضر كثيرا مع غيره ، وهذا التفاوت الذى أوجبه كثره الاجتماع فى الوجود هو الجامع الخيالى كما تقدم.

(قوله : كتشبيه الجرّه) أى : أن التشبيه المبتذل لظهور وجه الشبه لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبه حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه : كتشبيه الجرّه الصغيره بالكوز فى المقدار والشكل ، وكذلك تشبيه الإجاصه بالسفرجله فى اللون والشكل والطعم فى بعض الأحيان ، وتشبيه العنبه الكبيره بالبرقوقه فى الشكل واللون والطعم ، فإن وجه الشبه فى هذه الأشياء فيه تفصيل أى : اعتبار أشياء ، لكن تلك الأشياء ظاهره تتكرر موصوفاتها على الحس عند إحضار ما يراد تشبيهه بها فيلزم ظهور أوصافها ، ثم إن مراد المصنف بالجره المشبهه بالكوز. الجره الصغيره التى فى حلقها اتساع ولها أذنان ، إذ هى المشابهه للكوز فى الشكل والمقدار وليس مراد المصنف الجره الكبيره التى ليس فى حلقها اتساع ، فاندفع ما قيل : أنه لا مناسبه بين الجره والكوز فى الشكل ، ولا حاجه للجواب بأن المراد مطلق الشكل مع مطلق التجويف والانفتاح لجهه مخصوصه (قوله : والشكل) أى : فإن شكل كلّ منهما كرى مع استطاله (قوله : إلا أن الكوز غالب الحضور) أى : فى الذهن عند حضور الجره - هذا عند من يشرب بالكوز من الجره كما هو عاده بعض الناس يفرغون من الجره فى الكوز ويشربون - فإذا حضرت الجره فى الذهن حضر الكوز فيه ، واعترض بأن الكوز متكرر على الحس ، وحينئذ فهو غالب الحضور فى الذهن حضرت الجره فيه أو لا ، وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا المثال لوجه الشبه القليل التفصيل المصاحب لغلبه حضور المشبه به فى الذهن عن حضور المشبه ، وأجيب بأن فى الكوز غلبه الحضور مع الجره وغلبه الحضور على الإطلاق فمثل

عطف على قوله : عند حضور المشبه ، ثم غلبه حضور المشبه به فى الذهن مطلقا تكون (لتكرره) أى : المشبه به (على الحس) فإن المتكرر على الحس كصوره القمر غير منخسف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصوره القمر منخسفا (كالشمس) أى : كتشبيه الشمس (بالمرآه المجلوه فى الاستداره والاستناره) فإن فى وجه الشبه ...

******

به هنا بالاعتبار الأوّل ، والحاصل : أن الكوز والمرآه المجلوه فى المثال الآتى كلّ منهما مما يغلب حضوره عند حضور المشبه كالجره فى المثال الأول والشمس فى المثال الثانى ، ومطلقا لتكرر كلّ على الحسّ ، فيصح التمثيل بأيّهما لغلبه حضور المشبه به عند حضور المشبه ، وكذلك يصح التمثيل بأيهما لغلبه حضور المشبه به مطلقا فتمثيل كل قسم بأحدهما خاصّه على سبيل الاتفاق (قوله : عطف على قوله عند حضور المشبه) أى : والمعنى حينئذ : أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحبا لغلبه حضور المشبه به فى الذهن غلبه مطلقه أى : غير مقيده بحضور المشبه ، واعترض على المصنف بأن هذه المقابله لا تحسن ؛ لأن غلبه حضور المشبه به عند حضور المشبه تجامع غلبه حضور المشبه به مطلقا ، وأجيب بأن" أو" لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما أفاد ذلك العصام (قوله : لتكرره على الحس) علّه لغلبه حضور المشبه به مطلقا كما أشار لذلك الشارح بقوله : ثم غلبه .. إلخ (وقوله : على الحس) أى : على أى حسّ من الحواسّ الخمس ، والمراد بالحس القوه الحاسّه (وقوله : لتكرره على الحس) أى : أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس (قوله : كصوره القمر غير منخسف) أى : فإنها تتكرر على الحس ؛ لأن الإنسان كثيرا ما يراه غير منخسف ، وأما صورته منخسفا فإنه لا يراها الإنسان إلا بعد كل حين ، وحينئذ عند سماع لفظ القمر كما فى قولك : وجه زيد كالقمر تحضر فى الذهن صورته غير منخسف لا منخسفا ، مع أن لفظ قمر : اسم لذلك الجرم فى حالتيه ، وكذلك صوره المرآه عند سماع لفظها تحضر فى الذهن مجلوه لا غير ؛ وذلك لأن المتكرر على صوره الحس يغلب حضوره مطلقا وإذا غلب حضوره مطلقا تحققت سرعه الانتقال إليه عند سماع لفظه وظهور وجه الشبه ولزم ابتذال التشبيه (قوله : فى الاستداره) يرجع إلى الشكل

تفصيلا ما ، لكن المشبه به - أعنى : المرآه - غالب الحضور فى الذهن مطلقا (لمعارضه كلّ من القرب والتكرار التفصيل) أى : وإنما كانت قلّه التفصيل فى وجه الشبه مع غلبه حضور المشبه به بسبب قرب المناسبه ، أو التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدى إلى الابتذال ، ...

******

والاستناره ترجع إلى الكيف (قوله : تفصيلا ما) أى : لاعتبار شيئين فيه وهما الشكل والاستناره (قوله : غالب الحضور فى الذهن مطلقا) أى : لكثره شهود المرآه وتكررها على الحسّ.

(قوله : لمعارضه كلّ من القرب .. إلخ) أى : لمعارضه مقتضى كلّ من قرب المناسبه الذى هو سبب للغلبه المقيده بحضور المشبه والتكرر على الحس الذى هو سبب للغلبه مطلقا لمقتضى التفصيل ؛ وذلك لأن مقتضى قرب المناسبه والتكرر على الحس ظهور وجه الشبه وابتذاله لسرعه الانتقال معهما من المشبه إلى المشبه به ، ومقتضى التفصيل عدم ظهور وجه الشبه للاحتياج معه إلى التأمل ، (فقول المصنف : من القرب) أى : من مقتضى قرب المناسبه كما فى الجره والكوز (وقوله : التكرار) أى : تكرار المشبه به على الحس كما فى الشمس والمرآه المجلوه.

(وقوله : التفصيل) معمول لمعارضه وفيه حذف مضاف أى : مقتضى التفصيل (قوله : أى : وإنما كان .. إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لمعارضه .. إلخ : علّه لمحذوف وهو جواب عما يقال : كيف جعل التفصيل القليل عله لظهور وجه الشبه مع أن التفصيل فى ذاته يقتضى عدم الظهور؟ وحاصل الجواب : أن مقتضى التفصيل قد عورض بما يقتضى الظهور وهو قرب المناسبه فى الصوره الأولى والتكرار على الحس فى الصوره الثانيه ، فكأن التفصيل غير موجود فعلم من هذا أن قرب المناسبه والتكرار إذا تعارض واحد منهما مع التفصيل القليل بأن وجد معه فى محل واحد فإنه يسقط مقتضاه ، وأن التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبه والتكرار العارضين له يكون من أسباب الغرابه (قوله : بسبب) متعلق بغلبه (وقوله : قرب المناسبه) أى : فى التشبيه الأول ، (وقوله : أو التكرار) أى : فى التشبيه الثانى (قوله : سببا) خبر كان ، (وقوله : لظهوره) أى :

مع أن التفصيل من أسباب الغرابه ؛ لأن قرب المناسبه فى الصوره الأولى ، والتكرار على الحس فى الثانيه يعارض كل منهما التفصيل بواسطه اقتضائهما سرعه الانتقال من المشبه إلى المشبه به ؛ فيصير وجه الشبه كأنه أمر جملى لا تفصيل فيه ؛ فيصير سببا للابتذال.

(وإما بعيد غريب) عطف على قوله : إما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أى : ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أى : لخفاء وجهه فى بادى الرأى ، وذلك - أعنى : عدم الظهور - (إما لكثره التفصيل ، كقوله :

والشمس كالمرآه فى كفّ الأشلّ)

فإن وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ؛ ...

******

وجه الشبه (قوله : مع أن التفصيل) أى : مطلقا ولو كان قليلا (قوله : فى الصوره الأولى) أى : وهى غلبه حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه (قوله : فى الثانيه) أى : وهى غلبه حضور المشبه به فى الذهن مطلقا حضر المشبه أم لا (قوله : يعارض) خبر أن (قوله : وإما بعيد) مقابل لقوله سابقا : إما قريب (وقوله : غريب) تفسير لما قبله لا للإخراج وهو فى مقابله قوله سابقا : مبتذل (قوله : عطف .. إلخ) أى : والعاطف الواو على الصحيح لا" إما" كما هو مبيّن فى النحو (قوله : وهو بخلافه) أى : بخلاف القريب أى : ملتبس بمخالفته فى المفهوم ، فالباء للملابسه متعلق بمحذوف كما علمت ، أو أن المعنى وهو يعرف بخلاف ما تقدم ، فقوله بخلافه متعلق بيعرف المفهوم من المقام (قوله : لعدم الظهور) أى : فى وجه الشبه وهذا علّه لمخالفته للقريب (قوله : - أعنى : عدم الظهور - إمّا .. إلخ) أى : أن عدم الظهور يكون لأمرين : إما لكثره التفصيل أى : فى أجزاء وجه الشبه ، وظاهره ولو مع الغلبه ، وإما لندور حضور المشبه به فى الذهن ، والأول : وهو كثره التفصيل محترز عدم التفصيل وقلّه التفصيل المعارضه بالمناسبه والتكرر على الحس المعلل بهما ظهور وجه الشبه فى المبتذل ، وأشار الشارح بقوله : وذلك إلى أن قوله : إما لكثره .. إلخ : علّه للعلّه (قوله : من التفصيل) بيان لما سبق مقدم عليه ، وفيه خبر مقدم ، وما قد

ولذلك لا يقع فى نفس الرائى للمرآه الدائمه الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأمّلا ، ويكون فى نظره متمهّلا.

(أو ندور) أى : أو لندور (حضور المشبه به ؛ إما عند حضور المشبه لبعد المناسبه كما مرّ) فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت (وإما مطلقا).

وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهميّا) كأنياب الأغوال

******

سبق مبتدأ مؤخر ، والذى سبق هو الهيئه الحاصله من الحركه السريعه مع الإشراق فكأنه يهم .. إلخ فهو هيئه مشتمله على كثره التفصيل (قوله : ولذلك) أى : لأجل كثره التفصيل فى وجه تشبيه الشمس بالمرآه (قوله لا يقع) أى : لا يحصل ذلك الوجه وهو الهيئه المعتبر فيها التفصيل المذكور فيما سبق (قوله : الدائمه الاضطراب) إنما قيد ؛ بذلك لأن وجه الشبه المذكور سابقا لا يتأتى إلا مع دوام الحركه (وقوله : إلا بعد أن يستأنف) أى : يحدث ، ولو قال : إلا بعد أن يتأمّل لا بمجرد نظره إليها كان أوضح (قوله : أى : أو لندور .. إلخ) أشار بذلك إلى أن قوله : أو ندور عطف على كثره أى : أو لقله التفصيل مع ندور حضور المشبه به ، وهذا محترز الغلبه فيما تقدم (قوله : إما عند حضور المشبه) أى : فقط (وقوله : لبعد المناسبه) أى : بين المشبه والمشبه به ، وحينئذ فلا يحصل الانتقال بسرعه ، وهذا علّه للعلّه أى : وإنما ندر حضور المشبه به عند حضور المشبه لبعد المناسبه بينهما (قوله فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت) أى : فإن نار الكبريت فى ذاتها غير نادره الحضور فى الذهن لكنها تندر عند حضور البنفسج ، فإن قلت : يمكن أن الشاعر حضر عنده حال التشبيه فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون التشبيه غير غريب بالنسبه إليه. قلت : المراد ببعد الانتقال الموجب للغرابه أن يكون الشأن فى ذلك الشىء ، ولو اتفق الانتقال بسرعه لعارض فيمدح التشبيه لذلك ؛ لأنه لا يتضح الانتقال فيه ممن يعرض له ذلك العارض إلا برويّه وبصيره (قوله : وإما مطلقا) أى : وإما أن يكون ندوره مطلقا أى : سواء كان المشبه حاضرا فى الذهن أو غير حاضر فيه.

(قوله : لكونه) أى : المشبه به أمرا وهميّا أى : يدركه الإنسان بوهمه لا بإحدى الحواس الظاهره لكونه هو ومادته غير موجودين فى الخارج ، وإذا كان المشبه به أمرا

(أو مركبا خياليّا) كأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليّا) كمثل الحمار يحمل أسفارا ، وقوله (كما مرّ) إشاره إلى الأمثله التى ذكرناها آنفا (أو لقله تكرره) أى : المشبه به (على الحس ، كقوله : والشمس كالمرآه) فى كفّ الأشلّ ؛ فإن الرجل ربما ينقضى عمره ولا يتفق له أن يرى مرآه فى يد الأشل (فالغرابه فيه) أى : فى تشبيه الشمس بالمرآه فى كفّ الأشلّ (من وجهين) أحدهما : كثره التفصيل فى وجه الشبه ، والثانى : قله التكرر على الحس.

فإن قلت : كيف تكون ندره حضور المشبه به ...

******

وهميّا فلا يدركه ليشبه به إلا المتسع فى المدارك فيستحضره فى بعض الأحيان فيكون إدراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف ، وكذا القول فى المركب الخيالى (قوله خياليّا) وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها يدرك بالحس (قوله : كأنياب الأغوال) أى : فى تشبيه السهام المسنونه الزرق بها (قوله : كمثل الحمار .. إلخ) أى : فإن المراد بالمثل الصفه كما تقدم ، والصفه اعتبر فيها - كما تقدم - كون الحمار حاملا لشىء وكون المحمول أبلغ ما ينتفع به وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقه وتعب ، وهذه الاعتبارات المدلوله للصفه عقليه وإن كان متعلقها حسيّا ، وإنما ندر حضور المركب مطلقا ؛ لأن الاعتبارات المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعه إلا الخواص فلا تحصل سرعه الانتقال إلا نادرا فيكون التشبيه غريبا (قوله : آنفا) أى : قريبا والآنف : هو الوقت القريب من وقتك (قوله : أو لقله تكرره) أى : أو لكونه حسيّا ولكن كان قليل التكرر على الحس فهو عطف على قوله : لكونه أمرا وهميّا أى : من أسباب ندور حضور المشبه به فى الذهن قلّه تكرره على الحس أى : على القوه الحاسه وأولى عدم تعلق الحس به كالعرش والكرسى ودار الثواب والعقاب ، ويمكن إدخاله فى قليل التكرر بأن يراد عدم كثرته الصادق بعدم الإحساس به - قاله فى الأطول.

(قوله : كقوله) أى : كندره حضور المشبه به فى التشبيه الواقع فى قوله : والشمس ..إلخ (قوله : أن يرى مرآه .. إلخ) أى : وعلى تقدير رؤيتها فى كفه فلا يتكرر ، وعلى تقدير التكرر فلا يكثر ، فالمحقق هو قله التكرار (قوله : فإن قلت .. إلخ) حاصله : أن

سببا لعدم ظهور وجه الشبه؟ قلت : لأنه فرع الطرفين ، والجامع المشترك الذى بينهما إنما يطلب بعد حضور الطرفين ، فإذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن إلى ما يجمعهما ، ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل أن ينظر ...

******

وجه الشبه يغاير المشبه به فندور أحدهما لا يقتضى ندور الآخر ، وكذا ظهور أحدهما لا يقتضى ظهور الآخر (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أى : مع أنهما متغايران فلا يلزم من ندره أحدهما ندره الآخر (قوله : قلت .. إلخ) حاصله : أن وجه الشبه من حيث إنه وجد بين الطرفين فرع عنهما فلا يتعقل إلا بعد تعقلهما ومنهما ينتقل إليه لكونه المشترك والجامع بينهما ، فلا بد وأن يخطر الطرفان أوّلا ثم يطلب ما يشتركان فيه ، وإذا كان أحد الطرفين نادرا كان الوجه نادرا ، وكونه فرعا عن الطرفين من حيث إنه وجد بينهما لا ينافى أنه من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندره المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه ؛ لأن ذلك لا من حيث إن وجه الشبه جامع بين هذين الطرفين ، فإن قلت : لم لم يعلّلوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما علّلوه بندور حضور المشبه به مع أن مقتضى ما تقدم من الجواب أن ندره كل من المشبه والمشبه به تقتضى عدم ظهور وجه الشبه؟ قلت : لأن المشبه به عمده التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه إنما يسند إليه - فتأمل.

(قوله : إنما يطلب بعد حضور الطرفين) أى : فتعلقه بعد تعلقهما (قوله : فإذا ندر حضورهما) أى : أو حضور المشبه به بل هو المدعى ، وأما ندور حضور الطرفين فأمر زائد على المدعى ، وقد يقال : المراد : وإذا ندر حضورهما أى : حضور مجموعهما.

(قوله : والمراد بالتفصيل) أى : فى وجه الشبه الذى هو سبب فى غرابه التشبيه فأل للعهد الذكرى (قوله : أن ينظر) أى : أن يعتبر أكثر من وصف واحد إما من جهه وجود الكل أو من جهه عدم الكل أو من جهه وجود البعض وعدم البعض كانت تلك الأوصاف ثابته لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثه أو أكثر فالصور اثنتا عشره صوره ، ولذا قال المصنف فيما يأتى ويقع التفصيل على وجوه كثيره - أى : اثنى عشر - أعرفها - أى : أشدها قبولا عند أولى العرفان - أن يعتبر وجود البعض وعدم البعض أو يعتبر وجود

فی أکثر من وصف) واحد لشیء واحد أو أکثر ، بمعنی : أن یعتبر فی الأوصاف وجودها أو عدمها ، أو وجود البعض وعدم البعض ، کلّ من ذلک فی أمر واحد ، أو أمرین ، أو ثلاثه ، أو أکثر ؛ فلذا قال : (ویقع) أی : التفصیل (علی وجوه) کثیره ...

******

الجمیع ، فهاتان صورتان کلّ منهما مضروب فی أحوال الموصوف الأربع تکون صور الأعرف ثمانیه ، وحینئذ فغیر الأعرف أربعه وهی أن تعتبر جمیع الأوصاف من حیث عدمها کان الموصوف بتلک الأمور واحدا أو اثنین أو ثلاثه أو أکثر (قوله : فی أکثر من وصف واحد) فیه أن الواحد لیس فیه کثره کما یقتضیه أفعل التفضیل (قوله : لشیء واحد) أی : أن الأکثر من وصف واحد إما أن یکون ثابتا لشیء واحد - أی : لموصوف واحد - کما فی تشبیه المفرد بالمفرد ، أو ثابتا لأکثر کما فی غیر تشبیه المفرد بالمفرد ، ودخل تحت الأکثر ثلاث صور ما إذا کان الأکثر من وصف ثابتا لموصوفین أو لثلاثه أو لأکثر (قوله : بمعنی : أن یعتبر فی الأوصاف وجودها) أی : وجودها کلها کتشبیه الثریّا بعنقود الملّاحیه المنور ، فإنه قد اعتبر فی وجه الشبه وجود أوصاف وهی التضامّ وتشکل الأجزاء واللون ومقدار المجموع (قوله : أو عدمها) أی : أو یعتبر عدم الأوصاف کلها کتشبیه الشخص العدیم النفع بالعدم فی نفی کل وصف نافع (قوله : أو وجود البعض وعدم البعض) أی : بأن یعتبر فی وجه الشبه الترکیب من وجود بعض أوصاف وعدم بعض أوصاف : کتشبیه سنان الرماح بسنا لهب کما یأتی (قوله : کلّ من ذلک) أی : المذکور من الأحوال الثلاثه السابقه (قوله : فی أمر واحد) أی : فی موصوف واحد کما فی تشبیه مفرد بمفرد مقیدین ، أو غیر مقیدین کتشبیه الثریّا بعنقود الملّاحیه المنور (قوله : أو أمرین أو ثلاثه) أی : کما فی تشبیه مرکب بمرکب کما فی تشبیه مثار النقع مع الأسیاف باللیل الذی تهاوی کواکبه ، وکالتشبیه الواقع فی قوله تعالی (إِنَّما مَثَلُ الْحَیاهِ الدُّنْیا کَماءٍ ...)(۱) إلخ ، أو مرکب بمفرد أو مفرد بمرکب.

(قوله : أو أکثر) أی : فالجمله اثنتا عشره صوره ، وهی المراد بالوجوه الآتیه فی کلامه (قوله : فلذا قال) أی : ولأجل الاعتبار المذکور.

۱- یونس : (۲۴).

(أعرفها : أن تأخذ بعضا) من الأوصاف (وتدع بعضا) أى : تعتبر وجود بعضها ، وعدم بعضها (كما فى قوله : حملت ردينيّا) يعنى : رمحا منسوبا إلى ردينه (كأن سنانه سنا لهب لم يتّصل بدخان).

فاعتبر فى اللهب الشكل ، واللون ، واللمعان ، وترك الاتصال بالدخان ونفاه ...

******

(قوله أعرفها) أى : أعرف الوجوه التى يقع التفصيل عليها بمعنى أشدها قبولا عند أهل المعرفه لحسنه (قوله : وعدم بعضها) أى : وتعتبر عدم بعضها وهذا تفسير لقول المصنف : وتدع بعضا إشاره إلى أن المراد بترك بعضها اعتبار عدم البعض لا عدم اعتباره وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك ؛ لأن عدم اعتبار الأوصاف لا يعتبر فى تشبيه من التشبيهات.

(قوله : إلى ردينه) هى امرأه كانت بخط هجر تقوّم الرماح أى : تعدّلها وتحسّن صنعتها وهى امرأه السّمهر - بفتح السين وسكون الميم وبعدها هاء مفتوحه فراء مهمله - كان أيضا يحسن صنع الرماح (قوله : كأن سنانه) أى : حديدته التى فى طرفه (قوله : سنا لهب) أى : ضوء لهب أى لهب مضىء ومشرق فهو من إضافه الصفه للموصوف كما يؤخذ من كلام الشارح ، واللهب : النار ، والمعنى : كأن سنانه نار مضيئه مشرقه (وقوله : لم يتصل) أى : ذلك اللهب بدخان ، وإذا كان كذلك كان شديد اللمعان.

(قوله : فاعتبر فى اللهب) أى : وهو موصوف واحد ، وأشار بذلك إلى أن المشبه به هو اللهب كما أن المشبه سنان الرمح ، وحينئذ فقوله : سنا لهب بمعنى لهب ذو سنا فإضافه سنا للهب من إضافه الصفه للموصوف كما قلناه ، والتشبيه المذكور باعتبار الشكل واللون وعدم الاتصال بالسواد ، ولو كان المقصود تشبيه سنان الرمح بسنا اللهب فات اعتبار هذه الأوصاف إلا أن تكون تبعا ، ومع ذلك يحتاج إلى تقدير المضاف أى : كأن إشراق سنانه سنا لهب (قوله : والشكل) أى : المخروطى الذى طرفه دقيق (قوله : واللون) أى : الزرقه الصافيه (قوله : ونفاه) عطف على تركه ولما كان الترك صادقا بالترك قصدا وبالترك بدون قصد ، بيّن أن المراد الترك قصدا بقوله : ونفاه ، فهو

(وأن تعتبر الجميع ، كما مرّ من تشبيه الثريّا) بعنقود الملّاحيه المنوره باعتبار اللون ، والشكل ، وغير ذلك (وكلّما كان التركيب) خياليّا كان أو عقليّا ...

******

عطف تفسير أى : اعتبر عدمه ؛ لأن اعتباره يقدح فى التشبيه المقصود ولا يتم التشبيه بدون اعتبار عدمه ، ثم إن ظاهر كلام المصنف : أنه متى اعتبر فى الوجه عدم بعض الأوصاف كان أعرف حتى إذا قيل مثلا : زيد كعمرو فى مجموع الجبن وعدم الكرم كان من جمله الأعرف وليس كذلك ، بل إنما يكون أعرف إن كان فيما قصده الشاعر دقه تحتاج إلى مزيد تنبّه كما مرّ فى البيت ، وحينئذ يكون معنى الكلام : أن التفصيل المعتبر يزداد حسنا واعتبارا عند تدقيق النظر فى إسقاط بعض الأوصاف ؛ لأن الأقرب مناسبه اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم - فليتأمل - اه يعقوبى.

(قوله : وأن تعتبر الجميع) أى : وجود جميع الأوصاف وهو عطف على قوله : أن تأخذ بعضا .. إلخ ، فهذا من جمله الأعرف ، إن قلت : إن جميع أوصاف الشىء ظاهره وباطنه لا يطّلع عليها أحد حتى يتأتّى أن يعتبرها فى التشبيه ، قلت : ليس المراد باعتبار جميع الأوصاف اعتبار جميع الأوصاف الموجوده فى المشبه به بحيث لا يشذّ منها شىء ، بل المراد اعتبار جميع الأوصاف الملحوظه فى وجه الشبه من حيث الوجود والإثبات (قوله : وغير ذلك) أى : كاجتماعهما على مسافه مخصوصه من القرب ، وكالوضع لأجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص - كما تقدم (قوله : وكلّما كان التركيب) ما مصدريه ظرفيه أى : كل وقت من أوقات كون التركيب فى وجه الشبه ، (وقوله : خياليّا كان .. إلخ) خياليّا خبر لكان مقدم عليها ، وذلك بأن كان هيئه معدومه مفروضا اجتماعها من أمور كل واحد منها يدرك بالحس كقوله : (وكأن محمر الشقيق) (1) .. إلخ (وقوله : أو عقليّا) وهو المركب المعدوم هو ومادته كما فى قوله : ومسنونه زرق كأنياب أغوال ، ولم يقل : أو حسيّا ؛ لأن المقسم التركيب لا المركب ، والظاهر أنه لا يكون حسيّا - قاله يس.

١- البيت للصنوبرى والمصباح ص ١١٦ ، وأسرار البلاغه ص ١٥٨ ، والطراز ١ / ٢٧٥ ، وفى شرح عقود الجمان بلا نسبه ٢ / ١٥ ، وفى الإشارات والتنبيهات ص ١٧٥ بلا نسبه كذلك.

(من أمور أكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر (و) التشبيه (البليغ ...

******

قال العلامه عبد الحكيم : إنما قابل الخيالى بالعقلى مع أن المقابل للعقلى إنما هو الحسى ؛ لأن التركيب لا يكون حسيا (قوله : من أمور) خبر كان (قوله : أبعد) أى : عن الابتذال (قوله : لكون تفاصيله أكثر) فيبعد تناوله لمطلق الناس ، وإنما يتناوله حينئذ الأذكياء وذلك كما فى قوله تعالى (إِنَّما مَثَلُ الْحَياةِ الدُّنْيا كَماءٍ ...) الآيه ، فإنها عشر جمل مرتبط بعضها ببعض قد انتزع وجه الشبه من مجموعها ، وبيان ذلك يظهر بتلاوه الآيه : قال الله تعالى : (١)(إِنَّما مَثَلُ الْحَياةِ الدُّنْيا كَماءٍ أَنْزَلْناهُ مِنَ السَّماءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَباتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعامُ حَتَّى إِذا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَها وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُها أَنَّهُمْ قادِرُونَ عَلَيْها أَتاها أَمْرُنا لَيْلاً أَوْ نَهاراً فَجَعَلْناها حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ) فالمشبه به مركب من عشر جمل بعدّ" وظن أهلها" جمله ، " وأنهم قادرون عليها" جمله أخرى ، تداخلت تلك الجمل حتى صارت كأنها جمله واحده ، ومعنى فاختلط به نبات الأرض : فاشتبك به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام من الزرع والبقول ، وقوله : حتى إذا أخذت الأرض زخرفها أى : حتى إذا تزّينت بزخرفها ، والزخرف فى الأصل : الذهب ، وقوله : وازّيّنت أى : تزيّنت تفسير لما قبله ، وقوله : وظن أهلها أى : أهل النبات وأنث ضميره لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه ، وقوله : قادرون عليها أى : على حصدها ورفع غلّتها ، وقوله : فجعلناها أى : النبات حصيدا أى : شبيها بما حصد ، وقوله : كأن لم تغن بالأمس أى : كأنها لم تنبت ولم تكن قبل ذاك من زمان قريب غايه القرب ، يقال غنى بالمكان : أقام به ، فقد شبّه فى الآيه مثل الحياه الدنيا أى : حالتها العجيبه الشأن وهى تقضيها بسرعه وانقراض نعمها بغته بالكليه بعد ظهور قوتها ، واغترار الناس بها واعتمادهم عليها - بزوال خضره النبات فجأه وذهابه حطاما لم يبق له أثر أصلا بعد ما كان غضّا طريّا قد التفّ بعضه ببعض وزيّن الأرض بأنواره وطراوته وتقوّيه بعد ضعفه ، بحيث طمع الناس فيه وظنّوا سلامته من الجوائح ، ووجه الشبه : هيئه منتزعه من

١- يونس : ٢٤.

ما كان من هـذا الضـرب) أى : من البعيـد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أى : لكون هذا الضـرب غريبا غير مبتذل (ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألذّ) ...

******

تلك الأمور وهى حصول شيء يترتب عليه المنافع ، فيحصل السرور به وتنسى عاقبه أمره ، ثم يذهب ذلك الأمر بسرعه.

(قوله : ما كان من هـذا الضـرب) لم يقل منه ؛ لأن المتبادر من الضـمير عوده إلى خصوص ما كان التركيب فيه من أمور كثيره ، فلـذا أظهر ، والحاصـل : أن بلاـغه التشبيه منظور فيها إلى كونه بعيـدا غريبا سواء كان وجه الشـبه فيه تركّب من أمور كثيره أو لا وسواء ذكرت الأـداه أو حـذفت ، وحينئـذ فإطلاـق البليغ على التشبيه الـذى حـذفت أداته إطلاقا شائعا طريقه لبعضـهم ، وإلّا فهو يسمى مؤكّدا كما يأتى.

وقول المصـنف : ما كان من هذا الضـرب : ليس المراد أنه من أفراد هذا الضـرب ، بل المراد أنه نفس هذا الضرب كما علمت ، وحينئذ فالأوضح أن يقول : والتشبيه البليغ هو هذا الضرب ، ثم إن المراد بالبليغ هنا : الواصل لدرجه القبول فهو من البلوغ بمعنى الوصول ، أو اللطيف الحسن مأخوذ من البلاغه بمعنى اللطف والحسن مجازا لا من البلاغه المصطلح عليها ؛ لأنه إنما يوصف بها الكلام والمتكلم لا التشبيه ، ولا يقال : يصح إراده المصطلح عليها باعتبار الكلام الذى فيه التشبيه ؛ لأنا نقول بلاغته حينئذ باعتبار المطابقه لمقتضى الحال ، ولا وجه لاختصاص الغريب بالبليغ حينئذ ، إذ ربما كان القريب المبتذل مطابقا لمقتضى الحال كما إذا كان الخطاب مع شـخص يقتضـى حاله تشبيها مبتـذلا لبلادته وسوء فهمه ، فلا يكون الغريب بليغا بل القريب المبتـذل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : لغرابته) علّه لتسميه هذا الضرب بليغا ، فالغرابه موجبه للبلاغه فكل ما كان غريبا كان بليغا ، إذ لا يخفى أن المعانى الغريبه أبلغ وأحسن من المعـانى المبتـذله (قوله : ولأـن نيل الشـيء) أى : حصوله بعـد طلبه ألـذّ أى : والغريب المـذكور لا ينال إلا بعد التأمـل والطلب ، وهـذا عطف على قوله لغرابته (قوله : ألـذّ) أى : من حصوله بلاـ طلب ، ثم إن هـذا لاـ ينـافى مـا تقـدم فى باب حـذف المسـند من أن حصول النعمه الغير المترقبه ألـذ لكونه رزقـا من حيث لاـ يحتسب ؛ لأـن الطلب لاـ ينافى ؛ الحصول الغير المترقب ، لأنه يمكن

وموقعه فى النفس ألطف ، وإنما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا إذا كان سببه لطف المعنى ودقته ، أو ترتيب (بعض المعانى على بعض ، وبناء ثان على أول ، وردّ تال إلى سابق فيحتاج إلى نظر وتأمل (وقد يتصرف فى) التشبيه (القريب) المبتذل

******

حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب فيه ، فإذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبه العليا من اللذه.

(قوله : وموقعه فى النفس) أى : ووقوعه عند النفس (قوله : وإنما يكون .. إلخ) جواب عما يقال : إن الغرابه تقتضى عدم الظهور وخفاء المراد لاقتضائها قله الوجود المقتضيه لعدم إدراك كل أحد فيحتاج إلى مزيد التأمل والنظر ، ولا شكّ أن عدم الظهور وخفاء المراد يوجب التعقيد وقد تقدم أول الكتاب أنه مخلّ بالفصاحه والإخلال بالفصاحه يخلّ بالبلاغه ، وحينئذ فلا تكون الغرابه موجبه لبلاغه التشبيه ، فبطل قول المصنف والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب ، وحاصل الجواب : أن الخفاء وعدم الظهور تاره ينشأ عن لطف المعنى ودقته ، وهذا محقق للبلاغه وهو المراد هنا ، وتاره ينشأ عن سوء تركيب الألفاظ وعن اختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثانى ، وهذا هو المحقق للتعقيد المخلّ بالفصاحه (قوله : إذا كان سببه لطف المعنى) أى : لا إن كان سببه سوء ترتيب الألفاظ كما فى قوله :

وما مثله فى النّاس إلا مملّكا

أبو أمّه حىّ أبوه يقاربه (١)

أو كان سببه اختلال الانتقال من المعنى المذكور إلى المعنى المقصود كما فى قوله :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا

وتسكب عيناى الدّموع لتجمدا (٢)

على ما تقدم تقريره (وقوله : ودقته) عطف تفسير ، والغريب الذى سبب غرابته لطف المعنى ودقته كما فى تشبيه البنفسج بأوائل النار فى أطراف كبريت (وقوله : أو ترتيب

١- البيت للفرزدق فى لسان العرب (ملك) ومعاهد التنصيص ١ / ٤٣ ، وبلا نسبه فى الخصائص ١ / ١٤٦ ، ٣٢٩ ، ٣٩٣.

٢- البيت للعباس بن الأحنف الشاعر الغزلى المشهور ، وهو فى ديوانه ١٠٦ ودلائل الإعجاز ٢٦٨ والإشارات والتنبيهات ص ١٢.

(بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله :

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا

إلا بوجه ليس فيه حياء)

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل ...

******

بعض المعانى على بعض) أى : كالترتيب فى (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَياةِ الدُّنْيا كَماءٍ)(١) الآيه ، فإن خضره النبات مرتبه على الماء والييبس مرتب على الخضره (وقوله : وبناء ثان .. إلخ) عطف على ترتيب بعض المعانى على بعض عطف تفسير أو لازم على ملزوم ، وكذا (قوله : وردّ تال إلى سابق) (وقوله : وتأمل) تفسير لنظر.

(قوله : بما يجعله) أى : بتصرف يجعله غريبا ، وذلك بأن يشترط فى تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجودا أو انتفاء وصف موجود ولو بحسب الادّعاء (قوله : ويخرجه عن الابتذال) أى : إلى الغرابه ، وهذا عطف لازم على ملزوم (قوله : كقوله) أى : قول القائل وهو أبو الطيب المتنبى من قصيده من الكامل يمدح فيها هارون بن عبد العزيز الأوراجى ، وأولها

أمن ازديارك فى الدّجى الرّقباء

إذ حيث كنت من الظلام ضياء (٢)

(قوله : لم تلق هذا الوجه .. إلخ) (٣) هذا الوجه : مفعول ، وشمس نهارنا فاعل ، والمراد بهذا الوجه وجه الممدوح أى : لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا فى حال من الأحوال إلا ملتبسه بوجه لا حياء فيه (فقوله : إلا بوجه) استثناء مفرغ من الحال يعنى : أن الشمس دائما وأبدا فى حياء وخجل من الممدوح لما أن نور وجهه أتم من النور والإشراق الذى فيها ، فلا يمكن أن تلاقى وجهه إلا إذا انتفى عنها الحياء ، أما عند وجوده كما هو حق الأدب منها فلا يمكن أن تلقاه ، ويصح رفع الوجه على الفاعليه ونصب شمس نهارنا على المفعوليه ، والمعنى : أن الشمس لا يمكن أن يلقاها وجه الممدوح إلا إذا كانت متجرده عن الحياء الذى ينبغى لها أن لا ترتكبه ، إذ لو كان فيها حياء لامتنعت من أن يلقاها وجه الممدوح لكونه أعظم منها (قوله : فتشبيه الوجه) أى : وجه

١- الكهف : (٤٥).

٢- البيت من مطلع قصيده لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه ١ / ١٦٩ ، يمدح أبا على هارون بن عبد العزيز الأوراجى الكاتب ، ووقعت فى المطبوع الأدراجى والبيت فيه" ازديادك" مكان ازديارك والتصويب من شرح الديوان وغيره كمعاهد التنصيص ، والوساطه بين المتنبى وخصومه.

٣- البيت للمتنبى فى عقود الجمان ٢ / ٣٠ ، والإيضاح ص ٢٣٨ والتلخيص ص ٧١.

إلا أن حديث الحياء ، وما فيه من الدقه والخفاء أخرجه إلى الغرابه ، وقوله : لم تلق إن كان من : لقيته ، بمعنى : أبصرته فالتشبيه مكنّى غير مصرّح به ، وإن كان من لقيته ، بمعنى : قابلته ...

******

الممدوح بالشمس مبتذل أى : كثير العروض للأسماع ؛ لجريان العاده به ، فإن قلت : إن المفاد من البيت أن الوجه أعظم منها فى الإشراق والضياء فملاقاتها له وظهورها عند وجوده إنما هو من قلّه حيائها ومن قلّه أدبها ، وحينئذ فلا تشبيه فى البيت لا مصرّح به ولا مقدّر.

قلت : إن التشبيه فى البيت ضمنىّ كما أشار فى الوجه الأول فى" لم تلق" ؛ وذلك لأن وجه الممدوح إذا كان أعظم من الشمس فى الإشراق والضياء يستلزم اشتراكهما فى أصل الإشراق فيثبت التشبيه ضمنا ، فكأنه يقول : هذا الوجه كالشمس فى أصل الحسن فقط ، ثم إن جعل الشارح الوجه مشبها بالنظر لمقصود الشاعر وإن كان المفاد من البيت بعد جعل التشبيه ضمنيا أن المشبه الشمس بسبب ذكر عدم الحياء ؛ لأن الوجه أتم فى وجه الشبه فيكون هو المشبه به ، والحاصل : أن المفاد من البيت قلب التشبيه ولكن المقصود للشاعر تشبيه الوجه بالشمس كما قال الشارح - فتأمل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : إلا أن حديث الحياء) أى : ذكر نفى الحياء عن وجه الشمس فى لقيّها وجه المحبوب (قوله : وما فيه من الدقه) أى : من حيث إفاده المبالغه فى الممدوح وأن وجهه أعظم إشراقا وضياء من الشمس (قوله : والخفاء) عطف تفسير (قوله : أخرجه إلى الغرابه) خبر أنّ أى : أخرج التشبيه المذكور من الابتذال إلى الغرابه والحسن ؛ لأن إدراك وجه المحبوب فى غايه الإشراق والضياء عن وجه الشمس فيه غرابه (قوله : بمعنى أبصرته) أى : والمعنى لم تبصر هذا الوجه شمس نهارنا والإسناد حينئذ مجازىّ ؛ لأن الشمس لا تبصر حقيقه (قوله : مكنّى) أى : لأن قوله ليس فيه حياء يدل على أن وجه الممدوح أعظم منها إشراقا وضياء ، وهذا يستلزم اشتراكهما فى أصل الإشراق والضياء ، فيثبت التشبيه ضمنا لا صريحا ، (فقول الشارح : غير مصرّح) به تفسير لمكنّى ، وليس المراد الكنايه

وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه ، أى : لم تقابله فى الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياء.

(وقوله : عزماته مثل النجوم ثواقبا) أى : لوامعا (لو لم يكن للثاقبات أفول).

******

بالمعنى المشهور ؛ لأن المذكور فى البيت ملزوم التشبيه وهو نفى الحياء المستلزم لكون الوجه أعظم إشراقا - كذا فى يس - تأمله.

(قوله : وعارضته) أى : ماثلته وهو مرادف لقابلته (قوله : فهو فعل ينبئ عن التشبيه) أى : يدل على التشبيه الواقع بعد أداه الاستثناء ؛ لأن المعنى لم تقابله إلا بوجه ليس فيه حياء فتقابله وتماثله ، فالتشبيه حينئذ مأخوذ من الفعل المنفى المصرّح به فيكون مصرحا به على هذا ، بخلاف الأول فإنه ليس فيه لفظ ينبئ عن التشبيه.

(قوله : أى لم تقابله) أى : لم تماثله فى الحسن والبهاء إلا بوجه لا حياء فيه.

(قوله : وقوله) أى : قول رشيد الدين الوطواط بفتح الواوين (قوله : (١) عزماته) أى : إراداته المتعلقه بمعالى الأمور فهو جمع عزمه وهى المره من العزم وهى إراده الفعل مع القطع (قوله : ثواقبا) حال من النجوم ؛ لأن مثل النجوم فى معنى مماثله للنجوم ، فصح مجىء الحال من المضاف إليه ، والثواقب : النوافذ فى الظلمات بإشراقها مأخوذه من الثقوب وهو النفوذ. سمى لمعان النجوم ثقوبا لظهورها به من وراء الظلمه فكأنها ثقبتها ؛ ولذلك فسّر الشارح الثواقب باللوامع (قوله : أى : لوامعا) بالصرف محاكاه لثواقبا المفسر الواقع فى البيت مصروفا للضروره (قوله : لو لم يكن .. إلخ) جواب لو محذوف أى : لتمّ التشبيه لكن لها أفول ، فلم يتم التشبيه لكون المشبه به أنقص.

(قوله : أفول) أى : غروب وغيبه (قوله : فتشبيه العزم) أى : الإراده بالنجم أى :فى الثقوب وهو النفوذ الذى هو فى كليهما تخييلى ؛ لأنه فى العزم بلوغه المراد وفى النجم نفوذه فى الظلمات بإشراقها أمر مشهور ومعلوم لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظر وفكر دقيق ، ولكن ادعى أن مع ثقوب الإراده وصفا زائدا وهو عدم الأفول أى :

١- البيت للوطواط فى الإشارات ص ١٩٨.

فتشبيه العزم بالنجم مبتذل ، إلا أن اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابه (ويسمى) مثل (هذا) التشبيه : (التشبيه المشروط) لتقييد المشبه ، أو المشبه به ، أو كليهما بشرط وجودىّ ، أو عدمىّ يدل عليه بصريح اللفظ ، أو بسياق الكلام.

أقسام التشبيه باعتبار أداته

(وباعتبار) أى : والتشبيه باعتبار (أداته : إما مؤكد ، وهو ما حذفت أداته ، مثل : ...

******

عدم الغيبه فصار غريبا ، فكأنه قال : هذا التشبيه بين الطرفين تامّ لو لا أن المشبه اختص بشىء آخر عن المشبه به (قول : مبتذل) أى : لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظر وتأمل.

(قوله : مثل هذا التشبيه) أى : المتصرف فيه بما يصيّره غريبا (قوله : المشروط) أى : المقيد ، إذ ليس المراد خصوص الشرط النحوىّ بل ما هو أعمّ.

(قوله : لتقييد المشبه .. إلخ) مثال تقييد المشبه به : ما تقدم من قوله : عزماته مثل النجوم .. إلخ ، فإنه قيد المشبه به بعدم الأفول فلم يتم التشبيه بدونه ، ومثال تقييد المشبه : ما لو عكس المثال بأن قيل : النجوم كعزماته لو لا أنه لا أفول لها ، ومثال تقييدهما معا ما لو قيل : زيد فى علمه بالأمور إذا كان غافلا كعمرو فى علمه إذا كان يقظان ، ومثال الشرط المدلول عليه بصريح اللفظ ما ذكر ، ومثال المدلول عليه بسياق الكلام ما لو قيل : هذه القبّه كالفلك فى الأرض ؛ لأن المعنى كالفلك لو كان فى الأرض ، وكقولهم : هى بدر يسكن الأرض أى : هى كالبدر لو كان البدر يسكن الأرض (قوله : بشرط وجودىّ) كقولك : هذه القبّه كالفلك لو كان الفلك فى الأرض ، فإن هذا الشرط أمر وجودىّ ، ومثال العدمّى ما سبق فى البيتين ، فإن قوله : ليس فيه حياء ، وقوله : لو لم يكن للثاقبات أفول كلّ منهما عدمىّ (قوله : يدل عليه) أى : على الشرط. (قوله : إما مؤكد) أى : لأنه أكّد بادعاء أن المشبه عين المشبه به (قوله : ما حذفت أداته) أى : تركت بالكليه وصارت نسيا منسيّا بحيث لا تكون مقدره فى نظم الكلام لأجل الإشعار بأن المشبه عين المشبه به بخلاف ما لو كانت الأداه مقدره فلا يفيد الاتحاد فلا يكون التشبيه

وهی تمرّ مرّ السّحاب) أی : مثل مرّ السحاب (ومنه) أی : ومن المؤکد : ما أضیف المشبه به إلی المشبه بعد حذف الأداه (نحو قوله : والریح تعبث بالغصون) أی : تمیلها إلی الأطراف والجوانب (وقد جری ذهب الأصیل) هو الوقت بعد العصر إلی الغروب ، یعدّ من الأوقات الطیبه ، کالسّحر ، ...

******

مؤکدا ، ففی قوله تعالی (وَهِیَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ)(۱) إن قدرت الأداه کان التشبیه مرسلا ، وإن لم تقدر کان مؤکدا ، وتفسیر الشارح بقوله أی : مثل مرّ السحاب بیان لحاصل المعنی - کما أفاد ذلک العصام وعبد الحکیم.

(قوله : وهی تمرّ) أی : الجبال یوم القیامه تمرّ مرّ السحاب أی : إنها بعد النفخه الأولی تسیر فی الهواء کسیر السحاب الذی تسوقه الریاح ، ثم تقع علی الأرض کالقطن المندوف ، ثم تصیر هباء (قوله : بعد حذف الأداه) أی : وتقدیم المشبه به علی المشبه ، فإن قلت : کیف یکون هذا من التشبیه المؤکد مع أن توجیهه بأنه یشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عین المشبه به لا یتأتی هنا أی : فیما إذا أضیف المشبه به إلی المشبه؟ قلت : تجعل الإضافه فیه بیانیه وهی تقتضی الاتحاد فی المفهوم (قوله : نحو قوله) أی : القائل. قال فی شرح الشواهد : ولا أعرف قائله (قوله : تعبث) (۲) أی : تلعب أی : تحرک الأغصان تحریکا کفعل اللاعب العابث ، وإلا فالریح لا تعقل (قوله : أی تمیلها) أی : تمییلا رقیقا لا عنیفا ، ففیه إشاره إلی اعتدال الریح فی ذلک الوقت (قوله : والجوانب) عطف تفسیر (قوله : وقد جری) أی : ظهر والجمله حالیه (قوله : ذهب الأصیل) أی : صفرته التی کالذهب والإضافه علی معنی فی أی : وقد ظهرت الصفره فی الوقت المسمّی بالأصیل علی لجین الماء (قوله : هو الوقت بعد العصر) تفسیر للأصیل - بفتح الهمزه - علی وزن أمیر (قوله : یعدّ من الأوقات الطیبه) لاعتداله بین الحراره والبروده

۱- النمل : ۸۸.

۲- البیت قائله ابن خفاجه الأندلسی : إبراهیم بن عبد الله الشاعر الوصاف المتوفی سنه ۵۲۳ ه ، وذلک فی الإیضاح ص ۲۴۱ ، وبلا نسبه فی عقود الجمان ۲ / ۳۲ ، والتخلیص ص ۷۱.

ويوصف بالصفره ، كقوله :

وربّ نهار للفراق أصيله

ووجهى كلا لونيهما متناسب

فذهب الأصيل صفرته ، وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أى : على ماء كاللّجين ، أى : الفضه فى الصفاء والبياض ، وهذا تشبه مؤكد ، ومن الناس من لم يميّز بين لجين الكلام ولجينه ، ولم يعرف هجانه من هجينه ...

******

ولكون ذلك الوقت من أطيب الأوقات. خصّ وقت الأصيل بكون عبث الرياح للغصون فيه ؛ لأن قوله : وقد جرى حال من الضمير فى تعبث.

(قوله : ويوصف) أى : ذلك الوقت بالصفره ، فيقال أصيل أصفر ؛ لأن الشمس تضعف فى ذلك الوقت فيصفرّ شعاعها ويمتدّ على الأرض فتصير صفراء فوصف الوقت بالصفره لاصفرار الأرض فيه (قوله : كقوله) استشهاد لوصفه بالصفره (قوله : أصيله) مبتدأ أول ، ووجهى : عطف عليه ، وقوله كلا مبتدأ ثان وهو مضاف ولونيهما مضاف إليه ، وقوله متناسب خبر المبتدأ الثانى وهو كلا ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول ، وما عطف عليه والرابط الضمير فى لونيهما (وقوله : متناسب) أى : فى الصفره (قوله : فذهب الأصيل صفرته) أشار بهذا إلى أن ذهب الأصيل فى البيت مستعار لصفرته استعاره مصرّحه (قوله : وشعاع الشمس فيه) جمله حاليه أى : والحال أن شعاع الشمس واقع فيه ؛ لأن اصفرار شعاعها فى هذا الوقت يوجب اصفراره ، وعباره المطول : وذهب الأصيل صفره الشمس فى ذلك الوقت - اه.

(قوله : كاللّجين) بضم اللام مصغرا (وقوله : فى الصفاء .. إلخ) بيان لوجه الشبه (قوله : وهذا تشبيه مؤكد) أى : مقوّى بجعل المشبه عين المشبه به بواسطه جعل الإضافه بيانيه (قوله : من لم يميّز بين لجين الكلام) بضم اللام وفتح الجيم أى : حسنه ، وأما الثانى فبفتح اللام وكسر الجيم أى : قبيحه وخبيثه ، (وقوله : ولم يعرف هجانه) أى : عاليه وشريفه من هجينه : رديئه ووضيعه أى : أن بعض الناس لم يميز بين ما ذكر ، فحمل البيت على لجين الكلام - بفتح اللام وكسر الجيم - وهجينه ، ففى كلامه إشاره إلى أن الحمل الأول الذى ذكره من لجين الكلام - بضم اللام - وهجانه ؛ وذلك لاشتمال البيت

حتى ذهب بعضهم إلى أن اللّجين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم ، يعنى : الورق الذى يسقط من الشجر ، وقد شبه به وجه الماء ، وبعضهم إلى أن الأصيل : هو الشجر الذى له أصل وعرق ، وذهبه : ورقه الذى اصفرّ ببرد الخريف ، وسقط منه على وجه الماء ، وفساد هذين الوهمين غنىّ عن البيان.

(أو مرسل) عطف على : إما مؤكد (وهو بخلافه) أى : ما ذكر أداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الأداه المشعر - بحسب الظاهر - بأن المشبه عين المشبه به (كما مرّ) من الأمثله المذكوره فيها أداه التشبيه.

أقسام التشبيه باعتبار الغرض

(و) التشبيه (باعتبار الغرض : إما مقبول ، وهو الوافى بإفادته) أى : إفاده الغرض (كأن يكون المشبه به ...

******

على ذلك الحمل على مراعاه النظير أعنى الجمع بين الذهب والفضه بخلافه على الحملين الأخيرين ، فإنه من لجينه - بفتح اللام - وهجينه كما سيأتى بيانه (قوله : حتى ذهب بعضهم) هو العلامه الخلخالى ، ومخالفته فى اللجين (قوله : وقد شبه به وجه الماء) أى : فالمعنى على هذا وقد جرى ذهب الأصيل وصفرته على وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر (قوله : وبعضهم) هو الزوزنى ومخالفته فى الأصيل وذهبه ، وحاصل المعنى على كلامه : وقد جرى ورق الشجر الذى له أصل وعرق المصفرّ ذلك الورق ببرد الخريف على ماء كالفضه فى الصفاء والبياض (قوله : غنىّ عن البيان) أما الأول : فلأنه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر ، وأما الثانى : فلأنه لا اختصاص للورق المصفرّ ببرد الخريف بالشجر الذى له أصل وعرق فلا وجه لإضافه الذهب للأصيل ، على أن إطلاق الأصيل على الشجر غير معروف لغه وعرفا.

(قوله : عطف على إما مؤكد) الأولى عطف على مؤكد (قوله : أى : ما ذكر أداته) أى : لفظا أو تقديرا (قوله مرسلا من التأكيد) أى : خاليا عنه (قوله إما مقبول .. إلخ) التسميه بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح ، وإلا فكل ما فقد شرطا من شروط التشبيه باعتبار الوجه أو الأطراف فمردود ، وإلا فهو مقبول - قاله فى الأطول.

أعرف شيء بوجه التشبيه فى بيان الحال ، أو) كأن يكون المشبه به (أتم شيء فيه) أى : فى وجه التشبيه (فى إلحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون المشبه به

******

(قوله أعرف شيء بوجه الشبه) الأولى أعرف الطرفين بوجه الشبه ؛ لأن الشرط الأعرفيه بالنسبه للمشبه فقط - قاله فى الأطول.

والمراد أعرف عند السامع ولا يشترط أن يكون أعرف عند كل أحد (قوله : فى بيان الحال) أى : فى التشبيه الذى يكون الغرض منه بيان حال المشبه بأنه على أىّ وصف من الأوصاف ، فإذا جهل السامع حال ثوب من سواد أو غيره وعرف حال آخر قلت لبيان حال المجهول : ذلك الثوب كهذا فى سواده مثلا ، وكذا بيان المقدار فتقول لجاهل مقدار قامه زيد : هو كعمرو فى قامته حيث كان يعلم مقدار قامه عمرو ، وكذا فى التزيين والتشويه إذا بنينا - على ما تقدم - من أن الوجه هو الحاله المخصوصه ، فتقول فى الأول : وجه زيد كمقله الظبى ؛ لأن مقله الظبى أعرف بالحاله المخصوصه من الوجه لا بمطلق السواد ، وتقول فى الثانى : وجهه كالسّلحه الجامده المنقوره للدّيكه ؛ لأن المشبه به أيضا أعرف بالهيئه المخصوصه الموجبه للقبح من المشبه لا بمطلق الهيئه ، ولو قيل فى بيان الحال : ثوبه كثوب فلان المجهول للسامع ، أو فى بيان المقدار : وهو كفلان المجهول فى قامته ، وفى التزيين : وجهه كالقدر فى سواده ، وفى التشويه : وجهه كوجه البدر فى قبحه ، وفى الاستطراف : هذا الفحم الذى فيه الجمر كقطع الحديد التى أخذت النار فى أطرافها - بطل الغرض وعاد التشبيه فاسدا كما لو شبه الشيء بالشيء من غير جامع أصلا فيكون غير مقبول - اه يعقوبى.

(قوله : أتمّ شيء) أى : أتم وأقوى من كل شيء يقدره السامع فى ذهنه وفى الأطول : أو أتم شيء. الأولى أو أتم الطرفين (قوله : فى إلحاق الناقص بالكامل) أى : فى التشبيه الذى يراد به بيان الغرض الذى يحصل عند إلحاق الناقص بالكامل وهو التقرير فى ذهن السامع حتى لا يتوهم كون المشبه على غير ذلك الحال لينزجر مثلا عما هو بصدده كقولك فيمن لم يحصل من سعيه على طائل : أنت كالراقم على الماء ، فإن المشبه به أتم فى التسويه بين الفعل وعدمه فى عدم الفائده الذى هو الوجه ، فلو قيل فى تقرير

(مسلّم الحكم فيه) أى : فى وجه التشبيه (معروفه عند المخاطب فى بيان الإمكان ، أو مردود) عطف على : مقبول (وهو بخلافه) أى : ما يكون قاصرا عن إفاده الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول ، ...

******

الحال : أنت فى عدم حصولك على طائل كزيد. والمخاطب لم يتقرر عنده عدم حصول زيد فى سعيه على طائل كالراقم على الماء لم يوف التشبيه بالغرض فيكون مردودا (قوله : مسلّم الحكم فيه) أى : أن يكون المشبه به مسلّم الحكم بوجه الشبه بمعنى : أن وجود وجه الشبه فى المشبه به مسلّم.

(قوله : معروفه) أى : ويكون المشبه به معروفا بذلك الحكم الذى هو ثبوت وجه الشبه عند المخاطب لا عند كل أحد فلا يشترط ، وهذا تفسير لما قبله (قوله : فى بيان الإمكان) أى : فى التشبيه الذى أريد به بيان إمكان المشبه ببيان وجود وجه الشبه فيه كقوله:

فإن تفق الأنام وأنت منهم

فإنّ المسك بعض دم الغزال (١)

فإن حاصله : أن المشبه فى فوقانه أصله من الناس ، وخروجه عن جنسهم هو فى ذلك كالمسك فى كونه من الدم وهو جنس آخر لا مناسبه بينه وبين الدم ، فإن ثبوت الوجه فى المسك وهو كون الشىء من أصل لا مناسبه بينه وبين الأصل مسلّم فى المسك فتنتفى الاستحاله فى المشبه ؛ لأن وجوده على تلك الحاله إنما يتوهم استحالته من توهم استحاله الوجه فيه وهو كون الشىء من أصل مع كونه جنسا آخر خارجا عنه فلو قيل فى بيان الإمكان مثلا : أنت فى كونك من الأنام مع خروجك عن جنسهم كزيد فى كونه كذلك - بطل إفاده الغرض لعدم تسليم الحكم الذى هو وجود الوجه فى زيد فيكون مردودا (قوله : عطف على مقبول) فيه مسامحه والأولى على إما مقبول (قوله : وهو بخلافه) أى : بخلاف المقبول (قوله : أى ما يكون قاصرا .. إلخ) أى : كأن تشبه حال الذى لا يحصل من سعيه على طائل بحال من يرقم على التراب مثلا ، أو تشبه عمرا فى

١- البيت للمتنبى فى قصيده يرثى فيها والده سيف الدوله ، ديوانه ٣ / ١٥١ ، والإشارات ص ١٨٧ ، وعقود الجمان ٢ / ٢٠.

كما سبق ذكره.

خاتمه

فی تقسیم التشبیه بحسب القوه والضعف فی المبالغه باعتبار ذکر الأرکان وترکها ، وقد سبق أن الأرکان أربعه ، ...

******

کونه من الأنام وفاقهم حتی صار کأنه جنس آخر بزید فی کونه کذلک ، أو تشبه ثوبا بثوب دونه فی السواد ، والحال : أن الغرض بیان مقدار حال المشبه وکأن ینتزع وجه الشبه من أقل ما حقه أن ینتزع منه کما تقدم فی قوله :

کما أبرقت قوما عطاشا غمامه

فلمّا رأوها أقشعت وتجلّت (۱)

(قوله : کما سبق ذکره) قال سم : یحتمل أن یرید ما قدمه عند قوله کما أبرقت قوما عطاشا غمامه من أنه لا یجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الأول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود (قوله : فی تقسیم التشبیه) الأولی أن یقول : فی بیان مراتب التشبیه فی القوه والضعف کما تدل علیه عباره المصنف صریحا.

قال فی الأطول : وجعل تقسیم التشبیه بحسب القوه والضعف فی المبالغه منفردا یبحث عن سائر التقسیمات ؛ لأنه لیس بمحض الطرف ولا الوجه ولا الأداه بل باعتبار کلّ من الطرف والوجه والأداه والمجموع ، ولم یقدمه علی التقسیم بحسب الغرض مع أنه لا مدخل للغرض فیه ؛ لأن شده مناسبته للاستعاره فی تضمنه المبالغه فی التشبیه دعت إلی عدم الفصل بینه وبین الاستعاره (قوله : بحسب) أی : بقدر القوه وهو متعلق بتقسیم ، وباؤه للتعدیه (قوله : فی المبالغه) تنازعه کل من القوه والضعف وکان علیه أن یزید التوسط ؛ لأن المصنف ذکره وإن کان یمکن أن مراده بالقوی ما قابل الضعیف فیشمل ما فوقه فوقیه نسبیه وهو التوسط (قوله : باعتبار) متعلق بتقسیم والباء فیه للسببیه ، فلیس فیه تعلق حرفی جر متّحدی المعنی بعامل واحد ، أو أنه متعلق بمحذوف أی : الحاصلین باعتبار .. إلخ (قوله : باعتبار ذکر الأرکان) أی : کلها (وقوله : وترکها) أی : ترک بعضها والمراد

۱- البیت أورده القزوینی فی الإیضاح ص ۳۵۴ ، والطیبی فی شرحه علی مشکاه المصابیح ۱ / ۱۰۷.

والمشبه به مذكور قطعا والمشبه إما مذكور ، أو محذوف ، وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف ، وعلى التقادير فالأداه إما مذكوره أو محذوفه ، تصير ثمانيه.

مراتب التشبيه

(وأعلى مراتب التشبيه فى قوه المبالغه) إذا كان اختلاف المراتب وتعددها (باعتبار ذكر أركانه) أى : أركان التشبيه (أو بعضها) أى : بعض الأركان ،

******

بذكر الوجه والأداه هنا ما يشتمل التقدير وبحذفهما تركهما لفظا وتقديرا ، فإن مدار المبالغه فى : زيد أسد فى الشجاعه على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير فى النظم ومدارها فى : زيد كالأسد على ادّعاء عموم وجه الشبه والادعاء لا يجامع التقدير فى النظم ، والمراد بذكر المشبه الإتيان به لفظا وبحذفه تركه لفظا ، ثم لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الأركان لا مبالغه فيه فضلا عن ضعف المبالغه - اه - أطول.

(قوله : مذكور قطعا) إن قيل حذف المشبه به جائز كما فى قولك : زيد فى جواب قول القائل : من يشبه الأسد؟ فإنه تشبيه قطعا إذ معناه يشبه الأسد زيد ، فقد جاز حذف المشبه به فلم تنحصر المراتب فى الثمانيه بل هى سته عشر.

قلت : ليس هذا تشبيها ، إذ لم يقصد بيان اشتراكهما فى أمر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم ، فالكلام فى تشبيه البلغاء ولم يرد مثله فيها - قاله عبد الحكيم ، وإنما وجب ذكر المشبه به ؛ لأن المخاطب بالخبر التشبيهى يتصور المشبه به أولا ثم يطلب من ينتسب إليه ويشبه هو به فهو كمثبت الأحكام القياسيه لا يمكنه ذلك إلا بذكر الأصل المقيس عليه (قوله : وعلى التقديرين) أى : حذف المشبه وذكره (قوله : وعلى التقادير) أى : الأربعه الحاصله من ضرب اثنين - أعنى وذكر المشبه وحذفه فى اثنين ذكر وجه الشبه وحذفه.

(قوله : تصير ثمانيه) حاصله من ضرب الأربعه المذكوره فى اثنين وهما ذكر الأداه وحذفها ، وضمير تصير إن قرئ بالياء التحتيه للحاصل ، وإن قرئ بالفوقيه كان عائدا على الأقسام (قوله : وأعلى مراتب التشبيه) أى : أقواها وهو مبتدأ خبره حذف وجهه .. إلخ (وقوله : فى قوه المبالغه) متعلق بأعلى (قوله : وتعددها) عطف تفسير.

فقوله : [باعتبار] متعلق بالاختلاف الدالّ عليه سوق الكلام ؛ لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عده مراتب مختلفه ، وإنما قيد بذلك ؛ لأن اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به ، نحو : زيد كالأسد ، وزيد كالذئب فى الشجاعه.

******

(قوله : فقوله .. إلخ) هذا تفريع على ما تقدم من قوله : إذا كان اختلاف المراتب وهو جواب عما يقال : إن المتبادر من المصنف أنه متعلق بقوله : فى قوه المبالغه ، وحينئذ فيفيد أنه إذا ذكرت أركانه كلها يكون هناك قوه مع أنه لا مبالغه فيه فضلا عن قوتها (قوله : متعلق بالاختلاف) أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله : أعلى المراتب ، والظرف يكفيه رائحه الفعل لا أنها مقدره فى النظم فهو ظرف لغو - قاله عبد الحكيم ، وكأنه لم يجعلها مقدره لما يلزم عليه من عمل المصدر محذوفا ، لكن بعضهم أجاز إعمال المصدر فى الجار والمجرور ولو محذوفا ، وقد يقال : لا داعى لما ذكره الشارح من تعلق الظرف بالاختلاف الدالّ عليه سوق الكلام لجواز جعل الظرف مستقرّا متعلقا بمحذوف حالا من المراتب أى : أعلى المراتب كائنه باعتبار ذكر أركانه حذف .. إلخ ، والشرط فى مجىء الحال من المضاف إليه موجود وهو بعضيه المضاف إلا أن يقال : دعاه لما ذكره قصد الرد على من زعم تعلقه بقوه المبالغه كما يؤخذ من قوله : بعد وقد توهم بعضهم .. إلخ (قوله : الدال عليه سوق الكلام) أى : كلام المصنف ، وإلا فالشارح مصرّح به (قوله : لأن أعلى المراتب .. إلخ) علّه لقوله : الدالّ عليه سوق الكلام أى : لأن أعلى يشعر بأن هناك مراتب مختلفه فيها أعلى وأدنى (قوله : وإنما قيد بذلك) أى : بقوله باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها.

(قوله : لأن اختلاف المراتب) أى : اختلاف مراتب التشبيه بالقوه والضعف قد يكون باختلاف المشبه به ، وقد يكون باختلاف الأداه أى : وهذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمه لاستواء العامه والخاصه فيها ، والمقصود بها إنما هو اختلافها باعتبار ذكر الأركان كلّا أو بعضا ، فلذا قيد بقوله باعتبار .. إلخ (قوله : باختلاف المشبه به) أى : قوه وضعفا ، فإذا كان المشبه به قويّا فى وجه الشبه كان التشبيه مرتبته أقوى من مرتبه ما كان المشبه به ضعيفا فى وجه الشبه ، فقولنا : زيد كالأسد فى الشجاعه أبلغ من قولنا :

وقد يكون باختلاف الأداه ، نحو : زيد كالأسد ، وكأن زيدا الأسد.

وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها ، أو بعضها بأنه إذا ذكر الجميع فهو أدنى المراتب ، وإن حذف الوجه والأداه فأعلاها ، وإلا فمتوسط ، ...

******

زيد كالذئب فى الشجاعه لقوه المشبه به فى وجه الشبه فى الأول وضعفه فى الثانى (قوله : وقد يكون) أى : اختلاف المراتب بسبب اختلاف الأداه نحو : زيد كالأسد وكأن زيدا الأسد ، فالثانى أبلغ من الأول ؛ لأن كأن للظن وهو قريب من العلم أى : أظن أن زيدا أسد لشده المشابهه بينهما (قوله : وقد يكون) أى : اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان أى : وهذا هو المقصود بالخاتمه ؛ لأن هذا هو الذى ينظر له البلغاء فهو متعلق بفنّنا (قوله : بأنه إذا ذكر الجميع) أى : بسبب أنه إذا ذكر الجميع ، فالجار والمجرور متعلق بيكون ؛ لأنه بدل من قوله : باعتبار ، والضمير للشأن ، وقوله : إذا ذكر الجميع أى : لفظا أو تقديرا فيشمل ما إذا حذف المشبه لفظا ، فالأول نحو : زيد كالأسد فى الشجاعه ، والثانى : كما إذا سئل عن حال زيد فقيل : كالأسد فى الشجاعه (قوله : فهو) أى : ذكر الجميع لفظا أو تقديرا أدنى المراتب أى : مرتبته أدنى المراتب ولاـ قوه فى هذه المرتبه لتخصيص وجه الشبه ، وعدم ادّعاء أن المشبه عين المشبه به مبالغه (قوله : وإن حذف الوجه والأداه) أى : سواء ذكر المشبه أو حذف فهما صورتان كالمتقدم ، فالأول نحو : زيد أسد والثانى : كما إذا سئل عن حال زيد فقيل : أسد (قوله : فأعلاها) أى : فأعلى مراتب التشبيه أى : أقواها لاجتماع موجب القوتين فيها - أعنى : عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به (قوله : وإلّا فمتوسط) أى : وإلا يحذف الوجه والأداه معا أى : بأن حذف أحدهما فالنفى راجع لحذف الوجه والأداه معا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والأداه ، وهذا صادق بأربع صور حذف الأداه ذكر المشبه أو حذف ، وحذف الوجه ذكر المشبه أو حذف - فالأولان نحو : زيد أسد فى الشجاعه وكما إذا سئل عن حال زيد فقيل : أسد فى الشجاعه ، والأخيران نحو : زيد كالأسد وكما إذا سئل عن حال زيد فقيل : كالأسد (قوله : فمتوسط) أى : فمرتبته متوسطه بين الأعلى والأدنى لاشتمالها على أحد موجبى القوه ، ففى الصورتين الأوليين ادّعاء كون

وقد توهم بعضهم أن قوله : [باعتبار] متعلق بقوه المبالغه فاعترض بأنه لا قوه مبالغه عند ذكر جميع الأركان.

فالأعلى (حذف وجهه وأداته فقط) أى : بدون حذف المشبه ؛ نحو : زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو : أسد ؛ فى مقام الإخبار عن زيد.

(ثم) الأعلى بعد هذه المرتبه (حذف أحدهما) أى : وجهه ، أو أداته (كذلك) ...

******

المشبه عين المشبه به وفى الصورتين الأخيرتين عموم وجه الشبه (قوله : وقد توهم بعضهم) أى : وقع فى وهمه وذهنه ، والمراد بذلك البعض الشارح الخلخالى (قوله : متعلق بقوه المبالغه) أى : وأن معنى الكلام : أن أعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغه باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها (قوله : فاعترض بأنه لا قوه مبالغه عند ذكر جميع الأركان) أى : فكان الواجب على هذا أن يقال : أعلى مراتب التشبيه فى القوه الحاصله باعتبار حذف بعض الأركان ما حذف منه الوجه والأداه معا (قوله : فالأعلى) أى : فالقسم الأعلى مرتبه حذف .. إلخ ، وإنما قدر الشارح قوله : فالأعلى للإشاره إلى أن قول المصنف حذف .. إلخ خبر عن قوله : وأعلى مراتب .. إلخ (قوله : حذف وجهه وأداته) أى : تركهما بالكليه لا أنهما مقدران بخلاف قوله : مع حذف المشبه أى : لفظا ؛ لأنه ملحوظ تقديره فى نظم الكلام ، إذ لو أعرض عنه وترك بالكليه لخرج من التشبيه إلى الاستعاره ، (وقوله : حذف وجهه وأداته فقط) أو مع حذف المشبه هاتان الصورتان متساويتان كما فى المطول.

(قوله : فى مقام الإخبار عن زيد) أى : كما إذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكره فى زيد مثلا كأن قلت لمخاطبك : ما حال زيد؟ فيقول لك : أسد أى : زيد أسد ، واحترز به عن خلافه فإنه يكون استعاره.

(قوله : ثم الأعلى) أى : ثم القسم الأعلى أى : المتّصف بالعلو لا بالأعلويه ، فأفعل ليس على بابه ؛ وذلك لأنه لا علوّ فى قوه المبالغه فيما بعد هذه المراتب الأربع ، (وقوله : بعد هذه المرتبه) أى : وهى حذف الوجه والأداه معا ذكر الطرفان أو حذف أحدهما

أى : فقط ، أو مع حذف المشبه ، نحو : زيد كالأسد ، ونحو : كالأسد - عند الإخبار عن زيد - ونحو : زيد أسد فى الشجاعه ، ونحو : أسد فى الشجاعه - عند الإخبار عن زيد.

(ولا قوه لغيرها) وهما الاثنان الباقيان - أعنى : ذكر الأداه والوجه جميعا - إما مع ذكر المشبه ، أو بدونه ، نحو : زيد كالأسد فى الشجاعه ، ونحو : كالأسد فى الشجاعه - ...

******

وهو المشبه ، وفى قول الشارح بعد هذه المرتبه : إشاره إلى أن ثم فى كلام المصنف للتراخى فى المرتبه لا فى الزمان ولا أنها لمجرد العطف.

(قوله : أى فقط ، أو مع حذف المشبه) هذا القسم يشتمل على أربع مراتب أشار إليها (بقوله : نحو : زيد كالأسد) وهذا حذف فيه وجه الشبه فقط (وقوله : ونحو : كالأسد عند الإخبار) حذف فيه الوجه والمشبه معا (وقوله : ونحو زيد أسد فى الشجاعه) حذف فيه الأداه فقط مع ذكر الطرفين ووجه الشبه (وقوله : ونحو أسد فى الشجاعه) حذف فيه الأداه والمشبه معا وذكر فيه الوجه ، وحاصله : أن القسم المتّصف بكونه أعلى تحته مرتبتان متساويتان فى قوه المبالغه ، والقسم الثانى المتصف بالعلو لا بالأعلويه تحته أربع مراتب ، والقسم الضعيف تحته مرتبتان متساويتان فى الضعف ، ثم إن ظاهر المصنف والشارح : أن مراتب العالى الأربعه متساويه فى القوه ، وقيل : إن ما حذف فيهما الأداه أقوى وذلك لظهور جريان أحد الطرفين فيهما على الآخر المقتضى للتماثل بخلاف ما حذف فيهما الوجه مع بقاء الأداه ، فإن عموم التماثل مع وجود ما يقتضى التباين ضعيف ؛ لأن المحذوف يحتمل الخصوص ، ثم لا يخفى أن ما تقدم من أن ما حذفت فيه الأداه يسمى مؤكدا ، وما ذكرت فيه يسمى مرسلا يشتمل هذا التقسيم المذكور هنا على معناه ، ففى الكلام بعض تداخل نظرا للمعنى ، وإنما أفرد ما تقدم عن هذا نظرا لبيان الاصطلاح والتسميه.

(قوله : لغيرها) أى : لغير الصور الست المذكوره وفى نسخه لغيره أى : لغير ما ذكر (قوله : الباقيان) أى : تكمله الثمانيه الحاصله من تقسيم التشبيه السابق قريبا (قوله : أعنى) أى بالاثنين الباقيين (قوله : زيد كالأسد فى الشجاعه) مثال لما ذكر فيه

خبرا عن زيد - وبيان ذلك : أن القوه إما بعموم وجه الشبه ظاهرا ، أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو ، فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو فى غايه القوه ، وما خلا عنهما فلا قوه له ، وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط - والله أعلم.

******

الجميع من الطرفين ووجه الشبه والأداه (قوله : ونحو كالأسد فى الشجاعه) مثال لما حذف فيه المشبه وذكر ما عداه من المشبه به ووجه الشبه والأداه (قوله : خبرا عن زيد) أى : كأن يقال : ما حال زيد؟ فيقال : كالأسد فى الشجاعه (قوله : وبيان ذلك) أى : بيان أن الأعلى حذف الوجه والأداه ، ثم حذف أحدهما ، وأنه لا قوه لغيرهما (قوله : إما بعموم وجه الشبه) أى : وذلك يحصل بحذف وجه الشبه ؛ لأنه إذا حذف الوجه أفاد بحسب الظاهر أن جهه الإلحاق كل وصف ، إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض فى الإلحاق عند الحذف وذلك يقوى الاتحاد - بخلاف ما إذا ذكر الوجه ، فإنه يتعين وجه الإلحاق ، ويبقى حينئذ أوجه الاختلاف على أصلها فيبعد الاتحاد ، فإذا قيل : زيد أسد فى الشجاعه ظهر أن الشجاعه هى الجامعه ويبقى ما سواها من الأوصاف على أصل الاختلاف (قوله : ظاهرا) أى : فى ظاهر الحال ، وأما فى نفس الأمر فهو الصفه الخاصه التى قصد اشتراك الطرفين فيها كالشجاعه أو غيرها ، فإذا قلت : زيد كالأسد أفاد بحسب الظاهر أن جهه الإلحاق كل وصف كالشجاعه والمهابه والقوه وكثره الجرى ، وفى نفس الأمر هو صفه خاصه (قوله : أو بحمل المشبه به على المشبه) أى : وذلك يحصل بحذف الأداه ؛ وذلك لأن ذكر الأداه يدل على المباينه بين الملحق والملحق به وحذفها يشعر بحسب الظاهر بجريان أحدهما على الآخر وصدقه عليه فيتقوى الاتحاد بينهما ، فقول الشارح : أو بحمل المشبه به على المشبه أى : ظاهرا ، وأما فى الحقيقه فلا حمل فحذفه من الثانى لدلاله الأول.

(قوله : فما اشتمل على الوجهين) أى : حذف الوجه والأداه وتحته صورتان ما إذا ذكر الطرفان معا أو حذف المشبه (قوله : وما خلا عنهما) أى : عن الوجهين المذكورين وذلك بأن ذكر كلّ من الوجه والأداه وتحت هذا صورتان ما إذا ذكر الطرفان أو حذف المشبه فقط (قوله : وما اشتمل على أحدهما) وهو المشار له بقول المتن ، ثم حذف أحدهما كذلك ، وفيه أربع صور قد بيّنها الشارح.

الحقيقه والمجاز

اشاره

هـذا هو المقصـد الثـانى من مقاصـد علم البيان - أى : هـذا بحث الحقيقه والمجاز. والمقصود الأصـلى بالنظر إلى علم البيان هو المجـاز ؛ إذ به يتـأتّى اختلاـف الطرق دون الحقيقه ، إلاـ أنهـا لما كانت كالأصل للمجاز ؛ إذ الاسـتعمال فى غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له - جرت العاده بالبحث عن الحقيقه ...

******

القول فى الحقيقه والمجاز

الحقيقه والمجاز

لما فرغ من التشبيه الـذى هو أصل لمجاز الاسـتعاره التى هى نوع من مطلق المجاز ، شـرع فى الكلام على مطلق المجاز وأضاف إليه ذكر الحقيقه لكمـال تعريفه بهـا لا لتوقفه عليها (قوله : هـذا هو المقصـد الثانى من مقاصـد علم البيان) أى : والمقصـد الأول التشبيه ، والمقصد الثالث الكنايه ؛ وذلك لأن فن البيان مشـتمل على ثلاث مقاصد : باب التشبيه ، وباب المجاز ، وباب الكنايه ، ولما فرغ من المقصد الأول وهو باب التشبيه شرع الآن فى المقصد الثانى وهو المجاز ، وقد تقدم وجه عدّ التشبيه مقصدا مستقلا ووجه تقـديمه على المجاز (قوله : أى هـذا .. إلـخ) إشاره إلى توجيه التركيب بأنه حـذف فيه المبتدأ والمضاف إلى الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله : والمقصود الأصلى) أى : من هذا المبحث.

(قوله : اختلاـف الطرق) أى : التى يؤدى بها المعنى المراد ، والمراد اختلافها فى الوضوح والخفاء (قوله : دون الحقيقه) أى : فلا يتأتى فيها اختلاف الطرق التى يؤدى بها المعنى المراد فى الوضوح والخفاء وذلك لعدم التفاوت فيها ؛ لأنها وضعت لشىء بعينه لتسـتعمل فيه فقط ، فإن كان السامع عالما بالوضع فلا تفاوت ، وإلّا فلا يفهم شـيئا أصـلا ، وفى قوله : دون الحقيقه إشاره إلى أن حصـر تـأتى اختلاـف الطرق فى المجـاز نسبىّ فلا ينافى أن الكنايه يتأتى بها اختلاف الطرق أيضا (قوله : إلا إنها .. إلـخ) جواب عمـا يقال ؛ حيث كان المقصود الأصـلى من هـذا المبحث بالنظر لعلم البيان إنما هو المجاز فما وجه ذكر الحقيقه معه وتقـديمها عليه (قوله : كالأصـل للمجـاز) أتى بالكـاف إشـاره إلى أنهـا ليست أصـلا حقيقه للمجـاز وإلاـ لكـان لكل مجاز حقيقه - وليس كذلك ، إذ التحقيق أن

أوّلا.

(وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقه والمجاز العقليين اللذين هما فى الإسناد ، والأكثر ترك هذا التقييد لئلّا يتوهم أنه مقابل للشرعىّ والعرفىّ.

تعريف الحقيقه

(الحقيقه) فى الأصل : فعيل بمعنى فاعل ، ...

******

المجاز لا- يتوقف على الحقيقه. ألا- ترى أن رحمن استعمل مجازا فى المنعم على العموم ولم يستعمل فى المعنى الأصلى الحقيقى - أعنى : رقيق القلب - فلفظ رحمن مجاز لم يتفرع عن حقيقه ، لكن قول الشارح بعد ذلك فرع الاستعمال .. إلخ يقتضى أن المجاز فرع عن الحقيقه وأنها أصل له فينافى ما تقدم إلا أن يقال : إن فى قوله فرع الاستعمال .. إلخ حذف مضاف أى : فرع قبول الاستعمال ، وليس المراد فرع الاستعمال بالفعل ، أو يقال : قوله فرع الاستعمال أى : كالفرع عن الاستعمال فهو على حذف الكاف ، أو المراد : أنه فرع بالنظر للغالب ، إذ الغالب أن كل مجاز يتفرع عن حقيقه - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : أولا-) ظرف للبحث أى : فلذا قدمها عليه (قوله : وقد يقيدان) أى : الحقيقه والمجاز لا- بمعنى الترجمه ، ففى عبارته استخدام (قوله : اللذين هما فى الإسناد) ظرفيه العقليين فى الإسناد من ظرفيه الجزئى فى الكلى أو الخاصّ فى العامّ (قوله : والأكثر .. إلخ) أشار به إلى أن" قد" فى كلام المصنف للتقليل (قوله : لئلا يتوهم أنه) أى : المقيد بما ذكر مقابل للشرعى والعرفى أى : فيخرجان بالتقييد مع أن القصد إدخالهما وإنما قال يتوهم لأنه فى التحقيق لا يقابلهما ؛ لأن المراد باللغوى ما للّغه فيه مدخل والعرفىّ والشرعىّ يصدق عليهما أنهما كذلك ، وعورض بأن الإطلاق يقتضى دخول العقليين مع أنهما خارجان ، وأجيب بأنهما لا يدخلان عند الإطلاق ، إذ لا يطلق عليهما حقيقه ومجاز إلا عند التقييد بالعقلى بخلاف العرفى والشرعى فإنهما يدخلان عند الإطلاق ؛ لأنهما إذا دخلا عند التقييد فدخولهما عند الإطلاق أولى.

القول فى تعريف الحقيقه

(قوله : فى الأصل فعيل بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول) أى : أن حقيقه فى اللغه وصف بزنه فعيل إما بمعنى اسم الفاعل ، أو بمعنى اسم المفعول ، فعلى أنها وصف بمعنى

من : حق الشيء : ثبت ، أو بمعنى : مفعول ، من حققته : أثبته ، نقل إلى الكلمه الثابته ، أو المثبته فى مكانها الأصلى ، والتاء : فيها للنقل من الوصفيه إلى الاسميه.

وهى فى الاصطلاح (الكلمه المستعمله فيما) أى : فى معنى (وضعت) ...

******

اسم الفاعل يكون مأخوذا من حقّ الشيء بمعنى ثبت ، وعلى أنها وصف بمعنى اسم المفعول يكون مأخوذا من حققت الشيء بالتخفيف بمعنى أثبته بالتشديد فمعنى الحقيقه على الأول الثابت وعلى الثانى المثبت (قوله : من حق) بابه ضرب ونصر (قوله : نقل إلى الكلمه .. إلخ) أى : نقل ذلك اللفظ من الوصفيه إلى كونه اسما للكلمه الثابته فى مكانها الأصلى بالاعتبار الأول : وهو أنها فى الأصل بمعنى فاعل ، أو المثبته فى مكانها الأصلى بالاعتبار الثانى : وهو أنها بمعنى المفعول ، فقول الشارح : الثابته ، أو المثبته لفّ ونشر مرتب ، والمراد بمكانها الأصلى : معناها الذى وضعت له أولا وجعل المعنى الأصلى مكانا للكلمه تجوّز ، ثم إن الظاهر من كلام الشارح أن نقل هذا اللفظ من الوصفيه إلى كونه اسما للكلمه المذكوره بلا واسطه ، والذى فى بعض كتب الأصول أن هذا اللفظ - أعنى : لفظ حقيقه - نقل أولا من الوصفيه إلى الاعتقاد المطابق لثبوته فى الواقع ، ثم نقل للقول الدالّ عليه ، ثم نقل للكلمه المستعمله ، والظاهر أنه منقول إلى كل واحد منها بلا واسطه لتحقق العلاقه بينه وبين المعنى الوضعى - فتأمل.

(قوله : والتاء فيها للنقل) أى : للدلاله على نقل تلك الكلمه من الوصفيه للاسميه ، وبيان ذلك : أن التاء فى أصلها تدل على معنى فرعىّ وهو التأنيث ، فإذا روعى نقل الوصف عن أصله إلى ما كثر استعماله فيه وهو الاسميه اعتبرت التاء فيه وأتى بها إشعارا بفرعيه الاسميه فيه كما كانت فيه حال الوصفيه إشعارا بالتأنيث ، فالتاء الموجوده فيه بعد النقل غير الموجوده قبله (قوله : للنقل) أى : وليست للتأنيث باعتبار أن الحقيقه اسم للكلمه بدليل أنه يقال لفظ حقيقه ولو اعتبر كونها للتأنيث حذفت - كذا كتب شيخنا الحفنى.

بقيه الكلام عن الحقيقه

(قوله : الكلمه المستعمله إلخ) اعترض بأن هذا التعريف غير جامع لأفراد المعرف ؛ لأنه لا يشمل الحقيقه المركبه : كقام زيد - فكان الواجب أن يبدل الكلمه باللفظ ،

تلـك الكلمه (له فى اصـطلاح التخـاطب) أى : وضـعت له فى اصـطلاح به يقع التخـاطب بالكلاـم المشـتمل على تلـك الكلمه. فالظرف – أعنى : فى اصطلاح – متعلق بقوله : وضعت ، وتعلقه ب– المستعمله – على ما توهمه البعض – مما لا معنى له. فاحترز ب– المستعمله ...

******

فيقول : اللفـظ المسـتعمل .. إلـخ ، واللفـظ يعم المفرد والمركب ، وأجيب بأن المركب وإن كان موضوعا باعتبار الهيئه التركيبيه على التحقيق ، لكنه لا يطلق عليه حقيقه ، ولو سـلم إطلاق الحقيقه على المركب فنقول : لما كان تعريف الحقيقه غير مقصود فى هـذا الفن ، بـل ذكر اسـتطرادا اقتصـر على تعريف الغـالب منها ، وذكر أقسامه : وهى المفرده دون المركبه (قوله : تلك الكلمه) الأولى أن يقول : أى : تلك الكلمه بأى التفسـيريه ليشـير إلى أن نائب الفاعل ضـمير مسـتتر عائـد على الكلمه لا محـذوف ، فإن قلت : حيث كان نائب الفاعل ضـميرا عائدا على الكلمه لا على " ما" الواقعه على معنى كانت الصفه أو الصله جاريه على غير من هى له فكان الواجب الإبراز كما هو مـذهب البصـريين. قلت : لم يبرز ؛ لأن الصـفه فعل وهو يجوز فيه الاسـتتار باتفاق البصـريين والكوفيين والخلاف بينهما إذا كانت الصـفه وصـفا – كذا قال بعضهم ، وقال بعضهم : الخلاف بين الفريقين فى الفعل والوصف ، وعلى هذا فيقال : إنه لم يبرز جريا على المذهب الكوفى من عدم الوجوب عند أمن اللبس كما هنا – تأمل.

(قوله : فى اصـطلاح التخاطب) المراد بالتخاطب التكلم بالكلام المشـتمل على تلك الكلمه (قوله : أى وضـعت فى اصطلاح به) أى : بسـببه يقع التخـاطب أى : التكلم بالكلاـم المشـتمل .. إلـخ ، وأشار الشارح بـذلك : إلى أن إضافه اصـطلاح التخاطب من إضـافه السـبب للمسـبب ، وحينئـذ فالإضـافه على معنى لاـم الاختصـاص ؛ لأن الاصـطلاح إذا كان سـببا فى وقوع التخاطب كان مختصّا به ، والمراد بوضع الكلمه لذلك المعنى فى الاصـطلاح أن يظهر ذلك على ألسـنه أهل ذلك الاصـطلاح بحيث يطلقون اللفـظ على ذلـك المعنى إطلاقـا كثيرا حتى صـار حقيقه فيه سواء كانوا هم الواضـعين اللفظ لـذلك المعنى ، أو كان الواضع له غيرهم.

(قوله : مما لا معنى له) أى : مما لا معنى له صحيح لا من جهه اللفظ ولا من جهه المعنى – أما من جهه اللفظ فلأنه لا يجوز تعلق حرفى جر متّحدى اللفظ والمعنى بعامل

عن الكلمه قبل الاستعمال ؛ فإنها لا تسمى حقيقه ولا مجازا ، وبقوله : فيما وضعت له - عن الغلط ، نحو : خذ هذا الفرس - مشيرا إلى كتاب - ، ...

******

واحد ، وأما من جهه المعنى فلأن استعمال الشيء فى الشيء عباره عن أن يطلق الشيء الأول ويراد ذلك الثانى ، وظاهر أنه تطلق الكلمه المستعمله ويراد بها اصطلاح التخاطب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلولا لكونه مستعملا فيه على أنه يلزم عليه التخالف ؛ لأن قوله أوّلا : فيما وضعت له يفيد أن المدلول هو المعنى الموضوع له ، وقوله : فى اصطلاح يفيد أن المدلول هو الاصطلاح ، والحاصل : أن ماده الاستعمال تتعدى بفى للمعنى المراد من اللفظ فمدخول فى هو مدلول الكلمه ، فلو علق قوله : فى الاصطلاح بالمستعمله لفسد المعنى ولزم التخالف ولزم تعلق حرفى جرّ متّحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد ، وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهه اللفظ بأن الجارّ الأول تعلق بالعامل فى حال كونه مطلقا ، والثانى تعلق به حال كونه مقيدا بالأول ، فلم يلزم تعلق حرفى جرّ متّحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد ، بل بعاملين ؛ لأن المطلق غير المقيد ، وتوقف فى كفايه هذا الجواب بعض من كتب على الأشمونى ، وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهه المعنى ومن جهه اللفظ بأن هذا الاعتراض إنما يتوجه إذا أجريت" فى" على الظاهر المتبادر منها ، وأما إذا جعلت فى بمعنى على أى : استعمالا جاريا على اصطلاح التخاطب أى : جعلت للسببيه أى : بسبب اصطلاح التخاطب ، أو قدر أن المعنى المستعمله فيما وضعت له باعتبار اصطلاح التخاطب وبالنظر إليه بجعل الظرفيه مجازيه فلا يلزم ذلك المحذور إلا أنه صرف للكلام عن المتبادر منه ، فالحمل عليه تكلف على أن وضعت فعل فهو أولى فى العمل من الوصف الذى هو مستعمله خصوصا وهو أقرب منه للمعمول - تأمل.

(قوله : عن الكلمه قبل الاستعمال) أى : وبعد الوضع.

(قوله : عن الغلط) أى : فإن اللفظ فيه مستعمل فى غير ما وضع له - ألا ترى أن لفظ فرس فى المثال المذكور لم يوضع للكتاب فليس اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له غلطا بحقيقه ، كما أنه ليس بمجاز لعدم العلاقه ، فإن قلت : الوضع كما يأتى معناه تعيين

وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له فى اصطلاح التخاطب ولا فى غيره ، ...

******

اللفظ للدلاله على معنى بنفسه والغلط كذلك ، فكيف يخرج؟ قلت : القصد شرط فى الوضع فهو تعيين اللفظ للدلاله على معنى قصدا ، والغلط ليس بمقصود ، واعلم : أن المراد بالغلط الخارج بالقيد المذكور الخطأ المتعلق باللسان ، أما المتعلق بالقلب فهو حقيقه إن كان الاستعمال فيما وضع له بحسب زعم المتكلم ولو غلط فى قصده كمن قال للكتاب الذى رآه من بعد : هذا أسد ، لاعتقاده أنه حيوان مفترس وإن كان الاستعمال فى غير ما وضع له بحسب زعم المتكلم فهو مجاز - إن كان هناك ملاحظه علاقه - كمن قال الكتاب الذى رآه من بعد فاعتقد أنه رجل شجاع : هذا أسد ، فإن لم يكن هناك ملاحظه علاقه فليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقه - كذا قرر شيخنا العلّامه العدوى.

(قوله : وعن المجاز المستعمل .. إلخ) عطف على قوله عن الغلط ، وحاصله : أنه احترز بقوله فيما وضعت له عن شيئين - الأول : ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا فليس بحقيقه كما أنه ليس بمجاز. والثانى : المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع فى سائر الاصطلاحات - أعنى : اصطلاحات اللغويين والشرعيين وأهل العرف - وذلك كالأسد فى الرجل الشجاع فإن استعماله فيه لم يكن استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاح التخاطب ولا باعتبار غيره ؛ لأن المتخاطبين إن كانا لغويين لم يكن استعمال الأسد فى الرجل الشجاع استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم - أعنى : الشرعيين وأهل العرف - وإن كان المتخاطبان من أهل العرف فكذلك لم يكن استعمال الأسد فيه استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم وهم اللغويون وأهل الشرع ، وكذا يقال فيما إذا كان المتخاطبان من أهل الشرع ، وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيد الآتى.

بقى شىء وهو : أن قوله فيما وضعت له كما أخرج الشيئين المذكورين أخرج أيضا الكذب كما قال قائل للحجر هذا ماء مثلا متعمدا لذلك القول وليس ملاحظا لعلاقه ، وليس ثمّ قرينه تمنع من إراده المعنى الحقيقى كان كذبا وصدق عليه أنه مستعمل فى غير ما وضع له فهو خارج بهذا القيد أيضا ، لكن الشارح سكت عن إخراجه ؛ لأنه

كالأسد : فى الرجل الشجاع ؛ لأن الاستعاره وإن كانت موضوعه بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق. واحترز بقوله : فى اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به التخاطب ، كالصلاه ...

******

لا ينبغى أن يكون من مقاصد العقلاء - كذا قرر بعضهم. هذا ، وذكر بعضهم : أن الكنايه يجب أن تخرج عن حد الحقيقه وتخرج بما يخرج به المجاز ، ولم يتعرض الشارح لذلك ، فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكنايه وبالقرينه الواقعه فى تعريف الوضع القرينه المعينه - ا. ه.

وما ذكره مبنىّ على أن الكنايه من المجاز ، وقيل : إنها حقيقه ، وحينئذ فيجب إدخالها فى حدّها ، وقيل : إنها لا حقيقه ولا مجاز وهذا هو التحقيق ، وحينئذ فيجب إخراجها عن حدّيهما (قوله : فى الرجل) أى : المستعمل فى الرجل الشجاع (قوله : لأن الاستعاره .. إلخ) جواب عما يقال : إن هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استعاره ، وسيأتى أنها موضوعه بالتأويل وإذا كانت موضوعه بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع؟ وخبر أن محذوف دلّ عليه قوله : إلا أن المفهوم ، وجمله " وإن كانت موضوعه بالتأويل " جمله حاليه أى : لأن الاستعاره حال كونها موضوعه بالتأويل غير موضوعه وضعا معتدّا به فى الحقيقه ، فلذا خرجت بقيد الوضع.

(قوله : بالتأويل) أى : وهو كما يأتى ادّعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به ، وكونه فردا من أفراده بعد اعتبار معنى التشبيه ، كما تقول فى الحمام أسد ، فتجعل أفراد جنس الأسد قسمين : متعارفا وهو الذى له غايه الجراءه ونهايه قوه البطش فى ذلك الهيكل المخصوص ، وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءه والقوه ، لا فى ذلك الهيكل المخصوص (قوله : من إطلاق الوضع) أى : من الوضع عند إطلاقه وعدم تقييده بتأويل أو تحقيق (قوله : إنما هو الوضع بالتحقيق) أى : الذى لا تأويل فيه وهذا القدر غير موجود فى الاستعاره أى : والمصنف قد أطلق الوضع فيكون مراده الوضع بالتحقيق فصح إخراجها بهذا القيد (قوله : عن المجاز المستعمل .. إلخ) الأولى أن يقول : عن الكلمه

إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فی الدعاء ، فإنها تکون مجازا ؛ لاستعماله فی غیر ما وضع له فی الشرع - أعنی : الأرکان المخصوصه - وإن کانت مستعمله فیما وضع له فی اللغه.

******

المستعمله فیما وضعت له فی اصطلاح غیر الاصطلاح الذی به التخاطب ، فإنها لیست بحقیقه ، لکنه عبّر بما ذکره للتنبیه من أول الأمر علی أن تلک الکلمه الموصوفه بما ذکر مجاز.

أمثله علی استعمال الکلمه علی حقیقتها وعلی غیر حقیقتها

(قوله : إذا استعملها المخاطب) بکسر الطاء أی : المتکلم بعرف الشرع والمراد بالمتکلم بعرف الشرع : المراعی لأوضاع ذلک العرف فی استعمال الألفاظ (قوله : فی الدعاء) متعلق باستعملها ، وذلک بأن قال ذلک المستعمل لشخص : صلّ أی : ادع (قوله : فإنها) أی : الصلاه بمعنی الدعاء (قوله : لاستعماله) أی : المخاطب ذلک اللفظ ، (وقوله : فی غیر ما) أی : فی غیر معنی (وقوله : وضع) أی : اللفظ وضمیر له عائد علی ما (وقوله : أعنی) أی : بما وضع له فی الشرع ، وکما أن هذا اللفظ مجاز إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فی الدعاء هو مجاز أیضا إذا استعمله المخاطب بعرف اللغه فی الأرکان المخصوصه ؛ لأنه کلمه مستعمله فی غیر ما وضعت له فی اصطلاح التخاطب وإن کانت مستعمله فیما وضعت له فی غیر الاصطلاح الذی وقع به التخاطب ، والحاصل : أن الصور أربع : استعمال اللغوی الصلاه فی الدعاء ، واستعمال الشرعی لها فی الأرکان وهاتان حقیقتان داخلتان فی التعریف بقوله : فی اصطلاح به التخاطب واستعمال اللغوی لها فی الأرکان واستعمال الشرعی لها فی الدعاء وهما مجازان خرجا بقوله باصطلاح به التخاطب - بقی شیء آخر وهو : أن اللفظ قد یکون فی الاصطلاح مشترکا بین معنیین ویستعمل فی أحدهما من حیث إنه ملابس للآخر لا من حیث إنه موضوع له وهذا داخل فی التعریف ، مع أنه مجاز کما لو استعمل الشرعی الصلاه المشترکه بین الأفعال المخصوصه وسجده التلاوه لو قیل بالاشتراک فی سجده التلاوه من حیث إنها بعض من المعنی الأول ، وقد یجاب بأن هذه الصور خارجه بقید الحیثیه الملحوظه فی التعریف ، إذ

وضع

تعريف الوضع

(والوضع) - أى : وضع اللفظ - : (تعيين اللفظ للدلاله ...

******

المراد الكلمه المستعمله فيما وضعت له من حيث إنها وضعت له واستعمال لفظ الصلاه فى سجده التلاوه من حيث إنها بعض الأفعال المخصوصه ليس من حيث إنها وضعت له - تأمل - قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله : والوضع .. إلخ) عرف الوضع لتوقف معرفه الحقيقه والمجاز على معرفته لأخذ المشتق منه فى تعريفهما ومعرفه المشتق تتوقف على معرفه المشتق منه (قوله : أى وضع اللفظ) أى : لا مطلق الوضع الشامل لوضع الكتابه والإشاره والنصب والعقد وإلا لزم التعريف بالأخص فيكون غير جامع ؛ لأن الوضع المطلق تعيين الشىء للدلاله على معنى بنفسه سواء كان ذلك الشىء لفظا أو غيره ، فبالقيد الذى ذكره الشارح حصلت مساواه الحد للمحدود فى كلام المصنف والمراد وضع اللفظ المفرد ؛ لأن الكلام فى وضع الحقائق الشخصيه أعنى : الكلمات لا ما يشمل المركب ؛ لأن وضعه نوعى على القول بأنه موضوع فهو خروج عن الموضوع ، ويحتمل أن يكون المراد باللفظ أعمّ من أن يكون مفردا أو مركبا بقطع النظر عن الموضوع (قوله : تعيين اللفظ) أى : ولو بالقوه لتدخل الضمائر المستتره ، والمراد بتعيين اللفظ : أن يخصص من بين سائر الألفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص (قوله : على معنى .. إلخ) فيه أن الأولى أن يقال : للدلاله على شىء ؛ لأن المعنى إنما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشىء لا اللفظ والمعنى ، وقد يقال مسلّم أن الوضع إضافه بين اللفظ والشىء وأنهما طرفاه ، لكن الإضافه إنما تتضح غايه الاتضاح بتعيين طرفيها. إن قلت : لك أن تستغنى عن ذكر هذا القيد فى التعريف وتقتصر على ما تقدم ، قلت : ذكره ارتكابا لما هو الأولى من اشتمال التعريف على العلل الأربع فإن التعيين لا بدّ له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزله العلّه المادّيه للوضع وارتباط اللفظ والمعنى بمنزله العلّه الصوريه والدلاله على المعنى بنفسه هو العله الغائبه - فتأمل -.

على معنى بنفسه) أى : ليدل بنفسه لا بقرينه تنضمّ إليه. ومعنى الدلاله بنفسه : أن يكون العلم بالتعيين كافيا فى فهم المعنى عند إطلاق اللفظ ، وهذا شامل للحرف أيضا ؛ لأنا نفهم معانى الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها إلا أن معانيها ليست تامّه فى أنفسها ، بل تحتاج إلى الغير ، ...

******

(قوله : على معنى) أى : ولو كان لفظا كمدلول كلمه (قوله : أى ليدل بنفسه) أشار إلى أن قوله : بنفسه متعلق بقوله : للدلاله كما يدل عليه قول المصنف فى المجاز ؛ لأن دلالته بقرينه وليس متعلقا بالتعيين وإلا لقدّمه على قوله للدلاله دفعا للإلباس (قوله : لا بقرينه تنضمّ إليه) أى : بحيث تكون تلك القرينه محصله للدلاله على المعنى وهذا - أى : قوله : لا بقرينه تنضم إليه - محصله للدلاله صادق بأن لا يكون هناك قرينه أصلا أو كان هناك قرينه غير محصله للدلاله على المعنى ، بل معينه للمعنى المراد عند مزاحمه المعانى كما فى المشترك (قوله : ومعنى الدلاله بنفسه) أى : ومعنى دلاله اللفظ المقيده بكونها بنفسه ، (وقوله : أن يكون العلم بالتعيين) أى : أن يكون علم المخاطب بتعيين اللفظ لذلك المعنى ، (وقوله : كافيا فى فهم المعنى) أى : من ذلك اللفظ (وقوله : عند إطلاق اللفظ) أى : عند ذكره مطلقا عن القرائن المذكوره والظرف متعلق بقوله : كافيا (قوله : وهذا) أى : تعريف وضع اللفظ الذى ذكره المصنف (قوله : شامل للحرف) أى : شامل لوضع الحرف كما يشمل وضع الاسم والفعل.

كلامه عن الحروف ومعانيها

(قوله : لأنا نفهم معانى الحروف) أى : الإفراديه كالابتداء والاستفهام والتعريف ، (وقوله : عند إطلاقها) أى : عند ذكرها مطلقه (وقوله : بعد علمنا بأوضاعها) أى : بأوضاع الحروف لتلك المعانى مثلا إذا علمنا أن "من" موضوعه للابتداء فهمناه منها عند سماعها (قوله : إلا أن معانيها) أى : التى تستعمل فيها (وقوله : ليست تامّه فى أنفسها) أى : ليست مستقلّه بالمفهوميه ، بل هى معان جزئيه (قوله : بل تحتاج) أى : تلك المعانى المستعمله فيها إلى الغير أى : إلى ذكر الغير وهو المتعلق مع الحروف لفهم تلك المعانى الجزئيه ، والحاصل : أن الحرف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلىّ ولا يستعمل إلا فى جزئىّ من جزئيات

بخلاف الاسم والفعل. نعم ، لا يكون هـذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم : الحرف ما دل على معنى فى غيره - أنه مشروط فى دلالته ...

******

هـذا المفهوم فهو يـدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم وذكر المتعلق لفهم الجزئى الذى يستعمل فيه ، وهذا مبنىّ على ما قاله العلّامه الرضـى فى قولهم : الحرف كلمه دلت على معنى فى غيرهـا إن" فى" ظرفيه أى : كلمه دلت بنفسـها على معنى ثابت فى غيرها فاللام فى قولنا : الرجل مثلا يـدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل أى : متعلق به وهل فى قولنا : هل قام زيد؟ يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جمله قام زيد ، ومن فى قولنا : سرت من البصره يدل على الابتداء الذى هو فى البصره وهكذا (قوله : بخلاف الاسم والفعل) أى : فإن معنى كلّ منهما الذى يستعمل فيه تامّ فى نفسه فلا يحتاج فى فهمه منه إلى انضمام الغير له (قوله : لا يكون هذا) أى : تعريف الوضع.

(قوله : عنـد من يجعـل .. إلـخ) أى : وهو ابن الحـاجب ، وحاصـل ذلـك : أن ابن الحاجب جعل فى للسـببيه فى قولهم : الحرف كلمه دلت على معنى فى غيرها أى : بسبب غيرها وهو المتعلق ، فعنده دلاله الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه ، وحينئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافيا فى فهم معناه منه ، بل لا بدّ من ذكر المتعلق ، فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الـذى ذكره المصـنف شاملا لوضع الحرف ، والحاصل : أن الحرف فيه مذهبان - أحدهما : أنه يدل بنفسه ، والثانى : أنه لا يدل إلا بضميمه غيره ، فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملا لوضع الحرف لا على الثانى ، ومنشأ هذا الخلاف قول النحاه : الحرف : ما دل على معنى فى غيره ، فقال الرضـى : إن فى للظرفيه وأن المعنى ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره ، فالحرف دالّ على المعنى بنفسه إجمالا ، ولكن ذلـك المعنى الـذى دلّ عليه الحرف لا يتم ولا يتعين إلا بـذكر المتعلق لقيامه به ، وقال ابن الحاجب : إن" فى" سـببيه وأن المعنى ما دل على معنى بسـبب غيره فهو لا يـدل على المعنى بذاته ، بل حتى يذكر المتعلق فمن مثلا يفهم منها الابتداء ، ولكن لا يعلم تعينه إلا بذكر السير والبصـره مثلا على الأول ، وعلى الثانى الدالّ على الابتداء من بشـرط ذكر السير والبصره مثلا.

على معناه الإفرادى ذكر متعلقه.

(فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا بالنسبه إلى معناه المجازى (لأن دلالته) على ذلك المعنى إنما تكون (بقرينه) لا بنفسه (دون المشترك) فإنه لم يخرج ؛

******

الفرق بين المعنى الإفرادى والمعنى التركيبى

(قوله : على معناه الإفرادى) أى : كدلاله من على الابتداء ولم على النفى وهل على الاستفهام ، وقيد بالإفرادى ؛ لأن اشتراط الغير فى الدلاله على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم - ألا- ترى أن دلاله زيد فى قولك : جاءنى زيد على الفاعليه بواسطه جاءنى ودلاله الضمير على المفعوليه بواسطه ذكر الفعل والفاعل ، والحاصل : أن اشتراط الغير فى الدلاله على المعنى الإفرادى مختصّ بالحرف ، وأما اشتراطه فى الدلاله على المعنى التركيبى فهو مشترك بين الاسم والحرف ؛ فلذا قيد الشارح المعنى بكونه إفراديّا - ا. ه فنرى.

والمعنى التركيبى : هو ما دلّ عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله : فخرج المجاز) هذا مفرع على التقييد بقوله : بنفسه أى : فباعتبار هذا القيد خرج اللفظ المجازىّ عن كونه موضوعا بالنسبه لمعناه المجازى أى : وإن كان موضوعا بالنسبه لمعناه الحقيقىّ وفى كلام المصنف مسامحه ، إذ الخارج بالقيد المذكور فى الحقيقه إنما هو تعيين المجاز عن كونه وضعا ، فقول المصنف : فخرج المجاز على حذف مضاف أى : خرج تعيين المجاز ، وقول الشارح : عن أن يكون موضوعا مجاراه لظاهر المصنف من أن الخارج نفس المجاز - فتأمل.

وكما خرج تعيين المجاز عن كونه وضعا خرج أيضا تعيين الكنايه بناء على أنها غير حقيقه ؛ لأن كلّا من المجاز والكنايه إنما يدل على المعنى بواسطه القرينه ، وإن كانت القرينه فى المجاز مانعه وفى الكنايه غير مانعه.

(قوله : إنما تكون بقرينه) أى : بواسطه قرينه فالدالّ اللفظ بواسطه القرينه (قوله : دون المشترك) حال من المجاز أى : حاله كون المجاز مغاير للمشترك (قوله : فإنه لم يخرج) أى : فهو حقيقه ولو استعمل فى معنييه بناء على جوازه ، وقال بعضهم : إنه يكون مجازا فى هذه الحاله فإن كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما

لأنه قد عين للدلاله على كلّ من المعنيين بنفسه ، وعدم فهم أحد المعنيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك ؛ فالقرء - مثلا - عيّن مره للدلاله على الطهر بنفسه ، ومره أخرى للدلاله على الحيض بنفسه فيكون موضوعا ، وفى كثير من النسخ بدل قوله : دون المشترك : دون الكنايه ، وهو سهو ؛ لأنه إن أريد أن الكنايه بالنسبه إلى معناها الأصلى موضوعه فكذا المجاز ضروره أن الأسد فى قولنا : رأيت أسدا يرمى - موضوع للحيوان المفترس ، وإن لم يستعمل فيه. وإن أريد أنها موضوعه بالنسبه إلى معنى الكنايه - أعنى : لازم المعنى الأصلى - ففساده ظاهر ؛ لأنه لا يدل عليه بنفسه ، بل بواسطه القرينه.

******

إذا استعمل فى أحدهما ، والمراد بالمشترك ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعا متعددا اتحد واضعه أو تعدد (قوله : لأنه قد عين للدلاله على كلّ من المعنيين بنفسه) أى : لفهمهما منه بدون القرينه وحينئذ فقرينته إنما هى لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف المجاز ، فإن القرينه فيه محتاج إليها فى نفس الدلاله على المعنى المجازىّ (قوله : أحد المعنيين) أى : على أنه مراد (قوله : بالتعيين) أى : حاله كون ذلك الأحد ملتبسا بالتعيين (قوله : لعارض الاشتراك) إضافته بيانيه أى : لعارض هو اشتراك المعانى فى ذلك اللفظ الذى عيّن للدلاله عليها وهو علّه لعدم الفهم (قوله : لا ينافى ذلك) أى : تعيينه للدلاله على كلّ من المعنيين بنفسه ، والجمله خبر عن قوله : وعدم فهم .. إلخ (قوله : فيكون موضوعا) أى : فيكون المشترك موضوعا لكلّ منهما بوضعين على وجه الاستقلال فإذا استعمل فى أحدهما واحتيج إلى القرينه المعينه للمراد لم يضرّ ذلك فى كونه حقيقه ؛ لأن الحاجه إلى القرينه فيه لتعيين المراد لا لأجل وجود أصل الدلاله على المراد (قوله : وهو سهو) أى : من الناسخ أو من المصنف (قوله : إن أريد أن الكنايه) أى : اللفظ الكنائى.

(قوله : فكذا المجاز) أى : وحينئذ فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعا دون الكنايه (قوله : وإن أريد أنها) أى : الكنايه بمعنى اللفظ الكنائىّ (قوله : لأنه لا يدل عليه بنفسه) أى : لأنه لو كانت الكنايه موضوعه للازم المذكور لكانت الكنايه خارجه عن فن البيان ؛ لأن دلالتها حينئذ ليست عقليه ، بل وضعيه (قوله : بل بواسطه القرينه) أى :

لا يقال : معنى قوله : بنفسه أى : من غير قرينه مانعه عن إراده الموضوع له ، أو من غير قرينه لفظيه ؛ فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكنايه ؛ لأنا نقول : أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور ، ...

******

فالقرينه فى الكنايه من جمله الدالّ كالمجاز ، وحينئذ فلا وجه لإخراج أحدهما دون الآخر (قوله : لا يقال) أى : فى الجواب عن المصنف على هذه النسخه أولا يقال فى دفع السهو عليها ، وحاصله جوابان : - تقرير الأول : أن يقال : نختار الاحتمال الثانى ولا نسلم ما ذكره من الفساد ، ومعنى قوله : فى تعريف الوضع بنفسه أى : من غير قرينه مانعه عن إراده الموضوع له وليس معناه من غير قرينه مطلقا كما تقدم ، وحيث كان معناه ما ذكر فيخرج المجاز دون الكنايه ؛ لأن المجاز فيه تعيين اللفظ للدلاله على المعنى بواسطه القرينه المانعه عن إراده الموضوع له ، وأما الكنايه ففيها تعيين اللفظ ليدل بنفسه لا بواسطه القرينه المانعه ؛ لأن القرينه فيها ليست مانعه عن إراده الموضوع له ، فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الأصلى ولازم ذلك المعنى فقول المعترض : لأنه لا يدل عليه بنفسه ، بل بواسطه القرينه ممنوع. وتقرير الثانى : أن يقال : نختار الثانى ولا نسلم ما ذكر من الفساد ومعنى قوله : فى تعريف الوضع بنفسه أى : من غير قرينه لفظيه ، وحينئذ فيخرج المجاز دون الكنايه ؛ لأن المجاز قرينته لفظيه والكنايه قرينتها معنويه فقول المعترض : لأنه لا يدل عليه بنفسه ، بل بواسطه القرينه مسلم ، لكن المراد القرينه المعنويه لا اللفظيه المعتبره فى المجاز - فتأمل.

(قوله : فعلى هذا) أى : ما ذكر من الجوابين (قوله : لأنا نقول .. إلخ) هذا ردّ للجواب الأول (وقوله : وكذا حصر .. إلخ) رد للجواب الثانى.

(قوله : أخذ الموضوع) أى : اللازم من كون المراد قرينه مانعه عن إراده الموضوع له (قوله : للزوم الدور) وذلك لتوقف معرفه الوضع على معرفه الموضوع لأخذه جزءا فى تعريفه ، وتوقف معرفه الموضوع على معرفه الوضع ؛ لأن الموضوع مشتق من الوضع ومعرفه المشتق متوقفه على معرفه المشتق منه ، نعم لو قيل : إن معنى قوله بنفسه أى : من غير قرينه مانعه عن إراده المعنى الأصلى لاندفع الدّور لكن ذلك لا يفهم

وكذا حصر القرينه فى اللفظى ؛ لأن المجاز قد تكون قرينته معنويه.

لا يقال : معنى الكلام : أنه خرج عن تعريف الحقيقه المجاز دون الكنايه ، فإنها أيضا حقيقه - على ما صرح به صاحب المفتاح - ؛ لأنا نقول هذا فاسد ...

******

من عباره التعريف - كذا فى الأطول. قال العلّامه القاسمى : التعريف المذكور لا يفهم منه بطريق المخالفه سوى نفى الوضع عن تعيين اللفظ للدلاله على معنى لا بنفسه ، بل بانضمام شىء آخر إلى النفس ، وهذا المقدار لك أن تعبر عنه بعبارات شتّى منها أن تقول : معنى قوله بنفسه أى : من غير انضمام شىء آخر إليه ، أو من غير انضمام قرينه مانعه عن إراده المعنى الأصلى ، أو من غير قرينه مانعه مما عين له أولا ، ونحو ذلك مما لم يعبر فيه بالموضوع له الذى عبّر به الشارح اللازم عليه الدّور على أن لك أن تقول : إن الدور مدفوع ، ولو صرح بالموضوع فى التعريف ؛ لأن المراد به ذات الموضوع لا مع وصف الوضع فالواجب لضروره التعريف بالموضوع إدراكه ، لكن إدراكه ممكن بغير وصف الموضوعيه وهذا الدفع للدور نظير الدفع فى تعريف العلم بأنه معرفه المعلوم (قوله : وكذا حصر القرينه فى اللفظى) أى : الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينه لفظيه لإخراج المجاز دون الكنايه فإنه يقتضى أن قرينه المجاز دائما لفظيه وهو فاسد ؛ لأن قرينه المجاز قد تكون معنويه ، وحينئذ فيكون داخلا فى التعريف فكيف يخرجه؟ أى : والكنايه قد تكون قرينتها لفظيه ، وحينئذ فتكون خارجه منه فكيف يدخلها فيه؟ والحاصل : أن الجواب الثانى يستلزم انحصار قرينه المجاز فى اللفظيه ، وكذا يستلزم انحصار قرينه الكنايه فى غير اللفظيه وكلّ منهما ممنوع ؛ فقد تكون قرينه المجاز معنويه فيكون داخلا فى التعريف فلا يصح إخراجه حينئذ منه وقد تكون قرينه الكنايه لفظيه فتكون خارجه من التعريف فلا يصح إدخالها حينئذ فيه (قوله : لا يقال) أى : فى الجواب عن المصنف على نسخه فخرج المجاز دون الكنايه إن معنى كلامه أنه خرج .. إلخ ، وحاصله : أن معنى قوله : فخرج المجاز دون الكنايه على التوجيه السابق : أنه خرج التعيين الذى فى المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذى فى الكنايه فإنه لم يخرج وقد تبيّن فساده ، وأما على هذا التوجيه فمعناه فخرج المجاز عن تعريف الحقيقه دون الكنايه فإنها لم تخرج من

على رأى المصنف ؛ لأن الكنايه لم تستعمل فيما وضع له ، بل إنما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز إراده الملزوم ، وسيجىء لهذا زياده تحقيق.

******

تعريفها ؛ لأنها من أفراد الحقيقه لاستعمالها فى الموضوع له عند السكاكى وهذا الجواب مبنىّ على أن قوله : فخرج مفرع على تعريف الحقيقه لا على تعريف الوضع بخلاف الجواب الأول (قوله : على رأى المصنف) أى : وإن كان صحيحا على رأى السكّاكى.

(قوله : لم تستعمل فيما وضع له) أى : عند المصنف خلافا للسكاكى ؛ لأنه يقول : الكنايه لفظ استعمل فى معناه مرادا منه لازم ذلك المعنى فهى عنده حقيقه لاستعمال اللفظ فى معناه وإن أريد منه لازم ذلك المعنى ، وأما عند المصنف فهى واسطه بين الحقيقه والمجاز (قوله : مع جواز إراده الملزوم) أى : الموضوع له ، ومن المعلوم أن مجرد جواز إراده الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه (قوله : وسيجىء) أى : فى باب الكنايه تحقيق ذلك أى : تحقيق أن إراده الملزوم - وهو المعنى الحقيقى - فى الكنايه جائز لا لازم ، والمفتاح يفيد ذلك فى مواضع وفى موضع آخر يفيد اللزوم.

(قوله : والقول .. إلخ) قال فى الأطول لما عرف المصنف الوضع بتعيين اللفظ للدلاله على معنى بنفسه ، واقتضى ذلك إثبات الوضع وينافيه ما ذهب إليه البعض من أن دلاله اللفظ على المعنى لذاته ؛ لأنه يلغو الوضع ، بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلاله تحصيل الحاصل عقبه بقوله : والقول .. إلخ. فقول الشارح فى المطول : هذا ابتداء بحث ليس كذلك ، وحاصل ما فى المقام : أن دلاله اللفظ على معنى دون معنى لا بدّ لها من مخصص لتساوى نسبته إلى جميع المعانى ، فذهب المحققون إلى أن المخصص لوضعه لهذا المعنى دون ذاك هو إراده الواضع ، والظاهر : أن الواضع هو الله تعالى على ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الأشعرى : من أنه تعالى وضع الألفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحى أو بخلق الأصوات والحروف فى جسم وإسماع ذلك الجسم واحدا أو جماعه من الناس ، أو بخلق علم ضرورىّ فى واحد أو جماعه ، وذهب عباد بن سليمان الصيمرى ومن تبعه إلى أن المخصص لدلاله هذا اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعانى ذات الكلمه يعنى أن بين اللفظ والمعنى مناسبه طبيعيه تقتضى دلاله اللفظ على هذا المعنى ، فكل من سمع اللفظ

إنكار الوضع

(والقول بـدلاله اللفـظ لـذاته ظاهره فاسـد) يعنى : ذهب بعضـهم إلى أن دلاله الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع ، بل بين اللفظ والمعنى مناسبه طبيعيه تقتضـى دلاله كل لفظ على معناه لذاته. فذهب المصنف وجميع المحققين إلى أن هذا القول فاسد مـا دام محمولا على ما يفهم منه ظاهرا ؛ لأن دلاله اللفظ على المعنى لو كانت لـذاته ، كـدلالته على اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم ، وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ،

******

فهم معنـاه لما بينهما من المناسـبه الـذاتيه ولا يحتاج فى دلالته على معناه للوضع للاسـتغناء عنه بالمناسـبه الـذاتيه التى بينهما. قال المصـنف : وهـذا القول ظاهره فاسـد وسـيأتى تأويله (قوله : بدلاله اللفظ) أى : على معناه (وقوله : لذاته) أى : لا لوضـعه له إذ لا وضع (قـوله : ذهب بعضـهم) أى : وهـو عبـاد بن سـليمان الصـيمرى من المعـتزله (قوله : لاـ تحتـاج للوضع) أى : التعيين (قوله : طبيعيه) أى : ذاتيه (قوله : على ما يفهم منه) أى : وهو عـدم الاحتياج للوضع ؛ لأن دلاله اللفظ لذاته (قوله : كدلالته على اللافظ) أى : على وجوده وحياته ، فإن هـذه الـدلاله لـذات اللفظ ؛ لأنها عقليه لا تنفكّ أصـلا (قوله : لوجب أن لا تختلف اللغات) أى : فى معنى اللفـظ الواحـد ؛ لأـن ما بالـذات لا يختلف ، لكن اللازم باطل فبطل الملزوم ، وبيان بطلان اللازم : أن لفظ " سو " معناه بـالتركيه مـاء وبالفارسـيه جانب آب وبالعربيه قبيـح ، فلو كان بين هـذا اللفظ وبين معنى من هـذه المعانى مناسـبه ذاتيه تغنى عن وضعه لما اختلفت اللغات فى معناه ، بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبه.

(قوله : وأن يفهم كل أحـد) عطف على قوله : أن لا تختلف أى : ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ أى .. بحيث إنه متى سمع إنسـان أىّ لفـظ كـان فهم معنـاه ولاـ يتعسـر عليه ولاـ يحتاج لسؤال الترك مثلا عن معنى كلامهم ، لكن اللازم باطل فبطل الملزوم (وقوله : لعـدم .. إلـخ) بيـان للملازمه التى احتوت عليها الشـرطيه (قوله : لعـدم انفكاك المـدلول عن الـدليل) أى : لأن الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشىء آخر الذى هو

ولامتنع أن يجعل اللفظ بواسطه القرينه بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى ؛ لأن ما بالذات لا يزول بالغير.

ولامتنع نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثانى.

(وقد تأوله) أى : القول بدلاله اللفظ لذاته (السكاكى) أى : صرفه عن ظاهره ، ...

******

المدلول (قوله : ولامتنع أن يجعل اللفظ .. إلخ) يعنى أن لفظ المجاز مع القرينه يمتنع فهم المعنى الحقيقى منه ، فإن أسدا مع يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقى أصلا فلو كان اللفظ دالّا بذاته فلا يكون أسد دالّا إلا على المعنى الحقيقى (قوله : ولامتنع نقله .. إلخ) أى : لأنه يدل على معناه بذاته وطبيعته بالذات لا يزول (قوله : بحيث لا يفهم .. إلخ) كما فى الأعلام المنقوله وغيرها من المنقولات الشرعيه والعرفيه كزيد والصلاه والدابّه ، فلو كانت دلاله اللفظ على المعنى لذاته لامتنع نقل لفظ زيد من المصدريه للعلميه ، ونقل لفظ صلاه من الدعاء إلى الأفعال والأقوال المخصوصه ، ونقل لفظ دابّه من كل ما دبّ على وجه الأرض لذوات الأربع ، لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ، والحاصل : أن دلاله اللفظ على معناه لو كانت لذاته للزم عليه أمور أربعه كلها باطله ، واعلم أن اللازم الأول : نظر فيه للغه ، والثانى : نظر للأشخاص وإن كان لازما لما قبله ، والثالث : نظر فيه للقرائن ، والرابع : نظر فيه للحقائق المنقوله ، وإذا علمت أن اللوازم أربعه تعلم أنه كان الأولى للشارح إعاده اللازم فى قوله : وأن يفهم كل أحد .. إلخ كما فعل فى بقيه المعطوفات ؛ لأن ترك إعادته يشعر بأن قوله وأن يفهم .. إلخ من تتمّه ما قبله تفسير له كما قيل – اه سم.

(قوله : أى صرفه عن ظاهره) أى : حمله على خلاف الظاهر منه ؛ وذلك لأنه قال معنى قوله : يدل لذاته أن فيه وصفا ذاتيّا يناسب أن يوضع بسببه لمعنى دون آخر ، لا أن المناسبه بسببها يدل اللفظ على المعنى بدون الوضع كما هو ظاهر ، واعلم أن هذا التأويل خلاف المصحح نقله عن عباد والمصحح فى النقل عنه هو ظاهر من كلامه.

وقال : إنه تنبيه على ما عليه أئمه علمى الاشتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها خواصّ بها تختلف ، كالجهر والهمس ، ...

******

قال فى جمع الجوامع وشرحه للعلّامه المحلى ما نصه : ولا يشترط مناسبه اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيمرى حيث أثبتها بين كل لفظ ومعناه. قال : وإلا فلم اختص به؟ فقيل : بمعنى أنها حامله على الوضع على وفقها فيحتاج إليه ، وقيل : بل بمعنى أنها كافيه فى دلاله اللفظ على المعنى فلا يحتاج إلى الوضع يدرك ذلك من خصّه الله تعالى به كما فى القافه ويعرفه غيره منه ، قال القرافى : حكى أن بعضهم يدّعى أنه يعرف المسميات من الأسماء فقيل له : ما مسمى " آدغاغ " وهو من لغه البربر؟ فقال : أجد فيه يبسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك. قال الأصفهانى : والثانى هو الصحيح عن عباد - اه. بلفظهما ، فأنت تراه كيف نقل القولين وصحح الثانى منهما عن عباد وهو يخالف تأويل السكاكى؟ (قوله : وقال : إنه) أى : القول المذكور (قوله : تنبيه) أى : ذو تنبيه أو المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله : علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلّا منهما علم على حدته وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثيه المعتبره فى موضوعات العلوم ، فعلم التصريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث أصاله حروفها وزيادتها وصحتها واعتلالها وهيئاتها ، وعلم الاشتقاق يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصاله والفرعيه - كذا ذكره السيد فى شرح المفتاح. قال الفنرى : وفيه أن هذا منقوض بالكلمات المغيره عن أصلها بالإبدال ونحوه كما يقال فى قال أصله : قول ، فإن هذا من علم الصرف مع أن فيه البحث عن انتساب أحدهما إلى الآخر بالأصاله والفرعيه ، وأجيب بأن مراده الأصاله والفرعيه المخصوصان أى : اللذان بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان فى : قال وقول ، وأمليت وأمللت لاتحاد معناهما بخلاف الفعل والمصدر تأمل.

كلامه عن صفات الحروف

(قوله : من أن للحروف .. إلخ) هذا بيان لما عليه أئمه الاشتقاق (قوله : فى أنفسها) أى : باعتبار ذواتها (قوله : خواصّ) أى : صفات (وقوله : بها) أى : بسببها (قوله : كالجهر)

والشده والرخاوه ، والتوسط بينهما ، وغير ذلك. وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها إذا أخذ فى تعيين شىء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمه ، كالفصم [بالفاء] الذى هو حرف رخو ، ...

******

هو خروج الحرف بصوت قوىّ ويعلم ذلك بالوقف على الحرف بعد همزه : كأب وأخ ، والهمس : هو خروج الحرف بصوت غير قوىّ ، والحروف المهموسه يجمعها قولك : " فحثه شخص سكت" وما عداها مجهور (قوله : والشده والرخاوه) الشده : انحصار صوت الحرف عند إسكانه فى مخرجه انحصارا تامّا فلا يجرى فى غيره ، والرخاوه : عدم انحصار صوت الحرف فى مخرجه عند إسكانه فيجرى الصوت فى غير مخرجه جريا تامّا ، والتوسط : أن لا يتم الانحصار والجرى ، والحروف الشديده يجمعها قولك : " أجد قط بكت" ، والمتوسطه بين الشديده والرخوه يجمعها قولك" لن عمر" وما عداها حروف رخوه (قوله : وغير ذلك) أى : كالاستعلاء والاستفال والتصحيح والإعلال.

(قوله : وتلك الخواص) أى : الأوصاف (قوله : إذا أخذ فى تعيين شىء) أى : إذا أخذ فى وضع لفظ وقوله مركب منها أى : من هذه الحروف (قوله : لمعنى) متعلق بتعيين (قوله : بينهما) أى : بين الحروف ، والمعنى : فيضع مثلا اللفظ المبدوء بحرف فيه رخاوه لمعنى فيه رخاوه وسهوله : كالفصم [بالفاء] الذى هو حرف رخو ، فإنه قد وضع لكسر الشىء بلا بينونه وانفصال ؛ لأنه أسهل مما فيه بينونه ، ويضع اللفظ المبدوء بحرف فيه شده لمعنى فيه شده كالقصم [بالقاف] الذى هو حرف شديد فإنه قد وضع لكسر الشىء مع بينونه ؛ لأن الكسر مع البينونه أشد من الكسر بلا بينونه ويضع ما فيه حرف استعلاء لما فيه علو وضده لضده وعلى هذا القياس (قوله : قضاء لحق الحكمه) الإضافه بيانيه أى : أداء لحكمه اتّصاف الحروف بتلك الخواصّ وليست هذه الخواصّ علّه مقتضيه لذاتها هذه المعانى فإنه خرق للإجماع. قال العلّامه الفنرى : ولا يخفى أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواصّ الحروف والتركيبات إنما يظهر فى بعض الكلمات كما ذكره ، وأما اعتباره فى جميع كلمات لغات واحده فمتعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات!! قال الشيخ يس : وعباره الجوينى فى المسأله : هل للحروف فى الكلمات خواصّ

لكسر الشيء من غير أن يبين ، والقصم [بالقاف] : الذى هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين.

وأن لهيئات تركيب الحروف أيضا خواصّ ؛ كالفعلان والفعلى [بالتحريك] لما فيه حركه ، كالنّزوان والحيدى ، وكذا باب : فعل [بالضم] مثل : شرف ، وكرم للأفعال الطبيعيه اللازمه.

******

تحمل على وضعها لمعانيها أو وضعت لمعانيها اتفاقا؟ فوضع الباب لمعنى والناب [بالنون] لمعنى آخر ولو عكس لم يمتنع ، ونبنى المسأله على مسأله حكميه وهى أن الفاعل المختار هل يشترط فى اختياره وجود مرجح أو لا؟ والأظهر لا. كاختيار الجائع لدفع جوعه أحد الرغيفين (قوله : لكسر الشيء) أى : الذى وضع لكسر الشيء (وقوله : من غير أن يبين) أى : ينفصل ذلك الشيء (قوله : حتى يبين) أى : ولا شكّ أن كسر الشيء مع البينونه أشد وأقوى من الكسر الذى لا بينونه فيه (قوله : وأن لهيئات .. إلخ) عطف على قوله : أن للحروف فى أنفسها خواص ، (فقوله : أيضا) أى : كما أن للحروف فى أنفسها خواص وهذا بيان لما عليه أئمه التصريف (قوله : بالتحريك) أى : تحريك العين (قوله : لما فيه حركه) أى : فإنهما وضعا لما فيه حركه (قوله : كالنزوان) أى : فإنه مشتمل على هيئه حركات متواليه فيناسب ما فيه حركه ؛ ولذلك وضع لضراب الذكر ونزوه على الأنثى وهو من جنس الحركه (قوله : والحيدى) أى : فإنه مشتمل على هيئه حركات متواليه فلذا وضع للحمار الذى له نشاط فى حركاته وخفته حتى إنه إذا رأى : ظلّه ظنّه حمارا حاد منه أى : فر منه ليسبقه لنشاطه ، وفى الفنرى : الحيدى : صفه مشتقه من حاد إذا مال - يقال - حمار حيدى أى : مائل عن ظلّه لنشاطه (قوله : وكذا باب فعل) عطف على قوله كالفعلان (قوله : للأفعال الطبيعيه) أى : الذى وضع للأفعال الطبيعيه ؛ وذلك لأن الضمّ يناسب عدم الانبساط فجعل دالّا على أفعال الطبيعه اللازمه لذواتها - قاله ابن يعقوب ، وفى شرح السيد للمفتاح : وقيل الضم يحتاج إلى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضمونا مع الشخص أى : لازما له.

(والمجاز) فى الأصل [مفعل] من : جاز المكان يجوزه ، إذا تعداه ، نقل إلى الكلمه الجائزه - أى : المتعديه - مكانها الأصلى ، أو المجوز بها [على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلى] - كذا فى أسرار البلاغه.

وذكر المصنف : أن الظاهر من قولهم : جعلت كذا مجازا إلى حاجتى - أى : طريقا لها ، ...

******

مجاز

بدايه الكلام عن المجاز

(قوله : فى الأصل مفعل) أى : أنه باعتبار أصله مصدر ميمىّ على وزن مفعل ، فأصله مجوز نقلت حركه الواو للساكن قبلها ، ثم تحركت الواو بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الآن فصار مجازا ؛ لأن المشتقات تتبع الماضى المجرد فى الصحه والإعلال وهم قد أعلّوا فعله الماضى وهو جاز فلذلك أعلّوا المجاز (قوله : من جاز المكان) أى : مشتق من جاز المكان ، وهذا ظاهر على أن الاشتقاق من الأفعال كما يقول الكوفيون ، وأما على مذهب البصريين من أن الاشتقاق من المصدر فيقدر مضاف أى : مشتق من مصدر جاز وهو الجواز ؛ لأن المصدر المزيد يشتق من المجرد ويصح أن يقدر مأخوذ من جاز المكان ، ودائره الأخذ أوسع من دائره الاشتقاق (قوله : نقل) أى : لفظ مجاز فى الاصطلاح إلى الكلمه .. إلخ ، وحاصله : أن لفظ مجاز فى الأصل مصدر معناه الجواز والتعديه ، ثم إنه نقل فى الاصطلاح من المصدريه إلى الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزه ومتعديه مكانها الأصلى فيكون اسم فاعل ، أو باعتبار أنها مجوز بها ومتعدىّ بها مكانها الأصلى فيكون اسم مفعول ، إذا علمت هذا فقول الشارح الجائز بيان للمناسبه بين المنقول والمنقول إليه لا أنه من تتمّه المنقول إليه ؛ لأن المنقول إليه الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ، فمراد الشارح : أنه نقل إلى الكلمه باعتبار كونها جائزه ومتعديه مكانها الأصلى ، وكذا يقال فى قوله الآتى : أو المجوز بها أى : أو نقل إلى الكلمه باعتبار كونها مجوزا بها (قوله : على معنى .. إلخ) أى : حاله كون الكلمه المجوز بها ملتبسه بمعنى أنهم .. إلخ وأتى الشارح بهذا إشاره إلى أن الباء فى قوله : المجوز بها للتعديه لا للسببيه (قوله : وذكر المصنف .. إلخ) حاصله : أن لفظ مجاز فى الأصل مصدر ميمىّ بمعنى مكان

على أن معنى" جاز المكان" : سلكه ، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه.

******

الجواز والسلوك وهو نفس الطريق مأخوذ من قولهم : جعلت كذا مجازا لحاجتى أى : طريقا لها ، ثم نقل ذلك اللفظ فى الاصطلاح إلى الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقا إلى تصور المعنى المراد منها لاتصافها بمعناها الأصلى ؛ لأن المجاز بمعنى الكلمه المذكوره طريق إلى تصور المعنى المراد منها ، والحاصل : أن لفظ مجاز مصدر ميمى يصلح للزمان والمكان والحدث - فاتفق المصنف والشيخ عبد القاهر على أنه لا يصلح أن يكون المجاز المستعمل فى الزمان منقولا هنا ؛ لعدم المناسبه بينه وبين المنقول إليه - أعنى : الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له - ثم اختلفا ، فقال المصنف : المنقول هنا هو المستعمل اسم مكان ، وقال الشيخ عبد القاهر : المنقول هنا هو المستعمل فى الحدث ، وإنما استظهر المصنف ما ذكره ؛ لأن استعمال المصدر الميمىّ بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان.

(قوله : أنه) أى : لفظ مجاز مشتق أو مأخوذ من قولهم على ما مرّ (قوله : على أن معنى) أى : بناء على أن معنى جاز المكان سلكه ووقع جوازه فيه لا- بمعنى أنه جاوزه وتعداه ، وحينئذ فالمجاز معناه محل الجواز والسلوك وهو نفس الطريق (قوله : فإن المجاز .. إلخ) علّه لمحذوف أى : ثم نقل للكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ؛ لأن المجاز بمعنى الكلمه المذكوره طريق .. إلخ فهذا إشاره لبيان المناسبه بين المنقول عنه والمنقول إليه ، والحاصل : أنه على هذا القول لم يعتبر فى الكلمه المنقول إليها كونها جائزه أو مجوزا بها ، بل كونها محلّا للجواز بخلاف القول الأول ، لا يقال الحقيقه كذلك طريق إلى تصور معناها فلتسمّ مجازا بهذا الاعتبار ؛ لأنا نقول ما ذكر وجه للتسميه وترجيح لهذا الاسم فى هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضى اطّراد التسميه فى كل ما وجد فيه ذلك الوجه المعتبر ؛ لأنه إنما اعتبر لإنشاء التسميه على وجه الخصوص بالمسمى كما لا يلزم انتفاء ذلك الوجه ، بخلاف اعتبار المعنى فى وصف شىء بشىء ، فإنه يقتضى اطّراد الوصف فى كل ما وجد فيه ذلك المعنى وينتفى وصفه به عند انتفاء ذلك المعنى ؛ لأن ذلك المعنى اعتبر لصحه إطلاق الوصف والحقيقه ، وإن وجد فيها المعنى المذكور وهو كونها طريقا

أنواع المجاز

فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان. فعرفوا كلّا على حده.

(أما المفرد : فهو الكلمه المستعمله) احترز بها عن الكلمه قبل الاستعمال ؛ فإنها ليست بمجاز ولا حقيقه ...

******

إلى تصور معناها لا- تسمى مجازا ، إذ لا- يطلق المجاز على معناه ليشعر بالمعنى الذى اشتق منه فيتبعه ثبوتا ونفيا كما فى الأوصاف ، بل اعتبر المعنى فيه لترجيح الاسم للتسميه من غير قصد وضعه للمعنى الوضعى ، وملخّصه : أن اعتبار المعنى فى تسميه شىء بشىء يغاير اعتبار المعنى فى وصف شىء بشىء كتسميه شىء له حمره بأحمر ووصفه بأحمر فاعتبار المعنى فى التسميه إنما هو لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان أنه أولى بذلك المعنى من غيره ، وفى الوصف لصحه إطلاق الوصف على الشىء الموصوف ، ولهذا شرط بقاء المعنى فى الموصوف عند إطلاق الوصف عليه ، ولم يشترط بقاء المعنى فى المسمى عند إطلاق الاسم عليه ، فعند زوال الحمره لا يصح وصفه بأحمر حقيقه ويصح تسميته بذلك أى : استمرار إطلاق ذلك الاسم عليه.

أقسام المجاز

(قوله : وهما) أى : المجاز المفرد والمجاز المركب مختلفان أى : حقيقه كلّ منهما تخالف حقيقه الآخر.

(قوله : فعرّفوا كلّا على حده) أى : لأن الحقائق المتباينه لا يمكن جمعها فى تعريف واحد على سبيل التفصيل لكلّ منها بحيث يحصل معرفه حقيقه كلّ منها بخصوصه ، وأما على سبيل الإجمال فيمكن كأن يعبر هنا بدل الكلمه باللفظ أو القول ، وكأن يقال فى تعريف الإنسان والفرس : الجسم النامى الحساس المتحرك بالإراده (قوله : الكلمه) أى : سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا وخرج عنها المركب ، ولا- يقال خرج بها ؛ لأنها جنس والجنس لا يخرج به - وكذا قيل ، ولك أن تقول : لا فرق بين خرج به وعنه إنما الذى يناسب أخرج به الهمزه - فتأمل.

(قوله : احترز بها) أى : بالمستعمله عن الكلمه قبل الاستعمال أى : وبعد الوضع كما احترز بها عن الكلمه المهمله التى لم توضع أصلا حتى إنها تستعمل (قوله : فإنها)

(فی غیر ما وضعت له) احترز عن الحقیقه ؛ مرتجلا کان أو منقولا ، أو غیرهما.

******

أی : الکلمه التی وضعت ولم تستعمل لا من الوضع ولا من غیره لیست بمجاز ولا حقیقه (قوله : فی غیر ما وضعت له) أی : فی معنی مغایر للمعنی الذی وضعت الکلمه له ، فضمیر وضعت لیس راجعا لما فکان الواجب إبراز الضمیر لجریان الصله علی غیر من هی له ، ثم أنه إن أرید الوضع الشخصی خرج عن التعریف التجوز فیما هو موضوع لمعناه الأصلی بالنوع کالمشتقات ، وإن أرید الوضع النوعی خرج عن التعریف التجوز فیما کان الوضع فیه لمعناه الأصلی شخصیّا : کالأسد مثلا ، وإن أرید ما هو أعم من الشخصیّ والنوعیّ لم یشمل شیئا من أفراد المجاز ، إلاّ أن یجاب بأن المراد الوضعان ویرتکب التوزیع أی : فی غیر ما وضعت له وضعا شخصیّا فی الموضوعه بالوضع الشخصی وفی غیر ما وضعت له وضعا نوعیّا فی الموضوعه بالوضع النوعی - فتأمل.

ویرد علی التعریف اللفظ المشترک إذا استعمل فی أحد معانیه فإنه یصدق علیه أنه کلمه مستعمله فی غیر ما وضعت له : کالعین مثلا إذا استعملت فی الباصره کان معناها مغایرا لمعناها إذا استعملت فی عین الشمس مثلا ، اللهم إلا أن یحمل ما فی التعریف علی العموم ، والمعنی حینئذ : المستعمله فی مغایر کلّ وضعت له ، وحینئذ فلا یرد المشترک - فتأمل.

(قوله : مرتجلاً کان .. إلخ) تعمیم فی الحقیقه فضمیر کان المستتر یعود علی الحقیقه ، وذکر الضمیر باعتبار أن الحقیقه لفظ ، والضمیر المستتر اسم کان ، ومرتجلا خبر مقدّم ، ومنقولا عطف علیه ، والمرتجل : هو اللفظ الموضوع لمعنی ابتداء من غیر نقل عن شیء : کسعاد وأدد وأسد ، والمنقول : هو اللفظ الموضوع لمعنی بعد وضعه لآخر لمناسبه مع هجران المعنی الأول : کالدابّه والصلاه ، فإن دابّه اسم لکل ما دبّ علی الأرض ، ثم نقل لذات القوائم ، والصلاه : اسم للدعاء ، ثم نقلت للأرکان المخصوصه والمناسبه موجوده فیهما ، وقد هجر المعنی الأول (قوله : أو غیرهما) أی : ما لیس منقولا ولا مرتجلا کالمشتقات ، فإنها لیست مرتجله محضه لتقدم وضع موادّها ، ولا منقوله لعدم وضعها بنفسها قبل ما اشتقت له أی : وکالمشترک فإنه تعدد فیه وضع اللفظ من غیر ملاحظه

وقوله : (فى اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله : وضعت ؛ قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر ، كلفظ : الصلاه إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا ؛ فإنه ...

******

مناسبه بين المعنيين مثلا- ولا- يشترط فيه هجران المعنى الأول فهو مغاير للمرتجل والمنقول كالمشتق (قوله : فى اصطلاح التخاطب) أى : فى الاصطلاح الذى يقع بسببه التخاطب والتكلم (قوله : متعلق بقوله وضعت) يعنى أن المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح التخاطب بذلك اللفظ إذا استعمل المخاطب ذلك اللفظ فى غيره كان مجازا. قال الفنارى : ليس المراد من تعلقه بوضعت أن يعتبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح ، وإلا- لزم ألا- يكون لفظ الأسد - الذى وضع فى اللغه للحيوان المفترس وأقرّ ذلك الوضع فى الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوىّ أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصّه - حقيقه ، بل المراد بذلك كونه موضوعا له فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى ذلك أو لا ، هذا وما ذكره من تعلق الظرف بقوله : وضعت غير متعين ، بل يصح تعلقه بالغير لاشتماله على معنى المغايره وبالمستعمله بعد تقييده بقوله : فى غير ما وضعت له ، والمعنى حينئذ : أن الكلمه المقيده بكونها استعملت فى غير ما وضعت له إذا استعملت فى ذلك الغير بسبب اصطلاح التخاطب بمعنى : أن مصحح استعمالها فى ذلك الغير والسبب فى كونه غيرا هو اصطلاح التخاطب تكون مجازا ، ولكن هذا الوجه لا يخلو عن تمحل - كما تقدم فى تعريف الحقيقه (قوله : ليدخل) أى : فى التعريف على كلّ من الاحتمالات الثلاثه التى ذكرناها فى متعلق الظرف ، (وقوله : المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر) أى : غير اصطلاح المستعمل أى : والحال أنه مستعمل فى غير ما وضع له فى اصطلاحه (قوله : المخاطب) بكسر الطاء أى : المتكلم بهذه الكلمه (قوله : مجازا) أى : لأن الدعاء غير الهيئه المخصوصه الموضوع لها لفظ الصلاه فى عرف الشرع لاشتمالها عليه ، وكذا إذا استعمله المخاطب بعرف اللغه فى الأركان المخصوصه فإنه يكون مجازا ، والحاصل : أنه يصدق على كلّ منهما أنه كلمه مستعمله فى معنى مغاير لما وضعت له فى اصطلاح التخاطب - كما أشار لذلك الشارح بقوله : أى : فليس بمستعمل .. إلخ.

وإن كان مستعملا فيما وضع له فى الجمله (فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى وقع به التخاطب - أعنى : الشرع) وليخرج من الحقيقه ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر ، كلفظ : الصلاه المستعمله بحسب الشرع فى الأركان المخصوصه ؛ فإنه يصدق عليه أنه كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له ، لكن بحسب اصطلاح آخر - وهو اللغه - لا بحسب اصطلاح التخاطب - وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق ب- المستعمله ...

******

(قوله : وإن كان مستعملا .. إلخ) جمله حاليه معترضه بين اسم إن وخبرها وهو قوله : فليس بمستعمل .. إلخ ، والفاء فيه زائده (قوله : فيما) أى : فى معنى (قوله : فى الجمله) أى : فى بعض الاصطلاحات وهو اللغه (قوله : فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى وقع به التخاطب - أعنى : الشرع) أى : وإن كان مستعملا فيما وضع له فى اصطلاح اللغه فهو مجاز شرعى بمقتضى اصطلاح الشرع ، وإن كان حقيقه لغويه بمقتضى اصطلاح أهل اللغه ، فإن قلت : إذا وقع ذلك الاستعمال من لغوىّ جريا على اصطلاح الشرع هل يكون مجازا لغويا؟ قلت : أجاب العلّامه ابن قاسم فى شرح الورقات بما نصه : لا نسلم أنه مجاز لغوىّ بل هو شرعىّ ولو حكما - اه.

(قوله : وليخرج) عطف على قوله : ليدخل أى : وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذى هو من أفراد الحقيقه فصله يخرج بمحذوف ، وقوله من الحقيقه : بيان لما بعدها وهو قوله : ما يكون .. إلخ ، والحاصل : أن المصنف زاد قوله فى اصطلاح التخاطب لأجل أن يدخل فى التعريف بعض أفراد المجاز ولأجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقه - وهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له - لكن ليس غيرا فى اصطلاح التخاطب وإنما عبّر باصطلاح آخر (قوله : لا بحسب اصطلاح التخاطب) يعنى فلا تكون الصلاه المستعمله فى الأركان المخصوصه بحسب الشرع من المجاز ، إذ تعريفه ليس صادقا عليها (قوله : على وجه يصح) يؤخذ منه أنه لا بدّ فى المجاز من ملاحظه العلاقه ؛ لأن صحه استعمال اللفظ فى غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها ، ولذا صحّ تفريع قوله. بعد فلا بدّ .. إلخ عليه.

مع (قرينه عدم إرادته) أى : إراده الموضوع له.

(فلا بدّ) للمجاز (من العلاقه) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح ، وإنما قيد بقوله : على وجه يصح ،

******

(قوله : مع قرينه عدم إرادته) أى : حال كون تلك الكلمه المستعمله فى الغير مصاحبه لقرينه دالّه على عدم إراده المتكلم للمعنى الموضوع له وضعا حقيقيّا فقرينه المجاز مانعه من إراده الأصل ، واشتراط القرينه المذكوره فى المجاز وإخراج الكنايه بها فيما يأتى إنما هو عند من لم يجوّز الجمع بين الحقيقه والمجاز كالبيانيين ، أما من جوّزه كالأصوليين فلا يشترط فى القرينه أن تكون مانعه عن إراده المعنى الحقيقى - كما صرّح بذلك العلّامه المحلى ، فعند هؤلاء يجب إسقاط القيد المذكور من التعريف لأجل سلامته وصدقه على المعرف ، وإذا سقط القيد المذكور لأجل إدخال المعرف دخلت الكنايه أيضا (قوله : من العلاقه) المراد بها هنا : الأمر الذى به الارتباط بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى وبه الانتقال من الأول للثانى : كالمشابهه فى مجاز الاستعاره ، وكالسببيه والمسببيه فى المجاز المرسل (وقوله : فلا بدّ من العلاقه) أى : من ملاحظتها ، فلا يكفى فى المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها فالمصحح لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها والمعتبر من العلاقه نوعها ، ولذا صح إنشاء المجاز فى كلام المولدين ، فإذا عرفنا أن العرب استعملوا لفظا فى سبب معناه أو فى المسبب عن معناه أو فى المشابه لمعناه - جاز لنا أن نستعمل لفظا مغايرا لما استعملوه لمثل تلك العلاقه ؛ لأن العرب قد اعتبروها رابطا ولا نقتصر على خصوص اللفظ الذى استعملوه ، ولو كان المعتبر شخص العلاقه لتوقف استعمال اللفظ فى معناه المجازى على النقل عن العرب فى تلك الصوره مع أنه ليس كذلك ، والعلاقه - بفتح العين - سواء كانت فى المعانى كعلاقه المجاز والحب القائم بالقلب ، أو المحسوسات كعلاقه السيف والسوط ، وقيل : إنها بالفتح فى المعانى وبالكسر فى الحسيات ، وإنما اشترط فى المجاز ملاحظه العلاقه بين المعنى المجازى والمعنى الأصلى ، ولم يصح أن يطلق اللفظ عليه بلا علاقه ويكتفى بالقرينه الدالّه على المراد ؛ لأن إطلاق اللفظ على غير معناه الأصلى ونقله له على أن يكون الأول أصلا

واشتراط العلاقه (ليخرج الغلط) من تعريف المجاز ، كقولنا : خذ هذا الفرس - مشيرا إلى كتاب ؛ لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) إنما قيد بقوله : مع قرينه عدم إرادته لتخرج (الكنايه) لأنها مستعمله فى غير ما وضعت له ...

******

والثانى فرعا تشريك بين المعنيين فى اللفظ وتفريع لأحد الإطلاقين على الآخر ، وذلك يستدعى وجها لتخصيص المعنى الفرعى بالتشريك والتفريع دون سائر المعانى وذلك الوجه هو المناسبه ، وإلّا فلا حكمه فى التخصيص فيكون تحكما ينافى حسن التصرف فى التأصيل والتفريع.

(قوله : واشتراط العلاقه .. إلخ) يؤخذ من هذا : أن المراد بالغلط الخارج من التعريف ما استعمل فى غير ما وضع له لا لعلاقه من غير تعمّد لذلك الاستعمال وهو الغلط اللسانى : كما إذا أشار إلى كتاب وأراد أن يقول : خذ هذا الكتاب فسبق لسانه وقال : خذ هذا الفرس ، وأما الغلط فى الاعتقاد فإن استعمل اللفظ فى معناه بحسب اعتقاده كأن يقول : انظر إلى هذا الأسد معتقدا أنه الحيوان المفترس المعلوم ، فإذا هو فرس فهو حقيقه لاستعماله فى معناه الأصلى فى اعتقاده وإن لم يصب ، وإن استعمل فى غير معناه بحسب اعتقاده كأن يقول : انظر إلى هذا الأسد مشيرا للفرس معتقدا أنه رجل شجاع صدق عليه حد المجاز ؛ لأنه فى اعتقاده الذى هو المعتبر استعمله فى غير معناه لعلاقه وإن لم يصب فى ثبوت العلاقه فى المشار إليه - كذا فى ابن يعقوب ، وبه يتبيّن رد ما فى الشيخ يس نقلا عن بعضهم : أن الغلط الخارج من التعريف لا يقصر على اللسانى أو غيره (قوله : واشتراط العلاقه) تفسير لقوله قيد .. إلخ بيّن به أن معنى قولهم : على وجه يصح أنه لا بدّ من العلاقه فيكون فيه دفع لبحث وهو أن قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم يلاحظ فيه علاقه ؛ لأن استعماله على هذا الوجه لا يصح ، وحاصل الجواب : أن عرفهم تخصيص قولهم : على وجه يصح فى تعريف المجاز بما تحققت معه العلاقه - فتأمل.

(قوله : ليس على وجه يصح) أى : لعدم ملاحظه العلاقه بين الفرس والكتاب (قوله : والكنايه) إخراجها بناء على أنها واسطه لا حقيقه ولا مجاز ، أما إنها ليست حقيقه ؛

مع جواز إراده ما وضعت له.

(وكلّ منهما) أى : من الحقيقه والمجاز (لغوىّ ، وشرعىّ ، وعرفىّ خاصّ) يتعيّن ناقله ، كالنحوىّ ، والصرفىّ ، وغير ذلك (أو) عرفىّ (عامّ) لا يتعين ناقله ، ...

******

فلأنها - كما سبق - اللفظ المستعمل فيما وضع له ، والكنايه ليست كذلك ، وأما إنها ليست مجازا ؛ فلأنه اشترط فيه القرينه المانعه عن إراده الحقيقه ، والكنايه ليست كذلك ؛ ولهذا أخرجها من تعريف المجاز.

(قوله : مع جواز .. إلخ) أى : حاله كون استعمالها المذكور مقارنا لجواز .. إلخ ؛ وذلك لكون القرينه فيها ليست مانعه من إراده المعنى الأصلى ، والمراد بجواز إراده المعنى الأصلى فى الكنايه أن لا ينصب المستعمل قرينه على انتفائه ، فعلى هذا إذا انتفى المعنى الأصلى عن الكنايه ولم ينصب المستعمل قرينه على انتفائه ، فعلى هذا إذا انتفى المعنى الأصلى عن الكنايه ولم ينصب المستعمل علم المخاطب بانتفائه قرينه على عدم إرادته لم ينتف عنها اسم الكنايه ، وليس المراد أن يوجد المعنى الأصلى معها دائما ، فإنك إذا قلت : فلان طويل النجاد كنايه من طول القامه - صحّ على أن اللفظ كنايه ، ولو لم يكن له نجاد حيث لم يقصد جعل علم المخاطب بأنه لا نجاد له قرينه على عدم إراده المعنى الأصلى وإلا كان مجازا لا كنايه (قوله : والمجاز) أى : المفرد (قوله : يتعين ناقله) أى : يكون ناقله عن المعنى اللغوى طائفه مخصوصه من الناس ولا يشترط العلم بشخص الناقل ، والأقرب أن اختصاص أهل بلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى عرفا خاصّا وإنما يسماه إن كانوا طائفه منسوبين لحرفه كأهل الكلام وأهل النحو ؛ لأن الدخول فى جمله أهل البلد لا يتوقف على أمر يضبط أهلها ، ثم إن ظاهر الشارح : أن النقل لا بد منه فى العرفى وأن كثره الاستعمال دليل عليه لا أنه نفسها ، وقيل : إن النقل هو كثره الاستعمال للفظ فى بعض أفراد معناه لغه أو فى معنى مناسب للمعنى الأصلى ؛ وذلك لأن كثره الاستعمال حتى يصير الأصل مهجورا هو المحقق فى مسمى المنقول ولا دليل على وجود نقل مقصود أو لا (قوله : وغير ذلك) أى : ماعدا الشرعىّ كالمتكلمين بقرينه المقابله وإنما لم يجعل الشرعى من العرفى الخاصّ تشريفا له حيث جعل قسما مستقلّا (قوله : لا يتعين ناقله) أى : عن اللغه أى : أن ناقله عن اللغه لا يتعين بطائفه مخصوصه وإن كان معينا فى

وهذه النسبه فى الحقيقه بالقياس إلى الواضع. فإن كان واضعها واضع اللغه فلغويه ، وإن كان الشارع فشرعيه ، وعلى هذا القياس ، وفى المجاز باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال فى غير ما وضعت له فى ذلك الاصطلاح ، فإن كان هو اصطلاح اللغه فالمجاز لغوىّ ، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعىّ ، وإلا فعرفى عامّ ، أو خاصّ (كأسد للسبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فإنه حقيقه لغويه فى السبع ، مجاز لغوى فى الشجاع.

(وصلاه للعباده) المخصوصه (والدعاء) فإنها حقيقه شرعيه فى العباده ، مجاز شرعى فى الدعاء.

******

نفس الأمر ، فاندفع ما يقال : أصل الناقل يتعين كواحد أو ألف غير أنا جهلنا عينه وحيث تعين فهو خاصّ فأين العامّ ، وحاصل الجواب : أن المراد بالخاصّ ما كان ناقله طائفه بخصوصهم كالصرفى والنحوى ، والعامّ ما كان ناقله ليس طائفه بخصوصهم ، بل يكون الناقل من جميع الطوائف ، وقد أشار الحفيد لهذا الجواب بعد إيراد الإشكال بقوله وكأنهم أرادوا بذلك أن لا يتعين النقل بجماعه مخصوصه كالنحوى والصرفى وأهل الشرع ، بل يكون الناقل من الجميع (قوله : وهذه النسبه) أى : فى لغوىّ وشرعىّ وعرفىّ (وقوله : فى الحقيقه) أى : الكائنه فى الحقيقه بأن يقال : حقيقه لغويه ، حقيقه شرعيه ، حقيقه عرفيه خاصّه أو عامّه (قوله : بالقياس) أى : بالنسبه والنظر إلى الواضع (قوله : فإن كان واضعها) أى : واضع الحقيقه (قوله : فلغويه) أى : فهى حقيقه لغويه (قوله : وإن كان الشارع) أى : وإن كان واضع تلك الحقيقه الشارع فهى حقيقه شرعيه (قوله : وعلى هذا القياس) أى : وإن كان واضع تلك الحقيقه أهل العرف فهى حقيقه عرفيه خاصّه أو عامّه (قوله : وفى المجاز) عطف على قوله فى الحقيقه أى : وهذه النسبه الكائنه فى المجاز فى قولهم : مجاز لغوى أو شرعى أو عرفى خاص أو عام (وقوله : باعتبار الاصطلاح) أى : باعتبار أهل الاصطلاح.

(قوله : فى ذلك الاصطلاح) من وضع الظاهر موضع المضمر والأصل فيه (قوله : والدعاء) أى : بخير (قوله : فإنها حقيقه شرعيه فى العباده مجاز شرعى فى الدعاء)

(وفعل للّفظ) المخصوص – أعنى : ما دلّ على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه.

(والحدث) فإنه حقيقه عرفيه خاصّه – أى : نحويه فى اللفظ ، مجاز نحوى فى الحدث.

(ودابّه لذى الأربع والإنسان) فإنها حقيقه عرفيه عامّه فى الأول ، مجاز عرفى عامّ فى الثانى.

تقسيم المفرد إلى مرسل واستعاره

(والمجاز مرسل إن كانت ...

******

هذا إذا كان الذى استعمله فى الأمرين من أهل الشرع ، وأما إذا كان الذى استعمل لفظ الصلاه فى الأمرين لغويّا كان مجازا لغويّا فى الأوّل وحقيقه لغويه فى الثانى (قوله : وفعل للّفظ والحدث) يعنى : أن لفظ فعل إذا استعمله المخاطب بعرف النحو فى اللفظ المخصوص وهو ما دلّ على معنى فى نفسه واقترن بزمان – كان حقيقه عرفيه خاصّه نحويه ، وإن استعمله فى الحدث – كان مجازا نحويّا (قوله : فى الحدث) أى : الذى هو جزئى من جزئيات مدلوله لغه ؛ لأن لفظ فعل مدلوله لغه الأمر والشأن ، والحاصل : أن الفعل [بالكسر] فى اللغه : اسم بمعنى الأمر والشأن نقل فى النحو للكلمه المخصوصه لاشتمالها عليه ، فإذا استعمل الفعل [بالكسر] فى جزء معناه – أعنى : الحدث – كان مجازا نحويّا ، وليس الفعل حقيقه لغويه فى الحدث كما يتوهم (قوله : لذى الأربع) أى : لذى القوائم الأربع المعهوده وهو الحمار والبغل والفرس (وقوله : والإنسان) أى : المهان كما فى الأطول (قوله : فإنها حقيقه عرفيه عامه فى الأول) أى : أن المخاطب بالعرف العام إذا استعمل لفظ دابه فى ذى القوائم الأربع يكون حقيقه عرفيه عامّه إذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات أربع ، وأما لو استعمله فى ذات الأربع باعتبار عموم كونها تدبّ على الأرض مثلا كان حقيقه لغويه – كما هو ظاهر من كلامهم ؛ لبقائها فى الاستعمال على موضوعها (قوله : مجاز عرفى عام فى الثانى) قال ابن يعقوب : والعلاقه بين السبع والشجاع فى الأول : المشابهه ، وبين العباده المخصوصه والدعاء فى الثانى : اشتمالها عليه ، وبين اللفظ المخصوص والحدث فى الثالث : دلالته عليه مع الزمان ، وبين الإنسان المهان وذوات الأربع فى الرابع : مشابهته لها فى قله التميز (قوله : مرسل إن كانت .. إلخ) سمّى مرسلا ؛

العلاقه) المصحح (غير المشابهه) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (وإلا- فاستعاره) فعلى هذا الاستعاره : هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى لعلاقه المشابهه ، كأسد فى قولنا : رأيت أسدا يرمى.

(وكثيرا ما تطلق الاستعاره) ...

******

لأن الإرسال فى اللغه : الإطلاق ، والمجاز الاستعارى مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به ، والمرسل مطلق عن هذا القيد ، وقيل : إنما سمّى مرسلا لإرساله عن التقييد بعلاقه مخصوصه ، بل ردّد بين علاقات بخلاف المجاز الاستعارى ، فإنه مقيد بعلاقه واحده وهى المشابهه (قوله : إن كانت العلاقه) أى : المقصوده أخذا مما يأتى (قوله : المصححه) أى : لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له (قوله : غير المشابهه) أى : كما إذا كانت مسببيه أو سببيه على ما يأتى ، وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلى سببا لشىء أو مسببا عن شىء فينقل اسمه لذلك الشىء.

(قوله : وإلا- فاستعاره) أى : وإلا- بأن لم تكن العلاقه بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى غير المشابهه ، بل كانت نفس المشابهه (قوله : هى اللفظ .. إلخ) أى : لأن المقسم المجاز وهو لفظ (وقوله : فيما) أى : فى معنى شبه ذلك المعنى المستعمل فيه بمعنى ذلك اللفظ الأصلى.

واعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاستعاره قسم من المجاز وقسيمه للمرسل منه - هذا اصطلاح البيانيين ، وأما الأصوليون فيطلقون الاستعاره على كل مجاز فلا- تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا- تقع فى العنت إذا رأيت مجازا مرسلا أطلق عليه الاستعاره - قاله الفنرى.

(قوله : رأيت أسدا يرمى) كأنه قال : رأيت رجلا يشبه الأسد يرمى بالنشاب ، فقد استعمل لفظ أسد فى الرجل الشجاع ، والعلاقه هى المشابهه فى الشجاعه ، والقرينه هى قوله : يرمى ، وإطلاق لفظ استعاره على اللفظ المستعار من المعنى الأصلى للمعنى المجازى من إطلاق المصدر على المفعول : كالنسج بمعنى المنسوج ، وأصل الإطلاق التجوز ، ثم صار حقيقه عرفيه (قوله : وكثيرا ما تطلق الاستعاره) أى : وكثيرا ما يطلق فى العرف

على فعل المتكلم - أعنى : (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) فعلى هذا تكون بمعنى المصدر ، ويصح منه الاشتقاق.

(فهما) أى : المشبه به والمشبه (مستعار منه ، ومستعار له ، واللفظ) أى : لفظ المشبه به (مستعار) لأنه بمنزله اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره.

******

لفظ الاستعاره ، والمراد أن هذا كثير فى نفسه لا بالقياس إلى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقلّ (قوله : على فعل المتكلم) أعنى : المعنى المصدرى لا على اللفظ المستعار كما ذكره قبل (قوله : اسم المشبه به) أى : لفظه ليشمل استعاره الفعل والحرف ، فمراده بالاسم : ما قابل المسمى ، لا ما قابل الفعل والحرف.

(قوله : ويصح منه الاشتقاق) أى : ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعاره على إطلاقها بالمعنى المصدرى كما هو شأن كل مصدر ، فيقال : المتكلم : مستعير ، والمشبه به : مستعار منه ، والمشبه : مستعار له ، ولفظ المشبه به : مستعار - بخلاف إطلاق الاستعاره على نفس اللفظ المستعار فإنه لا يصح منه الاشتقاق ؛ لأن اسم المفعول لا يشتق منه (قوله : أى المشبه به) وهو معنى الأسد مثلا ، والمشبه وهو معنى الرجل مثلا ، (وقوله : أى : لفظ المشبه به) كلفظ الأسد مثلا ، (وقوله : مستعار) أى : لمعنى المشبه.

(قوله : لأنه) أى : لفظ المشبه به ، (وقوله : من أحد) هو المعنى المشبه به ، (وقوله : فألبس غيره) هو المعنى المشبه ، فالتشبيه بين المعانى والاستعاره للألفاظ ، والحاصل : أنك إذا قلت : رأيت أسدا يرمى فقد شبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، فالمعنى المشبه - وهو ذات الرجل الشجاع - مستعار له ؛ لأنه هو الذى أتى باللفظ الذى لغيره وأطلق عليه فصار كالإنسان الذى استعير له الثوب من صاحبه وألبسه ، ويقال للمعنى المشبه به - وهو الحيوان المفترس - مستعار منه ، إذ هو كالإنسان الذى استعير منه ثوبه وألبسه غيره من حيث إنه أتى بلفظه وأطلق على غيره ، ويقال للفظ أسد : مستعار ؛ لأنه أتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للابسه ، ويقال للإنسان المستعمل للّفظ فى غير معناه الأصلى : مستعير ؛ لأنه هو الآتى باللفظ من صاحبه كالآتى باللباس من صاحبه.

(والمرسل) وهو ما كانت العلاقه غير المشابهه (كاليـد) الموضوعه للجارحه المخصوصه إذا استعملت (فى النعمه) لكونها بمنزله العلّه الفاعليه للنعمه ؛ لأن النعمه منها تصدر ، وتصل إلى المقصود بها (و) كاليد فى (القدره) ...

******

الكلام فى المجاز المرسل

(قوله : كاليد فى النعمه) أى : كلفظ اليد إذا استعمل فى النعمه مثل : كثرت أيادى فلان عندى ، وجلت يده لدى ، ورأيت أياديه عمّت الوجود ، فإطلاق اليد على النعمه فيما ذكر مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على مسببه ؛ لأن اليد سبب فى صدور النعمه ووصولها إلى الشخص المقصود بها (قوله : لكونها) أى : اليد بمعنى الجارحه لا بمعنى اللفظ ففيه استخدام.

(قوله : بمنزله العلّه الفاعليه) أى : لكون الإعطاء صدر منها وإنما لم تكن علّه فاعليه حقيقه ؛ لأن العله الفاعليه فى الحقيقه الشخص المعطى واليد آله للإعطاء - كذا قرر بعض الأشياخ ، وفى ابن يعقوب : أن العلاقه فى إطلاق اليد على النعمه كون اليد كالعلّه الفاعليه للنعمه من جهه أن العله الفاعليه يترتب عليها وجود المفعول كما يترتب وصول النعمه إلى المقصود بها على حركه اليد ، ويترتب وجودها بوصف كونها نعمه على حركه اليد والوصول للغير بالفعل ، ولا شكّ فى تحقق الملابسه بين العلّه الفاعليه ومفعولها المقتضيه للانتقال ، وكذا ما هو مثلها فى الترتب ، فإن المترتب على الشىء ينتقل الذهن منه إليه ، وإنما قلنا هو كالعله الفاعليه ولم نقل نفس العلّه ؛ لأن المرتب عليه وصف آخر غير اليد وهو حركتها لا نفسها ، والمترتب أيضا وصول النعمه واتصافها بكونها نعمه لا- نفس وجودها ، فالعلاقه هنا ترجع إلى السببيه الفاعليه (قوله : وكاليد فى القدره) أى : وكاليد إذا استعملت فى القدره كما فى قولك : للأمير يد أى : قدره ، فإن استعمالها فيها مجاز مرسل ؛ وذلك لأن آثار القدره تظهر باليد غالبا مثل الضرب والبطش والقطع والأخذ والدفع والمنع ، فينتقل من اليد إلى الآثار الظاهره بها ومن الآثار إلى القدره التى هى أصلها ، فهى مجاز عن الآثار من إطلاق اسم السبب على المسبب والآثار يصح إطلاقها مجازا على القدره من إطلاق اسم المسبب على السبب ، ولا مانع

لأن أكثر ما يظهر سلطان القدره يكون فى اليد وبها تكون الأفعال الدالّه على القدره من البطش ، والضرب ، والقطع ، والأخذ ، وغير ذلك.

(والراويه) التى هى فى الأصل اسم للبعير الذى يحمل المزاده إذا استعملت (فى المزاده) أى : المزود الذى يجعل فيه الزاد - أى : الطعام المتخذ للسفر ، والعلاقه : كون البعير ...

******

من بناء مجاز على مجاز آخر تقديرا فالعلاقه فى إطلاق اليد على القدره كون اليد كالعلّه الصوريه للقدره وآثارها ، إذ لا تظهر القدره وآثارها إلا باليد كما لا يظهر المصور إلا بصورته ، فرجعت العلاقه هنا إلى معنى السببيه (قوله : لأن أكثر ما يظهر سلطان القدره) ما مصدريه أى : لأن أكثر ظهور سلطان القدره أى : سلاطتها وتأثيرها (وقوله : فى اليد) أى : باليد (قوله : وبها) أى : باليد تكون الأفعال الدالّه على القدره أى : غالبا بدليل قوله السابق : أكثر وهذا عطف تفسير لما قبله ، وحاصله : أن الأفعال الداله على القدره لما كانت لا تظهر إلا باليد صارت القدره وآثارها كلّ منهما لا يظهر إلا باليد ، وإن كان ظهور أحدهما مباشره والآخر بواسطه ، وحيث كان كلّ منهما لا يظهر إلا باليد صارت اليد كالعلّه الصوريه لهما ، وهذا كله بناء على أن المراد بالقدره الصفه التى تؤثر فى الشىء عند تعلقها به ، وأما إذا أريد بها أثرها كما قال الكمال بن أبى شريف فالعلاقه حينئذ المسببيه فى الجمله ، إذ قد أطلق اسم السبب وهو اليد وأريد المسبب وهو الآثار الصادره عنها (قوله : وغير ذلك) كالدفع والمنع.

(قوله : اسم للبعير الذى يحمل المزاده) الذى فى الصحاح : الراويه البعير والبغل والحمار الذى يستقى عليه والعامّه تسمى المزاده راويه وذلك جائز على الاستعاره - اه. ، فقول الشارح : اسم للبعير : لا مفهوم له (قوله : المزاده) بفتح الميم ، والجمع مزايد ، والمراد بها كما فى شرح السيد على المفتاح : ظرف الماء الذى يستقى به على الدابه التى تسمى راويه ، وقال أبو عبيده : المزاده سقاء من ثلاثه جلود تجمع أطرافها طلبا لتحملها كثره الماء فهى سقاء الماء خاصه ، وأما المزود [بكسر الميم] فهو الظرف الذى يجعل فيه الزاد أى : الطعام المتخذ للسفر وجمعه مزاود ، والراويه الذى هو اسم للدابه الحامله

حاملا لها ، وبمنزله العلّه المادّيه ، ولما أشار بالمثال إلى بعض أنواع العلاقه أخذ فى التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات فقال :

علاقه الجزئيه والكليه

(ومنه) أى : من المرسل (تسميه الشىء باسم جزئه) فى هذه العباره نوع من التسامح ؛ ...

******

للماء إنما يستعمل عرفا فى المزاده لا فى المزود - كما فى سم وابن يعقوب ، فإذا علمت مغايره المزاده للمزود تعلم أن تفسير الشارح المزاده بالمزود غير صحيح (قوله : حاملا لها) أى : مجاورا لها عند الحمل فسميت المزاده راويه للمجاوره والمتجاوران ينتقل من أحدهما للآخر.

(قوله : وبمنزله العلّه المادّيه) عطف على قوله : حاملا لها أى : والعلاقه كون البعير حاملا لها وكونه بمنزله العله الماديه لها وهذا إشاره إلى علاقه أخرى وهى مطلق السببيه كما قبلها بأن يجعل البعير بمنزله العله الماديه للمزاده ؛ لأنه لا وجود لها بوصف كونها مزاده فى العاده إلا بحمل البعير لها فصار توقفها بهذا الوصف على البعير كتوقف الصوره على المادّه فى أن لا وجود لأحدهما إلا مع صاحبه ، والتوقف فى الجمله يصحح الانتقال والفهم ، وإنما قال : بمنزله العله .. إلخ ؛ لأن العله الماديه ما يكون الشىء معه بالقوه كالخشب للسرير فإن الصوره السريريه موجوده مع الخشب بالقوه والبعير وإن كان محصلا للمزاده من حيث وصفها فهى من حيث هذا الوصف معه بالقوه ، لكن المزاده لم تجعل منه بحيث يكون جزءا لها (قوله : بالمثال) أل جنسيه (قوله : إلى بعض أنواع العلاقه) قيل : إنها تعتبر وصف المنقول عنه كما فى الأمثله وهو التحقيق ، وقيل : تعتبر وصف المنقول إليه ، وقيل : إنها تعتبر وصفا لهما معا (قوله : أخذ فى التصريح بالبعض الآخر) أى : وإن صرح فى ذلك الآتى بما يشمل بعض ما ذكر أولا ، فإن حاصل العلاقه فى اليد إذا استعمل فى النعمه والقدره السببيه فى الجمله ، وهذا داخل فى قوله الآتى أو باسم سببه ، إلا أن يقال : إن السببيه الآتيه غير المتقدمه ؛ لأن المتقدمه سببيه تنزيليه بخلاف الآتيه فإنها حقيقيه.

(قوله : فى هذه العباره نوع من التسامح) أى : لأن ظاهرها أن المجاز نفس تسميه الشىء باسم جزئه مع أن المجاز هو اللفظ الذى كان للجزء وأطلق على الكل

والمعنى : أن فى هذه التسميه مجازا مرسلا ؛ وهو اللفظ الموضوع لجزء الشىء عند إطلاقه على نفس ذلك الشىء.

(كالعين) وهى : الجارحه المخصوصه (فى الربيئه) وهى : الشخص الرقيب ، والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء ...

******

للملابسه ، لكن لما كان السبب فى كون ذلك اللفظ مجازا تسميه الكل به مع كونه اسما لجزئه تجوز فى جعل التسميه من المجاز (قوله : والمعنى) أى : المراد من هذه العباره (قوله : أن فى هذه التسميه مجازا) فى بمعنى مع ، أى : أن مع هذه التسميه مجازا أى : أن هذه التسميه يصاحبها المجاز المرسل ، فالمجاز المرسل مصاحب لتلك التسميه ، لا أنه واقع فيها كما هو ظاهر الشارح ، ولا أنه نفس التسميه كما هو ظاهر المصنف ، ويمكن أن يوجه كلام المصنف أيضا بحذف المضاف أى : ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه تسميه .. إلخ (قوله : وهو اللفظ .. إلخ) أى : والمجاز المرسل المصاحب لتلك التسميه هو اللفظ الموضوع لجزء الشىء عند إطلاقه على نفس ذلك الشىء.

واعلم أنه لا يصح إطلاق اسم كل جزء على الكل ، وإنما يطلق اسم الجزء الذى له مزيد اختصاص بالكل بحيث يتوقف تحقق الكل بوصفه الخاصّ عليه : كالرقبه والرأس ، فإن الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنه لا يجوز إطلاقها على الإنسان ، وأما إطلاق العين على الربيئه فليس من حيث إنه إنسان ، بل من حيث إنه رقيب ، ومن المعلوم أن الربيئه إنما تحقق كونه شخصا رقيبا بالعين ، إذ لولاها لانتفت عنه الرقيبيه ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله : ويجب .. إلخ (قوله : وهى الجارحه المخصوصه) أى : بحسب أصل وضعها (قوله : فى الربيئه) أى : فإنها تستعمل مجازا مرسلا فى الربيئه مأخوذ من ربأ إذا أشرف (قوله : وهى الشخص الرقيب) أى : المسمى بالجاسوس الذى يطلع على عورات العدو (قوله : والعين جزء منه) أى : فقد أطلق اسم جزئه عليه لعلاقه الجزئيه (قوله : مما يكون) أى : من الأجزاء التى يكون لها مزيد ، اختصاص بالمعنى الذى يقصد من الكل كالاطّلاع فى هذا المثال حاله كونه متجاوزا غيره من الأجزاء.

الـذى يطلق على الكـل ممـا يكون له من بين الأـجزاء مزيـد اختصاص بالمعنى الـذى قصـد بالكل مثلا : لا يجوز إطلاق اليـد أو الأصـبع على الربيئه (وعكسه) أى : ومنه عكس المـذكور - يعنى : تسـميه الشـىء باسم كله (كالأصابع) المسـتعمله (فى الأنامل) التى هى أجزاء من الأصابع فى قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِى آذانِهِمْ)(١).

******

(قوله : الذى يطلق على الكل .. إلخ) وأما إطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط أن يكون الجزء فيه بهذه المثابه.

(قوله : يجعلون أصـابعهم) أى : أنـاملهم والقرينه : اسـتحاله دخول الأصـابع بتمامهـا فى الآـذان عاده وفيه مزيـد مبالغه كأنه جعل جميع الأصابع فى الآذان لئلا يسـمع شـيئا من الصواعق ، ويجوز أن يكون التجوز فى الإسناد وأن يكون على حذف مضاف أى : أنمله أصابعهم ، وذكر بعضـهم : إن هذا من باب نسبه الفعل الذى فى نفس الأمر للجزء إلى الكل ولا يسمى هذا مجازا كقولك : ضـربت زيـدا ومسـحت بالمنـديل فلاـ يكون مجـازا ولو لم تضـرب كله ولا مسـحت بكله وفيه تعسّف ؛ لأن نسـبه مطلق الجعل للأصـابع كثيرا ما يراد به الكل فلولا الآذان لجرى على الأصل ، وأما نحو الضـرب فلا يخلو من تصوره على الكل فجعل من باب الحقيقه وإلا لم يخل كلام عن مجاز غالبا وهو مذهب مردود تكلم المصنف على استعمال اسم الكل فى الجزء وسكت عن تنبيه : اسم الكلى إذا اسـتعمل فى الجزئى هـل يكون مجـازا أيضـا أم لاـ؟ فـذهب الكمال بن الهمام ومن وافقه إلى أنه حقيقه مطلقا ، وعلّله : بأن اللام - فى قولهم فى تعريف الحقيقه : الكلمه المسـتعمله فيما وضـعت له - لام التعليل ، ولا شك أن اسم الكلى إنما وضع لأجـل اسـتعماله فى الجزئى ، وعلّله غيره : بأن المجاز هو الكلمه المسـتعمله فى غير ما وضـعت له أولا ، والجزئى ليس غير الكلى ، كما أنه ليس عينه ، وذهب بعضـهم إلى التفصيل وحاصله : أن استعمال اسم الكلى فى الجزئى إن كان من حيث اشتماله على الكلى فهو حقيقه وإن كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر ، بل من حيث ذاته كان مجازا

١- البقره : ١٩.

علاقه السببيه

(وتسميته) أى : ومنه : تسميه الشيء (باسم سببه ، نحو : رعينا الغيث) أى : النبات ، الذى سببه الغيث.

(أو) تسميه الشيء باسم (مسببه ، نحو : أمطرت السماء نباتا) أى : غيثا ؛ لكون النبات مسببا عنه ، وأورد فى الإيضاح فى أمثله تسميه السبب باسم المسبب قولهم : فلان أكل الدم - أى : الديه المسببه عن الدم - وهو سهو بل هو من تسميه المسبب باسم السبب.

******

(قوله : أى ومنه تسميه الشيء .. إلخ) جعله هنا وفيما يأتى التسميه المذكوره مجازا تسامح كما تقدم.

(قوله : الذى سببه الغيث) جعله الغيث سببا فى النبات بالنظر للجمله وإلا فالسبب فى الحقيقه الماء مطلقا وإن لم يكن مطرا (قوله : وأورد) من الورود وهو الذكر.

(قوله : بل هو من تسميه المسبب) أى : وهو الديه (وقوله : باسم السبب) أى : الذى هو الدم فالديه مسببه عن الدم والدم سبب لها ، وقد أطلقنا السبب - الذى هو الدم - على مسببه - وهو الديه - فصار المراد من الدم فى قولهم : فلان أكل الدم أى : أكل مسببه وهو الديه ، ومما يؤيد سهو المصنف فى الإيضاح تفسيره بقوله : أى : الديه المسببه عن الدم فإنه قد بيّن أن الديه المطلق عليها الدم مسببه والكلام فى إطلاق اسم المسبب على السبب ، ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الديه علّه حامله على القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاه بالديه لم يقدم القاتل على القتل فهى سبب فى الإقدام على الدم ، فأطلق الدم الذى هو المسبب عليها ولا تنافى بينه وبين تفسيره ؛ لأن المعلول من وجه قد يكون علّه من وجه ، فالدم وإن كان مسببا عن الديه باعتبار التعقل إلا أنها فى الخارج مترتبه عليه ؛ لأن العلّه الغائيه يتأخر وجودها عن مسببها ، فكلامه أولا منظور فيه للتعقل وتفسيره منظور فيه للترتب الخارجى ، ولا يخفى ما فى هذا الجواب من التعسّف ؛ لأنه اعتبار عقلى وهو خلاف مدلول اللفظ ، وأجاب بعضهم بجواب آخر ، وحاصله : أن مراد المصنف أن الأكل مجاز عن الأخذ وهو سبب فى الأكل فهو من تسميه السبب باسم

اعتبار ما كان وما يكون

(أو ما كان عليه) أى : تسميه الشيء باسم الشيء الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى لكنه ليس عليه الآن (نحو : (وَآتُوا الْيَتامى أَمْوالَهُمْ)(١) أى : الذين كانوا يتامى قبل ذلك ؛ إذ لا يتم بعد البلوغ.

(أو) تسميه الشيء باسم (ما يؤول) ذلك الشيء (إليه) فى الزمان المستقبل (نحو : (إِنِّى أَرانِى أَعْصِرُ خَمْراً ...)(٢)

******

المسبب ، وأما قوله : أى : الديه المسببه عن الدم ، فقد أشار إلى مجاز آخر فى الدم باعتبار آخر ، ولا يخفى بعد هذا الجواب عند صاحب الذوق السليم.

(قوله : أى تسميه الشيء) أى : كالأولاد البالغين فى المثال الآتى (وقوله : الذى كان هو عليه) أى : على صفته أو على بمعنى من (وقوله : لكنه) أى : الشيء الأول ليس عليه أى : على الشيء الثانى أى : ليس على صفته أو ليس منه (وقوله : الآن) أى : عند الإطلاق.

واعلم أن ما ذكره من أن تسميه الشيء باسم ما كان عليه أولا مجاز هو مذهب الجمهور خلافا لمن قال : إن الإطلاق المذكور حقيقى استصحابا للإطلاق حال وجود المعنى فوجود المعنى فيما مضى كاف فى الإطلاق الحقيقى عنده ، وقيل بالوقف ففيه ثلاثه أقوال محكيه فى كتب الأصول ، لكن فى المشتق كالمثال المذكور ، ثم إن قول المصنف : أو ما كان عليه أو ما يؤول إليه ظاهره : أن العلاقه هنا هى الكينونه وفيما بعده الأيلوله والمناسب أن يقال : إنها هنا اعتبار ما كان وفيما يأتى اعتبار ما يؤول إليه (قوله : قبل ذلك) أى : قبل دفع المال إليهم ؛ لأن إيتاء المال إليهم إنما هو بعد البلوغ وبعد البلوغ لا يكونون يتامى ، إذ لا يتم بعد البلوغ ، وحينئذ فإطلاق اليتامى على البالغين إنما هو باعتبار الوصف الذى كانوا عليه قبل البلوغ (قوله : إذ لا يتم بعد البلوغ) علّه لمحذوف كما علمت مما قررناه. (قوله : باسم ما يؤول ذلك الشيء إليه) أى : تحقيقا كما

١- النساء : ٢.

٢- يوسف : ٣٦.

أی : عصیرا یؤول إلی الخمر.

******

فی" إنک میت" أو ظنّا کما فی" أیلوله العصیر للخمر" لا احتمالا کأیلوله العبد للحریه فلا یقال لعبد : هذا حر ؛ لأن الحریه یؤول إلیها العبد فی المستقبل احتمالا والمراد الظن والاحتمال باعتبار استعداد الشیء وحاله فی نفسه ، فلا یرد أنه قد یظن عتق العبد فی المستقبل بنحو وعد ، وأن العصیر قد یحصل الیأس من تخمّره لعارض فینتفی ظن تخمره.

(قوله : أی عصیرا یؤول إلی الخمر) هذا تفسیر لقوله : خمرا والداعی له عدم صحه المعنی الحقیقی ؛ لأن العصیر حاله العصر لا یخامر العقل ، وإنما یخامره بعد مده فأشار بهذا التفسیر إلی أن المراد بالخمر العصیر ، وأن العصیر یسمی خمرا باعتبار ما یؤول إلیه ، لکن کان الأولی للشارح أن یقول : أی : عنبا یؤول عصیره إلی الخمر ؛ لأن العصیر لا یعصر إلا أن یقال : أراد أن أعصر بمعنی أستخرج وهذا بناء ما هو التحقیق الذی یسبق إلی الذهن من أن نسبه الفعل وما یشبهه إلی ذات موصوفه بوصف إنما تکون بعد اتصافها بذلک الوصف بحیث یکون اتصافها سابقا علی ثبوت الفعل لها فیلزم وقوع العصر علی العصیر أی : المعصور ، وأما إن قلنا : إن الفعل یقارن تعلقه وصف المفعول به وأن المعنی هنا إنی أعصر عصیرا حاصلا بذلک العصر فلا حاجه إلی تأویل أعصر ب- أستخرج (قوله : باسم محله) أی : باسم المکان الذی یحل فیه ذلک الشیء (قوله : (فَلْیَدْعُ نادِیَهُ)) (۱) قال الفنری : یحتمل أن تکون الآیه من قبیل المجاز بالنقصان علی حذف المضاف وإعطاء إعرابه للمضاف إلیه کما قیل فی قوله تعالی (وَسْئَلِ الْقَرْیَهَ)(۲) (قوله : والنادی : المجلس) أی : أن النادی اسم لمکان الاجتماع ولمجلس القوم ، وقد أطلق علی أهله الذین یحلون فیه والمعنی : فلیدع أهل نادیه أی : أهل مجلسه لینصروه مع أنهم لا ینصرونه فی ذلک الیوم (قوله : الحالّ فیه) بنصب اللام وتشدیدها صفه لأهل أی : الحالّ ذلک الأهل فی ذلک النادی ، ویصح قراءه الحالّ بالجر صفه للنادی جرت علی غیر من

۱- العلق : ۱۷.

۲- یوسف : ۸۲.

الحالّيه والمحلّيه

(أو) تسميه الشيء باسم (محلّه ؛ نحو : (فَلْيَدْعُ نادِيَهُ)(۱) أى : أهل ناديه الحالّ فيه ، والنادى : المجلس.

(أو) تسميه الشيء باسم (حاله) أى : باسم ما يحل فى ذلك الشيء (نحو : (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَتِ اللهِ)(۲) أى : فى الجنه) التى تحل فيها الرحمه.

علاقه الآليه : (أو) تسميه الشيء باسم (آلته ، نحو : (وَاجْعَلْ لِى لِسانَ صِدْقٍ فِى الْآخِرِينَ)(۳) أى : ذكرا حسنا) ...

******

هى له لكن كان عليه إبراز الضمير (قوله : أو تسميه الشيء باسم حالّه) هذا عكس ما قبله ؛ لأن ما تقدم يسمى الحالّ باسم المحلّ ، وما هنا يسمى المكان باسم ما يحلّ فيه.

(قوله : التى تحلّ فيها الرحمه) أى : الأمور المنعم بها ؛ لأنها هى التى تحل فى الجنه ، وإطلاق الرحمه على الأمور المنعم بها مجاز وتوضيحه - كما فى ابن يعقوب - : أن الرحمه فى الأصل الرقه والحنان والمراد بها فى جانب الله لازمها الذى هو الإنعام واستعمل فى الجنه لحلوله فيها على أهلها ، ثم إن الإنعام اعتبارىّ ، إذ هو تعلق القدره بإيجاد المنعم به وإعطائه للمنعم عليه وليس حالّا فى الجنه حقيقه وإنما الحالّ بها حقيقه متعلقه فهذا المجاز مرسل مبنىّ على مجاز ضمنىّ وهو إراده المنعم به بالإنعام الذى هو الرحمه (قوله : آلته) فرّق بعضهم بين الآله والسبب بأن الآله هى الواسطه بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء ، فاللسان آله للذكر لا سبب له - قاله سم. واعترض بأن هذا الفرق لا يظهر ، إذ قد يقال : إن الآله بها وجود الشيء ، ولذا أدخل بعضهم الآله فى السبب فجعلها من جمله أفراده (قوله : ذكرا حسنا) أى : فيهم أخذ الحسن من إضافه اللسان للصدق هذا ، ويحتمل أن يكون المراد : واجعل لى كلاما صادقا باقيا فى الآخرين أى : اجعل لسانى متكلما بكلمات صادقه باقيه فى الآخرين لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرّف

۱- العلق : ۱۷.

۲- آل عمران : ۱۰۷.

۳- الشعراء : ۸۴.

واللسان : اسم لآله الذكر.

ولما كان فى الأخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب.

فإن قيل : قد ذكر فى مقدمه هذا الفن : أن مبنىّ المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، وبعض أنواع العلاقه ، بل أكثرها ...

******

(قوله : واللسان اسم لآله الذكر) أى : فأطلق اللسان على الذكر لكونه آله له ، فالعلاقه الآليه ، والمراد بالآخرين المتأخرون عنه من الأنبياء والأمم ولاستجابه المولى دعاءه صارت كل أمه بعده تنسب إليه وتقول أبونا إبراهيم سواء كانوا يهودا أو نصارى أو غيرهم (قوله : ولما كان .. إلخ) جواب عما يقال : لأى شىء ذكر المصنف المعنى المجازى فى المثالين الأخيرين دون ما عداهما من الأمثله وهلا صرح به فى الجميع أو حذفه من الجميع؟ (قوله : فى الأخيرين) أى : فى مجازيه الأخيرين (قوله : نوع خفاء) أى : لأن المعنى لا يظهر فيهما ظهوره فى الأمثله السابقه ؛ لأن استعمال الرحمه فى الجنه واللسان فى الذكر ليس من المجاز العرفى العامّ ، ولذا حمل الكشاف الرحمه على الثواب المخلد والظرفيه على الاتساع ، وقيل فى الثانى : إن المعنى : اجعل لى لسانا ينطق بالصدق فى الآخره (قوله : صرح به) أى : بالخفاء أى : بمزيله وهو ما بعد أى (قوله : فى الكتاب) أى : فى المتن حيث قال أى : فى الجنه وأى ذكرا حسنا (قوله : فإن قيل .. إلخ) حاصله : أن اعتبار العلاقه إنما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقى إلى المعنى المجازى والانتقال فرع اللزوم ، وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم بالمعنى الذى مرّ فى المقدمه وهو أن يكون المعنى الحقيقى الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله فى الذهن حصول المعنى المجازى إما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن ، وإن كان أكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم فلا وجه لجعلها علاقات - هذا حاصله ، وقد يقال : إنه لا حاجه إلى السؤال ، والجواب بعد ما مرّ فى المقدمه من أن المعتبر اللزوم الذهنى ، ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره ولعلّه أعاده تذكره لما سبق (قوله : أن مبنىّ المجاز .. إلخ) أى : بخلاف الكنايه فإنها مبنيه على الانتقال من اللازم إلى الملزوم فهى بعكس المجاز (وقوله : مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم) أى : وذلك الانتقال بسبب العلاقه (قوله : بل أكثرها) أى : كاليتامى ،

لا ـ يفيد اللزوم – قلنا : ليس معنى اللزوم هاهنا امتناع الانفكاك فى الذهن ، أو الخارج ، بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر فى الجمله ، وفى بعض الأحيان ، وهذا متحقق فى كل أمرين بينهما علاقه وارتباط.

الاستعاره

اشاره

(والاستعاره) وهى مجاز تكون علاقته المشابهه – ...

******

فإن معناه الحقيقى لا يستلزم معناه المجازى وهو البالغون ، وكذلك العصير لا يستلزم الخمر ، وكذلك النادى لا يستلزم أهله لصحه خلوه عنهم ، وكذا الرحمه لا تستلزم الجنه لصحه وقوعها فى غيرها كما فى الدنيا ، وكذا اللسان لا يستلزم الذكر لصحه السكوت (قوله : لا يفيد اللزوم) أى : وإذا كان لا يفيد اللزوم فلا وجه لجعلها علاقات ؛ لأن العلاقه أمر يحصل بسببه الانتقال من المعنى الحقيقى للمعنى المجازى لاستلزامه له.

(قوله : قلنا .. إلخ) حاصله : أنه ليس المراد باللزوم هنا اللزوم الحقيقى – أعنى : امتناع الانفكاك فى الذهن أو الخارج ، بل المراد به الاتصال ولو فى الجمله فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر وهذا متحقق فى جميع أنواع العلاقه (قوله : تلاصق) أى : تعلق (وقوله : واتصال) أى : ارتباط وعطف الاتصال تفسير (وقوله : فى الجمله) متعلق بينتقل ، وكان الأولى أن يقول : ولو فى الجمله (وقوله : وفى بعض الأحيان) تفسير للانتقال فى الجمله (قوله : وهذا متحقق فى كل أمرين بينهما علاقه وارتباط) أى : فثبت أن أنواع العلاقه كلها تفيد اللزوم وبطل ما قاله السائل.

الكلام فى الاستعاره

(قوله : والاستعاره) مبتدأ ، وقوله : قد تقيد خبره ، والجمله عطف على قوله : والمرسل كاليد ، وأعاد الشارح فيما يأتى المبتدأ لطول الفصل ، وكتب شيخنا الحفنى : أن الظاهر حذف الواو من قوله : وهى مجاز ليكون مدخولها خبر الاستعاره ؛ لأن الشارح قدر خبرها فى المتن وهو قد تقيد خبرا لمبتدأ محذوف – اه.

ثم إن المراد بالاستعاره فى كلام المصنف الاستعاره التصريحيه : وهى التى يذكر فيها المشبه به دون المشبه ، وأما المكنيه : وهى التى لا يذكر فيها إلا المشبه فسيأتى ، يفردها

أى : قصد أن الإطلاق بسبب المشابهه ، فإذا أطلق المشفر على شفه الإنسان فإن قصد تشبيهها بمشفر الإبل فى الغلظ والتدلّى - فهو استعاره ، وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق ، كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه - فمجاز مرسل ...

******

المصنف فى فصل ويأتى حكمه ذلك (قوله : أى : قصد .. إلخ) أشار بهذا إلى أن وجود المشابهه فى نفس الأمر بدون قصدها لا يكفى فى كون اللفظ استعاره ، بل لا بدّ من قصد أن إطلاق اللفظ على المعنى المجازى بسبب التشبيه بمعناه الحقيقى لا بسبب علاقه أخرى غيرها مع تحققها (قوله : فإذا أطلق المشفر) بكسر الميم : شفه البعير (قوله : وإن أريد أنه من إطلاق المقيد) أى : اسم المقيد وهو مشفر فإنه اسم للمقيد وهو شفه البعير وتوضيح المقام : أن المشفر إذا أطلق - أى : جرد عن قيده وهو إضافته للبعير - واستعمل فى شفه الإنسان من حيث إنها فرد من أفراد مطلق شفه - كان مجازا مرسلا بمرتبه وهى التقييد بناء على التحقيق من اعتبار العلاقه وصف المنقول عنه ، أما على القول باعتبار العلاقه وصف المنقول إليه فهى الإطلاق وإن أطلق المشفر عن قيده ، ثم قيد بالإنسان كان مجازا مرسلا بمرتبتين التقييد ثم الإطلاق ؛ لاستعمال المقيد أولا فى المطلق ، ثم استعمل ثانيا المطلق فى مقيد آخر ، فقول الشارح : وإن أريد أنه من إطلاق اسم المقيد أى : شفه البعير وقوله : على المطلق هو شفه الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفه فمشفر أطلق على شفه الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفه ، لا من حيث كونها شفه مقيده بالإنسان وإلا كان من إطلاق المقيد على المقيد.

(قوله : كإطلاق المرسن على الأنف) المرسن : [بفتح الميم وكسر السين وفتحها أيضا] وأما ضبط الجوهرى له بكسر الميم فهو غلط ، والمرسن : مكان الرسن من البعير أو الدابه مطلقا ومكان الرسن هو الأنف ؛ لأن الرسن عباره عن حبل يجعل فى أنف البعير فالمرسن فى الأصل أنف البعير ، فإذا أطلق عن قيده واستعمل فى أنف الإنسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا مرسلا وإذا استعمل فى أنف الإنسان للمشابهه كأن يكون فيه اتساع وتسطيح كأنف الدابه كان استعاره ، والمرسن كالمشفر يجوز فيه الأمران

فاللفظ الواحد بالنسبه إلى المعنى الواحد قد يكون استعاره ، وقد يكون مجازا مرسلا.

والاستعاره (قد تقيد بالتحقيقيه) لتتميز عن التخييليه والمكنّى عنها (لتحقق معناها) ...

******

بالاعتبارين خلافا لما يوهمه كلام الشارح من أن إطلاق المرسن على الأنف يتعين أن يكون من المجاز المرسل (قوله : فاللفظ الواحد) أى : كمشفر قد يكون استعاره .. إلخ بحث فيه بأنه مجاز مرسل بالنسبه إلى المفهوم الكلى وهو مطلق شفه واستعاره بالنسبه إلى خصوص شفه الإنسان ، ولا شك فى تغاير المعنيين وتعددهما ، وحينئذ فلم يتم قول الشارح بالنسبه للمعنى الواحد ، وقد يقال : مراد الشارح : أن اللفظ الواحد إطلاقه على المعنى الواحد قد يكون سبيله الاستعاره ، وقد يكون سبيله المجاز المرسل ، فشفه الإنسان لها اعتباران : خصوص كونها شفه الإنسان ، وكونها تحقق فيها المفهوم الكلى وهو مطلق شفه ، فاستعمال مشفر فى شفه الإنسان بالاعتبار الأول سبيله الاستعاره واستعماله فيها بالاعتبار الثانى سبيله المجاز المرسل ، فظهر أن اللفظ الواحد يصح فيه الإرسال ، والاستعاره فى ما صدق واحد باعتبارين والمفهوم مختلف كما علمت (قوله : قد تقيد) قد للتحقيق كقوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ)(١) وليست للتقليل ؛ لأن تقييدها بالتحقيقيه كثير فى نفسه ، ويحتمل أن تكون للتقليل ؛ لأن إطلاق الاستعاره عن التقييد المذكور هو الأكثر وعند إطلاقها تكون شامله للتحقيقيه والتخييليه والمكنى عنها.

(قوله : لتتميز عن التخييليه والمكنّى عنها) لأن معنى التحقيقيه محققه فتخرج التخييليه ؛ لأنها عند المصنف كالسلف ليست لفظا فلا تكون محققه المعنى ، وأما السكاكى فهى وإن كانت لفظا عنده إلا أنها غير محققه المعنى ؛ لأن معناها عنده أمر وهمىّ وتخرج المكنيه أيضا عند المصنف ؛ لأنها عنده التشبيه المضمر فى النفس وهو ليس بلفظ فلا تكون محققه المعنى ، وأما عند السلف فهى داخله فى التحقيقيه ؛ لأنها اللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى فكذا هى داخله فيها على مذهب السكاكى ؛

١- النور : ۶۴.

أى : ما عنى بها واستعملت هى فيه (حسّا أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينصّ عليه ، ويشار إليه إشاره حسيه ، أو عقليه.

فالحسىّ (كقوله (١) :

******

لأنها عنده لفظ المشبه ومعناه محقق وهو المشبه به كالأسد (قوله : أى : ما عنى بها) وهو المعنى المجازى لا المعنى الحقيقى كما قد يتبادر من المتن (قوله : واستعملت هى فيه) صفه جرت على غير من هى له فلذا أبرز الضمير بخلاف ما قبله (قوله : حسّا أو عقلا) منصوبان على نزع الخافض أو على الظرفيه المجازيه والعامل فيهما تحقق ، والمراد بتحقق معناها فى الحس : أن يكون معناها مما يدرك بإحدى الحواسّ الخمس فيصح أن يشار إليه إشاره حسيه بأن يقال : نقل اللفظ لهذا المعنى الحسى وبالتحقق العقلى أن لا يدرك معناه بالحواس ، بل بالعقل بأن كان له تحقق وثبوت فى نفسه ، بحيث لا يصح للعقل نفيه فى نفس الأمر والحكم ببطلانه ، فتصح الإشاره إليه إشاره عقليه بأن يقال : هذا الشىء المدرك الثابت عقلا هو الذى نقل له اللفظ ، وهذا بخلاف الأمور الوهميه ، فإنها لا ثبوت لها فى نفسها ، بل بحسب الوهم ، ولذا كان العقل لا يدركها ثابته ويحكم ببطلانها دون الوهم (قوله : بأن يكون) أى : بسبب أن يكون (قوله : إلى أمر معلوم) أى : وهو المعنى المجازى.

(قوله : ويشار إليه إشاره حسيه) أى : لكونه مدركا بإحدى الحواسّ الخمس ، وكلام الشارح يومئ للقول بأن اسم الإشاره موضوع للمحسوس مطلقا ، وتقدم أنه خلاف التحقيق والحق أنه موضوع للمحسوس بحاسه البصر فقط وأن استعماله فى المحسوس بغير تلك الحاسه مجاز ، (وقوله : ويشار إليه ... إلخ) عطف تفسير لما قبله (قوله : أو عقليه) أى : لكونه له ثبوت فى نفسه وإن كان غير مدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهره ، بل بالعقل (قوله : كقوله) أى : كالأسد فى قول زهير بن أبى سلمى [بضم السين وسكون اللام وفتح الميم] وتمام البيت :

له لبد أظفاره لم تقلّم

١- شطر بيت لزهير بن أبى سلمى من معلقته المشهوره ، ديوانه ص ٧٣ ، المعلقات العشر ص ٨۴ ، شرح المرشدى على عقود الجمان ص ۴٠ ج ٢ ، ص ۴٨ ج ٢.

لدى أسد شاكى السلاح) أى : تامّ السلاح (مقذّف - أى : رجل شجاع) ...

******

وبعده :

سئمت تكاليف الحياه ومن يعش

ثمانين عاما لا أبا لك يسأم

ومهما يكن عند امرئ من خليقه

وإن خالها تخفى على النّاس تعلم

(قوله : لدى أسد) أى : أنا عند أسد أى : رجل شجاع فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس ، وادعى أنه فرد من أفراده واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره التصريحيه التحقيقيه ؛ لأن المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسّا لإدراكه بحاسه البصر (قوله : أى تامّ السلاح) تفسير لشاكى السلاح ، فشاكى صفه مشبهه أى : تامّ سلاحه فإضافته لفظيه لا تفيده تعريفا ، فلذا وقع صفه للنكره وهو مأخوذ من الشوكه يقال : رجل ذو شوكه أى : رجل ذو أضرار ، فأصله شاوك قلب قلبا مكانيّا ، فصار شاكو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفه بعد كسره ، وفسرت شوكه السلاح بتمامه ؛ لأن تمام السلاح عباره عن كونه أهلا للإضرار فيكون معنى تمامه شده حدته وجوده أصله ونفوذه عند الاستعمال ، ويحتمل أن يكون تفسيرها هنا بالتمام ؛ لأن تمامه - أى : اجتماع آلاته - يدل على قوه مستعمله فيفهم منه أنه ذو شوكه أى إضرار ونسب إلى السلاح لاستلزامه هذا المعنى فى صاحبه والخطب فى ذلك سهل - اه يعقوبى.

(قوله : مقذّف) هو اسم مفعول من قذفه رمى به ، وهو يحتمل معنيين - أحدهما : أنه قذف به فى الحروب ورمى به فيها كثيرا حتى صار عارفا بها فلا تهوله ، وثانيهما : أنه قذف باللحم ورمى به أى : زيد فى لحمه حتى صار له جسامه - أى : سمن - ونباله - أى : غلظ - فعلى المعنى الأول يكون قوله : مقذّف تجريدا لملاءمته المستعار له ، وعلى المعنى الثانى لا يكون مقذف تجريدا ولا ترشيحا لملاءمته لكل من المستعار منه والمستعار له ، ويحتمل أن يكون مقذف اسم فاعل ويكون المعنى : أن هذا الأسد من الرجال قذف بلحم أعدائه ورمى به عند تقطيع أجسامهم فصار من جمله المعدودين من أهل القوه الأسديه التى بها توصل وتمكن من تقطيع لحم الحيوانات ورميه به ، وعلى هذا فيكون قوله : مقذف ترشيحا لملاءمته المستعار منه بتمحل - فتأمل.

أی : قـذف به کثیرا إلی الوقائع ، وقیل : قذف باللحم ورمی به فصار له جسامه ونباله. ف- الأسد هاهنا مستعار للرجل الشـجاع ؛ وهو أمر متحقق حسّا.

(وقوله) أی : والعقلی کقوله تعالی : (اهْـدِنَا الصِّراطَ الْمُسْـتَقِیمَ)(۱) أی : الـدین الحق) وهو ملّه الإسـلام ، وهذا أمر متحقق عقلا. قال المصنف - رحمه الله تعالی - فالاستعاره ما تضمن تشبیه معناه بما وضع له ، ...

******

(قوله : أی قـذف) بکسـر الـذال مخففه فی المحلین لا مشدده کما قیل ، وإلا صار قوله کثیرا ضائعا (قوله : ورمی به) تفسـیرا لما قبله أی : زاد الله أجزاء لحمه حتی صـار لحمه کثیرا فالبـاء للتعـدیه (قوله : جسـامه) أی : سـمن ونباله أی : غلظ وهو عطف لازم (قوله : (اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْـتَقِیمَ)) أی : فالصـراط المسـتقیم فی الأصل : هو الطریق الذی لا اعوجاج فیه اسـتعیر للدین الحق بعد تشبیهه به اسـتعاره تصـریحیه تحقیقیه ووجه الشـبه التوصـل إلی المطلوب فی کـلّ ، وإنمـا کانت تحقیقیه ؛ لأن المسـتعار له وهو الدین الحق محقق عقلا ؛ وذلک لأن الدین الحق المراد به ملّه الإسـلام بمعنی الأحکام الشرعیه وهی لها تحقق وثبوت فی نفسها (قوله : قال المصـنف) أی : فی الإیضاح والقصـد من نقله لکلام المصـنف إفاده أن المصـنف یجعل" زیـد أسـد" تشبیها بلیغا لا اسـتعاره ؛ لأن حد الاستعاره لا یصدق علیه ، والاعتراض علیه بما سیأتی بقوله : وفیه بحث (قوله : فالاستعاره) أی : مطلقا من غیر تقیید بکونها تحقیقیه ؛ بدلیل أنه لم یذکر فی هذا التعریف تحقق المعنی حسّا أو عقلا.

(قوله : مـا تضـمن تشبیه معنـاه بمـا وضع له) أی : لفـظ تضـمن تشبیه معنـاه المراد منه حین إطلاـقه وهو المعنی المجـازی بمعناه الحقیقی الـذی وضع هو له فالضـمیر فی وضع راجع لمـا الأـولی لاـ الثـانیه ، فالصـله جاریه علی غیر من هی له ، والمراد بتضـمن اللفظ لتشبیه معناه بشیء : إفاده ذلک التشبیه بواسطه القرینه من حیث إنه لا یصلح أن یستعمل فیه إلا بعلاقه المشابهه لعدم صحه الحمل حینئـذ. قال فی الأطول : وقد أفاد هذا التعریف الذی ذکره المصـنف أن اللفظ لا یسـتعار من المعنی المجازی ، وإن کان مشهورا فیه لمعنی مجازی آخر ؛ لأن المعنی المجازی لم یوضع له اللفظ - اه أی : وأما تشبیه

۱- سوره الفاتحه ، آیه : ۶.

والمراد ب- معناه : ما عنى باللفظ ، واستعمل اللفظ فيه ؛ فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعاره نحو : زيد أسد ، ورأيت أسدا ، ومررت بزيد أسدا ؛ مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له ، وإن تضمن تشبيه شيء به ؛ وذلك لأنه إذا كان معناه

******

المعنى المجازى بشيء آخر وإثبات لازمه له فهذا لا ضرر فيه كما فى قوله تعالى : (فَأَذاقَهَا اللهُ لِباسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ)(1) فإنه شبه ما غشى أهل تلك القريه التى كفرت بنعم الله عند جوعهم وخوفهم من الصفره وانتقاع اللون والنحول - باللباس بجامع الاشتمال فى كلّ واستعير اللباس لذلك استعاره تصريحيه تحقيقيه ، ثم شبه أيضا ما غشيهم عند جوعهم وخوفهم بمطعوم مرّ بشع تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعاره بالكنايه ، وإثبات الإذاقه تخييل. ففى الآيه ثلاث استعارات : تحقيقيه ومكنيه وتخييليه (قوله : والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه) يعنى الآن حال إطلاقه أى : وليس المراد بمعناه المعنى الذى وضع له اللفظ وضعا مقيدا بكونه أصليّا ولا يضرّ بيان هذه الإراده فى التعريف وإن كان المراد بالمعنى عند الإطلاق ما ذكر ؛ لأن التنبيه عليه لزياده البيان (قوله : فعلى هذا) أى : فإذا فرعنا على هذا الحدّ المذكور - وهو أن الاستعاره لفظ تضمن تشبيه معناه بما وضع له - يخرج من تفسيرها أسد ونحوه : كحمار وبدر من قولك : زيد أسد أو حمار أو بدر فلا يكون استعاره ، بل هو تشبيه بليغ بحذف الأداه ، فقول الشارح : نحو : زيد أسد فيه حذف كما علمت أى : نحو : أسد من قولك : زيد أسد (قوله : مما يكون اللفظ) بيان للنحو وكان الأولى أن يقول من كل لفظ استعمل فيما وضع له (قوله : وإن تضمن) أى : ذلك اللفظ المستعمل فيما وضع له ، (وقوله : به) أى : بمعناه الموضوع له ، ولا شك أن لفظ الأسد فى الأمثله السابقه مستعمل فى المعنى الذى وضع هو له وهو الحيوان المفترس وإن تضمن تشبيه شيء وهو زيد به ، لكن ذلك الشيء ليس معنيّا بذلك اللفظ ، وحينئذ فلا يكون ذلك اللفظ مجازا فلا يكون استعاره (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : خروج لفظ الأسد فى الأمثله المذكوره عند حدّ الاستعاره (قوله : لأنه) أى الحال والشأن (وقوله : إذا كان معناه) أى : معنى لفظ

١- النحل : ١١٢.

عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له ؛ لاستحاله تشبيه الشيء بنفسه ، على أن ما فى قولنا : ما تضمن عباره عن المجاز بقرينه تقسيم المجاز إلى الاستعاره وغيرها ، وأسد فى الأمثله المذكوره ليس بمجاز ؛ ...

******

الأسد المستعمل فيه فى الأمثله المذكوره (قوله : عين الموضوع له) أى : لا المعنى المجازى وهو الرجل الشجاع (قوله : لم يصح تشبيه معناه) أى : المستعمل فيه وهو عين الموضوع له أى : لا يصح أن يقال فيه : شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له لما فيه من تشبيه الشيء بنفسه وتشبيه الشيء بنفسه محال ، والحاصل : أن قولنا : تضمن هذا تشبيه معناه بما وضع له يقتضى أن هاهنا معنى استعمل فيه اللفظ وآخر وضع له شبه أحدهما بالآخر ، فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذى وضع له اتحد المشبه والمشبه به وهذا فاسد ، وحينئذ فيؤخذ من تعريف الاستعاره السابق أن نحو : الأسد فى الأمثله المذكوره خارج بطريق اقتضاء التعريف المغايره فيكون هذا الخارج من قبيل التشبيه البليغ لا من الاستعاره (قوله : لاستحاله .. إلخ) أورد عليه أن كون اللفظ مستعملا فيما وضع له مشبها بما وضع له لا يقتضى تشبيه الشيء بنفسه - ألا ترى أن المشترك إذا شبه بعض معانيه ببعض ، واستعمل فى المشبه صدق عليه أنه لفظ استعمل فى معناه الذى وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له ضروره أنه وضع لهما معا وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه ، وأجيب بأنا لا نسلم أن المشترك إذا استعمل بتلك الحيثيه يصدق عليه أنه لفظ استعمل فى معناه الذى وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له ؛ لأن المشترك موضوع بأوضاع متعدده فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وإن كان موضوعا له بوضع آخر ، وحينئذ فالمشترك المذكور داخل فى الاستعاره لصدق حدّها عليه حيث استعمل المشترك بتلك الحيثيه (قوله : على أن ما .. إلخ) هذه العلاوه من تتمّه كلام المصنف مقويه لما ذهب إليه من إخراج الأسد فى الأمثله المذكوره عن الاستعاره ، وحاصلها : أنه لا يحتاج فى إخراج الأسد فى تلك الأمثله عن الاستعاره إلى اقتضاء التشبيه المغايره بين المعنى وما وضع له وإلا لزم تشبيه الشيء بنفسه ؛ لأن لنا شيئا يغنينا عن هذا التطويل المذكور وهو أن تقول : إن لفظ الأسد فى الأمثله كلها خارج عن التعريف بقوله ما تضمن ؛ لأن ما واقعه على المجاز ، وأسد فى

لكونه مستعملا فيما وضع له - وفيه بحث ؛ لأنا لا نسلّم أنه مستعمل فيما وضع له ، بل فى معنى الشجاع ، ...

******

الأمثله ليس بمجاز وليست واقعه على لفظ حتى يحتاج للإخراج بما ذكر وإن صح الإخراج به أيضا ، وإنما كانت ما واقعه على مجاز ؛ لأنا إذا قسمنا المجاز أولا إلى استعاره وغيرها ، ثم أردنا تفسير الاستعاره من القسمين بعد التقسيم ، فالأنسب : أن يؤخذ فى تعريفها الجنس الجامع لقسمى المجاز دون ما هو أبعد لخروجه عن تعريف مطلق المجاز ، وإنما كان الأنسب : أن يؤخذ المجاز جنسا ؛ لأنه هو الأقرب للنوع الذى أريد تمييزه عن مقابله ، وحينئذ تكون ما عباره عنه (قوله : لكونه مستعملا فيما وضع له) هذا آخر كلام المصنف فى الإيضاح (قوله : وفيه بحث) أى : فى كلام المصنف بحث من حيث إخراجه الأسد فى الأمثله المذكوره عن الاستعاره (قوله : لا نسلّم أنه) أى : الأسد فى الأمثله المذكوره.

(قوله : مستعمل فيما وضع له) أى : الحيوان المفترس (قوله : بل فى معنى الشجاع) أى : وحينئذ لفظ أسد له معنيان شبه معناه المراد منه وهو الشجاع الذى زيد فرد من أفراده بالمعنى الموضوع له وهو الحيوان المفترس ، واستعير اسمه له فيكون أسد حينئذ مجازا بالاستعاره لصدق تعريفها الذى ذكره المصنف عليه ، وليس هناك جمع بين الطرفين لما علمت أن زيدا ليس هو المشبه بالأسد الحقيقى ، بل المشبه كلى زيد المذكور وهو الشجاع ، (وقوله : بل فى معنى الشجاع) أى : بل يختار ويرجح أنه مستعمل فى معنى الشجاع ، فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لإثبات تشبيه زيد بالأسد - كذا قيل ، وهذا بعيد من عباره الشارح المذكوره - فتأمل.

واعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنيه من حيث وجودها وحصولها فى الذهن ، إذ لا يصح تشبيهها بالأسد قطعا مع أن التشبيه معتبر فى الاستعاره ، بل المراد به الذات المبهمه المشبهه بالأسد وتعلق الجار بالأسد على هذا باعتبار أنه إنما يطلق على تلك الذات مأخوذه مع ذلك الوصف ، فكان الوصف جزء مفهومه المجازى - اه فنرى.

فيكون مجازا ، واستعاره ؛ كما فى : رأيت أسدا يرمى - بقرينه حمله على زيد - ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداه التشبيه ، وأن التقدير : زيد كأسد.

واستدلالهم على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد - ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسدا ، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته ؛ قصدا إلى المبالغه - فاسد ؛ ...

******

(قوله : فيكون مجازا) أى : لأنه مستعمل فى غير ما وضع له (وقوله : واستعاره) أى : لأنه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه بالمعنى الذى وضع له (قوله : بقرينه حمله) متعلق بمستعمل المقدر فى قوله ، بل فى معنى الشجاع أى : بل مستعمل فى معنى الشجاع بقرينه حمله ، ويصح أن يكون متعلقا بقوله : فيكون مجازا ، وحينئذ يكون جوابا عمّا يقال المجاز مشروط بوجود القرينه المانعه من إراده الحقيقه ولا قرينه هنا ، وحاصل الجواب : أنا لا نسلّم عدم القرينه هنا ، بل هنا قرينه وهى حمله على زيد ، ولا يقال : إنه لا دلاله للحمل على كون الأسد مستعملا فى معنى الشجاع لجواز أن يراد به المعنى الموضوع له وتقدر الأداه ؛ لأنا نقول يكفى فى القرينه ما هو الظاهر ومسخ الكلام بالتقدير مما لا يلتفت إليه (قوله : ولا دليل لهم) أى : للقوم التابع لهم المصنف أى : لا دليل لهم صحيح منتج لدعواهم من أن أسدا فى الأمثله المذكوره مستعمل فى حقيقته ، وعلى هذا فلا منافاه بين قوله : ولا دليل لهم ، وبين قوله : بعد واستدلالهم ... إلخ - تأمل.

(قوله : على أن هذا) أى : نحو زيد أسد.

(قوله : على حذف أداه .. إلخ) أى : محمول على حذف أداه التشبيه وأن التقدير : زيد كالأسد حتى يكون أسد مستعملا فيما وضع له (قوله : واستدلالهم) مبتدأ خبره فأسد الآتى (وقوله : على ذلك) أى : على ما ذكر من أن أسدا ونحوه فى الأمثله المذكوره مستعمل فى حقيقته ، وأنه محمول على حذف أداه التشبيه (قوله : بأنه قد أوقع الأسد على زيد) أى : حمل عليه وأخبر به عنه (قوله : أن الإنسان لا يكون أسدا) أى : فمقتضاه أن يكون حمله عليه غير صحيح لوجوب كون المحمول عين الموضوع فى المعنى (قوله : فوجب المصير) أى : الرجوع (قوله : بحذف أداته) الباء للملابسه أى : الملابس لحذف أداته (قوله : قصدا إلى المبالغه) علّه للحذف أى : وإنما حذفت الأداه لأجل قصد

لأن المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان أسد مستعملا فى معناه الحقيقى. وأما إذا كان مجازا عن الرجل الشجاع - فحمله على زيد صحيح ، ويدل على ما ذكرنا : أن المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجارّ والمجرور ،

******

المبالغه فى زيد بإيهام أنه عين الأسد (قوله : لأن المصير إلى ذلك) أى : التشبيه بحذف الأداه (قوله : فحمله على زيد صحيح) لأن المعنى زيد رجل شجاع ، والحاصل : أن قولنا : زيد أسد أصله : زيد رجل شجاع كالأسد ، فحذف المشبه وأداه التشبيه ، وتنوسى التشبيه ، واستعمل المشبه به فى معنى المشبه على سبيل الاستعاره ؛ لأن المشبه - وهو الذات المتصفه بالشجاعه - لم يذكر لفظه ، وقد ذكر المشبه به مكانه مخبرا به عن زيد ، وأما زيد فليس مشبها به إلا من حيث كونه ذاتا صدقت عليها الشجاعه ، وبتلك الحيثيه أخبر عنه ، وأما من حيث إنه شخص عين بهذا العلم فليس مشبها. هذا وقد ضعف بعضهم ما قاله الشارح من البحث : بأنه لا بدّ من المبالغه فى الاستعاره ولا مبالغه فى قولنا : زيد رجل شجاع كالأسد ، فإن الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع والتشبيه بالأسد يفيد تشبيه زيد بالأسد ولا مبالغه فيه ، وردّ بأنه إذا استعمل لفظ المشبه به فى المشبه وهو الرجل الشجاع كان تشبيهه به مفروغا منه مسلما والمقصود الحكم بالاتحاد كما فى : رأيت أسدا يرمى ، فإن تشبيه الرجل الشجاع بالأسد مفروغ منه والمقصود إيقاع الرؤيه عليه ، فحصلت المبالغه فى الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فردا ادعائيًا له - فتأمل.

(قوله : على ما ذكرنا) أى : من أن أسدا مستعمل فى الرجل الشجاع لا فى الحيوان المفترس الذى وضع له (قوله : فى مثل هذا المقام) أى : فى هذا المقام وما ماثله من كل تركيب ذكر فيه المشبه به والمشبه بحسب الصوره ولم تذكر الأداه (قوله : كثيرا ما يتعلق به الجارّ والمجرور) أى : وتعلق الجارّ والمجرور به دليل على أنه مؤول بمشتق : كشجاع ومجترئ ونحوهما ، فإن الشجاع مشتق من الشجاعه والمجترئ من الجراءه ، ولو كان المشبه به مستعملا فى معناه الحقيقى ما تعلق به الجارّ والمجرور لكونه جامدا

كقوله :

أسد علىّ وفى الحروب نعامه (۱)

أى : مجترئ صائل علىّ ، وكقوله :

******

حينئذ ، والجامد لا يتعلق به الجار والمجرور (قوله : كقوله : أسد علىّ) أى : كقول عمران ابن قحطان مفتى الخوارج وزاهدهم - خطابا للحجاج توبيخا له أى : أنت أسد علىّ وأنت نعامه فى الحروب.

فعلى متعلق بأسد لكونه بمعنى مجترىء صائل ، وفى الحروب متعلق بنعامه لكونه بمعنى جبان ؛ لأن النعامه من أجبن الحيوانات ، وتمام البيت :

فتحاء تنفر من صفير الصّافر

والفتحاء بالحاء المهمله والمد : المسترخيه الجناحين عند النزول والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر : أنه يترعج من مجرد الصدى. وبعد البيت المذكور :

هلا برزت إلى غزاله فى الوغى

بل كان قلبك فى جناحى طائر

الخطاب فى برزت للحجاج ، وغزاله هى امرأه شبيب الخارجى ، وكان يضرب المثل بشجاعتها ، نقل أنها هجمت الكوفه ليلا فى ثلاثين فارسا ، وكان الحجاج فى الكوفه وصحبته ثلاثون ألف مقاتل ، فخرج هاربا بهم فصلّت صلاه الصبح فيها وقرأت فى تلك الصلاه سوره البقره (قوله : أى مجترئ) تفسير للمعنى المجازى المشبه بالأسد ؛ وذلك لأن أسدا لا يصح تعلق الجارّ والمجرور به ، إلا إذا كان فيه معنى الفعل ولا يكون فيه معنى الفعل إلا إذا قصد منه الاجتراء ، والاجتراء لا يكون مقصودا منه إلا إذا استعمل فيه مجازا ، وأما عند استعماله فى المعنى الحقيقى فلا يقصد منه الاجتراء وإن كان الاجتراء حاصلا وفرق بين حصول الشىء قصدا وحصوله من غير قصد. نعم ، يمكن أن يقال من طرف المصنف : إن الجار والمجرور متعلق بالأداه لما فيها من معنى الفعل وهو أشبه

۱- هو لعمران بن قحطان مفتى الخوارج ، شعر الخوارج ۶۴ ، اتجاهات الشعر فى العصر الأموى [ط دار الثقافه العربيه] ص ۱۹۰.

والطّير أغربه عليه (١)

أى : باكيه وقد استوفينا ذلك فى الشرح.

هل الاستعاره مجاز لغوى أم عقلى

واعلم أنهم قد اختلفوا فى أن الاستعاره مجاز لغوى ، أو عقلى ؛ ...

******

كما قيل فى قوله تعالى : (ما أَنْتَ بِنِعْمَهِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ)(٢) فإن" بمجنون" متعلق بما فيها من معنى الفعل أى : انتفى ذلك بنعمه ربك ، وكذا يقال هنا : المعنى أنت تشبه الأسد بالنسبه إلى ، وحذف ما يتعلق به الجار والمجرور شائع (قوله : والطير أغربه عليه .. إلخ) هذا بعض بيت لأبى العلاء المعرى من قصيده يرثى بها الشريف الطاهر الموسوى مطلعها :

أودى فليت الحادثات كفاف

حال المسيف وعنبر المستاف (٣)

وتمام البيت المذكور فى الشرح :

... بأسرها

فتح السّراه وساكنات لصاف

أودى أى : هلك وفاعله حال المسيف ، وكفاف : اسم معدول مثل قطام أى : ليت الحادثات تكف الأذى ، واستاف الرجل إذا ذهب ماله ، والفتح بالضم : جمع فتحاء من الفتح وهو اللين يقال : عقاب فتحاء ؛ لأنها إذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون إلا من اللين. والسراه بفتح السين المهمله : جبال باليمن يكون فيها هذا وغيره ، وبضم الشين المعجمه جبال بالشام ، ولصاف : جبل طيئ ، والشاهد فى قوله : " والطير أغربه عليه" فإنه ليس المراد بالأغربه الطير المعروف ، إذ لا معنى له هنا ، بل المراد الطير باكيه عليه ، فعليه متعلق بأغربه وهى فى الأصل اسم للطير المعروف وهو جامد ، ولا يصح تعلق الجار به ، فاستعمله الشاعر فى الباكيه فصح تعلق الجار به ، وإنما نقل لفظ الأغربه إلى معنى الباكيه ؛ لأن الغراب يشبه به الباكى الحزين ، إذ يزعمون أن الغراب يعلم بالموت ومن لازم ذلك التحزن وعلى ما قال المصنف فالمعنى : أن كل الطيور فى الحزن على ذلك المرثى مثل الأغربه الباكيه عليه (قوله : واعلم .. إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن كلام المصنف مرتب على محذوف (قوله : أو عقلى) أى : لا بمعنى الإسناد إلى غير من هو له ، بل بالمعنى الآتى.

١- بعض بيت لأبى العلاء المعرى من قصيده يرثى بها الشريف الطاهر الموسوى ؛ مطلعها : أودى فليت الحادثات كفاف حال المسيف وعنبر المستاف.

٢- القلم : ٢.

٣- لأبى العلاء المعرى.

فالجمهور على أنها مجاز لغوى - بمعنى : أنها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه (ودليل أنها) أى : الاستعاره (مجاز لغوى : كونها موضوعه للمشبه به ، لا للمشبه ، ولا للأعم منهما) أى : من المشبه والمشبه به فأسد فى قولنا : رأيت أسدا يرمى" موضوع للسبع المخصوص ، لا للرجل الشجاع ، ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان المجترئ مثلا ؛ ...

******

(قوله : فالجمهور على أنها مجاز لغوى) أى : وعليه مشى المصنف سابقا ، حيث قال فيما مرّ : وقد يقيدان - أى : الحقيقه والمجاز - باللغويين ، ثم قسم المجاز اللغوى إلى استعاره ومجاز مرسل فتكون الاستعاره حينئذ مجازا لغويا (قوله : بمعنى .. إلخ) أتى بهذه العنايه دفعا لتوهم أن المراد باللغوى ما قابل الشرعى والعرفى والعقلى ، فأفاد بها أن المراد باللغوى ما قابل العقلى فقط.

(قوله : ودليل .. إلخ) حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول : الاستعاره لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه وقرينه وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوى ، فالاستعاره مجاز لغوى ودليل كلّ من الصغرى والكبرى النقل عن أئمه اللغه ، وأشار المصنف بقوله : كونها موضوعه للمشبه به لا- للمشبه إلى الصغرى ؛ لأن هذا فى قوه قولنا : الاستعاره لفظ استعمل فى غير ما وضع له ؛ لأنها موضوعه للمشبه به لا للمشبه المستعمل فيه اللفظ (قوله : أى الاستعاره) يعنى المصرحه ؛ لأن الكلام فيها (قوله : للمشبه به) أى : كالأسد بالنسبه إلى السبع المخصوص (وقوله : لا للمشبه) أى : كالرجل الشجاع (قوله : ولا للأعم منهما) أى : وهو الشجاع مطلقا أى : رجلا كان أو أسدا ، إذ لو كان اللفظ موضوعا للأعم منهما لكان متواطئا أو مشككا فيكون حقيقه بالنسبه لكلّ منهما ، وإذا كان اللفظ لم يوضع للمشبه ولا للقدر المشترك بين المشبهين المستلزم لكون إطلاقه على كلّ منهما حقيقه كان استعماله فى المشبه مجازا لغويّا ، إذ يصدق عليه حينئذ أنه لفظ استعمل فى غير ما وضع له ، وهذا هو معنى المجاز اللغوى (قوله : موضوع للسبع المخصوص) أى : والقرينه المانعه من إراده المعنى الموضوع له كيرمى فى المثال لا- تمنع من الوضع له أو إنما تمنع من إراده المعنى الحقيقى الموضوع له (قوله : كالحيوان المجترئ) مثال للمعنى الأعم

ليكون إطلاقه عليهما حقيقه ، كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل ، وهذا معلوم بالنقل عن أئمه اللغه قطعا ، فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينه مانعه عن إراده ما وضع له - فيكون مجازا لغويّا.

وفى هذا الكلام دلاله على أن لفظ العامّ إذا أطلق على الخاصّ لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شىء - كما إذا لقيت زيدا فقلت : لقيت رجلا ، أو إنسانا ، أو حيوانا ، بل هو حقيقه إذ لم يستعمل اللفظ إلا فى معناه الموضوع له.

******

والمجترئ مأخوذ من الجراءه (قوله : ليكون .. إلخ) علّه للمنفى - أعنى : الوضع للمعنى الأعم ، وقوله : عليهما أى : على السبع والرجل الشجاع (قوله : كإطلاق الحيوان .. إلخ) أى : فحيوان موضوع للمعنى الأعم من الأسد والرجل ، وهو الجسم النامى الحساس المتحرك بالإراده ، وحينئذ فاستعماله فى كلّ من الأسد والرجل حقيقه.

(قوله : وهذا) أى : كون الأسد موضوعا للسبع المخصوص وليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الأعم منه ومن السبع (قوله : فإطلاقه) أى : الأسد فى قولنا : رأيت أسدا يرمى (قوله : فيكون مجازا لغويّا) أى : لا عقليّا (قوله : وفى هذا الكلام) أعنى قول المصنف ولا للأعم منهما (قوله : بل باعتبار عمومه) أى : تحقق العام فيه وأنه فرد من أفراده وهل هذا شرط حين الإطلاق أو الشرط إنما هو إطلاقه عليه من غير ملاحظه الخصوص - كذا نظر يس ، والظاهر من إضراب الشارح الأول (قوله : فهو ليس من المجاز فى شىء) أى : وأما لو أطلق عليه باعتبار خصوصه كان مجازا ، وعباره ابن يعقوب : وقد تقرر بهذا أن اللفظ الموضوع للمعنى الأعم إذا استعمل فيما يوجد فيه ذلك الأعم من حيث إنه متحقق فيه فهو حقيقه ، فإذا قلت : رأيت إنسانا وأردت بالإنسان زيدا ، ولكن من حيث إنه إنسان لا من حيث إنه زيد - أى : شخص مسمى بهذا الاسم - فإنه يكون حقيقه ، وكذلك قولك : رأيت رجلا تريد زيدا من حيث وجود الرجوليه فيه فإنه يكون حقيقه ، ولو استعمل العام فى الخاص من حيث خصوصه أى : للإشعار بخصوصه وجعل ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطه للاستعمال ، وجعل إطلاق

(وقيل إنها) أى : الاستعاره : (مجاز عقلى - بمعنى : أن التصرف ....

******

اللفظ من حيث استعمال لفظ العام فى الخاص بسبب ملابسه العام للخاص فى الجمله كان مجازا ، ومن ثم كان العام الذى أريد به الخصوص مجازا عند الأصوليين قطعا ومثل العام المتواطئ إذا استعمل فى أحد أفراده من غير قصد إشعار بالأعم فيه ولا يضر فى التجوز عدم إشعار الأعم بالأخص وعدم استلزامه إياه من حيث خصوصه لما تقدم أن الملازمه فى الجمله تكفى فى التجوز - اه.

وما ذكره من أن استعمال العامّ فى الخاصّ باعتبار عمومه حقيقه ، وأما استعماله فيه من حيث خصوصه فمجاز مثله فى بحث المعرف باللام فى المطول حيث قال ما حاصله : أن اسم الجنس وعلم الجنس إذا أطلقا على الفرد باعتبار الخصوص كان مجازا ، وإذا أطلقا على الحقيقه فى ضمن الفرد كان حقيقه ، ونقل شيخنا الحفنى فى حاشيته على رساله الوضع عن الكمال بن الهمام : أن استعمال العام فى الخاص حقيقه مطلقا بناء على أن اللام فى قولهم فى تعريف الحقيقه : الكلمه المستعمله فيما وضعت له لام الأجل أى : فيما وضعت لأجله واسم الكلى إنما وضع ليستعمل فى الجزئى - وتأمله (قوله : بمعنى : أن التصرف .. إلخ) الأولى بمعنى أنها تصرف عقلى أى : ذات تصرف عقلى وأشار المصنف بقوله : بمعنى .. إلخ إلى أنه ليس المراد بالمجاز العقلى هنا إسناد الشىء لغير من هو له ؛ لأنه إنما يكون فى الكلام المركب المحتوى على إسناد وهو غير متحقق هنا ، بل المراد هنا بالمجاز العقلى التصرف فى أمر عقلى - أى : يدرك بالعقل - وهو المعانى العقليه والتصرف فيها بادعاء أن بعضها وهو المشبه داخل فى البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملا له على وجه التقدير ، ولو لم يكن كذلك فى نفس الأمر وحسن ذلك الإدخال وجود المشابهه بينهما فى نفس الأمر ، ثم إنه يلزم من كون التصرف فى أمر عقلى كون التصرف نفسه عقليّا ؛ لأن جعل ما ليس بواقع واقعا فى التقدير والاعتقاد بناء على مناسبه المشابهه أمر عقلى : وعلم مما ذكرنا : أن المجاز العقلى يطلق على أمرين - أحدهما : إسناد الشىء لغير من هو له ، والثانى : التصرف فى المعانى العقليه على خلاف ما فى الواقع (قوله : أن التصرف) أى : وهو الادعاء المذكور.

فى أمر عقلى لا ـ لغوى ؛ لأنها لم تطلق على المشبه إلا ـ بعد ادعاء دخوله) أى : دخول المشبه (فى جنس المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد (كان استعمالها) أى : الاستعاره فى المشبه استعمالا (فيما وضعت له) ...

******

(وقوله : فى أمر عقلى) أى : وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد حقيقه (قوله : لا ـ لغوى) أى : لا ـ فى أمر لغوى وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه وإنما استعمله فى معناه بعد أن تصرف فى تلك المعانى وصيّر بعضها نفس غيرها ، وبعد تصيير المعنى معنى آخر جىء باللفظ وأطلق على معناه بالجعل وإن لم يكن معناه فى الأصل (قوله : لأنها .. إلخ) هذا دليل لكونها ليست مجازا لغويّا ، وحاصله : أن الاستعاره مستعمله فيما وضعت له بعد الادعاء وكل ما هو كذلك لا يكون مجازا لغويّا. ينتج أن الاستعاره ليست مجازا لغويّا ، بل عقليّا ؛ لأن الكلام فى المجاز لا فى الحقيقه وسند الصغرى قوله : لأنها لما لم تطلق .. إلخ (قوله : لأنها) أى : الاستعاره بمعنى الكلمه كلفظ أسد (وقوله : على المشبه) أى : كالرجل الشجاع.

(قوله : بأن جعل .. إلخ) الباء للسببيه (قوله : استعمالا) الظاهر أنه حل معنى ولا حاجه له فى حل الإعراب ، إذ يصح تعلق قوله : فيما وضعت له بقوله : استعمالها على أن كان تامّه ، وعلى أنها ناقصه فالخبر الجار والمجرور (قوله : استعمالا فيما وضعت له) أى : لأن العقل صيّر المشبه من أفراد المشبه به الذى وضع اللفظ المستعار لحقيقتها ، فتصير الاستعاره حينئذ مستعمله فيما وضعت له لا فيما لم توضع له ، وقد تقدم أن المجاز اللغوى : هو ما استعمل فى غير ما وضع له ، وحينئذ فلا تكون الاستعاره مجازا لغويّا ، بل هى على هذا التقدير حقيقه لغويه لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والإدخال فى جنس المشبه به فالتجوّز فى الحقيقه إنما كان فى المعانى بجعل بعضها نفس غيرها ، ثم أطلق اللفظ فتسميته مجازا عقليّا ظاهر نظرا لسبب إطلاقه ، وأما تسميتها استعاره فباعتبار إعطاء حكم المعنى للفظ ؛ لأن المستعار فى الحقيقه على هذا هو معنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقه له وهو المشبه ، ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمى استعاره - ا. ه يعقوبى.

وإنما قلنا : إنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادّعاء دخوله فى جنس المشبه به ؛ لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعاره ؛ لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعاره لكانت الأعلام المنقوله استعاره ، ولما كانت الاستعاره أبلغ من الحقيقه ؛ إذ لا مبالغه فى إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ، ...

******

(قوله : وإنما قلنا) أى : على لسان المصنف وإلا فالمناسب إنما قال (قوله : لو لم تكن كذلك) أى : مطلقه على المشبه بعد الادعاء ، بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور ، وهذا الدليل الذى أشار له بقوله : لأنها .. إلخ : من قبيل دليل الخلف وهو المثبت للمدعى بإبطال نقيضه واللوازم التى ذكرها الشارح ثلاثه - فقوله : لما كانت استعاره لازم أول أى : ولكن التالى باطل فكذا المقدم فثبت نقيضه وهو المدعى ، وكذا يقال فى بقيه اللوازم الآتيه.

(قوله : لما كانت استعاره) أى : لأن حقيقه الاستعاره نقل اللفظ بمعناه للمستعار لا نقل مجرد اللفظ خاليا عن المعنى (قوله : لأن مجرد نقل الاسم) أى : لأن نقل الاسم عن معناه لمعنى آخر مجردا عن المبالغه والادعاء (قوله : لكانت الأعلام المنقوله) - أى : كزيد مسمى به رجل بعد تسميه آخر به - استعاره لمجرد وجود النقل فيه ولا قائل به ، ويرد بأن نفى الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه إلا مجرد الإطلاق حتى يصح كون الأعلام المنقوله التى هى من الحقيقه استعاره ؛ وذلك لأن النقل بواسطه علاقه التشبيه والأعلام لا علاقه فيها أصلا ، فلم يلزم من نفى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به كون الأعلام المنقوله يصح أن تكون استعاره لعدم وجود أصل التشبيه فيها (قوله : ولما كانت الاستعاره أبلغ من الحقيقه) أى : إنه يلزم لو لم تراع المبالغه المقتضيه لإدخال المشبه فى جنس المشبه به الذى بنى عليه كون الاستعاره مجازا عقليّا أن لا تكون الاستعاره أبلغ من الحقيقه ، بل تكون مساويه لها مع أنهم جازمون بأن الاستعاره أبلغ من الحقيقه (قوله : إذ لا مبالغه فى إطلاق الاسم المجرد) أى : عن الادعاء (وقوله : عاريا عن معناه) أى : الحقيقى ولو بحسب الادعاء ، والمعنى : أن الاسم إذا نقل إلى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الأصلى فى ذلك المعنى المنقول إليه لم يكن فى إطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول

ولما صح أن يقال لمن قال : رأيت أسدا - ...

******

إليه مبالغه فى جعله كصاحب ذلك الاسم ، كما فى الحقيقه المشتركه والمنقوله ، فإنه لما لم يصحبها معناها الأصلى انتفت المبالغه فى إلحاق المعنى المنقول إليه بالغير ، ورد ما ذكره من أن نفى الادعاء المذكور يلزم منه مساواه الاستعاره للحقيقه فى نفى المبالغه بأنه إن أريد بنفى المبالغه نفى المبالغه فى التشبيه فيصير كأصل التشبيه أو كما لا تشبيه فيه أصلا ففاسد من وجهين - أحدهما : أنه مصادره حيث علّل الشيء بنفسه ؛ لأن نفى المبالغه فى التشبيه يعود إلى معنى نفى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به. والآخر : أن نفى تلك المبالغه لا يستلزم نفى كون الاستعاره أبلغ من الحقيقه ؛ لأن الأبلغيه الموجوده فى الاستعاره دون الحقيقه هى الأبلغيه الموجوده فى سائر أنواع المجاز وهى كون المجاز كادعاء الشيء بالدليل على ما سيأتى ، وتلك لم توجد فى الحقيقه سواء كانت تشبيها أو غيره ، وإن أريد بنفى المبالغه شيء آخر فلم يتصور حتى يحكم عليه (قوله : ولما صح أن يقال .. إلخ) يعنى أنه يلزم من نفى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به فى الاستعاره أن من قال : رأيت أسدا يرمى وأراد بالأسد زيدا لا يقال فيه إنه جعله أسدا ، كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا أنه جعله أسدا لاستواء الإطلاقين فى عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ فى جنس صاحب الاسم ، مع أن من قال : رأيت أسدا يرمى وأراد بالأسد زيدا على سبيل الاستعاره يقال فيه : إنه جعل زيدا أسدا قطعا وما ذاك إلا باعتبار دخول المشبه فى جنس المشبه به ، فثبت المدعى وهو أن الاستعاره لم تطلق إلا بعد إدخال المشبه فى جنس المشبه به فكانت مجازا عقليّا ، فإن قلت : يخدش هذا الوجه الثالث فى كلام الشارح أن قولهم : جعله أسدا يجرى فى زيد أسد مع أنه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضروره أنه تشبيه وليس باستعاره ، وجوابه : أن الادعاء المذكور متحقق أيضا فى زيد أسد ، إذ ليس المعنى على تقدير أداه التشبيه لما سبق تحقيقه ، بل جعله فردا من أفراد الأسد ادعاء. فإن قلت : ذلك الادعاء لا يتحقق فى المعرف - يعنى زيد الأسد - بل المعنى على تقدير أداه التشبيه ، مع أنه يقال لمن قاله أيضا جعل زيدا أسدا. قلت : إن ثبت قولهم بذلك فى الصوره المذكوره كان مرادهم أنه جعله شبيها بالأسد فهو على حذف مضاف ولا يجرى هذا فى الاستعاره - ا. ه فنرى.

وأراد به زيدا - أنه جعله أسدا ، كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا أنه جعله أسدا ؛ إذ لا يقال : جعله أميرا - إلا وقد أثبت فيه صفه الإماره ، وإذا كان نقل اسم المشبه به إلى المشبه تبعا لنقل معناه إليه - بمعنى : أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقى ادّعاء ثم أطلق عليه اسم الأسد - كان الأسد مستعملا فيما وضع له ، فلا يكون مجازا لغويّا ، بل عقليّا - بمعنى : أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الأسد - وجعل ما ليس فى الواقع واقعا مجاز عقلى.

******

(قوله : وأراد .. إلخ) أى : بالأسد زيدا.

(قوله : إنه جعله أسدا) أى : صيّره أسدا وإنما كان لا يقال لمن قال ذلك إنه جعل زيدا أسدا ؛ لأن جعل إذا كان بمعنى صيّر - كما هنا - تعدى إلى مفعولين ، ويفيد إثبات صفه لشىء فيكون مدلول قولك : فلان جعل زيدا أسدا أنه أثبت الأسديه له ، ولا شك أن مجرد نقل لفظ الأسد لزيد وإطلاقه عليه من غير ادّعاء دخوله فى جنسه ليس فيه إثبات أسديه له.

(قوله : أنه جعله أسدا) أى صيّره (قوله : إذ لا يقال جعله أميرا إلا وقد أثبت فيه صفه الإماره) أى : ومن سمى ولده أسدا لم يثبت فيه الأسديه بمجرد إطلاق لفظ الأسد عليه (قوله : وإذا كان) هذا مرتبط بما أنتجه الدليل السابق ، وحاصله : أنه رتب على انتفاء الادعاء المذكور فى الاستعاره ثلاثه لوازم وكل منها باطل فيكون ملزومها - وهو انتفاء الادعاء المذكور فى الاستعاره - باطلا فيثبت نقيضه وهو اعتبار الادعاء المذكور فى الاستعاره ، وإذا كان الادعاء المذكور معتبرا فيها فيكون اسم المشبه به إنما نقل للمشبه تبعا لنقل معناه إليه وإذا كان .. إلخ (قوله : بمعنى أنه .. إلخ) أى : لأنك لما جعلت الرجل الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلى وهو الحيوان المفترس متحققا فيه ، فحينئذ يكون نقل لفظ الأسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه له ، فيكون استعمال اسم الأسد فى الرجل الشجاع استعمالا فيما وضع له ، وظهر لك من هذا أن المستعار فى الحقيقه على هذا هو معنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقه له وهو المشبه ، ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمى استعاره تبعا لاستعاره

(ولهذا) أى : ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به (صح التعجب فى قولك : قامت تظلّنى) (١) أى :

توقع الظلّ علىّ (من الشمس

نفس أعزّ علىّ من نفسى

قامت تظلّلنى ومن عجب شمس) ...

******

المعنى (قوله : ولهذا) أى : ولأن إطلاق اسم المشبه به أى : ولأجل أن إطلاق اسم المشبه به المسمى بالاستعاره (قوله : إنما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به) أى : المترتب عليه كون الاستعاره مستعمله فيما وضعت له وأنها مجاز عقلى ، فهذا له مدخل فى صحه التعجب عند هذا القائل - وسيأتى الجواب عنه ، وأنه لا مدخل له فى الصحه.

(قوله : فى قوله) أى : قول ابن العميد فى غلام جميل قام على رأسه يظلّله من حرّ الشمس ، وهو أبو الفضل محمد بن الحسين كاتب ديوان الإنشاء والرسائل للملك نوح بن نصر ، مدحه الصاحب بن عباد بقصائد كثيره منها (٢) :

قالوا ربيعك قد قدم

فلك البشاره بالنعم

قلت الربيع أخو الشتا

أم الربيع أخو الكرم

قالوا الذى بنواله

يغنى المقلّ من العدم

قلت الرئيس ابن العمى

د إذن فقالوا لى نعم

(قوله : أى توقع الظل علىّ) فسره بذلك ؛ لأن التظليل على ما فى التاج إيقاع الظل (قوله : من الشمس) أى : من حرّها وضمن التظليل معنى المنع فلذا عدّاه بمن أى : تمنعنى من حر الشمس (قوله : نفس) فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء التأنيث وإن كان القائم غلاما (قوله : أعزّ علىّ) صفه لنفس وجمله تظلّلنى فى محل نصب على الحال ، والتقدير قامت نفس هى أعزّ علىّ من نفسى مظلّله لى من الشمس (قوله : قامت) فاعله ضمير يعود على النفس ، والجمله مؤكده لما قبلها (وقوله : ومن عجب) خبر

مقدم ،

ص: ۲۹۶

۱- شرح المرشدی علی عقود الجمان ج ۲ ص ۴۰ ، والشعر لأبی الفضل بن العمید ، نهایه الإیجاز ص ۲۵۲ ، والطراز ۱ / ۲۰۳ ، والمصباح ۱۲۹.

۲- الشعر لأبی الفضل بن العمید ، ونسبته إلیه فی شرح المرشدی علی عقود الجمان ۲ / ۴۰ ونهایه الإیجاز ۲۵۲ ، والمصباح ۱۲۹.

أى : غلام كالشمس فى الحسن والبهاء (تظلّلنى من الشمس)

فلو لا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقه لما كان لهذا التعجب معنى ؛ إذ لا تعجب فى أن يظلّل إنسان حسن الوجه إنسانا آخر.

(والنهى عنه) أى : ولهذا صحّ النهى عن التعجب ...

******

وشمس : مبتدأ مؤخر ، والجمله حال ، والتقدير : قامت تلك النفس مظلّله لى وشمس مظلّله من الشمس من العجب (قوله : أى غلام كالشمس فى الحسن والبهاء) أى : فقد شبه الغلام بالشمس وادّعى أنه فرد من أفرادها وأن حقيقتها متحققه فيه ، ثم استعار له اسمها (قوله : وجعله شمسا على الحقيقه) أى : من حيث إنه جعله فردا من أفرادها وأن حقيقتها موجوده فيه (قوله : إذ لا تعجب فى أن يظلّل إنسان .. إلخ) أى : لعدم الغرابه بخلاف تظليل الشمس الحقيقيه إنسانا من الشمس ، فإنه مستغرب ؛ وذلك لأن الشمس لا يرتسم ظلّ تحتها على إنسان مثلا ، إلا إذا حال بينه وبينها شىء كثيف يحجب نورها ، وأما إذا كان الحائل بينهما شيئا له نور فلا يرتسم ظل تحتها على الإنسان المظلّل ؛ لأن النور لا يحجب النور ، فإذا جعل ذلك الغلام شمسا حقيقه استغرب إيقاعه الظل على من ظلله. الاستغراب : كون الشمس التى من شانها طى الظل وإذهابه توجب ظلّا على تقدير حيلولتها بين الشمس وبين الإنسان المظلل (قوله : لما كان لهذا التعجب معنى) قال العصام : فيه نظر ؛ لأنه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ فى الحسن درجه الشمس أو من انقياده له وخدمته له.

فى قول الآخر

لا تعجبوا من بلى غلالته

قد زرّ أزراره على القمر (١)

وقوله :

ترى الثياب من الكتّان يلمحها

نور من البدر أحيانا فيبليها (٢)

١- شرح المرشدى ج ٢ / ٤٠ وهو لأبى الحسن بن طباطبا العلوى ، الطراز ٢ / ٢٠٣ ، نهايه الإيجاز ص ٢٥٣ ، والمصباح ١٢٩.
٢- لأبى المطاع ناصر الدوله الحمدانى ، الإيضاح ص ٢٥٩.

(فی قوله :

لا تعجبوا من بلی غلالته) (۱) هی شعار یلبس تحت الثوب ، وتحت الدرع أیضا (قد زرّ أزراره علی القمر) تقول : زررت القمیص علیه ، أزرّه : إذا شددت أزراره علیه ، ...

******

فکیف تنکر أن تبلی معاجرها

والبدر فی کل وقت طالع فیها

(قوله : فی قوله) أی : فی قول الشریف أبی الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهیم طباطبا بن إسماعیل بن إبراهیم بن الحسن بن علی بن أبی طالب - رضی الله عنه - وهو شاعر مفلق وعالم محقق مولده بأصبهان وبها مات ، والبیت من المنسرح وقبله :

یا من حکی الماء فرط رقّته

وقلبه فی قساوه الحجر

یا لیت حظّی کحظّ ثوبک من

جسمک یا واحدا من البشر

لا تعجبوا .. إلخ

(قوله : لا تعجبوا من بلی غلالته) البلی بکسر الباء مقصورا من بلی الثوب یبلی إذا فسد أی : لا تعجبوا من تسارع بلی وفساد غلالته ففی الکلام حذف مضاف (قوله : هی) أی الغلاله شعار أی : ثوب صغیر ضیّق الکمّین کالقمیص یلاقی البدن یلبس تحت الثوب الواسع ویلبس أیضا تحت الدرع. سمیّ شعارا ؛ لأنه یلی الشعر (قوله قد زرّ) أی : لأنه قد زرّ أی : شدّ وهو بالبناء للفاعل والفاعل ضمیر المحبوب وضمیر أزراره المنصوب علی المفعولیه راجع للمحبوب أیضا أو للغلاله ، وذکره باعتبار أنها قمیص أو شعار شبه المحبوب الذی هو مرجع الضمیر المستتر فی الفعل بالقمر واستعار اسم المشبه به للمشبه استعاره تصریحیه والبلی ترشیح ، ویحتمل أن" زرّ" بالبناء للمفعول ، وإزاراه نائب فاعل والضمیر للغلاله ، وعلی هذا فالمشبه هو المحبوب الذی هو مرجع الضمیر فی غلالته (قوله : تقول .. إلخ) أفاد بهذا أن تعدیه زرّ إلی الأزرار فیه ضرب من

۱- شرح المرشدی ج ۲ ص ۴۰ ، وهو لأبی الحسن ابن طباطبا العلوی ، الطراز ۲ / ۲۰۳ ، نهایه الإیجاز ص ۲۵۳ ، والمصباح

فلو لا أنه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى ؛ لأن الكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملابسه القمر الحقيقى ، لا بملابسه إنسان كالقمر فى الحسن. لا يقال : القمر فى البيت ليس باستعاره ؛ لأن المشبه مذكور - وهو الضمير فى غلالته وأزراره - ؛ لأنا نقول : لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافى الاستعاره المذكوره ، ...

******

التسامح ؛ لأنه إنما يتعدى للقميص ويتضمن الدلاله على الأزرار ، ولا يتعدى إلى الأزرار والشاعر قد عدّاه إليها (قوله : فلولا أنه جعله .. إلخ) حاصله : أنه لما خشى أن يتوهم أن صاحب الغلاله إنسان تسارع البلى لغلالته فيتعجب من ذلك ؛ لأن العاده أن غلاله الإنسان لا يتسارع البلى إليها قبل الأمد المعتاد لبلاها نهى الشاعر عن ذلك التعجب وبين سبب النهى وهو أنه لم يبق فى الإنسانيه ، بل دخل فى جنس القمريه ، والقمر لا يتعجب من سرعه بلى ما يباشر ضوءه ؛ لأن هذا من خواصّه - ومتى ظهر السبب بطل العجب - ولكون ما ذكر من خواص القمر قيل : إن من جمله عيوب القمر أنه يهدم العمر ويحل الدين ويوجب أجره المنزل ويسخن الماء ويفسد اللحم ويقرض الكتان ويعين السارق ويفضح العاشق الطارق (قوله : لأن الكتان) أى : الذى كانت منه الغلاله (قوله : لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافى الاستعاره) أى : لأنه لا ينبئ عن التشبيه ، والمنافى لها إنما هو الجمع بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه بحيث يكون المشبه به واقعا خبرا عن المشبه كما فى : زيد أسد ، أو حالا منه أو صفه له نحو : مررت بزيد أسدا ، وجاءنى رجل أسد ، فذلك الجمع ينبئ عن التشبيه ضروره أنه لا يصح صدقه على ما جرى عليه فتقدر أداه التشبيه نفيا لما يلزم من فساد الصدق كما تقدم على ما فيه ، وأما إذا ذكر المشبه لا على وجه ينبئ عن التشبيه - كما فى البيت - لعدم جريان المشبه به عليه حتى يسهل تقدير الأداه نظرا للمعنى فهو استعاره ، وقد سبق كلّ من هذا البحث وجوابه فى بحث المجاز العقلى ، وأنت خبير بأن هذا الجواب يقتضى أن نحو : على لجين الماء استعاره وهم صرحوا بكونه تشبيها إلا أن يقال : تصريحهم بكونه تشبيها لا ينافى صحه كونه استعاره - فتأمل.

كما يقال : سيف زيد فى يد أسد ؛ فإن تعريف الاستعاره صادق على ذلك.

(وردّ) هـذا الدليل (بأن الادّعاء) أى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به (لا يقتضـى كونها) أى : الاسـتعاره (مسـتعمله فيما وضـعت له) للعلم الضـرورى بـأن أسـدا - فى قولنـا : رأيت أسـدا يرمى - مسـتعمل فى الرجل الشـجاع ، والموضوع له هو السـبع المخصوص ؛ وتحقيق ذلك : أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنىّ على أنه جعل أفراد الأسد ...

******

(قوله : كما يقال) أى : كقولنا أى كعدم المنافاه فى قولنا : سيف زيد فى يد أسد المراد فى يده فقد شبه زيد بالأسد ، وادعى أنه فرد من أفراده واسـتعير اسم المشـبه به للمشـبه على طريق الاسـتعاره التصريحيه ، فقد جمع بين المشبه - وهو زيد - والمشبه به - وهو الأسـد - على وجه لا ينبئ عن التشبيه ؛ لأن هذا التركيب ونحوه لا يتأتى فيه تقدير الأداه إلا بزياده فى التركيب أو نقص منه بحيث يتحول الكلام عن أصـله كأن يقال رأيت فى يد رجل كالأسد سيفا (قوله : ورد هذا الدليل) حاصله : منع الصغرى القائله : الاسـتعاره لفظ مسـتعمل فيما وضع له بعد الادعاء أى : لا نسلم ذلك ، وهذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا فى غير ما وضع له هـذا ، وقـد علم من مضـمون الكلام أولا ـ وآخرا : أن ادعـاء دخول المشـبه فى جنس المشـبه به مسـلم عنـد القائـل بأن الاسـتعاره مجـاز لغوى ، ومعلوم أن كون اللفظ أطلق على غير معناه الأصـلى فى نفس الأمر مسـلم عنـد القائل بأنها مجاز عقلى ، وبقى النزاع فى أن الاسـتعاره هل تسمى مجازا لغويّا نظرا لما فى نفس الأمر ، أو عقليّا نظرا للمبالغه والادعاء؟ فالخلاف على هذا عائد إلى اللفظ والتسميه - فتدبر.

(قوله : مسـتعمل فى الرجل الشجاع) أى : وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به ، إذ تقدير الشىء نفس الشـىء لا يقتضـى كونه إياه حقيقه (قوله : وتحقيق ذلك) أى : تحقيق أن الادعاء المـذكور لا يقتضـى كون الاسـتعاره مسـتعمله فيمـا وضـعت له ، وحاصـل مـا ذكره من التحقيق : أن ادعـاء دخول المشـبه فى جنس المشـبه به لا ـ يقتضـى كونها مسـتعمله فيما وضعت له ، إذ ليس معناه ما فهمه المستدلّ

بطريق التأويل قسمين :

أحدهما : المتعارفا ، وهو الذى له غايه الجراءه ، ونهايه القوه فى مثل تلك الجثه المخصوصه.

والثانى : غير المتعارف : وهو الذى له تلك الجراءه لكن لا فى تلك الجثه المخصوصه ، والهيكل المخصوص ، ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف ؛ فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له ، والقرينه مانعه عن إراده المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف. وبهذا يندفع ما يقال : إن الإصرار على دعوى الأسديه للرجل الشجاع ينافى نصب القرينه المانعه عن إراده ...

******

من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقه حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له والتجوّز فى أمر عقلى وهو جعل غير المشبه به مشبها به ، بل معناه : جعل المشبه به مؤولا بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به ، وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف ، وأن أفراده قسمان : متعارف وغير متعارف ، ولا خفاء فى أن الدخول بهذا المعنى لا يقتضى كونها مستعمله فيما وضعت له ؛ لأن الموضوع له هو المفرد المتعارف والمستعمل فيه هو المفرد الغير المتعارف.

(قوله : بطريق التأويل قسمين) متعلق بجعل. إن قلت : إن الذى بطريق التأويل إنما هو أحد القسمين وهو غير المتعارف ، وأما الآخر وهو المتعارف فبطريق التحقيق - فكيف يقول الشارح على أنه جعل أفراد الأسد قسمين بطريق التأويل؟ قلت : جعل الأفراد قسمين مبنىّ على كون الأسد موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كلّ منهما وهو مجترىء ، وكونه موضوعا لذلك ليس إلا بطريق التأويل وأما بطريق التحقيق فهو منحصر فى قسم واحد وهو المتعارف. اه يس.

(قوله : فى مثل) أى : المودعين فى مثل .. إلخ (قوله : والهيكل المخصوص) عطف تفسير (قوله : والقرينه مانعه عن إراده .. إلخ) أى : لا عن إراده الجنس بقسميه (قوله : وبهذا يندفع .. إلخ) أى : ببيان أن القرينه مانعه عن إراده المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف ، فيندفع ما يقال : إن الإصرار على دعوى الأسديه للرجل ينافى القرينه المانعه من إراده الأسديه ، ووجه الاندفاع : أن

السبع المخصوص.

(وأما التعجب والنهى عنه) كما فى البيتين المذكورين (فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغه) ودلاله على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن التعجب يترتب على المشبه أيضا.

******

الإصرار على دعوى الأسديه بالمعنى الغير المتعارف ، ونصب القرينه إنما يمنع من إراده الأسديه بالمعنى المتعارف ، وحينئذ فلا منافاه (قوله : السبع المخصوص) الأنسب أن يقول : عن إراده الأسد ويحذف قوله المخصوص ؛ لأن ذكره فى السؤال يشير إلى الجواب - تأمل.

(قوله : وأما التعجب .. إلخ) هذا إشاره إلى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم ، وهو إذا كان الادعاء لا يقتضى استعمال الاستعاره فيما وضعت له فلا يصح التعجب والنهى عنه فى البيتين السابقين ؛ لأنهما لا يتمّان إلا بجعل المشبه من أفراد المشبه به حقيقه ، وحاصل الجواب الذى أشار له المصنف : أن التعجب والنهى عنه لتناسى التشبيه ، وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف فى حقيقته ، حتى إن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه ، وبما تقرر من جعل كلام المصنف إشاره لجواب سؤال مقدر ، اندفع ما ذكره العلّامه العصام : من أن التعجب والنهى لم يجعلا دليلا على كون الاستعاره مستعمله فيما وضعت له ، بل استدل بهما على الادعاء ، فلما سلم المجيب الادعاء ومنع اقتضاءه كون الاستعاره مستعمله فيما وضعت له ، فلا حاجه إلى المنازعه فى كون التعجب والنهى مبنّيين على الادعاء ، إذ بناؤهما عليه لا ينافى مجازا لغويّا ، فالأولى إسقاط قوله : وأما التعجب والنهى عنه (قوله : وأما التعجب) أى : من المشبه (وقوله : والنهى عنه) أى : عن التعجب (قوله : فللبناء) أى : فلبناء الاستعاره (قوله : على تناسى التشبيه) أى : إظهار التناسى ، والمراد بالتناسى النسيان أى : على إظهار نسيان التشبيه (قوله : قضاء .. إلخ) وإنما تنوسى فيه التشبيه توفيه لحق المبالغه فى دعوى الاتحاد (قوله : ودلاله .. إلخ) عطف تفسير على قوله : قضاء لحق المبالغه.

مفارقه الاستعاره للكذب

(والاستعاره تفارق الكذب بالبناء على التأويل) فى دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين : متعارفا ، وغير متعارف - كما مرّ - ولا تأويل فى الكذب.

(ونصب) أى : وبنصب (القرينه على إراده خلاف الظاهر) فى الاستعاره لما عرفت أنه لا بدّ للمجاز من قرينه مانعه عن إراده الموضوع له ، بخلاف الكذب ؛ فإن قائله لا ينصب قرينه على إراده خلاف الظاهر ، بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعاره (علما) لما سبق من أنها تقتضى إدخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين : متعارفا ، وغير متعارف ، ...

******

(قوله : والاستعاره تفارق الكذب) أى : والكلام الذى فيه الاستعاره يفارق الكلام الكاذب أى : لا يشتبه به بسبب ما ذكر من الأمرين. فقولك : جاءنى أسد يشتبه بالكلام الكاذب لو لا الوجهان ، فاندفع ما يقال : إن الاستعاره تكون فى المفرد ؛ لأنها الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ، والكذب يكون فى الحكم ، فالمتصف بالكذب الكلام المركب المستعمل فى غير ما وضع له ، فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج للفرق (قوله : بالبناء على التأويل) أى : بسبب بنائها على التأويل وعدم بناء الكذب عليه (قوله : فى دعوى .. إلخ) متعلق بمحذوف صفه للتأويل أى : المتحقق فى دعوى .. إلخ من تحقق العامّ فى الخاصّ ، أو أن "فى" بمعنى "من" البيانيه.

(قوله : بل يبذل المجهود .. إلخ) يقال : بذل يبذل كنصر ينصر ، والمراد بالمجهود : الجهد والوسع والطاقه ، والمراد بترويج ظاهره : إظهار صحته عند السامع ومحل كون الكذب يبذل المتكلم وسعه وطاقته فى ترويج ظاهره إذا عرف عدم مطابقته وقصد إظهار صحته ، لا إن لم يقصد ذلك واعتقد الصحه (قوله : ولا تكون علما) أى : شخصيّا ؛ لأنه المتبادر من إطلاق العلم ؛ ولأن علم الجنس تجرى فيه للاستعاره كاسم الجنس ، بخلاف علم الشخص ، فلا يصح أن يشبه زيد بعمرو فى الشكل والهيئه مثلا ويطلق عليه اسمه ، وتخصيص المصنف الاستعاره بالذكر فى الامتناع يفهم منه : أن الامتناع

ولا يمكن ذلك فى العلم (لمنافاته الجنسيه) لأنه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك ، والجنسيه تقتضى العموم وتناول الأفراد ...

******

فى العلميه مخصوص بها ، وأما المجاز المرسل فيجوز فى العلميه ، إذ لا مانع من كون المجاز المرسل علما لصحه أن يكون للعلم لازم ولو غير مشتهر يستعمل فيه لفظ العلم ، كما إذا أطلق قيار" علم فرس" على زيد مرادا منه لازمه وهو شده العدو - أى : الجرى - ثم إن جمله" ولا تكون علما" عطف على قوله : والاستعاره تفارق الكذب عطف جمله فعليه على اسميه ، ولك أن تجعله عطفا على قوله : تفارق الكذب ، فيكون التناسب مرعيّا.

(قوله : ولا يمكن ذلك فى العلم) أى : الشخصى (وقوله : لمنافاته الجنسيه) أى : التى تقتضيها الاستعاره (وقوله : لأنه) أى : العلم (وقوله : يقتضى التشخص) أى :تشخص معناه وتعيّنه خارجا ، وهذا ظاهر فى علم الشخص لا فى علم الجنس ؛ لإمكان العموم فى معناه لكونه ذهنيّا ، والمعنى الذهنى لا ينافى تعدد الأفراد له.

(قوله : وتناول الأفراد) عطف تفسير ، وما ذكره العلامه الشارح - من أن الاستعاره تقتضى إدخال المشبه فى جنس المشبه به ، بجعل أفراده قسمين : متعارف وغير متعارف ، وذلك غير ممكن فى العلم الشخصى - هو طريقه صاحب المفتاح ، حيث قال فيه : والذى قرع سمعك من أن مبنى الاستعاره على إدخال المستعار له فى جنس المستعار منه هو السرّ فى امتناع دخول الاستعاره فى الأعلام الشخصيه ، إلا إذا تضمنت نوع وصفيه ، وقال السيد فى شرحه للمفتاح : لا نسلّم أن الاستعاره تعتمد على الإدخال المذكور ؛ لأن المقصود من الاستعاره المبالغه فى حال المشبه بأنه يساوى المشبه به فيه ، وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به إن كان اسم جنس أو جعله عينه ادعاء إن كان علم شخص ، فإن المقصود من قوله : رأيت اليوم حاتما : أنه رأى عين ذلك الشخص ، لا أنه رأى فردا من أفراد الجواد - اه.

قال العلامه عبد الحكيم : وفيما قاله السيد بحث - أما أولا : فلأن القول بالإدخال فى اسم الجنس مما لا داعى إليه ، فإن المبالغه تحصل فيه أيضا بادعاء الاتحاد ، وأما ثانيا : فلأن جعله عينه فيما إذا كان علما شخصيّا إن كان لا عن قصد فهو غلط.

(إلا إذا تضمن) العلم (نوع وصفيه) بواسطه اشتهاره بوصف من الأوصاف (كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجود ، ومادر بالبخل ، ...

******

وإن كان قصدا ، فإن كان بإطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد ، وإن كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطله وكذب محض ، وحينئذ فلا بدّ من التأويل وهو إنما يكون بإدخاله فيه ، والحاصل : أن استعمال اسم المشبه به فى المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقى وهو ظاهر ، فلو لم يعتبر الوضع التأويلى لم يصح استعماله فيه (قوله : إلا إذا تضمن العلم نوع وصفيه) استثناء من عموم الأحوال (وقوله : تضمن) أى : استلزم نوع وصفيه ، وليس المراد أنه دلّ دلالة تضمنيه على نوع من الأوصاف كالكرم (قوله : نوع وصفيه) الأولى نوع وصف ؛ لأن الوصف مصدر لا يحتاج فى إفاده المعنى المصدرى إلى إلحاق الياء - كذا فى الأطول.

(قوله : بواسطه) متعلق بتضمن (وقوله : اشتهاره) أى : العلم أى : اشتهار مدلوله وهو الذات ، فالعلم المتضمن نوع وصفيه هو أن يكون - كمدلوله - مشهورا بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف ، فلما كان العلم المذكور بهذه الحاله جعل كأنه موضوع للذات المستلزمه لذلك الوصف فيكون كليا تأويلا ، فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلى صح جعله استعاره بسبب ادعاء أنه من أفراد ذلك الكلى ، مثلا حاتم موضوع للذات المعينه ، ثم إنه بواسطه اشتهارها بالكرم بحيث متى أطلق حاتم يفهم منه الجواد صار حاتم كأنه موضوع للجواد وهو معنى كلى ، فيصح أن يطلق لفظ حاتم على زيد الكريم بأن تقول عند رؤيتك لزيد : رأيت اليوم حاتما بسبب تشبيه زيد بحاتم فى الجود ، وملاحظه أن حاتما كأنه موضوع للجواد وأن زيدا فرد من أفراده - وكذا يقال فى غيره.

(قوله : كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود) أى : المستلزم للاتصاف به ، فيجعل ذلك الوصف لازما له وهو وجه الشبه فى الاستعاره. وحاتم فى الأصل : اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم ، نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى (قوله : ومادر بالبخل) أى : ومادر المتضمن الاتصاف بالبخل ، وهو رجل من بنى هلال بن عامر بن صعصعه ، قيل إنما

وسحبان بالفصاحه ، وباقل بالفهاهه ؛ فحينئذ يجوز أن يشبه شخص ب- حاتم فى الجود ، ويتأول فى حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد ؛ سواء كان ذلك الرجل المعهود ، أو غيره - كما فى : الأسد - فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود ، والفرد الغير المتعارف ، ويكون إطلاقه على المعهود - أعنى : حاتما الطائى - حقيقه ، وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعاره ، نحو : رأيت اليوم حاتما.

(وقرينتها) يعنى : أن الاستعاره لكونها مجازا لا بدّ لها من قرينه مانعه عن إراده المعنى الموضوع له. وقرينتها : ...

******

سمىّ مادرا ؛ لأنه سقى إبلا له من حوض فلما فرغت الإبل من الشرب بقى فى أسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به - أى : حرك ماءه به - بخلا خوفا من أن يستقى من حوضه أحد (قوله : وسحبان) هو فى الأصل صيّاد يصيد ما مرّ به ، ثم جعل علما للبليغ المشهور والمناسبه ظاهره - ا. ه أطول.

(قوله : وباقل بالفهاهه) أى : وباقل المتضمن الاتصاف بالفهاهه - أى : العجز عن الإفصاح عما فى الضمير - وهو اسم رجل من العرب كان شديد العىّ فى النطق ، وقد اتفق أنه كان اشترى ظبيا بأحد عشر درهما فقيل له : بكم اشتريته ففتح كفيه ، وفرّق أصابعه ، وأخرج لسانه ليشير بذلك إلى أحد عشر ، فانفلت منه الظبى ، فضرب به المثل فى العىّ (قوله : فحينئذ) أى : فحين إذ تضمن العلم كحاتم نوع وصفيه يجوز .. إلخ (قوله : ويتناول فى حاتم .. إلخ) أى : فالتأويل بعد التشبيه ولا يتوقف هو على التشبيه ، وبهذا اندفع ما يقال : إنه إذا كان فردا من أفراده فكيف يصح التشبيه حينئذ؟! (قوله : وقرينتها) أى : والقرينه الثابته لها ، وإنما ثبتت لها لكونها مجازا كما أشار له الشارح. قال العلّامه عبد الحكيم : وأشار الشارح بهذا الدليل العامّ الجارى فى كل مجاز سواء كان مرسلا أو استعاره إلى أن تخصيص قرينه الاستعاره بالبيان إنما هو للاعتناء بشأنها وإلا فالقرينه لازمه فى كل مجاز - اه.

وفى الأطول : أن ما ذكره المصنف من التقسيم غير مختصّ بقرينتها ، بل يجرى فى قرينه المجاز المرسل والمكنيه ، ولا داعى إلى جعل قرينه المكنيه واحدا والزائد عليه ترشيحا - اه.

(إما أمر واحد - كما فى قولك : رأيت أسدا يرمى - أو أكثر) أى : أمران ، أو أمور يكون كل واحد منها قرينه (كقوله : فإن تعافوا) أى : تكرهوا (العدل والإيمان فإن فى أيماننا نيرانا) (١)

أى : سيوفا تلمع كشعل النيران ...

******

(قوله : إما أمر واحد) أى : من ملائمات المشبه فى المصرحه كيرمى ، ومن ملائمات المشبه به فى المكنيه كالأظفار (قوله : يرمى) أى : بالسهم وليس المراد مطلق رمى ؛ لأنه يكون حتى فى الأسد الحقيقى - تأمل.

(قوله : يكون كل واحد منها قرينه) أى : وليس واحد منها ترشيحا ولا تجريدا لعدم ملاءمته للطرفين ملاءمه شديده ، وما ذكره المصنف مبنىّ على جواز تعدد القرينه وهو الحق ، وقال بعضهم : لا يجوز تعدد قرينه الاستعاره ؛ لأنه إن كان الصرف عن إراده المعنى الحقيقى بجميع تلك الأمور ، فلا نسلم تعدد القرينه ، وإن كان بكل واحد فلا حاجه لما عدا الأول ، وحينئذ فيجعل ترشيحا أو تجريدا (قوله (٢) : كقوله فإن تعافوا .. إلخ) قال فى معاهد التنصيص : هذا البيت لبعض العرب ولم يعيّنه ، وقوله : فإن تعافوا مأخوذ من : عاف يعاف بمعنى كره ، وأصل عاف يعاف عوف يعوف : كعلم يعلم ، يقال : عاف الرجل طعامه وشرابه أى : كرهه أى : إن تكرهوا العدل والإنصاف وتميلوا للجور وتكرهوا التصديق بالنبى ، فإن فى أيدينا سيوفا تلمع كالنيران نحار بكم ونلجئكم إلى الطاعه بها ، والعدل : هو وضع الشىء فى محلّه فهو مقابل للظلم ، والإيمان الأول فى البيت [بكسر الهمزه] تصديق النبى - عليه الصلاه والسّلام - فيما جاء به عن الله ، والأيمان الثانى بفتح الهمزه جمع يمين يطلق على القسم وعلى الجارحه المعلومه وهو المراد ، ويصح أن يقرأ الأيمان فى الموضعين بفتح الهمزه جمع يمين ، والمراد منه القسم فى الأول ، والجارحه فى الثانى (قوله : أى سيوفا تلمع .. إلخ) أى : فقد شبه السيوف بالنيران بجامع

١- تعافوا : تكرهوا. نيرانا - أى : سيوفا تلمع كأمثال نيران. الإيضاح ص ٢٦٠.

٢- انظر الإيضاح ص ٢٦٠.

فتعلق قوله : تعافوا بكل من العدل والإيمان قرينه على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط : تحاربون وتلجأون إلى الطاعه بالسيوف (أو معان ملتئمه) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينه ، لا كل واحد. وبهذا ظهر فساد قول من زعم أن قوله : أو أكثر شامل لقوله : معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسيما (كقوله :

******

اللمعان فى كلّ واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرحه (قوله : فتعلق) أى : ارتباط قوله تعافوا بكل .. إلخ ، ظاهره : أن القرينه على أن المراد بالنيران السيوف تعلق الإعافه بكلّ من العدل والإيمان ، وفيه أن الكلام فى القرينه المتعدده وهى لا تكون إلا لفظيه والتعلق والارتباط ليس كذلك ، فالأولى أن يقول : فكل واحد من العدل والإيمان باعتبار تعلق الإعافه به قرينه على أن المراد بالنيران السيوف ، وإنما جعل كل واحد قرينه ولم يجعل أحدهما قرينه والآخر تجريدا ؛ لأن مجموع الأمرين بمنزله الشرط فهما بمنزله الشرط شىء واحد لكن لو انفرد كل واحد منهما لصح قرينه (قوله : لدلالته) أى : تعلق تعافوا بكل من العدل والإيمان (قوله : تحاربون) أى : محذوف تقديره تحاربون ، وأما قوله : فإن فى أيماننا نيرانا - فهو علّه لذلك الجواب المحذوف أقيمت مقامه ، ولو حذف النون من تحاربون وتلجأون لكان حسنا ؛ لأن رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعا ضعيف. قال فى الخلاصه :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

ورفعه بعد مضارع وهن

إن قلت : إن المحاربه تكون أيضا بالنار الحقيقيه فهلا حملت النيران على حقيقتها ، فيكون القصد تخويفهم بالإحراق. قلت : إن القائل يرى الأخذ بالشريعه وليس فيها إحراق كاره العدل والإيمان ، بل تعذيبه بالسيف (قوله : مربوط) تفسير لملتئمه (وقوله : يكون الجميع) أى : المجموع (وقوله : لا كل واحد) أى : فظهرت مقابلته لقوله : أو أكثر (قوله : فلا يصح جعله مقابلا له) أى : لأنه من أفراده (قوله : وقسيما) عطف مرادف (قوله : كقوله) أى : البحترى من قصيده من الطويل ، وبعد البيت :

يكاد النّدا منها يفيض على العدا

لدى الحرب تثنى فى قنا وقواضب (١)

١- ديوان البحترى ١ / ١٧٩.

وصاعقه من نصله) أى : من نصل سيف الممدوح (تنكفى بها) من : انكفأ - أى : انقلب - والباء للتعديه ، والمعنى : رب نار من حدّ سيفه يقلبها (على أرؤس الأقران ...

******

الثنى مصدر ثنيت الشىء أى : ضاعفته ، والقنا : جمع قناه وهى الرمح والقواضب : القواطع (قوله : وصاعقه) يروى بالجر على إضمار رب ، وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله من نصله ، وخبره قوله تنكفى بها ، والصاعقه فى الأصل نار سماويه تهلك ما أصابته تحدث غالبا عند الرعد والبرق (قوله : من نصله) بيان لصاعقه أى : صاعقه هى نصله فجعله صاعقه ، أو المراد صاعقه ناشئه من نصله فكأن لنصله صاعقه تحرق الأعداء ، والأوّل أظهر ، وإلى الثانى ذهب الشارح (قوله : أى : من نصل سيف الممدوح) أشار به إلى أن ضمير نصله للممدوح وفى الكلام حذف مضاف ، ويجوز أن يرجع الضمير للممدوح ولا حذف والإضافه لأدنى ملابسه. قال فى الأطول : والنصل هو حد السيف كما فى الصحاح ، أو نفس السيف الخالى عن المقبض كما فى القاموس ، فقد اختفى المقبض فى يده - اه.

وكلام الشارح ظاهر على الأول لا على الثانى إلا أن تجعل إضافه نصل للسيف للبيان ، وعليه فيحتاج لتقدير حدّ - تأمل.

(قوله : رب نار) هذا تفسير للصاعقه (وقوله : من حدّ سيفه) فيه إشاره إلى أن النصل هو حد السيف (وقوله : يقلبها) أى : تلك النار وهى نفس السيف ولذا لم يقل يقلب أصلها الذى هو السيف وقوله يقلبها توضيح لكون الباء للتعديه (قوله : على أرؤس الأقران) الأرؤس جمع رأس ، والأقران : جمع قرن وهو المكافئ والمماثل وكلاهما جمع قلّه ، وآثره على جمع الكثره لما فيه من الإشاره إلى قلّه أكفائه فى الحرب وقلّه أمثاله فيها ، أو إلى الاستخفاف بأمرهم وتقليلهم فى مقابلته ، ولا يخفى ما فيه من اللطف ، أو المراد بأرؤس الأقران جمع الكثره بقرينه المدح ، إذ كل من الجمعين يستعار للآخر - كذا قيل ، وهذا مبنىّ على أن جمع الكثره موضوع لما فوق العشره ، أما على أنه موضوع لما فوق الاثنين ، وإن الجمعين إنما يفترقان فى الغايه لا فى المبدأ فلا يستعار جمع الكثره

خمس سحائب) (١)

أى : أنامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا كالسحائب ، أى : يصبها على أكفائه فى الحرب فيهلكهم بها ، ولما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقه ، وبيّن أنها من نصل سيفه ، ثم قال : على أرؤس الأقران ، ثم قال : خمس فذكر العدد الذى هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل.

أنواع الاستعاره باعتبار الطرفين

(وهى) أى : الاستعاره (باعتبار الطرفين) المستعار منه ، والمستعار له (قسمان ؛ لأن اجتماعهما) أى : اجتماع الطرفين (فى شىء إما ممكن ، نحو : (فَأَحْيَيْناهُ) فى : (أَوَمَنْ كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ)(٢) أى : ضالّا فهديناه) ...

******

للقلّه. نعم ، يستعار جمع القلّه للكثره كما هنا (قوله : خمس سحائب) فاعل تنكفى بها وهو من إضافه الصفه للموصوف كما أشار له الشارح بقوله أى : أنامله الخمس ، والمراد العليا فقط ، وإلا فالأنامل كثيره ، وعبّر الشارح بالأنامل دون الأصابع مع أن الذى يقبض على السيف وينقلب به على الأعداء الأصابع لا الأنامل للمبالغه فى شجاعه الممدوح أى : إنه لشجاعته وقوته لا كلفه عليه ولا مشقّه فى قلب السيف على الأقران بالأنامل ، وهذا إذا أريد بالأنامل حقيقتها ، ويحتمل أنه أراد بالأنامل الخمس الأصابع مجازا وعلى هذا فلا مبالغه (قوله : التى هى فى الجود .. إلخ) أشار بهذا إلى أن البيت فيه من المحسّنات البديعيه والاستتباع ، حيث ضمن الشاعر مدح الممدوح بالشجاعه مدحه بالسخاوه (قوله : وعموم العطايا) أخذ العموم من السحائب.

(قوله : فذكر العدد) بتخفيف الكاف أى : ولا شك أن ذكر العدد قرينه على أن المراد بالسحائب الأنامل ، إذ السحائب الحقيقيه ليست خمسا فقط (قوله : فظهر من جميع ذلك) أى : من ذكر الصاعقه ومن كونها ناشئه من حدّ سيفه ومن انقلابها على

١- للبحترى فى ديوانه ١ / ١٧٩ ، الطراز ١٣ / ١ / ٢٣١ ، وروايه الديوان : وصاعقه من كفه ينكفى بها على أرؤس الأعداء خمس سحائب

٢- الأنعام : ١٢٢.

استعار الإحياء من معناه الحقيقى - وهو جعل الشىء حيّا - للهدايه - التى هى الدلاله على طريق يوصل إلى المطلوب - ، والإحياء والهدايه مما يمكن اجتماعهما فى شىء واحد ، وهذا أولى من قول المصنف : إن الحياه والهدايه مما يمكن اجتماعهما فى شىء واحد ؛ لأن المستعار منه هو الإحياء ، لا الحياه ، وإنما قال : نحو : أحييناه ؛ لأن الطرفين فى استعاره الميت للضالّ ...

******

أرؤس الأقران ومن كون المنقلب بها خمسا - وفى كون مجموع ما ذكر هو الدالّ على أن المراد بالسحائب أنامل الممدوح نظر ، إذ لو أسقط بعضها كلفظ الخمس وأرؤس الأقران بأن يراد بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد على أن إضافه الصاعقه لنصل السيف كاف فى القرينه المذكوره ، فيخالف ما مرّ من قوله : مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينه ، اللهم إلا أن يراد الدلاله الواضحه البالغه فى الوضوح ، والحاصل : أن الدلاله الواضحه على المراد متوقفه على الجميع ، وهذا لا ينافى كفايه بعضها فى أصل الدلاله على المراد ، وحينئذ فقول الشارح سابقا : مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينه .. إلخ ناظر للدلاله الواضحه البالغه فى الوضوح لا لأصل الدلاله - فلا منافاه.

(قوله : استعار الإحياء) أى : استعار هذه اللفظ (وقوله : للهدايه متعلق باستعار) أى : استعاره لها بعد تشبيه الهدايه بمعنى الدلاله على طريق توصل بالإحياء بمعنى جعل الشىء حيّا ، وادعاء أنه فرد من أفرادها ، ووجه الشبه بين الإحياء والهدايه ترتب الانتفاع والمآثر على كلّ منهما ، كما أن وجه الشبه بين الإماته والإضلال ترتب نفى الانتفاع على كلّ منهما ، وإنما قال استعار الإحياء مع أن المستعار الفعل أعنى أحييناه ؛ لأن استعارته تبعيه لاستعاره المصدر أعنى الإحياء (قوله : مما يمكن اجتماعهما) أى : من الشيئين اللذين يمكن اجتماعهما فى شىء أى : فقد اجتمعا فى الله سبحانه وتعالى فإنه محيى وهادى (قوله : وهذا) أى : قولنا والإحياء والهدايه مما يمكن اجتماعهما (قوله : أولى من قول المصنف) أى : فى الإيضاح (قوله : لأن المستعار منه هو الإحياء لا الحياه) إن قلت : مقتضى هذا التعليل أن يكون ما قاله المصنف خطأ ، وأن ما قاله الشارح هو الصواب - قلت : إنما قال الشارح : وهذا أولى لإمكان أن يقال : مراد المصنف بالحياه الإحياء لكونها أثرا له (قوله : وإنما قال : نحو أحييناه) أى : ولم يقل نحو (أَوَمَنْ كانَ مَيْتاً

مما لا يمكن اجتماعهما فى شىء إذ الميت لا يوصف بالضلال.

(ولتسمّ) الاستعاره التى يمكن اجتماع طرفيها فى شىء (وفاقيه) لما بين الطرفين من الاتفاق.

(وإما ممتنع) عطف على : إما ممكن (كاستعاره اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) ...

******

فَأَحْيَيْناهُ)(۱) حتى يكون ميتا داخلا فى التمثيل أيضا (قوله : مما لا يمكن اجتماعهما) أى : فقد اجتمع فى الآيه الاستعارتان الوفاقيه والعناديه (قوله : إذ الميت لا يوصف بالضلال) أى : لأن الموت عدم الحياه والضلال هو الكفر والميت العادم للحياه لا يتصف بالكفر إلا باعتبار ما كان ، لا حقيقه ؛ لأن الكفر جحد الحق ، والجحد لا يقع من الميت لانتفاء شرطه وهو الحياه (قوله : ولتسم وفاقيه) إنما سموها وفاقيه لا اتفاقيه ؛ لأن وفاقيه أنسب بعناديه ، واللام فى قوله : ولتسم : لام الأمر - أى : أدع إلى تسميتها وفاقيه ، وإنما لم يقل : وتسمى إشعارا بأن هذه التسميه من جهه المصنف لا قديمه (قوله : لما بين الطرفين من الاتفاق) أى : الاجتماع وعدم المباينه ، وكان الأولى أن يقول : لما بين الطرفين من الوفاق ؛ لأن المفاعله على بابها ، إذ كلّ من الطرفين وافق صاحبه فى الاجتماع معه فى موصوف واحد.

(قوله : كاستعاره اسم المعدوم) أى : وكاستعاره الميت للضالّ ، إذ لا يجتمع الموت والضلال فى شىء ، ثم إن إضافه استعاره للاسم بيانيه ، وأما إضافه اسم للمعدوم فيصح جعلها بيانيه أيضا ، ويصح جعلها حقيقيه بأن يراد بالمعدوم الأمر الغير الموجود ، ويراد باسمه اللفظ الدالّ عليه وهو لفظ معدوم ، وذلك بأن تقول فى زيد الذى لا نفع به : رأيت اليوم معدوما فى المسجد ، أو تقول : جاء المعدوم ونحو ذلك ، فشبه الوجود الذى لا نفع فيه بالعدم ، واستعير العدم للوجود ، واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود لا نفع فيه فهو استعاره مصرحه تبعيه عناديه ؛ لأن من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان فى شىء. قال فى الأطول : ولا تتوقف استعاره اسم المعدوم للموجود على عدم نفعه أصلا ،

۱- الأنعام : ۱۲۲.

هو بالفتح : النفع - أى : لانتفاء النفع فى ذلك الموجود - كما فى المعدوم ، ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم فى شىء ممتنع ، وكذلك استعاره اسم الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميله التى تحيى ذكره ، وتديم فى الناس اسمه.

(ولتسمّ) الاستعاره التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شىء (عناديه) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما.

(ومنها) أى : من العناديه : الاستعاره (التهكّميه ، والتمليحيه - وهما ما استعمل فى ضده) أى : الاستعاره التى استعملت ...

******

بل يمكن الاستعاره للنافع فى أمر غير نافع فى أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله : هو بالفتح) أى : والمد وإما بكسر الغين مع المد فهو الترنم بالصوت ، وبكسر الغين مع القصر فاسم لليسار والاستغناء ، وأما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهمل (قوله : ولا شك أن اجتماع الوجود) وهو المستعار له أصاله (وقوله : والعدم) أى : وهو المستعار منه أصاله (قوله : وكذلك استعاره اسم الموجود .. إلخ) هذا عكس مثال المصنف فيشبه عدم الشىء مع بقاء آثاره الجميله بوجوده ويستعار الوجود للعدم ، ويشتق من الوجود موجود بمعنى معدوم بقيت آثاره الجميله فهو استعاره مصرحه تبعيه عناديه ؛ لأن اجتماع الوجود والعدم فى شىء ممتنع.

(قوله : لتعاند الطرفين) أى : تنافيهما (قوله : وامتناع اجتماعهما) عطف تفسير.

إن قلت : إن الوفاق بين الطرفين والعناد بينهما كما يتأتّيان فى الاستعاره يتأتّيان فى التشبيه ، فلم لم يذكرا هناك؟ أجيب بأن المقصود المبالغه ، ولا يخفى أن جعل أحد المتعاندين من جنس الآخر متحدا به أشد مبالغه وغرابه من تشبيه أحدهما بالآخر - اه يس.

(قوله : التهكّميه) أى : ما كان الغرض منها التهكّم والهزء والسخريه (قوله : والتمليحيه) أى : ما كان الغرض منها إيراد القبيح بصوره شىء مليح للاستظراف (قوله : أى : الاستعاره التى استعملت .. إلخ) أشار بهذا الضابط إلى كلّ من التهكميه والتمليحيه ، وحاصله : أن يطلق اللفظ الدال على وصف شريف على ضده : كإطلاق

فی ضد معناها الحقیقی (أو نقیضه ؛ لما مرّ) أی : لتنزیل التضادّ ، أو الناقض منزله التناسب بواسطه تملیح ، أو تهکم - علی ما سبق تحقیقه فی باب التشبیه - (نحو : (فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِیمٍ)(۱) أی : أنذرهم ، استعیرت البشاره - التی هی الإخبار ...

******

الکریم علی البخیل ، والأسد علی الجبان ، ولا یصح فیهما إطلاق البخیل علی الکریم ، ولا إطلاق الجبان علی الأسد ، وقد علمت من هذا أن التهکمیه والتملیحیه بمعنی ، إلا أن الفارق بینهما من جهه أنه إن کان الغرض الحامل علی استعمال اللفظ فی ضد معناه الهزء والسخریه بالمقول فیه کانت تهکمیه ، وإن کان الغرض الحامل علی ذلک الغرض الحامل علی ذلک بسط السامعین وإزاله السآمه عنهم بواسطه الإتیان بشیء ملیح مستظرف کانت تملیحیه ، فإذا أطلق الأسد علی الجبان فقد نزل التضادّ منزله التناسب تهکّما أو تملیحا ، وشبه الجبان بالأسد بجامع الشجاعه الموجوده فی المشبه - وهو الجبان - تنزیلا والموجوده فی المشبه به - وهو الأسد - حقیقه ، واستعیر اسم الأسد للجبان استعاره مصرحه (قوله : فی ضدّ معناها الحقیقی أو نقیضه) الضدّان : هما الأمران الوجودیان اللذان لا یجتمعان وقد یرتفعان ، والنقیضان : الأمران اللذان لا یجتمعان ولا یرتفعان ، وأحدهما وجودیّ والآخر عدمّی (قوله : أی لتنزیل .. إلخ) تفسیر لما مرّ (قوله : بواسطه تملیح) أی : الإتیان بشیء ملیح مستظرف (وقوله : أو تهکّم) أی : استهزاء وسخریه (قوله : فبشّرهم بعذاب ألیم) نزل التضادّ منزله التناسب فشبه الإنذار بالبشاره بجامع إدخال السرور فی کلّ وإن کان تنزیلیّا بالنسبه للمشبه ، واستعیر اسم البشاره للإنذار بسبب إدخال الإنذار فی جنس البشاره ، واشتق من البشاره بشّر بمعنی أنذر علی طریق الاستعاره التصریحیه التبعیه التهکمیه أو التملیحیه العنادیه ، فقول الشارح : استعیرت البشاره للنذاره أی : بعد تشبیه النذاره بالبشاره ، ثم إنه إن أرید بالبشاره لفظها لم یصح وصفها بقوله التی هی .. إلخ ، وإن أرید معناها لم یصح الحکم باستعارتها إذ المستعار إنما هو اللفظ ، وقد یجاب بأن المراد الثانی ، لکن فی الکلام حذف مضاف ، والأصل : استعیر اسم البشاره الذی هو لفظ البشاره.

۱- التوبه : ۳۴.

بما يظهر سرورا فى المخبر به - للإنذار الذى هو ضده بإدخال الإنذار فى جنس البشاره على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك : رأيت أسدا - وأنت تريد جبانا - على سبيل التمليح والظرافه ، ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والإنذار من جهه واحده ، وكذا الشجاعه والجبن.

أنواع الاستعاره باعتبار الجامع

(و) الاستعاره (باعتبار الجامع) ...

******

(قوله : بما يظهر) أى : بخبر يظهر سرورا (وقوله : فى المخبر به) أى : فى وجه الشخص المخبر بذلك الخبر (قوله : للإنذار) متعلق باستعيرت ، وقوله : الذى هو ضده أى : فهو الإخبار بما يظهر عبوسا فى وجه الشخص المخبر به (قوله : الذى هو ضده) أى : ضد البشاره وتذكير الضمير نظرا لكونها إخبارا أو ضد الإخبار (قوله : بإدخال الإنذار) متعلق باستعيرت أى : بسبب إدخال الإنذار فى جنس البشاره لتنزيل التضادّ منزله التناسب بواسطه التهكّم أو التمليح (قوله : على سبيل التهكم والاستهزاء) العطف للتفسير وكان عليه أن يزيد "والتمليح" ، وكذا قوله : بعد على سبيل التمليح والظرافه العطف فيه للتفسير ، وكان عليه أن يزيد والاستهزاء ؛ لأن كلا من مثال المتن ومثال الشارح يصلح للتهكم وللتمليح كما علمت (قوله : ولا يخفى : إلخ) هذا بيان لكون الاستعاره فى "وبشّرهم" عناديه (قوله : من جهه واحده) أى : بحيث يكون المبشر به هو المنذر به والمبشر هو المنذر ، وأما من جهتين فيتأتى بأن يخبرك مخبر بأن فلانا يريد ضربك وكسوتك بعد ذلك (قوله : وكذا الشجاعه والجبن) أى : لا يمكن اجتماعهما من جهه واحده ، وأما من جهتين فهو ممكن - ألا ترى قول الشاعر :

أسد علىّ وفى الحروب نعامه

(قوله : وباعتبار الجامع قسمان) قد يقال : ينبغى أن تكون الاستعاره باعتبار الجامع أربعه أقسام ؛ لأنه إما داخل فى مفهوم الطرفين أو خارج عنهما ، أو داخل فى مفهوم أحدهما وخارج عن مفهوم الآخر ، ويمكن أن يقال : إن المصنف آثر الاختصار فجعلهما قسمين يندرج فيها الأقسام الأربعه.

أى : ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان ؛ لأنه) أى : الجامع (إما داخل فى مفهوم الطرفين) المستعار له ، والمستعار منه (نحو : قوله : صلى الله عليه وسلم (١) : " خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلّما سمع هيعه طار إليها) أو رجل فى شعفه فى غنيمه له يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت".

******

الأول : أن يكون داخلا فى مفهوم الطرفين ، والثانى : أن لا يكون داخلا فى مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخلا فى مفهوم أحدهما خارجا عن مفهوم الآخر ؛ ولعلّه لذلك عبّر فى الثانى بغير داخل لا بخارج عن مفهومهما (قوله : أى ما قصد اشتراك .. إلخ) وهو الذى يسمى فى التشبيه وجه الشبه ؛ لأنه سبب للتشبيه ، وسموه هنا جامعا ؛ لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه ، واعلم : أن الجامع فى الاستعاره هو متعلق العلاقه ؛ وذلك لأن العلاقه فى قولك : رأيت أسدا لإنسان هو المشابهه فى الشجاعه فالجامع هو الشجاعه ؛ لأن بسببها أدخل المشبه فى جنس المشبه به ادّعاء وجمع مع أفراده تحت مفهومه (قوله : إما داخل فى مفهوم الطرفين) أى : بأن يكون جزءا من مفهومهما لكونه جنسا أو فصلا لذلك المفهوم (قوله : بعنان) هو [بكسر العين] اللجام (قوله : طار إليها) أى : عدا إليها فشبه العدو - الذى هو قطع المسافه بسرعه فى الأرض - بالطيران - الذى هو قطع المسافه بسرعه فى الهواء - واستعار اسم المشبه به للمشبه ، واشتق من الطيران طار بمعنى عدا ، والجامع قطع المسافه بسرعه وهو داخل فى مفهوم كلّ من المستعار له - وهو العدو - والمستعار منه - وهو الطيران - ؛ لأنه جنس لكلّ منهما ، وفصل العدو المميز له عن الطيران كونه فى الأرض كما أن الفصل المميز للطيران كونه فى الهواء ، وإسناد الطيران فى الحديث للرجل مجاز عقلى ، والأصل طار فرسه بسعيه إليها (قوله : أو رجل .. إلخ)" أو" للتقسيم فخير الناس مقسم لهذين القسمين ، وليست للترديد.

(قوله : فى شعفه) بفتح الشين المعجمه وتحريك العين المهمله وبعدها فاء (قوله : فى غنيمه) فى بمعنى مع وهو حال من الضمير المستتر فى الظرف ، أو أنها باقيه على حالها

١- رواه أحمد والترمذى بلفظ فيه اختلاف ، وصححه الألبانى فى صحيح الجامع (٢٦٠١).

قال جار الله : الهيعه : الصيحه التى يفزع منها ، وأصلها من : هاع ، يهيع ، إذا جبن. والشّعفه : رأس الجبل ، والمعنى : خير الناس رجل آخذ بعنان فرسه ، واستعد للجهاد فى سبيل الله ، أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤوس بعض الجبال فى غنم له قليل يرعاها ، ويكتفى بها فى أمر معاشه ، ويعبد الله حتى يأتيه الموت.

استعار الطيران للعدو ، والجامع داخل فى مفهومها (فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافه بسرعه ، وهو داخل فيهما) أى : فى العدو والطيران ، ...

******

بدل من شعفه بدل اشتمال ، والرابط محذوف والتقدير له (قوله : قال جار الله) أى : جار بيت الله الحرام ، والمراد به العلّامه محمود الزمخشرى (قوله : الصيحه) هى الصوت المفزع أى : الموجب للفزع والخوف (فقوله : التى يفزع منها) أى : يخاف من أجلها (قوله : إذا جبن) أى : فالهيعه فى الأصل معناها الجبن ، واستعمالها فى الصيحه مجاز مرسل من استعمال اسم المسبب فى السبب ؛ وذلك لأن الصيحه لما أوجبت الخوف - الذى هو الجبن - سميت باسمه وهو الهيعه (قوله : واستعد للجهاد) أى : بحيث إذا سمع أصوات المسلمين المجاهدين عند المحاربه والمقاتله قدم لهم بسرعه ، وأخذ قوله : واستعد للجهاد من قوله : ممسك بعنان فرسه - فهو كنايه عن الاستعداد للجهاد لاستلزامه إياه (قوله : آخذ بعنان فرسه) يصح قراءته بصيغه اسم الفاعل ، ويرشحه قوله فى الحديث : ممسك ، ويصح قراءته فعلا ماضيا ، ويرشحه قوله بعد : واستعد للجهاد (قوله : فى بعض رؤوس الجبال) أخذ البعضيه من المعنى ؛ لأن قوله فى الحديث فى شعفه المراد منه فى أى شعفه ، وليس المراد منه فى كل شعفه لاستحاله ذلك (قوله : قليل) أخذ القلّه من التصغير (قوله : للعدو) أى : عدو الفرس وهو ذهابها للحرب بسرعه.

(قوله : فإن الجامع بين العدو) أى : الذى هو المستعار له (وقوله : والطيران) أى :الذى هو المستعار منه (قوله : وهو) أى : قطع المسافه بسرعه داخل فيهما أى : لأنه جنس من مفهوم كلّ منهما ؛ لأن الطيران قطع المسافه بسرعه فى الهواء ، والعدو : قطع

إلا أنه فى الطيران أقوى منه فى العدو ، والأظهر : أن الطيران هو قطع المسافه بالجناح والسرعه لازمه له فى الأكثر ، لا داخله فى مفهومه. فالأولى : أن يمثل باستعاره التقطيع الموضوع لإزاله الاتصال بين الأجسام الملتزقه بعضها ببعض ...

******

المسافه بسرعه فى الأرض (قوله : إلا أنه) أى : ذلك الجامع - الذى هو قطع المسافه بسرعه - فى الطيران أقوى منه فى العدو ، فلذا جعل الطيران مشبها به ، والعدو مشبها لوجوب كون المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه الذى هو الجامع (قوله : والأظهر .. إلخ) قصد الشارح المناقشه فى قول المصنف : فإن الجامع هو قطع المسافه بسرعه حيث جعل السرعه جزءا من الجامع الواقع جنسا للطرفين (قوله : والسرعه لازمه له) أى : للطيران (وقوله : فى الأكثر) أى : بالنظر للغالب ، ومن غير الغالب يكون الطيران قطع المسافه بالجناح من غير سرعه (قوله : لا داخله فى مفهومه) أى : وليست السرعه داخله فى مفهوم الطيران ، بحيث إنه لا يوجد بدونها بخلاف العدو ، فإن السرعه لازمه له فهو عباره عن قطع المسافه بسرعه بقوائم ، وحيث كانت السرعه لازمه للطيران وداخله فى مفهوم العدو فلا يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين ؛ لأنه فى أحدهما لازم لا جنس ، وحينئذ فلا يتم ما قاله المصنف من التمثيل ولا ما ذكره بعد ، وإنما عبّر الشارح بالأظهر لإمكان الجواب بأن الملتفت له فى الجامع قطع المسافه فى كلّ لا نفس السرعه ، ولا شك أن قطع المسافه داخل فى مفهوم الطرفين ، أو للإشاره إلى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيّا (قوله : فالأولى إلخ) عبّر بالأولى لما مرّ من أن مبنى الاعتراض ليس قطعيّا ولإمكان الجواب عنه بما مرّ ؛ ولأن المشاحه فى الأمثله ليست من دأب المحصلين ؛ لأنها تذكر لإيضاح القاعده على تقدير صحتها ، لكن الأولى أن تكون صحيحه (قوله : أن يمثل) أى : للاستعاره التى فيها الجامع داخل فى مفهوم الطرفين (قوله : باستعاره التقطيع) أى : باستعاره هذا اللفظ (وقوله : الموضوع لإزاله الاتصال بين الأجسام الملتزقه بعضها ببعض) المناسب لقوله بعد : والجامع إزاله الاجتماع .. إلخ - أن يقول الموضوع لإزاله الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعه ملتزقا بعضها ببعض لأجل أن يظهر كون الجامع المذكور داخلا فى مفهوم التقطيع وإن كان إزاله الاتصال هو فى معنى إزاله الاجتماع - تأمل من

لتفريق الجماعه ، وإبعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى : (وَقَطَّعْناهُمْ فِى الْأَرْضِ أَمَماً)(۱) ، والجامع إزاله الاجتماع الداخله فى مفهومها ، وهى فى القطع أشد ،

******

تقرير شيخنا العدوى. (قوله : لتفريق الجماعه وإبعاد بعضها عن بعض) أى : الموضوع لإزاله الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعه غير ملتزق بعضها ببعض ، والعطف فى قول الشارح : وإبعاد بعضها عن بعض للتفسير.

(قوله : الداخله فى مفهومهما) أى : فى مفهوم التقطيع والتفريق ، وذلك لما علمت أن مفهوم التقطيع : إزاله الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعه ملتزقا بعضها ببعض ، وأن مفهوم تفريق الجماعه وإبعاد بعضها عن بعض : إزاله الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعه غير ملتزقه ، فقد أخذ الجامع - وهو إزاله الاجتماع - فى حد كلّ منهما على أنه جنس له ، وقيد كون الأشياء المجتمعه ملتزقا بعضها ببعض فصلا فى الأول مميزا له عن الثانى ، وقيد كونها غير ملتزقه فصلا فى الثانى مميزا له عن الأول (قوله : وهى) أى : إزاله الاجتماع فى القطع - أشد أى : أقوى لتأثيرها فى الاتصال الأشد ، وتقرير الاستعاره فى الآيه المذكوره أن يقال : اعتبر تشبيه التفريق بالتقطيع بجامع إزاله الاجتماع فى كلّ واستعير التقطيع للتفريق ، واشتق من التقطيع قطّعنا بمعنى فرّقنا فهى استعاره تصريحيه تبعيه (قوله : والفرق .. إلخ) هذا جواب عما يقال : إنهم جعلوا إطلاق التقطيع على تفريق الجماعه استعاره ، وجعلوا إطلاق المرسن - الذى هو : اسم لمحل الرسن - أعنى : أنف الدابه على أنف الإنسان - مجازا مرسلا ، مع أنه قد اعتبر فى كلّ من المعنى الحقيقى للتقطيع ، والمرسن وصف خاصّ به غير موجود فى المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازا ؛ وذلك لأن المرسن اعتبر فى المعنى الذى وضع له ذلك اللفظ خصوص كونه أنفا لبهيمه يجعل فيه الرسن ، والتقطيع اعتبر فى المعنى الذى وضع له الالتزاق فى الأشياء التى زال اجتماعها ، وحيث اعتبر فى المعنى الحقيقى لكلّ من اللفظين وصف خاص به لم يوجد فى معناه المجازى فلم جعل إطلاق التقطيع على تفريق الجماعه استعاره وإطلاق المرسن على أنف الإنسان مجازا مرسلا؟ وهلّا جعل كل منهما مجازا مرسلا أو استعاره ، وما الفرق بينهما؟

۱- الأعراف : ۱۶۸.

والفرق بين هـذا وبين إطلاـق المرسن على الأـنف مع أن فى كـلّ من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الأنف وتفريق الجمـاعه – هـو أن خصـوص الوصـف الكـائن فى التقطيـع مرعى فى اسـتعارته لتفريق الجمـاعه ، بخلاـف خصوص الوصف فى المرسن. والحاصل : أن التشبيه هنا منظور ...

******

(قوله : والفرق بين هـذا) أى : إطلاق التقطيع على تفريق الجماعه ، حيث جعل اسـتعاره (قوله : وبين إطلاق المرسن على الأنف) أى : على أنف الإنسان حيث جعل مجازا مرسـلا (قوله : خصوص وصف) أى : وصفا خاصّا (وقوله : ليس فى الأنف) أى : ليس فى أنف الإنسـان ، وهـذا راجع لقوله : فى المرسن (وقوله : وتفريق الجمـاعه) راجع لقوله : والتقطيع ، وأصـل العباره : مع أن فى المرسن وصـفا خاصـا ليس فى أنـف الإنسـان ، وكـذلك فى التقطيـع وصـف خـاصّ ليس فى تفريق الجمـاعه ، وقـد علمت أن الوصـف الخـاصّ فى المرسن كونه أنفـا لبهيمه يجعـل فيه الرسن ، ولاـ شـك أن هـذا غير موجود فى أنف الإنسـان ، والوصـف الخـاصّ فى التقطيع التزاق الأجسـام التى زال اجتماعها ، ولا شك أن هـذا غير موجود فى تفريق الجماعه لما علمت أن التفريق : إزاله الاجتمـاع بين الأجسام غير الملتزقه (قوله : هو أن خصوص الوصف .. إلـخ) هـذا خبر عن قوله : والفرق ، وتوضـيح ذلك : أن الاسـتعاره تعتمـد التشـبيه ، والتشـبيه الـذى تبنى عليه الاسـتعاره يقتضـى قوه المشـبه به عن المشـبه فى وجه الشـبه ، فالوصـف الخاصّ الكائن فى التقطيع لما روعى ولوحظ صار التقطيع بمراعاته أقوى من التفريق فى إزاله الاجتماع ، فصـح أن يشـبه التفريق – الـذى هو أضـعف – بـالتقطيع – الـذى هو أقوى – ويـدعى أنه من أفراده واسـتعاره اسـمه له ، وأمـا الوصف الخاص الـذى فى المرسن لما لم يلاحظ ، وإنما لوحظ الإطلاق والتقييد لم يكن استعاره ، بل مجازا مرسلا لعدم التشبيه ، فلو لوحظ ذلك الوصف الخـاص بحيث يجعل المرسن مشـبها به لأجل ذلك الوصف لكان أيضا اسـتعاره كما أن الوصف فى التقطيع إذا لم يلاحظ كان مجـازا مرسـلا أيضـا ، وربمـا أوهم كلاـم الشـارح أن كـون المرسن مجـازا مرسـلا ، وأن كـون التقطيع اسـتعاره أمر لاـزم وليس كذلك.

(قوله : والحاصـل) أى : وحاصـل الفرق بين التقطيع والمرسن (قوله : أن التشـبيه) أى : أن المشـابهه الـتى هى علاـقه الاسـتعاره ، فاندفع ما يقال : إن الاستعاره مبنيه على تناسى التشبيه (قوله : هنا) أى فى استعاره التقطيع لتفريق الجماعه (قوله : منظور) أى :

بخلافه ثمه.

فإن قلت : قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهيه لا يختلف بالشده والضعف ، فكيف يكون جامعا ، والجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى؟ قلت : امتناع الاختلاف إنما هو ...

******

ملحوظ ضمنا فكان استعاره (قوله : بخلافه ثمه) أى : بخلاف استعمال المرسن فى الأنف فإن التشبيه غير ملاحظ فيه ، وإنما لوحظ فيه الإطلاق والتقييد حيث استعمل اسم المقيد فى المطلق فكان مجازا مرسلا (قوله : فإن قلت .. إلخ) هذا وارد على قول المصنف ؛ لأن الجامع إما داخل فى مفهوم الطرفين ، وحاصله : أن الحكم بدخول الجامع فى الطرفين مخالف لما تقرر فى فن الحكمه من أن جزء الماهيه لا يختلف بالشده والضعف ، ومعلوم أن الجامع فى الاستعاره يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى منه فى المستعار له ، فالدخول فى مفهوم الطرفين يقتضى عدم التفاوت وكونه جامعا يقتضى التفاوت ، وهل هذا إلا جمع بين متناقضين والجمع بينهما باطل؟! فما أدى إلى ذلك وهو كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين باطل (قوله : فى غير هذا الفن) المراد بذلك الغير فن الحكمه ، (وقوله : إن جزء الماهيه) أى : كالحيوانيه والناطقيه بالنسبه للإنسان (وقوله : لا يختلف .. إلخ) أى : لامتناع التشكك فى الذاتيات ، فالحيوانيه التى فى زيد ليست أقوى منها حاله كونها فى عمرو ، وكذلك الناطقيه ، بل التى فى زيد مساويه للّتى فى عمرو (قوله : والجامع يجب .. إلخ) جمله حاليه (وقوله : أقوى) أى من نفسه حاله كونه فى المستعار له وإنما وجب ذلك لتكون الاستعاره مقيده وقيد بالمستعار منه ليخرج التشبيه فإنه لا يجب فيه كون الجامع أقوى فى أحد الطرفين ؛ لأن التشبيه قد يقصد به بيان الحال وهذا يكفى فيه مساواه الطرفين فى الجامع (قوله : قلت : امتناع الاختلاف .. إلخ) حاصل هذا الجواب : أن امتناع الاختلاف بالشده والضعف فى أجزاء الماهيه ليس مطلقا ، بل بالنسبه للماهيه الحقيقيه - وهى المركبه من الذاتيات - لا الاعتباريه أى : التى اعتبروا لها مفهوما مركبا من أمور غير ذاتيات لها ، والماهيه المفهومه من اللفظ لا يجب أن تكون ماهيه حقيقيه ، بل تاره تكون حقيقيه فلا تختلف أجزاؤها بالشده والضعف ، فلا يصح أن يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين

فى الماهيه الحقيقيه ، والمفهوم لا يجب أن يكون ماهيه حقيقيه ، بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشده والضعف ، فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحد المفهومين أشد وأقوى. ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود - أعنى : المركب من السواد والمحل - مع اختلافه بالشده والضعف.

(وإما غير داخل) عطف على إما داخل (كما مرّ) من استعاره الأسد للرجل الشجاع ، والشمس للوجه المتهلل ، ونحو ذلك ؛ لظهور أن الشجاعه

******

مع كونه فى أحدهما أشد ، وتاره تكون اعتباريه مركبه من أمور بعضها قابل للشده والضعف ، فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحدهما أشد (قوله : فى الماهيه الحقيقيه) أى : وهى المركبه من الأجناس والفصول التى ظفروا بها خارجا لا- الحقائق النوعيه الراجعه إلى حقائق الجواهر فقط أو الأعراض فقط التى أجزاؤها فى الذهن مختلفه وفى الوجود الخارجى متحده ، كحقيقه الإنسان والفرس وحقيقه البياض والسواد (قوله : والمفهوم) أى والماهيه المفهومه من اللفظ (قوله : بل قد يكون) أى : مفهوم اللفظ (وقوله : أمرا مركبا) أى : أمرا اعتباريّا أى : اعتبروه مركبا من أمور .. إلخ - كمفهوم الأسود المركب من الذات والسواد.

(قوله : أعنى المركب) أى : أعنى بمفهوم الأسود المركب من السواد والمحل أى : الذات فهو أى : مفهوم الأسود مركب من أمرين الجوهر - الذى هو الذات - والعرض - الذى هو وصف السواد - (وقوله : مع اختلافه) أى : السواد بالشده والضعف.

(قوله : وإما غير داخل) أى : فى مفهوم الطرفين ، وهذا صادق بأقسام ثلاثه : بأن يكون خارجا عن مفهومهما معا كما فى مثال الشارح ، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط : كقطع المسافه بسرعه فى استعاره الطيران بناء على دخوله فى مسمى العدو ولزومه لمسمى الطيران ، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط ، كما لو استعير العدو للطيران فى الهواء بسرعه بناء على أن السرعه داخله فى مفهوم العدو وغير داخله فى مفهوم الطيران (قوله : المتهلل) أى : المتلألئ المتنور. ففى المختار : تلألأ السحاب ببرقه

عارض للأسد ، لا داخل فی مفهومه ، وکذا التهلل للشمس.

(وأیضا) للاستعاره تقسیم آخر باعتبار الجامع ، وهو أنها (إما عامّیه ، وهی المبتذله لظهور الجامع فیها ، نحو رأیت أسدا یرمی ، أو خاصیه - وهی الغریبه) التی لا یطّلع علیها إلا الخاصّه الذین أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقه العامّه.

(والغرابه قد تکون فی نفس الشبه) بأن یکون تشبیها فیه نوع غرابه ...

******

تلألؤا وتهلّل وجه الرجل من فرحه : تلألأ وتنور (قوله : عارض للأسد) أی : کما أنه عارض للرجل الشجاع ، لأن المشبه ذات الرجل المقید بالشجاعه والمشبه به الحیوان المقید بها أیضا ، والقید خارج عن المقید (قوله : وکذا التهلل للشمس) أی : وللوجه ، فالجامع فی المثالین خارج عن الطرفین (قوله : إما عامّیه) أی : یدرکها عامّه الناس ویصح منهم استعمالها فعامیه نسبه للعامّه وهم ما قابل الخاصّه (قوله : وهی المبتذله) من البذله وهی المهنه ، فکأن الاستعاره لما بلغت إلی حد تستعمله العامه صارت ممتهنه مبتذله. (قوله : نحو رأیت أسدا یرمی) أی : فإن الأسد مستعار للرجل الشجاع والجامع بینهما - وهو الجراءه - أمر واضح یدرکه کل أحد لاشتهار الأسد بها (قوله : أو خاصیه) أی : لا یعرفها إلا الخواص من الناس وهم الذین أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقه العامه (قوله : وهی الغریبه) أی : البعیده عن العامه ، أما الخاصه فإنهم یدرکونها لسرعه سیرهم (قوله : التی لا یّطلع .. إلخ) بیان للغریبه فهو خبر لمحذوف لا أنه وصف مخصص أی : وهی التی لا یطلع علیها أی : علی جامعها أی : لا یهتدی إلی الجامع الکائن فیها إلا الخواصّ (قوله : والغرابه قد تکون ..

إلخ) أشار بهذا إلی أن الغرابه فی الاستعاره کما تکون بخفاء الجامع بین الطرفین بحیث لا یدرکه إلا المتسع فی الحقائق والدقائق المحیط علما بما لا یمکن لکل أحد - تکون أیضا بالغرابه فی نفس الشبه أی : إیقاع المشابهه بین الطرفین (فقوله : فی نفس الشبه) أی : فی التشبیه نفسه لا فی وجه الشبه کما یدل علیه قول الشارح : بأن یکون تشبیها فیه نوع غرابه (قوله : بأن یکون .. إلخ) أی : وذلک بأن یکون أصل الاستعاره تشبیها فیه نوع غرابه - کأن یکون تشبیه هذا الأمر بهذا الأمر غریبا ونادرا ، وإن کان کل واحد من المشبهین کثیرا فی ذاته کما فی المثال الآتی ، فإن إیقاع العنان بالقربوس

(كما فى قوله :) فى وصف الفرس بأنه مؤدب ، وأنه إذا نزل عنه ، وألقى عنانه فى قربوس سرجه - وقف مكانه إلى أن يعود إليه (١) :

(وإذا احتبى قربوسه) أى : مقدم سرجه (بعنانه)

******

وجمع الرجل ظهره وساقيه بالثوب واقع بكثره ، والنادر إنما هو تشبيه أحدهما بالآخر (قوله : كما فى قوله) أى : قول يزيد بن مسلمه بن عبد الملك (قوله : قربوسه) القربوس : بفتح الراء ولا يخفف بالسكون إلا فى الشعر ؛ لأن فعلولا نادر لم يأت عليه غير صعفوق - وهو اسم عجمى غير منصرف للعلميه والعجمه - وأما خرنوب : بفتح الخاء - وهو نبت يتداوى به - فضعيف والفصيح الضم ، وكذا سحلول وهو أول الريح - اه فنرى.

ثم إنه يحتمل أن يكون قربوسه فاعل احتبى بتنزيل القربوس منزله الرجل المحتبى ، فكأن القربوس ضم فم الفرس إليه بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه إلى ظهره بثوب مثلا ، ويحتمل أن يكون قربوسه مفعول احتبى مضمنا معنى جمع ، والفاعل على هذا ضمير عائد على الفرس ، فكأنه يقول : وإذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه إليه كما يضم المحتبى ركبتيه إليه ، فعلى الأول ينزل وراء القربوس فى هيئه التشبيه منزله الظهر من المحتبى وفم الفرس منزله الركبتين ، وعلى الثانى بالعكس أى : ينزل القربوس فى الهيئه منزله الركبتين ، وفم الفرس منزله الظهر والوجه الأول ، وإن كان فيه مناسبه ما من جهه أن الركبتين فيهما شيئان كفكى فم الفرس مع التفاوت فى المقدار ، والقربوس متحدب كوسط الإنسان وخلفه كظهره ، لكن فيه بعد من جهه أن القربوس فى الهيئه أعلى وكذا الركبتان ، والفم أسفل وكذا الظهر ، وحينئذ فالوجه الثانى - لهذا الاعتبار - أولى ؛ لأنه أدلّ عليه فهو أسدّ فى تحقق التشابه (قوله : أى مقدم سرجه) كتب شيخنا الحفنى : أن هذا تفسير مراد ، وإلا فالقربوس - كما فى الصحاح - هو السرج ، وعليه فقوله فى البيت : قربوسه : من إطلاق الكل وإراده البعض على طريق المجاز المرسل - اه ، لكن الذى ذكره العلّامه عبد الحكيم : أن الذى فى النسخ الصحيحه من الصحاح أن القربوس مقدم السرج كما قال الشارح (قوله : بعنانه) أى : بلجامه (وقوله : إلى انصراف

١- لمحمد بن يزيد بن مسلمه. فى الإشارات ص ٢١٦. القربوس : مقدم السرج ، علك : مضغ.

علك الشّكيم إلى انصراف الزّائر

الشكيم ، والشكيمه : هى الحديده المعترضه فى فم الفرس. وأراد بالزائر : نفسه.

شبه هيئه وقوع العنان فى موقعه ...

******

الزائر) أى : من عند مزوره (قوله : المعترضه فى فم الفرس) أى : المدخله فى فم الفرس مجعولا فى ثقبها الحلقه الجامعه لذقن الفرس إلى تلك الحديده (قوله : وأراد بالزائر نفسه) أى : نفس القائل لا شخص آخر ، والأصل : إلى انصرافى ، فعبر عن نفسه بالزائر للدلاله على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وإن طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب ، ويدل على ذلك البيت الذى قبله وهو :

عوّدته فيما أزور حبائبى

إهماله وكذاك كلّ مخاطر

أى : عوّدت ذلك الفرس الإهمال والترك عند زياره الأحبه وعند فعل كل أمر خطير مهم (قوله : شبه هيئه وقوع .. إلخ) أى : شبهت الهيئه الحاصله من وقوع العنان فى موضعه من قربوس السرج بالهيئه الحاصله من وقوع الثوب فى موضعه من ركبتى المحتبى ، ووجه الشبه هو هيئه إحاطه شىء لشيئين ضامّا أحدهما إلى الآخر على أن أحدهما أعلى والآخر أسفل ، واستعير الاحتباء - وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب - وشبهه لإلقاء العنان ووقوعه فى قربوس السرج لأجل ضم رأس الفرس إلى جهته ، واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع على طريق الاستعاره التصريحيه التبعيه هذا حاصل كلام الشارح ، قال العلّامه يس ما حاصله : لا يخفى أن الكلام فى الاستعاره التى هى مجاز مفرد ، وقد مرّ أن كلّا من طرفى التشبيه إذا كان هيئه كانا مركبين ، وحينئذ يجب أن يكون المستعار أيضا مركبا فتكون الاستعاره تمثيليه لا مما فيه الكلام مع أن المثال أيضا ليس كذلك ، إذ لم يقل الشارح : واستعار هيئه الاحتباء لهيئه وقوع العنان فى قربوس السرج ، بل جعل كلّا من المستعار والمستعار له مفردا ، فالأولى للشارح أن يقول : شبه إيقاع العنان بالقربوس بجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه ، واستعير الاحتباء لوقوع العنان بالقربوس واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع ، وحاصل الجواب : أن المشابهه بين الفعلين لما لم تكن

من قربوس السرج ممتدّا إلى جانبى فم الفرس بهيئه وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى ممتدّا إلى جانبى ظهره ، ثم استعار الاحتباء - وهو جمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره - لوقوع العنان فى قربوس السرج. فجاءت الاستعاره غريبه لغرابه الشبه.

******

باعتبار ذاتهما ، بل باعتبار الهيئتين. قال الشارح : شبه هيئه .. إلخ : إشاره إلى أن التشبيه ملحوظ من حيث الهيئه لكونها جامعا ولم يرد الاستعاره المركبه ، وبهذا تعلم أن قوله : واستعار الاحتباء لوقوع .. إلخ ، هو المطابق للمقام ، وأن قول الناصر اللقانى فى حواشى المطول : الأولى : واستعار هيئه الاحتباء لهيئه وقوع العنان فى القربوس ليطابق ما قبله لا يوافق المرام - انتهى.

والحاصل : أن المشبه به فى الحقيقه هو الاحتباء - وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب وشبهه كالحبل - والمشبه الذى نقل له لفظ الاحتباء هو إلقاء العنان على القربوس لأجل ضم رأس الفرس إلى جهته ، وقد اشتمل كلّ منهما على هيئه تركيبيه لاقتضائه محيطا مربعا ومضموما إليه مع كون أحد المضمومين أرفع من الآخر ، وهذه الهيئه نشأت فى التعقل من إيقاع العنان أو الثوب مثلا فى موقعه - الذى هو القربوس - وضم الفرس فى الأول والظهر والساقين فى الثانى ، فحيث قلنا : شبه إلقاء العنان على القربوس لأجل ضم فم الفرس لجهته بضم الساقين للظهر ، فذلك التشبيه إنما هو باعتبار الهيئه المذكوره التى تضمنها كلّ منهما ؛ لأن بها يظهر التشبيه ، وأما ذات الفعلين من غير اعتبارها ، فلا يتضح فيه التشبيه ، فالتشبيه هنا واقع بين مفردين باعتبار ما تضمنه كلّ منهما من الهيئه ، لا أنه واقع بين هيئتين كما توهمه السائل ، ومعلوم أن تضمن كلّ من الطرفين المفردين هيئه لا يخرجه عن كونه مفردا كما تقدم فى تشبيه العنقود بالثريّا ، بخلاف ما إذا كان كلّ منهما هيئه ، فإنه يكون مركبا فظهر كون المثال من قبيل الاستعاره الإفراديه لا التمثيليه ، وأن قول الشارح : شبه هيئه .. إلخ على حذف مضاف أى : شبه لازم هيئه .. إلخ - فتأمل.

(قوله : من قربوس السرج) يجوز أن تكون من بيانا لموقعه ؛ لأن القربوس موقع العنان ، وأن تكون تبعيضيه ؛ لأن الموقع بالفعل بعض القربوس - والأول أظهر (قوله : لغرابه الشبه)

(وقد تحصل) الغرابه (بتصرف فى) الاستعاره (العامّيه كما فى قوله :

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

(وسالت بأعناق المطىّ الأباطح) (١)

جمع : أبطح ؛ وهو مسيل الماء فيه ...

******

وجه الغرابه فى هذا الشبه. أن الانتقال إلى الاحتباء الذى هو المشبه به عند استحضار إلقاء العنان على القربوس للفرس فى غايه الندور ؛ لأن أحدهما من وادى القعود والآخر من وادى الركوب مع ما فى الوجه من دقه التركيب وكثره الاعتبارات الموجبه لغرابه إدراك وجه الشبه وبعده عن الأذهان (قوله : وقد تحصل .. إلخ) عطف على قوله سابقا : قد تكون أى. أن الغرابه قد تكون فى نفس التشبيه وقد تحصل .. إلخ (قوله : بتصرف .. إلخ) أى : وذلك التصرف هو أن يضم إلى تلك الاستعاره تجوّز آخر لطيف اقتضاه الحال وصححته المناسبه (قوله : كما فى قوله) أى : قول الشاعر وهو كثيّر عزّه ، وهذا البيت من قصيده من الطويل ، وقبله :

ولمّا قضينا من منى كلّ حاجه

ومسّح بالأركان من هو ماسح

وشدّت على دهم المهارى رحالنا

ولم ينظر الغادى الذى هو رائح

أخذنا ... البيت

(قوله : كل حاجه) أى : من رمى الجمار وغيره ، والدهم : جمع دهماء وهى السوداء ، والمهارى [بفتح الراء وكسرها] جمع مهريه وهى الناقه المنسوبه إلى مهره بن حيدان [بكسر الحاء وفتحها] بطن من قضاعه هذا معناه فى الأصل ، ثم صارت المهريه تطلق على كل نجيبه من الإبل ، وينظر بمعنى ينتظر ، والغادى هو السائر من الصباح للظهر والرائح هو السائر من الظهر للغروب (وقوله : أخذنا بأطراف .. إلخ) أى : شرعنا فى أطراف .. إلخ ، وأطراف الأحاديث : فنونها وأنواعها فهو جمع طرف [بالتحريك] بمعنى الناحيه ، والأباطح :جمع أبطح وهى محل سيل الماء الذى فى الحصى الدقيق ضد الغليان ، وحينئذ فالمعنى : لما فرغنا من أداء المناسك فى الحج ومسحنا أركان البيت لطواف الوداع وغيره وشددنا الرحال - وهى ما يحمل من الأخبيه - وغيرها على المطايا ، وارتحلنا ارتحال الاستعجال

١- البيت لكثير عزه فى الإشارات ص ٢١٧ ، وفى شرح المرشدى على عقود الجمان ج ٢ ص ۴۴.

دقاق الحصى. استعار سيلان السيول الواقعه فى الأباطح لسير الإبل سيرا حثيثا فى غايه السرعه المشتمله على لين وسلاسه. والشبه فيه ظاهر عامّىّ ، لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابه.

(إذ أسند الفعل) أعنى : سالت (إلى الأباطح دون المطى) وأعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل ، ...

******

بحيث لا ينتظر السائرون فى الغداه السائرين فى الرواح للاشتياق إلى البلاد أخذنا نتحدث بفنون الأحاديث وأنواعها ، وفى حال أخذنا بأطراف الأحاديث أخذت المطايا فى سرعه السيل السلس المتتابع الشبيه بسيل الماء فى تتابعه وسرعته (قوله : دقاق الحصى) الدقاق : بضم الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد ، ولا يجوز أن يكون بكسرها على أنه جمع دقيق ككريم وكرام - كما قيل ؛ لأن جمع فعيل على فعال خاصّ بالعاقل - كما فى عبد الحكيم.

(قوله : حثيثا) أى : مسرعا ، يقال : ولّى حثيثا أى : مسرعا حريصا - قاله الفنرى.

(قوله : وسلاسه) أى : سهوله (قوله : والشبه) أى : ووجه الشبه وهو قطع المسافه بسرعه (قوله : عامّىّ) أى : يعرفه الخاصه والعامّه ...

(قوله : إذ أسند الفعل) يعنى المجازى وهو سالت المستعار لسارت ، وهذا علّه لمحذوف أى : وإنما كانت الاستعاره العاميه هنا متصرفا فيها بما صارت به غريبه ؛ لأنه أسند الفعل (قوله : دون المطى) أى : الذى حقه أن يسند إليه (قوله : وأعناقها) أى : ودون أعناقها (قوله : حتى أفاد) أى : ذلك الإسناد (وقوله : أنه) أى : الحال والشأن أى : حتى أفاد ذلك الإسناد أن الأباطح امتلأت من الإبل ؛ وذلك لأن نسبه الفعل الذى هو صفه الحال إلى المحلّ تشعر بشيوعه فى المحلّ وإحاطته بكله ، وتوضيح ذلك : أن السيلان المستعار للسير حقه أن يسند للمطى ؛ لأنها هى التى تسير ، فأسنده الشاعر للأباطح التى هى محلّ السير فهو من إسناد الفعل لمحلّه إشاره إلى كثره الإبل وأنها ملأت الأباطح ؛ لأن نسبه الفعل الذى هو صفه الحال إلى المحلّ تشعر بشيوع الحالّ فى المحلّ وإحاطته بكله ، فلا يسند الجريان للنهر ، إلا إذا امتلأ النهر من الماء وكذا لا يقال : سارت الأباطح ، إلا إذا امتلأت بالسائر فيها ؛ لأنه قد جعل كل محل منها سائرا لاشتماله على ما هو سائر فيه ،

كما فى قوله تعالى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)(۱). (وأدخل الأعناق فى السير) لأن السرعه والبطء فى سير الإبل يظهران غالبا فى الأعناق ، ...

******

فلو كان فى الأباطح محل خال من الإبل لصدق عليه أنه غير سائر لعدم اشتماله على ما يسير فيه (قوله : واشتعل الرأس شيبا) أى : انتشر شيب الرأس وظهر ظهورا تامّا ، فأسند الاشتعال الذى هو وصف للشعر الحالّ فى الرأس إلى محلّه وهو الرأس إشعارا بأن ذلك الحالّ وهو الشعر ملأ المحلّ من أجل أن وصف الحالّ انتقل للمحلّ وصار وصفا له ، فكل جزء من الرأس إنما وصف بالاشتعال لاشتعال ما فيه ، فلو كان جزء منها خاليا من الشعر لصدق عليه أنه غير مشتعل لعدم اشتماله على المشتعل (قوله : وأدخل الأعناق فى السير) أى : أراد بإدخالها فى السير جرّها بباء الملابسه المقتضيه لملابسه الفعل لها وأنها سائره ؛ لأن مرجع الملابسه إلى الإسناد ، وحينئذ فيكون السيل مسندا للأعناق تقديرا ، وذلك الإسناد مجاز عقلى ، وحينئذ ففى الكلام مجازان عقليان : لفظى وهو إسناد السيل إلى الأباطح ، وتقديرى وهو إسناده إلى الأعناق ، فالبيت مشتمل على ثلاث مجازات أحدها : مجاز بالاستعاره ، والآخران مجازان عقليان ، فلما أن أضاف إلى الاستعاره هذين المجازين صارت الاستعاره غريبه (قوله : لأن السرعه والبطء .. إلخ) علّه لمحذوف أى : وإنما أدخل الأعناق فى السير وأسنده لها تقديرا ؛ لأن سرعه السير وبطأه يظهران غالبا فيها فهى سبب فى فهم سرعه السير وبطئه ، فلما كانت سببا فى فهم ذلك وإدراكه صارت كأنها سبب فى وجود السير ، وحينئذ فإسناد السير تقديرا للأعناق من باب إسناد الشىء إلى ما هو كالسبب فيه ، والحاصل : أن الشاعر استعار سيل الماء لسير الإبل فى المحلّ الذى فيه دقيق الحصى استعاره مبتذله لكثره استعمالها ، ثم أضاف إليها ما أوجب غرابتها وهو تجوّز آخر ، وذلك بأن أسند السيلان الذى هو وصف للإبل فى الأصل إلى محلّه من باب إسناد ما للحالّ إلى المحلّ إشعارا بكثرتها وأدخل الأعناق فى السير ، حيث قال : وسالت بأعناق المطى الأباطح أى : وسالت الأباطح ملتبسه بأعناق المطى ، فقد تضمن ذلك الكلام كون الأعناق سائله ؛ لأن الأعناق تظهر فيها سرعه السير وبطئه وبقيه الأعضاء

۱- مريم : ۴.

ويتبين أمرهما فى الهوادى وسائر الأجزاء المستند إليها فى الحركه ، وتتبعها فى الثقل والخفه.

أقسام الاستعاره باعتبار الطرفين والجامع

(و) الاستعاره (باعتبار الثلاثه) المستعار منه ، والمستعار له ، والجامع (سته أقسام) لأن المستعار منه ، والمستعار له : إما حسيان ، أو عقليان ، أو المستعار منه حسى ، والمستعار له عقلى ، أو بالعكس ؛ تصير أربعه. والجامع فى الثلاثه الأخيره عقلى لا غير ؛ لما سبق فى التشبيه ، لكنه فى القسم الأول : إما حسى ، أو عقلى ، أو مختلف - تصير سته ،

******

تابعه لها ، وإسناد السير إلى الأعناق الذى تضمنه كلامه مجاز آخر من إسناد الشىء إلى ما هو كالسبب فيه ، فلما أن أضاف إلى استعاره السيلان هذين التجوّزين وهما إسناده إلى مكانه لفظا وإسناده إلى سببه ضمنا صارت الاستعاره غريبه (قوله : ويتبيّن أمرهما) أى : أمر السرعه والبطء (قوله : فى الهوادى) جمع هاديه - وهى العنق - يقال : أقبلت هوادى الخيل إذا بدت أعناقها ، وسميت الأعناق هوادى ؛ لأن البهيمه تهتدى بعنقها إلى الجهه التى تميل إليها ، وقيل : إن الهاديه مقدم العنق وهو ما فى الصحاح ، وعلى الأول - وهو أن الهوادى هى الأعناق - يكون قول الشارح : ويتبين أمرهما فى الهوادى من قبيل الإظهار فى محل الإضمار إشاره إلى أن الأعناق تسمى بالهوادى (قوله : فى الثقل والخفه) أى : ثقل السير وخفته.

(قوله : لما سبق فى التشبيه) أى : من أن وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بدّ أن يقوم بالطرفين معا ، فإذا كانا أو أحدهما عقليّا وجب كون الجامع عقليّا وامتنع كونه حسيّا لاستحاله قيام الحسى بذلك العقلى منهما أو من أحدهما (قوله : لكنه) أى : الجامع ، (وقوله : أو مختلف) أى : بعضه حسى وبعضه عقلى (قوله : تصير سته) أى : لأن القسم الأول باعتبار الجامع ثلاثه أقسام والأقسام بعده ثلاثه ، فالمجموع سته ، وحاصلها : أن الطرفين إن كانا حسيين ، فالجامع إما حسى أو عقلى أو بعضه حسى وبعضه عقلى - فهذه ثلاثه ، وإن كانا غير حسيين - فإما أن يكونا عقليين ، أو المستعار منه حسيّا ،

وإلى هـذا أشـار بقوله : (لأـن الطرفين إن كـان حسـيين فالجـامع : إما حسـى ، نحو : (فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَـداً لَهُ خُوارٌ)(١) فإن المسـتعار منه ولـد البقره ، والمسـتعار له الحيوان الـذى خلقه الله تعـالى من حلىّ القبط) التى سـبكتها نار السامرىّ عنـد إلقائه فى تلك الحلى التربه التى أخذها من موطئ فرس جبريل - عليه الصلاه والسّلام -.

******

والمسـتعار له عقليّـا ، أو بـالعكس - فهـذه ثلاـثه أيضا ، ولا يكون الجامع فيها إلا عقليّا (قوله : وإلى هـذا) أى : إلى وجود تلك الأقسام السته ، وإلى أمثلتها أشار بقوله .. إلخ (قوله : فالجامع إما حسى) أى : لأن الحسى يقوم بالحسيين (قوله : فأخرج لهم) أى : فأخرج موسـى السامرى لبنى إسـرائيل (قوله : جسدا) أى : بدنا بلحم ودم (وقوله : له خوار) أى : له صوت البقر ، وهذا بدل من عجلا (قوله : فإن المستعار منه ولد البقره) أى : فإن الذى استعير منه لفظ العجل ولد البقره ؛ لأنه موضوع له (قوله : والمستعار له) وهو الـذى أطلق عليه لفـظ العجـل فى الآـيه (قوله : الـذى خلقه الله تعالى) أى : على شـكل العجل (قوله : من حلىّ القبط) بضـم الحاء وكسـر اللام والياء المشدده : جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كثدىّ وثدى ، والقبط : بكسر القاف وسكون الباء : قبيله فرعون من أهل مصر وإليهم تنسب الثياب القبطيه [بالضم] على غير قياس - كما فى الأطول.

(قوله : التى سـبكتها) صـفه للحلىّ ؛ لأنه اسم جنس ، والسامرىّ كان رجلا حدّادا فى زمن سيدنا موسى - عليه الصلاه والسّلام - واسم ذلك الرجل أيضا موسى منسوب لسامره قبيله من بنى إسرائيل (قوله : التربه) هى لغه فى التراب.

(قوله : من موطئ فرس جبريل) أى : من محل وطء فرس جبريل الأرض بحوافرها ، واسم تلك الفرس : حيزوم - كما فى شـرح الإيضـاح ، وكـانت إذا وطئت الأـرض بحوافرها يخضـرّ محل وطئها بالنبات فى الحال ، فكشف للسامرىّ عن جبريل وهو راكب لتلـك الفرس ورأى اخضـرار محـل وطئها فى الحال ، فسوّلت له نفسه أن التراب الـذى وطئته تلك الفرس يكون روحا لما ألقى فيه ، فأخذ منه شيئا ، وقد كان بنو إسرائيل

١- طه : ٨٨.

(والجامع الشكل) فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقره (والجميع) من المستعار منه ، والمستعار له ، والجامع (حسى) أى : مدرك بالبصر.

(وإما عقلى ؛ نحو : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ)(۱) فإن المستعار منه)

******

استعاروا حليّا من القبط لعرس عندهم ، فقال لهم : ائتونى بالحلىّ أجعل لكم الإله الذى تطلبونه من موسى - يعنى حين قالوا له : (اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ)(۲) فأتوه بذلك الحلىّ وصنع منه صوره العجل وألقى فيه ذلك التراب ، فصار الحلىّ حيوانا بلحم ودم وله خوار - أى : صوت كصوت العجل - فقال هو وأتباعه لبنى إسرائيل : هذا إلهكم وإله موسى الذى تطلبونه من موسى ، نسيه هنا وذهب يطلبه ، وكان ذلك وقت ذهاب موسى ببنى إسرائيل للمناجاه ، وسبقهم موسى طلبا لرضوان الله ، فوقعت هذه الفتنه بأثره ، قيل : إن سبب اختصاص السامرى بمعرفه ذلك : أن أمه كانت ألقته عام ولد فى كهف لينجو من ذبح فرعون ، إذ كانت ولادته فى سنه تذبيح أبناء بنى إسرائيل ، فبعث الله له فى ذلك الكهف جبريل ليربيه فعرف أثر فرسه ، وذلك لما قضى الله من الفتنه (قوله : والجامع الشكل) أى : الصوره الحاصله فى الحيوان وولد البقره ، إذ شكلهما أى : صورتهما المشاهده واحده ، إن قلت : إن كون الآيه من قبيل الاستعاره فيه بحث ، إذ قوله : جسدا له خوار : صريح فى أنه لم يكن عجلا ، إذ لا يقال للبقر : إنه جسد له صوت البقر ، وقد أبدل الكل ، فظهر أنه ليس عين العجل ، فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى : (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)(۳) فإن البيان أخرجه من الاستعاره إلى التشبيه ، قلت : إن البدل إنما أخرجه عن كون المراد به العجل الحقيقى وعين أن المراد منه العجل الادعائى أعنى : الحيوان المخلوق من الحلى ، فالبدل قرينه على الاستعاره : كيرمى فى : رأيت أسدا يرمى ، بخلاف قوله : من الفجر فإنه أخرج الخيط الأبيض عن أن يكون المراد به الخيط الحقيقى وهو ظاهر ، وأخرجه عن أن يكون المراد به الخيط الادعائى أعنى : الفجر ، إذ لا يبين الشىء نفسه ، فلا بد من تقدير المثل (قوله : نحو (وَآيَةٌ لَهُمُ)) أى : وعلامه لهم على قدره الله (وقوله : نسلخ منه النهار)

۱- يس : ۳۷.

۲- الأعراف : ۱۳۸.

۳- البقره : ۱۸۷.

معنى : السلخ ، وهو (كشط الجلد عن نحو الشاه ، والمستعار له : كشف الضوء عن مكان الليل) وهو موضع إلقاء ظله ...

******

أى : نكشف ونزيل عنه أى : عن مكان ظلمته أى : عن المكان الذى فيه ظلمته فمن بمعنى عن التى للمجاوزه على حد قوله تعالى : (فَوَيْلٌ لِلْقاسِيَهِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ)(١) وفى الكلام حذف مضافين ، وقوله : النهار أى : ضوء النهار ففيه حذف مضاف وتقدير الكلام هكذا : وآيه لهم الليل نكشف ونزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار ، فإذا هم مظلمون ، فشبه إزاله ضوء النهار عن المكان الذى فيه ظلمه الليل بكشط الجلد واستعير السلخ للإزاله ، واشتق من السلخ نسلخ بمعنى نزيل ، والجامع ترتب أمر على آخر كترتب ظهور اللحم على السلخ ، وترتب حصول الظلمه على إزاله ضوء النهار عن مكان ظلمه الليل (قوله : معنى السلخ) أى : معنى لفظ السلخ فالإضافه حقيقيه ويصح جعلها بيانيه ولا تقدير (قوله : عن نحو الشاه) أى : عن الشاه ونحوها (قوله : والمستعار له كشف الضوء) أى : إزالته وانتزاعه (وقوله : عن مكان الليل) المراد بمكان الليل الهواء الذى بين السماء والأرض وقيل : على سطح الأرض ، وعلى كل حال : فالمراد بكون ما ذكر مكانا لليل أنه مكان لظله أى لظلمته أى : أنه مكان تظهر فيه ظلمته ، وإلا فالليل والنهار عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الأفق وتحته ، ولا معنى لكون أحدهما له مكان ، ففى الزمان الذى تكون فيه الشمس فوق الأفق يقوم الضوء بذلك المكان المتقدم وتزال الظلمه عنه فيحصل الإبصار ، وفى الزمان الذى تكون فيه الشمس تحت الأفق تقوم الظلمه الحاصله فى ذلك الزمان بالمكان المتقدم ويزال الضوء عنه فيحصل الإظلام وعدم الإبصار (قوله : وهو موضع إلقاء ظله) أى : ظل الليل والمراد بإلقاء الظل ظهوره ، والمراد بظله ظلمته ، وأشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف : عن مكان الليل على حذف مضاف أى : عن مكان ظله أى : ظلمته أى : عن المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته ، وقد علمت أن ذلك المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته ، إما الهواء أو سطح الأرض على ما فيه من الخلاف ، وإنما قال الشارح : إلقاء ظله ، ولم يقل إلقاء ظلمته تبعا للإيضاح والكشاف ، إشاره إلى أن الظلمه أمر وجودى كما ذهب إليه بعض المتكلمين ،

١- الزمر : ٢٢.

(وهما حسيان ، والجامع : ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أى حصوله عقيب حصوله دائما ، أو غالبا ، كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمه على كشف الضوء ...

******

ويؤيده قوله تعالى : (وَجَعَلَ الظُّلُماتِ وَالنُّورَ)(۱) ، وحينئذ فيصح القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله : وهما حسيان) أى : مدركان بحاسه البصر إن قلت : إن كلا من كشط الجلد وإزاله الضوء أمر عقلى لا وجود له فى الخارج لأنهما مصدران والمعنى المصدرى لا وجود له فى الخارج ، وحينئذ فلا يكونان محسوسين قلت : جعله الكشط والإزاله محسوسين باعتبار الهيئه المحسوسه الحاصله عندهما ، أو باعتبار متعلقهما وهو اللحم والضوء وذلك كاف فى حسيتهما ، ولا يقال : إن الترتب إذا نظر لمتعلقه أيضا كان محسوسا فهلا نظر لمتعلقه وجعلت الاستعاره فى الآيه المذكوره طرفاها وجامعها حسيات ؛ لأنا نقول : ترتب أمر على آخر هذا كلى صادق بترتب محسوس على محسوس وترتب معقول على معقول كترتب العلم بالنتيجه على العلم بالمقدمات فمتعلق الترتب ليس دائما محسوسا وإن كان فى خصوص ما نحن فيه محسوسا ، فلذا لم ينظر لمتعلقه بخلاف السلخ وإزاله الضوء ، ثم ما قلناه من أن الضوء حسى هو مبنى على القول بأنه أجرام لطيفه تتصل بمحسوس توجب إبصاره عاده وأن الظلمه أجرام لطيفه تتصل بالأجرام الحسيه توجب عدم الإبصار لما اتصلت به عاده ، وأما إن قلنا : إن الضوء كون الأجرام بحيث ترى لاتصال الأجرام اللطيفه الإشراقيه بها ، والظلمه كون الأجرام بحيث لا ترى لاتصال الأجرام اللطيفه غير الإشراقيه بها كان كل من الضوء والظلمه عقليا (قوله : والجامع : ما يعقل) أى : والجامع بين الطرفين الأمر الذى يعقل أى : يدرك بالعقل وهو مطلق ترتب أمر على آخر ، ولا شك أن فى الأول ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وفى الثانى ترتب ظهور ظلمه الليل على كشف ضوء النهار (قوله : دائما أو غالبا) أى : سواء كان حصوله عقب حصول الأمر الآخر دائما أو غالبا (وقوله : كترتب ظهور اللحم على الكشط) راجع لقوله : غالبا ؛ لأن ترتب ظهور اللحم على الكشط ليس دائما ؛

۱- الأنعام : ۱.

عن مكـان الليـل ، والترتب أمر عقلى. وبيان ذلك : أن الظلمه هى الأصل ، والنور طار عليها يسترها بضوئه ، فإذا غربت الشـمس فقد سـلخ النهار من الليل ؛ أى : كشط وأزيل - كما يكشط عن الشـىء الشـىء الطارئ عليه الساتر له - فيجعل ظهور الظلمه بعد ذهاب ضوء النهار بمنزله ظهور المسلوخ بعد سلخ ...

******

لأنه قـد يكشط الجلـد عن اللحم بـدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصـير لازقا به من غير إزاله له عنه ، فقـد وجـد الكشط بدون ظهور اللحم (وقوله : وترتب ظهور الظلمه .. إلـخ) راجع لقوله : دائمـا فهو لف ونشـر مشوش ، وقال العلامه السـيد : هـذا الترديد لبيـان معنى الترتب من حيث هو لاـ بـالنظر لخصوص المقام ، وحينئـذ فقوله : دائما إشاره لمـذهب الحكماء من أن النتيجه لازمه للمقـدمتين لزوما عقليًا ، فيكون حصولها عقيب حصولهما دائما ، وقوله : أو غالبا إشاره إلى المـذهب المختار من أن لزومها لهما عادى بطريق الفيض وجرى العاده من الله تعالى ، والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض ، فيكون حصول النتيجه عقيب حصول المقـدمتين غالبـا بهـذا الاعتبار لا دائما (قوله : عن مكان الليل) متعلق بكشف (قوله : وبيان ذلك) أى : وبيان ترتب ظهور الظلمه على كشف الضوء عن مكـان الليل وفى سم أى : وبيان التشبيه بين كشط الجلـد وكشف الضوء عن مكان ظلمه الليل (قوله : هى الأصـل) أى : فى كل حادث ، إذ مرجعها لعـدم الظهور وعـدم ظهوره أصـله : وإنما يظهر إذا طرأ الضوء عليه ، ويـدل لهـذا قوله عليه الصـلاه والسّـلام : " خلـق الله الخلـق من ظلمه ، ثم رش عليهم من نـوره" (قـوله : والنـور) أى : والضوء طـار عليهـا (وقوله : بضوئه) الأولى حذفه ، وجعل الضوء ساترا للظلمه مبنى على أن الظلمه وجوديه وحيث كان الضوء طارئا على الظلمه يسترها كان كالجلـد الطارئ على عظام الشاه ولحمها فيسترها (قوله : فقـد سـلخ النهار) أراد به النور والضوء لا الزمان المقـدر بحركه الفلك من طلوع الشـمس لغروبهـا ، أو المراد فقـد سـلخ ضوء النهار ، (وقوله : من الليل) أى : عن مكان ظلمه الليل ، فمن بمعنى : عن ، وفى الكلام حذف مضافين (قوله : فجعل ظهور الظلمه .. إلخ) كان الأولى أن يقول : فجعل إظهار الظلمه كإظهار المسلوخ ؛ لأن السلخ فى الآيه بمعنى الإظهار لكن لما كان تشبيه الإظهار بالإظهار مستلزما لتشبيه

إهابه عنه ، وحينئذ صح قوله تعالى : (فَإِذا هُمْ مُظْلِمُونَ) لأن الواقع عقيب إذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام.

وأما على ما ذكر فى المفتاح : من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمه الليل ففيه إشكال ؛ لأن الواقع بعده إنما هو الإبصار دون الإظلام. وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح ...

******

الظهور بالظهور اختار التعبير به (قوله : إهابه) أى : جلده (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ جعل السلخ بمعنى كشف الضوء أى : نزعه وإزالته لا بمعنى ظهوره (قوله : صح قوله تعالى فإذا هم مظلمون) أى : داخلون فى الظلام ولعله تعرض للصحه دون الحسن لانتفائه على ما يأتى للشارح فى آخر العباره عن العلامه فى قوله : ولو جعلنا السلخ إلخ (قوله : لأن الواقع إلخ) عله لقوله صح (وقوله : عن مكان الليل) أى : عن مكان ظلمته (قوله : وأما على ما ذكر فى المفتاح إلخ) مقابل لمحذوف أى : أما على ما ذكره المصنف من أن المستعار له كشف ضوء النهار وإزالته عن مكان ظلمه الليل ، فلا إشكال فى قوله : فإذا هم مظلمون ؛ لأن الواقع عقب إزاله الضوء عن مكان ظلمه الليل هو الإظلام وإما على إلخ (قوله : من أن المستعار له ظهور النهار) الأولى إظهار ضوء النهار من ظلمه الليل بطلوع الفجر فهو يقول : شبه إظهار ضوء النهار من ظلمه الليل بطلوع الفجر بكشط الجلد عن نحو الشاه ، واستعير اسم المشبه به وهو السلخ للمشبه ، واشتق منه نسلخ بمعنى نظهر منه النهار (قوله : ففيه) أى : ففى قوله : فإذا هم مظلمون إشكال (قوله : لأن الواقع بعده) أى : بعد ظهور النهار من ظلمه الليل (قوله : إنما هو الإبصار) أى : فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمه الليل لقيل : فإذا هم مبصرون ولم يقل : فإذا هم مظلمون أى : داخلون فى الظلام (قوله : وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين) أى : كلام المصنف القائل : إن المستعار له كشف الضوء وإزالته عن مكان ظلمه الليل ، وكلام السكاكى القائل : إن المستعار له ظهور النهار من ظلمه الليل ، وحاصل ما ذكره ذلك البعض أوجه ثلاثه يحصل بكل منها التوفيق ، وذكر العلامه الحفيد فى حواشى المطول وجها رابعا وحاصله : أن المراد بالنهار فى قول السكاكى المستعار له ظهور النهار :

على القلب - أى ظهور ظلمه الليل من النهار ، أو بأن المراد من الظهور : التمييز ،

******

مجموع المده التى هى من طلوع الشمس إلى غروبها لا ظهوره بطلوع الفجر ، ولا شك أن الواقع عقيب جميع المده الدخول فى الظلام ، ومعنى الآيه على هذا وآيه لهم الليل نظهر أى : نخرج منه جميع النهار فيعقب هذا الإظهار الدخول فى الظلام (قوله : على القلب) قد سبق أن السكاكى يقبل القلب مطلقا ، وإن لم يظهر فيه اعتبار لطيف ، فاندفع ما يقال : إن القلب إذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلط ولم يظهر هنا اعتبار لطيف ، وحينئذ فلا يصح حمل كلام السكاكى عليه لقبحه (قوله : أى ظهور ظلمه الليل من النهار) هذا قلب لقول السكاكى ظهور النهار من ظلمه الليل ، ثم إن قوله : من النهار يحتمل التضمين أى : ظهور ظلمه الليل منفصله من النهار أى : بفراغه أو أن من للابتداء أى : ظهور ظلمه الليل مبتدأ ذلك الظهور من مكان النهار أى : من مكان ضوئه ، هذا وما ذكره من الجواب بالقلب يشكل على المفاجأه ؛ لأن ظهور الظلمه يكون معه الإظلام لا عقبه حتى تتأتى المفاجأه ، إلا أن يراد بظهور الظلمه ابتداؤها ، وبالإظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه.

واعلم أن جعل المستعار له ظهور ظلمه الليل من النهار بناء على ارتكاب القلب فى كلام السكاكى يؤدى لارتكاب القلب فى الآيه أيضا ؛ لأن المعنى حينئذ : وآيه لهم الليل نسلخه من النهار أى : نظهر ظلمته بانفصاله من النهار فإذا هم مظلمون ، تأمل. (قوله : أو بأن المراد من الظهور التمييز) أى : ومن فى كلام المفتاح بمعنى عن ، والمعنى أن المستعار له تمييز النهار عن ظلمه الليل والواقع بعد تمييز النهار عن ظلمه الليل هو الإظلام ويرد على هذا الوجه الثانى أنه إن أريد بالتمييز إزاله النهار عن مكان الليل بإعدامه فى مرأى العين فهذا بعينه الوجه الذى ذكره بعد بقوله ، أو بأن الظهور بمعنى الزوال إلخ ، وإن أريد تمييزه عنه مع بقاء وجوده فى مكان الليل فهو فاسد ، إذ الضوء والظلمه لا يجتمعان فى محل لتضادهما ، وإن أريد تمييزه عنه حال كونه موجودا فى مكان آخر وهو تحت الأرض فهو فاسد ؛ لأنه من قبيل نقل الأعراض من محل إلى محل آخر فلم يبق لهذا الوجه للثانى فى كلام البعض معنى مستقل صحيح ، فتأمل ا. ه يعقوبى.

أو بأن الظهور بمعنى : الزوال ؛ كما فى قول الحماسى :

وذلك عار يا ابن ريطه ظاهر

وفى قول أبى ذؤيب : ...

وتلك شكاه ظاهر عنك عارها

******

(قوله : أو بأن الظهور) أى : فى كلام المفتاح (قوله : بمعنى الزوال) أى : وحينئذ فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمه الليل ، ولا شك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمه الليل هو الإظلام ، فقد عاد كلام المفتاح لكلام المصنف (قوله : كما فى قول الحماسى) أى : كالظهور الذى فى قول الشاعر الحماسى فإنه بمعنى الزوال (قوله : وذلك عار إلخ) هذا عجز بيت من أبيات الحماسه صدره :

أعيّرتنا ألبانها ولحومها (١)

وذلك عار يا ابن ريطه ظاهر

وقبله :

أتنسى دفاعى عنك إذ أنت مسلم

وقد سال من ذلّ عليك قراقر

ونسوتكم فى الرّوع باد وجوهها

يخلن إماء والإماء حرائر

الاستفهام للإنكار ومسلم على صيغه المفعول أى : مخلى من أسلمته خليت بينه وبين من يريد النكايه به ، وقراقر : اسم واد أى : اشتد الذل عليك فى ذلك الوادى حتى صار مثل السيل الذى يسيل به عليك ، والروع : الخوف ، ويخلن أى : يظن تلك النسوه إماء لكونهن مكشوفات الوجوه والحال أنهن حرائر فى نفس الأمر ، والاستفهام فى أعيرتنا أيضا للإنكار أى : لم تعيرنا بألبان الإبل ولحومها مع أن اقتناء الإبل مباح والانتفاع بلحومها وألبانها جائز فى الدين وفى العقل وتفريقها فى المحتاجين إليها إحسان فذلك عار ظاهر أى : زائل لا يعتبر (قوله : وتلك شكاه) بفتح الشين مصدر بمعنى الشكايه ، وصدر البيت :

وعيّرها الواشون أنّى أحبّها

وتلك شكاه ظاهر عنك عارها (٢)

۱- الأبيات للحماسى.

۲- من أشعار الهذليين ص ۷۰ والتنبيه والإيضاح ۲ / ۱۵۹.

أى : زائل ، وذكر العلامه فى شرح المفتاح : أن السلخ قد يكون بمعنى النزع ، مثل : سلخت الإهاب عن الشاه ، وقد يكون بمعنى الإخراج ، نحو : سلخت الشاه عن الإهاب.

فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى. وصح قوله : (فَإِذا هُمْ مُظْلِمُونَ) بالفاء ؛ لأن التراخى وعدمه مما يختلف باختلاف الأمور والعادات ، ...

******

كأنه يقول : وتلك شكايه زائل عنك عارها فتأذيك بما ذكر مجرد أذى لا عار عليك فيه (قوله : عنك عارها) هو بكسر الكاف (قوله : وذكر العلامه إلخ) هذا إشاره إلى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح ودفع الإشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى قلب فى كلامه ولا تأويل الظهور فى كلامه بالتمييز أو الزوال ؛ لأن الكلام إنما هو مسوق لهذا صريحا (قوله : مثل سلخت الإهاب عن الشاه) أى : نزعته عنها (قوله : سلخت الشاه عن الإهاب) أى : أخرجتها منه (قوله : فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى) أى : وعليه فمعنى الآيه : وآيه لهم الليل نخرج منه النهار ، فالسلخ مستعار لإخراج النهار من ظلمه الليل ، فقول صاحب المفتاح : المستعار له ظهور النهار من ظلمه الليل : مراده بالظهور : الإخراج ، وفيه أنه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد : فإذا هم مظلمون ؛ لأن إخراج النهار من ظلمه الليل بطلوع الفجر والإظلام عند الغروب ، وحينئذ فلا يصح الإتيان بإذا الفجائيه ، وأجاب الشارح عنه بقوله : وصح قوله إلخ (قوله : فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى) أى : وذهب المصنف إلى الأول ؛ لأنه قال : فإن المستعار منه كشط الجلد أى : نزعه عن نحو الشاه ، ومعلوم أن الذى يناسب أن ينقل إليه اسمه وهو السلخ إزاله الضوء ، ولذا قال : والمستعار له كشف الضوء أى : نزعه ، تأمل.

(قوله : وصح قوله إلخ) حاصله أن الليل لما كان عمومه لجميع الأقطار أمرا مستعظما كان الشأن أنه لا يحصل إلا بعد مضى مقدار النهار بأضعاف ، ولما جاء عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط ولم يحصل بعد ما ينبغى له فيما يتبادر نزل منزله ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شىء ، وعبر بالفاء الموضوعه لما يعد فى العاده مترتبا غير متراخ (قوله : مما يختلف باختلاف الأمور والعادات) أى فقد يطول الزمان بين أمرين

وزمـان النهـار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعـد إضاءه النهار ، وكونه مما ينبغى أن لا يحصل إلا فى أضـعاف ذلك الزمان - عـد الزمان قريبا ، وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقب إخراج النهار من الليل بلا مهله ؛ وعلى هذا حسن إذا المفاجأه ؛ كما يقال : أخرج النهار من الليل ...

******

ولاـ يعـد ذلـك الزمان متراخيا لكون العاده تقتضـى أطول منه فيستصـغر المتكلم ويلحقه بالعـدم ، ويجعل الأمر الثانى غير متراخ فيسـتعمل الفاء ، كما فى قولك : تزوج زيـد فولـد له ، مع أن بين التزوج والولاده مده الحمل ، إلا أن العاده تعده معاقبا للتزوج ، وكمـا فى قوله تعـالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمـاءِ مـاءً فَتُصْـبِحُ الْأَرْضُ)(١) وقـد يقصـر الزمـان بين أمرين ، والعاده فى مثله تقتضـى اعتبـار المهله فيؤتى ب- ثم كما فى قولك : جاء الشـيخ ثم الطلبه فتأخرهم عنه ولو درجه تعـده العاده مهله ؛ لأن الشأن مقـارنه مجيئهم لمجيئه ، وكمـا فى قوله تعـالى : (ثُمَّ أَنْشَأْنـاهُ خَلْقاً آخَرَ)(٢) بعـد قوله : (فَكَسَوْنَـا الْعِظامَ لَحْماً)(٣) (قوله : وزمـان النهـار) أى : الـذى مبـدؤه طلوع الفجر وإضافه زمان للنهار بيانيه (قوله : وإن توسط بين إخراج النهار من الليل) أى : بين إخراجه من الليـل السـابق بطلوع الفجر (قوله : وبين دخول الظلاـم) أى دخول الظلام اللاحق بالغروب (قوله : لكن لعظم إلـخ) أى : لكن لمـا كـان دخول الظلاـم بعـد إضاءه النهار شأنه عظيم ، حتى إن من حقه أنه لا يحصل إلا بعـد نهارات متعـدده صار حصوله بعد نهـار واحـد أمرا قريبـا فلـذا أتى بالفاء (قوله : وكونه مما ينبغى) من عطف المسـبب على السـبب (قوله : ذلك الزمان) أى : وهو النهار.

(قوله : عـد الزمـان قريبـا) أى : فلـذا أتى بالفاء (قوله : وجعل الليل كأنه يفاجئهم إلـخ) أى : فلـذا أتى بإذا الفجائيه (وقوله : كأنه يفـاجئهم عقب إلـخ) أى : يحصـل لهم من غير توقع له حينئـذ (قوله : وعلى هـذا) أى : مـا ذكر من قوله لكن لعظم إلـخ (قوله : حسن إذا المفاجأه)

١- الحج : ٦٣.

٢- المؤمنون : ١۴.

٣- المؤمنون : ١۴.

ففاجأه دخول الليل.

ولو جعلنا السلخ بمعنى : النزع ، وقلنا : نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام - لم يستقم ، أو لم يحسن ، كما إذا قلنا : كسرت الكوز ففاجأه الانكسار. (وإما مختلف) بعضه حسى ، وبعضه عقلى (كقولك : رأيت شمسا - وأنت تريد إنسانا كالشمس فى حسن الطلعه ،) وهو حسى.

******

أى : لأن دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار (قوله : ففاجأه) أى : الخروج المفهوم من أخرج.

(قوله : ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع) أى : كما ذهب إليه المصنف (قوله : عن الهواء) أى : الذى هو مكان الليل أى : المكان الذى يلقى ظلمته فيه.

(قوله : لم يستقم) أى : لأن الدخول فى الظلام مصاحب لنزع الضوء ، وحينئذ فلا يعقل الترتيب الذى تفيده المفاجأه ، فإن قلت : إنه مستقيم نظرا لكون نزع الضوء عله فى دخول الظلام ودخول الظلام معلول له ، والعله والمعلول مترتبان فى التعقل من حيث اختلافهما فى الرتبه ، فالعله تلاحظ أولا والمعلول يلاحظ ثانيا قلنا : الاستقامه وإن حصلت بذلك لكن الحمل على ذلك لا يحسن ؛ لأن المتبادر من قولنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام أن الترتيب بينهما باعتبار الزمان ، والمعنى عليه غير مستقيم كما علمت والحاصل أن قولنا : نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام إما غير مستقيم إن اعتبر أن الترتيب الذى تفيده المفاجأه زمانى ، وإما غير مستحسن إن اعتبر أن ذلك الترتيب رتبى.

(قوله : ففاجأه الانكسار) أى : فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله ، وحينئذ فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضيه المفاجأه فهو غير مستقيم ، فقد ظهر مما قاله الشارح العلامه صحه كلام السكاكى وظهر حسن المفاجأه على ما قاله ، لا على ما قاله المصنف (قوله : كقولك إلخ) قد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام من يوثق به ، فلذا تركه فى المفتاح ا. ه أطول. (قوله : فى حسن الطلعه) أى : الوجه وسمى الوجه طلعه ؛ لأنه المطلع عليه عند الشهود والمواجهه ،

(ونباهه الشأن) وهی عقلیه (وإلا) عطف علی قوله : وإن کانا حسیین - أی : وإن لم یکن الطرفان حسیین (فهما) أی : الطرفان (إما عقلیان ، نحو : (مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا)(۱) فإن المستعار منه الرقاد) أی : النوم علی أن یکون المرقد مصدرا ، وتکون الاستعاره أصلیه ، أو علی أنه بمعنی المکان ...

******

وقد تقدم أن الحسن یرجع للشکل واللون وهما حسیان فیکون حسن الطلعه المعتبر فی التشبیه حسیّا.

(قوله : ونباهه الشأن) أی : شهرته ورفعته عند النفوس وعلو الحال فی القلوب للاشتمال علی أوصاف حمیده توجب شهره الذکر کالکرم والعلم والنسب وشرف القدر (قوله : وهی عقلیه) أی : لأنها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها وکونه بحیث یبالی به وهذا أمر غیر محسوس ، ومن اعتبر أن نقل اللفظ یصح بکلّ من حسن الطلعه ونباهه الشأن علی الانفراد کالسکاکی جعل هذا القسم استعارتین إحداهما بجامع حسی والأخری بجامع عقلی ، فأسقط عد هذا القسم من هذه الأقسام لعوده إلی الجامع الحسی أو العقلی ، ومن اعتبر صحه النقل باعتبارهما کالمصنف عده منها وهو الحق کما عد فی التشبیه (قوله : عطف علی قوله إلخ) ظاهره أن المعطوف علی قوله : إن کانا حسیین الشرط فقط ولیس کذلک ، بل المعطوف مجموع الشرط وجوابه وهو قوله : فهما إما عقلیان إلخ عطف الجمل (قوله : إما عقلیان) أی : ویلزم أن یکون الجامع بینهما عقلیّا لما مر من عدم صحه قیام المحسوس بالمعقول (قوله : نحو من بعثنا) أی : نحو قوله تعالی حکایه عن قول الکفار یوم القیامه (قوله : فإن المستعار منه الرقاد) اعلم أن المرقد فی الآیه یحتمل أن یکون مصدرا میمیّا بمعنی الرقاد ، ویحتمل أن یکون اسم مکان أی : مکان الرقاد فإن أرید الأول فلا شک أن المستعار منه الرقاد وتکون الاستعاره أصلیه وتقریرها أن یقال : شبه الموت بالرقاد بجامع عدم ظهور الفعل مع کلّ منهما واستعیر اسم الرقاد للموت استعاره تصریحیه أصلیه ، وإن أرید الثانی فیکون المستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذی یوضع فیه المیت ، وحینئذ فلا یتم قول المصنف : فإن المستعار

۱- یس : ۵۲.

إلا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر ؛ لأن المقصود بالنظر فى اسم المكان ، وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات ، لا نفس الذات ، واعتبار التشبيه فى المقصود الأهم أولى ، وستسمع لهذا زياده تحقيق فى الاستعاره التبعيه (والمستعار له الموت ، والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) وقيل : عدم ظهور الأفعال فى المستعار له – أعنى : الموت – أقوى.

******

منه الرقاد والمستعار له الموت ، وأجاب الشارح بقوله : إلا أنه إلخ ، وحاصله أن المنظور له فى هذا التشبيه هو الموت والرقاد ؛ لأن المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالمكان والذات كالرقاد ، والموت هنا لا نفس المكان والذات والتشبيه فى المقصود الأهم أولى ، وحينئذ فعلى هذا الاحتمال الثانى يشبه الموت بالرقاد ويقدر استعاره اسم الرقاد للموت ويشتق من الرقاد مرقد بمعنى محل الموت أى : المحل الذى يتقرر فيه دوام معنى الموت وهو القبر على طريق الاستعاره التصريحيه التبعيه فتحصل مما ذكر أن المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت على كل من الاحتمالين ، إلا أنه على الأول المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت أصاله ، وكذا على الثانى باعتبار الأصل ، وأما باعتبار التبعيه فالمستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذى هو المكان الذى يتقرر فيه دوام معنى الموت (قوله : إلا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر) أى : أولا وفى المشتق تبعا (قوله : إنما هو المعنى القائم بالذات) أى : وهو المصدر (قوله : وستسمع لهذا) أى : لما ذكر من أن المقصود بالنظر فى اسم المكان والمشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات (قوله : والجامع) أى : بين الموت والنوم (وقوله : عدم ظهور الفعل) أى : مع كل منهما فكل من النائم والميت لا يظهر منه فعل ، وقد يشكل بأن النائم يصدر منه أفعال ، إلا أن يقال : ليس المراد بالظهور الوجود ، بل الكثره والوضوح أو المراد الأفعال الاختياريه المعتد بها (قوله : والجميع عقلى) أراد بالجميع الموت والنوم وعدم ظهور الفعل ، أما الموت وعدم ظهور الفعل فكون كل منهما عقليّا واضح ، وأما النوم فالمراد به انتفاء الإحساس الذى يكون فى اليقظه لا آثار من ذلك الغطيط ، ولا شك أن انتفاء الإحساس المذكور عقلى (قوله : وقيل إلخ) هذا إشاره لاعتراض وارد على قول المصنف

ومن شرط الجامع أن يكون المستعار منه أقوى ، فالحق أن الجامع هو البعث الذى هو فى النوم أظهر وأشهر وأقوى ؛ لكونه مما لا شبهه فيه لأحد.

وقرينه الاستعاره هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله : (هذا ما وَعَدَ الرَّحْمنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ)(۱).

******

والجامع عدم ظهور الفعل مع كل ، وحاصله أن الجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى وأشهر ولا شك أن عدم ظهور الأفعال فى الموت الذى هو المستعار له أقوى منه فى الرقاد الذى هو المستعار منه ، وحينئذ فلا يصح جامعا فالحق إلخ (قوله : أقوى) أى : لأن فى الموت تزال الروح والإدراك بالحواس ، بخلاف النوم فإنه وإن أزيل معه الإدراك بالحواس لا يزال معه الروح فعدم ظهور الفعل لازم للموت بحيث لا يظهر فعل معه أصلا لزوال الروح ، بخلاف النوم فإن الفعل معه موجود فى الجمله ، وإنما تسلط العدم فيه على الأفعال التى يعتد بها وهى الاختياريه التى تقصد لأغراضها ولم يعتد بغيرها لعدم الفائده مع قلتها (قوله : فالحق إلخ) هو من جمله القيل (وقوله : أن الجامع) أى : بين الرقاد والموت (قوله : هو البعث) أى : بناء على أنه موضوع للقدر المشترك بين الإيقاظ والنشر بعد الموت وذلك القدر هو رد الإحساس السابق ، أما إذا قيل : إنه مشترك بين الإيقاظ والإحياء ، أو أنه حقيقه شرعيه فى الإحياء بعد الموت فلا يصح كونه جامعا لعدم وجود معناه فى الطرفين معا (قوله : أظهر) أى : من حيث الإدراك (قوله : وأقوى) أى : فى الشهره فهو مرادف لما قبله ، وليس المراد أنه فى النوم أقوى بالنظر لمعناه ؛ لأن معناه فى الموت أقوى ؛ لأن فيه رد الحياه وإحساسها وفى النوم رد الإحساس فقط.

(قوله : لكونه مما لا شبهه فيه لأحد) أى : بخلافه فى الموت فقد أنكره قوم وهذا عله لكونه أشهر فى النوم (قوله : وقرينه الاستعاره) أى : فى هذه الآيه أى : القرينه المانعه من إراده الرقاد بمعنى النوم الذى هو المعنى الحقيقى وأن المراد الموت (وقوله : هو كون هذا الكلام كلام الموتى) أى : بعد بعثهم ، ولا شك أن الموتى لا يريدون الرقاد بمعنى النوم ؛ لأنه لم يكن حاصلا لهم (قوله : مع قوله : (هذا ما وَعَدَ الرَّحْمنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ))

۱- يس : ۵۲.

(وإما مختلفان) أى : أحد الطرفين حسى والآخر عقلى.

(والحسى هو المستعار منه نحو : (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ)(١) فإن المستعار منه : كسر الزجاجه - وهو حسّىّ ، ...

******

أى : لأن ما وعد به الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره القائلون أولا هو البعث من الموت لا الرقاد الحقيقى ، وأشار الشارح بقوله : والقرينه كذا مع إلخ إلى أن لتلك الاستعاره قرينتين أولاهما معنويه والثانيه لفظيه ، ثم إن ظاهر الشارح أن قرينه الاستعاره المذكوره فى هذه الآيه ما ذكره من كون هذا الكلام كلام الموتى بعد البعث ، سواء قلنا : إن الجامع عدم ظهور الفعل ، أو قلنا : إن الجامع مطلق البعث وهو كذلك ، أما على الثانى : فلأن البعث جامع ، والجامع لا يكون قرينه لاشتراكه بين الطرفين ، وأما على الأول فقد ذكر بعضهم أن ذكر البعث هو القرينه ، واعترضه الشارح فى المطول بأن البعث لا اختصاص له بالموت ؛ لأنه يقال بعثه من نومه إذا أيقظه وبعث الموتى إذا أنشرهم والقرينه يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له ، وحينئذ فتعين أن قرينه الاستعاره ما ذكره الشارح هنا على كلا القولين فى الجامع (قوله : أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى) أى : ويلزم أن يكون الجامع عقليًا - كما مر.

(قوله : والحسى هو المستعار منه) أى : والمستعار له عقلى (قوله : (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ)) أى : بلغ الأمه الأحكام التى أمرت بتبليغها لهم تبليغا واضحا فشبه التبليغ بالصدع وهو كسر الشىء الصلب واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق من الصدع اصدع بمعنى : بلغ ، والجامع التأثير فى كل ، أما فى التبليغ فلأن المبلغ أثر فى الأمور المبلغه بيانها بحيث لا تعود لحالتها الأولى من الخفاء ، وأما فى الكسر : فلأن فيه تأثيرا لا يعود المكسور معه إلى الالتئام وهو فى كسر الشىء الصلب أقوى وأبين ، ولذلك قال الشارح فى تفسير "اصدع" : أبن الأمر إبانه لا تنمحى أى : لا تعود إلى الخفاء كما أن كسر الزجاجه لا يعود معه التئام (قوله : كسر الزجاجه إلخ) فى القاموس الصدع : كسر الشىء الصلب ، وحينئذ فذكر الزجاجه على سبيل التمثيل ، فالمراد كسر الزجاجه ونحوها

١- الحجر : ٩۴.

والمستعار له : التبليغ ، والجامع : التأثير – وهما عقليان) والمعنى : أبن الأمر إبانه لا تنمحى ، كما لا يلتئم صدع الزجاجه.

أقسام الاستعاره باعتبار المستعار الأصليه والتبعيه

(وإما عكس ذلك) أى : الطرفان مختلفان ، والحسى هو المستعار له

******

مما لا يلتئم بعد الكسر ، وجعل الكسر حسيًا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته ؛ وذلك لأن الكسر مصدر والمعنى المصدرى لا وجود له فى الخارج ؛ لأنه مقارنه القدره الحادثه للفعل ، وأما متعلق الكسر وهو تفريق الأجزاء فهو أمر وجودى يدرك بالحاسه (قوله : والمستعار له التبليغ) أى : تبليغ النبى – صلى الله عليه وسلم – ما أمر بإبلاغه إلى المبعوث إليهم أى : بيانه لهم وفى القاموس التبليغ : الإيصال وهو أمر عقلى يكون بالقول وبالفعل وبالتقرير ، فمن قال : إن التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسى لم يأت بشىء – ا. ه عبد الحكيم.

(قوله : وهما عقليان) أى : والمستعار له الذى هو التبليغ والجامع الذى هو التأثير عقليان.

(قوله : والمعنى أبن الأمر) أى : أظهره ووضحه ، وأشار الشارح بهذا إلى أن الباء فى بما تؤمر للتعديه ، وما : مصدريه أى : بأمرك وأن المصدر مصدر المبنى للمفعول ، قال فى الكشاف : فاصدع بما تؤمر : اجهر به وأظهره ، يقال : صدع بالحجه إذا تكلم بها جهارا ، ويجوز أن تكون ما : موصوله والعائد محذوف أى : بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار كقولك : أمرتك الخير – كذا فى عبد الحكيم ، وفى المغنى نقلا عن ابن الشجرى أن فى قوله تعالى : (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ) خمسه حذوف الأصل بما تؤمر بالصدع به ، فحذفت الباء فصار بالصدعه – فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الإضافه فصار بصدعه ، ثم حذف المضاف كما فى (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ) فصار به ، ثم حذف الجار كما قال : عمرو بن معدى كرب :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

فصار تؤمره ، ثم حذفت الهاء كما حذفت فى (أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً)(١) وبهذا يعلم أن العائد إنما حذف منصوبا لا مجرورا ، فلا يرد أن شرط حذف

١– الفرقان : ۴١.

(نحو : (إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمـاءُ حَمَلْناكُمْ فِى الْجارِيَهِ)(۱) فإن المسـتعار له كثره الماء - وهو حسـى ، والمستعار منه التكبر ، والجامع : الاستعلاء المفرط - ، وهما عقليان و) الاستعاره (باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان ؛ لأنه) أى : اللفظ المستعار ...

******

العائـد المجرور بالحرف - أن يكون الموصول مخفوضا بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا ، ويحتاج للجواب بأن اصدع بمعنى اؤمر (قوله : إنـا لمـا طغى المـاء) أى : لمـا كثر حملنـاكم أى : لما كثر حملناكم أى : حملنا آباءكم وأنتم فى ظهورهم ، أو المراد حملناكم وأنتم فى ظهور آبائكم فى السـفينه الجاريه على وجه الماء ، فشـبه كثره الماء بالتكبر المعبر عنه بالطغيان ، واستعير اسم المشبه به وهو الطغيـان لكثره المـاء واشـتق من الطغيـان طغى بمعنى كثر (قوله : كثره المـاء وهو حسـى) أى : لأـن كثره المـاء مرجعها إلى وجود أجزاء كثيره للماء ، ولا شك أن الوجود للأجرام حسـى باعتبار ذاتها - قاله اليعقوبى ، فاندفع قول بعض أرباب الحواشى : فى كون كثره الماء حسيًا بحث ؛ لأن الكثره عقليه لكونها نسـبه بين شـيئين (قوله : والمسـتعار منه التكبر) أى : والذى استعير منه لفـظ الطغيـان هو التكبر وهو عـد المتكبر نفسه كبيره ذات رفعه ، إمـا مع الإتيـان بمـا يـدل عليها ، أو باعتقادها ولو لم تكن ، ولا شـك أن التكبر بهـذا المعنى عقلى (قوله : والجـامع) - أى : بين التكبر ، وكثره الماء - الاسـتعلاء المفرط أى : الزائـد على الحد لعظمه (قوله : وهمـا عقليـان) أما عقليه التكبر فظاهره من تفسـيره المتقـدم ، وأما عقليه الاسـتعلاء فقيل : لأن المراد به طلب العلو وهو عقلى ، وأما لو أريـد به العلو بمعنى الارتفاع والـذهاب فى الجو فهو حسـى وموجود فى الماء دون التكبر فلا يشتركان فيه - وفيـه نظر ؛ لأـن الطلـب الحقيقى فى المـاء فاسـد ، فالأـولى أن يقـال : إن عقليه الاسـتعلاء من جهه أن المراد به العلـو المفرد فى الجمله أى : كون الشـىء بحيث يعظم فى النفوس إمـا بسـبب كثرته كما فى الماء ، وإما بسـبب وجود الرفعه ادعاء أو حقيقه كما فى التكبر ، ولا شك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين - ا. ه يعقوبى.

(قوله : والاسـتعاره باعتبار اللفظ المسـتعار قسمان إلخ) فيه أن الاستعاره هى اللفظ المستعار ، وحينئذ فتقسيمها باعتبار اللفظ الذى هو نفسها لا يصح ؛ لأنه يلزم

۱- الحاقه : ۱۱.

(إن كان اسم جنس) حقيقه ، أو تأويلا ...

******

عليه أن يكون المعنى والاستعاره باعتبار الاستعاره قسمان ولا محصل لذلك ، وأجيب بأن الاستعاره تطلق على استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه ، وتطلق على اللفظ المستعار أى : المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه فيجوز أن يراد بالاستعاره المنقسمه للقسمين الاستعاره بالمعنى المصدرى وهو الاستعمال ، فيكون الاستعمال أصليّا وتبعيّا باعتبار اللفظ المستعار ، ويجوز أن يراد بالاستعاره اللفظ المستعار ويكون قوله : باعتبار اللفظ المستعار من وضع الظاهر موضع المضمر ، وكأنه قال : باعتبار نفسها أو يراد باللفظ المستعار المفهوم الكلى ، ويراد باللفظ فى قوله : باعتبار اللفظ ما صدقاته وجزئياته ، وحينئذ فينحل المعنى أن جنس اللفظ المستعار ينقسم باعتبار ما صدقاته إلى أصلى وتبعى أى : إلى ما يسمى بذلك - فتأمل.

ثم إن هذا التقسيم للمصرحه كما يأتى ، قال الفنارى : ولا مانع من جريانه فى المكنيه ويمثل للأصليه منها بأظفار المنيه نشبت بفلان ، ويمثل للتبعيه منها بقولنا : أراق الضارب دم فلان فشبه الضرب بالقتل واستعير القتل فى النفس للضرب ، واشتق من الضرب الذى استعير له القتل ضارب بمعنى قاتل ، وطوى ذكر المشبه به وهو القتل ، ورمز إليه بذكر شىء من لوازمه وهو الإراقه ولعلهم لم يتعرضوا لجريان التبعيه فى المكنيه لعدم وجدانهم إياها فى كلام البلغاء (قوله : إن كان اسم جنس) المراد باسم الجنس هنا كما فى المطول ما دل على ذات صالحه لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف فى الدلاله - ا. ه.

وأراد بالذات الصالحه لأن تصدق على كثيرين الماهيه الكليه سواء كانت ماهيه معنى أو عين كالضرب والأسد ، وخرج بقوله : الصالحه إلخ : الأعلام والمضمرات وأسماء الإشاره ، فإنها كلها جزئيات لا تجرى الاستعاره فيها ، وقوله : من غير اعتبار وصف إلخ خرج به المشتقات مثل ضارب وقاتل ؛ لأنها إنما وضعت باعتبار الأوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه ، فإنه دال على الماهيه من غير اعتبار وصف من أوصافه ؛ لأنه وضع للحيوان المفترس من حيث هو لا باعتبار كونه شجاعا وذا جراءه حتى لو وجد أسد غير شجاع

كما فى الأعلام المشتهره بنوع وصفيه (فأصليه) أى : فالاستعاره أصليه (كأسد)

******

صدق عليه اسم الأسد ، واحترزت بقولى هنا عن اسم الجنس بالمعنى المصطلح عليه عند النحاه وهو النكره الشامله للمشتقات والجوامد ؛ لأنه يلزم إرادته أن يخرج من الأصليه نحو : رأيت أسامه يرمى ، أو فى الحمام ، مع أن ذلك منها ، وأن يدخل فيها الاستعاره فى المشتقات : كاسمى الفاعل والمفعول والصفه المشبهه واسم الزمان والمكان والآله ، مع أن الاستعاره فيها تبعيه.

(قوله : كما فى الأعلام المشتهره) أى : المشتهر مدلولها بنوع وصفيه كاستعاره لفظ حاتم لرجل كريم فى قولك : رأيت اليوم حاتما ، فإن حاتما علم لكنه أول باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم والجود بحيث يكون الجود غير معتبر فى مفهومه ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه لو أول بجواد لدخل فى دلالته وصف الجود فيكون مثل كريم المشتق من الكرم - والاستعاره فيه تبعيه لا أصليه ، والحاصل أن اسم الجنس بالتفسير المتقدم لا يتناول العلم الشخصى ، إذ ليس مدلوله ذاتا صالحه لأن تصدق على كثيرين ، وإلا لكان كليّا ولو تضمن نوع وصفيه ؛ لأن الوصف الذى اشتهرت به ذات الشخص خارج عن مدلوله كاشتهار الأجناس بأوصافها الخارجه عن المدلولات الأصليه لأسمائها بخلاف الأسماء المشتقه ، فإن المعانى المصدريه المعتبره فيها داخله فى مفهوماتها الأصليه ، فلذا كانت الأعلام المشتهره بوصف ملحقه بأسماء الأجناس دون الصفات وإلحاقها بأسماء الأجناس يجعل الوصف المتضمن وسيله لتأويلها بكلى ويجعل ذلك الوصف وجه شبه على أنه لازم لا داخل فى مفهوم اللفظ كالمشتق ، ويجعل ملزومه الكلى فردين أحدهما : الفرد المتعارف ، والآخر : غير المتعارف - فتأمل ذلك.

(قوله : فأصليه) أى : فتلك الاستعاره أصليه نسبه للأصل بمعنى الكثير الغالب إن قلت : إن الأكثر هو التبعيه لوجودها فى الصفات والأفعال والحروف بخلاف هذه فإنها إنما تكون فى أسماء الأجناس ، قلت : المراد بالكثره كثره الأفراد ، لا كثره الأنواع ، ولا شك أن الأصليه وإن كانت لا تجرى إلا فى نوع واحد إلا أن الموجود من أفرادها فى الكلام أكثر من الموجود من أفراد التبعيه ، ويدل على ذلك أن كل استعاره تبعيه معها

إذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) إذا استعير للضرب الشديد. الأول اسم عين والثانى اسم معنى (وإلا فتبعيه) أى : وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعاره تبعيه (كالفعل وما يشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفه المشبهه ...

******

أصليه ولا- عكس ، ويحتمل أن أصليه نسبه للأصل بمعنى ما كان مستقلا وليس مبنيّا على غيره ، ولا شك أن هذه الاستعاره تعتبر أولا- من غير توقف على تقدم أخرى تنبنى عليها بخلاف التبعيه أو بمعنى ما انبنى عليه غيره ، ولا شك أنها أصل للتبعيه لبنائها عليها.

(قوله : إذا استعير للرجل الشجاع) أى : فى نحو قولك : رأيت أسدا فى الحمام أى :رجلا شجاعا فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعه فى كل وادعينا أن الرجل المذكور فرد من أفراد الحيوان المفترس ، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره التصريحيه الأصليه ؛ لأن اللفظ المستعار وهو لفظ أسد اسم جنس (قوله : إذا استعير للضرب الشديد) أى : فى نحو قولك : هذا قتل أى : ضرب عظيم فشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع نهايه الإيذاء فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره التصريحيه الأصليه ؛ لأن القتل اسم جنس للفعل الذى هو سبب لذهاب الحياه (قوله : الأول اسم عين إلخ) هذا إشاره لنكته تعداد المصنف المثال للاستعاره الأصليه (قوله : أى : وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس) أى : بعد تحقق كونه صالحا للاستعاره فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيّا كالأعلام والضمائر وأسماء الإشاره والموصولات (قوله : كالفعل) خبر لمحذوف أى : وذلك كالفعل أى : وذلك اللفظ المستعار الذى هو ليس اسم جنس كالفعل إلخ ، وظاهره ولو اقترن بحرف مصدرى وفيه خلاف ، فقيل : إنها تبعيه نظرا للفظ ، وقيل : أصليه نظرا للتأويل ، والحق الأول ؛ لأن الاستعاره ينظر فيها للفظ لا للتأويل - كذا قيل ، وانظره مع ما مر فى الأعلام المشتهره بنوع وصفيه فإنه قد نظر للتأويل لا لذات اللفظ المستعار ، إذ لو نظر له فقط ما جرت الاستعاره فيه - فتأمل.

(قوله : وما يشتق منه) أى : من الفعل بناء على أن الاشتقاق منه كما هو المذهب الكوفى أو أن فى الكلام حذف مضاف أى : وما يشتق من مصدره بناء على

وغير ذلك (والحرف) إنما كانت تبعيه لأن الاستعاره تعتمد التشبيه.

والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وإنما يصلح للموصوفيه الحقائق أى الأمور المتقرره الثابته

******

مذهب البصريين (قوله : وغير ذلك) أى : كأفعل التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآله نحو حال زيد أنطق من عبارته ، ونحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ، ونحو مقتال زيد لآله ضربه (قوله : وإنما كانت تبعيه) أى : وإنما كانت الاستعاره فى الحروف والفعل وسائر المشتقات تبعيه (قوله : تعتمد التشبيه) أى : تعتمد عليه وتنبنى عليه ، إذ هى إعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد إدخال الثانى فى جنس الأول.

(قوله : يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه) أى : بحيث يصح الحكم به عليه ، وكما أن التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه يقتضى أيضا أن يكون المشبه به موصوفا به بحيث يصح الحكم به عليه ، أما اقتضاؤه ذلك فى المشبه فلأنك إذا قلت : زيد كعمرو فى الشجاعه فمدلوله أن زيدا موصوف بالشجاعه وأنها وجدت فيه كما وجدت فى عمرو ، وأما فى المشبه به فلأنه لو لم توجد فيه الشجاعه لم يصح الحكم على زيد فى المثال بأنه ملحق بعمرو فى الشجاعه وأنه مشارك له فيها ، وإذا كان التشبيه مقتضيا لوجود وجه الشبه فى الطرفين صح أن يحكم به على كلّ منهما. (قوله : أو بكونه إلخ) إنما ذكر لفظه أو إشاره إلى أنه لا فرق بين التعبيرين فى الدلاله على المقصود فهى للتنويع فى التعبير فأنت مخير فى التعبير بكل من العبارتين ؛ لأنهما متلازمان ، إذ يلزم من كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أن يكون مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وبالعكس (قوله : وإنما يصلح للموصوفيه) أى : لكونه موصوفا بوجه الشبه أو بغيره (قوله : أى الأمور المتقرره إلخ) هذا التفسير ذكره العلامه فى شرح المفتاح حيث قال : المراد بالحقائق الذات الثابته المتقرره كالجسم والبياض والطول لا غير الثابته كمعانى الأفعال ، فإنها متجدده غير متقرره لدخول الزمان فى مفهومها - وكالصفات ، فإنها غير ثابته أيضا وإن كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح هنا توطئه للرد عليه بقوله : وفيه بحث (قوله : أى الأمور المتقرره) أى : التى اجتمع أجزاؤها فى الوجود (وقوله : الثابته) أى :

كقولك : جسم أبيض وبياض صاف دون معانى الأفعال والصفات المشتقه لكونها متجدده غير متقرره بواسطه دخول الزمان فى مفهوم الأفعال وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر ...

******

فى نفسها لاستقلالها بالمفهوميه ، فقوله : الثابته مغاير لقوله : المتقرره (قوله : كقولك : جسم أبيض وبياض صاف) أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى ، وأن المدار على ثبوت المدلول وتقرره فكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر أى : ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا وثابت فى نفسه لاستقلاله بالمفهوميه ، فلذا صح وصف الأول بالبياض والثانى بالصفاء ، والتمثيل بالبياض للحقائق المتقرره بناء على التحقيق من بقاء العرض زمانين (قوله : دون معانى الأفعال والصفات إلخ) هذا بيان لمحترز الأول أعنى قوله : المتقرره ، وحاصله أن الفعل كقام لدلالته على الزمان السيال لدخوله فى مفهومه لا تقرر له ، فلا يصلح مدلوله للموصوفيه ، فلا يصح التشبيه فيه ، فلا تصح الاستعاره الأصليه فيه المبنيه على التشبيه والوصف كقائم فإنه وإن لم يدل على الزمان بصيغته ، لكن يعرض اعتباره فيه كثيرا فيمنعه من التقرر فلا يصلح مدلوله للموصوفيه المصححه للتشبيه المصحح للاستعاره الأصليه (قوله : غير متقرره) تفسير لمتجدده.

(قوله : بواسطه دخول الزمان فى مفهوم الأفعال) أى : لأنه جزء مفهومها فدلالتها عليه دلاله تضمنيه بخلاف الصفات ، فإن دلالتها عليه دلاله التزاميه (قوله : وعروضه للصفات) أى : لدلالتها على ذات ثبت لها الحدث ، والحدث لا بد له من زمان يقع فيه (قوله : ودون الحروف) أى : ودون معانى الحروف ، وهذا محترز القيد الثانى وهو قوله : الثابته (قوله : وهو) أى : عدم صالحيه معانى الحروف للموصوفيه ظاهر أى : لأن معانيها روابط وآلات لملاحظه غيرها فهى غير مستقله بالمفهوميه ولا مقصود لذاتها ، بل ليتوصل بها لغيرها وكون غيرها هو المقصود بالإفاده يمنع من وصفها ومن الحكم عليها ، فمعانى الحروف بمنزله المرآه للصوره المقصوده بها فإنك ما دمت قاصدا للصوره فى المرآه لا تستطيع الحكم على تلك المرآه ولو أدركتها لشغل النفس بغيرها وكذلك معنى الحرف وإذا كان الفعل لاشتماله على ما لا تقرر له ولا استقلال له فى

كذا ذكروه وفيه بحث ، لأن هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآله لأنها تصلح للموصوفيه وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسم المكان والزمان والآله ...

******

الثبوت يمنع من الموصوفيه مع استقلاله بالمفهوميه ، فأجرى الحرف الذى لا يكون معناه إلا غير مستقل بالمفهوميه ، وحينئذ فلا تصلح الاستعاره فى الفعل والمشتقات والحروف لعدم صحه التشبيه فيها ، إلا إذا كانت تابعه لما له ثبات واستقلال للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعاره المقصودين والتشبيه والاستعاره الحاصلين ضمنا بطريق السرايه (قوله : كذا ذكروه) أى : كذا ذكره القوم فى وجه كون الاستعاره فى الأفعال والمشتقات والحروف تبعيه لا أصليه (قوله : وفيه بحث) أى : وفى هذا الدليل الذى ذكروه بحث ، وحاصله أنا لا نسلم أولا استقامته ؛ لأن قوله : إنما تصلح للموصوفيه إلخ ممنوع ، إذ هو منقوض بقولهم : حركه سريعه وحركه بطيئه ، وهذا زمان صعب فكل من الزمان والحركه لا تقرر له مع صحه وصف كل منهما ؛ ولأن قوله : بواسطه دخول الزمان فى مفهوم الأفعال وعروضه للصفات يقال عليه أن دخول الزمان فى مفهوم الفعل إنما يقتضى تجدد مجموع مفهومه لا تجدد الحدث : الذى هو المقصود منه بتجدد الزمان ، ويقال عليه أيضا إن عروض الزمان إذا منع جريان التشبيه فى الصفات ينبغى أن يمنع جريانه فى المصادر لعروض الزمان لمفهومها أيضا ؛ لأن المصدر يدل على الحدث والحدث لا بد له من زمان يقع فيه ، فدلاله المصدر عليه بالالتزام كالصفات ، مع أن الاستعاره فى المصدر أصليه سلمنا استقامه ذلك الدليل فيقال عليه : إنه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآله ؛ لأنها تصلح للموصوفيه نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ومفتاح معتدل وزمان صعب أو معتدل ، وحينئذ فقضيه ذلك الدليل أن الاستعاره فيها أصليه ، مع أنها تبعيه باتفاق.

(قوله : وهم أيضا صرحوا إلخ) أى : أنهم كما صرحوا بالدليل المذكور - صرحوا بأن المراد بالمشتقات من الفعل التى تكون الاستعاره فيها تبعيه هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآله وهذا ترقّ فى الاعتراض على القوم ، فحاصله أن هذه الثلاثه

فيجب أن تكون الاستعاره فى اسم الزمان ونحوه أصليه بأن يقدر التشبيه فيه نفسه ، لا فى مصدره وليس كذلك للقطع بأنا إذا قلنا : هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا ومرقد فلان لقبره فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد ...

******

لا يتناولها مدعاهم أيضا كما لا يتناولها الدليل ، وحاصل ما فى المقام أن القوم ادعوا دعوه وهى أن الاستعاره فى الحروف والأفعال وما يشتق منها تبعيه ، وقالوا : المراد بما يشتق منها الصفات دون اسم الزمان والمكان والآله ، واستدلوا على تلك الدعوه بما تقدم للشارح نقله عنهم ، فاعترض الشارح عليهم بأن دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الأمور التى تكون الاستعاره فيها تبعيه ؛ لأنه لا يتناول اسم الزمان والمكان والآله كما أن مدعاهم أيضا قاصر لا يتناولها ، فالاعتراض الأول منظور فيه لقصور الدليل ، والترقى منظور فيه لقصور الدعوى ، وقد يقال للشارح : إن تصريحهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والآله يدفع الاعتراض عن دليلهم بعدم تناوله للثلاثه لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم ، والقصور إنما هو فى مدعاهم ، فكان الأولى قصر الاعتراض على الدعوى المصرحه بإخراج الأمور الثلاثه دون الدليل - كذا قرر شيخنا العلامه العدوى - رحمه الله عليه.

(قوله : فيجب إلخ) هذا تفريع على عدم تناول الدليل لما ذكروا على ما صرحوا به (قوله : ونحوه) المراد به اسم المكان والآله. (قوله : وليس كذلك) أى : وليس الواجب كذلك أى : كونها أصليه ، بل الواجب كونها تبعيه (قوله : للموضع الذى ضرب فيه) أى : أو للزمان الذى ضرب فيه ضربا شديدا (قوله : فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل) أى : واستعاره القتل للضرب واشتق من القتل مقتل بمعنى مكان الضرب أو زمنه فهى تبعيه لجريانها فى المصدر أولا قبل جريانها فى اسمى المكان والزمان فجريانها فيهما بطريق التبعيه لجريانها فى المصدر ، وليس المعنى على تشبيه الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا بالمقتل أى : بمحل القتل واستعاره المقتل أى : محل القتل للمضرب أى : محل الضرب بحيث تكون الاستعاره أصليه (قوله : والموت بالرقاد)

وأن الاستعاره فى المصدر لا فى نفس المكان بل التحقيق أن الاستعاره فى الأفعال وجميع المشتقات التى يكون القصد بها إلى المعانى القائمه بالذوات تبعيه ، لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات ، هو المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه وإلا لذكرت الألفاظ الداله على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات (فالتشبيه فى الأولين) أى الفعل وما يشتق منه ...

******

أى : واستعاره الرقاد للموت ثم اشتق من الرقاد مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر (قوله : وأن الاستعاره فى المصدر) أى : أولا لا فى نفس المكان فلا ينافى جريانها فى اسم المكان بعد ذلك بطريق التبعيه للمصدر (قوله : بل التحقيق إلخ) هذا إضراب انتقالى ، (وقوله : وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآله ؛ لأنها من المشتقات حقيقه ولا ينافى هذا ما تقدم للشارح من أن المشتقات الصفات دون اسم الزمان والمكان والآله ؛ لأن ما تقدم بحسب المراد لا بحسب الحقيقه ، والحاصل أن القوم قصروا المشتقات التى تجرى فيها التبعيه على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآله ، وإن كانت فى الحقيقه من المشتقات ، واستدلوا على ذلك بما تقدم ، فأضرب الشارح عن ذلك لقصوره إلى أن التحقيق خلافه وهو أن الاستعاره فى الصفات وأسماء الزمان والمكان والآله تبعيه ؛ وذلك لأن المقصود الأهم فى الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات ، فإذا كان المستعار صفه أو اسم مكان مثلا ينبغى أن يعتبر التشبيه فيما هو لمقصود الأهم أولا ، وحينئذ تكون الاستعاره فى جميعها تبعيه فقول الشارح : بل التحقيق أى : فى الدعوى والاستدلال ؛ لأنه كما حقق الدليل بقوله : لأن المصدر إلخ : حقق الدعوى بقوله : إن الاستعاره فى الأفعال وجميع المشتقات إلخ - فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآله ، وأتى بالدعوى كذلك.

(قوله : هو المقصود الأهم) أى : لأن الشىء إذا استعمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله : وإلا لذكرت إلخ) أى : وإلا يكن المقصود الأهم من المعانى المشتقات القائمه بالذوات ، بل المقصود منها نفس الذوات لذكرت الألفاظ الداله على نفس الذوات دون المعانى القائمه بها بأن يذكر زيد أو عمرو بدل اللفظ الدالّ على ما قام

(لمعنى المصدر ...

******

بهما من الصفات : كضارب وقاتل ، ومضروب ومقتول ، وأن يذكر مكان فيه الرقاد ، أو فيه الضرب بدل مرقدنا ، ومضروب عمرو - وهكذا ، فالعدول عن مكان فيه الرقاد إلى مرقدنا - مثلا - دليل على أن المقصود الأهم من المشتقات المعانى القائمه بذات الفاعل أو المفعول أو بذات المكان أو الآله لا نفس الذات (قوله : لمعنى المصدر) أى : منصرف لمعنى المصدر كما يدل عليه قوله بعد : فيقدر التشبيه فى نطقت الحال والحال ناطقه للدلاله بالنطق ، وإنما تعرض للمشبه فقط ولم يقل لمعنى المصدر بمثله ؛ لأن المشبه هو المقصود فى التشبيه والإضافه فى قوله : لمعنى المصدر بيانيه إن أريد بالمصدر الحدث ، أو من إضافه المدلول للدالّ إن أريد به اللفظ ، وعلى هذا الثانى فيعمم فى المصدر أى : المحقق أو المقدر كما فى الأفعال التى لا مصادر لها ، بل ذكر بعضهم أن الاستعاره فى أسماء الأفعال تبعيه لتبعيتها لاستعاره المصدر المقدر من المعنى لا من اللفظ ، ولكن الظاهر من إطلاقاتهم أن الاستعاره فيها أصليه ، فإن قلت : هل تجرى الاستعاره فى نسب الأفعال تبعا على قياس الحروف؟ قلت : ذكر العلامه السيد أنها لا تجرى ؛ لأن النسبه المطلقه التى هى متعلق مدلول نسبه الفعل لم تشتهر بوصف يصلح أن يجعل جامعا بينها وبين نسبه أخرى مطلقه : كنسبه الظرفيه والآليه والعليه ، والجامع لا بد أن يكون أخص أوصاف المشبه به وأشهرها. اه كلامه.

وبحث فيه العلامه الفنارى بأن المعنى الكلى الذى يرجع إليه نسب الأفعال ليس مطلق النسبه ، بل النسبه على جهه القيام ، ولها خواص وأوصاف يصح بها الاستعاره ، فإذا أسند الضرب إلى المحرض للدلاله على قوه نسبته إليه ، وشبهت نسبته إليه باعتبار التحريض بنسبته إلى من ينسب إليه على جهه القيام ، وقلت : ضرب فلان لم يبعد عن الصواب ، وبالجمله تمكن الاستعاره فى الأفعال باعتبار نسبتها بأن يشبه ما ترجع نسبتها إليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا بما ترجع إليه نسبه أخرى كذلك كمطلق الآليه مثلا ، فيقال :

وفى الثالث) أى الحرف (لمتعلق معناه) أى : لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا : من معناها ابتداء الغايه وفى معناها الظرفيه وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف وإلا لما كانت حروفا بل أسماء ؛ لأن الاسميه والحرفيه إنما هى باعتبار المعنى

******

قتلنى السيف أو السوط ، وعلى هذا فالتبعيه فى الأفعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم - فتدبر.

(قوله : وفى الثالث إلخ) فيه العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز (قوله : لمتعلق) أى : منصرف لمتعلق معناه.

(قوله : أى لما تتعلق به معنى الحرف) أى : للمعنى الكلى الذى تعلق به معنى الحرف كالابتداء المخصوص والظرفيه المخصوصه من تعلق الجزئى بالكلى (قوله : ما يعبر بها) أى : معان كليه يعبر بدالها عن معانى الحروف التى هى معان جزئيه (وقوله : عند تفسير معانيها) أى : معانى الحروف.

واعلم أن ما ذكره الشارح ليس نص كلام المفتاح ، بل كلامه - وأعنى بمتعلقات الحروف : ما يعبر عنها عند تفسيرها ، فظاهره يفيد أن تلك المتعلقات معبر عنها لا- معبر بها ، مع أنه خلاف الواقع - فكأن الشارح أشار بإقحام لفظ بها إلى توجيه عباره المفتاح بأن العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ، ويحتمل أنه أراد بيان حاصل المعنى ، لا أن فى العباره تقديرا ، نظرا إلى أن الألفاظ المذكوره عند التفسير كلفظ الابتداء وأخواته عباره عن تلك المتعلقات فهى بهذا الاعتبار معبر عنها (قوله : مثل قولنا) أى : على سبيل التساهل (وقوله : ابتداء الغايه) أراد بها المغيا وهو المسافه ؛ لأن الغايه هى النهايه ولا ابتداء لها (قوله : الغرض) أى : العله الباعثه (قوله : فهذه) أى : الابتداء والظرفيه والغرض المطلقات ليست معانى الحروف أى ليست معانيها بالاستقلال بحيث تعتبر معانى لها حاله فى ذاتها (قوله : وإلا- لما كانت حروفا بل أسماء) أى : وإلا لو كان الابتداء والظرفيه والغرض المطلقات معانى مستقله لمن وفى وكى ، لكانت من وفى وكى أسماء لا حروفا (قوله : إنما هى باعتبار المعنى) أى : فإذا كان معنى الكلمه مستقلا بالمفهوميه

وإنما هى متعلقات لمعانيها أى إذا أفادت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى إلى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحرف (كالمجرور فى زيد فى نعمه) ليس بصحيح ...

******

ملحوظا لذاته ولم يكن رابطه بين أمرين فإن اقترن بأحد الأزمنه الثلاثه فتلك الكلمه فعل ، وإن لم يقترن بواحد منها فتلك الكلمه اسم مثل : مطلق ابتداء ومطلق ظرفيه ومطلق غرض ، وإن كان المعنى غير مستقل بالمفهوميه ملحوظا تبعا لكونه رابطه بين أمرين كانت الكلمه الداله على ذلك المعنى حرفا ، وذلك كابتداء السير من البصره وظرفيه الماء فى الكوز (قوله : وإنما هى) أى : تلك المعانى الكليه التى تفسر بها معانى الحروف على وجه التساهل (قوله : أى إذا أفادت هذه الحروف معانى) وهى الابتداء المخصوص والظرفيه المخصوصه والغرض المخصوص - وهكذا (قوله : إلى هذه) أى : إلى هذه المتعلقات أعنى الابتداء المطلق والظرفيه المطلقه والغرض المطلق ونحو ذلك (قوله : بنوع استلزام) أى : باستلزام نوعى وهو استلزام الخاص للعام لا العكس ، والحاصل أن من مثلا موضوعه للابتداء الخاص والابتداء الخاص لما كان يرد إلى مطلق ابتداء أى : يستلزمه كان مطلق ابتداء متعلقا بالابتداء الخاص وهكذا (قوله : كالمجرور) أى : كمعنى المجرور ؛ لأن تقدير التشبيه فى معناه (قوله : ليس بصحيح) أى : لأن المجرور ليس هو المتعلق ، بل المتعلق هو المعنى الكلى الذى استلزمه معنى الحرف كما سبق فمتعلق معنى الحرف فى المثال المذكور الظرفيه المطلقه لا النعمه ، فقد التبس على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع فإن المجرور متعلق معنى الحرف عندهم ، وأما البيانيون فقد علمت اصطلاحهم فى معنى الحرف. قال بعض الحواشى : وقد يوجه كلام المصنف بالمصير إلى حذف المضاف أى : كمطلق متعلق المجرور فى قولك : زيد فى نعمه ، وذلك أن هذا المجرور له متعلق خاص - وهو ملابسه وصف النعمه لزيد فيكون مطلق ذلك المتعلق مطلق ملابسه شىء لشىء وهذه الملابسه هى المشبهه بالظرفيه التى هى متعلق معنى الحرف فى وجه هو اختصاص شىء بشىء واشتماله عليه فى الجمله ، فيعود الكلام إلى ما تقدم من أن التشبيه فى متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق أولا ، ثم تبع ذلك

وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (فى نطقت الحال والحال ناطقه بكذا للدلاله بالنطق) أى يجعل دلاله الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن ثم يستعار لدلاله لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفه فتكون الاستعاره فى المصدر

******

استعمال الحرف فى المعنى الخاص بعد نقله عن المعنى الذى وضع له أصاله ، وتوضيح ذلك أن مقتضى قولك : زيد فى نعمه كون النعمه ظرفا لزيد ، مع أنها ليست كذلك ، فامتنع حمل اللفظ على حقيقته ، فحمل على الاستعاره بأن يشبه مطلق ملابسه شىء لشىء بالظرفيه المطلقه فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير لفظه فى الموضوعه للظرفيه الخاصه لملابسه النعمه لزيد ، فملابسه زيد للنعمه مستعار له ، والظرفيه الخاصه مستعار منها ، ولفظ فى مستعار – فلا خلل فى كلام المصنف على هذا – ا. ه.

وأنت خبير بأن حمل كلام المصنف على ما ذكر مع ما فيه من التكلف ينافيه سياق كلام المصنف الآتى ، فإنه اعتبر التشبيه فى العداوه والحزن الذى هو نفس المجرور ، فالأولى جعل كلامه باقيا على ظاهره (قوله : وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر) أى : وإذا كان التشبيه فى الأولين منصرفا لمعنى المصدر وفى الثالث منصرفا لمعنى الحرف فيقدر إلخ ، وأشار الشارح بهذا إلى أن الفاء فى قول المصنف فيقدر واقعه فى جواب شرط مقدر.

(قوله : فى نطقت) أى : فى قولك نطقت الحال ، وفى قولك : الحال ناطقه بكذا (قوله : للدلاله بالنطق) أى : واقعا بين الدلاله والنطق (قوله : أى يجعل دلاله الحال) أى : يجعل دلاله حال إنسان على أمر من الأمور مشبها (قوله : إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن) الأولى للشارح أن يجعل وجه الشبه إيصال المعنى إلى الذهن ويحذف إيضاح المعنى ؛ لأنه نفس المشبه الذى هو الدلاله ، اللهم إلا أن يجعل وجه الشبه داخلا فى مفهوم المشبه وخارجا عن مفهوم المشبه به بتكلف ، بأن يجعل المشبه إيضاح المعنى بالحال ووجه الشبه جنسه وهو مطلق إيضاح المعنى والنطق الذى هو المشبه به ملزوم للإيضاح ، فوجه الشبه حينئذ داخل فى مفهوم المشبه ولازم للمشبه به (قوله : ثم يستعار للدلاله لفظ النطق) أى : ثم يقدر استعاره لفظ النطق للدلاله ، فالاستعاره المذكوره أمر تقديرى لا

أصـليه وفى الفعل والصـفه تبعيه وإن أطلق النطق على الدلاله لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلاله لازمه له يكون مجازا مرسـلا وقد عرفت أنه لا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد بالنسـبه إلى المعنى الواحد اسـتعاره ومجازا مرسـلا باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشـبيه (فى لاـم التعليـل نحو (فـالتقطه) أى موسـى (آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَـدُوًّا وَحَزَنـاً)(١) (للعـداوه) أى يقـدر تشبيه العداوه (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط ...

******

تحقيقى ، إذ لاـ دليـل على أنه لاـ بـد أن يسـتعار لفـظ المصـدر أولا والمحقق إنما هو تقـدير الاسـتعاره لجواز أن يسـمع إطلاق المصدر على غير معناه مجردا عن الفعل (قوله : أصـليه) أى : لأوليتها (قوله : تبعيه) أى : لتأخرها وفرعيتها (قوله : وإن أطلق إلخ) هـذا مقابـل لمحـذوف أى : هـذا إذا جعلت العلاـقه المشـابهه ، فـإن جعلت العلاقه اللزوم بأن أطلق النطق على الـدلاله لا باعتبار التشبيه ، بل باعتبار أن الدلاله لازمه له كان مجازا مرسـلا علاقته اللزوم الخاص ، أعنى : لزوم المسـبب للسـبب ، لا مطلق اللزوم ، فلاـ يقال : إن اللزوم لازم لكل مجاز سواء كان اسـتعاره أو مرسـلا ، فاعتبار ذكر الملزوم وإراده اللازم لا يكفى فى بيان العلاقه ، بل لا بـد من بيان أنها من أى نوع من أنواعها ، وتحصل مما ذكره الشارح أن النطق إذا اسـتعمل فى الـدلاله بطريق التشبيه بحيث يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم بواسـطه التشبيه ، وجعل وجه الشـبه وسيله اللزوم بين المنتقل عنه وإليه كان استعاره ، ويلزم أن تكون تبعيه فى الفعل وما يشـتق منه ، وإن اسـتعمل فيها برعايه علاقه اللزوم بلا تشبيه وإلا جعل وجه الشـبه وسـيله كان مجازا مرسـلا ، ويلزم أن يكون تبعيا فى الفعل وما يشـتق منه (قوله : وقد عرفت) أى : مما ذكره سابقا فى المشـفر (قوله : اللفظ الواحد) أى : كالنطق ، (وقوله : بالنسبه إلى المعنى الواحد) أى : كالدلاله ، (وقوله : العلاقتين) أى : المشابهه واللزوم العارى عن التشبيه.

(قوله : وفى لاـم التعليـل) أى : فى اسـتعاره لاـم التعليـل للعـاقبه والغـايه ، فقوله : فى لاـم التعليـل ليس متعلقـا بالتشبيه ؛ لأنه ليس منصـرفا للام ، بل لمتعلقها كما تقـدم (قوله : للعـداوه والحزن) أى : منصـرفا للعـداوه والحزن أى : يقـدر التشبيه فى اسـتعاره لام التعليل

١- القصص : ٨.

بعلته) أى عله الالتقاط (الغائيه) كالمحبه والتبنى فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوه والحزن ما كان حقه أن يستعمل فى العله الغائيه فتكون الاستعاره فيها ...

******

فى الآيه واقعا بين العداوه والحزن الحاصلين بعد الالتقاط وهو متعلق معنى الحرف على كلامه وبين عله الالتقاط وهى المحبه والتبنى ، وحاصل تقرير الاستعاره فى هذه الآيه على مذهب المصنف بناء على ما ذكره الشارح أن يقال : قدر تشبيه العداوه والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعله الغائيه كالمحبه والتبنى بجامع الترتب فى كل على الالتقاط واستعير اسم المشبه به للمشبه ، ثم استعيرت اللام الموضوعه لترتب العله الغائيه على معلولها كترتب المحبه والتبنى على الالتقاط لترتب غير العله الغائيه كترتب العداوه والحزن عليه ، فالاستعاره فى اللام تابعه للاستعاره فى المجرور الذى هو متعلق الحرف عنده (قوله : بعلته الغائيه) عله الشىء الغائيه هى التى تحمل على تحصيله لتحصل بعد حصوله ، وذلك كمحبه موسى لآل فرعون وتبنيهم له أى : اتخاذهم له ابنا فإنه إنما حملهم على ضمهم وكفالتهم له بعد الالتقاط ما رجوه فى موسى من أنه يحبهم ويكون ابنا لهم يفرحون به ، فلما كان الحاصل بعد فعلهم ضد ذلك من العداوه والحزن شبه ذلك بالعله الغائيه بجامع ترتب كل على الالتقاط ، وإن كان الترتب فى العله الغائيه رجائيًا وفى العداوه والحزن فعليًا - ا. ه يعقوبى.

ومن كلامه يعلم أن قول الشارح : كالمحبه أى : محبه الملتقط بالفتح وهو موسى عليه السلام ، لا محبه الملتقط بالكسر وهو آل فرعون ؛ لأنها متقدمه على الالتقاط وليست حاصله بعده ، والذى فى عبد الحكيم : أن المراد بالمحبه محبه الملتقط بالكسر وتبنيه ؛ لأنهما متقدمان فى الذهن ومترتبان على الالتقاط فى الخارج ، وما قيل : إنه أراد بالمحبه محبه موسى أو آثارها ، لا محبه الملتقط وهو آل فرعون ؛ لأنها عله متقدمه عليه ليس بشىء (قوله : والحصول بعده) عطف تفسير إشاره إلى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم ، إذ لا لزوم هنا (قوله : ثم استعمل فى العداوه) أى : فى ترتب العداوه ، (وقوله : ما كان حقه) أى : اللام ، (وقوله : فى العله) أى : فى ترتب العله (قوله : فيها) الضمير لما كان

تبعا للاستعاره فى المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق ، لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف فى الاستعاره المصرحه ؛ لأن المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعاره أصليه أو تبعيه وعلى هذا الطريق المشبه - أعنى العداوه والحزن - مذكور لا متروك

******

وأنث الضمير نظرا إلى أن اللام بمعنى الكلمه (قوله : تبعا للاستعاره فى المجرور) أى : الذى هو متعلق معنى الحرف على ما قال المصنف ، ولا يخفى ما فى قوله : تبعا إلخ من المسامحه ، إذ استعاره اللام تابعه للتشبيه على ما قاله ، إلا أن يقال : إن فى كلامه حذفا دل عليه ما هنا ، والأصل قدر تشبيه العداوه والحزن بعلته الغائيه كالمحبه والتبنى ، واستعير اسم المشبه به وهو المحبه والتبنى للمشبه وهو العداوه والحزن ، ثم استعمل فى العداوه والحزن اللام التى كان حقها أن تستعمل فى العله الغائيه : كالمحبه والتبنى ، فتكون الاستعاره فى اللام تبعا للاستعاره فى المجرور أى : تبعا للاستعاره له ، لا أنه مستعار ، لكن المأخوذ من كلام الإيضاح وشراحه أن الاستعاره فى الحرف على مذهب المصنف تابعه للتشبيه ، وأنه ليس هناك لفظ يستعار أولا تتبعه استعاره الحرف ، وحينئذ فقول الشارح : تبعا للاستعاره فى المجرور ، الأولى أن يقول بدله : تبعا للتشبيه الواقع بين المجرور والعله الغائيه (قوله : وهذا الطريق إلخ) أى : الذى سلكه المصنف وهو جعل العداوه والحزن مشبهين بالعله الغائيه فيما ذكر من الآيه (قوله : مأخوذ من كلام صاحب الكشاف) أى : حيث قال فى هذه الآيه : معنى التعليل فى اللام وهو كون الالتقاط لأجل العداوه والحزن وارد على طريق المجاز ؛ لأنه لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط بأن يكون لهم عدوّا وحزنا ، ولكن المحبه والتبنى غير أن ذلك أى : العداوه والحزن لما كان نتيجه التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لأجله (قوله : لكنه) أى : ذلك الطريق غير مستقيم على مذهب المصنف أى : ولا على مذهب الجمهور أيضا ، وإنما اقتصر على المصنف لكون الكلام معه ، وحاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن فى مدخول اللام هنا استعاره أصليه وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعاره الأصليه ؛ لأنه يجب فيها ترك لفظ المشبه (قوله : المشبه - أعنى العداوه والحزن - مذكور لا متروك)

بل تحقيق الاستعاره التبعيه هاهنا أنه شبه ترتب العداوه والحزن على الالتقاط ...

******

أى : وحينئذ لا استعاره فى اللام تبعا ولا فى المجرور أصاله ، قال العلامه عبد الحكيم :أقول مفاد كلام المصنف هنا ، وفى الإيضاح : أن الاستعاره فى اللام تابعه لتشبيه العداوه والحزن بالعله الغائيه ، وليس فى كلامه أن الاستعاره فى اللام تابعه للاستعاره فى المجرور ، وإنما هذه زياده من الشارح وتقول على المصنف ، وحاصل كلام المصنف أنه يقدر التشبيه أولا للعداوه والحزن بالعله الغائيه ، ثم يسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه ترتبهما على الالتقاط بترتب العله الغائيه عليه فتستعار اللام الموضوعه لترتب العله الغائيه لترتب العداوه والحزن من غير استعاره فى المجرور ، وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ، ثم إسناد الإنبات إليه وهو المفاد من الكشاف ، حيث قال بعد ما مر نقله من كلامه : فاللام هنا حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد وهو الحق عندى ؛ لأن اللام لما كان محتاجا لذكر المجرور كان اللائق أن تكون الاستعاره والتشبيه فيها تبعا لتشبيه المجرور لا تبعا لتشبيه معنى كلى بمعنى كلى معنى الحرف من جزئياته كما ذكره السكاكى وتبعه الشارح - ا. ه.

ومثل ما قيل فى الاستعاره فى الآيه المذكوره على مذهب المصنف يقال فى قوله تعالى : (لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)(١) فيقدر تشبيه الجذوع المستعلى عليها بالظروف فيسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه تلبس المستعلى بالجذوع بتلبس الظرف بالمظروف فاستعيرت فى الموضوعه لتلبس الظرف بالمظروف لتلبس المستعلى بالجذوع المستعلى عليها ، وكذا يقال فى نحو : زيد فى نعمه شبهت النعمه بالظرف الحسى ، فسرى التشبيه لتلبس زيد بالنعمه بتلبس الظرف بالمظروف ، فاستعيرت فى الموضوعه لتلبس الظرف بالمظروف لتلبس زيد بالنعمه ، وهكذا يقال فى أمثال ما ذكر (قوله : بل تحقيق الاستعاره التبعيه هاهنا) أى : فى هذه الآيه ، والمراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذى هو مذهب القوم (قوله : شبه ترتب العداوه) أى : ترتب مطلق عداوه وحزن ، سواء تعلقا بموسى أو بغيره ، فالمراد العداوه والحزن الكليان (وقوله : على الالتقاط) أى :

١- طه : ٧١.

بترتب علته الغائيه عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعه للمشبه به أعنى ترتب عله الالتقاط الغائيه عليه ، فجرت الاستعاره أولا فى العليه والغرضيه وتبعيتها فى اللام كما مر فى نطقت الحال فصار حكم اللام ...

******

على مطلق التقاط (قوله : بترتب علته الغائيه عليه) أى : علته المطلقه عليه بجامع مطلق الترتب فى كل ، وفى الكلام حذف ، والأصل : ثم استعير ترتب العله الغائيه على الالتقاط لترتب العداوه والحزن عليه ، فسرى التشبيه للجزئيات ، ثم استعمل إلخ ، وإنما احتجنا لذلك لأجل قوله بعد : فجرت الاستعاره أولا فى العليه والغرضيه أى : فى ترتبهما وتبعيتهما إلخ ، فاندفع ما يقال : إن الاستعاره فى الحرف على كلامه غير تابعه لاستعاره أصلا وهذا يخالف قوله بعد : فجرت الاستعاره أولا فى العليه إلخ (قوله : ثم استعمل فى المشبه) أى : جزئى المشبه وذلك الجزئى ترتب العداوه والحزن الخاصين أى : المتعلقين بموسى (وقوله : الموضوعه للمشبه به) أى : الجزئى المشبه به ، (وقوله : أعنى ترتب عله الالتقاط) أى : الخاصه وهى محبه الملتقط لموسى وتبنيه إياه وهذا بيان الجزئى المحذوف ، وهذا الذى قررنا به كلام الشارح هو ما قرره به شيخنا العدوى.

(قوله : فجرت الاستعاره أولا فى العليه والغرضيه) أى : فى ترتبهما (وقوله : وتبعيتها) أى : تبعيه الاستعاره الأولى الجاريه فى ترتب العليه والغرضيه الاستعاره فى اللام وفى نسخه بتبعيتها فى اللام أى : وجرت فى اللام بسبب تبعيتها أى : تبعيه الاستعاره فى ترتب العليه والغرضيه (وقوله : كما مر فى نطقت الحال) أى : فكما أن الاستعاره فى الفعل تابعه للاستعاره فى المصدر كذلك استعاره اللام تابعه لاستعاره العليه والغرضيه للعداوه والحزن وهذا الكلام يقتضى أن التبعيه فى الحروف تابعه لاستعاره لفظ قبلها ، وأنا نشبه معنى كليا بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى ، ثم نستعير اسم المشبه به للمشبه فيسرى التشبيه للجزئيات فنستعير الحرف الموضوع لجزئى من جزئيات المشبه به لجزئى من جزئيات المشبه وهو طريقه لبعضهم ، وقال بعض : إن الاستعاره فى الحرف تابعه للتشبيه فأولا نشبه المعنى الكلى بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى فيسرى التشبيه للجزئيات فنستعير الحرف الموضوع لجزئى من جزئيات المشبه به لجزئى من جزئيات المشبه ، والحاصل أن الاستعاره التبعيه فى الفعل وما يشتق منه هى أن يقدر نقل

حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه العليه وصار متعلق معنى اللام هو العليه والغرضيه لا المجرور على ما ذكره المصنف سهوا وفى هذا المقام زياده تحقيق أوردناها فى الشرح (ومدار قرينتها) أى قرينه الاستعاره التبعيه (فى الأولين) أى فى الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال) بكذا فإن النطق الحقيقى لا يسند إلى الحال (أو المفعول ...

******

المصدر أو ينقل بالفعل لغير معناه الأصلى ، ثم يشتق منه الفعل وشبهه فهى تابعه للاستعاره فى المصدر بلا خلاف ، وأما الاستعاره التبعيه فى الحرف ، فعلى مذهب المصنف تابعه للتشبيه كما علمت ، وأما على مذهب الجمهور فقيل : إنها تابعه لاستعاره أصليه وهو ظاهر كلام الشارح ، وقيل : إنها تابعه للتشبيه ، إذ لا حاجه لاستعاره اسم المشبه به الكلى للمشبه ولا تتوقف استعاره الحرف على ذلك ، وقد ارتضى العلامه العصام هذه الطريقه (قوله : حكم الأسد) أى : حيث استعير لما يشبه الحيوان المفترس (قوله : حيث استعيرت) أى : بعد سريان التشبيه للجزئيات (قوله : هو العليه والغرضيه) أى : المطلقه.

(قوله : ومدار قرينتها إلخ) أى : ودوران قرينتها على الفاعل ، والمراد بدورانها على الفاعل رجوع القرينه إلى كونها نفس الفاعل لكون الإسناد الحقيقى له غير صحيح كما فى المثال المذكور (قوله : فى الأولين) إنما قال فى الأولين ؛ لأن قرينه التبعيه فى الحروف غير مضبوطه (قوله : نحو نطقت إلخ) فإن قلت : حاصل القرينه فى هذه الأمثله استحاله قيام المسند بالمسند إليه ، وقد تقدم أن استحاله قيام المسند بالمسند إليه من قرائن المجاز العقلى قلت : لا يضر ذلك ؛ لأن المقصود بالقرينه ما يصرف عن إراده المعنى الحقيقى وهذه كذلك وإن صلحت للمجاز العقلى (قوله : لا يسند إلى الحال) أى : لاستحاله وقوع النطق منه ، فدل استحاله وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق ما يصح إسناده للحال ، ومعلوم أنه الدلاله الشبيهه بالنطق فى إفهام المراد (قوله : أو المفعول) المتبادر أن المراد المفعول به أى : بأن يكون تسلط الفعل أو ما يشتق منه على المفعول غير صحيح ، فيدل ذلك على أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المفعول

نحو

جمع الحق لنا فى إمام

(قتل البخل وأحيا السّماحا)

فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود نحو) :

نقريهم لهذميّات) نقد بها

ما كان خاط عليهم كل زراد

******

(قوله : جمع الحق إلخ) (١) هذا البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع له بالخلافه بعد خلع المعتز بالله ، ولقب بالمرتضى ، وكان واحد عصره فى الكرم والفضل ، وقد أدركته حرفه الأدب فاضطرب أمره ولم تكن خلافته إلا ثلاث ساعات من نهار ، وهذا البيت من قصيده له مدح بها أباه حين خلع المقتدر من الخلافه لفساده ، وتولى هو أى : المعتز فقام بالخلافه كما ينبغى ، وبعد البيت :

إن عفا ما فات لله حقّا

أو سطا لم تخش منه جناحا

ألف الهيجاء طفلا وكهلا

تحسب السّيف عليه وشاحا

(قوله : السماحا) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كما فى القاموس.

(قوله : لا يتعلقان بالبخل والجود) أى : لأنهما من المعانى لا روح لهما ، والقتل والإحياء إنما يتعلقان بالجسم ذى الروح فعدم صحه تسلط القتل على البخل والإحياء على الجود دليل على أن المراد بالقتل معنى يناسب البخل ، وأن المراد بالإحياء معنى يناسب الجود ، والمناسب للأول الإزاله أى : أزال البخل فشبه إزاله البخل بالإماته بجامع اقتضاء كل منهما إعداما لما تعلق به بحيث لا يظهر ذلك المتعلق فى كل ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق من القتل قتل بمعنى أزال ، والمناسب للثانى الإكثار أى : وأكثر السماحا ، فشبه الإكثار بالإحياء بجامع ظهور المتعلق فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق من الإحياء : أحيا بمعنى أكثر على طريق الاستعاره التصريحيه التبعيه (قوله : ونحو نقريهم إلخ) هذا البيت للقطامى بالضم من قصيده أولها (٢) :

ما اعتاد حبّ سليمى حين معتاد

ولا تقضّى بواقى دينها الطّادى

۱- البيت الأول فى الإيضاح ص ۲۶۹ ، والشعر لابن المعتز فى ديوانه ۱ / ۴۶۸.

۲- الشعر للقطامى ونسب بيت منه له فى الإيضاح ص ۲۶۹.

اللهذم من الأسنه القاطع فأراد بلهذميات طعنات ...

******

بيضاء محطوطه المتنين بهكنه

ريّا الروادف لم تمغل بأولاد

ما للكواعب ودّعن الحياه كما

ودّعننى واتّخذن الشيب ميعادى

أبصارهنّ إلى الشّبّان مائله

وقد أراهنّ عنّى غير صدّاد

بانوا وكانت حياتى فى اجتماعهم

وفى تفرقهم قتلى وإقصادى

إلى أن قال :

لم تلق قوما هم شرّ لإخوتهم

منا عشيه يجرى بالدّم الوادى

نقريهم ... إلخ والظرف أعنى قوله : منا متعلق بشر ، والعشيه ما بين المغرب والعشاء ، والمراد هنا مطلق الوقت وهى منصوبه على الظرفيه ومضافه للجمله بعدها ، والوادى فاعل يجرى على طريق الإسناد المجازى ، والمراد بجريان الوادى بالدم فى العشيه ظهور الشر وكثره الفتن وضمير نقريهم للإخوه بمعنى الأعداء ، وجمله نقريهم استئناف متعلق بقوله لم تلق ، والمعنى : لم تجد قوما أقوى منا فى إيصال الشر لإخوتنا أى : أعدائنا فى عشيه جرى الدم فى الوادى ؛ لأنا نقريهم لهذميات أى : نجعل قراهم ذلك ، والقرى : الطعام الذى يقدم للضيف عند نزوله وتعدى قوله : نقريهم إلى اللهذميات التى هى بمنزله الطعام يدل على أنه يصح أن يقال نقريهم الطعام ولا يخلو من وجود تأكيد مضمون الفعل ، أو ارتكاب التجريد ؛ لأن القرى هو الطعام المقدم للضيف كما علمت ، وفى القاموس : قراه أضافه ، وهو يدل على عدم تعديه للمفعول الثانى بنفسه ، وكأنه على إسقاط الجار أى : نقريهم بلهذميات (قوله : نقريهم) بفتح النون من قريت الضيف قرى وقراء ، إذا كسرت القاف قصرت وإذا فتحتها مددت (قوله : لهذميات) بفتح الذال وكسرها ، وكذا يقال فى مفرده وهو لهذمى ، وضمن خاط معنى قدر فعداه بعلى ، أو أن على للتعليل ، والمعنى نقد ونقطع بها الزرديات التى خاطها ونسجها لأجلهم كل زارد أى : نساج.

(قوله : اللهـذم) أى : المنسوب إليه لهذمى مفرد لهذميات وفى القاموس لهذم كجعفر ، وفى الصـحاح لهذم كزبرج (قوله : فأراد بلهذميات طعنات) أى : فالمعنى نجعل

منسوبه إلى الأسنه القاطعه أو أراد نفس الأسنه والنسبه للمبالغه كأحمرى والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها ، فالمفعول الثانى أعنى لهذميات قرينه على أن نقريهم استعاره (أو المجرور نحو (فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِيمٍ)(۱) فإن ذكر العذاب قرينه على أن بشر استعاره ...

******

قراهم عند اللقاء الطعنات باللهذم أى : بالأسنه القاطعه (قوله : منسوبه إلى الأسنه) أى : من نسبه الشىء لآلته والأسنه جمع سنان وهو نصل الرمح (قوله : أو أراد) أى : باللهذميات نفس الأسنه أى : فالمعنى أنا نجعل تقديم الأسنه إليهم قراهم (قوله : والنسبه) أى : على الثانى للمبالغه ، وهذا جواب عما يقال : إذا كان المراد باللهذميات الأسنه كان فيه نسبه الشىء إلى نفسه وهى ممنوعه ، وحاصل الجواب : إن النسبه هنا للمبالغه فى المنسوب ، وكأنه لم يوجد ما هو أعلى منه حتى ينسب إليه ، فنسب إلى نفسه كما يقال للرجل شديد الحمره : أحمرى فزيدت الياء فيه لإفاده المبالغه فى وصف الحمره ، فقولهم : إن نسبه الشىء إلى نفسه ممنوعه أى : ما لم يكن المقصود بتلك النسبه المبالغه ، وإلا فلا منع (قوله : وزرد الدرع وسردها) هو بصيغه الفعل أو المصدر ، وكذا قوله : نسجها (قوله : قرينه على أن نقريهم استعاره) وذلك لأن اللهذميات لا يصح تعلق القرى الحقيقى بها ، إذ هو تقديم الطعام للضيف ، فعلم أن المراد به هنا ما يناسب اللهذميات وهو تقديم الطعنات عند اللقاء أو الأسنه ، فشبه تقديم الطعنات أو الأسنه عند اللقاء بالقرى وهو تقديم الأطعمه الشهيه للضيف بجامع أن كلا تقديم ما يصل من خارج لداخل ، واستعير اسم القرى لتقديم الطعنات أو الأسنه ، واشتق من القرى نقريهم بمعنى نقدم لهم الطعنات ، أو الأسنه على طريق الاستعاره التبعيه (قوله : أو المجرور) أى : أو على المجرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمجرور غير مناسب ، فيدل ذلك على أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المجرور (قوله : نحو فبشرهم بعذاب أليم) أى : فإن التبشير إخبار بما يسر فلا يناسب تعلقه بالعذاب ، فعلم أن المراد به ضده وهو الإنذار أعنى : الإخبار بما يحزن ، فنزل التضاد منزله التناسب تهكما فشبه الإنذار بالتبشير ،

۱- التوبه : ۳۴.

تبعيه تهكميه وإنما قال : ومدار قرينتها على كذا ؛ لأن القرينه لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حاليه كقولك : قتلت زيدا إذا ضربته ضربا شديدا.

أقسام الاستعاره باعتبار الخارج

(و) الاستعاره (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثه أقسام) لأنها إما أن لا تقترن بشيء يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه الأول (مطلقه ...

******

ووجه الشبه منتزع من التضاد بواسطه التهكم كما مر فى التشبيه ، واستعير التبشير للإنذار واشتق من التبشير بشر بمعنى أنذر على طريق الاستعاره التصريحيه التبعيه التهكميه ، فصار ذكر العذاب الذى هو المجرور قرينه على أنه أريد بالتبشير ضده (قوله : تبعيه تهكميه) فيه أن ذكر العذاب إنما يدل على أن بشر استعاره ، وأما كونها تبعيه وتهكميه فإنما هو معلوم من خارج ، فكونها تبعيه إنما علم من كون بشر فعلا ، وكونها تهكميه فمن تنزيل التضاد منزله التناسب ووضع البشاره موضع الإنذار.

(قوله : وإنما قال : ومدار قرينتها على كذا) أى : ولم يقل : وقرينتها الفاعل والمفعول والمجرور (قوله : لأن القرينه لا تنحصر) أى : ولو قال : قرينتها الفاعل والمفعول والمجرور لاقتضى أن قرينه التبعيه منحصره فيما ذكر ؛ لأن الجمله المعرفه الطرفين تفيد الحصر ، بخلاف قوله : ومدار قرينتها على كذا ، فإنه لا يفيد الانحصار فيما ذكر ؛ لأن دوران الشيء على الشيء لا يقتضى ملازمته أبدا عرفا لصحه انفكاك الدوران ، كما يقال : مدار عيش بنى فلان البر ، ويصح أن يتعيشوا بغيره ، فقوله : ومدار قرينتها على كذا بمنزله قوله : والأكثر فى قرينتها ، أو الأصل فى قرينتها أن تكون كذا (قوله : غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ) وجود لأحد الطرفين وعدم وجوده (قوله : لأنها إما أن لا تقترن بشيء يلائم إلخ) أى : بعد تمام القرينه ، إذ هى مما يلائم المستعار له فلو اعتبرت لم توجد مطلقه - كذا قيل ، وفيه أنه لا حاجه لذلك ؛ لأن القرينه من جمله الاستعاره فبدونها لا يقال لها استعاره (قوله : يلائم المستعار له أو المستعار منه) أى : يناسبه بحسب اللفظ أو المعنى كما قال سم (قوله : الأول مطلقه) أى : الاستعاره التى تسمى مطلقه لإطلاقها عن وجود الملائمات ، ثم إن تقدير

وهى ما لم تقترن بصفه ولا تفريع) أى تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندى أسد (والمراد) بالصفه (المعنويه) التى هى معنى قائم بالغير (لا النعت) النحوى الذى هو أحد التوابع ...

******

الأول والثانى والثالث يشعر بأن قوله : مطلقه ومجرده ومرشحه أخبار لمقدرات ثلاثه وهو بعيد ، ويمكن أنه حل معنى والقريب الإبدال ، أو أن الثلاثه خبر مبتدأ محذوف أى : هى مطلقه ومجرده ومرشحه ، وملاحظه العطف سابقه على الإخبار ليصح جعلها خبرا عن ضمير الأقسام الثلاثه (قوله : وهى ما لم تقترن) أى : وهى الاستعاره التى لم تقترن بصفه أى : بصفه تلائم أى : تناسب أحد الطرفين ولا بتفريع كلام يناسب ويلائم أحد الطرفين ولا عبره بوجود صفه أو تفريع فى الكلام لا يلائم أحدهما (فقوله : مما يلائم إلخ) بيان لكل من الصفه والتفريع ، والمراد لم تقترن بصفه ولا تفريع حقيقه أو حكما ، فيشمل ما إذا اشتملت الاستعاره على تجريد وترشيح والفرق بين الصفه والتفريع أن الملائم إن كان من بقيه الكلام الذى فيه الاستعاره فهو صفه ، وإن كان كلاما مستقلّا جىء به بعد ذلك الكلام الذى فيه الاستعاره مبينا عليه كما فى قوله تعالى : (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ) بعد قوله : (أُولئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدى)(1) فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع أولا ، قال الشارح فى شرح المفتاح فى قولنا : رأيت بحرا ما أكثر علومه : إن جعل صفه فبتقدير القول ، وإن جعل تفريع كلام كان كلاما مستقلّا ، وكذا نحو : رأيت أسدا يرمى ، إن جعل جمله يرمى مستأنفه كأنه قيل : ما شأنه؟ فقيل : يرمى كان تفريعا ، وإن جعلت نعتا لأسد كان صفه (قوله : نحو عندى أسد) هذا مثال للاستعاره التى لم تقترن بشىء وعند قرينه (قوله : والمراد بالصفه) أى : والمراد هنا بالصفه التى قلنا : إن الاستعاره قد لا تقترن بها ولا بالتفريع فتكون مطلقه (قوله : معنى قائم بالغير) أى سواء كان مدلولا لنعت نحوى أولا (وقوله لا النعت النحوى) أى : فقط ، واعلم أن بين ذاتيهما التباين ؛ لأن النحوى من قبيل اللفظ ، والمعنويه من قبيل المعنى ، وبين دال المعنويه والنحوى ، وكذا بين المعنويه ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما فى أعجبنى هذا القائم وتفارقهما فى العلم حسن ، فالحسن صفه معنويه لا نعت نحوى ، وفى مررت

١- البقره : ١۶.

(و) الثانى (مجرده وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله : غمر الرداء) أى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء ...

******

بهذا الرجل فإن الرجل نعت نحوى لا صفه معنويه (قوله : والثانى) أى : من أقسام هذه الاستعارات المنظور إليها باعتبار وجود الملائم وعدمه (قوله : مجرده) أى : تسمى مجرده لتجردها عما يقويها من إطلاق أو ترشيح ؛ لأن المشبه الذى هو المستعار له صار بذكر ملائمه بعيدا من دعوى الاتحاد التى فى الاستعاره ومنها تنشأ المبالغه (قوله : وهى ما قرن) أى : وهى الاستعاره التى قرنت بما يلائم المستعار له فذكر الفعل نظرا للفظ ما أو نظرا إلى أن الاستعاره لفظ ، والمراد أنها قرنت بذلك الملائم زياده على القرينه ، إذ بدونها لا تسمى استعاره ، وسواء كان ذلك الملائم تفريعا نحو : رأيت أسدا يرمى فلجأت إلى ظل رمحه ، أو كان صفه نحويه نحو : رأيت أسدا راميا مهلكا أقرانه ، أو كان صفه معنويه كما فى مثال المصنف. (قوله : كقوله) أى : كقول كثير عزه بن عبد الرحمن الخزاعى الشاعر المشهور أحد عشاق العرب ، وإنما صغروه لشده قصره ، قال الوقاص : رأيت كثيرا يطوف بالبيت فمن حدثك أنه يزيد على ثلاثه أشبار فلا تصدقه!! وكان إذا دخل على عبد الملك بن مروان أو على أخيه عبد العزيز يقول له : طأطئ رأسك لا يصبه السقف!!!

(قوله : غمر الرداء) (١) بفتح الغين خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أى : الممدوح فى الأبيات السابقه غمر الرداء (قوله : أى كثير العطاء) أراد بالعطاء الإعطاء الذى هو بذل المال فهو اسم مصدر بمعنى المصدر ، وليس المراد بالعطاء الأخذ للمال (قوله : لأنه يصون إلخ) بيان للجامع ، وحاصله أن وجه الشبه مطلق الصون عما يكره ، إذ هو مشترك بينهما ؛ لأن الرداء يصون ما يلقى عليه من كل ما يكره حسّا والإعطاء يصون عرض صاحبه (قوله : ثم وصفه) أى : الرداء وصفا معنويّا (قوله : الذى يناسب العطاء) أى : إذا كان من غمر الماء غماره وغموره إذا كثر ، وأما إذا كان من قولهم : ثوب غامر

١- شرح المرشدى ٢ / ٤٨ ، الإيضاح ٢٦٩.

دون الرداء تجريدا للاستعاره والقرينه سياق الكلام أعنى قوله (إذا تبسم ضاحكا) أى شارعا فى الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال ، أى إذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدى السائلين يقال : غلق الرهن فى يد المرتهن ...

******

أى : واسع فهو ترشيح - قاله عبد الحكيم (قوله : دون الرداء) أى : لأن الذى يلائم الرداء سابغ دون كثير ؛ لأن الرداء شأنه الاتحاد وعدم التعدد ، بخلاف الإعطاء فإن شأنه التعدد والكثره (قوله : والقرينه) أى : على أن الرداء مستعار للإعطاء ، لا أنه مستعمل فى معناه الحقيقى وهو الثوب (قوله : سياق الكلام) أى : الكلام المسوق والمذكور بعد (قوله : أعنى قوله) أى : أعنى بسياق الكلام (قوله : إذا تبسم) أى : إنه إذا تبسم ضاحكا أخذ الفقراء ماله ، فهذا يدل على أن المراد بالرداء الإعطاء لا حقيقته التى هى الثوب الذى يجعل على الكتفين ، وقال العلامه عبد الحكيم : ويؤخذ منه أنه إذا كان فى الكلام ملائمات للمستعار له كل منها يعين المعنى المجازى يجوز أن يكون كل واحد منها قرينه وتجريدا ، إلا أن اعتبار الأول قرينه أولى لتقدمه والبقيه تتمه للاستعاره ، فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينه محل نظر (قوله : أى شارعا فى الضحك) لما كان التبسم دون الضحك على ما فى الصحاح ولم يكن الضحك مجامعا له فسره بشارعا فى الضحك ، فجعلها حالا مقارنه ؛ لأن الشروع فيه عباره عن الأخذ فى مباديه وهو مقارن للتبسم فى الوقوع (وقوله : آخذا) تفسير لقوله : شارعا ، ويصح حمل الضحك على حقيقته فتكون الحال منتظره ، وفى قوله : تبسم ضاحكا مدح بأنه وقور لا يقهقه وأنه باش بسام بالسائلين (قوله : غلقت لضحكته رقاب المال) غلق بفتح الغين المعجمه وكسر اللام كطرب بمعنى تمكن ، والضحكه بفتح الضاد المرّه من الضحك (قوله : أى : إذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدى السائلين) أى : تمكنت من أيديهم ولا يقدر على نزعها منهم ، وحاصل المعنى على ما قاله الفنرى أن السائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير علمه ويأتون بها إلى حضرته فيتبسم ولا يأخذها منهم فضحكه موجب لتمكنهم من المال بحيث لا ينفك من أيديهم فكأنه يباح لهم بضحكه ، قال العلامه عبد الحكيم : وفى قوله : غلقت إشاره إلى أن الممدوح يعلم أن للسائلين حقّا عليه بواسطته صارت

إذا لم يقدر على انفكاكه (و) الثالث (مرشحه وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو (أُولئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدى فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ)(1) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجاره

******

الأموال مرهونه عندهم وأنه عاجز عن أداء ذلك الحق ، فلذلك لم يقدر على انفكاك الأموال منهم.

(قوله : إذا لم يقدر على انفكاكه) أى : إذا لم يقدر الراهن على انفكاكه لمضى أجل الدين ، وحاصله أن عاده الجاهليه إذا حل أجل الدين الذى له رهن ولم يوف فإن المرتهن يتملك الرهن ويتمكن منه ولا يباع - قاله فى الأطول.

(قوله : مرشحه) من الترشيح وهو التقويه سميت الاستعاره التى ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشحه ؛ لأنها مبنيه على تناسى التشبيه حتى كأن الموجود فى نفس الأمر هو المشبه به دون المشبه ، فإذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجبا لقوه ذلك المبنى فتقوى الاستعاره بتقوى مبناها لوقوعها على الوجه الأكمل أخذا من قولك : رشحت الصبى إذا ربيته باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص (قوله : وهى ما قرن) أى : وهى استعاره قرنت بما يلائم المستعار منه أى : زياده على القرينه فلا تعد قرينه المكنيه ترشيحا ، وسواء كان ما يلائم المستعار منه الذى قرنت به الاستعاره صفه كقولك : رأيت أسدا ذا لبد يرمى ، وجاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الأمواج ، أو كان تفريعا كما فى الآيه التى مثل بها المصنف (قوله : استعير الاشتراء للاستبدال) أى : أنه شبه استبدال الحق بالباطل ، واختياره عليه بالشراء الذى هو استبدال مال بآخر بجامع ترك مرغوب عنه عند التارك والتوصل لبدل مرغوب فيه عنده ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، والقرينه على أن الاشتراء ليس مستعملا فى حقيقته استحاله ثبوت الاشتراء الحقيقى للضلاله بالهدى.

(قوله : ثم فرع عليها) أى : على الاستعاره المذكوره (قوله : من الربح والتجاره) الأولى من نفى الربح فى التجاره أى : ولا شك أن نفيه يلائم المشبه به ، وذلك مما يزيد

١- البقره : ١۶.

(وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح (كقوله : لدى أسد شاكى السلاح) (١) هذا تجريد لأنه وصف يلائم المستعار له أعنى الرجل الشجاع (مقذف ، له لبد أظفاره لم تقلم) هذا ترشيح ؛ لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعنى الأسد الحقيقى واللبد جمع لبده وهى ما تلبد من شعر الأسد على منكبيه والتقليم مبالغه القلم وهو القطع ...

******

فى قوه تناسى التشبيه ، حتى كأن المشبه به هو الموجود فكان ترشيحا أى : تقويه للاستعاره فتكون الاستعاره مرشحه ، ثم ينبغى أن يعلم أن الربح المنفى عنهم مستعار للانتفاع الأخروى ، وأن التجاره مستعاره لارتكابهم الضلاله واتخاذهم إياها بدلا عن الهدى ، فكونهما ترشيحا إنما هو باعتبار المعنى المراد من التركيب ، وبهذا تعلم أن الترشيح وكذا التجريد قد يكونان باعتبار المعنى المراد فى الحين ، كما فى قوله : غمر الرداء بالنسبه للتجريد ، وقد يكونان باعتبار الأصل كما فى هذا المثال بالنسبه للترشيح.

(قوله : وقد يجتمعان) أى : فى استعاره واحده بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط ، وأما ذكر ما يلائمهما معا فليس من قبيل اجتماعهما كما قاله سم ، قيل : والأقرب أن هذا القسم أى : قسم اجتماعهما لا يسمى بأحدهما ولا بهما ، وأنه فى مرتبه الإطلاق لتساقطهما بتعارضهما.

(قوله : كقوله) أى : قول الشاعر وهو زهير بن أبى سلمى (قوله : شاكى السلاح) أى : تامه (قوله : هذا تجريد) أى : لأن إضافه لدى إلى الأسد قرينه (وقوله : لدى أسد) خبر محذوف تقديره أنا لدى أسد أو خبر لكان المحذوفه مع اسمها أى : أنا كنت لدى أسد (قوله : مقذف) يحتمل أن المراد قذف به ورمى به فى الوقائع والحروب كثيرا ، ولا شك أن المقذف بها المعنى مخصوص بالمستعار له فيكون تجريدا مثل الوصف الذى قبله وهو شاكى السلاح ، ويحتمل أن يراد به قذف باللحم ورمى به فيكون ملائما لهما فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا ، بل هو فى معنى الإطلاق (وقوله : له لبد) جمع لبده وهى ما تلبد وتضامّ من شعر الأسد المطروح على منكبيه ، ولا شك أن هذا من ملائمات

١- سبق تخريجه.

(والترشيح أبلغ) من الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح ...

******

المستعار منه وهو الأسد الحقيقى فيكون ترشيحا (وقوله : أظفاره لم تقلم) يحتمل أن المراد ليس ذلك الأسد من الجنس الذى تقلم أظفاره فيكون ترشيحا أيضا ؛ لأن الأسد الحقيقى هو الذى ليس من شأنه تقليم الأظفار ، ويحتمل أن المراد مجرد نفى تقليم أظفاره ، وحينئذ فيحتمل أن يكون النفى منصبا على المبالغه ؛ لأن التقليم مبالغه القلم أى أن أظفاره انتفت المبالغه فى تقليمها ، ولا شك أن هذا ملائم للأسد المجازى وهو الرجل الشجاع فيكون تجريدا ، ويحتمل أن يكون هذا من قبيل المبالغه فى النفى ؛ لأن نفى المبالغه يرد كثيرا فى كلام العرب مرادا منه المبالغه فى النفى ، وحينئذ فالمعنى أظفاره انتفى تقليمها انتفاء مبالغا فيه ، ولا شك أن هذا مما يلائم المستعار منه وهو الأسد الحقيقى نظير ما قيل فى قوله تعالى : (وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)(١) إن هذا من المبالغه فى النفى أى : انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغا فيه ، لا من نفى المبالغه ، وإلا لاقتضى ثبوت أصل الظلم لله وهو محال : فيكون هذا ترشيحا إذا علمت هذا فقول الشارح : هذا ترشيح المشار إليه ما بعد مقذف بقرينه عدم تفسيره ، أما جعل له لبد ترشيحا فظاهر ، وأما جعل قوله : أظفاره لم تقلم ترشيحا ، فبالنظر للاحتمال الأول أو الاحتمال الأخير ، وأما قوله : مقذف ، فقد علمت أنه لا يصلح أن يكون ترشيحا ، بل هو إما تجريد أو مشترك فلا يجعل تجريدا ولا ترشيحا (قوله : والترشيح) أى : الذى هو ذكر ملائم المستعار منه (قوله : أبلغ) أى : أقوى فى البلاغه وأنسب بمقتضى الحال ، وليس المراد أنه أقوى فى المبالغه فى التشبيه ؛ لأنه معلوم من ذكر حقيقته فلا يحتاج للنص عليه ، وإنما كان أقوى فى البلاغه ؛ لأن مقام الاستعاره هو حال إيراد المبالغه فى التشبيه والترشيح يقوى تلك المبالغه فيكون أنسب بمقتضى حال الاستعاره وأحق بذلك المقتضى من الإطلاق ومن التجريد لعدم تأكد مناسبتهما لحال الاستعاره. اه يعقوبى.

وحاصله أن الترشيح أقوى فى بلاغه الكلام بمعنى أنه موجب لزياده بلاغته ؛ لأنه أنسب بمقتضى الحال على ما بينه ، وهذا معنى قول بعضهم الترشيح أبلغ كلامه

١- فصلت : ۴۶.

(لاشتماله على تحقيق المبالغه) فى التشبيه لأن فى الاستعاره مبالغه فى التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقويه (ومبناه) أى مبنى الترشيح (على تناسى التشبيه) وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شىء شبيه به (حتى إنه يبنى على علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان ...

******

أى : أنه موجب لزياده بلاغه الكلام المشتمل عليه ، فكلامه بالجر بإضافته لأبلغ لا بالرفع بدل من الضمير فى أبلغ كما قيل - فتأمل.

وذكر بعضهم أن المراد بكون الترشيح أبلغ أنه أعظم بلوغا ووصولا للمقصود الذى هو اتحاد المستعار منه والمستعار له (قوله : لاشتماله على تحقيق المبالغه) أى : تقويتها فأصل المبالغه جاء من الاستعاره بجعل المشبه فردا من أفراد المشبه به وتقويتها حصلت بالترشيح (قوله : لذلك) أى : لما ذكر من المبالغه (وقوله : وتقويه) تفسير للتحقيق (قوله : ومبناه) أى : والأمر الذى بنى عليه الترشيح تناسى التشبيه أى : إظهار نسيان التشبيه الكائن فى الاستعاره وإن كان موجودا فى نفس الأمر ، وما ذكره المصنف من بناء الترشيح على التناسى لا يقتضى أنه لا يبنى على التناسى غيره ، بل يبنى عليه أيضا غيره كالاستعاره فإنها مبنيه عليه أيضا ، وإنما خص الترشيح بالذكر فى هذا البناء لما فيه من شده ظهور الدلاله على التناسى ، ولو قال المصنف ومبناه على كمال تناسى التشبيه أى : كمال إظهار نسيانه كان واضحا (قوله : وادعاء) عطف تفسير للتناسى ، أو أنه عطف سبب على مسبب أى : ويحصل ذلك التناسى بسبب ادعاء إلخ ، ولا شك أن هذا الإدعاء يقتضى تفرع لوازم المستعار منه على المستعار له وإثباتها له (قوله : نفس المستعار منه) الأولى جزئى من جزئيات المستعار منه ، أو من أفراد المستعار منه ، لكنه نظر لتحقق الماهيه فى الفرد ، فلذا جعله نفس المستعار منه - تأمل.

(قوله : حتى إنه إلخ) حتى تفريعيه وضمير إنه للحال والشأن (وقوله : يبنى) أى : يجرى وصيغه المضارع لحكايه الحال الماضيه أى : فإن الحال والشأن لأجل ذلك التناسى بنى ، وأجرى على علو القدر الذى يستعار له لفظ علو المكان ما يبنى على علو المكان

كقوله :

ويصعد حتى يظنّ الجهول

بأنّ له حاجه فى السماء)

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء من ظن الجهول أن له حاجه فى السماء وفى لفظ الجهول زياده مبالغه فى المدح لما فيه من الإشاره إلى أن هذا ...

******

الذى يستعار منه ، والحاصل أنه لما وجد تناسى التشبيه فى الاستعاره صح لك الإتيان بالترشيح كما صح أن يبنى على علو القدر المستعار له علو المكان ما بنى على علو المكان المستعار منه ، وصح التعجب والنهى عنه فى البيتين الآتيين ، فلولا وجود التناسى ما صح شىء من ذلك (قوله : كقوله) أى : كقول أبى تمام من قصيده يرثى بها خالد بن يزيد الشيبانى ، ويذكر فيها مدح أبيه ، وهذا البيت فى مدح أبيه وذكر علو قدره (قوله : ويصعد) (١) أى : ويرتقى ذلك الممدوح فى مدارك الكمال فليس المراد بالصعود هنا معناه الأصلى الذى هو الارتقاء فى المدارج الحسيه ، إذ لا معنى له هنا وإنما المراد به العلو فى مدارج الكمال والارتقاء فى الأوصاف الشريفه فهو استعاره من الارتقاء الحسى إلى الارتقاء المعنوى ، والجامع مطلق الارتقاء المستعظم فى النفوس بحيث يبعد التوصل إليه ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله : استعار إلخ (قوله : حتى يظن) أى : إلى أن يبلغ إلى حيث يظن الجهول وهو الذى لا ذكاء عنده أن له حاجه فى السماء لبعده عن الأرض وقربه من السماء.

(قوله : فى مدارج) أى : مراتب (قوله : ثم بنى عليه) أى : ثم رتب عليه أى : على علو القدر المستعار له (وقوله : ما يبنى على علو المكان) أى : وهو الارتفاع الحسى الذى هو المستعار منه ، وذلك البناء بعد تناسى تشبيه علو القدر بالعلو الحسى وادعاء أنه ليس ثم إلا الارتفاع الحسى الذى وجه الشبه به أظهر (قوله : من ظن الجهول إلخ) بيان لما ، ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجه فيها مما يختص بالصعود الحسى

١- البيت لأبى تمام فى شرح المرشدى على عقود الجمان ٢ / ٤٩ والبيت فى ديوانه ٣٣٥ (ط. دار الكتب العلميه) ، وفى المصباح ص ١٣٨ والإشارات ص ٢٢٥.

إنما يظنه الجهول ، وأما العاقل فيعرف أنه لا حاجه له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما خفى على بعضهم فتوهم أن فى البيت تقصيرا فى وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكامل الجهل بمعرفه الأشياء (ونحوه) أى مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه (ما مر من التعجب) فى ...

******

ويترتب عليه لا على علو القدر ، ثم إن ظن الجهول أن له حاجه فى السماء لم ينقل من معناه الأصلى الملائم للمستعار منه لمعنى ملائم للمستعار له ، وإنما هو ذكر لازم من لوازم المشبه به لإظهار أنه الموجود فى التركيب لا شىء شبيه به ، وبهذا يعلم أن الترشيح قد يستعمل فى معناه الأصلى الملائم للمستعار منه - وليس ذلك من الكذب ؛ لأن الغرض إفاده المبالغه وتقويه الاستعاره بذكر اللازم وذلك كاف فى نفى الكذب كما أنه قد ينقل من معناه الأصلى لمعنى ملائم للمستعار له (قوله : إلى أن هذا) أى : كونه له حاجه فى السماء (قوله : إنما يظنه الجهول) أى : لأنه الذى لا كمال لعقله (قوله : لاتصافه بسائر الكمالات) أى : فلم يكن هناك كمال لم يتصف به حتى إنه يحتاج له فيطلبه من جهه السماء ، وحيث كان العاقل يعرف أنه لا حاجه له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات - كان عالما بأن إفراطه فى العلو لمجرد التعالى على الأقران ، وفى قوله : لاتصافه إلخ إشاره إلى أن المراد بالحاجه المنتفيه هنا المعتاده للطلب فى الأرض ، فلا يرد أن نفى حاجه السماء سوء أدب لما فيه من نفى الحاجه إلى الرحمه السماويه والتوجه لها بالدعاء لا بالصعود (قوله : وهذا المعنى) أى : التفصيل بين العاقل والجاهل (قوله : فتوهم أن فى البيت إلخ) منشأ ذلك التوهم أن القصد من البيت الإشاره بمزيد صعوده المشار له بقوله : حتى يظن إلخ إلى علو قدره ، وإذا كان مزيد الصعود إنما هو فى ظن كامل الجهل لا العارف بالأشياء فلا يكون له ثبوت فلا يحصل كبير مدح بذلك ، وحاصل الرد أن مزيد الصعود مجزوم به ومسلم من كل أحد ، وإنما النزاع فى أنه هل له حاجه فى السماء أم لا فذكر أن كثير الجهل هو الذى يتوهم أن ذلك الارتقاء المفرط لحاجه ، وأما العاقل ذو النظر الصحيح فيعلم أن ذلك الإفراط فى العلو لمجرد التعالى على الأقران لا

قوله :

قامت تظللنى ومن عجب

شمس تظللنى من الشمس

(والنهى عنه) أى عن التعجب فى قوله :

لا تعجبوا من بلى غلالته

قد زرّ أزراره على القمر

إذ لو لم يقصد تناسى التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهه على ما سبق ...

******

لحاجه له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات واستغنائه عن جميع الحاجات (قوله : قامت تظللنى ومن عجب إلخ) (١) إنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء ؛ لأن إيجاد هذا التعجب لو لا تناسى التشبيه لم يوجد له مساغ كما أن إيجاد ذلك البناء لولا التناسى لم يكن له معنى وتحقيقه فى التعجب ما تقدم من أنه لا عجب من تظليل إنسان جميل كالشمس من الشمس الحقيقيه ، وإنما يتحقق التعجب من تظليل الشمس الحقيقيه من الشمس المعلومه ؛ لأن الإشراق مانع من الظل فكيف يكون صاحبه موجبا للظل؟! ومعلوم أنه لو لا التناسى ما جعل ذلك الإنسان الجميل نفس الشمس ليتعجب من تظليله ، بل شبيه بها (قوله : لا تعجبوا إلخ) (٢) من المعلوم أن القمر الحقيقى هو المعتاد لبلى الغلاله فلا يتعجب من بلاها معه ، لا الإنسان المشبه بالقمر وكونه جعل المستعار له قمرا حقيقيّا إنما هو لتناسى التشبيه حتى كأنه الموجود فى الخارج ، والخاطر فى القلب هو القمر الحقيقى ، وإلا فالتشبيه ما دام متذكرا ينفى النهى عن التعجب.

واعلم أن مذهب التعجب هنا عكس مذهب النهى عنه ؛ لأن التعجب هنا سببه إثبات مالا يناسب المستعار منه والنهى عنه سببه إثبات ما هو مناسب للمستعار منه ، ألا ترى أنه فى الأول قد أثبت التظليل للشمس وهو ممتنع ، فلذا تعجب من تظليلها ، وفى الثانى قد أثبت بلى الغلاله والقمر وهو من خواصه ، فلا يصح حينئذ أن يتعجب منه ، فلذا نهاهم عن التعجب من ذلك (قوله : وإنكاره) عطف لازم (وقوله : جهه) أى : وجه ،

١- شرح المرشدى على عقود الجمان ٢ / ٤٠ والشعر لأبى الفضل بن العميد ، والطراز ١ / ٢٠٣ ، والمصباح ١٢٩ ، ونهايه الإيجاز ص ٢٥٢.

٢- شرح المرشدى على عقود الجمان ٢ / ٤٠ ، وهو لأبى الحسن بن طباطبا العلوى ، الطراز ٢ / ٢٠٣.

ثم أشار إلى زياده تقرير لهذا الكلام فقال (وإذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالأصل) أى المشبه وذلك لأن الأصل فى التشبيه ...

******

(وقوله : على ما سبق) أى : من أنه لا معنى للتعجب من كون ذات جميله تظلل شخصا من الشمس ولا معنى للنهى عن التعجب من كون ذات جميله تبلى غلاله (قوله : ثم أشار إلى زياده تقرير لهذا الكلام) أى : قوله : ومبناه على تناسى التشبيه حتى إنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان (وقوله : لهذا الكلام) فيه حذف أى : لما تضمنه هذا الكلام وهو صحه البناء على تناسى التشبيه.

(قوله : وإذا جاز إلخ) حاصل ذلك أنه إذا جاز البناء على الفرع أعنى المشبه به فى التشبيه ففى الاستعاره أولى وأقرب ؛ لأن وجود المشبه الذى هو الأصل كأنه ينافى ذلك البناء ، فإذا جاز البناء مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب (قوله : وإذا جاز البناء على الفرع إلخ) المراد بالبناء عليه ذكر ما يلائمه ، والمراد بالاعتراف بالأصل ذكره ، وحينئذ فالمعنى وإذا جاز ذكر ما يلائم المشبه به فى التشبيه الخالى عن الاستعاره وهو الذى ذكر طرفاه (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : كون المشبه به فرعا والمشبه أصلا ، وهذا جواب عما يقال : كيف سمى المصنف المشبه به فرعا والمشبه أصلا مع أن المعروف عندهم عكس هذه التسميه ؛ لأن المشبه به هو الأصل المقيس عليه ؛ ولأنه أقوى من المشبه غالبا فى وجه الشبه وأعرف به ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف إنما سمى المشبه أصلا نظرا لكونه هو المقصود فى التركيب من جهه أن الغرض من التشبيه يعود إليه كبيان حاله أو مقداره أو إمكانه أو تزيينه وغير ذلك مما مر فى باب التشبيه ، ولكونه هو المقصود فى الكلام بالنفى والإثبات فإن النفى والإثبات فى الكلام يعود إليه أى : إلى شبهه فإنك إذا قلت : زيد كالأسد فقد أثبت للمشبه شبهه بالأسد وهو المقصود بالذات وإذا قلت : ليس زيد كالأسد فقد نفيت شبهه به أيضا بالقصد الأول ، وإن كان ثبوت الشبه أو نفيه للمشبه به حاصلا أيضا لكن تبعا ، وتحصل من هذا أن المشبه أصل باعتبار رجوع الغرض إليه ، وكونه المقصود بالنفى والإثبات ، والمشبه به أصل باعتبار كونه أقوى وأعرف بوجه الشبه فكل من المشبه والمشبه به أصل باعتبار وفرع باعتبار ،

وإن كـان هـو المشـبه به من جهه أنه أقـوى وأعرف إلاـ أن المشـبه هـو الأصـل من جهه أن الغرض يعـود إليه وأنه المقصود فى الكلاـم بالنفى والإثبات (كما فى قوله : هى الشـمس مسـكنها فى السـماء ، فعزّ) أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميلا فلن تسـتطيع) أنت (إليها) أى إلى الشـمس (الصعود ، ولن تستطيع) الشمس (إليك النزولا) والعامل فى إليها وإليك هو المصدر بعدهما إن جوزنا تقديم الظرف على المصدر وإلا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله : هى الشمس ...

******

وحينئذ فلا معارضه بين ما ذكره المصـنف من التسميه وبين ما هو معروف عندهم (قوله : وإن كان إلخ) جمله حاليه (وقوله : إلا أن إلـخ) هذه الجمله داله على خبر أن والأصل ؛ لأن الأصل فى التشبيه هو المشـبه من جهه أن الغرض إلخ ، وإن كان المشـبه به أصلا من جهه أنه أقوى إلخ (قوله : كما فى قوله) أى : قول الشاعر وهو العباس بن الأحنف (قوله : هى الشمس) (١) مبتدأ وخبر أى : هذه الحبيبه هى الشمس ، (وقوله : مسكنها فى السماء) خبر بعد خبر أوصفه للشمس ؛ لأن تعريفها للعهد الذهنى (قوله : أمر من عزاه إلخ) أى : وحينئذ فالمعنى فاحمل فؤادك على الصبر (قوله : عزاء جميلا) أى : لا قلق معه ولا تطلب وذلك بالتنبه لعدم إمكان الوصول ؛ لأن طلب ما لا يمكن ليس من العقل فى شىء.

(قوله : فلن تسـتطيع إلخ) أى : لأنك لا تستطيع الوصول إلى تلك الشمس ، إذ هى فى السماء الممتنع الوصول إليها عاده (قوله : هو المصـدر بعـدهما) أى : وهو الصـعود والنزول (قوله : إن جوزنا تقـديم الظرف على المصـدر) أى : على عامله المصـدر وهو الحق على ما سبق له فى شرح الخطبه عند قوله : أكثرها للأصول جميعا (قوله : وإلا فمحذوف) أى : وإن لم نجوز تقديم الظرف على عـامله المصـدر فيكون العامـل فى إليهـا وفى إليـك محـذوفا ، والتقـدير فلن تسـتطيع أن تصـعد إليها الصـعود ولن تسـتطيع الشمس أن

١- شرح عقود الجمان ٢ / ٤٩ ، وهو لعباس بن الأحنف فى ديوانه ص ٢٢١ ، والمصباح ١٣٩ ، وأسرار البلاغه ٢ / ١٦٨.

تشبيه لا استعاره وفى التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح فقوله : وإذا جاز البناء شرط جوابه قوله : (فمع جحده) أى جحد الأصل كما فى الاستعاره البناء على الفرع (أولى) بالجواز لأنه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا ...

******

تنزل إليك النزول ويكون المصدر المذكور مفسرا لذاك العامل المحذوف (قوله : تشبيه) أى : بليغ بحذف الأداه والأصل هى كالشمس ، فحذفت الأداه للمبالغه فى التشبيه بجعل المشبه عين المشبه به (قوله : لا استعاره) أى : لأنه يشترط فيها أن لا يذكر الطرفان على وجه ينبئ عن التشبيه وهما هنا مذكوران كذلك المشبه بضميره والمشبه به بلفظه الظاهر (قوله : اعتراف بالمشبه) أى : ذكر له (قوله : ومع ذلك) أى : ومع الاعتراف بالمشبه (قوله : فقد بنى الكلام على المشبه به) أى : ذكر ما يناسبه. وهو قوله : مسكنها فى السماء ، (وقوله : أعنى) أى : بالمشبه به ، قال الفنرى : إن قلت : الاستشهاد على ما ذكره من جواز ذكر ما يناسب المشبه به مع ذكر المشبه بهذا البيت ممنوع لجواز أن يحمل الضمير المنفصل - أعنى هى - على ضمير القصه ، لا على المحبوبه.

قلت : قوله : فعز الفؤاد عزاء جميلا يدل على أن الضمير راجع للحبيبه ؛ لأنها المأمور بالعزاء عنها ، وأيضا شرط ضمير القصه أن يكون ما بعده من النسب المشكوكه فى الجمله حتى يفيد التأكيد ، وكون الشمس الحقيقيه فى السماء جلى لكل أحد ، ويجاب أيضا بأن الغرض التمثيل وهو يكفى فيه الاحتمال (قوله : فمع جحده أولى) مع ظرف لمحذوف أى : فالبناء على الفرع مع جحد الأصل وإنكاره وعدم ذكره أولى بالجواز ، ووجه الأولويه أنه عند الاعتراف بالأصل قد وجد ما ينافى البناء ؛ لأن ذكر المشبه يمنع تناسى التشبيه المقتضى للبناء على الفرع ، ومع جحد الأصل يكون الكلام قد نقل للفرع الذى هو المشبه به لطى ذكر المشبه فيناسبه التناسى المقتضى أنه لا خطور للمشبه فى العقل ولا وجود له فى الخارج ، وذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع ، فإذا جاز البناء فى الأول مع وجود ما ينافى فجوازه مع عدم المنافى أحرى وأولى ، فإن قلت : إذا كان البناء على الفرع أى : ذكر ما هو له موقوفا على تناسى التشبيه كما تقدم ، والتناسى

وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث إلى المشبه به وقد وقع فى بعض أشعار العجم النهى عن التعجب مع التصريح بأداه التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فإنها كالليل ووجهه كالربيع والليل فى الربيع مائل إلى القصر ...

******

ينافيه الاعتراف بالأصل كما قررت كان البناء على الفرع عند ذكر الأصل ممتنعا فكيف يدعى جوازه؟ قلت : تناسى التشبيه عند جحد الأصل ظاهر ، وأما عند ذكره فنقول : المنافى للبناء على الفرع هو ذكر المشبه مع الإشعار بأنه باق على أصله وهو أنه لم يقو قوه المشبه به ومجرد ذكر الطرفين لا إشعار فيه بما ذكر ، فيتأتى معه تناسى التشبيه بأن يجعل الطرفان ولو ذكرا متحدين ويدعى أنهما شىء واحد فى الحقيقه ، وإنما اختلفا بالعوارض التى لا ينافى بناؤها هذا التناسى لأصل التشبيه ، وهذا ظاهر فى التشبيه الخالى عن الأداه ، وأما عند ذكرها ففيه بعد ؛ لأن الأداه تشعر بضعف المشبه عن المشبه به ، وقد يقال : يمكن دعوى الاتحاد فيه أيضا ، إذ لا مانع من تشبيه أحد المتحدين فى الحقيقه بالآخر بآله التشبيه ، وتحصل مما تقدم أن الاعتراف بالأصل المنافى للبناء على الفرع بحسب الظاهر فقط وأما عند جحد الأصل فليس هناك مناف للبناء على الفرع لا بحسب الظاهر ولا فى الواقع - فتأمل.

(قوله : وجعل الكلام خلوا عنه) أى : لأنه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله : وقد وقع إلخ) هذا مغاير لما سبق فى المتن ؛ لأن ما سبق فيه البناء على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالأصل من غير ذكر لأداه التشبيه وما هنا فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداه التشبيه وهذا مما يقرر الكلام المذكور (قوله : لا تعجبوا من قصر ذوائبه) أى : شعره (وقوله : كالربيع) أى : فى البهجه والنضاره (قوله : والليل فى الربيع مائل إلى القصر) من المعلوم أن المائل إلى القصر فى الربيع الليل الحقيقى ، والذى لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع ، فلما تنوسى التشبيه وادعى أن الذوائب نفس الليل الحقيقى ، وأن وجه المحبوب نفس الربيع الحقيقى ؛ نهى من التعجب من قصر الذوائب التى هى الليل الحقيقى الكائن فى زمان الربيع ، فقد بنى على الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالأصل والتصريح بالأداه - فتأمل.

وهذا المعنى من الغرابه والملاحه بحيث لا يخفى.

المجاز المركب

(وأما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقه (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد ...

******

(قوله : وهذا المعنى إلخ) اسم الإشاره مبتدأ ، (وقوله : بحيث إلخ) خبر أى : وهذا المعنى وهو البناء الواقع فى كلام بعض العجم ملتبس بحاله كائنه من الغرابه والملاحه لا تخفى.

[المجاز المركب] :

(قوله : وأما المركب) عطف على قوله : أما المفرد من قوله سابقا ، والمجاز إما مفرد أو مركب ، أما المفرد فهو الكلمه إلخ ، ثم قال : وأما المركب فهو اللفظ إلخ (قوله : فهو اللفظ) أى : المركب كما فى الإيضاح وترك المصنف التقييد هنا اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيده فخرج عن الجنس وهو اللفظ المجاز العقلى (قوله : المستعمل) خرج به اللفظ قبل الاستعمال (وقوله : فيما) أى : فى معنى شبه ذلك المعنى بمعنى اللفظ الأصلى أى : من حيث أنه شبه بمعناه الأصلى ، فخرج المجاز المرسل الذى ليس معناه مشبها بمعناه الأصلى قبل الاستعمال لعدم وجود الشبه بين المعنيين ، وكذا المرسل الذى استعمل فيما شبه بمعناه قبل ذلك لوجود الشبه ، لكن إنما استعمل لعلاقه غير الشبه ؛ لأنه لم يستعمل من حيث الشبه (قوله : أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقه) أى : بالوضع وهذا بيان للمراد بمعنى اللفظ الأصلى ، وما ذكره الشارح مثله فى الأطول ، ثم قال : بقى أن كون الصوره المنتزعه معنى مطابقيا للفظ المستعار غير ظاهر ا. ه.

(قوله : بالمطابقه) هذا يقتضى أن دلاله اللفظ على المعنى المجازى ليست بالمطابقه وهو خلاف ما صرح به الشارح فى شرح الشمسيه وغيره ، وأجيب بأن مراد الشارح بالمطابقه المطابقه التى لا يحتاج معها إلى توسط قرينه ، وهذا إنما يكون فى الحقيقه (قوله : تشبيه التمثيل) معمول لقوله شبه ، وأتى المصنف بذلك للتنبيه على أن التشبيه الذى يبنى

واحترز بهذا عن الاستعاره فی المفرد ...

******

علیه المجاز المرکب لا یکون إلا تمثیلا ولم یکتف بقوله : تمثیلا ؛ لأن التمثیل مشترک بین التشبیه الذی وجهه منتزع من متعدد وإن کان الطرفان مفردین کما فی تشبیه الثریا بعنقود الملاحیه وبین الاستعاره التمثیلیه ، فاحترز عن أخذ اللفظ المشترک فی التعریف (قوله : واحترز بهذا) أی : بقوله : تشبیه التمثیل.

(قوله : عن الاستعاره فی المفرد) أی : لأن وجه الشبه لا یکون فیها منتزعا من متعدد ، واعترض بأنه قد مر فی مبحث التشبیه أن تشبیه الثریا بعنقود الملاحیه من قبیل تشبیه المفرد بالمفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد ، وحینئذ فیجوز أن یطوی المشبه ویذکر المشبه به ویتناسی التشبیه ویکون استعاره فی مفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد فیکون التعریف صادقا بتلک الاستعاره ، وحینئذ فلا یصح إخراجها من التعریف ، وأجاب العلامه عبد الحکیم بما حاصله : أنا لا نسلم جواز جریان الاستعاره فی مفرد ووجه الشبه فیها منتزع من متعدد ؛ لأن الاستعاره لا بد فیها من جعل الکلام خلوا عن المستعار له والجامع ، فإذا ذکر المستعار منه وکان مفردا ووجه الشبه منتزع من متعدد فی الواقع کما لو قیل : رأیت عنقود ملاحیه فی السماء لا یدری هل وجه الشبه منتزع من متعدد أولا؟ فیصیر الکلام لغوا ، وهذا بخلاف التشبیه ، فإنه إذا ذکر فیه کل من المشبه والمشبه به وکانا مفردین ، فإنه قد یدرک العقل ترکب وجه الشبه من مجموع أوصاف لهما إذا لم یکن وجه الشبه مذکورا ، وبالجمله فلیس کل تشبیه تجری فیه الاستعاره لما علمت أن تشبیه المفرد بالمفرد مع کون وجه الشبه منتزعا من متعدد صحیح ولا تجری فیه الاستعاره وإلا کان الکلام لغوا فتم ما ذکره الشارح من الاحتراز والحاصل أن قول المصنف : تشبیه التمثیل خرج به مجاز الإفراد ؛ لأن وجهه منتزعا من متعدد ومجاز الإفراد لا یکون وجهه منتزعا من متعدد وإلا کان الکلام لغوا ، هذا محصل کلام الشارح ، فإن قلت : إن تقیید المعرف بالترکیب یفید أن المراد بقول المصنف : فهو اللفظ أی : المرکب وأن فی الکلام حذف الصفه ، فتکون تلک الصفه المحذوفه للدلیل مخرجه للمجاز المفرد استعاره أو غیر استعاره ، وشارحنا قد أخرج الاستعاره فی المفرد

(للمبالغه) فى التشبيه (كما يقال للمتردد فى أمر إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) ...

******

بقوله : تشبيه التمثيل ، قلت : الشارح لم يلتفت لتلك الصفه لكونها محذوفه من التعريف ، وإنما يحترز بالفصول المصرح بها ولو التفت لتلك الصفه لجعل المجاز المفرد خارجا بها ، وكان قوله : تشبيه التمثيل بيانا للماهيه لا للاحتراز عن شىء كما هو الأصل فى القيود المذكوره فى التعاريف ، وعلم مما ذكر أن تشبيه التمثيل عباره عن التشبيه الذى وجهه منتزع من أمور متعدده ، سواء كان الطرفان مركبين أو مفردين ، وأما اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى تشبيه التمثيل المسمى بالمجاز المركب وبالاستعاره التمثيليه لا بد فيه من كونه مركبا ، كما أن وجه الشبه لا بد فيه من كونه مركبا ، ثم المراد بالتركيب المعتبر فى المجاز المركب أى تركيب كان ولا يشترط خصوص الإسنادى ولا غيره ، ثم هل يشترط التصريح بتمام اللفظ المركب ، أو يكفى الاقتصار على بعضه؟ خلاف بين الشارح والعلامه السيد ، فالسيد يقول : لا بد فى المجاز المركب من التصريح بتمام المركب الدالّ على الصوره المشبه بها ، والشارح يقول : يكفى التصريح ببعضه (قوله : للمبالغه فى التشبيه) علّه لقوله : المستعمل فيما شبه إلخ أى : وإنما استعمل اللفظ المركب فيما شبه بمعناه لأجل المبالغه فى التشبيه ، وأشار المصنف بهذا إلى اتحاد الغايه فى الاستعاره فى المفرد والمركب ، وحاصل المجاز المركب أن يشبه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى ، ثم يدعى أن الصوره المشبهه من جنس الصوره المشبه بها فيطلق على هذه الصوره المشبهه اللفظ الدال بالمطابقه على الصوره المشبه بها.

(قوله : كما يقال) أى : كالقول الذى يقال ، (وقوله : للمتردد فى أمر) أى : فى فعل أمر وعدم فعله بأن يتوجه إليه بالعزم تاره ، ويتوجه للإحجام عنه بالعزم تاره أخرى ، (وقوله : إنى إلخ) بيان لما وليس مقول القول - تأمل.

(قوله : إنى أراك تقدم رجلا) أى : تاره (وقوله : وتؤخر) مفعوله محذوف أى : وتؤخرها يعنى تلك الرجل المتقدمه ، (وقوله : أخرى) نعت لمره ، والتقدير : إنى أراك تقدم رجلا مره وتؤخرها مره أخرى ، وإنما لم يجعل أخرى نعتا لرجل أى : وتؤخر رجلا أخرى ،

شبه صوره تردده فی ذلک الأمر بصوره تردد من قام لیذهب فتاره یرید الذهاب فیقدم رجلا وتاره لا یرید فیؤخر أخری فاستعمل فی الصوره الأولی الکلام الدالّ بالمطابقه علی الصوره الثانیه ووجه الشبه وهو الإقدام تاره والإحجام أخری منتزع من عده أمور کما تری (و) هذا المجاز المرکب (یسمی التمثیل) ...

******

لئلا یفید الکلام أن الرجل المؤخره غیر المقدمه ، ولیس هذا صوره التردد فی الذهاب وعدمه ؛ لأن الإنسان إذا أراد الذهاب رمی رجله أماما وإذا أحجم عنه رد تلک الرجل إلی موضعها ، ویسمی ردها لموضعها تأخیرا باعتبار ما انتهت إلیه أولا (قوله : شبه صوره إلخ) أی : وإنما کان هذا القول مجازا مرکبا مبنیا علی تشبیه التمثیل ؛ لأنه شبه صوره تردده فی ذلک الأمر أی : الهیئه الحاصله من تردده فی ذلک الأمر ، فتاره یقدم علی فعله بالعزم علیه ، وتاره یحجم عنه.

(قوله : بصوره تردد إلخ) أی : بالهیئه الحاصله من تردد من قام لیذهب إلخ ، ولا شک أن الصوره الأولی عقلیه والثانیه حسیه ، وبهذا التقریر تعلم أن المشبه لیس هو التردد فی الأمر والمشبه به لیس هو التردد فی الذهاب ، بل کل من المشبه والمشبه به هیئه یلزمها التردد ، وحینئذ فالإضافه فی قوله صوره : تردده لامیه ولیست بیانیه ، وإلا لو رد علیه أن التردد لیس معنی مطابقیّا للفظ المذکور ، بل لازم لمعناه المطابقی الذی هو الصوره المنتزعه من التردد وقد صرح الشارح سابقا بأن المشبه به إنما یکون معنی مطابقیّا (قوله : وهو الإقدام تاره إلخ) أی : وهو الهیئه المرکبه من الإقدام والإحجام ، وحاصله أن وجه الشبه وهو الجامع بین الصوره المشبهه والصوره المشبه بها ما یعقل من الصوره الترکیبیه التی هی کون کل واحد منهما له مطلق إقدام بالانبعاث لأمر تاره والإحجام عن ذلک الأمر بذلک الانبعاث تاره أخری ، وهذا أمر عقلی قائم بالصورتین مرکب باعتبار تعلقه بمتعدد ؛ لأنه هیئه اعتبر فیها إقدام متقدم وإحجام مستعقب.

بقی شیء آخر وهو أن قوله : إنی أراک هل له دخل فی التجوز والنقل ، أو هو حقیقه والتجوز فیما بعده؟ قلت : ذکر العلامه الیعقوبی : أن الظاهر أنه لا دخل له ، لأنا لو قلنا : فلان یقدم رجلا ویؤخر أخری حصل التمثیل علی وجه الاستعاره ، ویحتمل

لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعاره) لأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعاره (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا : على سبيل الاستعاره ويمتاز عن التشبيه بأن يقال له : تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلى ...

******

أن له دخلا فى خصوص المثال ؛ لأن أصله الرؤيه الحسيه ولم توجد فى المنقول إليه - فتأمل.

(قوله : لكون وجهه منتزعا إلخ) قضيته أن التمثيل لا بد فيه من انتزاع وجهه من متعدد وهو كذلك ، ووجه ذلك أن التمثيل فى الأصل هو التشبيه - يقال : مثله تمثيلا إذا جعل له مثيلا أى : شبيها ، ثم خص بالتشبيه المنتزع وجهه من متعدد ؛ لأنه أجدر أن يكون صاحبه مثيلا ـ وشبيها لكثره ما اعتبر فيه ، إذ كثره ما اعتبر فى التشبيه مما يوجب غرابته ، وكل ما اعتبر فيه ازدادت غرابته فهو أحق بالمماثله ؛ لأن المماثله الحقيقيه لا تكون إلا بعد وجود أشياء ووجود أشياء أصعب من وجود الجمله (قوله : لأنه قد ذكر فيه المشبه به) أى : لفظه (قوله : وقد يسمى) أى : المجاز المركب (قوله : ويمتاز إلخ) حاصله أن المجاز المركب يسمى تمثيلا ـ على سبيل الاستعاره ويسمى أيضا تمثيلا ـ مطلقا ، والتسميه الأولى لا تلتبس بتشبيه التمثيل وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنتزع وجهه من متعدد كقولك للمتردد فى أمر : أنت كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى وكتشبيه الثريا بعنقود الملاحيه ، وكتشبيه الشمس بالمرأه فى كف الأشل للتقييد فيها بقولهم : على سبيل الاستعاره ، وكذلك التسميه الثانيه لا تلتبس بتشبيه التمثيل ؛ لأنه لا ـ يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا ، بل مقيدا فقول الشارح : ويمتاز أى : التمثيل عند الإطلاق (وقوله : عن التشبيه) أى : التمثيلى (وقوله : بأن يقال له) أى : للتشبيه تشبيه تمثيل إلخ أى : فلا يطلق اسم التشبيه عليه مطلقا ، بل مقيدا ، وبعباره قوله : ويمتاز إلخ : جواب عما يقال إن تسميه المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعاره ظاهره لا لبس فيها ، وأما تسميته تمثيلا من غير تقييد فقد يقال : إنها تلتبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل ، وحاصل الجواب أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف للاستعاره ، وإذا أريد التشبيه قيل :

وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعاره نظر لأنه كما أن المفردات موضوعه بحسب الشخص فالمركبات موضوعه بحسب النوع فإذا استعمل المركب فى غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك لعلاقه فإن كانت هى المشابهه فاستعاره ...

******

تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلى (قوله : وفى تخصيص إلخ) التخصيص مستفاد من تعريف الطرفين باللام ، وحاصله أن قول المصنف : تبعا للقوم فى تعريف المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى يقتضى أن المجاز المركب لا يوجد فى غير ما شبه بمعناه لامتناع صدق المعرف على غير التعريف ، وكون المجاز المركب لا يوجد فى غير ما شبه بمعناه يقتضى أنه مختص بالاستعاره ومنحصر فيها وجعله منحصرا فيها عدول عن الصواب ، ووجهه أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص وضع المركبات لمعانيها التركيبيه بحسب النوع ، وقد اتفقوا على أن المفرد إذا استعمل فى غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقه ، فإن كانت تلك العلاقه غير المشابهه فهو مجاز مرسل وإلا فاستعاره فكذلك المركب إذا استعمل فى غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقه ، فإن كانت هى المشابهه فاستعاره تمثيليه ، وإن كانت غير المشابهه كاللزوم كان مجازا تركيبيا ، وهذا مما أهملوا تسميته والتعرض له مع أن الوجه الذى صح به التمثيل يصح به غيره من المجاز المذكور فلم يظهر لإهماله وجه (قوله : بحسب الشخص) أى : التشخص والتعين بأن يعين الواضع اللفظ المفرد للدلاله على معناه وإن كان كليّا (قوله : بحسب النوع) أى : من غير نظر لخصوص لفظ بل يلتفت الواضع لقانون كلى كأن يقول : وضعت هيئه التركيب فى نحو : قام زيد من كل فعل أسند لفاعل للدلاله على ثبوت معنى الفعل لذلك الفاعل ووضعت هيئه التركيب فى نحو : زيد قائم لثبوت المخبر به للمخبر عنه ، فالهيئه التركيبيه المخصوصه فى زيد قائم موضوعه لثبوت القيام لزيد وكذا غيرها من الهيئات التركيبيه المخصوصه تبعا لوضع نوعها (قوله : فلا بد أن يكون ذلك) أى : الاستعمال (وقوله : لعلاقه) أى : بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه وإلا كان الاستعمال فاسدا (قوله : فإن كانت هى المشابهه) نحو : إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، فإنه نقل لما يشبه الحاله التى وضع لها نوعه ،

وإلا فغير استعاره وهو كثير فى الكلام كالجمل الخبريه التى لم تستعمل فى الإخبار (ومتى فشا استعماله) أى المجاز المركب ...

******

وأعنى بنوعه هيئه إن واسمها مع كون خبرها فعلا- متعديا (قوله : وإلا-) أى : وإن لم تكن العلاقه المشابهه ، بل كانت غيرها كاللزوم (قوله : فغير استعاره) أى : فهو مجاز مركب غير استعاره (قوله : وهو كثير) أى : استعمال المركب فى غير ما وضع له لعلاقه غير المشابهه كثير.

(قوله : كالجمل الخبريه التى لم تستعمل فى الإخبار) أى : وذلك نحو قوله :

هواى مع الركب اليمانىّ مصعد

جنيب وجثمانى بمكه موثق

فإن هذا المركب موضوع للإخبار بكون هواه أى : مهويه ومحبوبه مصعدا أى : مبعدا مع الركب اليمانيين وجسمه موثق ومقيد بمكه ، لكن ذلك المركب لم يستعمل فى ذلك المعنى ، بل الغرض منه إظهار التحسر والتحزن على مفارقه المحبوب اللازم ذلك للإخبار بها ؛ لأن الإخبار بوقوع شىء مكروه يلزمه إظهار التحسر والتحزن - فالعلاقه اللازميه ، فقد صدق على ذلك المركب أنه نقل لغير ما وضع له لعلاقه غير المشابهه فلا يكون حقيقه ولا استعاره تمثيليه فتعين أن يكون مجازا مرسلا تركيبيّا ، وهذا مما أهمل القوم التعرض له ولم يظهر لإهماله وجه ، قال العلامه الفنارى : وقد يعتذر عنهم بأنهم لم يتعرضوا لهذا القسم الأخير من المجاز المركب أعنى : ما ليس استعاره تمثيليه لقلته وقله لطائفه ا. ه.

وأجاب بعضهم : بأن المركب المنقول لأجل اللزوم كالبيت المذكور من قبيل الكنايه فهو مستعمل فيما وضع له لينتقل إلى لازمه ، وحينئذ فهو حقيقه ، فلذا تركوا التعرض له فقول المعترض : اللفظ المركب إن استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشبه ، فاستعاره تمثيليه وإن استعمل لعلاقه غيرها فهو مجاز غير استعاره ممنوع ؛ لأن اللفظ المركب متى استعمل فى غير ما وضع له لا يكون إلا- لعلاقه المشابهه ، وما أورد من المركبات المنقوله لأجل اللزوم فلا نسلم أنها مجازات - لم لا يجوز أن تكون كنايات مستعمله فيما وضعت له لينتقل إلى لوازمها ، وقد يقال على ذلك الجواب : إن اللفظ

(كذلك) أى على سبيل الاستعاره ...

******

الـذى يراد به اللازم مع صـحه إراده الملزوم كنايه يجوز أن يعرض له قرينه مانعه عن إراده المعنى الأصـلى فيكون مجازا متفرعا عن الكنايه ، وحينئذ فلا يتم ما ذكر حجه فى ترك التعرض.

بقى هنـا شـىء وهو الاسـتعاره التمثيليه هـل تكون تبعيه أم لا؟ ظـاهر كلام القوم : أن التبعيه إنما تكون فى المجاز المفرد ، وفى الكشـاف مـا يقتضـى جـواز كـون التمـثيليه تكون تبعيه ، فـإنه قـال : ومعنى الاسـتعلاء فى قوله تعـالى : (أُولئِـكَ عَلى هُـدىً مِنْ رَبِّهِمْ)(١) أنه مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به فشبهت حالتهم بحاله من اعتلى الشىء وركبه ، قال الشارح فى حواشـيه : يعنى أن هـذه اسـتعاره تمثيليه تبعيه ، أمـا التبعيه : فلجريانهـا أولا فى متعلق معنى الحرف وتبعيتها فى الحرف ، وأما التمثيل : فلكون كل من طرفى التشبيه حاله منتزعه من عده أمور - ا. ه

وردّه السـيد بـأن معانى الحروف مفرده ، إذ المعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد وإن كان ذلك المعنى مركبا فى نفسه ، بـدليل أن تشبيه زيـد بالأسـد تشبيه مفرد بمفرد وإن كـان كـلّ منهما ذا أجزاء ، ولما صـرح بأن كل واحـد من طرفى التشبيه هاهنا حاله منتزعه من عـده أمور لزمه أن يكون كـل واحـد منهمـا مركبـا ، وحينئـذ لا يكون معنى الاسـتعلاء مشـبها به أصاله ولا معنى على مشـبها به تبعـا فى هـذا التشبيه المركب الطرفين ؛ لأنهما معنيان مفردان ، وإذا لم يكن شـىء منهما مشـبها به سواء جعل جزءا من المشبه به أو خارجا عنه لم يكن شىء منهما مستعارا منه فكيف سرى التشبيه من أحدهما إلى الآخر؟ فتأمل.

(قوله : كذلك) حال من الضـمير المضاف إليه أى : فشا اسـتعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاسـتعاره أى : مماثلا لها ، واعترض بما حاصـله أن الأولى حـذف قوله : كذلك ؛ لأنه إن احترز به عن شـيوع اسـتعماله على سبيل التشبيه أو فى معناه الأصلى ، ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه ، أو فى المعنى الأصلى غير داخل فى فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله : كذلك ويلزم عليه تشبيه الشىء

١- [البقره : ٥].

(سمى مثلا ولهذا) أى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعاره (لا تغير الأمثال) لأن الاستعاره يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه

******

بنفسه ؛ لأن المجاز المركب لا يكون إلا استعاره ، وإن احترز به عن مجاز التركيب الذى ليس على حسب الاستعاره ، فهذا لم يذكروه ولم يعتبروه كما تقدم - نعم لو وجد واعتبر أمكن تصحيح الكلام بجعل الضمير فى فشا عائدا على مطلق المجاز المركب من باب الاستخدام ، لكنه لم يعتبر ، فعلى كل حال قوله : كذلك لم يظهر لذكره وجه مستقيم إذا جعل المشار إليه الاستعاره كما فعل الشارح ، والوجه أن المراد بقوله : كذلك عدم التعبير أى : متى فشا استعماله حاله كونه كذلك أى : باقيا على هيئته فى حال المورد بحيث إنه لم يغير فى حاله مضربه عن هيئته فى حاله المورد تأنيثا ولا تذكيرا ولا إفرادا ولا تثنيه ولا جمعا ، والمراد بفشو استعماله كذلك أن يستعمل كثيرا فى مثل ما استعمله فيه الناقل الأول ، مع عدم التغيير مثلا" الصيف ضيعت اللبن" أصل مورده أن دسوس بنت لقيط بن زراره تزوجت شيخا كبيرا وهو عمرو بن عويس وكان ذا مال ، فكرهته وطلبت منه الطلاق فى زمن الصيف ، فطلقها وتزوجت شابّا فقيرا وهو عمرو بن معبد بن زراره ، ثم أصابها جدب وقحط فى زمان الشتاء ، فأرسلت للشيخ الذى طلقها تطلب منه شيئا من اللبن فقال للرسول : قل لها : الصيف ضيعت اللبن أى : لما طلبت الطلاق فى زمن الصيف أوجب لها ذلك أن لا تعطى لبنا ، فقال لها الرسول ذلك ، فوضعت يدها على زوجها الشاب وقالت : مذق هذا خير من لبن ذاك أى : لبن هذا القليل المخلوط بالماء على جماله وشبابه مع فقره خير من الشيخ ولبنه الكثير ، ثم نقله الناقل الأول لمضرب وهو قضيه تضمنت طلب الشيء بعد تضييعه والتفريط فيه ، ثم فشا استعماله فى مثل تلك القضيه مما طلب فيه الشيء بعد التسبب فى ضياعه فى وقت آخر من غير تغيير له فى حاله المضرب عن هيئته فى حاله المورد (قوله : سمى) أى : التمثيل (قوله : لا تغير الأمثال) أى : لا تغير بتذكير ولا بتأنيث ولا بإفراد أو تثنيه أو جمع فى حال مضربها عن حال موردها (قوله : لأن الاستعاره) علّه للمعلل مع علته أى : وصح هذا الحكم وهو عدم تغير الأمثال لهذه العله لأن الاستعاره إلخ.

فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعاره فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت فى الأمثال إلى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنيه وجمعا بل إنما ينظر إلى مواردها كما يقال للرجل ، الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لأنه فى الأصل لامرأه.

فصل : فى بيان الاستعاره بالكنايه والاستعاره التخييليه

ولما كانتا عند المصنف أمرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز أورد لهما فصلا على حده ...

******

(قوله : فلو غير المثل) أى : بأن قيل فى المثل المتقدم مثلا : ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم أو المخاطب (قوله : لما كان) أى : المثل لفظ المشبه به (قوله : فلا يكون مثلا) أى : لأن الاستعاره أعم من المثل ، فإن المثل فرد منها ، إلا أنه مخصوص بالفشو ، فإذا لم يكن استعاره لم يكن مثلا ؛ لأن رفع الأعم يستلزم رفع الأخص ، والحاصل أن تغيير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعاره ؛ لأنها أخص منه ، إذ كل استعاره لفظ المشبه به وليس كل لفظ المشبه به استعاره فيلزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها وهو المثل - وذلك ظاهر (قوله : ولهذا) أى :لأجل كون الأمثال لا تغير (قوله : إلى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظه وهو المستعار له ، وذلك كحاله من طلب شيئا بعد ما تسبب فى ضياعه ، وأما المورد فهو المستعار منه لفظ المثل وذلك كحاله المرأه التى طلبت اللبن بعد تسببها فى ضياعه ، والحاصل أن المثل كلام استعمل فى مضربه بعد تشبيهه بمورده فمضربه ما استعمل فيه الكلام الآن ، ومورده ما استعمل فيه الكلام أولا (قوله : لأنه فى الأصل لامرأه) أى : خطاب لامرأه وهى دسوس بنت لقيط بن زراره.

فصل

(قوله : أمرين معنويين) يعنى فعلين من أفعال المتكلم القائمه بنفسه (قوله : غير داخلين فى تعريف المجاز) أى : وهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقه مع قرينه

ليستوفى المعانى التى يطلق عليها لفظ الاستعاره فقال (قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشىء من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فإنما هو فى التشبيه المصطلح عليه وقد عرفت أنه غير الاستعاره بالكنايه ...

******

مانعه من إرادته ، ووجه عدم دخولهما فيه أن المجاز من عوارض الألفاظ وهما عند المصنف ليسا بلفظين ، بل فعلان من أفعال النفس أحدهما التشبيه المضمر والآخر إثبات لوازم المشبه به للمشبه (قوله : ليستوفى المعانى إلخ) أى وهى ثلاثه : معنى الاستعاره المصرحه ومعنى الاستعاره المكنيه ومعنى الاستعاره التخييليه فلفظ استعاره يطلق على هذه المعانى الثلاثه بطريق الاشتراك اللفظى ، لكن بعضها داخل فى تعريف المجاز وبعضها غير داخل فيه عند المصنف ، واعترض بأن هذه العله لا تنتج إيراد المكنيه والتخييليه فى فصل. نعم تنتج إيرادهما لا بقيد أن يكونا فى فصل مستقل ، فلو قال الشارح : أورد لهما فصلا على حده لمخالفتهما له عنده كان أظهر ، إلا أن يقال : إن هذا تعليل للإيراد لا بقيد كونهما فى فصل ، تأمل.

(قوله : قد يضمر التشبيه فى النفس) أى : فى نفس المتكلم أى : قد يستحضر المتكلم فى نفسه تشبيه شىء بشىء على وجه المبالغه وادعائه فى نفسه أن المشبه داخل فى جنس المشبه به (قوله : من أركانه) أى من أركان التشبيه المستحضر فى النفس (قوله : سوى المشبه) أى : إلا بالمشبه ، وإنما اقتصر على التصريح به ؛ لأن الكلام يجرى على أصله والمشبه هو الأصل ولو صرح معه بالمشبه به أو بالأداه لم يكن التشبيه مضمرا كما لا يخفى (قوله : وأما وجوب إلخ) جواب عما يقال قد سبق فى التشبيه أن ذكر المشبه به واجب فى التشبيه البته وهذا يعكر على قول المصنف فلا يصرح إلخ (قوله : وأما وجوب ذكر المشبه به) أى : باقيا على معناه الحقيقى (قوله : فإنما هو فى التشبيه المصطلح عليه) أى : وهو ما لا يكون على وجه الاستعاره بحيث يدل عليه بالأداه ظاهره أو مقدره ، وأما التشبيه الذى على وجه الاستعاره فلا يذكر فيه المشبه به باقيا على معناه الحقيقى - ألا ترى للمصرحه فإنه ذكر فيها لفظ المشبه به ، لكن ليس باقيا على معناه الحقيقى (قوله : وقد عرفت) أى : من تعريف التشبيه ، حيث قال فيه : والمراد هنا ما لم يكن على وجه

(ويـدل عليه) أى على ذلـك التشبيه المضـمر فى النفس (بأن يثبت للمشـبه أمر مختص بالمشـبه به) من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر (فيسـمى التشبيه) المضـمر فى النفس (اسـتعاره بالكنايه أو مكنيا عنها) أما الكنايه فلأنه لم يصرح به بل إنما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعاره ...

******

الاسـتعاره التحقيقيه والاستعاره بالكنايه والتجريد فقول الشارح : وقد عرفت أنه أى : التشبيه المصطلح عليه غير الاستعاره بالكنايه أى : وغير التصـريحيه التحقيقيه وغير التجريـد أيضـا (قوله : ويـدل) الواو بمعنى مع أى : مع الـدلاله عليه من المتكلم بأمر هو أن يثبت للمشـبه الذى لم يذكره من الأطراف غيره (قوله : أمر مختص بالمشـبه به) أى : بأن يكون من لوازمه المساويه له ومن البين أن إثبـات خاصه الشـىء لغيره يـدل على أنه الحق ونزل منزلته (قوله : من غير أن يكون هناك) أى : للمشـبه أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به كما فى أظفار المنيه نشبت بفلان فإنه ليس للمشبه أظفار محققه حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الأظفار ، وإنما وجد مجرد إثبات لازم المشبه به للمشبه لأجل الدلاله على التشبيه المضمر.

(قوله : فيسـمى إلـخ) الحاصل أنه قـد وجد على ما ذكره المصـنف فعلان إضـمار التشبيه فى النفس على الوجه المذكور والآخر إثبـات لازم المشـبه به للمشـبه وكلاهما يحتاج لأن يسـمى باسم مخالف لاسم الآخر فـذكر المصـنف أن الأمر الأول وهو التشبيه المضـمر فى النفس يسـمى باسـمين أحدهما استعاره بالكنايه والآخر استعاره مكنى عنها وذكر أن الأمر الثانى – وهو إثبات الأمر المختص بالمشـبه به للمشـبه – يسـمى اسـتعاره تخييليه (قوله : أما الكنايه) أى : أما تسميه ذلك التشبيه المضمر بالكنايه أى : أما تقييـد اسـمه بلفظ الكنايه أو بلفظ المكنى عنها ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن التسـميه بمجموع الاسـتعاره بالكنايه أو الاسـتعاره المكنى عنها (قوله : فلأنه لم يصرح به) أى : فلأن ذلك التشبيه لم يصرح به ، (وقوله : بل إنما دل عليه) أى : على ذلك التشبيه (وقوله : بذكر خواصه) أى : خواص المشبه به فالضمائر ليست على وتيره واحده (وقوله : ولوازمه) عطف تفسير (قوله : وأما الاستعاره)

فمجرد تسميه خاليه عن المناسبه (و) يسمى (إثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعاره تخييليه) لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذى يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به أو قوامه فى وجه الشبه ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كما فى قول الهذلى ، ...

******

أى : وأما تسميه ذلك التشبيه المضمر بالاستعاره (قوله : فمجرد تسميه) أى : فتسميه مجرده أى خاليه عن المناسبه ؛ لأن الاستعاره هى الكلمه المستعمله إلخ ، والتشبيه المضمر ليس كذلك. قال الفنرى : وقد يقال : إنما سمى ذلك التشبيه استعاره ؛ لأنه أشبهها فى حقه وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وحاصل ذلك أنه لما ذكرت اللوازم وأثبتت للمشبه دل ذلك على أن المشبه ادعى دخوله فى جنس المشبه به حتى استحق خواصه ، وادعاء الدخول شأن الاستعاره ، فسمى ذلك التشبيه استعاره لأجل ذلك.

(قوله : لأنه قد استعير) أى : قد نقل وأثبت للمشبه إلخ ، وحاصل ما ذكره الشارح أن تسميه إثبات ذلك الأمر استعاره لأجل أن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به قد استعير أى : نقل عما يناسبه ويلائمه واستعمل مع ما شبه بما يناسبه ، وأما تسميته تخييليه فلأن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به لما نقل عن ملائمه وأثبت للمشبه صار يخيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به (قوله : وبه يكون كمال المشبه به) أى : كما فى البيت الأول ، (وقوله أو قوامه) أى : كما فى البيت الثانى ، فأو للتنويع والقوام مثلث القاف بمعنى الحصول والوجود ، وأشار الشارح بذلك إلى أن الأمر الذى يثبت للمشبه من خواص المشبه به يجب أن يكون به كمال وجه الشبه فى المشبه به أو به قوام وجه الشبه ووجوده من أصله فى المشبه به (قوله : فى وجه الشبه) تنازعه كمال وقوام وفى العباره قلب أى : وبه يكون كمال وجه الشبه فى المشبه به أو قوام وجه الشبه فى المشبه به (وقوله : ليخيل) عله لقوله : لأنه قد استعير (قوله : كما فى قول الهذلى) أى : كإضمار التشبيه وإثبات ما يخص المشبه به للمشبه فى قول أبى ذؤيب الهذلى من قصيده من الكامل

.....

******

قالها وقد هلك له خمسه بنين فى عام واحد ، وكانوا فيمن هاجر إلى مصر فرثاهم بهذه القصيده ومطلعها (١) :

أمن المنون وريبها تتوجع

والدهر ليس بمعتب من يجزع

قالت أميمه ما لجسمك شاحبا

وبه ابتذلت ومثل ذلك ينفع

أمّا لجنبك لا يلائم مضجعا

إلا أقضّ عليك ذاك المضجع

فأجبتها أرثى لجسمى إنّه

أودى بنىّ من البلاد فودّعوا

أودى بنىّ فأعقبونى حسره

عند الرقاد وعبره لا تقلع

فالعين بعدهم كأنّ حداقها

سملت بشوك فهى عور تدمع

فبقيت بعدهم بعيش ناصب

وإخال أنى لاحق مستتبع

سبقوا هواى وأعنقوا لهواهم

فتخرّموا ولكلّ جنب مصرع

ولقد حرصت بأن أدافع عنهم

وإذا المنيه أقبلت لا تدفع

وإذا المنيه أنشبت أظفارها

.. البيت

وبعده :

وتجلّدى للشامتين أريهم

أنى لريب الدّهر لا أتضعضع

حتى كأنى للحوادث مروه

بصفا المشرّق كلّ يوم تقرع

والدّهر لا يبقى على حدثانه

جون السراه له جدائد أربع

يروى أن عبد الله بن عباس أو الحسن بن على - رضى الله عنهما - استأذن على معاويه فى مرض موته ليعوده فادهن معاويه واكتحل وأمر أن يقعد ويسند ، وقال : ائذنوا له - بالدخول وليسلم قائما وينصرف ، فلما دخل عليه وسلم ، أنشد معاويه قوله فى هذه القصيده : وتجلدى للشامتين أريهم البيت ، فأجابه ابن عباس أو الحسن على الفور : وإذا المنيه أنشبت أظفارها البيت ، ثم خرج من داره حتى سمع الناعيه عليه.

١- فى الإشارات ص ٢٢٨ ، شرح المرشدى على عقود الجمان (٢ / ٥٢) ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى.

وإذا المنيه أنشبت) أى علقت (أظفارها) ، ألفيت كل تميمه لا تنفع التميمه الخرزه التى تجعل معاذه أى تعويذا أى إذا علق الموت مخلبه فى شىء ليذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلى فى نفسه (المنيه بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبه ...

******

وأبو ذؤيب اسمه : خويلد بن خالد بن محرث ينتهى نسبه لنزار وهو أحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهليه والإسلام ولم يثبت له اجتماع بالنبى صلى الله عليه وسلم وحدث أبو ذؤيب قال بلغنا : فى الباديه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليل ، فبت بأطول ليله حزنا حتى قرب السحر فسافرت حتى أتيت المدينه فوجدت بها ضجيجا بالبكاء ضجيج الحج بعرفه ، فقلت : مه فقالوا : رسول الله قد مات فجئت إلى المسجد فوجدته خاليا ، فأتيت بيت رسول الله فأصبت بيته مرتجا ، وقيل : هو مسجى ، وقد خلا به أهله ، فقلت : أين الناس؟ فقيل : فى سقيفه بنى ساعده صاروا إلى الأنصار فجئت السقيفه فحضرت مبايعه عمر لأبى بكر ومبايعه الناس له أيضا ، ثم رجع أبو بكر ورجعت معه فشهدت الصلاه على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وشهدت مدفنه.

وعن الزبير بن بكار قال : حدثنى عمى قال : كان أبو ذؤيب الهذلى خرج فى جند عبد الله بن سعد بن أبى سرح أحد بنى عامر بن لؤى إلى إفريقيه غازيا فى سنه ست وعشرين فى زمن خلافه عثمان - رضى الله عنه - فلما فتح عبد الله بن سعد إفريقيه وما والاها بعث عبد الله بن الزبير فى جند بشيرا لعثمان وكان من جمله الجند أبو ذؤيب ، فلما قدموا مصر مات أبو ذؤيب فيها كأولاده (قوله : المنيه) من منى الشىء إذا قدر سمى الموت بها ؛ لأنه مقدر - ا. ه فنرى.

(قوله : أى : علقت أظفارها) أى : مكنتها من هالك (قوله : ألفيت) أى : وجدت كل تميمه لا تنفع يعنى عند ذلك الإنشاب (قوله : الخرزه) بفتح الخاء والراء المهمله وبعدها زاى معجمه مفتوحه (قوله : معاذه) المعاذه والتعويذ والعوذه كلها بمعنى ، وهى الشىء الذى يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم (قوله : أى تعويذا) أى : تحصينا (قوله : فى اغتيال) أى : إهلاك (قوله : بالقهر والغلبه)

من غير تفرقه بين نفـاع وضـرار) ولاـ رقه لمرحوم ولاـ بقيـا على ذى فضـيله (فـأثبت لها) أى للمنيه (الأظفار التى لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) أى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغه فى التشبيه فتشبيه المنيه بالسبع استعاره بالكنايه وإثبات الأظفار لها استعاره تخييليه (وكما فى قول الآخر :

ولئن نطقت بشكر برّك مفصحا

فلسان حالى بالشّكايه أنطق (١)

******

الباء للملابسه أى : اغتيالا ملتبسا بالقهر والغلبه بحيث لا يتأتى عند نزوله مقاومته ومدافعته (وقوله : الغلبه) عطف تفسير (قوله : من غير تفرقه) أى : فى النـاس (وقوله : بين نفـاع) أى : كثير النفع منهم (وقوله : وضـرار) أى : كثير الضـرر منهم أى : أنهـا لاـ تبالى بأحد ولا ترحمه ، بل تأخذ من نزلت به أيّا كان بلا رقه منها على من يستحق الرحمه ولا تبقى على ذى فضيله يستحق أن يراعى وذلـك شـأن السبع عنـد غضـبه (قوله : لمرحوم) أى : لمن يستحق أن يرحم (قوله : ولاـ بقيا) هى اسم من أبقيت على فلان إذا رحمته أى : ولا رحمه على ذى فضيله كعالم وصالح (قوله : التى لا يكمل إلخ) فيه إشاره إلى أن اغتيال النفوس وإهلاكها يتقوم ويحصل من السبع بدون الأظفار كالأنياب ، لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها.

(قوله : تحقيقـا إلـخ) علّه لقوله : فـأثبت لهـا الأظفار إلـخ أى : لأجل تحقيق المبالغه الحاصـله من دعوى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به. (قوله : وكما فى قول الآخر) قال صاحب الشواهد : لا أعلم قائل ذلك البيت وقبله كما فى الأطول :

لا تحسبنّ بشاشتى لك عن رضا

فوحقّ جودك إننى أتملّق

(قوله : ولئن نطقت إلخ) جواب الشرط محذوف أى : فلا يكون لسان مقالى أقوى من لسان حالى فحذف الجواب وأقام لازمه – وهو قوله : فلسان حالى إلـخ – مقامه (قوله : بشـكر بركَ) متعلق بمفصـحا أى : ولئن نطقت بلسان المقال مفصـحا بكشـر بركَ ، (وقوله : بالشكايه) متعلق بأنطق أى : فلسان حالى أنطق بالشكايه منكَ ؛ لأن ضركَ أكثر

١- الإشارات ص ٢٢٨ ، وشرح المرشدى ٢ / ٥٢ ، وهو لمحمد بن عبد الله العتبى.

شبه الحال بإنسان متكلم فى الدلاله على المقصود) وهو استعاره بالكنايه (فأثبت لها) أى للحال (اللسان الذى به قوامها) أى قوام الدلاله (فيه) أى فى الإنسان المتكلم وهذا الإثبات استعاره تخييليه فعلى هذا كل من لفظى الأظفار والمنيه حقيقه مستعمله فى معناها الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى والاستعاره بالكنايه والاستعاره التخييليه فعلان من أفعال المتكلم ...

******

من برك ، ويحتمل أن المراد فلسان حالى ناطق بالشكايه من لسان مقالى حيث يعجز عن أداء حق شكرك ، فهو كلام موجه - كذا قيل ، لكن البيت الأول يبعد هذا الاحتمال الثانى ، تأمل.

(قوله : شبه الحال إلخ) هذا على تقدير أن يكون لسان حالى ليس من قبيل إضافه المشبه به للمشبه كلجين الماء (قوله : الذى به قوامها) أى : الذى حصل به قوام تلك الدلاله ، وأصل قوام الشىء ما يقوم به ويوجد منه كأجزاء الشىء ، ولذلك يقال للخيوط التى يضفر منها الحبل : إنها قوامه ، والمراد به هنا وجوده وتحققه ، وذلك أن الدلاله فى الإنسان المتكلم الذى هو المشبه به لا تقرر لها من حيث إنه متكلم حقيقه إلا باللسان ، وأما وجود الدلاله فى الإنسان بالإشاره فلا يرد ؛ لأن المشبه به على ما ذكره المصنف هو الإنسان من حيث إنه متكلم لا من حيث إنه مشير ولا إنسان مطلقا (قوله : فيه) أى : منه ففى بمعنى من (قوله : فعلى هذا) أى : ما ذكره المصنف فى بيان الاستعاره بالكنايه والاستعاره التخييليه.

(قوله : وليس فى الكلام مجاز لغوى) لأنه الكلمه المستعمله فى غير ما وضع له لعلاقه مع قرينه وليس فى الكلام - أعنى قوله : وإذا المنيه أنشبت أظفارها - لفظ مستعمل فى غير ما وضع له على كلام المصنف ، وإنما المجاز الذى فى ذلك الكلام هو إثبات شىء لشىء ليس هو له ، وهذا مجاز عقلى كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق (قوله : والاستعاره بالكنايه إلخ) عطف على قوله كل من لفظى إلخ (قوله : فعلان إلخ) الأول التشبيه المضمر ، والثانى إثبات لازم المشبه به للمشبه ، (وقوله : فعلان) أى : لا لفظان والمجاز اللغوى من عوارض الألفاظ. وهذا وإن فهم مما سبق ، لكنه أعاده توطئه لقوله : متلازمان ،

متلازمان إذ التخييليه يجب أن تكون قرينه للمكنيه البته والمكنيه يجب أن تكون قرينتها تخييليه البته فمثل قولنا : أظفار المنيه الشبيهه بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه ...

******

واعلم أن المصنف إنما خالف القوم فى المكنيه ، وأما التخييليه فهو موافق لهم فيها ، بخلاف السكاكى : فإنه خالفهم فى كل من المكنيه والتخييليه كما يتضح لك مذهبه فيما يأتى.

(قوله : متلازمان) أى : كل منهما لازمه للأخرى فلا توجد إحداهما بدون الأخرى (قوله : يجب أن تكون قرينه للمكنيه) فلا توجد التخييليه بدون المكنيه أى : لأنها لو صحت مع التصريحيه أو مع مجاز آخر كانت ترشيحا ، إذ الفرق بين الترشيح والتخييل - وإن كان كلّ منهما لازما للمشبه به مخصوصا به - أن الترشيح يكون فى غير المكنى عنها والتخييل يكون فى المكنى عنها ، فإن قلت : فهل يتصور بينهما فرق آخر سوى كون الترشيح للتصريحيه أو المجاز المرسل وكون التخييل قرينه للمكنى عنها؟ قلت : قد قيل إن التخييل لا بد أن يكون به كمال وجه الشبه أو قوامه كما مر ، والترشيح يكون بمطلق لازم مختص (قوله : والمكنيه يجب أن تكون قرينتها تخييليه) أى : عند المصنف كالقوم خلافا لصاحب الكشاف كما يأتى (قوله : فمثل قولنا إلخ) الأولى فمثل الأظفار فى قولنا إلخ ، وهذا جواب عما يقال : كيف تقول : إن المكنيه والتخييليه متلازمتان ، مع أن التخييليه قد وجدت بدون المكنيه فى المثال المذكور ؛ لأنه صرح فيه بالتشبيه وهو كما يمنع فى المصرحه يمنع فى المكنيه؟ وحاصل الجواب بالمنع ؛ لأن الأظفار فى المثال المذكور ترشيح للتشبيه لا تخييل ، إذ كما ترشح الاستعاره يرشح التشبيه وكذلك المجاز المرسل كما فى الحديث ، والحاصل أن الترشيح لا يختص بالاستعاره التصريحيه ، بل يكون للتشبيه ويكون للمجاز المرسل وللمجاز العقلى ويكون للمكنى عنها بعد وجود قرينتها التى هى التخييليه ويصح جعله فى هذه الحاله ترشيحا للتخييليه الواقعه قرينه للمكنيه ؛ لأنها إما مصرحه كما يقوله السكاكى أو مجاز عقلى كما يقوله غيره وكل منهما يجوز ترشيحه ، فضابط الترشيح أن يذكر ما يلائم المشبه به أو المتجوز عنه

كما أن أطولكن فى قوله عليه الصلاه والسّلام (١) " أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا" أى نعمه ...

******

أو الأصل الذى حق الإسناد أن يكون له ، ففى الاستعاره والمجاز المرسل يعتبر بعد قرينتهما وفى التشبيه والمجاز العقلى يعتبر مطلقا ، أما مثاله فى التشبيه فكما فى قولنا : أظفار المنيه الشبيهه بالسبع أهلكت فلانا ، وأما مثاله فى المكنى عنها فكأن يقال : أنشبت المنيه أظفارها بفلان ولها لبد وزئير ، وأما مثاله فى التصريحيه فكما مر فى قوله :

لدى أسد شاكى السلاح مقذّف

له لبد أظفاره لم تقلّم (٢)

وأما مثاله فى المجاز العقلى فكما فى قوله :

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطىّ الأباطح (٣)

فإنه بعد ما شبه السير بالسيلان وعبر به عنه أسنده إلى الأباطح - جمع أبطح وهو المكان المتسع الذى فيه دقاق الحصى - إسنادا مجازيّا ، وأعناق المطى مناسب لمن ثبت له السير حقيقه وهم القوم ، فهو ترشيح للمجاز العقلى ، وأما مثاله فى المجاز المرسل فكما فى قوله صلى الله عليه وسلم لأزواجه الطاهرات : " أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا" ، فإن اليد مجاز مرسل عن النعمه لصدورها عن اليد ، (وقوله : أطولكن) ترشيح لذلك المجاز ؛ لأنه مأخوذ من الطول بالفتح وهو الإنعام والإعطاء وذلك ملائم لليد الأصليه ؛ لأن الإنعام إنما يكون بها ، وقد يقال : إن الإنعام والإعطاء كما يلائم اليد الأصليه ؛ لأنه يكون بها يلائم النعمه أيضا ؛ لأنها متعلقه فيكون مشتركا بين الأصل والفرع فلا يكون ترشيحا ، ومعنى أطولكن : أكثركن طولا أى : إنعاما وإعطاء وجعل أطولكن مأخوذا من الطول بالضم وهو ضد القصر ليناسب اليد الأصليه فيكون ترشيحا يؤدى إلى خلو الكلام عن الإخبار بكثره الجود المقصود اللهم إلا أن يقال : إنه استعير الطول بالضم للاتساع فى العطاء وكثرته ، فيكون ترشيحا باعتبار أصله لما تقرر من أن الترشيح يجوز إبقاؤه على حقيقته لم يقصد منه إلا التقويه ، ويجوز استعارته لملائم المعنى المجازى المراد من اللفظ.

١- رواه مسلم فى فضائل الصحابه (٢٤٥٢) بلفظ " لحاقا".

٢- سبق تخريجهما.

٣- سبق تخريجهما.

ترشیح للمجاز. هذا ، ولکن تفسیر الاستعاره بالکنایه بما ذکره المصنف شیء لا مستند له فی کلام السلف ولا هو مبنی علی مناسبه لغویه ومعناها المأخوذ من کلام السلف هو ألّا یصرح بذکر المستعار بل بذکر ردیفه ولازمه الدالّ علیه فالمقصود بقولنا : أظفار المنیه استعاره السبع للمنیه کاستعاره الأسد للرجل الشجاع إلا أنا لم نصرح بذکر المستعار أعنی السبع بل اقتصرنا علی ذکر لازمه وهو الأظفار لینتقل منه إلی المقصود کما هو شأن الکنایه فالمستعار هو لفظ السبع الغیر المصرح به والمستعار منه هو الحیوان المفترس والمستعار له هو المنیه ...

******

(قوله : ترشیح للمجاز) أی : المرسل کما علمت (قوله : هذا) أی : افهم هذا (قوله : بما ذکره المصنف) أی : من أنها التشبیه المضمر فی النفس (قوله : لا مستند له فی کلام السلف) أی : لأنه لم ینقل عن أحد من السلف مثل ما ذکره المصنف (قوله : ولا هو مبنی علی مناسبه لغویه) أی : لأن إضمار التشبیه لیس فیه نقل لفظ إلی غیر معناه حتی لأن یسمی بالاستعاره کما یناسب نقل اللفظ الذی هو المجاز اللغوی (قوله : هو ألّا یصرح إلخ) أی : ذو ألّا یصرح أی : اسم المشبه به المستعار فی النفس الموصوف بعدم التصریح به ، فالاستعاره بالکنایه عند السلف اللفظ المذکور لا عدم التصریح به کما هو ظاهر الشارح (قوله : بل یذکر) أی : بل یصرح بذکر ردیفه (وقوله : ولازمه) تفسیر للردیف (قوله : لم نصرح بذکر المستعار) أی : بمذکور هو المستعار (وقوله : أعنی السبع) أی : أعنی لفظ السبع (قوله : علی ذکر لازمه) أی : لازم مدلوله ؛ لأن الأظفار إنما هی لازمه لمدلول لفظ السبع أعنی الحیوان المفترس (قوله : لینتقل منه) أی : من ذلک اللازم إلی المقصود أی : إلی المقصود استعارته وهو السبع (قوله : کما هو شأن الکنایه) أی : فإنه ینتقل فیها من اللازم المساوی إلی الملزوم ، والحاصل أن قولنا : أظفار المنیه نشبت بفلان یقصد بالأظفار فیه أن تکون کنایه عن السبع المقصود استعارته للمنیه کاستعاره الأسد للرجل الشجاع ، فإذا استعمل بهذا القصد فقد صح أنا لم نصرح بالمستعار الذی هو السبع ، بل کنینا عنه ونبهنا علیه بمرادفه لینتقل منه إلی المقصود استعارته (قوله : هو لفظ السبع الغیر المصرح به) أی : بل کنی عنه بردیفه.

قال صاحب الكشاف : إن من أسرار البلاغه ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه ...

******

(قوله : قال صاحب الكشاف) هذا سند لما نقله عن السلف ، وحينئذ فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله ومن معه (قوله : إن من أسرار البلاغه إلخ) أى : إذا كان المقام مقتضيا للاستعاره دون الحقيقه بأن كان المقام مقام تأكيد أو مبالغه فى مدح أو ذم أو كان المقام مقام خطاب الذكى دون الغبى ، فإن من لطائف تلك البلاغه التى هى الإتيان بالاستعاره المناسبه لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار إلخ ، وإنما كان ذلك من أسرار البلاغه ؛ لأن التوصل إلى المجاز بالكنايه أعذب وأقوى من ذكر نفس المجاز كما لا يخفى (قوله : عن ذكر الشيء) أى : اللفظ (قوله : ثم يرمزوا إلخ) أى : يشيروا وبابه ضرب ونصر (قوله : من روادفه) أى : لوازمه أى : لوازم معناه (قوله : على مكانه) الضمير للمستعار والمكان هنا مصدر لكان التامه أى : على كينونته ووجوده أى : ملاحظته فى الذهن (قوله : نحو شجاع يفترس أقرانه) أى : فقد شبه الشجاع بالأسد تشبيها مضمرا فى النفس وادعى أنه فرد من أفراده واستعير له اسمه على طريق الاستعاره بالكنايه وإثبات الافتراس تخييل ، وهو عند صاحب الكشاف مستعار لإهلاك الأقران فهو استعاره تحقيقيه قرينه للمكنيه (قوله : ففيه تنبيه) أى : ففى هذا الكلام تنبيه على أن الشجاع ثبتت له الأسديه وأنه فرد من أفراده وقد رمز لذلك بشيء من روادفه وهو الافتراس ، إن قلت : المكنى عنه على هذا هو ثبوت معنى الأسد لا لفظه فلم يكن عنه حتى يسمى استعاره بالكنايه. قلت : الكنايه بالأظفار مثلا عن ثبوت معنى الأسديه للمنيه مثلا مسببه عن تبعيه إطلاق لفظ السبع على المنيه ؛ فبهذا الاعتبار كانت الأظفار كنايه عن اللفظ أيضا لإشعارها به (قوله : وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك) أى : فصريح كلامه موافق للمأخوذ من كلام السلف فى معنى الاستعاره بالكنايه ، إلا أنه يخالفهم فى قرينتها ؛ وذلك لأنها عند السلف يجب أن تكون تحييليه ، وأما

.....

******

عنـد صاحب الكشاف فلا يجب أن تكون تحييليه ، بل قد تكون تحقيقيه فضابط قرينتها عنده أن يقال : إن لم يكن للمشبه لازم يشبه رادف المشبه به كـانت القرينه تخييليه كما فى أظفار المنيه أى : مخالبها نشبت بفلان وإن كان للمشبه لازم يشبه رادف المشبه به كـانت تلـك القرينه اسـتعاره تحقيقيه كمـا فى" ينقضون عهـد الله" وشـجاع يفترس أقرانه وعـالم يغترف منه النـاس ، فالقرينه لاسـتعاره الحبل للعهد فى الأول ولاستعاره الأسد للشجاع فى الثانى ولاستعاره البحر للعالم فى الثالث عند السلف تخييليه وهى إثبـات النقض الـذى هو من روادف الحبل للعهـد وإثبات الافتراس الـذى هو من روادف الأسـد للشـجاع وإثبات الاغتراف الـذى هو من روادف البحر للعـالم ، وأمـا صاحب الكشاف فيقول : قـد شـبه العهـد بالحبل فى النفس بجامع الربط فى كل ، فإن العهـد يربط بين المتعاهـدين كما يربط الشيئان بالحبل ، وادعى أن العهـد فرد من أفراد الحبل واسـتعير له اسـمه فى النفس على طريق المكنيه وشـبه إبطـال العهـد بنقض طاقات الحبل واسـتعير النقض للإبطال ، واشـتق من النقض ينقضون بمعنى يبطلون على طريق الاسـتعاره التصريحيه التحقيقيه التبعيه ، وفى المثال الثانى يقول : إنه شبه الشجاع بالأسد ، وادعى أنه فرد من أفراده واستعير فى النفس اسـمه له على طريق الاسـتعاره بالكنايه وشبه بطش الشجاع ، وقتله لأقرانه بافتراس الأسد واستعير اسم المشبه به للمشبه واشـتق من الاـفتراس يفترس بمعنى يبطش ويقتـل على طريق التصـريحيه التحقيقيه التبعيه ، وفى المثال الثالث : شـبه العالم بالبحر بجـامع الانتفاع بكلّ ، وادعى أنه فرد من أفراده ، واسـتعير فى النفس اسـمه له على طريق الاسـتعاره بالكنايه ، وشـبه انتفاع الناس بالعـالم بالاـغتراف مـن البحر ، واســتعير الاـغتراف للانتفـاع ، واشـتق مـن الاـغتراف يغـترف بمعنى ينتفـع على طريـق الاسـتعاره التصـريحيه التحقيقيه التبعيه ، وكـذا يقـاس على مـا ذكر مـا يمـاثله. قـال العلامـه السـيد : فـإن قلت : إذا كان النقض ونظائره من الافتراس والاغتراف على مذهب صاحب الكشاف استعارات مصـرحا بها قد شـبه معانيها المراده بمعانيها الأصليه ، فكيف تكون كنايات عن الاستعارات المكنى عنها مع استعمالها فى معنى هو لازم المشبه؟ قلت : هذه الاستعارات

وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكى.

(وكذا قول (١) زهير :

صحا) ...

******

من حيث إنها متفرعه عن الاستعارات الأخر المكنى عنها صارت كنايات عنها ، فإن النقض إنما شاع استعماله فى إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد حبلا ، فلما نزلوا العهد منزله الحبل وسموه به نزل إبطاله منزله نقضه ، فلو لا استعاره الحبل لعهد لم يحسن ، بل لم يصح استعاره النقض للإبطال ، وقس على ذلك استعاره الافتراس والاغتراف ، فإنها تابعه لاستعاره الأسد للشجاع والبحر للعالم ، أو أنه لما كانت هذه الاستعارات تابعه لتلك الاستعارات المكنى عنها ولم تكن مقصوده فى أنفسها ، بل قصد بها الدلاله على تلك الاستعارات الأخر كانت كنايه عنها ، وهذا لا ينافى كونها فى أنفسها استعاره على قياس ما عرف من أن الكنايه لا تنافى إراده الحقيقيه ، فالافتراس مع كونه استعاره مصرحه بها كنايه عن استعاره الأسد للرجل الشجاع.

بقى شىء آخر وهو أن ما أفاده كلام صاحب الكشاف من أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك مشكل ، وذلك أن اللفظ المستعار من أفراد المجاز اللغوى المعروف بأنه الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له والأسد المتروك أمر مضمر فى النفس لم يقع فيه استعمال فى غير ما وضع له ، اللهم إلا أن يقال : مرادهم بقولهم فى تعريف المجاز : الكلمه المستعمله تحقيقا أو تقديرا ، فتأمل.

(قوله : وسيجيء إلخ) جواب عما يقال : إن الشارح لم يتعرض فى الاستعاره بالكنايه هنا إلا لمذهب السلف ولم يتعرض هنا لمذهب السكاكى فيها ، فأجاب الشارح بأن مذهبه فيها سيأتى الكلام عليه فلا حاجه للكلام عليه هنا.

(قوله : وكذا قول زهير) هذا إشاره إلى مثال آخر فيه الاستعاره بالكنايه ، والتخييليه فيها مما يكون به قوام الوجه الذى هو أحد القسمين السابقين ، وإنما أتى به مع تقدم مثال آخر للإشاره إلى أن من أمثله المكنى عنها ما يصح أن يكون من التصريحيه

١- شرح المرشدى ٢ / ٥٢ ، ولزهير فى ديوانه ١٢۴ ، والطراز ١ / ٢٣٣ ، والمصباح ١٣٢.

أى : سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله).

يقال : أقصر عن الشيء : إذا أقلع عنه - أى : تركه وامتنع عنه - أى : امتنع باطله عنه ، ...

******

التحقيقيه على ما يقرره بتأويل سيذكره فيه ، والمراد بزهير المذكور زهير بن أبى سلمى بضم السين وسكون اللام ، والد كعب صاحب بانت سعاد القصيده المشهوره (قوله : أى سلا) هذا بيان المعنى المراد من اللفظ (وقوله : مجازا) نصب على الحال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمه التفسير ، أى أفسره بسلا حاله كونه مجازا ، (وقوله : من الصحو) خبر لمبتدأ محذوف أى وهو أى صحا مشتق من الصحو خلاف السكر ، وهذا بيان للمعنى الأصلى من اللفظ ، وحاصل ما أراده الشارح أن صحا مشتق من الصحو الذى هو فى اللغه زوال السكر والإفاقه منه ، أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذى هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه ، فشبه السلو الذى هو زوال العشق بالصحو الذى هو زوال السكر والإفاقه منه بجامع انتفاء ما يغيب عن المراشد والمصالح واستعار اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق من الصحو صحا بمعنى سلا ، فصحا بمعنى سلا كما قال الشارح استعاره تصريحيه تبعيه ، هذا والأولى للشارح أن يقول : من الصحو بمعنى خلاف السكر ؛ لأن الصحو فى اللغه كما يطلق على خلاف السكر يطلق على ذهاب الغيم ، خلافا لظاهر الشارح من قصره على الأول ، فتأمل (قوله : عن سلمى) أى عن حب سلمى ، أى رجع القلب عن حبها بحيث زال حبها منه ، وأل فى القلب عوض عن المضاف إليه أى قلبى ، وفى الأطول عن سلمى أى معرضا عنها.

(قوله وأقصر باطله) اعلم أن المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغه أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدره واختيار التعديه بعن ، قال فى الصحاح : أقصرت عن الشيء أى كففت عنه مع القدره عليه ، فإن عجزت عنه قلت : قصرت عن الشيء بلا ألف ، باطل القلب ميله إلى الهوى فهو ليس ذا قدره واختيار وحينئذ فكيف يصح إسناد أقصر إليه فى كلام الشاعر؟ وأجاب بعضهم بأن فى قول الشاعر : وأقصر باطله قلبا ، والأصل وأقصرت عن باطله ، فحق أقصرت أن يسند لذى القدره ويتعدى لغيره كالباطل

وتركه بحاله : (وعرّى أفراس الصّبا ورواحله)

(أراد) زهير (أن يبين أنه ترك ما كان ...

******

بعن ، فقلب الكلام وجعل الباطل فاعلا بعد أن كان مجرورا والضمير مضافا إليه ، وأجاب بجواب آخر وحاصله أنه لا حاجه لذلك القلب لجواز أن يراد بالإقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع لا الامتناع مع القدره كما هو معناه الحقيقى ، فقول الشارح : يقال أقصر أى فلان عن الشىء (وقوله : أى تركه وامتنع عنه) أى مع القدره عليه ، وهذا إشاره لبيان المعنى اللغوى للإقصار ، (وقوله : أى امتنع باطله عنه) أى انتفى باطل القلب عنه ، تفسير قول الشاعر : وأقصر باطله تفسير مراد إشاره إلى أن المراد من الإقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع ، (قوله وتركه) أى وترك الباطل ذلك القلب ملتبسا بحاله الأصلى وهو الخلو من العشق تفسير لقوله : أى امتنع باطله عنه.

(قوله وعرى أفراس الصبا) يحتمل أن يكون نائب الفاعل ضمير القلب ، وأفراس بالنصب مفعوله الثانى ، أى عرى القلب أفراس الصبا ورواحل الصبا ، والرواحل جمع راحله وهو البعير القوى فى الأسفار ، ومعنى تعريه القلب عن أفراس الصبا وعن رواحله أن يحال بينه وبين تلك الأفراس والرواحل بحيث تزال عنه ، ويحتمل أن يكون نائب فاعل عرى هو الأفراس ، فيكون المعنى أن أفراس الصبا ورواحله عريت من سروجها ، عن رحالها التى هى آلات ركوبها للإعراض عن السير المحتاج إليها فيه (قوله : أراد زهير إلخ) قد علمت أن البيت المذكور يحتمل أن تكون الاستعاره المعتبره فيه بالكنايه ، وأن تكون تحقيقيه ، فأشار المصنف إلى تحقيق معنى الاستعاره بالكنايه فى البيت ، وإلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله : أراد إلخ ، وأشار إلى تحقيق معنى الاستعاره التحقيقيه فيه وإلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله بعد : ويحتمل إلخ ، واعلم أنه عند حمل الاستعاره فى البيت على التحقيقيه تنفى الاستعاره بالكنايه عند المصنف وكذا عند القوم ، لأنهم يقولون : إن المكنيه والتخييليه متلازمتان لا توجد إحداهما بدون الأخرى ، وأما على مذهب صاحب الكشاف من جواز كون قرينه المكنيه تحقيقيه فلا تنفى المكنيه عند الحمل على التحقيقيه (قوله : أن يبين) أى بهذا الكلام

يرتكبه زمن المحبه من الجهل والغىّ ، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته) الضمير فى معاودته وآلاته لما كان يرتكبه.

******

(قوله : يرتكبه) أى يفعله (قوله : زمن المحبه) أى فى زمن المحبه ، فهو منصوب على الظرفيه ، واعترضه العصام بأنه لا دلاله فى الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبه فهو منصوب على الظرفيه واعترضه العصام بأنه لا دلاله فى الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبه مطلقا على ما يقتضيه السوق ، وإنما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى ، وإلا أن يراد بسلمى جنس المحبوب ، كما قد يراد بحاتم السخى ، أو يجعل أل فى المحبه للعهد أى محبه سلمى ، تأمل (قوله من الجهل والغىّ) بيان لما ، والمراد بالجهل والغى الأفعال التى يعدّ مرتكبها جاهلا بما ينبغى له فى دنياه أو فى آخرته ، ويعدّ بسببها من أهل الغىّ أى عدم الرشد لارتكابه ما يعود عليه بالضرر من المعصيه وما ينكره العقلاء (قوله : وأعرض عن معاودته) عطف على ترك ، أى أنه ترك ما كان مرتكبا له زمن المحبه من الجهل والغى ، وأنه أعرض عن معاودته بالعزم على ترك الرجوع إليه ، وهذا مستفاد من قوله : وأقصر باطله ؛ لأن معناه كما مر امتنع باطله عنه وتركه بحاله ، ولو كان القلب قاصدا للمعاوده لما تركه لم يكن مهملا لآلاته بالكليه ، فلم يكن باطله تاركا له على حاله الأصلى (قوله : فبطلت آلاته) أى فلما أعرض عما كان مرتكبا له زمن المحبه من الجهل والغى بطلت آلاته التى توصل إليه ، من حيث إنها توصل إليه من الحيل والمال والإخوان والأعوان ، والمراد ببطلانها تعطلها ، فهو من بطل الأجير بطاله أى تعطل ، لا من بطل الشىء بطلانا بمعنى ذهب ؛ لأن المترتب على الإعراض عن الشىء إنما هو تعطيل آلاته لا ذهابها ، وليس قوله : فبطلت آلاته تفسيرا لقوله : " وعرّى أفراس الصّبا ورواحله" كما فهم بعضهم ، والإلزام كون الأفراس والرواحل أو تعريتها استعاره تحقيقيه ، كما يأتى فى الوجه الثانى باحتماليه المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعاره المكنى عنها فيه ، بل لما كان ترك معاوده الشىء وهجرانه مستلزما لبطلان ما يوصل إليه من حيث إنه يوصل إليه ، رتب قوله : فبطلت آلاته على ذلك الترك ، وأما الأفراس والرواحل وتعريتها أو التعرى عنها فعلى حقيقتها ؛ لأنها تخييل والتخييل عند المصنف على حقيقته كما تقدم.

(فشبه) زهير فى نفسه (الصبا بجهه من جهات المسير ، كالحج والتجاره قضى منها) أى : من تلك الجهه (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه الشبه : الاشتغال التامّ وركوب المسالك الصعبه فيه غير مبال بمهلكه ، ولا محترز عن معركه ؛ وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعاره بالكنايه.

(فأثبت له) أى : للصبا بعض ما يخص تلك الجهه - أعنى : (الأفراس والرواحل) التى بها قوام جهه المسير والسفر ، فإثبات الأفراس والرواحل استعاره تخييليه (فالصبا) ...

******

(قوله : فشبه زهير الصبا إلخ) أى أنه لما أراد أن يبين ما تقدم لزم أن يكون الصبا - بالكسر مع القصر - وهو الميل إلى الجهل الذى أهمله وأعرض عنه فتعطلت آلاته - بمنزله جهه من الجهات أعرض عنها بعد قضاء الوطر ، فشبه فى نفسه ذلك الصبا بجهه من الجهات التى يسار إليها لأجل تحصيل حاجه ، كجهه الحج وجهه الغزو وجهه التجاره إلخ ، فقول المصنف : كالحج إلخ على حذف مضاف كما علمت ، وهذا بناء على أن المراد بالجهه ما يتوجه إليه المسافر لأجل تحصيل غرض.

وقال سم : المراد بجهه المسير الغرض الذى يسير السائر لأجله كالحج وطلب العلم والتجاره إلخ ، وحينئذ فلا حاجه إلى تقدير (قوله : الوطر) أى الحاجه الحامله على ارتكاب الأسفار لتلك الجهه (قوله : فأهملت) أى فلما قضى منها الوطر أهملت آلاتها الموصله إليها ، مثل الأفراس والرواحل والأعوان والأقوات السفريه والقرب وغير ذلك (قوله : ووجه الشبه إلخ) أى فهو مركب من عده أمور وفيه إشاره إلى أن وجه الشبه فى المكنيه قد يكون مركبا ، قاله فى الأطول.

(قوله : الاشتغال التامّ) أى لأجل تحصيل المراد من الصبا والمراد من الجهه (قوله : وركوب المسالك الصعبه فيه) أى فى كلّ من السير والصبا (قوله : غير مبال بمهلكه) أى من غير مبالاه فى ذلك الشغل بمهلكه تعرض فيه ، ولا احتراز عن معركه تنال فيه (وقوله : غير مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف ، والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبه غير مبال (قوله : التى بها قوام جهه المسير) أى قوام المسير إلى الجهه ، قاله سم ، أو المراد التى

على هـذا التقـدير : (من الصـبوه ، بمعنى : الميـل إلى الجهـل والفتوه) يقال : صـبا يصـبو صـبوه ، وصـبوا - أى : مال إلى الجهل والفتوه - كذا فى الصحاح ، لا من الصباء [بالفتح] يقال : صبى صباء - مثل : سمع سماعا - أى : لعب مع الصبيان.

******

بهـا قوام الجهه التى يسار إليها من حيث المسير إليها ، إن قلت : كثيرا ما تقطع المسافات بـدون الأفراس والرواحل بل بالمشـى ، وحينئـذ فالمناسب أن بها كما له لا قوامه ، قلت : الكلام فى السير المتعدّ به وهو الذى يتحقق به الوصول بسرعه ، وهو لا يكون عـاده بـدون الأفراس والرواحل ، ولو باعتبار حمل زاد المسافر ومائه ، وأن قوله : التى بها قوام جهه المسير بناء على الغالب ، فى الجهه البعيـده التى يحتاج فيها إلى المشاقّ وهى المشبه بها انعـدام السـفر فيها بانعـدام الآلات ، فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه (قوله : على هـذا التقـدير) وهو أن يكون هو المشبه وجهه المسير مشـبها بها (قوله : من الصـبوه) أى مأخوذ منها فيفسر بمعناها (وقوله : من الصـباء) أى لا أنه مأخوذ من الصبا ، بحيث يفسر بمعناه ، وهو اللعب مع الصبيان ، ثم إنه لما كان أخذه من الصبوه يصدق بأن يراد به الكون صبيّا كما فعل السـكاكى ، أتى المصـنف بقوله : بمعنى الميل إلى الجهل إلخ رد عليه ، كذا قرر شيخنا العلامه عطيه الأجهورى.

(قوله : بمعنى الميـل إلى الجهـل) أى إلى الأفعـال التى يعـدّ مرتكبهـا جاهلا- بما ينبغى له فى دنياه أو آخرته (قوله : والفتوه) أى الميل إلى الفتوه وهى المروءه والكرم وتستعمل فى استيفاء اللذات وهو المراد هنا ، ا. ه - سيرامى (قوله : يقال : صبا) بفتح الصاد والباء (قوله : وصـبوا) بضم الصاد والباء وتشديـد الواو (قوله : كـذا فى الصـحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصـحيح ، يقال : صححه الله فهـو صـحيح وصـحاح بالفتـح والجـارى على ألسـنه الأـكثرين كسـر الصـاد على أنه جمع صـحيح كظريف وظراف ، ولبعض الأدباء فى استعاره هذا الكتاب مخاطب لبعض الرؤساء :

مولاى إن وافيت بابك طالبا

منك الصّحاح فليس ذاك بمنكر

البحر أنت وهل يلام فتى سعى

للبحر كى يلقى صحاح الجوهر

(قوله : بالفتـح) أى بفتـح الصاد مع المد (قوله : يقال : صبى) هو بكسـر الموحده كسـمع كما قال الشارح ، وإنما كان الصـبا فى البيت على التقدير المتقدم وهو كونه

(ویحتمل أنه) أی : زهیرا (أراد) بالأفراس والرواحل (دواعی النفوس وشهواتها ، والقوی الحاصله لها فی استیفاء اللذات ، أو) أراد بها : (الأسباب التی قلما تتآخذ فی اتباع الغیّ إلا أوان الصبا) وعنفوان الشباب ، ...

******

مشبها مأخوذا من الصبوه لا من الصباء ؛ لأن المناسب تشبیه المقصر بالمقصر لا تشبیه حال الصبی بالمقصر ، ولأن قوله : صحا القلب عن سلمی إلخ یدل علی أن حاله المحبه والعشق لا اللعب مع الصبیان ، إذ اللعب مع الصبیان لا یناسبه قوله : صحا القلب إلخ ، ولا یناسبه الأفراس والرواحل ولا استعارتها ، إلا أن یراد باللعب مع الصبیان فعل أهل الهوی والشبان ، فیعود لمعنی التفسیر الأول ، فتأمل.

(قوله : ویحتمل أنه أراد بالأفراس والرواحل دواعی النفوس وشهواتها) أی فشبه دواعی النفوس ، وشهواتها بالأفراس ، بجامع أن کلّا منهما آله لتحصیل ما لا یخلو الإنسان عن المشقه فی تحصیله ، واستعار اسم المشبه به للمشبه علی طریق الاستعاره التصریحیه التحقیقیه ، وعطف الشهوات علی دواعی النفوس فی کلام المصنف من قبیل عطف المرادف ؛ لأن الدواعی هنا هی الشهوات (قوله : والقوی الحاصله لها) أی للنفوس فی استیفاء اللذات إن أرید بالقوی الحاصله لها فی استیفاء اللذات ما یحملها علی الاستیفاء ، فهی الشهوات والدواعی المذکوره ، وحینئذ فیکون العطف مرادفا وإن أرید بها ما تستعین به النفوس من الصحه والفراغ والتدبیر والجهد الروحانی والبدنی کان من عطف المغایر.

(قوله : أو أراد بها) أی بالأفراس والرواحل الأسباب الظاهریه فی اتباع الغیّ مثل المال والأعوان ، فشبه تلک الأسباب بالأفراس والرواحل ، بجامع أن کلّا یعین علی تحصیل المقصود ، واستعار اسم المشبه به للمشبه علی طریق الاستعاره التصریحیه التحقیقیه (قوله : تتآخذ) ضبط بتشدید الخاء وبتخفیفها مع مد الهمزه ، أی تجتمع وتتفق مأخوذ من قولک : تآخذت هذه الأمور إذا أخذ بعضها بعضد بعض (قوله : فی اتباع الغیّ) أی عند اتباع أفعال الغی ، أی أن هذه الأسباب قلّ أن یعین بعضها علی ارتکاب المفاسد إلا فی أوان الصبا فإنها تدعو الشخص لذلک (قوله : وعنفوان الشباب) أی أوله

مثل : المال ، والمنال ، والأعوان (فتكون الاستعاره) أى : استعاره الأفراس والرواحل (تحقيقيه) لتحقق معناها عقلا - إذا أريد بهما الدواعى - وحسّا - إذا أريد بهما أسباب اتباع الغى من المال - والمنال.

مثل المصنف بثلاثه أمثله :

الأول : ما تكون التخييليه إثبات ما به كمال المشبه به.

والثانى : ما تكون إثبات ما به قوام المشبه به.

******

وأقواه وهذا تفسير للصبا فهو يشير إلى أن المراد بالصبا فى البيت على هذا الاحتمال نهايته ، وهو أوان ابتداء الشباب ، فإنه أوان اتباع الغىّ لا- الميل إلى الجهل كما فى الاحتمال الأول ، والحاصل أن الصبا فى البيت على الاحتمال الأول بمعنى الميل إلى الجهل ، فهو مأخوذ من الصبوه ، وأما مع الاحتمال الثانى فهو مأخوذ من الصباء أى اللعب مع الصبيان ، وحينئذ ففى البيت حذف مضاف ، أى نهايه الصبا أى اللعب مع الصبيان ، وهو أوان لابتداء الشباب ، ووجه إراده ابتداء الشباب من الصبا على الاحتمال الثانى أن الصبا صار على حقيقته ، والأفراس والرواحل بمعنى الشهوات أو الأسباب المذكوره ، وهى مناسبه لابتداء الشباب لا للميل للجهل ؛ لأنه عين الشهوات فلا- يصح أن يراد بالأفراس والرواحل الشهوات ، وتضاف للصبا بمعنى الميل ، بخلاف الاحتمال الأول فإنه شبه الصبا بجهه من جهات المسير ، فالمناسب أن يراد بالصبا ما كان يرتكبه ، والأفراس والرواحل على حقيقتها (قوله : مثل المال إلخ) تمثيل للأسباب ، (وقوله : والمنال) بضم الميم أى ما يطلب وينال ، وعطفه على ما قبله من عطف العامّ على الخاصّ ، وعطف ما بعده عليه بالعكس (قوله : ما تكون التخييليه) أى كلام تكون التخييليه فيه إلخ ، فما نكره موصوفه والعائد محذوف على حدّ (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ)(1) ولا يصح أن تكون ما موصوله ؛ لأن العائد مجرور بحرف ليس الموصول مجرورا به (قوله : والثانى : ما تكون إثبات إلخ) أى والثانى كلام تكون التخييليه فيه إثبات

۱- البقره : ۴۸.

والثالث : ما تحتمل التخييليه والتحقيقيه.

فصل : فى مباحث من الحقيقه ، والمجاز ، والاستعاره بالكنايه ، والاستعاره التخييليه وقعت فى المفتاح مخالفه لما ذكره المصنف ، والكلام عليها :

اعتراضات على السكاكى

(عرف السكاكى الحقيقه اللغويه) أى : غير العقليه (بالكلمه المستعمله فيما وضعت هى له من غير تأويل فى الوضع ، واحترز بالقيد الأخير) وهو قوله : من غير تأويل فى الوضع.

******

إلخ (قوله : والثالث : ما تحتمل إلخ) أى الثالث كلام تحتمل الاستعاره فيه التخييليه والتحقيقيه ، ففاعل تحتمل ضمير عائد على الاستعاره ، والتخييليه بالنصب مفعوله.

فصل عرف السكاكى إلخ...

(قوله : من الحقيقه إلخ) من بمعنى فى ، وفى الكلام حذف مضاف ، أى فى أحكام الحقيقه ، وظرفيه الفصل فى المباحث من ظرفيه الكل فى أجزائه ؛ لأن الفصل اسم للألفاظ المخصوصه الداله على المعانى المخصوصه ، والمراد بالمباحث القضايا ؛ لأن المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث ، وهو إثبات المحمولات للموضوعات ، ومحل ذلك هو القضايا ، وظرفيه المباحث فى أحكام الحقيقه وما معها من ظرفيه الدالّ فى المدلول ، أو أن من باقيه على حالها وهى للتبعيض ، أى من جمله مباحث الحقيقه إلخ (قوله : وقعت فى المفتاح) صفه لمباحث (قوله : والكلام عليها) عطف على مباحث أى وفى الكلام عليها من الاعتراضات (قوله : أى غير العقليه) أشار بهذا إلى أن المراد باللغويه ما قابل العقليه ، التى هى إسناد الفعل أو معناه لما هو له ، وحينئذ فتشمل العرفيه والشرعيه ، وليس المراد باللغويه ما قابلهما (قوله : بالكلمه) هى جنس خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقا ، (وقوله : المستعمله) فصل خرج به الكلمه الموضوعه قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقه ولا مجازا (قوله : فيما) أى فى المعنى الذى وضعت هى أى تلك الكلمه له ، فصل ثان خرج به الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له بكل اصطلاح ، فإنه مجاز قطعا أو غلط (وقوله : من غير تأويل فى الوضع) أى الذى استعملت تلك الكلمه بسببه.

(عن الاستعاره على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعاره مجاز لغوى ؛ لكونها مستعمله فى غير الموضوع له الحقيقى ، فيجب الاحتراز عنها.

وأما على القول بأنها مجاز عقلى ، واللفظ مستعمل فى معناه اللغوى ، ...

******

فصل ثالث خرجت به الاستعاره ؛ لأنها كلمه استعملت فيما وضعت له مع التأويل فى ذلك الوضع ، بخلاف الحقيقه فإنها كلمه مستعمله فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع ، وإلى هذا أشار بقوله : واحترز أى السكاكى بالقيد الأخير إلخ.

(قوله : على أصح القولين) متعلق باحترز ، أى وهذا الاحتراز بناء على أصح القولين ، ويصح أن يكون حالا من الاستعاره ، وحاصل ما فى المقام أن الاستعاره موضوعه قطعا على كل قول ، وإنما الخلاف فى أنها مجاز لغوى ، بمعنى أن التصرف فى أمر لغوى وهو اللفظ ؛ لأنه استعمل فى غير ما وضع له ابتداء ، أو عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى وهو جعل غير الأسد أسدا وأما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه فعلى أنها مجاز عقلى فهى حقيقه لغويه لا يصح إخراجها ، وإنما يخرج به المجاز المرسل ، وعلى أنها مجاز لغوى وهو الأصح يحتاج لإخراجها بقيد زائد على قوله : فيما وضعت له ، إذ لا تخرج بالوضع للاتفاق على وضعها ، لكن وضعها للمشبه بتأويل ، أى ادعاء أنه من جنس المشبه به الذى وضع له اللفظ أصاله ، فلما بنى السكاكى تعريفه على هذا القول الأصح - وهو أنها مجاز لغوى - احتاج لزياده قيد لإخراجها ، وذلك القيد هو أن وضع الحقيقه لا تأويل فيه ولا ادعاء ، ووضع الاستعاره فيه تأويل وادعاء ، وهو معنى قوله : من غير تأويل فى الوضع.

(قوله : وأما على القول بأنها مجاز عقلى) أى مجاز سببه التصرف فى أمور عقليه ، أى غير ألفاظ كجعل الفرد الغير المتعارف من أفراد المعنى المتعارف للفظ مثل جعل الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس الذى هو معنى متعارف للأسد ، فليس المراد بكون الاستعاره مجازا عقليّا على هذا القول أنها من أفراد المجاز العقلى المصطلح عليه فيما تقدم ، وهو إسناد الفعل أو ما فى معناه لغير من هو له (قوله : مستعمل فى معناه اللغوى) أى وهذا الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلا معنى لغوى للأسد بسبب الادعاء

فلا يصح الاحتراز عنها (فإنها) أى : إنما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعاره لأنها (مستعمله فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين : متعارفا ، وغير متعارف.

(وعرف) السكاكى (المجاز اللغوى بالكلمه المستعمله) فى غير ما هى موضوعه له بالتحقيق استعمالا فى الغير ...

******

وجعل الأسد شاملا له (قوله : فلا يصح الاحتراز عنها) أى لوجوب دخولها فى التعريف ؛ لأنها من جمله المحدود على هذا القول ، وإنما ضعف ذلك القول لأن الاستعاره ولو بولغ فى التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى ذلك كونها مستعمله فيما وضعت له ابتداء ، وإنما استعملت فى غير ما وضعت له بالأصاله ، فتأمل.

(قوله : بتأويل) أى بواسطه تأويل فى الوضع ، أو أن الباء للملابسه متعلقه بوضعت أى فيما وضعت له وضعا ملتبسا بتأويل ، وصرف للوضع عن الظاهر ، فإن الظاهر فيه ليس الادعاء بل على سبيل التحقيق.

(قوله : وعرف المجاز اللغوى) أراد به ما قابل الحقيقه اللغويه ، التى عرفها أولا وحينئذ فالمراد به غير العقلى فيشمل الشرعى والعرفى (قوله : المستعمله فى غير ما هى موضوعه له) أى : المستعمله فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت الكلمه له (قوله : بالتحقيق) الباء للملابسه متعلقه بالموضوعه ، أى : المستعمله فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت له الكلمه وضعا ملابسا للتحقيق ، أى لتحقيقه أى تثبيته وتقريره فى أصله ، بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلى الذى هو تعيين اللفظ للدلاله على المعنى بنفسها ، فخرج بقوله : فى غير ما وضعت له الكلمه المستعمله فيما وضعت له وضعا حقيقيّا ، وأدخل بقيد التحقيق الكلمه المستعمله فيما وضعت له بالتأويل ؛ لأنه إنما أخرج المستعمله فى المعنى الموضوع له وضعا تحقيقيّا لا تأويليّا ، بأن تكون الكلمه مستعمله فيما هى موضوعه له وضعا مصاحبا للتأويل ، الذى هو كون اللفظ ، بحيث يستعمل فيما أدخل بالادعاء فى جنس الموضوع له بالتحقيق ، (قوله : استعمالا فى الغير) مفعول مطلق لقوله : المستعمله وإنما صرح به مع فهمه من قوله : المستعمله فى غير ما هى موضوعه له

بالنسبه إلى نوع حقيقتها ، ...

******

توطئه ذكر الغير بعده ، ليتعلق به قوله : بالنسبه إلخ ، ولو حذفه وعلق قوله : بالنسبه بغير من قوله : فى غير ما هى موضوعه له ما ضر ، لكنه صرح به لطول الفصل.

(قوله : بالنسبه إلى نوع حقيقتها) متعلق بالغير كما قال الشارح ، وحينئذ فالمعنى : المجاز اللغوى هو الكلمه المستعمله فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت له الكلمه وضعا حقيقيّا ، وتلك المغايره بين المعنيين بالنسبه إلى نوع حقيقتها - أى الكلمه - عند المستعمل ، وأورد عليه أن الحقيقه هى اللفظ ويجب أن يكون نوعها لفظا آخر ، وحينئذ فينحل كلامه إلى قولنا : المجاز هو الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ، بالنسبه إلى نوع أى لفظ آخر هو حقيقه لهذا اللفظ المجازى ، فأسد مثلا إذا استعمل فى الرجل الشجاع كان مستعملا فى غير ما وضع له ، بالنسبه إلى كلمه أخرى حقيقه لتلك الكلمه أعنى لفظ أسد ، فيكون لفظ أسد له كلمه أخرى حقيقه فى ذلك اللفظ ، هذا ظاهره ولا معنى لذلك بل اللفظ واحد ، لكن إن استعمل فى معنى كالحيوان المفترس كان فيه حقيقه ، وإن استعمل فى معنى آخر كالرجل الشجاع كان فيه مجازا ، وأجيب بأن إضافه نوع إلى حقيقتها إضافه بيانيه أى إلى نوع هو حقيقه عند المتكلم بها ، ومحصله أن المجاز اللغوى هو الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له وضعا حقيقيّا ، وتلك المغايره بين المعنيين بالنسبه إلى كونها حقيقه ، أى بالنسبه إلى معناها الموضوع له عند المتكلم ، فلفظ الصلاه إذا استعمله الشرعى فى الدعاء صدق عليه أنه كلمه مستعمله فى معنى مغاير لما هى موضوعه له ، ومغايرته لذلك بالنسبه إلى معناها الحقيقى عند الشرعى ؛ لأن الدعاء مغاير للأقوال والأفعال ، وكذا يقال فى الأسد إذا استعمله اللغوى فى الرجل الشجاع ، فإنه يصدق عليه أنه كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له بالنسبه لمعناها الحقيقى عنده ، وإنما أتى بقوله : بالنسبه إلخ ؛ لأن التعريف بدونه غير مانع وغير جامع.

أما كونه غير مانع فلدخول بعض أفراد الحقيقه فيه ، كالصلاه يستعملها اللغوى فى الدعاء ، فإنه يصدق عليها أنها كلمه استعملت فى غير ما وضعت له بالتحقيق ؛ لأنها وضعت بالتحقيق لذات الأركان أيضا ، فهى فى الدعاء مستعمله فى غير الموضوع له فى

مع قرينه مانعه عن إراده معناها فى ذلك النوع ، وقوله : بالنسبه متعلق بالغير ، واللام فى الغير ...

******

الجمله وهى ذات الأركان ، وكذا يقال فى الصلاه إذا استعملها الشرعى فى الأركان أى إنه يصدق عليها أنها كلمه مستعمله فى غير ما هى موضوعه له بالتحقيق ؛ لأنها وضعت بالتحقيق للدعاء أيضا ، فهى فى الأركان مستعمله فى غير الموضوع له فى الجمله ، ولما كان التعريف بدون ذلك القيد صادقا بما ذكر مع أنه من أفراد الحقيقه احتيج إلى إخراج مثل ذلك ، بقوله : بالنسبه إلى نوع حقيقتها ؛ وذلك لأن اللغوى إذا استعمل الصلاه فى الدعاء وإن صدق عليه أن الصلاه كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له فى الجمله وهو الأركان ، إلا أن تلك المغايره ليست بالنسبه للمعنى الحقيقى للصلاه عند المستعمل ، بل عند غيره وهو الشارع ، وأما بالنسبه لذلك المستعمل فالصلاه مستعمله فيما وضعت له لا فى غيره ، وكذا يقال فى الشرعى إذا استعمل الصلاه فى الأركان.

وأما كون التعريف غير جامع بدون ذلك القيد فلأنه لو لا هذا القيد لخرج مثل لفظ الصلاه إذا استعمله الشرعى فى الدعاء ؛ لأنه يصدق أنه كلمه مستعمله فيما هى موضوعه له فى الجمله - أى فى اللغه - ولما زاد هذا القيد دخل ذلك فى التعريف ؛ لأنه يصدق على الصلاه حينئذ أنها مشتمله فى غير ما هى موضوعه له ، بالنسبه لنوع حقيقتها عند المستعمل ، وأما كونها مستعمله فيما هى موضوعه له ، فذلك ليس بالنسبه إلى نوع حقيقتها عند المستعمل ، بل عند غيره ، فظهر لك أن هذا القيد مذكور فى التعريف للإدخال والإخراج.

(قوله : مع قرينه إلخ) خرجت الكنايه (قوله : فى ذلك النوع) أى النوع الحقيقى عند المستعمل ، لغويّا كان أو شرعيّا أو من أهل العرف (قوله : متعلق بالغير) يحتمل وجهين.

أحدهما : أن يكون التعلق على ظاهره ، فيكون التقدير هكذا استعمالا فى معنى مغاير للأصل ، بالنسبه إلى ذلك النوع من الحقيقه التى عند المستعمل.

ثانيهما : أن يكون التعلق معنويّا بأن يكون المجرور نعتا للغير ، فيكون التقدير استعمالا فى غير كائنه مغايرته وحاصله بالنسبه إلى ذلك النوع ، وإلى ما ذكر أشار

للعهد أی : المستعمله فی معنی غیر المعنی الذی الکلمه موضوعه له فی اللغه ، أو الشرع ، أو العرف ، غیرا بالنسبه إلی نوع حقیقه تلک الکلمه حتی لو کان نوع حقیقتها لغویّا تکون الکلمه قد استعملت فی غیر معناها اللغوی فتکون مجازا لغویّا ؛ وعلی هذا القیاس ، ولما کان قوله : استعمالا فی الغیر بالنسبه إلی نوع حقیقتها بمنزله قولنا : فی اصطلاح به التخاطب مع کون هذا أوضح ...

******

العلامه سم بقوله : قوله : متعلق بالغیر أی تعلقا معنویّا أو نحویّا لأنه بمعنی المغایر (قوله : للعهد) أی والغیر المعهود هو غیر ما وضعت له ، ثم إن الغیر المعهود هو ما غایر أفراد الحقیقه ، أعنی اللغویه والشرعیه والعرفیه ، ولا نعین واحدا من تلک الأفراد ، ولهذا أتی بقوله : بالنسبه إلی نوع حقیقتها ، فإذا کانت الکلمه موضوعه فی عرف الشرع لمعنی ثم استعملت فی شیء آخر کانت مجازا شرعیّا ، وإن کانت موضوعه فی اللغه لمعنی ثم استعملها اللغوی فی معنی آخر کانت مجازا لغویّا وکذا إذا کانت موضوعه فی العرف لمعنی واستعملها أهل العرف فی غیره کان العرف عامّا أو خاصّا کانت مجازا عرفیّا (قوله : بالنسبه إلی نوع حقیقه تلک الکلمه) أی بالنسبه إلی نوع کون تلک الکلمه حقیقه (قوله : حتی لو کان إلخ) أی کما إذا استعمل اللغوی الصلاه فی الأرکان فإن حقیقتها عنده الدعاء ، فیکون قد استعملها فی غیر ما وضعت له من حیث اللغه ، فتکون مجازا لغویّا (قوله : ولما کان هذا القید) أی قوله : استعمالا فی الغیر بالنسبه إلخ ، وإن کان محط القیدیه قوله بالنسبه إلخ ، وأما قوله : استعمالا فی الغیر فهو توطئه لذکر القید ، معلوم من قوله : المستعمله فی غیر ما وضعت له ، وهذا جواب عما یقال : إن السکاکی لم یقل فی اصطلاح به التخاطب فما نقلته عنه تقول علیه ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف نقل ذلک عنه بالمعنی ، فورد علیه أنه لم لم ینقل عنه اللفظ الصادر منه؟ فأجاب الشارح بأن ما عدل إلیه المصنف أوضح وأدل علی المقصود.

(قوله بمنزله قولنا : فی اصطلاح إلخ) وإنما کان بمنزلته لأن معناه أن المجاز هو الکلمه المستعمله فی غیر المعنی الذی یقع به التخاطب والاستعمال ، بمعنی أن المغایره إنما هی بالنسبه إلی حقیقه تلک الکلمه عند المستعمل ، فإن کانت حقیقتها شرعیه وکان

وأدلّ على المقصود ، أقامه المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام السكاكى فقال : (فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينه مانعه عن إرادته) أى : إراده معناها فى ذلك الاصطلاح (وأتى) السكاكى (بقيد التحقيق) حيث قال : موضوعه له بالتحقيق (لتدخل) فى تعريف المجاز (الاستعاره) التى هى مجاز لغوى (على ما مرّ) من أنها مستعمله فيما وضعت له بالتأويل ، لا بالتحقيق. فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف ؛ ...

******

المعنى الذى استعملت فيه غيرا بالنسبه إليه عند المستعمل الذى هو المخاطب بعرف الشرع كان مجازا شرعيّا ، وإن كانت حقيقتها لغويه وكان المعنى الذى استعملت فيه غيرا بالنسبه إليه عند المستعمل اللغوى كانت مجازا لغويّا ، وهكذا يقال فى المجاز العرفى العام والخاص ، ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله : استعمالا فى الغير ، بالنسبه إلى نوع حقيقتها ، لما علمت أن إضافه نوع لحقيقتها إضافه بيانيه ، وأن المعنى بالنسبه إلى حقيقتها من كونها شرعيه أو لغويه أو عرفيه ، وهذا يرجع لقولنا : بالنسبه لما عند المستعمل من كونه لغويّا أو شرعيّا أو عرفيّا ، فتأمل.

(قوله وأدل على المقصود) عطف علّه على معلول أو سبب على مسبب ، وإنما كان أدل ؛ لأن قوله : بالنسبه إلى نوع حقيقتها ربما يتوهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص ، أى كونها حقيقه لغويه أو شرعيه أو عرفيه ، مع أن المراد ما هو أعم من ذلك ، بخلاف قوله : فى اصطلاح به التخاطب فإنه لا توهم فيه لأن المعنى بشرط أن تكون تلك المغايره فى الاصطلاح الذى يقع به التخاطب ، والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغويّا أو شرعيّا أو عرفيّا (قوله : فى اصطلاح إلخ) يجوز تعلقه بغير وتعلقه بوضعت (قوله : وأتى السكاكى) أى فى تعريف المجاز.

(قوله : لتدخل الاستعاره) أى لأن قوله : فى غير ما وضعت له بالتحقيق ، صادق باستعمالها فى غير الموضوعه له أصلا ، كما فى المجاز المرسل ، وباستعمالها فى الموضوعه له بالتأويل كما فى الاستعاره ، فلو لم يزد قيد التحقيق كان المنفى الاستعمال فى مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل ، فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد ؛ لأنها لا يصدق

لأنها ليست مستعمله فی غیر ما وضعت له بالتأویل. وظاهر عباره المفتاح هاهنا فاسد لأنه قال : وقولی بالتحقیق احتراز عن ألّا تخرج الاستعاره ، وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعاره ، لا عن عدم خروجها ، فیجب أن تکون لا زائده ، أو یکون المعنی : احتراز لئلا تخرج الاستعاره (ورد) ما ذکره السکاکی

******

علیها أنها کلمه مستعمله فی غیر ما وضعت له ، ویصدق علیها أنها کلمه مستعمله فیما وضعت له فی الجمله ، فظهر مما قاله السکاکی أن قید التحقیق لإدخالها (قوله : لأنها لیست مستعمله فی غیر ما وضعت له بالتأویل) أی : بل هی مستعمله فیما وضعت له بالتأویل ، فهی مستعمله فیما وضعت له فی الجمله ، فمجرد قولنا : فی غیر ما وضعت له لا یدخلها (قوله : احتراز عن ألّا تخرج إلخ) أی فظاهره أن المحترز عنه والمتباعد عنه عدم خروجها ، وإذا احترزنا بالقید عن عدم خروجها کان خروجها من التعریف ثابتا ؛ لأن المحترز عنه منفی عن التعریف ، وإذا کان المنفی عن التعریف عدم خروجها کان الثابت له خروجها عنه ، إذ لا واسطه بین النقیضین ، ومن المعلوم أن المطلوب بقید التحقیق دخولها فی التعریف لا خروجها منه ، فقد ظهر فساد ظاهر عبارته.

(قوله : وظاهر) أی من کلامهم (قوله : إنما هو عن خروج الاستعاره) أی لأنه إذا تحرز وتبوعد عن خروجها من التعریف ثبت دخولها فیه (قوله : عن عدم خروجها) أی لأنه إذا تحرز عن عدم خروجها من التعریف کان الثابت للتعریف خروجها عنه ، کما علمت وهذا خلاف المطلوب (قوله : فیجب أن تکون لا زائده) أی علی حد قوله تعالی : (لِئَلَّا یَعْلَمَ أَهْلُ الْکِتابِ)(۱) إذ المقصود لیعلم أهل الکتاب (أَلَّا یَقْدِرُونَ عَلی شَیْءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ) (قوله : أو یکون المعنی احتراز لئلا تخرج إلخ) أی فعن فی کلامه للتعلیل وعلی هذا فصله الاحتراز محذوفه ، فالمعنی احترازا عن خروج الاستعاره لأجل تحقق عدم خروجها الذی هو دخولها.

(قوله : ورد ما ذکره السکاکی) أی رد مقتضی ما ذکره السکاکی من الاحتیاج إلی زیاده قیدی التحقیق ، ومن غیر تأویل فی الوضع ، وحاصله أن السکاکی

۱- الحدید : ۲۹.

(بأن الوضع) وما يشتق منه كالموضوعه - مثلا - (إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) ؛ لأن السكاكى نفسه ...

******

ادعى أنه إنما زاد فى تعريف المجاز اللغوى قيد بالتحقيق لأجل دخول الاستعاره فيه ، وزاد فى تعريف الحقيقه اللغويه قيد من غير تأويل فى الوضع لأجل أن تخرج الاستعاره عنه ، ومقتضى هذا أن قيد التحقيق محتاج إليه فى تعريف المجاز ، وأنه لو لم يزد ذلك القيد فى تعريفه لخرجت عن الاستعاره مع أنها مجاز لغوى وإن قيد من غير تأويل فى الوضع محتاج إليه فى تعريف الحقيقه وأنه لو لم يزد ذلك القيد فى تعريفها لدخلت فيه الاستعاره ، وحاصل الرد على السكاكى : أن ما اقتضاه كلامه من الحاجه إلى زياده القيدين المذكورين فى التعريفين مردود بأنه لا يحتاج إلى زيادتهما أصلا ، وذكرهما محض حشو ، ودخول الاستعاره فى تعريف المجاز وخروجها من تعريف الحقيقه لا يتوقف على شىء منها ؛ وذلك لأن ذكر الوضع فى التعريفين مطلقا من غير تقييد بتحقيق ولا تأويل كاف فى إخراج الاستعاره من تعريف الحقيقه ، وفى إدخالها فى تعريف المجاز ؛ لأن الوضع إذا أطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل بل ينصرف للفرد الكامل وهو الوضع الحقيقى ، وحينئذ فلا يحتاج إلى زياده التحقيق ، لكون المنفى عن التعريف هو الوضع الحقيقى ، فيبقى التأويلى وهو الذى للاستعاره ، فلا تخرج ولا إلى زياده قوله : من غير تأويل لأجل خروج الاستعاره عن الحقيقه ؛ لأن الاستعاره وإن كانت موضوعه لكن بالتأويل (قوله : كالموضوعه) أى التى عبر بها السكاكى فى تعريف المجاز (وقوله : مثلا) أى كالفعل فى قول السكاكى فى تعريف الحقيقه وضعت له (قوله : إذا أطلق) أى عن التقييد بالتحقيق أو بالتأويل (قوله : لا يتناول إلخ) أى لا يراد به المعنى الأعم المتناول لكل من التحقيقى والتأويلى ، بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو التحقيقى (وقوله : الوضع بالتأويل) أى بواسطته والمراد بالتأويل : ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به كما مر.

قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه ، وقال : وقولى : بنفسه احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينه ، ولا شك أن دلاله الأسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينه ؛ فحينئذ لا حاجه إلى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقه بعدم التأويل ، وفى تعريف المجاز بالتحقيق ، اللهم إلا أن يقصد زياده الإيضاح ، لا تتميم الحد ،

******

(قوله : قد فسر الوضع) أى المطلق (قوله : بازاء المعنى) أى فى مقابلته (قوله : بنفسه) أى ليدل عليه بنفسه من غير قرينه (قوله : بقرينه) أى حاله كون ذلك التعيين ملتبسا بقرينه (وقوله : ولا شك أن دلاله الأسد على الرجل الشجاع) يعنى على وجه الاستعاره ، (قوله : إنما هو بالقرينه) أى : والتأويل ، أى وحينئذ فلم يدخل وضع الاستعاره فى الوضع إذا أطلق (قوله : فحينئذ) أى فحين إذ كان الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل (قوله : لا حاجه إلى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقه بعدم التأويل) أى لإخراج الاستعاره ؛ وذلك لأنه لا يقال إن الكلمه مستعمله فيما وضعت له إلا إذا لم يكن هناك تأويل ، بأن استعملت فيما وضعت له تحقيقا ، فالاستعاره خارجه بقيد الوضع ، وقيد عدم التأويل بعده غير محتاج له فى إخراجها (قوله : وفى تعريف المجاز) أى ولا حاجه لتقييد الوضع فى تعريف المجاز بالتحقيق ، يعنى لإدخال الاستعاره فيه ؛ وذلك لأنه حيث قيل : كلمه مستعمله فى غير ما هى موضوعه له لا ينصرف لغير الوضع الحقيقى ، فيكون الوضع الحقيقى منفيّا ، فيبقى التأويلى وهو الذى للاستعاره ، وحينئذ فالاستعاره داخله فى التعريف بقيد الوضع ، ولا يحتاج لقيد التحقيق بعده لإدخالها فيه (قوله : اللهم إلخ) جواب أول من طرف السكاكى بالتسليم ، وحاصله أنا لا نسلم أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل ، بل لا يدل إلا على الوضع بالتحقيق ، وأن السكاكى لاحظ ما ذكر لكنه زاد لفظ التحقيق وزاد قوله : من غير تأويل فى الوضع ، ليتضح المراد من الوضع كل الاتضاح ، بمنزله أن يقال : جاء الإنسان الناطق بالتصريح بفصله حتى لا يتطرق إليه إمكان حمله على معناه الحقيقى بادعاء قرينه تجوز مثلا ، وعلى هذا فقول السكاكى : وقولى بالتحقيق للاحتراز إلخ ، معناه لزياده ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع ، لا أنه لأصل الاحتراز ، وإلا كان ذلك القيد تتميما للحدّ لا لزياده الإيضاح.

ويمكن الجواب بأن السكاكى لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل ، بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور ، وبين الوضع بالتأويل كما فى الاستعاره فقيده بالتحقيق ليكون قرينه على أن المراد بالوضع معناه المذكور ، لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا - وهو الوضع بالتأويل -

******

(قوله : ويمكن الجواب إلخ) هذا جواب ثان من طرف السكاكى بالمنع ، وكان اللائق تقديمه على الجواب الأول ؛ لأنه بالتسليم ، وحاصل هذا الجواب أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل ، بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من غير الاشتراك اللفظى ، فأتى السكاكى بالقيد ليكون قرينه على أن المراد بالوضع فى التعريفين الوضع التحقيقى ، لا مطلق الوضع الصادق بالتحقيقى والتأويلى ، وعبر الشارح بالإمكان لعدم اطّلاعه على مقصود السكاكى. قال" العلامه عبد الحكيم" : وفى هذا الجواب نظر إذ لا نسلم عروض الاشتراك للفظ الوضع ؛ لأن المتبادر من الوضع عند الإطلاق الوضع التحقيقى ، وإنما أطلق على التأويلى وضع تجوزا.

(قوله : لم يقصد أن مطلق الوضع) أى لم يقصد أن الوضع المطلق الذى لم يقيد بقيد (قوله : بالمعنى) أى المفسر بالمعنى الذى ذكره ، وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه (قوله : يتناول الوضع بالتأويل) أى بحيث يكون الوضع المطلق المفسر بما ذكره من قبيل المتواطئ ، حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم التناول (قوله : اشتراك) أى لفظى بين الأمرين المذكورين ، بحيث إنه وضع لكلّ منهما بوضع على حده (قوله : فقيده بالتحقيق) أى فى تعريف المجاز ، وقيده بعدم التأويل فى تعريف الحقيقه (قوله : ليكون قرينه إلخ) أى ليكون قرينه على أن المراد بالوضع - أى الواقع فى التعريف - أحد معنييه وهو الوضع التحقيقى ؛ لأن المشترك اللفظى إذا وقع فى التعريف لا بدّ له من قرينه تعين المراد منه ، (فقوله : على أن المراد بالوضع) أى الواقع فى التعريف (وقوله : معناه المذكور) أى الذى ذكره السكاكى وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه الذى هو الوضع التحقيقى.

(قوله : لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عروض الاشتراك اللفظى ، وقد يقال : الواجب عند عدم التقييد إراده جميع معانى الوضع الشامله للمعنى المذكور ،

وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر ، وهو أن يقال : لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعاره أيضا ؛ لأنه يصدق عليها أنها مستعمله فى غير ما وضعت له فى الجمله - أعنى : الوضع بالتحقيق - ...

******

وللمعنى الذى يستعمل فيه أحيانا لا الثانى فقط ، وحينئذ فالأولى للشارح أن يقول : لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا أيضا (قوله : وبهذا) أى الجواب الثانى الذى هو بالمنع (قوله : يخرج) أى يحصل الجواب عن سؤال آخر وارد على السكاكى من حيث تعبيره بالتحقيق فى تعريف المجاز ، ومعنى خروج جواب السؤال الآخر من هذا الجواب أن يجعل هذا الجواب بعينه جوابا لذلك السؤال الآخر ، وحاصل ذلك السؤال الآخر أن يقال : لا نسلم تناول الوضع للوضع بالتأويل حتى يحتاج لتقييده بالتحقيق لأجل دخول الاستعاره ، ولو سلم تناوله فلا نسلم خروج الاستعاره من تعريف المجاز ، إذ لم يقيد الوضع بالتحقيق ، لأن قوله : فى تعريفه هو الكلمه المستعمله فى غير ما هى موضوعه له ، لو اقتصر عليه ولم يزد قوله : بالتحقيق لم يتعين أن يراد بالوضع المنفى الوضع بالتأويل ، بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ، ويفيد دخول الاستعاره فى المجاز ، نعم تخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكنه لا وجه للتخصيص ، وحينئذ فلا حاجه للتقييد المذكور ، وحاصل الجواب عن ذلك السؤال أن يقال : إن السكاكى لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر ، بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذى هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى ، ليدل عليه بنفسه ، وبين الوضع بالتأويل فقيده بالتحقيق ليكون قرينه على المراد (قوله : لو سلم تناول الوضع) أى المنفى المذكور فى التعريف (قوله : للوضع بالتأويل) أى بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطئ (قوله : فلا تخرج الاستعاره) أى من تعريف المجاز أى على تقدير عدم زياده القيد الأخير (وقوله : أيضا) أى كما لا تخرج عند زياده القيد الأخير ، أى وحيث كانت غير خارجه عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع للوضع التأويلى ، وعلى تقدير تناوله له ، فلا حاجه لتقييد الوضع بالتحقيق لأجل دخولها فى تعريف المجاز لدخولها فيه بدون ذلك القيد (قوله : فى الجمله) أى بالنظر لبعض الأوضاع وهو الوضع

إذ غايه ما فى الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل ، لكن لا جهه لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعاره البته.

(و) رد أيضا ما ذكره (بأن التقييد باصطلاح التخاطب) ...

******

التحقيقى ، لا باعتبار جميع الأوضاع ؛ لأنها مستعمله فيما وضعت له باعتبار الوضع التأويلى.

(قوله : إذ غايه ما فى الباب) أى ما فى هذا المقام ، وهذا عله للمعلل مع علته (قوله : لكن لا جهه) أى لا وجه ولا سبب ، (وقوله : لتخصيصه) أى الوضع المنفى الواقع فى تعريف المجاز (قوله : حتى تخرج الاستعاره) أى من تعريف المجاز ، وهذا تفريع على تخصيصه بالوضع التأويلى ، أى لكن لا وجه لتخصيص الوضع فى تعريف المجاز بالوضع التأويلى ، فتخرج الاستعاره من التعريف البته ، فيحتاج للتقييد بالتحقيق لإدخالها فيه ، بل الوجه تخصيصه بالتحقيقى ، وحينئذ فتدخل الاستعاره فى التعريف ولا يحتاج لذلك القيد لإدخالها ، لا يقال : تخصيص الوضع بالتحقيقى لا وجه له أيضا ، بل هو تحكم كتخصيصه بالتأويلى ؛ لأنا نقول : المرجح لحمل الوضع على التحقيقى وتخصيصه به موجود ، وهو كون الوضع إذا أطلق يكون حقيقه فى التحقيقى.

(قوله : ورد أيضا ما ذكره) أى ورد مقتضى ما ذكره السكاكى فى تعريف الحقيقه والمجاز ، من جهه تقييد الاستعمال فى تعريف المجاز باصطلاح التخاطب ، وعدم تقييد الاستعمال فى تعريف الحقيقه بذلك القيد فإن صنيعه هذا يقتضى الاحتياج لذلك القيد فى تعريف المجاز ، وعدم الاحتياج له فى تعريف الحقيقه ، وحاصل الرد عليه أن ما اقتضاه هذا الصنيع مردود بل ذلك القيد محتاج إليه فى التعريفين معا ؛ وذلك لأن وجه الحاجه إليه فى تعريف المجاز هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير جامع لأنه يخرج عنه نحو لفظ الصلاه إذا استعمله الشرعى فى الدعاء ، فإنه يصدق عليه أنه كلمه مستعمله فيما وضعت فى الجمله ، أى باعتبار وضع اللغويين واصطلاحهم مع أنها مجاز ، وعند ذكر ذلك القيد تدخل فى حد المجاز إذ يصدق عليها أنها كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له باصطلاح التخاطب ، وإن كانت مستعمله فيما وضعت له باعتبار اصطلاح آخر مغاير

أو ما يؤدى معناه ، كما لا بدّ منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاه إذا استعمله الشارع فى الدعاء مجازا.

كذلك (لا بدّ منه فى تعريف الحقيقه) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لأنه مستعمل فيما وضع له فى الجمله وإن لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح. ويمكن الجواب بأن قيد الحيثيه ...

******

لاصطلاح التخاطب ، ووجه الحاجه إليه فى تعريف الحقيقه هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير مانع ؛ لأنه لو لم يذكر ذلك القيد فى التعريف دخل فيه نحو لفظ الصلاه إذا استعمله الشرعى فى الدعاء ، فإنه يصدق عليه أنه كلمه مستعمله فى معنى وضعت له فى الجمله مع أنه مجاز ، وعند ذكر ذلك القيد يخرج من حد الحقيقه ؛ لأنها وإن كانت مستعمله فيما وضعت له فى الجمله أى باعتبار وضع اللغه إلا أنها لم تكن مستعمله فى المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح التخاطب وهو اصطلاح أهل الشرع ، فظهر أن قيد فى اصطلاح التخاطب يحتاج إلى التقييد به فى التعريفين ، وحينئذ فما اقتضاه صنيع السكاكى من احتياج تعريف المجاز له دون تعريف الحقيقه مردود (قوله : أو ما يؤدى معناه) أى كالذى عبر به السكاكى.

(قوله : ليخرج عنه نحو هذا اللفظ) أى لفظ الصلاه إذا استعمله الشارع فى الدعاء (قوله : فى الجمله) أى باعتبار بعض الاصطلاحات وهو اصطلاح اللغويين (قوله : وإن لم يكن) أى والحال أنه لم يكن مستعملا فى المعنى الذى وضع له فى هذا الاصطلاح أى الشرعى ، وحينئذ فهو مجاز ، فلولا زياده ذلك القيد لكان تعريف الحقيقه غير مانع من دخول هذه الصوره فيه.

(قوله : ويمكن الجواب إلخ) حاصله أن السكاكى استغنى عن ذكر قيد اصطلاح التخاطب فى تعريف الحقيقه ؛ لأن الحيثيه تفيد ما يفيده ذلك القيد والحيثيه مرعيه عرفا ولو لم تذكر فى تعريف الأمور الاعتباريه ، وهى التى يكون مدلولها واحدا ، وإنما اختلفت فيه بالاعتبار ، ولا شك أن الحقيقه والمجاز والكنايه من ذلك القبيل ، فإن مدلول الثلاثه الكلمه المستعمله وإنما اختلفت بالاعتبار ، فإذا قيل : المجاز هو الكلمه المستعمله فى

مراد فی تعریف الأمور التی تختلف باختلاف الاعتبارات والإضافات ، ولا یخفی أن الحقیقه والمجاز ...

******

غیر ما وضعت له فقط کان المراد هو الکلمه من تلک الحیثیه وهی کونها مستعمله فی غیر الموضوع له فقط ، وهی بذلک الاعتبار تخالف نفسها باعتبار آخر ، وإذا قیل : الحقیقه هی الکلمه المستعمله فیما وضعت له ، کان المراد أن الحقیقه هی الکلمه من تلک الحیثیه ، وهی کونها مستعمله فی الموضوع له فقط ، وهی بذلک الاعتبار تکون غیر المجاز والکنایه ، وإن کان الجمیع شیئا واحدا فی نفسه ، وإذا قیل : الکنایه هی الکلمه المستعمله فی غیر ما وضعت له مع جواز إراده المعنی الموضوع له ، کان المراد أن الکنایه هی الکلمه من تلک الحیثیه ، أی کونها مستعمله فی الغیر مع صحه إراده الموضوع له ، وهی بهذا الاعتبار تخالف نفسها حاله کونها موصوفه بغیر معنی الکنایه.

وإذا علمت أن قید الحیثیه مرعی فی تعریف الأمور الاعتباریه ، وأن الحقیقه والمجاز من ذلک القبیل ، تعلم أن قول السکاکی فی تعریف الحقیقه هی الکلمه المستعمله فیما وضعت له مفید للمراد من غیر حاجه لزیاده قید اصطلاح التخاطب ، إذ مفاده حینئذ أنها هی الکلمه المستعمله فیما وضعت له من حیث إنها وضعت له ، فإن قلت : هلا اکتفی بقید الحیثیه بالنسبه للمجاز أیضا ، قلت : الأصل ذکر القید ، وأیضا إذا اعتبرت الحیثیه فی تعریفه یصیر المعنی أن المجاز الکلمه المستعمله فی غیر ما وضعت له ، من حیث إنه غیر ما وضعت له ، واستعمال المجاز فی غیر الموضوع له لیس من حیث إنه غیر الموضوع له بل من حیث إن بینه وبین الموضوع له نوع وعلاقه.

(قوله : مراد فی تعریف الأمور التی تختلف إلخ) احترز بذلک عن الماهیات الحقیقیه التی تختلف بالفصول ، وهی الأمور المتباینه التی لا تجتمع فی شیء کالإنسان والفرس ، فلیس قید الحیثیه معتبرا فی تعریفها ، إذ لا التباس فیها لعدم اجتماعها ، فإذا عرفت الإنسان بالحیوان الناطق ، والفرس بالحیوان الصاهل ، لم یحتج إلی أن یراعی فی الإنسان من حیث إنه ناطق لإخراج الإنسان الذی هو فرس من حیث إنه صاهل ، ولا أن یراعی فی الفرس من حیث إنه صاهل ، إذ لا التباس بین الصاهل والناطق فی الماصدق (قوله : والإضافات)

كـذلك ؛ لأن الكلمه الواحده بالنسـبه إلى المعنى الواحد قد تكون حقيقه ، وقد تكون مجازا بحسب وضـعين مختلفين ، فالمراد أن الحقيقه هى الكلمه المسـتعمله فيما هى موضوعه له من حيث إنها موضوعه له ، لا سـيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيـد لهذا المعنى ، كما يقال : الجواد لا يخيب سائله – أى : من حيث إنه جواد – وحينئـذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصـلاه المسـتعمله فى عرف الشرع فى الدعاء ؛ لأن استعماله فى الدعاء ليس من حيث إنه موضوع للدعاء ، ...

******

عطف مرادف (قوله : كذلك) أى مختلفان بالإضافه والاعتبار (قوله : لأن الكلمه الواحده) أى كلفظ صـلاه (وقوله : بالنسـبه إلى المعنى الواحـد) أى كالـدعاء ، (وقوله : قـد تكون حقيقه) أى باعتبـار وضع اللغه ، (وقوله : وقـد تكون مجـازا) أى باعتبار وضـع الشرع ، وكذلك لفظ صلاه بالنسبه للأفعال المخصوصه فإنه حقيقه باعتبار وضع الشرع ومجاز باعتبار وضع اللغه.

(قوله : فالمراد إلـخ) هـذا تفريع على ما مر من أن قيـد الحيثيه مراد فى تعريف الأمور الاعتباريه ، وأن الحقيقه والمجاز منها ، أى وإذا علمت ذلك فمراد السـكاكى أن الحقيقه إلخ (قوله : لا سـيما أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم الاستعمال المأخوذ من مسـتعمله ، والمراد بـالوصف الوضع المـأخوذ من قوله : وضـعت وقوله : لهـذا المعنى أى المراد المشار له بقوله : فالمراد إلخ وهـذا تأييـد لمـا ذكره من أن مراد السـكاكى مـا ذكر من اعتبـار الحيثيه ، فكـأنه قـال : ويؤيـد ما ذكر من أن مراد السـكاكى أن الحقيقه هى الكلمه المسـتعمله فيما وضـعت له من حيث إنها وضعت له ، أنه علق الاستعمال بما يشعر بكونه علّه له وهو الوضع ؛ لأن الوضع يناسب الاستعمال ، ضروره أن اللفظ إنما يوضع لمعنى ليستعمل فيه ، وتعليق الحكم على وصف مناسب يشعر بعليته.

(قوله : لا يخيب سائله) هو بالرفع فاعل يخيب محققا أى أن سائله لا يرد خائبا من غير عطيه ، أو أنه بالنصب مفعول يخيب مشدد أى لا يرد سائله خائبا فقد علق الحكم وهو عدم الرد خائبا على الوصف وهو جواد ، فيشعر بأن العله فى ذلك الحكم كونه جوادا لا كونه إنسانا ، وإلا فهو من هذه الحيثيه قد يخيب سائله لعروض البخل

بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له ، وقد يجاب بأن قيد [اصطلاح التخاطب] مراد فى تعريف الحقيقه لكنه اكتفى بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقه غير مقصود بالذات فى هذا الفن ، وبأن اللام فى الوضع للعهد - أى : الوضع الذى وقع به التخاطب - فلا حاجه إلى هذا القيد ...

******

بعد مفارقه الوصف ، فتسليم القضيه إنما هو باعتبار الوصف (قوله : بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له) أى وهى الهيئه المجتمعه من الأقوال والأفعال أى وإذا كان استعمال الصلاه فى الدعاء ليس من حيث إنها موضوعه له ، بل من حيث إن الدعاء جزء من المعنى الذى وضعت له فتكون مجازا.

بقى شىء آخر وهو أن رعايه الحيثيه فى التعريف إحاله على أمر خفى ، فإنه بعد تسليم أنه أمر عرفى يراعى ولو لم يذكر يكون خفيّا إلا على الخواص أهل العرف ، والمطلوب فى التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحيثيه فى الحد وإلا كان معيبا بالإحاله المذكوره وقد يجاب بأن الأمر وإن كان كذلك ، لكن الكلام مع من له دخل فى العرف ، وأيضا هذا نهايه ما يمكن من الاعتذار ، ولذا قال الشارح ، ويمكن الجواب ولم يقل هذا الجواب جزما. قاله اليعقوبى (قوله : وقد يجاب) أى بجواب ثان وحاصله أن هذا القيد وهو فى اصطلاح التخاطب وإن كان متروكا فى تعريف الحقيقه إلا أنه مراد للسكاكى ، فهو محذوف من تعريفها لدلاله القيد المذكور فى تعريف المجاز عليه (قوله لكنه) جواب عما يقال : حيث اكتفى بذكر القيد فى أحد التعريفين لدلالته على اعتباره فى الآخر فهلا عكس وذكره فى تعريف الحقيقه وحذفه من تعريف المجاز ، لدلاله ذكره فى تعريف الحقيقه على اعتباره فى تعريف المجاز.

(قوله : وبأن اللام إلخ) عطف على قوله : بأن قيد فى (قوله : فى فرق بين الشارح والمتن) اصطلاح التخاطب مراد إلخ فهو جواب ثالث ، وحاصله أن اللام فى قوله : فى تعريف الحقيقه من غير تأويل فى الوضع لام العهد ، والمعهود هو الوضع الذى وقع بسببه التخاطب ، والوضع الذى وقع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المخاطب ، وحينئذ فلا حاجه لزياده قيد فى اصطلاح التخاطب فى تعريف الحقيقه.

وفى كليهما نظر.

واعترض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط ؛ لأن الفرس فى : خذ هذا الفرس - مشيرا إلى كتاب بين يديه - مستعمل فى غير ما وضع له ، والإشاره إلى الكتاب قرينه على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقى.

******

(قوله : وفى كليهما نظر) أى فى كل من الجوابين الأخيرين وهما المتعاطفان نظر ، أما النظر فى الأول : فهو أن التعريفان يجب أن يكون كل واحد منها مستقلا منقطعا عن غيره ، فلا دلاله لغيره على ما حذف منه ، لكمال العنايه فيها ببيان الماهيه ، فلا يجوز أن يترك قيد من تعريف ويتكل فى فهمه على ما فى تعريف آخر ، وأما النظر فى الثانى فحاصله : أن المعهود هو الوضع المدلول لقوله ، فيما وضعت له ، ولا شك أنه يدل على مطلق الوضع ؛ لأن الاستعمال إنما يفتقر لمطلق الوضع الذى هو أعم من الوضع الذى روعى فى اصطلاح التخاطب ومن غيره ، فإذا كان ذلك هو المعهود وهو أعم فلا إشعار له بالأخص ، الذى هو الوضع المرعى فى اصطلاح التخاطب ، فلا يخرج به ما ذكر ، إذ معنى الكلام حينئذ أن الحقيقه هى الكلمه المستعمله فى مطلق ما وضعت له من غير تأويل فى ذلك الوضع المطلق ، ولا شك أن الصلاه إذا استعملت فى عرف الشرع فى الدعاء صدق عليها أنها كلمه استعملت فى مطلق ما وضعت له وهو اللغه ، من غير تأويل فى ذلك الوضع المطلق الصادق باللغوى فى الحاله الراهنه ، فالعهديه التى وجدت فى التعريف ليس فيها عهديه الوضع المعتبر فى التخاطب ، فلا بد من التصريح بها وإلا فالكلام على أصله فيبقى البحث. اه يعقوبى.

(قوله : واعترض أيضا إلخ) المعترض هو المصنف فى الإيضاح ، فقد اعترض فيه على تعريف السكاكى للمجاز

بأنه غير مانع ؛ لأنه يتناول الغلط فكان على السكاكى أن يزيد بعد قوله : مع قرينه مانعه عن إرادته على وجه يصح بأن تكون القرينه ملاحظه لأجل إخراج ذلك ، وأجيب عنه بأن قوله : مع قرينه على حذف مضاف أى مع نصب قرينه ، ولا شك أن نصب المتكلم قرينه يستدعى اختياره فى المنصوب والشعور به ، لأن النصب فعل اختيارى مسبوق بالقصد والإراده ، وذلك مفقود فى الغلط لأن الغالط لا

(وقسم) السكاكى (المجاز اللغوى) الراجع إلى معنى الكلمه المتضمن للفائده ...

******

يقصد نصب قرينه تدل على عدم إرادته معنى الفرس مثلا، نعم إن كان المعنى مع وجود قرينه مانعه دخل الغلط قطعا فى تعريف المجاز واعلم أن الاعتراض بتناول تعريف المجاز للغلط إنما يراد إن كان المراد بالغلط سبق اللسان ؛ لأن الغالط حينئذ قد استعمل لفظ الفرس فى الكتاب وإن كان المراد به الخطأ فى الاعتقاد فلا يرد بناء على أن اللفظ موضوع للمعنى الذهنى ؛ لأن الغالط إنما أطلق الفرس على معناه. قاله سم.

(قوله : وقسم المجاز إلى آخر قوله : وعد التمثيل منها) القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد : وعد التمثيل منها ؛ لأنه محط الاعتراض عليه وما قبله كله تمهيد له ، واحترز بقوله : اللغوى من العقلى وبقوله : الراجع إلى معنى الكلمه من الراجع إلى حكمها ، كما فى قوله تعالى (وَجاءَ رَبُّكَ)(١) فالأصل وجاء أمر ربك ، فالحكم الأصلى فى الكلام لقوله ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز ، ومدار المجاز الراجع لحكم الكلمه على اكتساء اللفظ حركه لأجل حذف كلمه لا بد من معناها ، أو لأجل إثبات كلمه مستغنى عنها استغناء واضحا ، كالكاف فى قوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)(٢) (قوله : المتضمن للفائده) بالنصب نعت للمجاز اللغوى بأن استعملت الكلمه فى المعنى غير ما وضعت له ، فتلك الكلمه التى هى مجاز فهم منها فائده وهى المعنى المستعمله فيه واحترز بذلك عن اللفظ الدالّ على المقيد إذا استعمل فى المطلق كـ- مرسن فإنه أنف البعير يستعمل فى أنف الإنسان من حيث إنه مطلق أنف لا- من حيث تشبيهه به فى الانبطاح ، فإنه مجاز لم يتضمن فائده لأن المعنى الأصلى للكلمه موجود فى ضمن المعنى الذى استعملت فيه الآن.

قال العلامه اليعقوبى : وفيه نظر لأنه إن عنى فائده مخصوصه كالمبالغه فى التشبيه عند اقتضاء المقام إياه كما فى الاستعاره ، وكإطلاق اسم الجزء على الكل حيث أريد

۱- الفجر : ۲۲.

۲- الشورى : ۱۱.

(إلى الاستعاره وغيرها) بأنه إن تضمن المبالغه فى التشبيه فاستعاره ، وإلا فغير استعاره.

(وعرف الاستعاره بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به) أى : بالطرف المذكور (الآخر) أى : الطرف المتروك ...

******

إقامته فى مقامه للإشعار بأن لذلك الجزء خصوصيه الكل وأنه لا يتم إلا به ، كالعين يطلق مجازا مرسلا على الربيئه فهو مسلم ولا يفيد نفى مطلق الفائده حتى يكون قسيما لكل ما يفيد هاتين الفائدتين أو غيرهما ، وإن أريد أنه لا فائده فيه أصلا لم يسلم فإن المجاز مطلقا لا يخلو عن فائده ، ولو كانت تلك الفائده هى أن دلالته على معناه كدعوى الشىء بالدليل المقيد للتقرر فى الذهن ، حيث تضمن ملاحظه الأصل ، إذ بذلك يحصل مع القرينه والعلاقه الانتقال منه إلى لازمه. اه (قوله : إلى الاستعاره) أى إلى مطلق الاستعاره أعم من التصريحيه والمكنيه (قوله : بأنه) أى بسبب أنه أى المجاز اللغوى المتضمن لفائده (إن تضمن المبالغه فى التشبيه) كالأسد يستعمل فى الرجل الشجاع فهو استعاره ، وإن لم يتضمنها ولكن فيه فائده أخرى كما تقدم فى إطلاق العين على الربيئه فإنه يشعر بأن العين الذى هو العضو المعلوم جزؤه وأن الكل الذى هو الربيئه لا يتم إلا به فهو غير استعاره ، بل هو مجاز مرسل ، فالمجاز المرسل عنده ما تضمن فائده غير المبالغه فى التشبيه ، وأما اسم المقيد المستعمل فى المطلق ، فهو قسم خارج عن المجاز المرسل عنده ، يسميه المجاز الخالى عن الفائده.

(قوله : وعرف الاستعاره) أى التى هى أحد قسمى المجاز اللغوى المتضمن للفائده (قوله : بأن تذكر أحد طرفى التشبيه) لا يخفى أن أحد طرفى التشبيه فى الحقيقه هو المعنى ، وأن الموصوف بالذكر حقيقه هو اللفظ ، وحينئذ فيجب أن يجعل فى الكلام حذف مضاف أى : بأن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه ، ولا يقال : إن المراد أن تذكر أحد الطرفين بواسطه ذكر لفظه ؛ لأن هذا يقتضى أن المراد به معناه وليس كذلك بل المراد الطرف الآخر (قوله : أى بالطرف المذكور) أى باسم الطرف المذكور (وقوله : أى الطرف المتروك) أى المتروك اسمه ، وحاصله : أن تذكر اسم أحد طرف التشبيه وتريد باسم ذلك

(مـدّعيا دخول المشـبه فى جنس المشـبه به) كما تقول : فى الحمام أسـد - وأنت تريـد به الرجل الشـجاع - مدعيا أنه من جنس الأسد ؛ فتثبت له ما يخص المشبه به ، وهو اسم جنسه.

وكما تقول : أنشـبت المنيه أظفارها - وأنت تريد بالمنيه السـبع - بادّعاء السـبعيه لها ، فتثبت لها ما يخص السـبع المشبه به - وهو الأظفار - ...

******

الطرف المـذكور الطرف الآخر المتروك اسـمه ، وكـذا يقال فى قوله الآتى : وعنى بالمصـرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى الطرف المذكور اسمه هو المشبه به.

ومقتضـى قوله : (بأن تذكر إلخ) أن مسـمى الاسـتعاره نفس الذكر ، وهو يوافق ما مر من أن الاستعاره تطلق على استعمال الكلمه فى غير ما وضـعت له لعلاقه المشابهه مع قرينه مانعه عن إراده معناها الأصـلى ، لكنه غير مناسب لكون الاسـتعاره قسما من أقسام المجاز ، فيكون لفظا لأن المجاز لفظ (قوله : مـدعيا) حال من فاعل تـذكر أى أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد به الطرف الآخر حاله كونك مـدّعيا دخول المشـبه فى جنس ذلك المشـبه به أى فى حقيقته ، وبتلك الـدعوى صح إطلاق اسم المشـبه به على المشـبه فى المصـرحه ، وصح إطلاق اسم المشـبه على المشبه به فى المكنيه ؛ لاشتراكهما فى الجنس بالدعوى (قوله : كما تقول إلـخ) لما كان قوله : أن تـذكر اسم أحد طرفى التشبيه وتريد به الآخر يشـمل ما إذا ذكر اسم المشـبه به وأريد به المشـبه كما فى المصـرحه ، ويشـمل ما إذا ذكر اسم المشـبه وأريد به المشـبه به كما فى المكنيه عنده ، مثل الشارح بمثالين الأول للأول والثانى للثـانى (قوله : فتثبت له ما يخص المشـبه به) أى فلما ادعيت دخول المشبه وهو الرجل الشـجاع فى جنس المشـبه به وهو الأسـد أثبت له ما يخص المشـبه به وهو اسم جنسه ، أى اسم حقيقته الـذى هو لفظ الأسـد ، فإنه اسم لجنسه وحقيقته الـذى هو الحيوان المفترس.

(قوله : وكمـا نقول : أنشـبت المنيه إلـخ) فـأنت لم ترد بالمنيه التى هى اسم المشـبه معناها الحقيقى الـذى هو الموت المجرد عن السـبعيه الادعائيه ، بل أردت بها معنى السـبع الذى هو المشـبه به ، لكن لم ترد بها السبع الحقيقى بل السبع الادعائى وهو الموت الذى

ویسمی المشبه به - سواء کان هو المذکور أو المتروک - مستعارا منه ، ویسمی اسم المشبه به مستعارا ، ویسمی المشبه مستعارا له.

******

ادعیت سبعیته ، ولما أطلق لفظ المنیه علی السبع الادعائی - وهو الموت المدعی له السبعیه - أثبت لها ما یخص السبع المشبه به وهو الأظفار ، هذا حاصل کلامه. وأنت خبیر بأن هذا لا یلائمه قول المصنف : وتریـد به الآخر ؛ لأنه لم یرد بالمنیه هنا الطرف الآخر الذی هو السبع الحقیقی ، إلا أن یقال : إن قول السکاکی : أن تذکر أحد الطرفین وترید الآخر معناه وترید الآخر حقیقه أو ادّعاء.

وحاصل تقریر الاستعاره بالکنایه فی أنشبت المنیه أظفارها بفلان علی مذهب السکاکی ، أن تقول : شبهت المنیه وهی الموت بالسبع وادعینا أنها فرد من أفراده ، وأن له فردین الفرد المعلوم وهو السبع الحقیقی أعنی الحیوان المفترس ، والفرد الادعائی وهو الموت المدعی سبعیته ، ثم أطلقنا لفظ المنیه علی السبع الادعائی ، ولما أطلقناه علیه أثبتنا له ما یخص السبع وهو الأظفار (قوله : ویسمی) بالبناء للفاعل ، وفاعله ضمیر عائد علی السکاکی وکذا یقال فیما بعد (قوله : سواء کان هو المذکور) أی کما فی المثال الأول (وقوله : أو المتروک) أی کما فی المثال الثانی والمراد سواء کان مذکورا اسمه أو متروکا اسمه کما علمت (قوله : ویسمی اسم المشبه به مستعارا) أی سواء کان اسم المشبه به هو المذکور کما فی المثال الأول أو المتروک کما فی المثال الثانی ، ومعنی کونه مستعارا مع أنه متروک أنه یستحق الاستعاره اللفظیه ، لکنها ترکت مکنیا عنها بلوازم المشبه به ، هذا کلام السکاکی ، وهو دالّ علی أن المستعار فی قولنا ، أظفار المنیه نشبت بفلان هو لفظ السبع والمستعار له المنیه ، وسیأتی له ما یخالف ذلک وهو أن المستعار فی الاستعاره بالکنایه هو لفظ المنیه المعبر به عن الأسد الادعائی ، وهو مقتضی قوله : أولا أن تذکر اسم أحد الطرفین وترید به الآخر ؛ وذلک لأنه فسر الاستعاره بالذکر ومتعلق الذکر هو المستعار ، فعلمت مما ذکر أن فی کلام السکاکی بالنسبه للاستعاره بالکنایه تناقضا ؛ لأن کلامه فی بعض المواضع یفید أن الاستعاره بالکنایه لفظ المشبه به المتروک ، وفی بعض المواضع یفید أنها لفظ المشبه المذکور.

(وقسمها) أى : الاستعاره (إلى المصرح بها ، والمكنى عنها. وعنى بالمصرح بها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به ، وجعل منها) أى : من الاستعاره المصرح بها (تحقيقيه ، وتخييليه) وإنما لم يقل : وقسمها إليهما ؛ لأن المتبادر ...

******

(قوله : وقسمها إلى المصرح بها والمكنى عنها) يستفاد منه أنهما لا يجتمعان ، وهو كذلك من حيث المفهوم ، وأما من حيث الصدق فى ماده فقد يجتمعان ، كما فى قوله تعالى : (فَأَذاقَهَا اللهُ لِباسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ)(۱) فقد اجتمع الاستعارتان فى لباس ، فإنه شبه ما غشى الإنسان عند الجوع من أثر الضرر كالنحول والاصفرار من حيث الاشتمال باللباس واستعير له اسمه ، ومن حيث الكراهه بالطعم المر البشع ، فتكون استعاره مصرحه نظرا للأول ومكنيه نظرا للثانى ، وتكون الإذاقه تخييلا (قوله : أن يكون الطرف المذكور) أى المذكور اسمه هو المشبه به ، أى وعنى بالمكنى عنها أن يكون الطرف المذكور اسمه هو المشبه ، ولا يخفى ما فى كلامه من التسامح ؛ لأن كون الطرف المذكور اسمه مشبها أو مشبها به ليس هو المصرح بها أو المكنى عنها ؛ لأن المصرح بها والمكنى عنها هو اللفظ لا الكون المذكور.

(قوله : وجعل منها أى من الاستعاره المصرح بها تحقيقيه وتخييليه) أى : ولم يجعل مثل ذلك فى المكنيه ، ولعل ذلك أن المشبه به فى التحقيقيه لا يكون إلا ثابتا فى الحس أو العقل ، والمشبه به فى التخييليه لم يكن ثابتا إلا فى الوهم ، والمكنيه عند السكاكى لا يكون المشبه به فيها إلا تخييليا ، كالسبع الادعائى فى أنشبت المنيه أظفارها بفلان ، فإن المشبه عنده المنيه ، والمشبه به السبع الادعائى ، وهو الموت المدعى سبعيته ، فلما كان المشبه به فيها عنده لا يكون إلا تخييليا امتنع تقسيمها للتحقيقيه والتخييليه ، وأما على رأى المصنف فى المكنيه فامتناع تقسيمها إليهما ظاهر (قوله وإنما لم يقل) أى المصنف (وقسمها إليهما) المشعر بانحصارها فى القسمين ، بل عدل إلى قوله : جعل منها كذا وكذا ، المشعر ببقاء شىء آخر وراء التحقيقيه والتخييليه (لأن المتبادر إلخ) (قوله : لأن المتبادر

۱- النحل : ۱۱۲.

إلى الفهم من التحقيقيه ، والتخييليه ما يكون على الجزم ؛ وهو قد ذكر قسما آخر سماه : المحتمله للتحقيق والتخييل ؛ كما ذكر فى بيت زهير.

******

إلى الفهم من التحقيقيه إلخ) أى من إطلاق لفظ التحقيقيه وإطلاق لفظ التخييليه (وقوله : ما يكون على الجزم) أى ما يكون استعاره تحقيقيه جزما وما يكون استعاره تخييليه جزما لا على سبيل الاحتمال ، وإنما كان المتبادر إلى الفهم ما ذكر ؛ لأن الأصل إطلاق اللفظ على ما يوجد فيه معناه ، فتكون تسميته به جزما ، وإطلاقه على ما يحتمل أن يوجد فيه معناه ، فتكون التسميه به احتمالا خلاف المتبادر (قوله : وهو قد ذكر) أى السكاكى ، أى والحال أنه قد ذكر للمصرحه قسما آخر.

(قوله : كما ذكر فى بيت زهير) أى وهو قوله سابقا :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وعرّى أفراس الصّبا ورواحله (١)

فقد وجه فيه وجهين كما تقدم أحدهما : أن يكون شبه الصبا بالجهه المقضى منها الوطر ، وأضمر التشبيه فى النفس استعاره بالكنايه ، وعليه تكون الأفراس والرواحل تخييلا قرينه للمكنيه.

والآخر : أن يكون شبه أسباب استيفاء اللذه أو أن الصبا بالأفراس والرواحل ، فتكون الأفراس والرواحل تحقيقيه ، وذكر الصبا على هذا تجريد ، والحاصل أنه لو قال المصنف : وقسمها إلى التحقيقيه والتخييليه لاقتضى أن السكاكى حصرها فى القسمين وهو لا يصح ؛ لأنه ذكر للمصرحه قسما آخر وهى المحتمله للتحقيقيه والتخييليه ، فلهذا عدل عن قوله : وقسمها إلى قسمين وجعل منها إلخ ، المقتضى أن ثم قسما آخر وهو قسم الاحتمال ، ولا يقال قسم الاحتمال داخل فى التحقيقيه والتخييليه ، لأنا إذا قلنا المصرحه تنقسم للتحقيقيه والتخييليه ، فمعناه للتحقيقيه جزما أو احتمالا ، وللتخييليه جزما أو احتمالا ، لأنا نقول المتبادر من إطلاق لفظ التحقيق والتخييل ما يكون كذلك جزما لا احتمالا كما تقدم ، وقد يقال : إن هذا التقسيم - أعنى قولنا هذه الاستعاره مجزوم بتحقيقيتها وهذه الاستعاره مجزوم بتخييليتها وهذه محتمله للتحقيقيه والتخييليه -

---

١- البيت من قصيده لزهير فى ديوانه ص ۵۵.

(وفسر التحقيقيه بما مر) أى : بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا ، أو عقلا.

(وعد التمثيل) على سبيل الاستعاره ؛ كما مر فى قولك : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى.

(منهـا) أى : من التحقيقيه مع القطع ، قال : ومن الأمثله استعاره وصف إحـدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صوره أخرى ...

******

تقسـيم فى الأمثله ، وليس كلامنا فى تقسيم الأمثله إلى ما يجزم بأن الاستعاره فيه تحقيقيه أو تخييليه أو محتمله ، وإنما كلامنا فى تقسـيم مفهوم الاستعاره المصرحه ، ولا شك أنه منحصر فى نوعى التحقيقيه والتخييليه ، والمثال المحتمل غير خارج عن النوعين فتأمل (قوله أى بما يكون إلخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام من المسامحه ، لأن الاسـتعاره التحقيقيه ليست كون المشـبه المتروك متحققا حسا أو عقلا ولم يتقدم له هذا أصلا ، فكان الأولى أن يقول : أى لفظ المشبه به المنقول للمشبه المتروك لفظه المتحقق حسا أو عقلا ، والأول كلفظ أسد المنقول للرجل الشـجاع فى قولك : رأيت أسدا فى الحمام ، والثانى كلفظ الصـراط المسـتقيم المنقول للـدين القيم بمعنى الأحكـام الشـرعيه فى قوله تعالى : (اهْـدِنَا الصِّراطَ الْمُسْـتَقِيمَ)(١) (قوله وعـد التمثيل) أى الاسـتعاره التمثيليه ، وتقـدم أنها تسـمى التمثيل على سبيل الاسـتعاره ، وتسـمى تمثيلا مطلقا ، فحينئـذ فلا حاجه لتقدير الشارح (قوله : على سبيل الاستعاره) قاله فى الأطول.

وقد يقال قصد الشارح بزيادته على سبيل الاستعاره الإيضاح بذكر الاسم الأعرف (قوله : أى من التحقيقيه) أى التى هى قسم من أقسام المجاز المفرد ، ولـذا جاء الاعتراض الآتى (قوله : مع القطع) أى لا التحقيقيه مع الاحتمال (قوله ومن الأمثله) أى ومن أمثله التحقيقيه على القطع ، وهذا مقول القول (قوله : التحقيقيه مع القطع) صفه للاستعاره.

(قوله : اسـتعاره وصف إحـدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صوره أخرى) فيه بحث ؛ لأن المسـتعار أبـدا هو اللفظ الـدال على الصوره المشبه بها لا وصفها

١- الفاتحه : ۶.

(ورد) ذلك (بأنه) أى : التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للإفراد) فلا يصح عده من الاستعاره التى هى من أقسام المجاز المفرد ؛ لأن تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات ، ...

******

كما يدل عليه ظاهر العباره ، فإن تأول ذلك بأن المراد بالوصف اللفظ بناء على أن اللفظ كوصف يكتسبه المعنى فلا يتأتى هذا التأويل فى قوله : لوصف صوره أخرى ؛ لأن المستعار له نفس المشبه لا لفظه ، اللهم إلا أن يقدر مضاف وهو بيان ، فكأنه قال : ومن الأمثله استعاره لفظ إحدى صورتين منتزعتين من أمور لبيان الصوره الأخرى ، فتكون اللام فى قوله : لوصف صوره أخرى ، للغرض لا صله لاستعاره اه فنرى.

أو يقال : المراد بالوصف الهيئه وتكون إضافته لما بعده بيانيه ، ويجعل فى الكلام مضاف محذوف ، والمعنى استعاره دال هيئه هى إحدى هيئتين منتزعتين من عده أمور بهيئه هى الهيئه الأخرى فتأمل.

هذا وكان الأولى للسكاكى أن يقول : لوصف الصوره ، الأخرى بالتعريف ؛ لأن التنكير يوهم أن المستعار له غير إحدى الصورتين المنتزعتين والفرض أن لفظ أحدهما استعير للأخرى لا لغيرها ، كما تقدم فى استعاره اللفظ الدال على حاله الذى يريد الذهاب فيقدم رجلا ثم يريد الرجوع فيؤخرها ، وذلك اللفظ هو : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، لبيان حاله المتردد بين فعل الأمر وتركه ، ومعنى بيانها الدلاله عليها ، وقد تقدم أن تلك الحاله فى الطرفين انتزعت من متعدد وذلك ظاهر.

(قوله : ورد ذلك) أى عد التمثيل من الاستعاره التحقيقيه التى هى قسم من المجاز المفرد (قوله : مستلزم للتركيب) أى لأن التمثيل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حاله تركيبيه وضع لها إلى حاله أخرى (قوله : المنافى للإفراد) أى الذى هو لازم للاستعاره التحقيقيه ، وذلك لأن الاستعاره من أقسام المجاز المفرد فهى مستلزمه للإفراد ، إذ هو وصف غير مفارق لها كما أن التركيب وصف لازم للتمثيل لا يفارقه (قوله : فلا يصح إلخ) أى وإذا كان التركيب الذى هو لازم التمثيل منافيا للإفراد اللازم للاستعاره فلا يصح إلخ (قوله : لأن تنافى اللوازم) أى كالإفراد والتركيب (وقوله : يدل على تنافى

وإلا لزم اجتماع المتنافيين ضروره وجود اللازم عن وجود الملزوم. والجواب : أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعاره التصريحيه التحقيقيه ، لا من الاستعاره التى هى مجاز مفرد. وقسمه المجاز المفرد إلى الاستعاره وغيرها لا توجب كون كل استعاره مجازا مفردا ؛ كقولنا : الأبيض إما حيوان ، أو غيره ، والحيوان قد يكون أبيض ، وقد لا يكون.

******

الملزومات) أى كالتمثيل والاستعاره التحقيقيه ، فلا يجتمعان فى شىء واحد ، بأن يكون استعاره تحقيقيه وتمثيلا ، فوجب أن التمثيل لا يكون استعاره تحقيقيه (قوله : وإلا لزم إلخ) أى : وإلا يدل تنافى اللوازم على تنافى الملزومات ، بأن كان يمكن اجتماع الملزومات مع تنافى اللوازم لزم اجتماع اللازمين المتنافيين كالإفراد والتركيب ، ضروره وجود كل لازم عند وجود ملزومه ، واجتماع اللازمين المتنافيين - كالإفراد والتركيب - محال بالبداهه لأدائه ؛ لاجتماع النقيضين وهو إفراد ولا إفراد وتركيب ولا تركيب.

(قوله : والجواب إلخ) هذا شروع فى أجوبه خمسه أتى بها الشارح انتصارا للسكاكى.

وحاصل الأول : أن السكاكى عد التمثيل قسما من مطلق الاستعاره التصريحيه التحقيقيه الشامله للإفراديه والتركيبيه ، ولا شك أن مطلق الاستعاره التحقيقيه يكون تمثيلا مستلزما للتركيب ، ولم يعد التمثيليه من الاستعاره التحقيقيه الإفراديه حتى يرد البحث (قوله : وقسمه المجاز المفرد إلخ) جواب عما يقال : السكاكى قد قسم المجاز المتضمن للفائده كما مر إلى استعاره وغيرها بعد أن سماه لغويا ، وعرف اللغوى كما تقدم بأنه الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ، فلزم أن يكون المتضمن للفائده قسما من المفرد ، وإذا كانت الاستعاره قسما من المتضمن لزم أن تكون مفرده ، لأن قسم الشىء أخص منه ، ولازم الأعم لازم للأخص ، وإذا كانت الاستعاره يلزم أن تكون مفرده فيلزم على عد التمثيل منها كون المركب مفردا وهو باطل ، فلا يصح دفع البحث بما ذكر من الجواب (قوله : لا توجب إلخ) أى بل يصح تقسيم الشىء إلى ما هو فى نفسه ليس أخص من القسم ، بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه ، كما

على أن لفظ المفتاح صريح فى أن المجاز الذى جعله منقسما إلى أقسام ...

******

فى تقسيم المجاز المفرد إلى الاستعاره وغيرها ، فإن المجاز والاستعاره يجتمعان فى نحو الأسد يطلق على الرجل الشجاع بواسطه المبالغه فى التشبيه ، وينفرد المجاز المفرد فى نحو العين تطلق على الربيئه مجازا مرسلا ، وتنفرد الاستعاره عن المفرد فى نحو أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، وكما فى تقسيم الأبيض إلى حيوان وغيره فإن الحيوان الذى - قسمت إليه الأبيض - بينه وبين الأبيض عموم وخصوص ، من وجه يجتمعان فى الحيوان الأبيض ، وينفرد الأبيض فى الجص وينفرد الحيوان فى الزنجى ، وإذا صح كون الاستعاره ليست أخص من المفرد ، بل بينها وبينه عموم وخصوص من وجه ، صح تقسيمها للتمثيل وغيره ، فيلزم التركيب فى التمثيل ويلزم الإفراد فى غيره ، فيكون صدق المجاز المفرد عليها إنما هو فى الفرد الذى تجتمع معه فيه ، لا فيما تنفرد عنه ، وإنما قلنا : بل يصح تقسيم الشىء إلى ما هو فى نفسه ، أى من حيث ذاته ، ليس أخص من المقسم إشاره إلى أنه من حيث إنه قسم لا بد أن يكون أخص ؛ لأن الحيوان من حيث إنه قسم إنما يصدق على الحيوان الأبيض ، لكن الذى يخبر به عنه يجوز ألّا يكون مفهومه أخص كما فى المثال ، وبهذا اندفع ما يقال : محصل هذا الجواب الذى أشار له الشارح بقوله : وقسمه إلخ أن قسم الشىء قد يكون أعم منه وهذا خال عن التحقيق ، إذ العقلاء مطبقون على أن قسم الشىء لا بد أن يكون أخص منه ، والحاصل أنه ليس غرضه بقوله : كقولنا إلخ الاستدلال بأن قسم الشىء قد يكون أعم منه ، بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد للاستعاره وغيرها لا يقتضى حصر الاستعاره فى المجاز المفرد ، كما أن تقسيم الأبيض إلى الحيوان وغيره لا يقتضى انحصار الحيوان فى الأبيض فتأمل.

(قوله : على أن إلخ) هذا جواب ثان يمنع كون المقسم الذى قسمه السكاكى للاستعاره وغيرها المجاز المفرد ، وحاصله لا نسلم أن المقسم فى كلامه المجاز المفرد حتى يقال : كيف يجعل التمثيل الذى هو مركب من أقسام المفرد ، بل المقسم فى كلامه مطلق المجاز ، فقسمه إلى الاستعاره وغيرها ، ثم قسم الاستعاره إلى التمثيليه وغيرها ، وحينئذ فالمقسم صادق بالمركب الذى هو بعض الاستعاره ، فلا يلزم اجتماع الإفراد من حيث إن

ليس هو المجاز المفرد المفسر بالكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ؛ لأنه قال بعد تعريف المجاز : إن المجاز عند السلف قسمان : لغوى ، وعقلى.

واللغوى قسمان : راجع إلى معنى الكلمه ، وراجع إلى حكم الكلمه.

والراجع إلى المعنى قسمان : خال عن الفائده ، ومتضمن لها.

والمتضمن للفائده قسمان : استعاره ، وغير استعاره.

وظاهر أن المجاز العقلى ، والراجع إلى حكم الكلمه خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور ؛ ...

******

المقسم مفرد ، والتركيب من حيث كون المقسم مركبا ، والدليل على أن المقسم فى كلامه مطلق المجاز لا المجاز المفرد أنه قال بعد تعريف المجاز إلخ ، وأما الجواب الأول فهو بتسليم أن المقسم فى كلامه المجاز المفرد ومنع كون القسم أخص من المقسم مطلقا فحاصله أنا نسلم أن المقسم هو المجاز المفرد ، لكن لا مانع من كون قسم الشىء كالاستعاره أعم منه ، وحيث كان الجواب الأول بالتسليم والثانى بالمنع فكان الواجب تقديم الجواب الثانى على الأول ؛ لأن الجواب بالمنع يجب تقديمه صناعه فى مقام المناظره على الجواب بالتسليم (قوله : ليس هو المجاز المفرد) أى بل مطلق المجاز (قوله : لأنه قال بعد تعريف المجاز) أى بعد تعريف المجاز المفرد بالتعريف المذكور (قوله : أن المجاز عند السلف) يعنى مطلق المجاز لا المعرف بما ذكره أولا الذى هو المفرد (قوله : راجع إلى معنى الكلمه) وهو أن تنقل الكلمه عن معناها الأصلى إلى غيره (قوله : وراجع إلى حكم الكلمه) أى وهو أن تنقل الكلمه عن إعرابها الأصلى إلى إعراب آخر ، بسبب نقصان كلمه أو زيادتها مع بقاء اللفظ على معناه كما سيجىء فى الفصل الآتى (قوله : خال عن الفائده) وهو اسم المطلق المستعمل فى المقيد وعكسه ، فهو عند السكاكى ليس بمجاز مرسل كما هو عند القوم.

(قوله : وغير استعاره) أى وهو المجاز المرسل (قوله : وظاهر إلخ) هذا من تتمه الدليل الذى استدل به على أن المقسم – فى كلام السكاكى مطلق المجاز لا خصوص المجاز المفرد المشار له بقوله : لأنه قال إلخ ، وحاصل كلامه أن السكاكى قد جعل من جمله

.....

******

أقسام المجاز المجاز العقلى ، والراجع إلى حكم الكلمه ، وبالضروره أن كلا منهما خارج عن المجاز المعرف بالكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له.

أما كون العقلى خارجا عنه فلأنه هو إسناد الفعل أو ما فى معناه إلى غير ما هو له ، فليس داخلا فى جنس الكلمه وأما كون الراجع إلى حكم الكلمه ليس داخلا فى ذلك المعرف بما ذكر ؛ فلأن الإعراب الذى هو محل التجوز - سواء قلنا : إنه معنوى أو لفظى - غير داخل فى جنس الكلمه قطعا ، أما على القول بأنه معنوى فظاهر وأما على القول بأنه لفظى ؛ فلأن المراد باللفظ فى تعريف الكلمه وهو لفظ وضع لمعنى مفرد اللفظ المستقل لا ما لا تحقق له إلا بتحقق لفظ آخر كهذا ، وإذا كان هذان القسمان - أعنى المجاز العقلى والراجع إلى حكم الكلمه - ليسا داخلين فى المجاز المعرف بالكلمه إلخ ، وقد أدخلهما السكاكى فى أقسام المجاز ، وجب أن يريد بالمجاز المقسم أعم من الكلمه ، بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمه أو غيرها لأجل صحه حصر المجاز فى القسمين العقلى واللغوى ، وحيث كان المراد بالمجاز المقسم مطلق مجاز وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمه أعم من المفرد والمركب لا- المفرد فقط ، وإلا- كان الحصر فى القسمين المذكورين باطلا لأن اللغوى حينئذ لا- يشمل الراجع لمعنى الكلمه إذا كان مركبا ، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع لمعنى الكلمه المركب اه تقرير شيخنا العدوى وهو مأخوذ من سم.

وقال عبد الحكيم : وتفصيل هذا أن السكاكى قال : المجاز عند السلف قسمان ، فالمراد من المجاز اللفظ الذى تجاوز عن موضعه الأصلى ، سواء كان معنى أو إعرابا أو نسبه ، ليدخل فيه المجاز العقلى والمجاز الراجع إلى حكم الكلمه ، ويكون المراد باللغوى ما ليس بعقلى أى أنه المجاز الذى له اختصاص بمكانه الأصلى بحكم الوضع ، سواء كان فى معنى اللفظ أو فى حكمه ، بخلاف العقلى فإن اختصاصه بموضعه الأصلى بحكم العقلى كما فى المفتاح.

واللغوى بهذا المعنى قسمان راجع إلى معنى الكلمه أى إلى معنى اللفظ مفردا كان أو مركبا ، ليصح الحصر بينه وبين الراجع إلى حكم الكلمه ، والراجع إلى معنى اللفظ

فيجب أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمه أعم من المفرد والمركب ؛ ليصح الحصر فى القسمين.

وأجيب بوجوه أخر :

الأول : أن المراد بالكلمه : اللفظ الشامل للمفرد ، والمركب ؛ ...

******

قسمان متضمن للفائده وغيره ، والمتضمن للفائده قسمان استعاره وغير استعاره ، فكل من الاستعاره وغير الاستعاره قسم من المجاز الراجع إلى معنى اللفظ المتضمن للفائده مفردا كان أو مركبا ، فلا يكون المجاز المركب قسما من المجاز المفرد انتهى كلامه.

وتحصل من كلام الشارح أن الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكى بأحد أمرين ، إما أن يلتزم أن المراد بالمجاز المتضمن للفائده الراجع إلى معنى الكلمه هو المجاز المفرد ، فيحتمل الاستعاره التى جعلت قسما من المجاز المفرد مراد بها مطلق الاستعاره الشامله للإفراديه والتركيبيه ، بناء على أنه قد يعبر عن قسم الشىء بما يكون بينه وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الأول ، أو نجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عباره المفتاح ، فنجعل التقسيم على أصله من الاستيفاء للأقسام ، فيلزم أن يراد بالمجاز المتضمن للفائده ما يعم المركب ، فيكون تقسيم الاستعاره إلى التمثيل المركب وغيرها لا ينافيه.

(قوله : فيجب أن يريد إلخ) تفريع على ما لزم من قوله : وظاهر إلخ من وجوب كون المقسم أعم ، أى وظاهر أن المجاز العقلى والراجع لحكم الكلمه خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور ، وإذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمه بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمه أو غيرها ، وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمه أعم من المفرد والمركب ، ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم فى القسمين العقلى واللغوى ، إذ لو أريد بالراجع لمعنى الكلمه المفرد فقط كان حصر المجاز فى القسمين المذكورين باطلا ، لأن اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمه إذا كان مركبا ، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع لمعنى الكلمه المركب.

(قوله : وأجيب) أى عن هذا البحث الذى أورده المصنف على السكاكى (قوله : أن المراد بالكلمه) أى الواقعه فى تعريف المجاز (قوله : اللفظ) أى وحيث أريد بالكلمه

نحو : کلمه الله.

الثانی : أنا لا نسلم أن التمثیل یستلزم الترکیب ، بل هو استعاره مبنیه علی التشبیه التمثیلی ؛ وهو قد یکون طرفاه مفردین ؛ کما فی قوله تعالی : (مَثَلُهُمْ کَمَثَلِ الَّذِی اسْتَوْقَدَ ناراً ...) الآیه.

******

اللفظ دخلت الاستعاره التمثیلیه فی التقسیم ، وحینئذ سقط الاعتراض (قوله : نحو کلمه الله) أی من قوله تعالی : (وَکَلِمَهُ اللهِ هِیَ الْعُلْیا)(۱) فإن المراد بکلمته تعالی کلامه ؛ لأن قوله : (هِیَ الْعُلْیا) أی فی البلاغه ، والبلاغه لا تکون فی الکلمه بل فی الکلام قاله یس.

ورد هذا الجواب بأن إطلاق الکلمه علی اللفظ من إطلاق الأخص علی الأعم وهو مجاز - یحتاج إلی قرینه ، ولا قرینه هنا تدل علیه ، والتعاریف یجب صونها عن المجازات الخالیه عن القرینه المعینه علی أن التنظیر بکلمه الله لا یناسب ؛ لأن المراد منها الکلام لا اللفظ الشامل للمفرد والمرکب ، فالتنظیر بها یقتضی تخصیصها فی التعریف بالمرکب ، وقد یقال : إن التنظیر بها من حیث إن الکلمه لم یرد بها فی کل من الآیه والتعریف معناها الحقیقی - وهو اللفظ المفرد الموضوع لمعنی - تأمل.

(قوله : أن التمثیل) أی الاستعاره التمثیلیه لا یستلزم الترکیب ؛ لأن الصوره المنتزعه من متعدد لا تستدعی إلا متعددا ینتزع منه ، ولا تتعین الدلاله علیها بلفظ مرکب ، فیجوز أن یعبر عن الصوره المنتزعه بلفظ مفرد مثل المثل (قوله : مبنیه علی التشبیه التمثیلی) أی وهو ما کان وجهه منتزعا من متعدد ، فحیثما صح ذلک التشبیه صحت الاستعاره التمثیلیه لابتنائها علیه ؛ لأنه إذا اقتصر فی التشبیه التمثیلی علی اسم المشبه به صار استعاره تمثیلیه مفرده (قوله : وهو) أی التشبیه التمثیلی قد یکون طرفاه مفردین ، أی فکذلک الاستعاره المبنیه علیه (قوله : کما فی قوله تعالی) أی کالتشبیه فی قوله : تعالی (مَثَلُهُمْ کَمَثَلِ الَّذِی اسْتَوْقَدَ ناراً)(۲) فالمثل بمعنی الصفه لفظ مفرد وقد شبه حاله الکفار بحاله من استوقد النار ، أی وکتشبیه الثریا بعنقود الملاحیه فی قول الشاعر :

۱- التوبه : ۴۰.

۲- البقره ۱۷.

.....

******

وقد لاح فی الصّبح الثّریّا کما تری

کعنقود ملّاحیّه حین نوّرا (۱)

وإذا صحت الاستعاره التمثیلیه فیما یصح فیه التشبیه المذکور ، والتشبیه المذکور یجوز أن یکون طرفاه مفردین ، فیجوز أن ینقل لفظ المشبه به المفرد إلی المشبه بعد حذف لفظه ، فیکون لفظ المشبه به استعاره تمثیلیه ، فصح عد الاستعاره التمثیلیه من أقسام المجاز المفرد واندفع الاعتراض علی السکاکی.

ورد هذا الجواب بأمور منها وإن کان مبطلا لکلام المعترض وهو المصنف القائل باستلزام الترکیب للتمثیل ، لکنه لا ینفع السکاکی المجاب عنه لأنه مثل للتمثیل بمرکب وهو إنی أراک تقدم رجلا إلخ ؛ لکونه یری اشتراط الترکیب فی التمثیل ، ومنها أن هذا الجواب مبنی علی أن مجاز التمثیل تابع لتشبیه التمثیل دائما ، وأن ذلک التشبیه یجری فی المفردین ، والذی نسب للمحققین أن کلا من مجاز التمثیل وتشبیه التمثیل لا یجریان فی المفردین أصلا ، وعلیه فما تقدم من أن تشبیه الثریا بالعنقود من تشبیه التمثیل فهو خلاف التحقیق ، ولا ترد الآیه المذکوره لاحتمال أن المراد بالمثل الهیئه واعلم أن الخلاف کون التمثیل یستلزم الترکیب أو لا یستلزمه حاصل بین الشارح والعلامه السید أیضا ، فذهب الشارح فی حاشیه الکشاف إلی عدم الاستلزام وأنه أی التمثیل قد یکون تبعیه ، کما فی قوله تعالی : (أُولئِکَ عَلی هُدیً مِنْ رَبِّهِمْ)(۲) قال صاحب الکشاف : تمثیل لحالهم من تلبسهم بالهدایه ، فقال الشارح فی حاشیته ، یرید أنه استعاره تمثیلیه : ورده السید بأن التبعیه لا تکون إلا فی المفردات ضروره أنها لا تکون إلا فی معنی الفعل ومتعلق معنی الحرف ، والتمثیلیه لا تکون إلا فی المرکب ، فبینهما تناف ، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن الاستعاره التمثیلیه لا تکون إلا مرکبه ، بل مدارها علی کون وجه الشبه منتزعا من متعدد ورده السید بأن وجه الشبه منتزع من الطرفین وإذا کان کذلک فلا بد فیهما من التعدد : وأجاب الشارح بأنه بعد انتزاع وجه منهما لا مانع

۱- لأبی القیس بن الأسلت فی دیوانه ص ۷۳ ، ولسان العرب (ملح) والتنبیه والإیضاح ۱ / ۲۷۴.

۲- البقره : ۵.

الثالث : أن إضافه الكلمه إلى شىء ، أو تقييدها واقترانها بألف شىء لا يخرجها عن أن تكون كلمه. فالاستعاره فى مثل : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى ، والمستعار له هو التردد ؛ فهو كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له ؛ ...

******

من اعتبار التضام والتلاصق حتى تصير جميع الأشياء كالشىء الواحد ورده السيد بأن هذا بعيد من تقرير القوم فى الاستعاره التبعيه ، من أن معنى الحرف لا بد أن يكون جزئيا ، وتعتبر الاستعاره فيه بعد اعتبارها فى المطلقات ، والشىء الجزئى لا ينتزع من متعدد ، وإلا لزم التنافى ، لأن الجزئى مفرد يوجد دفعه والمنتزع يوجد شيئا بعد شىء.

قال العلامه عبد الحكيم : والحق أن هذا تحامل من السيد على الشارح وإلزام بما لا يلزم ، إذ معنى الحرف نسبه جزئيه وهى لا تعقل إلا بين متعدد أعنى المنسوب والمنسوب إليه فهما داخلان فى الموضوع له معنى الحرف ، فلا مانع من انتزاع معناه من متعدد ، على أنا لو سلمنا ذلك فيؤخذ منه التعدد بطريق اللزوم وإن كان مفردا فى حد ذاته فتأمل.

وذكر العلامه اليعقوبى أن قوله تعالى : (أُولَئِكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ) يحتمل ثلاثه أوجه من التجوز ، فإن قدر تشبيه الهدى بمركوب يوصل للمقصود تشبيها مضمرا فى النفس وأتى معه بلوازمه الداله عليه وهو لفظ على ، كان ذلك التجوز من باب الاستعاره بالكنايه ، وإن قدر تشبيه تمسكهم بالهدى وأخذهم به بعلو راكب مركوبا له والتصاقه به ، ثم استعملت فيه على التى هى من حروف الجر تبعا لذلك التشبيه ، كان ذلك التجوز من باب الاستعاره التبعيه ، وإن قدّر أن فيه تشبيه مجموع هيئه المهتدى والهدى وتمسكه به بهيئه راكب ومركوب فنقل لفظ إحدى الهيئتين للأخرى كان من التمثيل وكان الأصل أن ينقل مجموع ألفاظ الهيئه المشبه بها ، كأن يقال فى غير القرآن : أولئك على مركوبهم الموصل للمقصود أو نحو ذلك لكن استغنى عن تلك الألفاظ بعلى لأنها تنبئ عن راكب ومركوب ، وتقدير تلك الألفاظ لا فى نظم الكلام بل فى المعنى انتهى.

(قوله : الثالث أن إضافه إلخ) المراد بالإضافه اللغويه (فقوله : واقترانها) عطف تفسير ، وحاصله أنا لا نسلم أن التمثيل فيه استعاره مركب وإنما فيه استعاره مفرد وكلمه

وفى الكل نظر أوردناه فى الشرح.

(وفسر) - أى : السكاكى - الاستعاره (التخييليه بما لا تحقق لمعناه حسا ، ولا عقلا ، بل هو) أى : معناه (صوره وهميه ...

******

واحده ، وحينئذ لا تنافى بين الاستعاره التى هى قسم من المجاز المسمى بالكلمه وبين التمثيل لأن التمثيل كلمه على هذا أيضا ، فقولهم : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، المستعار هو التقديم والمستعار له هو التردد والتقديم كلمه واحده ، وأما إضافته من جهه المعنى إلى الرجل واقتران تلك الرجل بكونها تؤخر مره أخرى فلا يخرجه عن تسميته كلمه ، فإن اللفظ المقيد لا يخرج بتقييده عن تسميته الأصليه ، وأصل هذا الكلام التردد كتقديم الرجل مع تأخيرها ثم استعيرت هذه الكلمه المفيده للتردد ، وأخذ منها الفعل تبعا ، وهذا الجواب مردود ؛ للقطع بأن مجموع اللفظ المركب هو المنقول عن الحاله التركيبيه إلى حاله أخرى مثلها ، من غير أن يكون لبعض المفردات اعتبار فى الاستعاره دون بعض ، وحينئذ فتقدم فى قولنا : تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل فى معناها الأصلى ، والمجاز إنما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الأصلى ، أعنى صوره تردد من يقوم ليذهب ، فتاره يريد الذهاب فيقدم رجلا وتاره لا يريده فيؤخر تلك الرجل مره أخرى ، وهذا ظاهر عند من له معرفه بعلم البيان.

بقى شىء آخر وهو أن هذا الجواب الثالث بتسليم أن الكلمه الواقعه فى التعريف باقيه على حقيقتها ، والجواب الأول من هذه الثلاثه الأخيره بمنع ذلك ، فكان الأولى تقديم هذا الثالث على الأول كما هو عاده النظار (قوله : وفى الكل) أى وفى كل من الأجوبه الثلاثه الأخيره.

(قوله : بما لا تحقق لمعناه) أى بلفظ لا تحقق لما عنى منه عند التجوز لا فى الحس ؛ لعدم إدراكه بإحدى الحواس الخمس الظاهره ، ولا فى العقل لعدم ثبوته فى نفس الأمر ، ولما كان مالا تحقق له حسا ولا عقلا شاملا لما لا تحقق له فى الوهم أيضا أضرب عن ذلك بقوله : بل هو إلخ (قوله : صوره وهميه) أى اخترعتها المتخيله بإعمال الوهم إياها ؛ لأن للإنسان قوه لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات ، إذا استعملها العقل تسمى

محضه) لا يشوبها شيء من التحقق العقلى أو الحسى (كلفظ الأظفار فى قول الهذلى)(١) :

وإذا المنيه أنشبت أظفارها

ألفيت كل تميمه لا تنفع

(فإنه لما شبه المنيه بالسبع - فى الاغتيال - أخذ الوهم فى تصويرها) أى : المنيه (بصورته) أى : السبع (واختراع لوازمه لها) أى : لوازم السبع للمنيه ، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به ...

******

مفكره ، وإذا استعملها الوهم تسمى متخيله ، ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له بإعمال الوهم إياها سمى استعاره تخييليه كذا فى الأطول (قوله : محضه) أى خالصه من التحقق الحسى والعقلى (فقوله : لا يشوبها إلخ) تفسير لقوله : محضه ، ونص كلامه فى المفتاح : المراد بالتخييليه أن يكون المشبه المتروك شيئا وهميا محضا لا تحقق له إلا فى مجرد الوهم ، وهذا بخلاف اعتبار السلف ، فإن أظفار المنيه عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنيه ، فهناك اختلاط توهم وتحقق ، بخلاف ما اعتبره فإنه أمر وهمى محض لا تحقق له باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته.

(قوله : فإنه) أى الهذلى (قوله : فى الاغتيال) أى أخذ النفوس وإهلاكها بالقهر والغلبه (قوله : أخذ الوهم) أى شرع الوهم الذى من شأنه فرض المستحيلات وتقدير الأباطيل ، بأعمال متخيّله فى تصويرها بصورته ؛ لأن ذلك مقتضى المشابهه والارتباط ولو لم يكن صحيحا فى نفس الأمر ، والمراد بالوهم القوه الواهمه.

(قوله : واختراع) عطف على تصوير ، أى وفى اختراع لوازم لها مثل لوازمه كالأظفار (قوله : وعلى الخصوص) على بمعنى الباء وهو متعلق بيكون بعده ، وما يكون عطف على لوازم عطف تفسير (وقوله : به) مؤخره من تقديم أى أخذ الوهم فى اختراع لوازمه ، أى فى اختراع ما يكون به قوام أى حصول اغتيال السبع للنفوس بالخصوص ، وأشار بهذا إلى أنه ليس المراد مطلق اللوازم ؛ لأن للسبع لوازم كثيره كعدم النطق لكن ليست مراده ، بل المراد لوازم خاصه يكون بها قوام وجه الشبه ، فإن قلت : جعله قوام

١- سبق تخريجه.

(فاخترع لها) – أى : للمنيه – صوره (مثل صوره الأظفار) المحققه (ثم أطلق عليه) أى :على ذلك المثل ؛ أعنى : الصوره التى هى مثل صوره الأظفار (لفظ : أظفار) فيكون استعاره تصريحيه ؛ لأنه قد أطلق اسم المشبه به ؛ وهو الأظفار المحققه على المشبه ؛ وهو صوره وهميه شبيهه بصوره الأظفار المحققه ، والقرينه إضافتها إلى المنيه.

والتخييليه عنده قد تكون بدون الاستعاره بالكنايه ؛ ...

******

الاغتيال بالأظفار ينافى ما سبق للشارح من أن الأظفار بها كمال الاغتيال لا قوامه ؛ لأن الاغتيال قد يكون بالناب ، بخلاف اللسان فإن به قوام الدلاله فى المتكلم قلت : فى الكلام حذف مضاف ، والأصل : وما يكون به كمال قوام اغتيال السبع للنفوس على الخصوص فلا منافاه.

وفى الأطول إن ما هنا منقول عن السكاكى فهى عبارته ولم ينبه الشارح على فسادها اعتمادا على ما سبق ، فلا يقال أن ما هنا مناقض لما تقدم.

(قوله : فاخترع لها إلخ) أى فلما صور الوهم المنيه بصوره السبع بالتصوير الوهمى ، وأثبت لها لوازم يكون بها قوام حصول وجه الشبه ، اخترع الوهم لتلك المنيه صوره وهميه ، مثل صوره الأظفار المختصه بالسبع فى الشكل والقدر (قوله : ثم أطلق عليه لفظ الأظفار) أى الموضوع للصوره الحسيه بعد رعايه التشبيه (قوله : فيكون استعاره تصريحيه) أى وتخييليه فتسمى بالاستعاره التصريحيه التخييليه ، أما كونها تخييليه فلأن اللفظ نقل من معناه الأصلى لمعنى متخيل ، أى متوهم لا ثبوت له فى نفس الأمر.

وأما كونها تصريحيه فلأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققه على المشبه وهو الصوره الوهميه (قوله : وهو) أى المشبه به الأظفار المحققه (قوله : والقرينه) أى على أن الأظفار نقلت عن معناها وأطلقت على معنى آخر (قوله : إضافتها) أى الأظفار إلى المنيه فإن معنى الأظفار الحقيقى ليس موجودا فى المنيه ، فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون إلا وهميا لعدم إمكانه حسا أو عقلا.

(قوله : والتخييليه عنده قد تكون بدون الاستعاره بالكنايه) أى : وأما عند المصنف والقوم فهما متلازمان لا توجد إحداهما بدون الأخرى فالأظفار فى المثال المذكور

ولهذا مثل لها بنحو : أظفار المنيه الشبيهه بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعاره فى الأظفار فقط من غير استعاره بالكنايه فى المنيه ، وقال المصنف : إنه بعيد جدا لا يوجد له مثال فى الكلام (وفيه) أى : فى تفسير التخييليه بما ذكر (تعسف) ...

******

عندهم ترشيح للتشبيه ، وأما المكنيه فإنها لا تكون بدون التخييليه - كما يأتى عند السكاكى وكذا عند القوم ، خلافا لصاحب الكشاف فإنه جوز وجود المكنيه بدون التخييليه (قوله : ولهذا) أى لكون التخييليه توجد بدون المكنيه (قوله : مثل لها) أى للتخييليه المنفكه عن المكنيه (قوله : فصرح بالتشبيه لتكون الاستعاره فى الأظفار فقط من غير استعاره بالكنايه فى المنيه) أى لأنه عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعاره فضلا عن كونها مكنيه ؛ لبناء الاستعاره على تناسى التشبيه ، فالتخييليه عنده أعم محلا من المكنيه (قوله : إنه) أى وجود التخييليه بدون المكنيه (قوله : لا يوجد له مثال فى الكلام) أى البليغ ، وإلا فقد وجد له مثال فى الكلام غير البليغ كالمثال المذكور ، وكقولك لسان الحال التشبيه بالمتكلم وزمام الحكم التشبيه بالناقه ، فإن قلت : بل قد وجد له مثال فى كلام البلغاء ، كقول أبى تمام (١)

لا تسقنى ماء الملام فإننى

صبّ قد استعذبت ماء بكائى

فإنه لما أضاف الماء للملام أخذ الوهم فى تصوير شىء للملام يناسب الماء ، فاستعار لفظ الماء الموضوع للمحقق للصوره المتوهمه الشبيهه بالماء الحسى ، استعاره تصريحيه تخييليه وهى غير تابعه للمكنيه.

قلت : قال فى الإيضاح لا دليل فى هذا البيت على انفراد التخييليه عن المكنيه ، لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف شراب مكروه ، لاشتماله على ما يكرهه الشارب لمرارته أو بشاعته ، فتكون التخييليه مباينه للمكنى عنها - أو أنه شبه الملام بالماء المكروه نفسه ؛ لأن اللوم قد يسكن حراره الغرام كما أن الماء المكروه يسكن قليل الأوام ، ثم أضاف المشبه به للمشبه كما فى لجين الماء فلا يكون من الاستعاره فى شىء ،

١- ديوان أبى تمام ص ١۴ ط دار الكتب العلميه وهى فى مدح يحيى بن ثابت ، ومن بحر الكامل والإيضاح ص ٢٨١.

أى : أخـذ على غير الطريق ؛ لما فيه من كثره الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ، ولا تمس إليها حاجه ، وقد يقال : إن التعسـف فيه هو أنه لو كـان الأـمر كما زعم لوجب أن تسـمى هـذه الاسـتعاره توهيميه لا تخييليه. وهـذا فى غايه السـقوط ؛ لأنه يكفى فى التسميه أدنى مناسبه. على أنهم يسمون حكم الوهم تخييلا ...

******

ومعنى البيت لا تسقى ماء الملامه فإن ماء بكائى قد استعذبته وحصل به الرى وانقطع به العطش.

(قوله : أى أخـذ على غير الطريق) أى جرى على غير الطريق الجـاده السـهله للإدراك (قوله : لما فيه) أى لما فيما ذكره من كثره الاعتبـارات ، وهى تقـدير الصور الخيـاليه ثم تشبيهها بالمحققه ثم اسـتعاره اللفظ الموضوع للصور المحققه لها ، وفيه مع المكنى عنها اعتبار مشـبهين ووجهين ولفظين ، وقد لا يتفق إمكان صـحه ذلك فى كل ماده أو قد لا يحسن ، بخلاف ما ذكره المصنف فى تفسير التخييليه ، فإنه خال عن تلك الأمور ؛ لأنه فسرها بإثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه (قوله : ولا تمس إليه حاجه) أى ولاـ تـدعو الحـاجه إليها (قوله : وقـد يقال) أى فى وجه التعسف (قوله : إن التعسف فيه) أى فيما ذكره السـكاكى فى تفسـير التخييليه (وقوله : أنه لو كان) أى من جهه أنه لو كان إلخ (وقوله : لوجب أن تسمى توهيميه) أى لأنها تقررت بالوهم ، لما تقدم من أن المصور للمنيه بصوره السبع ، والمخترع لها صوره أظفار شبيهه بالأظفار المحققه ، إنما هو الوهم أى القوه الواهمه.

(قوله : وهـذا) أى توجيه التعسف المشار بقوله : وقد يقال إلخ (قوله : لأنه يكفى فى التسـميه) أى فى تسـميه شـىء باسم (قوله : أدنى مناسـبه) أى بين الاسم وذلك المسـمى ، والمناسـبه هنا موجوده ، وذلك لأن الوهم والخيال كل منهما قوه باطنيه شأنها أن تقرر مـا لاـ ثبوت له فى نفس الأـمر ، فهمـا مشتركتـان فى المتعلق ، وحينئـذ فيجوز أن ينسب لأحـد القوتين مـا ينسب للأخرى ، للمناسـبه بينهما والحاصل أن تصوير المشـبه بصوره المشـبه به ، واختراع لوازم للمشـبه مماثله للوازم المشبه به ، وإن كان بالوهم لكنه نسب للخيال للمناسبه بينهما كما علمت ، كذا فى سم والأحسن ما تقدم عن الأطول. وهذا إنما يحتاج

ذكر فى الشفاء أن القوه المسماه بالوهم هى الرئيسه الحاكمه فى الحيوان حكما غير عقلى ، ولكن حكما تخييليا (ويخالف) تفسيره للتخييليه بما ذكر (تفسير غيره لها) أى : غير السكاكى للتخييليه (بجعل الشىء للشىء) كجعل اليد للشمال ،

******

إليه إن لم يتقرر فى الاصطلاح تسميه حكم الوهم تخييلا ، لكنه قد تقرر ذلك وحينئذ فلا يحتاج إلى الاعتذار عن السكاكى ، بأنه يكفيه فى ارتكاب هذه التسميه أدنى مناسبه ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله : على أنهم يسمون إلخ.

(قوله : ذكر فى الشفاء) أى : ذكر الإمام أبو على الحسن بن عبد الله بن سينا فى الشفاء ، وهذا دليل لما ذكره العلامه ، وكأنه قال : ومما يدل على أن ذلك اصطلاح تقرر قبل السكاكى ، قول أبى على فى الشفاء : أن القوه إلخ (قوله : هى الرئيسه) أى : الغالبه على الحيوان ، كما قيل : ما قادنى مثل الوهم (قوله : غير عقلى) أى : غير صحيح كأن تحكم على أن رأس زيد رأس حمار (قوله : ولكن حكما تخييليا) أى : فقد سمى صاحب الشفاء حكم الوهم تخييلا.

(قوله : ويخالف تفسيره إلخ) عطف على قوله : وفيه تعسف ، أو أنه عطف على تعسف ، بأن يراد من الفعل مجرد الحدث فيكون اسما أى : وفيه مخالفه لتفسير غيره لها ، وحاصله أنه يعاب على السكاكى فيما ذهب إليه من تفسير التخييليه بأنها لفظ لازم المشبه به المنقول لصوره وهميه تخيل ثبوتها للمشبه من وجه آخر ، وهو أن تفسيره التخييليه بما ذكر مخالف لتفسير غيره لها ، بجعل الشىء الذى تقرر ثبوته لشىء آخر غير صاحب ذلك الشىء ، كجعل اليد للشمال بفتح الشين ، وهى الريح التى تهب من الجهه المعلومه ، فاليد إنما هى للحيوان المتصرف وقد جعلت لشىء آخر مغاير لصاحب اليد وهو الشمال (قوله : بجعل الشىء) متعلق بتفسير ، أى بجعل الشىء الذى هو لازم للمشبه به للشىء الذى هو المشبه (قوله : كجعل اليد للشمال) أى فى قوله :

وغداه ريح قد كشفت وقرّه

إذ أصبحت بيد الشّمال زمامها (١)

١- هو للبيد فى ديوانه ص ٣١٥ ، وأساس البلاغه (يدى).

والأظفار للمنيه.

قال الشيخ عبد القاهر : إنه لا خلاف فى أن اليد استعاره ، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد ...

******

أى : رب غداه ريح قد أزلت برودته بإطعام الطعام للفقراء وكسوتهم ، وإيقاد النيران لهم ، وقوله : وقره بكسر القاف أى : برد شديد ، عطف على ريح ، وإذ ظرف لكشفت ، وزمامها فاعل أصبحت (قوله : والأظفار للمنيه) أى : وجعل الأظفار للمنيه فى قول الهذلى:

وإذا المنيه أنشبت أظفارها

ألفيت كلّ تميمه لا تنفع

فعلى تفسير السكاكى يجب ، أن يجعل للشمال صوره متوهمه شبيهه باليد ، ويكون إطلاق اليد عليها استعاره تصريحيه تخييليه ، واستعمالا للفظ فى غير ما وضع له ، وعند غيره الاستعاره إثبات اليد للشمال ، ولفظ اليد حقيقه لغويه مستعمله فى معناه الموضوع له ، وكذا يقال فى أظفار المنيه على المذهبين.

(قوله : قال الشيخ عبد القاهر) هذا استدلال على ما ادعاه المصنف من أن التخييليه - عند غير السكاكى - جعل الشىء للشىء (قوله : لا خلاف فى أن اليد استعاره إلخ) أى لا خلاف فى أن اليد من حيث إضافتها للشمال ، أو أن فى الكلام حذف مضاف ، أى : لا خلاف فى أن إثبات اليد استعاره ؛ ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتى : (إذ ليس إلخ) فاندفع ما يقال : إن قول الشيخ حجه على المصنف لا له ؛ لأن كون اللفظ استعاره ينافى ما ادعاه من كون اللفظ حقيقه لغويه والتجوز إنما هو فى إثبات الشىء للشىء ، فإن قلت : قول الشيخ : لا خلاف إلخ لا يصح ؛ إذ كيف ينفى الخلاف مع وجود خلاف السكاكى قلت : الشيخ عبد القاهر متقدم على السكاكى ، فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفه السكاكى ، فنفى الخلاف منه صحيح (قوله : ثم إنك لا تستطيع إلخ) أى لا تقدر على ذلك ، وهذا كنايه عن عدم قبول ذلك لا أنه مستحيل ، وإلا فقد ارتكبه السكاكى وهذا الذى قاله الشيخ تقرير لمذهب القوم وإبطال لمذهب السكاكى ، وإن كان الشيخ لم يقصد الرد عليه ؛ لأن السكاكى متأخر عن الشيخ ،

قد نقل عن شىء إلى شىء ؛ إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد ، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا. ولبعضهم فى هذا المقام كلمات واهيه بينا فسادها فى الشرح ...

******

ولا يتأتى أن المتقدم يقصد الرد على المتأخر (قوله : قد نقل عن شىء) كالجارحه إلى شىء ، كالصوره الوهميه الشبيهه باليد (قوله : إذ ليس المعنى إلخ) أى : كما يقوله السكاكى (قوله : بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا) أى : ليدل ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد فى قوه تأثيرها لما تعرض له ، فالاستعاره فى إثبات اليد للشمال لا لفظ اليد.

(قوله : ولبعضهم) أى : وهو الشارح الخلخالى (قوله : كلمات واهيه) زيف بها كلام المصنف واعتراضه على السكاكى وحاصلها : أن تفسير السكاكى ، واعتباره الصوره الوهميه ، وتشبيهها بلازم المشبه به ، واستعاره لفظه لها ، ومخالفته لغيره فى تفسير الاستعاره التخييليه ، لأجل أن يتحقق معنى الاستعاره فى التخييليه ، إذ لا يتحقق معناها إلا على مذهبه لا على مذهب المصنف ؛ وذلك لأن الاستعاره كلمه استعملت فيما شبه بمعناها ، ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشىء من غير توهم وتشبيه بمعناها الحقيقى ، ولا يمكن أن يخصص تفسير الاستعاره المذكور بغير التخييليه ؛ لأن التخصيص المذكور مخالف لما أجمع عليه السلف ، من أن الاستعاره التخييليه قسم من أقسام المجاز اللغوى ، وحينئذ فلا يمكن ذلك التخصيص وحاصله أن الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له إلخ ، تفسير لنوع من المجاز اللغوى ، الذى هو الاستعاره ، فيشمل كل استعاره تكون من المجاز اللغوى ، والتخييل استعاره ومجاز لغوى باتفاق ، فلو خصص تفسير الاستعاره المذكور بغير التخييليه - لزم أنها ليست قسما من المجاز اللغوى ، وقد أجمع السلف على أنها منه.

(قوله : بينا فسادها فى الشرح) وحاصله أنا نختار تخصيص تفسير الاستعاره المذكور بغير التخييليه ، وقولك : اتفق على أن التخييل مجاز لغوى باطل ، إذ لم يتفق على أن التخييليه مجاز لغوى ، بمعنى أنها كلمه استعملت فيما شبه بمعناها ، وإلا لما تأتى الخلاف ، وإنما اتفق

نعم ، يتجه أن يقال : إن صاحب المفتاح فى هذا الفن - خصوصا فى مثل هذه الاعتبارات - اليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره مخالف لما ذكره غيره.

(ويقتضى) ما ذكره السكاكى فى التخييليه (أن يكون الترشيح) استعاره (تخييليه

******

على أنه مجاز كالمجاز العقلى ، إذ فيه إثبات شىء لغير من هو له ، وأنه استعاره بالمعنى السابق ، وهو أن اللفظ المسمى بالتخييل منقول لغير من هو له ، وأثبت له فبرز فيه بروز المستعير فى العاريه ، ولما كان هذا محل الوفاق ، تأتى الاختلاف فى أنه هل هناك أمر وهمى مفروض شبه بمعنى ذلك اللفظ المسمى بالتخييل فيكون التخييل أطلق عليه مجازا لغويا ، أو لا تشبيه فهو حقيقه لغويه؟ وهذا الاختلاف معنوى قطعا ، إذ ما يترتب على كونه حقيقه خلاف ما يترتب على كونه مجازا ، فقد تبين أن تزيف كلام المصنف بما ذكره الخلخالى فاسد.

(قوله : نعم إلخ) هذا استدراك على الاعتراض على السكاكى بمخالفه تفسيره للتخييليه لتفسير غيره ، وحاصله أن اعتراض المصنف على السكاكى بأن تفسيره مخالف لتفسير غيره لا يتوجه عليه ؛ لأنه ليس مقلدا لغيره ، وإذا صح خروجه عن مرتبه التقليد فى هذا الفن كان له مخالفه غيره ، إذا صح ما يقول ، لاسيما فى الأمر الذى يرجع إلى اختلاف فى اعتبار ولا يهدم قاعده لغويه كما هنا ، وقد يجاب بأن مخالفه الاصطلاح القديم من غير حاجه وبدون فائده يعتد بها مما لا يعتد به ، ثم إنه يشكل على قول السكاكى ما إذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعاره بالكنايه ، كما تقول : أظفار المنيه والسبع نشبت بفلان ، فإن أظفار المنيه عنده مجاز وأظفار السبع حقيقه ، فيلزم الجمع بين الحقيقه والمجاز ، والبيانيون يقولون بجوازه ؛ وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور ؛ لأن الأظفار حقيقه وإنما التجوز فى إثباتها للمنيه وإضافتها إليها قال الفنرى : ويمكن الجواب عن السكاكى بأنه يقدر فى مثل هذا التركيب أظفار أخر ، بأن يقول : التقدير أظفار المنيه وأظفار السبع كما تقرر فى نظائره.

(قوله : ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييليه) وهو أنه يؤتى بلفظ لازم المشبه به ، ويستعمل مع المشبه ، فى صوره وهميه شبيهه بلازم المشبه به (قوله : أن يكون الترشيح)

للزوم مثل ما ذكره) السكاكى فى التخييليه من إثبات صوره وهميه (فيه) أى : فى الترشيح ؛ لأن فى كل من التخييليه والترشيح إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه ؛ فكما أثبت للمنيه التى هى للمشبه ما يخص السبع الذى هو المشبه به من الأظفار - كذلك أثبت لاختيار الضلاله على الهدى الذى هو المشبه ما يخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجاره ؛ فكما اعتبر هناك صوره وهميه شبيهه بالأظفار فليعتبر هاهنا أيضا أمر وهمى شبيه بالتجاره ، وآخر شبيه بالربح ؛ ليكون استعمال الربح والتجاره بالنسبه إليهما استعارتين تخييليتين ؛ إذ لا فرق بينهما ...

******

أى : ترشيح الاستعاره المصرحه ، كما يدل عليه بيان الشارح - وإنما قال ذلك لأن فى وجود الترشيح للاستعاره المكنيه خلافا ، والمتفق عليه إنما هو ترشيح المصرحه (قوله : للزوم مثل ما ذكره فيه) أى : فإما أن يلتزمه فيلزمه مزيد التعسف ومخالفه الغير ، وإما ألّا يلتزمه فيلزمه التحكم وقد يقال : إن هذا الاعتراض لازم للقوم أيضا ، فكما قالوا : إن إثبات الأظفار تخييل ، يلزمهم أن يقولوا : إن إثبات اللبد فى قولك رأيت أسدا له لبد تخييل أيضا ؛ لأن كلا منهما فيه إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه ، مع أنهم جعلوه ترشيحا ، وحاصل اعتراض المصنف مطالبه السكاكى بالفرق بين الترشيح والتخييل (قوله : كذلك أثبت إلخ) أى فقد شبه اختيار الضلاله بالاشتراء ، واستعير له اسمه ، واشتق من الاشتراء اشتروا بمعنى اختاروا ، وإثبات الربح والتجاره فى قوله : (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ) ترشيح.

(قوله : من الربح إلخ) بيان لما يخص المشبه به (قوله : هاهنا) أى : فى الترشيح ، (وقوله : أمر وهمى شبيه بالتجاره وآخر شبيه بالربح) أى : ويعتبر تشبيه ذلك الأمر الوهمى بالربح والتجاره المحققين واستعاره اسمهما للأمرين المتوهمين ، والحاصل أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمتنع أن يفرض صوره وهميه يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحا كما أن لفظ لازم المشبه به فى التخييل نقل لصوره وهميه ، والسبب فى اعتبار الصوره الوهميه موجود فى كل من الترشيح والتخييل وهو المبالغه فى التشبيه ، والربط بين المشبهين ربطا يصح معه أن يكسو الوهم أحدهما بما يكسو به الآخر (قوله : إذ لا فرق بينهما)

إلاـ بـأن التعبير عن المشـبه الـذى أثبت له مـا يخص المشـبه به ؛ كالمنيه – مثلا – فى التخييليه بلفظه الموضوع له ؛ كلفظ المنيه ، وفى الترشيح بغير لفظه ؛ كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه ، مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له ؛ وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييليه ، وعدم اعتباره فى الترشيح. فاعتباره فى أحدهما دون الآخر تحكم.

والجواب : أن الأمر الـذى هو من خواص المشـبه به لما قرن فى التخييليه بالمشـبه ؛ كالمنيه – مثلا – جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه ، ...

******

أى : لأنه لا فرق بينهما يقتضـى عـدم صـحه قياس أحدهما على الآخر (قوله : إلا بأن إلخ) اسـتثناء منقطع لكن هنا فارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر وهو أن الترشيح عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به كما تقدم فى قوله :

لدى أسد شاكى السلاح مقذّف

له لبد أظفاره لم تقلّم

فقـد أتى بلازم المشـبه به وهو اللبـد مع المشـبه ، لكن عبر عنه باسم المشـبه به وهو الأسد ، وأما التخييل فقد عبر فيه عن المشـبه باسـمه كما تقدم فى قوله : وإذا المنيه أنشبت أظفارها ، فإن الأظفار أتى بها وهى اسم للازم المشبه به مع المشبه ، لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه.

(قوله : وهـذا الفرق لا يوجب إلـخ) إنما كان هـذا الفارق غير مانع من إلحاق أحـدهما بالآخر ؛ لأن هذا تفريق بمجرد التحكم لا عبره به ، إذ المعنى الـذى صـحح اعتبـار الصوره الوهميه موجود فيهمـا معـا كما علمت ، فكما لا يمنع من اعتبار الصوره الوهميه التعبير عن المشـبه بنفس لفظه فكـذا لاـ يمنع من اعتبارهـا التعبير عنه بلفـظ مصاحبه ؛ لأن التعبير ليس ضـدا للصوره الوهميه التى اقتضاهـا وجود المبـالغه فى التشـبيه المقتضـيه لاـختراع اللوازم ، وحينئـذ فـإذا صـح اعتبـار الصوره الوهميه فى كـل من الترشـيح والتخييـل فإمـا أن يقـدر فى كـل منهمـا أو يسـقط اعتبارهـا فى كـل منهمـا ، واعتبارهـا فى أحـدهما دون الآـخر تحكـم (قـوله : والجواب) أى : عن هذا الاعتراض الوارد على السـكاكى المشار له بقول المصنف : ويقتضى إلخ ، وحاصله أن المشبه فى صوره التخييل لما عبر عنه بلفظه وقرن بما

وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به ، ولم يتحج إلى ذلك لأن المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى إن المشبه به فى قولنا : رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقى من غير احتياج إلى توهم صوره ، واعتبار مجاز فى الافتراس ، بخلاف ما إذا قلنا : رأيت شجاعا يفترس أقرانه ؛ فإنا نحتاج إلى ذلك ليصح إثباته للشجاع ؛ فليتأمل ، ...

******

هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافيا للمشبه ومنافرا للفظه جعلنا لفظ اللازم المقرون عباره عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه ؛ لأن إثبات ما ينافر حقيقه ظاهرا وباطنا عند التبادر مما يجب اجتنابه ، وفى صوره الترشيح لما عبر عن المشبه بلفظ المشبه به وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه به لم يحتج إلى اعتبار الصوره الوهميه لعدم المنافره مع إمكان اعتبار نقل لفظ المشبه به مع لازمه للمشبه (قوله : وفى الترشيح لما قرن) أى : الأمر الذى هو من خواص المشبه به (قوله : لم يحتج إلى ذلك) أى : إلى جعله مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه (قوله : كأنه هو هذا المعنى) أى : الحقيقى والكائنيه منصبه على القيد أعنى قوله : مقارنا ، وإلا فالمشبه به هو هذا المعنى الحقيقى قطعا ، وعطف الخواص على اللوازم عطف مرادف (قوله : حتى إن المشبه به إلخ) حتى للتفريع بمنزله الفاء أى : فالمشبه به فى قولنا : رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقى فاستعير اسمه مقارنا للازمه للمشبه وهو الرجل الشجاع ، فلا حاجه إلى اعتبار أمر وهمى يستعمل فيه الافتراس الذى هو الترشيح مجازا.

(قوله : بخلاف ما إذا قلنا : رأيت شجاعا يفترس أقرانه) هذا التركيب فيه استعاره مكنيه ويفترس تخييل ، وقوله فإنا نحتاج إلى ذلك أى لتوهم صوره واعتبار مجاز فى الافتراس ؛ لأنه لم يذكر فى المكنيه المشبه به حتى يقال : استعير اسمه مقارنا للازمه ، وإنما ذكر فيها المشبه وهو لا ارتباط له بلازم المشبه به ، بل هما متنافران ، فاحتيج إلى اعتبار أمر وهمى يكون لازم المشبه به مستعملا فيه هذا حاصله ، وفى هذا الجواب بحث وهو أنه مبنى على أنه لا ترشيح إلا فى المصرحه ولا ترشيح فى المكنيه ، والحق جوازه فيها ، وحينئذ فيشكل الأمر ؛ لأن الترشيح فيما يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنيه نشبت

ففى الكلام دقه ما.

(وعنى بالمكنى عنها) أى : أراد السكاكى بالاستعاره المكنى عنها ...

******

بفلاـن فافترسته ، فمقتضى ما ذكره من الجواب أنه لاـ بد من اعتبار أمر وهمى يستعمل فيه الترشيح كالتخييل ، إلا أن يقال : التخييليه تكسر سوره الاستبعاد ، فلا يحتاج إلى اعتبار صوره وهميه - كذا أجاب الفنرى ، وحاصله أنه لما ذكر للمشبه به لازمان مع المشبه واعتبر فى أحدهما وهو التخييل استعماله فى صوره وهميه خف أمر الترشيح فلم يجر فيه ما جرى فى الأمر الآخر الذى هو التخييل ، فإن قلت إذا كان المشبه به فى قولنا : رأيت أسدا يفترس أقرانه - الأسد الموصوف بالافتراس والمستعار اسمه المقارن للازمه يلزم أن يكون الترشيح غير خارج عن الاستعاره وغير زائد عليها ، مع أنهم صرحوا بأنه خارج عنها وزائد عليها قلت : فرق بين المقيد والمجموع ، فالمشبه به فى المرشحه هو الموصوف المقيد بالصفه ، والصفه التى جعلت قيدا - وهى الترشيح - خارجه عنه ، لاـ أن المشبه به هو المجموع المركب منهما كما فى التمثيليه - كذا أجاب الشارح فى المطول ، ورده العلاـمه السيد بأن المشبه إذا كان هو الموصوف المقيد بالصفه يكون الوصف من تتمه التشبيه فلا يكون ذكره تقويه للمبالغه المستفاده من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ، ويمكن أن يقال : مراده أن المشبه به هو الأسد الموصوف فى نفس الأـمر بالصفه المذكوره ، لاـ أنه الموصوف من حيث إنه موصوف ولو سلم ، فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلوله المستفاد منه كاف فى كون ذكره تقويه للمبالغه الحاصله من التشبيه ودالاـ على تناسيه ، ولاـ يضر توقف تمام التشبيه على ملاـحظته ألاـ ترى أن المشبه به فى قولك : رأيت بحرا تتلاطم أمواجه ، البحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى ، وتعلق الرؤيه مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاـطم الأـمواج فى إفاده المبالغه المطلوبه (قوله : ففى الكلام دقه ما) أى : ففى هذا الكلاـم المجاب به عن الاـعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى دقه ما من جهه أن كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به يحتاج إلى تأمل.

(أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه) ويراد به المشبه به (على أن المراد بالمنيه) فى مثل : أنشبت المنيه أظفارها هو (السبع بادعاء السبعيه لها) وإنكار أن يكون شيئا غير السبع (بقرينه إضافه الأظفار) التى هى من خواص السبع (إليها) أى : إلى المنيه. فقد ذكر المشبه ؛ وهو المنيه ، وأراد به المشبه به ؛ وهو السبع. فالاستعاره بالكنايه لا تنفك عن التخييليه ؛ ...

******

(قوله : أن يكون الطرف المذكور) أى : الطرف المذكور اسمه هو المشبه والمصنف لا يخالف فى هذا (وقوله : ويراد به المشبه به) المصنف يخالف فيه ، فهو محل النزاع ، ثم لا يخفى أن المكنى عنها هى نفس اللفظ وتسميه كون المذكور استعاره مكنيا عنها إنما هو باعتبار المصدر المتعلق باللفظ والخطب فى مثل ذلك سهل للزوم العلم بأحدهما من العلم بالآخر.

(قوله : على أن المراد) أى : وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنيه هو السبع أى : وأما عند المصنف ، فالمراد به الموت حقيقه (قوله : بادعاء إلخ) لما كان إراده السبع الحقيقى من المنيه فى نحو المثال لا تصح أشار إلى ما يصح به إراده الطرف الآخر الذى هو السبع من المنيه بقوله ، وإنما صح إراده السبع من المنيه ، مع أن المراد منها الموت قطعا بسبب اعتبار ادعاء ثبوت السبعيه لها ، وإنكار أن تكون المنيه شيئا آخر غير السبع (قوله : بقرينه) أى : وادعاء ثبوت السبعيه لها كائن ومتحقق بقرينه هى إضافه الأظفار التى هى من خواص السبع إليها ، وتقرير الاستعاره بالكنايه فى المثال المذكور على مذهب السكاكى أن يقال : شبهنا - المنيه التى هى الموت المجرد عن ادعاء السبعيه - بالسبع الحقيقى وادعينا أنها فرد من أفراده وأنها غير مغايره له وأن للسبع فردين ، فرد متعارف وهو الموت الذى ادعيت له السبعيه ، واستعير اسم المشبه وهو المنيه لذلك الفرد الغير المتعارف ، أعنى الموت الذى ادعيت له السبعيه ، فصح بذلك أنه قد أطلق اسم المشبه وهو المنيه ، الذى هو أحد الطرفين وأريد به المشبه به الذى هو السبع فى الجمله وهو الطرف الآخر.

(قوله : فالاستعاره بالكنايه إلخ) هذا تفريع على قول المصنف بقرينه إلخ ، وذلك لأن قوله : بقرينه إضافه الأظفار إليها يفيد أنه لا قرينه للمكنيه إلا ما سماه

بمعنى أنه لا توجد استعاره بالكنايه بدون الاستعاره التخييليه ؛ لأن فى إضافه خواص المشبه به إلى المشبه استعاره تخييليه.

(ورد) ما ذكره من تفسير الاستعاره المكنى عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أى : فى الاستعاره بالكنايه كلفظ المنيه - مثلا - (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بأن المراد بالمنيه هو الموت لا غير (والاستعاره ليست كذلك) لأنه قد فسرها ...

******

تخييلا ، وإنما أفاد ذلك وهو غير صيغه قصر لأنه معلوم من مذهبه أنه لا قرينه لها إلا التخييل ، حيث قال لا تنفك المكنى عنها عن التخييليه (قوله : بمعنى أنه) أى الحال والشأن لا توجد إلخ ، أى لا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخييليه عند السكاكى قد تكون بدون المكنيه (قوله : لأن فى إضافه إلخ) أى لأن فى خواص المشبه به المضاف للمشبه استعاره تخييليه ، وإنما أولنا العباره بما ذكر لأنه المناسب لمذهب السكاكى.

(قوله : بأن لفظ المشبه فيها أى فى الاستعاره بالكنايه) اعترض على المصنف بأن لفظ المشبه نفس الاستعاره بالكنايه على مذهب السكاكى ، وحينئذ فلا يصح جعل الاستعاره ظرفا له ، فلو قال بأن لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعاره كان أحسن ، وقد يجاب بأن جعله لفظ المشبه مظروفا فى الاستعاره باعتبار أنه أعم منها ، وإن كان مصدوقهما متحدا بحسب المراد ، وكون الأخص ظرفا للأعم صحيح على وجه التوسع ، كما يقال الحيوان فى الإنسان بمعنى أنه متحقق فيه.

وحاصل ما ذكره المصنف من الرد إشاره إلى قياس من الشكل الثانى ، تقريره أن يقال : لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعاره مستعمل فيما وضع له ولا شىء من الاستعاره بمستعمل فيما وضع له ، ينتج المشبه ليس استعاره (قوله : والاستعاره ليست كذلك) - إشاره لكبرى القياس الذى ذكرناه ، أى ليست مستعمله فيما وضعت له تحقيقا عند السكاكى ، لأنه جعلها من المجاز اللغوى ، وفسرها بما ذكره الشارح وهو أن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد الطرف الآخر. لا يقال قوله : وتريد الطرف الآخر أى

بأن تـذكر أحـد طرفى التشبيه وتريـد به الطرف الآخر. ولما كان هاهنا مظنه سؤال ؛ وهو أنه لو أريد بالمنيه معناها الحقيقى – فما معنى إضافه الأظفار إليها؟

أشـار إلى جـوابه بقـوله : (وإضـافه نحو : الأظفـار – قرينه التشـبيه) المضـمر فى النفس ؛ يعنى : تشـبيه المنيه بالسـبع. وكـان هـذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى. وقد يجاب عنه بأنه وإن صرح بلفظ المنيه ...

******

حقيقه أو ادعاء ، وحينئذ فلا يرد هذا البحث على السـكاكى ؛ لأنا نقول عبارته صـريحه فى إراده الطرف الآخر حقيقه ، وأيضا لو حمـل كلامه على ما ذكر لزم إطلاق الآخر فى كلامه على حقيقته ومجازه ، وهو ممنوع لاسـيما فى مقام التعريف ، وعلى تقـدير جوازه فلا بـد من قرينه التعميم وهى منتفيه (قوله : بأن تـذكر أحد إلخ) أى : بذكر أحد أى : بذى ذكر أو بمذكور هو اسم أحد طرفى التشبيه ويراد به الآخر وإنما احتجنا لذلك ؛ لأنه جعلها من المجاز اللغوى الذى فسره بالكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له (قـوله : مظنه سـؤال) أى : من طرف السـكاكى وارد على قوله : مسـتعمل فيمـا وضع له تحقيقـا ، وحاصـله أنه إذا كـان المراد بالمنيه نفس الموت لا السـبع فما وجه إضافه الأظفار إليها مع أنها معلومه الانتفاء عنها فلولا أنه أريـد بالمنيه معنى السـبع لم يكن معنى لذكر الأظفار معها وإضافتها لها ؛ لأن ضم الشىء لغير من هو له هدر ولغو يتحاشى عنه اللفظ البليغ.

(قوله : وإضـافه نحو الأظفـار قرينه التشبيه) أى : لأـنه لا منافاه بين إراده نفس الموت بلفظ المنيه وإضافه الأظفار لها ؛ لأن إضافه نحو الأظفار فى الاستعاره المكنيه إنما كانت لأنها قرينه على التشبيه النفسى ؛ لأنها تدل على أن الموت ألحق فى النفس بالسبع ، فاسـتحق أن يضـاف لهـا مـا يضاف إليه من لوازمه فإضافه الأظفار حينئـذ مناسـبه لتـدل على التشبيه المضـمر (قوله : المضـمر فى النفس) أى : على مذهب المصـنف (قوله : وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى) لعل الشارح أخذ قوته عنـد المصـنف من حيث اعتنـاؤه ببيان رده وكأن فى كلام الشارح محتمله للتحقيق والظن (قوله : وقـد يجاب عنه) أى : عن رد المصنف على السكاكى ، (وقوله : بأنه) أى : الحال والشأن

إلا أن المراد به السبع ادعاء ؛ كما أشار إليه فى المفتاح : من أنا نجعل هاهنا اسم المنيه اسما للسبع مرادفا له بأن ندخل المنيه فى جنس السبع للمبالغه فى التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين : متعارفا وغير متعارف ، ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين ؛ كلفظى المنيه والسبع لحقيقه واحده.

ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق ...

******

(قوله : إلا أن المراد به السبع ادعاء) أى : وهو الموت المدعى سبعيته ، وحينئذ فليس لفظ المنيه مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافى كونه استعاره فثبتت الصغرى (قوله : من أنا) بيان لما فى قوله : كما ، وإضافه اسم للمنيه بيانيه (قوله : مرادفا له) أى : حاله كون اسم المنيه مرادفا لاسم السبع (قوله : بأن ندخل إلخ) هذا وما عطف عليه بيان للمرادفه ، وأشار به إلى أن جعل اسم المنيه مرادفا لاسم السبع إنما هو بالتأويل ، وليس بإحداث وضع مستقل فيها حتى تكون من باب الاشتراك اللفظى فتخرج عن الاستعاره ، ثم إن محصل ما أفاده أن السبع تحته فردان ، والمنيه اسم لفرد منهما وهذا لا يقتضى الترادف ؛ لأن المترادفين اللفظان المتحدان مفهوما وما صدقا وهنا الأسد أعم من المنيه ؛ لأن المراد منها فرد من فردى الأسد ، إلا أن يقال مراده بالترادف الصدق فكأنه قال من أنا نجعل اسم المنيه اسما للسبع الادعائى وصدقا عليه - كذا قال يس وهو غير وارد ؛ لأن هذا ترادف تخييلى كما أشار له بقوله ثم نخيل إلخ لا تحقيقى (قوله : ثم نخيل) ينبغى أن يضبط بصيغه المتكلم المعلوم عطفا على ندخل أى : ثم بعد إدخال المشبه فى جنس المشبه به نذهب على سبيل التخييل أى : على سبيل الإيقاع فى الخيال أى : لا على سبيل التحقيق ، إذ لا ترادف على سبيل الحقيقه ؛ لأنه ليس هناك وضع اسمين حقيقه لشىء واحد (قوله : لحقيقه واحده) أى : وهى الموت المدعى سبعيته ، وقوله كيف يصح استفهام إنكارى : بمعنى النفى أى : لا يصح ومصبه قوله : ولا يكونان مترادفين.

(قوله : ولا يكونان مترادفين) أى : والحال أنهما لا يكونان مترادفين أى : بل لا يضع الواضع اسمين لحقيقه واحده إلا وهما مترادفان ، فحينئذ يتخيل ترادف المنيه والأسد (قوله : فيتأتى لنا بهذا الطريق) أى : وهى ادعاء دخول المنيه فى جنس السبع ، وتخييل أن

دعوى السبعيه للمنيه ، مع التصريح بلفظ المنيه ؛ وفيه نظر ؛ لأن ما ذكر لا يقتضى كون المراد بالمنيه غير ما وضعت له بالتحقيق ، ...

******

لفظيهما مترادفان (قوله : دعوى السبعيه للمنيه مع التصريح بلفظ المنيه) أى : أنه يتأتى لنا بالطريق المذكوره أمران :

أحدهما ادعاء ثبوت السبعيه للمنيه ؛ لأن ذلك لازم لإدخالها فى جنسه فصح بذلك أن لفظ المنيه إذا أطلق عليها إنما أطلق على السبع الادعائى فصار مستعملا فى غير ما وضع له ؛ لأن المنيه إنما وضعت للموت الخالى عن دعوى السبعيه له فيكون استعاره.

ثانيهما : صحه إطلاق لفظ المنيه على ذلك السبع الادعائى لأن ذلك لازم الترادف بين اللفظين فلا يرد أنه لا يناسب ؛ لأن إدخالها فى جنس السبع إنما يناسب إطلاق لفظ السبع عليها ، والحاصل أنه بادعاء السبعيه لها أطلقنا أحد الطرفين وعنينا الآخر فى الجمله وبالترادف المتخيل صح لنا إطلاق المنيه على المعنى المراد وهو السبع الادعائى من غير تناف ولا منافره بين دعوى السبعيه للمنيه وبين التصريح بالمنيه ؛ لأن التصريح بها بعد دعوى المرادفه ، فصارت المنيه اسما للسبع فلا منافاه بين ما اقتضته الاستعاره من أن المنيه من أفراد السبع وبين التصريح بالمنيه ؛ لأن التصريح بالمنيه كالتصريح بالسبع ، وحينئذ فالمنيه مستعمله فى غير ما وضعت له ، ولا يخفى أن حاصل ما ذكر أن المنيه أطلقت على الطرف الآخر ادعاء وهو ما نقل عن السكاكى آنفا (قوله : وفيه نظر) أى : وفى هذا الجواب نظر ، وحاصله أن ادعاء الترادف لا يقتضى الترادف حقيقه ، فكما أننا إذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الأسد بالتأويل لم يضر استعمال لفظ الأسد فيه بطريق الحقيقه ، بل هو مجاز ، فكذلك إذا جعلنا اسم المنيه مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يضر استعماله فى الموت المدعى سبعيته مجازا حتى يكون استعاره ، بل هو حقيقه ، وادعاء السبعيه للموت الذى أطلقت المنيه عليه لا يخرجها عن إطلاقها على معناها حقيقه فى نفس الأمر ، إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها ، وهذا حاصل ما ذكره المصنف من الرد أولا (قوله : لأن ما ذكر) أى : من ادعاء السبعيه للمنيه أى : الموت لا يقتضى إلخ.

حتى تـدخل فى تعريف الاسـتعاره للقطع بـأن المراد بهـا الموت ، وهـذا اللفـظ موضوع له بـالتحقيق ، وجعله مرادفـا للفظ السـبع بالتأويل المذكور لا يقتضى أن يكون استعماله فى الموت استعاره.

ويمكن الجواب بأنه قد سـبق أن قيد الحيثيه مراد فى تعريف الحقيقه ؛ أى : هى الكلمه المسـتعمله فيما هى موضوعه له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بـالتحقيق ، ولاـ نسـلم أن اسـتعمال لفـظ المنيه فى الموت فى مثـل : أظفـار المنيه اسـتعمال فيما وضع له بـالتحقيق ؛ من حيث إنه موضوع له بالتحقيق مثله فى قولنا : دنت منيه فلان ، بل من حيث إن الموت جعل من أفراد السـبع الـذى لفظ المنيه موضوع له بالتأويل ؛ وهذا الجواب وإن كان مخرجا له عن كونه حقيقه إلا أن تحقيق كونه مجازا ، ...

******

(قوله : حتى تـدخل إلـخ) تفريع على : كون المراد بـالمنيه غير مـا وضـعت له المتفرع عليه دخولها فى تعريف الاسـتعاره لا يقتضـيه ما ذكر من أن المراد بالمنيه المنيه المدعى سبعيتها (قوله : للقطع بأن المراد بها الموت) أى : وادعاء السبعيه لذلك الموت لا يخرجها عن إطلاقها على معناها الحقيقى فى نفس الأمر ، إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها (قوله : وهذا اللفظ) أى : لفظ منيه (قوله : لا يقتضى إلخ) أى : لأن تخييل الترادف وادعائه لا يقتضى الترادف حقيقه كما علمت (قوله : ويمكن الجواب) أى : عن أصل الاعتراض الذى أورده المصـنف على السكاكى (قوله : مثله) أى : مثل استعمال لفظ المنيه فى قولنا دنت منيه فلان ، فإنه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق ، والحاصل أنك إذا قلت : دنت منيه فلان فقـد اسـتعملت المنيه فى الموت من حيث إن اللفظ المـذكور موضوع للموت بالتحقيق ، وإذا قلت : أنشـبت المنيه أظفارها بفلان فإنما اسـتعملتها فى الموت من حيث تشبيه الموت بالسـبع وجعله فردا من أفراد السـبع الـذى لفظ المنيه موضوع له بالتأويل فلم يكن اللفـظ مسـتعملا فيمـا وضع له من حيث إنه وضع له ، وأنت خبير بـأن هـذا الجواب إنمـا يقتضـى خروج لفـظ المنيه فى التركيب المذكور عن كونه حقيقه لانتفاء قيد الحيثيه ، ولا يقتضى أن يكون مجازا فضلا عن كونه استعاره مرادا به الطرف الآخر كما هو المطلوب ؛ لأنه

ومرادا به الطرف الآخر - غير ظاهر بعد.

(واختار) السكاكى (رد) الاستعاره (التبعيه) وهى تكون فى الحروف ، والأفعال، ...

******

لم يستعمل فى غير ما وضع له كما هو المعتبر فى المجاز عندهم ، وإنما استعمل فيما وضع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع ، بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه به ، ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقه أن يكون مجازا ، ألا ترى أن اللفظ المهمل والغلط ليسا بحقيقه ولا بمجاز ، وحينئذ فلم يتم هذا الجواب ؛ ولذا قال الشارح : وهذا الجواب إلخ.

(قوله : ومرادا به الطرف الآخر) إنما ذكر ذلك ؛ لأن قضيه كونه استعاره أن يكون مجازا وأن يكون مرادا به الطرف الآخر حقيقه كما يدل عليه تعريف الاستعاره ولا يكفى الادعاء (قوله : غير ظاهر بعد) أى : إلى الآن لجواز ألّا يكون حقيقه ولا مجازا ، بل واسطه بينهما لا يقال إنه يدخل المجاز باعتبار قيد الحيثيه فى تعريفه بأن يقال : الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له أى : من حيث إنه غير ما وضعت له لعلاقه ، لأنا نقول المنيه فى التركيب المذكور لم تستعمل فى غير الموضوع له من حيث إنه غير ، بل فى الموضوع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع له بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه به نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا فى الموضوع له من حيث إنه موضوع له لدخل فى تعريفه ، لكنه لم يعرفه بذلك فتأمل.

(قوله : واختار رد التبعيه إلى المكنى عنها) لا بد من التقدير فى أول الكلام أو فى آخره أى : واختار رد قرينه التبعيه إلى المكنيه أو واختار رد التبعيه إلى قرينه المكنى عنها ، أو أن الحذف فى أول الكلام وفى آخره والأصل واختار رد التبعيه وقرينتها إلى المكنى عنها وقرينتها وهذا كلام مجمل بينه بقوله بجعل إلخ ، والمحوج لارتكاب ما ذكر أنه لم يرد التبعيه نفسها للمكنى عنها ولم يجعلها إيّاها كما هو ظاهر عباره المصنف ، ونص كلام السكاكى فى آخر بحث الاستعاره التبعيه هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب ، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعاره التبعيه من قسم المكنيه - بأن جعلوا فى نطقت

وما يشتق منها (إلى) الاستعاره (المكنى عنها - بجعل قرينتها) - أى : قرينه التبعيه - استعاره (مكنيا عنها و) جعل الاستعاره (التبعيه قرينتها) أى : قرينه الاستعاره المكنى عنها (على نحو قوله) أى : قول السكاكى (فى المنيه وأظفارها) حيث جعل المنيه استعاره بالكنايه ، وإضافه الأظفار إليها قرينتها.

فى قولنا : نطقت الحال بكذا - جعل القوم : نطقت استعاره عن دلت بقرينه الحال ، والحال حقيقه ، وهو يجعل الحال ...

******

الحال بكذا الحال التى ذكروا أنها قرينه الاستعاره المصرحه استعاره بالكنايه عن المتكلم بواسطه المبالغه فى التشبيه على مقتضى المقام ، وجعلوا نسبه النطق إليه قرينه الاستعاره كما تراهم فى قوله : وإذا المنيه أنشبت أظفارها يجعلون المنيه استعاره بالكنايه عن السبع ويجعلون إضافه الأظفار إليها قرينه الاستعاره - لكان أقرب إلى الضبط انتهى كلامه.

(قوله : وما يشتق منها) أى من مصادرها كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان والآله (قوله : بجعل) متعلق برد أى : وهذا الرد بواسطه جعل أو بسبب جعل قرينتها إلخ ، وأنت خبير بأن جعل قرينه التبعيه مكنيا عنها إنما يمكن إذا كانت قرينتها لفظيه أما إذا كانت قرينتها حاليه فلا يمكن ، إذ ليس هنا لفظ يجعل استعاره بالكنايه ، وهذا مما يضعف مذهب السكاكى ، وذلك كما فى قوله تعالى : (لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) فإن لعل استعاره تبعيه لإرادته تعالى والقرينه استحاله الترجى لكونه علام الغيوب (قوله : على نحو قوله) أى : حاله كون ذلك الجعل آتيا على نحو أى طريقه قوله إلخ.

(قوله : وإضافه الأظفار إليها قرينتها) المناسب لمذهب السكاكى أن يقال : والأظفار المضافه إليها قرينتها ؛ لأنها عنده استعملت فى صوره وهميه كما مر وكذا يقال فيما يأتى من قوله : ونسبه النطق إلخ ومن قوله ونسبه القرى إلخ أى : فالمناسب أن يقال فيهما والنطق المنسوب إليها قرينه الاستعاره بدل قوله : ونسبه النطق ، وأن يقال : والقرى المنسوب إليها بدل ونسبه القرى (قوله : استعاره عن دلت) أى : استعاره تبعيه

استعاره بالكنايه عن المتكلم ، ونسبه النطق إليها قرينه الاستعاره ، وهكذا فى قولهم : نقريهم لهذميات ؛ بجعل اللهذميات استعاره بالكنايه عن المطعومات الشهيه على سبيل التهكم ، ونسبه القرى إليها قرينه الاستعاره ، وعلى هذا القياس.

وإنما اختار ذلك إيثارا للضبط ، وتقليل الأقسام (ورد) ما اختاره السكاكى

******

لدلت ، وقوله : بقرينه الحال أى : قرينه إسناد النطق للحال ، وقوله : والحال أى : وجعلوا الحال حقيقه (قوله : استعاره بالكنايه عن المتكلم) أى للمتكلم الادعائى ويشبه الحال بالمتكلم ويدعى أنه عينه ، وأن للمتكلم فردين متعارفا وغير متعارف وأن لفظ الحال مرادف للفظ المتكلم فاستعير لفظ الحال للمتكلم الادعائى (قوله : القرى) بالقاف المكسوره والقصر الضيافه (قوله : وعلى هذا القياس) أى : ففى قوله تعالى : (فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِيمٍ)(١) القوم جعلوا بشر استعاره تبعيه للإنذار بواسطه التشبيه التهكمى والعذاب قرينتها وهو بجعل العذاب استعاره بالكنايه عن الإنعام بواسطه التشبيه التهكمى ويجعل بشر قرينتها ، وفى قوله تعالى : (لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً) القوم يجعلون اللام استعاره تبعيه للعداوه والحزن الجزئيين بواسطه تشبيه متعلقهما وهو مطلق عداوه وحزن بالعله الغائيه للالتقاط كمطلق محبه وتبن وقرينتها العداوه والحزن ، والسكاكى يجعل العداوه والحزن استعاره بالكنايه عن العله الغائيه للالتقاط بأن شبه العداوه والحزن بالمحبه والتبنى تشبيها مضمرا فى النفس وادعينا أن العداوه والحزن عين المحبه والتبنى ، ثم استعير العداوه والحزن للمحبه والتبنى الادعائيين ولام التعليل التى يكون مدخولها باعثا قرينه ، وكذا قوله تعالى : (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) يجعل الجذوع استعاره بالكنايه عن الظروف الادعائيه ، واستعمال فى قرينه على ذلك والقوم يجعلون اللام استعاره تبعيه والجذوع قرينه (قوله : وإنما اختار ذلك) أى : رد التبعيه وقرينتها للمكنيه وقرينتها (قوله : إيثارا للضبط) أى : لأجل أن يكون أقرب للضبط لما فيه من تقليل الأقسام ، فقوله : (وتقليل إلخ) عطف عله على معلول ، وإنما قلت أقسام الاستعاره على ما اختاره ؛ لأنه لا يقال عليه استعاره أصليه وتبعيه بل أصليه فقط (قوله : ورد ما اختاره السكاكى) أى :

١- التوبه : ٣۴.

(بأنه إن قدر التبعيه) كنطقت فى : نطقت الحال بكذا (حقيقه) بأن يراد بها معناها الحقيقى (- لم تكن) التبعيه استعاره (تخييليه ؛ لأنها) أى : التخييليه (مجاز عنده) أى : عند السكاكى ؛ لأنه جعلها من أقسام الاستعاره المصرح بها المفسره بذكر المشبه به وإراده المشبه ، إلا- أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ، ولا عقلا ، بل وهما ؛ فتكون مستعمله فى غير ما وضعت له بالتحقيق ؛ فتكون مجازا. وإذا لم يكن للتبعيه تخييليه (فلم تكن) الاستعاره (المكنى عنها مستلزمه للتخييليه) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييليه ؛

******

من رد التبعيه للمكنى عنها وجعلها داخله فيها (قوله : بأنه) أى : السكاكى ، وقوله : إن قدر التبعيه حقيقه بالبناء للفاعل أى : إن جعل ويحتمل أن ضمير أنه للحال والشأن وقدر بالبناء للمفعول أى : إن فرض أن التبعيه القائل بها القوم باقيه على معناها الحقيقى بأن جعل نطقت التى هى التبعيه عند القوم فى نطقت الحال بكذا مثلا مرادا به معناها الحقيقى ، وهو النطق وجعل الحال استعاره بالكنايه للمتكلم الادعائى ، ثم لا يخفى قبح هذا الترديد ؛ لأنه لما قال : وجعل التبعيه قرينتها - على نحو قوله : فى المنيه وأظفارها - لم يبق احتمال تقديرها حقيقه ، وإلا- لم يكن على نحو قوله : فى المنيه وأظفارها ، فكان عليه أن يقول على نحو المنيه وأظفارها ليحسن هذا الترديد (قوله : لأنها أى التخييليه مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف أى : وهى على فرض كونها حقيقه لم تكن مجازا فضلا عن كونها استعاره فضلا عن كونها تخييليه (قوله : لأنه جعلها من أقسام الاستعاره المصرح بها) أى : التى هى من المجاز اللغوى (قوله : بذكر المشبه به) أى : بذكر اسم المشبه به (قوله : إلا أن المشبه فيها) أى : فى التخييليه يجب أى عند السكاكى (قوله : بل وهما) أى : بل مما له تحقق بحسب الوهم لكونه صوره وهميه محضه كما مر (قوله : فلم تكن الاستعاره المكنى عنها) أى : على هذا التقدير مستلزمه للتخييليه ، وإذا لم تستلزم المكنى عنها التخييليه صح وجود المكنى عنها بدون التخييليه كما فى نطقت الحال بكذا ، حيث جعل الحال استعاره بالكنايه عن المتكلم الادعائى ، وجعل النطق مستعملا فى معناه الحقيقى ، لكن عدم استلزام المكنى عنها للتخييليه باطل باتفاق ، فبطل هذا التقدير أى : جعله التبعيه مستعمله فى معناها الحقيقى (قوله : بمعنى أنها لا توجد) تفسير المنفى لا

وذلك لأن المكنى عنها قد وجدت بدون التخييليه فى مثل : نطقت الحال بكذا ؛ على هذا التقدير.

(وذلك) أى : عدم استلزام المكنى عنها للتخييليه (باطل بالاتفاق) وإنما الخلاف فى : ...

******

للنفى فلا يقال الصواب حذف لا ، وأشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك عقلا ، بل المراد به عدم الانفكاك فى الوجود ؛ لأنه ليس المراد أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخييليه عند السكاكى قد تكون بدون المكنيه (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : بيان عدم استلزام المكنى عنها للتخييليه (قوله : على هذا التقدير) أى : تقدير كون التبعيه حقيقه (قوله : بالاتفاق) أى : لاتفاق أهل الفن على أن التخييليه لازمه للمكنيه (قوله : هل تستلزم المكنى عنها) أى : أو لا تستلزمها (قوله : فعند السكاكى لا تستلزم) أى : وعند غيره التخييليه تستلزم المكنيه كما أن المكنيه تستلزم التخييليه ، فالتلازم عند السكاكى من الجانبين ، وأما عنده فالمكنيه تستلزم التخييليه دون العكس على ما قال المصنف (قوله : كما فى قولنا أظفار المنيه الشبيهه بالسبع) أى : فقد ذكر السكاكى أن الأظفار أطلقت على أمور وهميه تخييلا ، وليس فى الكلام مكنى عنها لوجود التصريح بالتشبيه ولا استعاره عند التصريح بتشبيه الطرف الذى يستعار له ، وأما القوم فيقولون هذا التركيب إن صح يجعل من ترشيح التشبيه ، وليس فى الكلام لا مكنيه ولا تخييليه (قوله : وبهذا) أى : وباعتبار السكاكى التخييليه دون المكنيه فى قولنا : أظفار المنيه الشبيهه بالسبع أهلكت فلانا (قوله : ظهر فساد ما قيل) أى : ما قاله صدر الشريعه جوابا عن السكاكى وردا لاعتراض المصنف وحاصل ذلك الجواب أنا نسلم أن لفظ نطقت مثلا إذا استعمل فى حقيقته لم توجد الاستعاره التخييليه ، وأما قولك لكن عدم استلزام المكنيه للتخييليه أى : عدم وجودها معها باطل اتفاقا فممنوع ؛ لأن معنى قول السكاكى فى المفتاح : لا تنفك المكنى عنها عن التخييليه أن التخييليه مستلزمه للمكنيه فمتى وجدت التخييليه وجدت المكنيه لا العكس ، وحاصل الرد على ذلك المجيب أن السكاكى بعد ما اعتبر فى تعريف الاستعاره بالكنايه

أن التخييليه هل تستلزم المكنى عنها؟

فعنـد السـكاكى : لا تسـتلزم ؛ كما فى قولنا : أظفار المنيه الشبيهه بالسـبع ؛ وبهذا ظهر فساد ما قيل : إن مراد السـكاكى بقوله : لا تنفك المكنى عنها عن التخييليه أن التخييليه مستلزمه للمكنى عنها ، لا على العكس ؛ كما فهمه المصنف.

نعم ، يمكن أن ينازع فى الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييليه ؛ ...

******

ذكر شـىء من لوازم المشـبه به والتزم فى تلك اللوازم أن تكون اسـتعاره تخييليه ، قال : وقد ظهر أن الاستعاره بالكنايه لا تنفك عن الاستعاره التخييليه على ما عليه سياق كلام الأصحاب وهذا صريح فى أن المكنيه تستلزم التخييليه ، وقد صرح فيما قبل ذلك بأن التخييليه توجـد بـدون المكنيه كما فى قولنا : أظفار المنيه الشبيهه بالسـبع أهلكت فلانا ، فعلم من مجموع كلاميه أن المكنيه تسـتلزم التخييليه دون العكس ، وأن معنى قوله : لا تنفك المكنى عنها عن التخييليه أن المكنى عنها مستلزمه للتخييليه لا العكس كما فهمه ذلك المجيب (قوله : أن التخييليه إلخ) خبر إن (قوله : لا على العكس) عطف على قوله : إن التخييليه إلخ بتقدير أى : لا أن كلامه محمول على العكس وهو أن المكنيه مسـتلزمه للتخييليه كما قرر بعضـهم وقرر آخر أن قوله : لا على العكس عطف على قوله : مستلزمه للمكنيه أى : لا كائنه على العكس ولو حذف على كما فى بعض النسخ كان أوضح لأن مراده العكس (قوله : كما فهمه المصنف) الضمير راجع للعكس أى : كما فهمه المصنف هنا بناء على أن مراده بالاتفاق اتفاق السكاكى ، وغيره من أئمه الفن.

(قوله : نعم إلـخ) هـذا اسـتدراك على قوله : ظهر فساد ما قيل ، وذلك أن هـذا القول الفاسد اعتراض على المصـنف ، وإذا كان فاسـدا فلا اعتراض عليه من تلـك الجهه ، ولمـا كان يتوهم أنه لا يعترض عليه من جهه أخرى اسـتدرك على ذلك بقوله : نعم إلخ ، وحاصله أن كلام المصنف يبحث فيه من جهه حكايه الاتفاق على أن المكنى عنها لا توجد بدون التخييليه ، وكيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشاف مصـرح بخلاف ذلك فى قوله تعالى (يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ)(۱) وأن النقض استعاره تصريحيه لإبطال العهد وهى

۱- البقره : ۲۷.

لأن كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك. وقد صرح فى المفتاح - أيضا - فى بحث المجاز العقلى بأن قرينه المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنيه ، وقد تكون أمرا محققا ؛ كالإنبات فى : أنبت الربيع البقل ، والهزم فى : هزم الأمير الجند ، إلا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى ؛ لأنه قد صرح فى المجاز العقلى بأن نطقت فى : نطقت الحال بكذا أمر وهمى جعل قرينه للمكنى عنها ، ...

******

قرينه للمكنى عنها التى هى العهد ، إذ هو كنايه عن الحبل فقد وجدت المكنى عنها عنده بدون التخييليه ؛ لأن النقض الذى هو القرينه ليس تخييلا ، إذ التخييل إما إثبات الشىء لغير ما هو له كما عند الجمهور ، وإما إثبات صوره وهميه كما عند السكاكى على ما تقدم بيانه والنقض ليس كذلك بل استعاره تصريحيه تحقيقيه (قوله : لأن كلام الكشاف) سيذكره بعد (قوله : مشعر) أى : مصرح (قوله : وقد صرح فى المفتاح إلخ) جواب عما يقال : نحمل الاتفاق فى كلام المصنف على اتفاق الخصمين السكاكى والمصنف ، لا على اتفاق القوم الشامل لصاحب الكشاف ، وحينئذ فلا يتوجه ذلك الاعتراض الوارد على المصنف من جهه حكايه الاتفاق ، وحاصل الجواب أن هذا أيضا لا يصح ؛ لأن السكاكى صرح أيضا بما يقتضى عدم الاستلزام حيث قال فى بحث المجاز العقلى قرينه المكنى إلخ (قوله : قد تكون أمرا وهميا) أى : فتكون تخييليه وقد تكون أمرا محققا أى : فلا تكون تخييليه ، إذ لا تخييل فى الأمر المحقق عنده فقد أثبت المكنى عنها بلا تخييل (قوله : كالإنبات فى أنبت الربيع البقل) فقد شبه فيه الربيع بالفاعل الحقيقى تشبيها مضمرا فى النفس وقرينتها الإنبات (قوله : والهزم فى هزم الأمير الجند) أى فشبه الأمير بالجيش استعاره بالكنايه وإثبات الهزم - الذى هو من توابع الجيش له - قرينتها (قوله إلا أن هذا) أى : ما صرح به فى المفتاح فى بحث المجاز العقلى لا يدفع الاعتراض عن السكاكى أى : لا يدفع الاعتراض عليه مطلقا ؛ لأنه وإن دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل باتفاق - لا يدفع الاعتراض الآتى عليه وهو لزوم القول بالتعبيه (قوله : أمر وهمى) أى : فيكون نطقت مستعملا فى غير ما وضع له ؛ لأن ذلك الأمر الوهمى غير الموضوع له فيكون مجازا ، ولا شك أن علاقته المشابهه للنطق فيكون استعاره ، ولا شك أنه فعل ، والاستعاره فى الفعل لا تكون إلا تبعيه فقد اضطر إلى اعتبار الاستعاره التبعيه.

وأيضا فلما جوز وجود المكنى عنها بدون التخييليه ؛ كما فى : أنبت الربيع البقل.

ووجود التخييليه بدونها ؛ كما فى : أظفار المنيه الشبيهه بالسبع. فلا جهه لقوله : إن المكنى عنها لا تنفك عن التخييليه.

(وإلا) أى : وإن لم يقدر التبعيه التى جعلها السكاكى قرينه المكنى عنها حقيقه ، بل قدرها مجازا (فتكون) التبعيه ك- نطقت الحال - مثلا - (استعاره) ضروره أنه مجاز علاقته المشابهه. والاستعاره فى الفعل لا تكون إلا تبعيه.

(فلم يكن ما ذهب إليه) السكاكى من رد التبعيه إلى المكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعاره إلى التبعيه ، وغيرها ؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعاره التبعيه ، وقد يجاب ...

******

(قوله : وأيضا إلخ) هذا اعتراض على السكاكى لازم له من كلامه أهمله المصنف ، وحاصله أن السكاكى صرح فى هذا الباب بعدم انفكاك المكنى عنها عن التخييليه وصرح فيه أيضا بعدم استلزام التخييليه للمكنى عنها كما فى أظفار المنيه الشبيهه بالسبع ، وصرح فى المجاز العقلى بجواز وجود المكنيه بدون التخييليه كما فى : أنبت الربيع البقل ، فلما جوز وجود كل منهما بدون الأخرى فلا وجه لقوله : إن المكنى عنها لا تنفك عن التخييليه ؛ لأنها قد انفكت عنده فى أنبت الربيع البقل ، وهزم الأمير الجند.

(قوله : من رد التبعيه) أى : من رد قرينتها (قوله : لأنه اضطر إلخ) أى : وإنما لم يكن ما ذكره مغنيا عما ذكره غيره ؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالتبعيه فقد فرّ من شىء وعاد إليه ؛ لأنه حاول إسقاط الاستعاره التبعيه ثم آل الأمر على هذا الاحتمال إلى إثباتها كما أثبتها غيره (قوله : وقد يجاب) أى : عن لزوم القول بالاستعاره التبعيه ، وحاصله أنا نختار الشق الثانى وهو أن التبعيه التى جعلها قرينه للمكنيه ليست حقيقه ، بل مجاز ، وقولكم : فتكون استعاره فى الفعل ، والاستعاره فيه لا تكون إلا تبعيه ممنوع ، لأن ذلك لا يلزم إلا لو كان السكاكى يقول : إن كل مجاز يكون قرينه للمكنى عنها يجب أن يكون استعاره فيلزم من كونها استعاره فى الفعل أن تكون تبعيه ، ولم لا يجوز أن

بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهه لا يجب أن يكون استعاره لجواز أن يكون له علاقه أخرى باعتبارها وقع الاستعمال ؛ كما بين النطق والدلاله ؛ فإنها لازمه للنطق ، بل إنما يكون استعاره إذا كان الاستعمال باعتبار علاقه المشابهه ، وقصد المبالغه فى التشبيه ؛ وفيه نظر ؛ لأن السكاكى قد صرح بأن : نطقت هاهنا أمر مقدر وهمى ؛ كأظفار المنيه المستعاره للصوره الوهميه الشبيهه بالأظفار ، ولو كان مجازا مرسلا عن الدلاله لكان أمرا محققا عقليا ...

******

يكون ذلك المجاز - الذى جعله قرينه للمكنى عنها - مجازا آخر غير الاستعاره بأن يكون مجازا مرسلا ، وحينئذ فلا يلزم القول بالاستعاره التبعيه؟ فللسكاكى أن يقول : هب أن نطقت فى قولنا : نطقت الحال بكذا مجاز عن دلاله الحال أى : إفهامه للمقصود ، لكن لا يلزم أن يكون استعاره ولو صح كون علاقته المشابهه ؛ لأن المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ إليه بعلاقه اللزوم مثلا كما فى دلالة الحال ، فإنه يجوز أن يعتبر استلزام النطق لها فينقل لفظه لها ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها فى وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل منهما إلى فهم المقصود فيكون نطقت على الأول مجازا مرسلا وعلى الثانى استعاره (قوله : بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهه إلخ) اعترض بأن المجاز الذى تكون علاقته المشابهه منحصر فى الاستعاره فكيف يقول : لا يجب أن يكون استعاره ، والجواب أن مراده كل مجاز يصح أن تكون علاقته المشابهه بأن كان محتملا لها ولغيرها بدليل بقيه الكلام ، وليس المراد علاقته المشابهه بالفعل ، وإلا لم يصح قوله : لا يجب إلخ تأمل (قوله : علاقه أخرى) أى : كالملزوميه.

(قوله : فإنها لازمه للنطق) أى : فنطقت إذا قلنا إنه غير مستعمل فى حقيقته ، بل فى مجازه وهو الدلاله ، نقول : إن استعماله فيها على جهه المجاز المرسل لعلاقه الملزوميه لا على جهه الاستعاره ، وحينئذ فقول المصنف فيكون (١) استعاره ممنوع فلم يلزم السكاكى القول بالتبعيه (قوله : وفيه نظر) أى : فى الجواب المذكور نظر ، وحاصله أن هذا لا يصلح أن يكون جوابا عن السكاكى ؛ لأنه صرح بأن نطقت أطلق هاهنا على أمر وهمى كأظفار المنيه فإنها استعاره لأمر وهمى شبه بالأظفار الحقيقيه ، ومن المعلوم أن مقتضى

١- كذا ، وفى المتن : يكون.

على أن هذا لا يجرى فى جميع الأمثله ؛ ولو سلم ؛ فحينئذ يعود الاعتراض الأول ؛ وهو وجود المكنى عنها بدون التخييليه.

ويمكن الجواب : بأن المراد بعدم انفكاك الاستعاره بالكنايه عن التخييليه أن التخييليه لا توجد بدونها ...

******

هذا الكلام كون نطقت استعاره من النطق الحقيقى للأمر الوهمى ، لا أنه مجاز مرسل ولو كان مجازا مرسلا عن الدلاله كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلقا على أمر محقق عقلى لا على أمر وهمى كما صرح به ، وبالجمله فالتزام السكاكى أن قرينه المكنيه إذا لم تكن حقيقه تكون مجازا مرسلا لا يصح لمنافاه ذلك لما صرح به (قوله : على أن هذا) أى : كون قرينه المكنيه إذا لم تكن حقيقه تكون مجازا مرسلا لا يجرى فى جميع الأمثله ؛ لأن بعضها لا يوجد فيه علاقه أخرى غير المشابهه (قوله : ولو سلم) أى : جريانه فى جميع الأمثله يعود إلخ ، وحاصله أنه لو سلم أن قرينه المكنيه إذا لم تكن حقيقه تكون مجازا مرسلا فى جميع الأمثله ، وألغى النظر عما اقتضاه قوله : إن نطقت نقل للصوره الوهميه يلزم عليه حينئذ أن المكنيه خلت عن التخييليه ؛ لأن التخييليه عنده ليست إلا تشبيه الصوره الوهميه بالحسيه ، فإذا كان ما ذكر من القرينه مجازا مرسلا فلا تخييل ، إذ لا صوره وهميه شبهت بالمعنى الأصلى ، وإذا انتفى التخييل بقيت المكنى عنها بدون التخييليه ، والمصنف قد رد هذا حيث قال سابقا وهو باطل باتفاق ، واعلم أن الشارح قد جارى المصنف فى ذلك وإن كان قد ناقشه فى ذلك سابقا.

(قوله : ويمكن الجواب) أى : عن قوله ولو سلم يعود الاعتراض الأول لا عن أصل الاعتراض ؛ لأنه قد صرح بأن نطقت مستعمل فى أمر وهمى فقد اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعاره التبعيه ، وحاصله أنا لا نسلم أن وجود المكنيه بدون التخييليه ممنوع عند السكاكى ، بل هو قائل بذلك وعبر بيمكن إشاره إلى أن هذا الجواب من عنده (قوله : بأن المراد) أى : مراد السكاكى بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييليه ، وهذا توطئه للجواب ومحط الجواب قوله : وأما وجود إلخ (قوله : أن التخييليه لا توجد بدونها) أى : فتكون التخييليه هى التى حكم عليها بأنها لا توجد بدون المكنى عنها ، وأنت

فیما شاع من کلام الفصحاء ؛ إذ لا نزاع فی عدم شیوع مثل : أظفار المنیه الشبیهه بالسبع ، وإنما الکلام فی الصحه ، وأما وجود الاستعاره بالکنایه بدون التخییلیه فشائع ؛ علی ما قرره صاحب الکشاف فی قوله تعالی : (الَّذِینَ یَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ)(۱) ، وصاحب المفتاح فی مثل : أنبت الربیع البقل ؛ فصار الحاصل من مذهبه أن قرینه الاستعاره بالکنایه قد تکون استعاره تخییلیه ؛ مثل : أظفار المنیه ، ونطقت الحال ، وقد تکون استعاره تحقیقیه علی ما ذکر فی قوله تعالی : (یا أَرْضُ ابْلَعِی ماءَکِ)(۲) أن البلع استعاره عن غور الماء فی الأرض ، ...

******

خبیر بأن هذا الحمل یعکر علی ما تقدم للشارح من أن قول القائل : إن قول السکاکی المذکور معناه استلزام التخییلیه للمکنیه مما تبین فساده ، فقد جعل ذلک الحمل فاسدا فیما تقدم ومشی علیه هنا (قوله : فیما شاع) إشاره لجواب عما یقال کیف نقول : إن التخییلیه لا توجد بدون المکنیه مع أنها وجدت فی قولک : أظفار المنیه الشبیهه بالسبع أهلکت فلانا؟ وحاصل الجواب أن المنفی الوجود الشائع الفصیح لا مطلق الوجود (قوله : إذ لا نزاع) أی : وإنما قیدنا بقولنا : فیما شاع ؛ لأنه لا نزاع ولا خلاف فی عدم شیوع إلخ (قوله : وإنما الکلام فی الصحه) أی : وإنما الخلاف فی صحه ذلک المثال فعند السکاکی هو صحیح وعند القوم لا یصح ، إلا إذا جعل الأظفار ترشیحا للتشبیه لا علی أنه تخییلیه (قوله : فشائع) أی : وحینئذ فلا یصح الاعتراض بوجود المکنیه بدون التخییلیه (قوله : ینقضون عهد الله) أی فقد ذکر أن العهد مشبه بالحبل علی طریق المکنیه ، وینقضون مستعار لیبطلون استعاره تحقیقیه قرینه للمکنیه ، فقد وجدت المکنیه بدون التخییلیه (قوله : أنبت الربیع البقل) فقد ذکر أن الربیع شبه بالفاعل الحقیقی علی طریق المکنیه ، وأن الإنبات قرینه لها وهو حقیقه ، فقد وجدت المکنیه بدون التخییلیه (قوله : فصار الحاصل من مذهبه) أی : من مذهب السکاکی فی قرینه المکنیه باعتبار ما ذکره فی أماکن متعدده (قوله : ابلعی ماءک) أی : غوری ماءک (قوله : عن غور الماء) أی : لغور الماء وهو منقول عن إدخال الطعام للجوف من الحلق.

۱- البقره : ۲۷.

۲- هود : ۴۴.

والماء استعاره بالكنايه عن الغذاء ، وقد تكون حقيقه ؛ كما فى : أنبت الربيع.

[فصل] : فى شرائط حسن الاستعاره

(حسن كل من) الاستعاره (التحقيقيه والتمثيل) على سبيل الاستعاره

******

(قوله : استعاره بالكنايه عن الغذاء) أى : الذى يأكله الحيوان ؛ لأن البلع إنما يناسب بحسب أصله الطعام ، ووجه الشبه فى الاستعارتين ظاهر ، أما فى البلع فهو إدخال ما يكون به الحياه إلى مقر خفى أى : من ظاهر إلى باطن من مكان معتاد للإدخال من أعلى إلى أسفل ، وهذه الاستعاره فى غايه الحسن لكثره التفصيل فى وجه الشبه فيها ، وأما فى الماء فهو كون كل من الطعام والماء مما تقوم به الحياه ويتقوى به ، فالأرض يتقوى نباتها وأشجارها بالماء ، والحيوان يتقوى بالغذاء ، ويدخل كل منهما بالتدريج غالبا ، والحاصل أنه شبه الماء بالغذاء بجامع أن كلا منهما تقوم به الحياه ويتقوى به على طريق الاستعاره بالكنايه ، وابلعى مستعار لغورى بجامع أن كلا إدخال ما يكون به الحياه إلى مقر خفى (استعاره تحقيقيه وهى قرينه للمكنيه).

فصل فى شرائط حسن الاستعاره

(قوله : فى شرائط إلخ) أطلق الجمع على ما فوق الواحد ، إذ المشترط فى حسنها شرطان : رعايه جهات التشبيه وعدم شمها رائحته لفظا ، و (قوله : فى شرائط حسن الاستعاره) أى : فى بيان ما به أصل الحسن وما يزيد فى حسنها ، ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج عن الحسن إلى القبح قاله فى الأطول (قوله : التحقيقيه) قد تقدم أنها هى التى تحقق معناها حسا أو عقلا وهى ضد التخييليه (قوله : والتمثيل على سبيل الاستعاره) زاد الشارح ذلك لأجل الإيضاح لا للاحتراز عن مجرد التشبيه التمثيلى لما عرف من أن التشبيه التمثيلى لا يسمى التمثيل على الإطلاق وقد تقدم أن الاستعاره التمثيليه هى اللفظ المنقول من معنى مركب إلى ما شبه بمعناه ، فإن خصصت التحقيقيه بالإفراديه كان عطف التمثيليه على التحقيقيه من عطف المباين ، وإن كانت التمثيليه من التحقيقيه بأن لم تخص التحقيقيه بالإفراديه كان عطف التمثيليه

(برعايه جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين ، والتشبيه وافيا بإفاده ما علق به من الغرض ، ...

******

عليها من عطف الخاص على العام (قوله : برعايه جهات حسن التشبيه) خبر عن حسن أى : حسن الاستعاره حاصل بملاحظه جهات أى : أسباب حسن التشبيه أى : بملاحظه الأسباب المحصله لحسن التشبيه ؛ لأن بقاءهما عليه فيتبعانه فى الحسن والقبح ، فإذا روعيت تلك الجهات حصل حسن الاستعاره وإلا فات حسنها بفوات حسن أصلها (قوله : كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين) هذا بيان للجهات التى يحسن التشبيه بمراعاتها ، والمراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما وذلك كالشجاعه مثلا فى زيد والأسد ، فإذا وجد وجه الشبه فى أحدهما دون الآخر فات الحسن كاستعاره اسم الأسد للجبان من غير قصد التهكم بعد تقرير تشبيهه به ، وقد يقال : إن هذا الوجه من شروط الصحه لا من شروط الحسن ، إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع ، فالأولى إسقاط هذا أعنى قوله : كأن يكون التشبيه شاملا للطرفين ، وجواب بعض أرباب الحواشى عن ذلك بأن المراد الشمول الحسى ، إذ هو الشرط فى الحسن ، وأما الذى يكون شرطا فى الصحه فمطلق الشمول الصادق بالادعائى لا وجه له ؛ لأن الشمول الادعائى إن كان مقبولا كما فى التهكم فإنما قبل لكونه فى حكم الحسى فيكون شرط الصحه ، وإلا فهو فاسد لانتفائه عن حكم الحسى فكيف يجعل الحسى من شروط الحسن مع أن الصحه إنما هى باعتباره كذا فى ابن يعقوب؟! وقرر شيخنا العلامه العدوى أن المراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما على أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم لهما ، فإن وجد فى أحدهما بأن كان جزءا من مفهومه دون الآخر بأن كان لازما له فات الحسن وذلك كما فى استعاره الطيران للعدو فى قوله عليه الصلاه والسّلام : " كلما سمع هيعه طار إليها" (١)

والجامع قطع المسافه بسرعه فى كل وهو داخل فى مفهوم أحدهما ولازم للآخر على ما مر الشارح ، وعلى هذا يندفع الاعتراض فتأمل.

(قوله : والتشبيه وافيا) أى : وأن يكون التشبيه موفيا بالغرض الذى علق به أى : وقصد إفادته كبيان إمكان المشبه أو تشويهه أو تزيينه ، وكغير ذلك مما مر فى بيان الغرض

١- أخرجه مسلم فى الإماره (١٨٨٩).

ونحو ذلک (وألّا یشم رائحته لفظا) ...

******

من التشبیه ، فإذا کان الغرض تزیین وجه أسود فیشبه بمقله الظبی ، ثم استعار له لفظ المقله فهذا واف بالغرض ، ولو شبه لإفاده هذا الغرض بالغراب واستعیر لفظ الغراب له فات الحسن ، وإذا کان الغرض إفاده تشویه وجه منقب بالجدری فیشبه بالسلحه التی نقرتها الدیکه ، ثم یستعار له لفظها فهذا واف بالغرض ، ولو شبه لإفاده هذا الغرض بشیء آخر منقب واستعیر له لفظه فات الحسن (قوله : ونحو ذلک) أی : مثل ذلک کون وجه الشبه غیر مبتذل بأن یکون غریبا لطیفا لکثره ما فیه من التفصیل ، أو نادر الحضور فی الذهن کتشبیه الشمس بالمرآه فی کف الأشل ، وتشبیه البنفسج بأوائل النار فی أطراف کبریت ، ثم یستعار کل واحد منهما لما شبه به بخلاف تشبیه الوجه الجمیل بالشمس ، ثم یستعار له وتشبیه الشجاع بالأسد ثم یستعار له ، فإن ذلک مما فات فیه الحسن لفوات حسن التشبیه فیه لعدم الغرابه لوجود الابتذال (قوله : وألّا یشم رائحته إلخ) یشم بضم أوله مبنیا للمفعول من أشم ورائحته نائب الفاعل ، وأما قول الشارح : أی : وبألا یشم إلخ : فهو بفتح أوله وضم ثانیه مبنیا للفاعل.

(قوله : أی وبأن لا یشم إلخ) أشار بهذا إلی قول المصنف : وألّا یشم عطف علی رعایه أی : حسن الاستعاره حاصل برعایه الجهات المحصله لحسن التشبیه ، وحاصل بعدم شمها رائحه التشبیه ، وأشار بقوله : من جهه اللفظ إلی أن لفظا فی کلام المصنف نصب علی التمییز وهو محول عن المضاف إلیه أی : وألّا یشم شیء منها رائحه لفظ التشبیه ، ویحتمل نصبه علی نزع الخافض أی : ألّا یشم رائحه التشبیه بلفظ یدل علیه ، وإنما قال لفظا ؛ لأن شم التشبیه معنی موجود فی کل استعاره بواسطه القرینه ؛ لأن الاستعاره لفظ أطلق علی المشبه بمعونه القرینه بعد نقله عن المشبه به بواسطه المبالغه فی التشبیه فلا یمکن نفی إشمام الرائحه مطلقا أی : من جهه اللفظ والمعنی ؛ لأن المعنی علی التشبیه قطعا.

واعلم أن شم رائحه لفظ التشبیه إما أن یکون ببیان المشبه کما فی قوله تعالی : (حَتَّی یَتَبَیَّنَ لَکُمُ الْخَیْطُ الْأَبْیَضُ مِنَ الْخَیْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)(۱) فإن قوله : من الفجر

۱- البقره : ۱۸۷.

أى : وبألّا يشم شىء من التحقيقيه والتمثيل رائحه التشبيه من جهه اللفظ ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعاره ؛ أعنى : ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لما فى التشبيه من الدلاله على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه (ولذلك) ...

******

هو المشبه بالخيط الأبيض ، والكلام وإن لم يكن على صوره التشبيه ، لكن لما فسر الخيط الأبيض بالفجر كان التشبيه مقدرا فهو فى تقدير حتى يتبين لكم الفجر الذى هو شبيه بالخيط الأبيض ، وإما أن يكون بذكر وجه الشبه نحو رأيت أسدا فى الشجاعه ؛ لأن ذكر الوجه ينبئ عن التشبيه ويهدى إليه فى التركيب ، وإما أن يكون بذكر الأداه نحو زيد كالأسد ، وإما أن يكون بذكر الشبه على وجه لا ينبئ عن التشبيه كما فى قوله : قد زرّ أزراره على القمر ، فإنه ذكر فيه ضمير المشبه وهو المحبوب ، لكن ليس على وجه ينبئ عن التشبيه كما تقدم بيانه فإشمام رائحه لفظ التشبيه فى الثلاثه الأول مبطل للاستعاره ، وأما إشمام رائحته على الوجه الرابع فلا يبطلها ، إلا أنها تكون قبيحه إذا علمت هذا : تعلم أن شرط الحسن هو انتفاء الإشمام الذى لا يخرج به الكلام عن الاستعاره كما فى القسم الرابع ، وأما ما يخرج به الكلام عن الاستعاره فهو شرط فى الصحه فمراد المصنف الأول لا الثانى (قوله : أى وبألّا يشم شىء) المناسب لقول المتن حسن كل أن يقول أى : وبألّا يشم كل من التحقيقيه إلخ فيبدل شىء بكل (قوله : لأن ذلك إلخ) أى : شم رائحه التشبيه لفظا أى : وإنما اشترط فى حسن الاستعاره عدم شمها لرائحه التشبيه ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعاره ، وفيه أن هذا يقتضى أنه من شرائط صحتها لا من شرائط حسنها ؛ لأنه إذا بطل الغرض من الاستعاره انتفت وعاد الكلام تشبيها ، إلا أن يقال : إن فى الكلام حذف مضاف أى : لأن ذلك يبطل كمال الغرض من الاستعاره ومعلوم أن كمال الغرض من إيجاد الشىء حسنه ونقصانه قبحه (قوله : أعنى) أى : بالغرض من الاستعاره (قوله : لما فى التشبيه إلخ) عله للعله أعنى قوله : لأن ذلك يبطل إلخ أى : وإنما كان شم رائحه التشبيه مبطلا لكمال الغرض من الاستعاره لما فى التشبيه إلخ ، وحاصل ما ذكره أن شم رائحه التشبيه إنما أبطل كمال الغرض من الاستعاره ، لأن الغرض منها إظهار المبالغه فى التشبيه ، ويحصل ذلك الإظهار بادعاء دخول

أى : ولأن شرط حسنه ألّا يشم رائحه التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه) أى : ما به المشابهه (بين الطرفين جليا) بنفسه ...

******

المشبه فى جنس المشبه به وادعاء أنهما مشتركان فى الحقيقه الجامعه لهما ، وأن اللفظ موضوع لتلك الحقيقه ، إلا أن أحد الفردين متعارف والآخر غير متعارف ، ومقتضى هذا الغرض استواؤهما فى ذلك الجامع الذى جعل كالحقيقه الجامعه ؛ لأن استواء الأفراد فى الحقيقه هو الأصل ، ولا شك أن إشمام رائحه التشبيه فيه إشعار ما بأصل التشبيه ، والإشعار بأصله يتضمن الإيماء إلى ما علم من الأصل فى التشبيه والكثير فيه وهو كون المشبه به أقوى من المشبه فى الجامع وكونه أقوى منه ينافى الاستواء فيه الذى هو مقتضى الغرض ، فقوله : لما فى التشبيه أى : الذى أشم رائحته من الدلاله على أن المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه أى : والغرض من الاستعاره يقتضى مساواتهما فيه ، وبقولنا : لأن استواء الأفراد فى الحقيقه هو الأصل يندفع قول سم : لا نسلم أن الغرض المذكور يقتضى مساواه المشبه ، والمشبه به فى الجامع الذى هو جعل كالحقيقه الجامعه بدليل المشكك ، فإن بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها ، وحينئذ فلا منافاه بين التفاوت فى القوه وبين الاشتراك فى الجنس فتأمل.

(قوله : أى ولأن شرط حسنه) أى : ولأجل ما قلنا من أن من شروط الحسن فى كل من الاستعارتين ألّا يشم رائحه التشبيه لفظا فضمير حسنه راجع لكل من الاستعارتين.

(قوله : يوصى) بالبناء للمفعول أى : يوصى البلغاء بعضهم بعضا عند تحقق حسن الاستعاره لوجود هذا الشرط وهو عدم إشمام رائحه التشبيه لفظا (قوله : أى ما به المشابهه) أى : وهو وجه الشبه فكأنه قال : ولذلك يوصى البلغاء بعضهم بعضا على جلاء وجه الشبه ، وإنما رتب التوصى المذكور على ذلك الشرط وهو عدم إشمام رائحه التشبيه لفظا لا باشتراط رعايه جهات حسن التشبيه ؛ لأن التوصى إنما يحتاج إليه ؛ لأنه هو الذى له دخل فى الخفاء وصيروره الاستعاره لغزا بخلاف رعايه جهات حسن التشبيه ، فإنه لا دخل له فى ذلك كما يعلم مما يأتى (قوله : جليا بنفسه) أى : لكونه يرى

أو بواسطه عرف ، أو اصطلاح خاص (لئلا تصير) الاستعاره (إلغازا) وتعميه إن روعى شرائط الحسن ، ولم تشم رائحه التشبيه ، وإن لم يراع فات الحسن.

يقال : ألغز فى كلامه : إذا عمى مراده ؛ ...

******

مثلا- كما فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحيه (قوله : أو بواسطه عرف) أى : عام كما فى تشبيه زيد مثلا بإنسان عريض القفا فى البلاده ، فإن العرف حاكم بأن عرض القفا معه البلاده وكما فى تشبيه الرجل بالأسد فى الجراءه ، فإن وصف الجراءه ظاهر فى الأسد عرفا (قوله : أو اصطلاح خاص) أى : أو بواسطه اصطلاح خاص كما فى تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل فى حكم الرفع ، فإن الرفع فى الفاعل ظاهر فى اصطلاح النحاه فيشبه به عند ما يحتاج المعلم للتشبيه مثلا (قوله : لئلا تصير إلخ) أى : وإنما يوصى بكون وجه الشبه جليا فى الاستعاره التى فيها عدم إشمام رائحه التشبيه لئلا تصير تلك الاستعاره إلغازا أى : سبب إلغاز أو ملغزه فالإلغاز : بكسر الهمزه مصدر ألغز فى كلامه إذا عمى مراده وأخفاه أطلق على اسم المفعول أو على حذف مضاف كما علمت ، وذلك لأنه إذ لم يكن وجه الشبه ظاهرا - بل كان خفيا ، وانضم ذلك لخفاء التشبيه بواسطه عدم شم رائحته - لاجتمع خفاء على خفاء فتكون الاستعاره لغزا كما قال (قوله : إن روعى إلخ) شرط فى قوله لئلا تصير الاستعاره إلغازا.

(قوله : ولم تشم رائحه التشبيه) من عطف المباين إن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن التشبيه ؛ لأن عدم إشمام رائحه التشبيه ليس من شرائط حسن التشبيه كما لا يخفى ، لكن المقصود بالذات ذلك المعطوف وغيره لا مدخل له فى التعميه ، وإن كان من شرائط حسن الاستعاره ومن عطف الخاص على العام إن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن الاستعاره أتى به بعد العام اهتماما به إشاره إلى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص ، لأن مناط التعميه والإلغاز عليه عند خفاء الوجه (قوله : وإن لم يراع إلخ) مقابل لقوله : إن روعى إلخ أى : وإن لم يراع عدم الإشمام بأن حصل إشمام رائحه التشبيه لفظا فات الحسن ولم تكن الاستعاره لغزا فقوله : وإن لم يراع بالياء التحتيه والضمير لعدم الإشمام أو بالمثناه فوق ، والضمير لشرائط الحسن ، والحاصل أنه إذا خفى وجه الشبه

ومنه اللغز ، وجمعه : ألغـاز ؛ مثـل : رطب وأرطاب (كما لو قيل) فى التحقيقيه (رأيت أسـدا ، وأريـد به إنسان أبخر) فوجه الشـبه بين الطرفين خفى (و) فى التمثيل (رأيت إبلا مائه لا تجد فيها راحله ؛ وأريد به الناس) ...

******

إنما تكون الاستعاره إلغازا عند عدم إشمام رائحه التشبيه ؛ لأن عدم الإشمام يبعد عن الأصل وخفاء الوجه يزيد ذلك بعدا ، وإذا انتفى عدم إشـمام الرائحه بوجود إشـمامها فذلك مما يقرب إلى الأصل ، لكن يفوت الحسن (قوله : ومنه اللغز) بضم اللام وفتح الغين وهو المعنى الملغز فيه أو اللفظ المسـتعمل فى المعنى المذكور (وقوله : ومنه) أى : ومن هذا الفعل وهو ألغز فى كلامه أى : من مصـدره (قـوله : وجمعه) أى : جمـع اللغز (وقوله ألغـاز) أى : بفتـح الهمزه (قوله : مثـل رطب وأرطـاب) أى : مثله فى وزن المفرد والجمع (قوله : كما لو قيل فى التحقيقيه) أى : التى خفى فيها وجه الشـبه (قوله : وأريد إنسان أبخر) أى : منتن رائحه الفم (قوله : فوجه الشبه) أى : هو البخر بين الطرفين أى : الأسد والرجل المنتن الفم خفى أى : وحينئذ فلا ينتقل من الأسد مع القرينه المانعه من إراده الأصل إلى الإنسان الموصوف بما ذكر ، إذ لا ينتقل من الأسـد مع القرينه المذكوره إلا إلى الإنسان الموصوف بلازم الأسد المشـهور وهو الشجاعه ، والانتقال إلى الرجل بدون الوصف لا يفيد فى التجوز (قوله : مائه لا تجد فيها إلخ) يحتمل أن تكون جمله استئنـافيه أى : مـائه منها لا تجـد فيها راحله فهى جواب عن سؤال مقـدر ، كأنه قيل على أى حال رأيتهم؟ فقيل : مـائه منهـا لاـ تجـد فيهـا راحله ، ويحتمـل أن يكون مائه نعتا للإبل وما بعـده وصف للمائه أى : إبلا معـدوده بهـذا القـدر الكثير الموصوف بأنك لا تجـد فيها راحله (قوله : وأريـد) أى : بالإبل الموصوفه بالأوصاف المذكوره حال الناس من حيث عزه وجود الكامـل مع كثره أفراد جنسه ، ولا شك أن وجه الشـبه المـذكور خفى ، إذ لا ينتقل إلى الناس من الإبل من هـذه الحيثيه ، وإنما كـانت هـذه اسـتعاره تمثيليه ؛ لأن الوجه منتزع من متعـدد ؛ لأنه اعتبر وجود كثره من جنس وكون تلك الكثره يعز فيها وجود ما هو من جنس الكامـل ، واعترض على المصـنف فى التمثيـل بمـا ذكر بـأن الكلام إذا كـان هكـذا كان الخفاء فيه من عـدم ذكر القرينه المانعه عن إراده الأصل لا من جهه خفاء وجه الشبه ،

من قوله – عليه الصلاه والسّلام – : " الناس كإبل مائه لا تجد فيها راحله" (۱).

وفى الفائق : الراحله : البعير الذى يرتحله الرجل ؛ جملا كان أو ناقه ؛ يعنى : أن المرضى المنتخب من الناس فى عزه وجود ؛ كالنجيبه المنتخبه التى لا توجد فى كثير من الإبل. (وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا) ...

******

إذ لو قيل رأيت يوم الجمعه فى المسجد إبلا مائه لا تجد فيها راحله تبين المراد فالأولى فى التمثيل أن يقال : رأيت يوم الجمعه فى المسجد والإمام يخطب إبلا مائه لا تجد فيها راحله ، فإن هذه صوره التجوز مع الخفاء إذ المفهوم أن الناس المرئيين فى المسجد كالإبل والمتبادر أنهم كالإبل فى كثره الأكل ، وقله الفهم وكبر الأعضاء وطولها مثلا ، إذ هذا هو المتبادر ، أو أنهم كالإبل فى غايه الصبر ، لأن الإبل مشهوره بالصبر ؛ على ما تستعمل ، وأما عزه الكمال مع كثره أفراد الجنس فلا تفهم ، وإنما كان الأولى ذلك الذى قلناه من المثال ؛ لأن كلامنا فيما تحقق فيه التجوز مع الخفاء ولا يتحقق التجوز إلا بالقرينه ولو ذكرت القرينه فى المثال مع الإيماء للوجه انتفى الخفاء – اه يعقوبى.

(قوله : من قوله) أى : وهذا المثال مأخوذ من قوله – عليه الصلاه والسّلام – لا أن قصد المصنف التمثيل بالحديث (قوله : يرتحله الرجل) أى يعده للارتحال عليه – كذا قال بعضهم – وفى الأطول أى : يعده لوضع رحله وحمل الأثقال عليه (قوله : المنتخب من الناس) أى : المختار منهم لحسن خلقه وزهده ، وقوله : فى عزه وجوده (۲) أى : فى قله وجوده مع كثره أفراد جنسه ، وهذا وجه الشبه (قوله : المنتخبه) أى : المختاره لحمل الأثقال لقوتها وهى مرادفه للراحله ، وأشار بقوله : التى لا توجد فى كثير من الإبل إلى أن المراد من العدد الكثره (قوله : وبهذا) أى : بما ذكر – وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا تنبغى فيه الاستعاره لئلا تصير إلغازا وتعميه – ظهر أن التشبيه أعم أى : من الاستعاره أى : عموما مطلقا ؛ لأن العموم إذا أطلق إنما ينصرف له ونبه بقوله : محلا على أن العموم من حيث التحقق لا من حيث الصدق ، إذ لا يصدق التشبيه على الاستعاره كما أن الاستعاره لا تصدق على التشبيه ، ثم إنه لم يعلم مما مر إلا أن التشبيه ينفرد عن الاستعاره

۱- السنن الكبرى للبيهقى ۱۰ / ۱۳۵ بلفظ (الناس كالإبل المائه لا يجد الرجل فيها راحله).

۲- كذا ، وفى المتن : وجود.

إذ كل ما يتأتى فيه الاستعاره يتأتى فيه التشبيه من غير عكس ؛ لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلى فتصير الاستعاره إلغازا ؛ كما فى المثالين المذكورين ؛ فإن قيل : قد سبق أن حسن الاستعاره برعايه جهات حسن التشبيه ، ومن جملتها : أن يكون وجه التشبيه بعيدا غير مبتذل. فاشتراط جلائه فى الاستعاره ينافى ذلك.

قلنا : الجلاء ، والخفاء مما يقبل الشده والضعف ؛ فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير ألغازا ، ومن الغرابه بحيث لا يصير مبتذلا.

******

فتضم له ما هو معلوم من اجتماع التشبيه والاستعاره ، فبذلك يثبت أن التشبيه أعم مطلقا واعلم أن ما ذكر هنا من العموم المطلق باعتبار المحل منظور فيه للنسبه بين التشبيه مطلقا ، سواء كان حسنا أو لا وبين الاستعاره الحسناء وما سيأتى عند قوله : ويتصل به إلخ ، مما يفيد أن بينهما العموم والخصوص الوجهى ، فذلك منظور فيه للنسبه بين التشبيه الحسن والاستعاره الحسناء فيتصادقان حيث لا خفاء ولا اتحاد وتنفرد الاستعاره حيث الاتحاد كما فى مسأله العلم والنور الآتيه وينفرد التشبيه حيث الخفاء ، وحينئذ فلا منافاه بين ما هنا وما يأتى (قوله : إذ كل ما يتأتى) أى : إذ كل محل تتأتى فيه الاستعاره أى : الحسناء يتأتى فيه التشبيه ، وذلك حيث لا خفاء فى وجه الشبه ولم يقو الشبه بين الطرفين بحيث يصيران كأنهما متحدان.

(قوله : كما فى المثالين المذكورين) أى : فى المتن وهما رأيت أسدا مريدا به إنسانا أبخر ورأيت إبلا- إلخ ، فتمتنع فيها الاستعاره الحسناء ، ويجب أن يؤتى بالتشبيه فى صوره إلحاق الناس بالإبل كما فى الحديث الشريف ، ويؤتى بالتشبيه فى صوره إلحاق الرجل بالسبع فى البخر ، ويفرق بأن التشبيه يتصور فيه إجمال لما يتعلق الغرض به فى بعض التراكيب ، والمجاز ليس كذلك وإن كانا مستويين فى الامتناع عند الخفاء إذ لم يذكر الوجه فى التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه فى ذلك التشبيه ، وإذا صح التشبيه فيما ذكر من المثالين دون الاستعاره كان أعم محلا (قوله : ينافى ذلك) أى : لأن من لوازم كون الشبه بعيدا غير مبتذل أن يكون غير جلى ، فكأنهم اشترطوا فى حسنها كون وجه الشبه جليا وكونه غير جلى وهذا تناف (قوله : فيجب أن يكون) أى : وجه

(ویتصل به) أی : بما ذکرنا من أنه إذا خفی التشبیه لم تحسن الاستعاره ، ویتعین التشبیه (أنه إذا قوی التشبیه بین الطرفین حتی اتحدا ؛ کالعلم والنور ، والشبهه والظلمه - لم یحسن التشبیه وتعینت الاستعاره) لئلا یصیر کتشبیه الشیء بنفسه. فإذا فهمت مسأله تقول : ...

******

الشبه ملتبسا بحاله من الجلاء هی ألّا یصیر إلغازا وأن یکون ملتبسا بحاله من الغرابه هی ألا یصیر مبتذلا فالمطلوب فیه أن یکون متوسطا بین المبتذل والخفی (قوله : ویتصل به) أی : وینبغی أن یذکر متصلا بما ذکرنا وعقبه أنه إذا قوی إلخ ، وذلک للمناسبه بینهما من حیث التقابل ؛ لأن کلا منهما یوجب عکس ما یوجبه الآخر ، وذلک لأن ما ذکر سابقا من خفاء الوجه یوجب حسن التشبیه ، وما ذکر هنا یوجب حسن الاستعاره دون التشبیه - کذا فی الیعقوبی - وذکر بعضهم أن قوله : ویتصل به معناه ویناسب ذلک من حیث قیاسه علیه قیاس عکس (قوله : أی بما ذکرنا من أنه إلخ) فیه أنه لم یصرح فیما مر بذلک ، لکنه یفهم من قوله : ولذلک إلخ : أن الاستعاره لا تحسن إذا کان وجه الشبه خفیا ، وإذا لم تحسن تعین التشبیه ، فالمراد ما ذکرنا ضمنا لا صریحا (قوله : إذا خفی التشبیه) أی : وجه الشبه (قوله : ویتعین التشبیه) أی : عند البلغاء لأنهم یحترزون عن غیر الحسن ، لا أنه لا تصح الاستعاره فیکون منافیا لما تقدم من أن کل ما تتأتی فیه الاستعاره یتأتی فیه التشبیه (قوله : أنه) أی : الحال والشأن (قوله : إذا قوی التشبیه) أی : وجه الشبه ، وقوته تکون بکثره الاستعمال للتشبیه بذلک الوجه (قوله : حتی اتحدا) أی : صارا کالمتحدین فی ذلک المعنی بحیث یفهم من أحدهما ما یفهم من الآخر ، ولیس المراد أنهما اتحدا حقیقه ، والکلام محمول علی المبالغه.

(قوله : کالعلم والنور والشبهه والظلمه) أی : فقد کثر تشبیه العلم بالنور فی الاهتداء ، والشبهه بالظلمه فی التحیر حتی صار کل من المشبهین یتبادر منه المعنی الموجود فی المشبه بهما فصارا کالمتحدین فی ذلک المعنی ، فیختل اتحادهما ، وفی الحقیقه لا یحسن تشبیه أحدهما بالآخر ، لئلا یصیر کتشبیه الشیء بنفسه (قوله : وتعینت الاستعاره) أی : بنقل لفظ المشبه به للمشبه ، ثم إن هذا ینافی قوله سابقا : إن التشبیه أعم محلا ؛ لأنه

حصل فى قلبى نور ، ولا تقول : علم كالنور ، وإذا وقعت فى شبهه تقول : قد وقعت فى ظلمه ، ولا تقول : فى شبهه كالظلمه.

(و) الاستعاره (المكنى عنها ؛ كالتحقيقيه) فى أن حسنها برعايه جهات حسن التشبيه ؛ ...

******

هنا قد تعينت الاستعاره ولم يصح التشبيه ، والجواب أن المراد تعينت الاستعاره عند إراده الإتيان بالحسن لا أن التشبيه ممتنع ، ويجب الاستعاره ، بل التشبيه فى تلك الحاله جائز إلا أنه غير حسن كما يدل لذلك قوله : لم يحسن التشبيه ، فتحصل أن الاستعاره والتشبيه الحسنين بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما حيث لا اتحاد ولا خفاء وانفراد الاستعاره حيث يوجد الاتحاد كما فى مسأله العلم والنور ، وانفراد التشبيه حيث وجد الخفاء كما فى الإبل والناس ، وأما مطلق الاستعاره ومطلق التشبيه فهما متحدان محلا ، وأما التشبيه مطلقا والاستعاره الحسنه فبينهما العموم المطلق ، وأن التشبيه أعم محلا - وهو مجمل بقول المصنف سابقا ، بهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا فتأمل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : حصل فى قلبى نور) أى : مستعيرا للعلم الحاصل فى قلبك لفظ النور (قوله : ولا تقول علم كالنور) أى : ولا تقول حصل فى قلبى علم كالنور مشبها للعلم بالنور بجامع الاهتداء فى كل ، إذ هو كتشبيه الشىء بنفسه لقوه الوجه فى العلم وهو الاهتداء به كما فى النور (قوله : وإذا وقعت فى شبهه) أى : وإذا وقع فى قلبك شبهه (قوله : وقعت فى ظلمه) أى : وقع فى قلبى ظلمه مستعيرا لفظ الظلمه للشبهه (قوله : ولا تقول فى شبهه كالظلمه) أى مشبها للشبهه بالظلمه لقوه وجه الشبه فى الشبهه وهو عدم الاهتداء والتحير كما فى الظلمه ، فيصير ذلك التشبيه كتشبيه الشىء بنفسه.

(قوله : برعايه جهات حسن التشبيه) لم يقل وبألا تشم رائحه التشبيه لفظا لعدم تأتيه ؛ لأن من لوازم الاستعاره بالكنايه ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه فلا ضرر فى خفاء وجه الشبه هناك ، وأما القرينه الموجوده فى الاستعاره مطلقا فهى وإن ظهر بها قصد التشبيه لكن خفاء وجه الشبه يكسر سورتها لا

لأنها تشبيه مضمر (و) الاستعاره (التخييليه حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لأنها لا تكون إلا تابعه للمكنى عنها ، وليس لها فى نفسها تشبيه ، بل هى حقيقه ؛ فحسنها تابع لحسن متبوعها.

******

يقال يلزم أن يكون فى ترشيح التحقيقيه إشمام لرائحه التشبيه ؛ لأنه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ ؛ لأنا نقول الفرق أن المذكور فى المكنيه لفظ المشبه فذكر خاصيه المشبه به يدل على التشبيه والمذكور فى التحقيقيه لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن كونه يدل عليه وبما علمت من أن حسن المكنيه إنما هو برعايه جهات حسن التشبيه فقط بخلاف التحقيقيه والتمثيليه ، فإن حسنهما برعايه جهات حسن التشبيه وعدم شم رائحه التشبيه لفظا كما مر ظهر لك حكمه تكلم المصنف على حسن الاستعاره التحقيقيه والتمثيليه أولا ، ثم تشبيه المكنيه بالتحقيقيه ثانيا ولم يذكر المكنيه معهما أولا ، إذ لو كان ما ثبت للتحقيقيه من اشتراط الأمرين المذكورين فى حسنها ثابتا للمكنيه لم يكن لصنيع المصنف وجه ، وكان الأولى أن يذكرها أولا ، مع التحقيقيه والتمثيليه (قوله : لأنها تشبيه مضمر) هذا على مذهب المصنف كما مر لا على مذهب القوم من أنها لفظ المشبه به المضمر فى النفس المرموز إليه بذكر لوازمه (قوله : حسنها بحسب حسن المكنى عنها) أى : حسنها فى حساب المكنى عنها بمعنى أنه يعد بعد عد حسن المكنى عنها تابعا له ، وإذا حصل عد حسنها بعد عد حسن المكنى عنها كان حسنها تابعا لحسنها ؛ لأن ما يقال فيه إنه معدود فى عد الشىء الفلانى ، أو بعدّ الشىء الفلانى إنما ذلك إذا كان ذكر ذلك الأمر عند قصده يغنى عنه الشىء الفلانى ، ومن لازم هذا المعنى عرفا التبعيه وهى المراده هنا بهذه العباره ، فالحسب على هذا بمعنى الإحساب والعد ويحتمل أن يكون اسما من الإحساب وهو الكفايه فيكون المعنى والتخييليه يستغنى عن ذكر حسنها بكفايه حسن المكنى عنها ، ولا شك أن كفايه الثانيه عن الأولى تفيد التبعيه ، فالمعنى أن التخييليه تابعه فى الحسن والقبح للمكنى عنها. اه يعقوبى.

(قوله : بل هى حقيقه) أى : عند المصنف ؛ لأنها مستعمله فى الموضوع له ، وأما عند صاحب المفتاح القائل بعدم وجوب تبعيتها للمكنى عنها ، فيقول إن كانت تابعه لها

[فصل] : فی بیان معنی آخر

فی بیان معنی آخر یطلق علیه لفظ المجاز علی سبیل الاشتراک أو التشابه : (وقد یطلق المجاز علی کلمه تغیر حکم إعرابها) أی : حکمها الذی هو الإعراب علی أن الإضافه للبیان ؛ ...

******

کما فی أظفار المنیه نشبت بفلان حسنت بحسنها وقبحت بقبحها ، وإن کانت غیر تابعه لها فقلما تحسن وهو محتمل لأن یکون المعنی فلا تحسن فقلما فی کلامه للنفی ، ویحتمل أنه أشار بذلک للقله علی الأصل لیفید أنه لا یمتنع أن تحسن إذا ناسب المقام إفهام الصوره الوهمیه لتذکره الأصل کأن یکون فی إحضار صورته التأکید لما سیقت له من التشبیه مثلا ، ولقائل أن یقول : إذا کانت التخییلیه عنده استعاره مصرحه مقصوده فی نفسها مبنیه علی تشبیه الصوره الوهمیه بالمحققه فینبغی أن یکون حسنها برعایه جهات حسن التشبیه ، وکونها فی بعض الصور تابعه للمکنی عنها لا یقتضی أن یکون حسنها تابعا لحسنها نعم یقتضی أن یکون حسن المکنی عنها موجبا لمزید حسنها الذی هو فی نفسها فتأمل.

(فصل : وقد یطلق المجاز إلخ)

(قوله : فی بیان معنی آخر) أی : وهو الکلمه التی تغیر إعرابها الأصلی (قوله : علی سبیل الاشتراک) أی : اللفظی بأن یقال : إن لفظ مجاز وضع بوضعین أحدهما للکلمه المستعمله فی غیر ما وضعت له لعلاقه وقرینه ، والثانی للکلمه التی تغیر حکم إعرابها الأصلی فیکون إطلاق المجاز علیها حقیقه علی هذا الاحتمال (قوله : أو التشابه) أی : مشابهه الکلمه التی تغیر إعرابها للکلمه المستعمله فی غیر معناها الأصلی وذلک بأن شبهت الکلمه المنتقله عن إعرابها الأصلی بالکلمه المنتقله عن معناها الأصلی بجامع الانتقال عن الأصل فی کل ، واستعیر اسم المشبه به وهو لفظ مجاز للمشبه وعلی هذا الاحتمال فإطلاق لفظ مجاز علی الکلمه التی تغیر إعرابها الأصلی مجاز بالاستعاره (قوله : وقد یطلق المجاز) أی : قد یطلق هذا اللفظ یعنی علی سبیل الاشتراک أو التشابه کما علمت ، وأشار بقد لقله ذلک الإطلاق ؛ لأن الإطلاق الشائع هو ما مر (قوله : علی أن الإضافه للبیان) هذا

أی : تغیر إعرابها من نوع إلی نوع آخر (بحذف لفظ ، أو زیاده لفظ) فالأول : (کقوله تعالی : (وَجاءَ رَبُّکَ)(۱) ، (وَسْئَلِ الْقَرْیَهَ)(۲) و) الثانی مثل (قوله : (لَیْسَ کَمِثْلِهِ شَیْءٌ)(۳) أی :) (جاءَ (أَمْرُ رَبِّکَ) لاستحاله المجیء علی الله تعالی (و) اسأل (أهل القریه) ...

******

غیر متعین لجواز أن تکون الإضافه حقیقیه ، ویراد بحکم الإعراب ما یترتب علیه من فاعلیه ومفعولیه ونحو ذلک (قوله : أی تغیر إعرابها من نوع) أی من أنواع الإعراب إلی نوع من أنواعه ، وذلک بأن زال النوع الأصلی الذی تستحقه الکلمه وحل محله نوع آخر (قوله : بحذف لفظ إلخ) الباء سببیه متعلقه بتغیر أی : إن ذلک التغیر یحصل بسبب حذف لفظ لو کان مع تلک الکلمه لاستحقت نوعا من الإعراب ، فلما حذف حدث نوع آخر ، أو بسبب زیاده لفظ کانت الکلمه استحقت قبله نوعا من الإعراب فحدث بزیادته نوع آخر من الإعراب ، وخرج بقوله : بحذف لفظ إلخ تغیر إعراب غیر فی : جاءنی القوم غیر زید ، فإن غیرا کان مرفوعا صفه فغیّر إلی النصب علی الاستثناء ، لا بحذف ولا زیاده ، بل بنقل غیر من الوصفیه إلی کونها أداه استثناء ، وخرج أیضا ما إذا لم یتغیر حکم الإعراب بالزیاده کما فی قوله تعالی : (فَبِما رَحْمَهٍ مِنَ اللهِ)(۴) وما إذا لم یتغیر بالنقص کما فی قوله تعالی : (أَوْ کَصَیِّبٍ مِنَ السَّماءِ)(۵) أی : کذوی صیب فلا تسمی الکلمه مجازا ، وقد دخل فی تعریفه المذکور ما لیس بمجاز نحو إنما زید قائم فإنه تغیر حکم إعراب زید بزیاده ما الکافه وإن زید قائم ، فإنه تغیر إعراب زید من النصب إلی الرفع بحذف إحدی نونی إن ، ودخل فیه أیضا نحو : لیس زید بمنطلق ، وما زید بقائم ، مع أن هذه لیست بمجاز کما صرح به فی المفتاح فهو تعریف بالأعم بناء علی جوازه (قوله : فالأول) أی : وهو التغیر الذی یکون بنقص تسمی الکلمه بسببه مجازا (قوله : والثانی) أی : وهو التغیر الذی یکون بزیاده تسمی الکلمه بسببه مجازا (قوله : لاستحاله)

۱- الفجر : ۲۲.

۲- یوسف : ۸۲.

۳- الشوری : ۱۱.

۴- آل عمران : ۱۵۹.

۵- البقره : ۱۹.

للقطع بأن المقصود هاهنا سؤال أهل القريه ، وإن جعلت القريه مجازا عن أهلها

******

عله لمحذوف أى : وإنما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحاله المجىء على الله تعالى ؛ وذلك لأن المجىء عباره عن الانتقال من حيز إلى آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم الحى الذى له رجل ، ومطلق الجوهريه مستحيله على الله تعالى فضلا عن الجسميه المخصوصه ، فإذا لم يحمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالته وجب حمله على وجه يصح ، فقدر المضاف وهو الأمر ليصح هذا الكلام الصادق ، والقرينه على ذلك المقدر الامتناع العقلى ، فإن قلت كما يستحيل المجىء على الرب يستحيل أيضا مجىء أمره ، لأن المراد بأمره حكمه المحكى عنه وهو معنى من المعانى ، وقد علمت أن المجىء مخصوص بالجسم الحى قلت : الأمر وإن كان المجىء محالا عليه أيضا ، إلا أنه يصح إسناد المجىء إليه مجازا ليكون كنايه عن بلوغه للمخاطبين ، فيقال على وجه الكثره ، جاء أمر السلطان إلينا أى : بلغنا وإن كان الجائى فى الحقيقيه حامله ، وهذا الإسناد كثير حتى قيل : إنه حقيقه عرفيه بخلاف إسناد المجىء إليه تعالى ، فإنه لا يصح حقيقه ولا مجازا لاستحاله بلوغه إلينا فوجب أن يكون الكلام بتقدير المضاف ليصح الكلام ولو بالتجوز فى المقدر أيضا كذا قال بعضهم ، وأورد عليه أن امتناع وجه من التجوز وهو كون الإسناد إليه تعالى كنايه عن البلوغ لا يقتضى امتناع تجوز آخر فلا يتعين الإضمار ، إذ يمكن أن يقال : أسند المجىء إليه تعالى لكونه آمرا بالأمر وبإبلاغه فهو كالإسناد إلى السبب الآمر فيكون من المجاز العقلى ، وعليه فيخرج الكلام عما نحن بصدده اه يعقوبى (١).

(قوله : للقطع إلخ) أى : وإنما حمل على تقدير المضاف للقطع بأن المقصود من الآيه سؤال أهل القريه لا سؤالها نفسها ؛ لأن القريه عباره عن الأبنيه المجتمعه وسؤالها وإجابتها خرق للعاده ، وإن كان ممكنا لكن ليس مرادا فى الآيه ، بل المراد فيها سؤال أهلها للاستشهاد بهم فيجيبوا بما يصدق أو يكذب ؛ لا سؤالها ؛ لأن الشاهد لا يكون جمادا

١- والذى عليه أهل السنه والجماعه فى هذا الأمر أن المجىء على حقيقته لكنه تعالى يجىء مجيئا يليق بجلاله وكماله ، بلا تعطيل ولا تكييف.

لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله) لأن المقصود نفى أن يكون شىء مثل الله تعالى ، لا نفى أن يكون شىء مثل مثله. فالحكم الأصلى ل- (رَبُّكَ ،) و (الْقَرْيَةَ) - هو الجر ؛ وقد تغير فى الأول إلى الرفع ، وفى الثانى : إلى النصب بسبب حذف المضاف. والحكم الأصلى فى (مِثْلِهِ) هو النصب ؛ لأنه خبر (إِبْلِيسَ ،) وقد تغير إلى الجر بسبب زياده الكاف.

فكما وصفت الكلمه بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلى ؛ كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلى. وظاهر عباره المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب.

******

(قوله : لم يكن من هذا القبيل) أى : بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له لعلاقه مع قرينه ؛ لأنها حينئذ مجاز مرسل من إطلاق اسم المحل على الحال (قوله : لأن المقصود إلخ) عله لمحذوف أى : وإنما حمل على زياده الكاف ؛ لأن المقصود إلخ (قوله : لا نفى أن يكون شىء مثل مثله) أى : لأنه لا مثل له تعالى حتى ينفى عن ذلك المثال من يكون مثله (قوله : لأنه خبر ليس) أى : وشىء اسمها وإنما صح الإخبار بمثل عن النكره مع أنها مضافه للضمير ؛ لأن مثل لتوغلها فى الإبهام لا تتعرف وحينئذ فالإخبار حاصل بنكره عن مثلها ، فاندفع ما يقال : إنه يلزم على هذا الإعراب الذى ذكره الشارح الإخبار بالمعرفه عن النكره ، لأن اسم ليس نكره وخبرها معرفه بالإضافه للضمير وهو ممنوع (قوله : وقد تغير إلى الجر بسبب زياده الكاف) أى : لأن الكاف إما حرف جر ، أو اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده وكلاهما يقتضى الجر (قوله : كذلك وصفت به إلخ) هذا صريح فى أن المسمى بالمجاز هو كلمه ربك ولفظ القريه ولفظ المثل ، وليس المسمى بالمجاز هو الإعراب المتغير وهو ما قاله المصنف (قوله : هو نفس الإعراب) أى : المستعمل فى غير محله الأصلى ، فالنصب فى القريه يوصف عنده بأنه مجاز لأنه تجوز فيه بنقله لغير محله ؛ لأن القريه بسبب التقدير محل الجر ، وقد أوقع فيها النصب ، وقوله وظاهر عباره المفتاح أى : لأنه قال فى قوله تعالى (وَجاءَ رَبُّكَ) الحكم الأصلى فى الكلام لربك هو الجر ، وأما الرفع : فمجاز ، وصرح أيضا بأن النصب فى

وما ذكره المصنف أقرب ، والقول بزياده الكاف فى قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) أخذ بالظاهر ، ويحتمل ألّا تكون زائده ، بل يكون نفيا للمثل بطريق الكنايه التى هى أبلغ ؛ ...

******

القريه فى قوله تعالى : (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ)(١) والجر فى كمثله مجاز وإنما قال ظاهر عباره المفتاح لإمكان تأويل الرفع بالمرفوع وهكذا (قوله : وما ذكره المصنف) أى : من أن الموصوف بكونه مجازا فى هذا النوع هو الكلمه التى تغير إعرابها أقرب مما ذكره السكاكى من أن الموصوف بكونه مجازا فى هذا النوع الإعراب المستعمل فى غير محله وذلك لوجهين أحدهما أن لفظ المجاز مدلوله فى الموضعين هو الكلمه بخلاف إطلاقه على الإعراب ، فإنه يقتضى تخالف مدلوليه فى الموضعين هنا وما تقدم ؛ لأن مدلوله فى أحد الموضعين الكلمه ومدلوله فى الموضع الآخر كيفيه الكلمه وهو الإعراب ، والثانى أن إطلاق المجاز على الإعراب لكونه قد وقع فى غير محله الأصلى إنما يظهر فى الحذف ؛ لأن المقدر كالمذكور فى الإعراب ، فانتقل إعراب المقدر للمذكور ، وأما الزياده فلا يظهر فيها كون الإعراب واقعا فى غير محله ؛ لأنه ليس هناك لفظ مقدر كالمذكور وله مقتض أوقع إعرابا آخر فى محل مقتضاه ، وإنما هناك زياده شىء له مقتضى موجود ومقتضاه واقع فى محله ، فتقدير المقتضى للنصب هو ليس لا الإسقاط وليس لا يعتبر لها مقتضى يكون غيره مجازا مع وجود سبب ذلك الغير (قوله : ويحتمل أن تكون) أى : الكاف فى قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) زائده ، و (قوله : بل يكون) أى : الكلام نفيا أى مسوقا لنفى المثل (قوله : التى هى أبلغ) أى : من الحقيقه التى هى مقتضى زيادتها ووجه الأبلغيه أنه يشبه دعوى الشىء بالبينه ، فكأنه ادعى نفى المثل بدليل صحه نفى مثل المثل ، وتوضيح ما ذكره الشارح من الكنايه أن تقول إن الشىء إذا كان موجودا متحققا فمتى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك الشىء الموجود المتحقق مثلا لذلك المثل ؛ لأن المثليه أمر نسبى بينهما ، فإذا نفى هذا اللازم وقيل : لا مثل لمثل ذلك المتحقق لزم نفى الملزوم وهو مثل ذلك المتحقق ؛ لأنه يلزم من نفى اللازم نفى الملزوم ، وإلا كان الملزوم موجودا بلا لازم

١- يوسف : ٨٢.

لأن الله تعالى موجود ، لزم نفى مثله ضروره أنه لو كان له مثل لكان هو - أعنى الله تعالى - مثل مثله فلم يصح نفى مثله ؛ كما تقول : ليس لأخى زيد أخ ، أى ليس لزيد أخ نفيا للملزوم بنفى لازمه ، والله أعلم.

******

وهو باطل ، فالله تبارك وتعالى متحقق موجود فلو كان له مثل كان الله مثلا لذلك المثل المفروض ، فإذا نفى مثل ذلك المثل الذى هو لازم كان مقتضيا لنفى الملزوم وهو وجود المثل ، فصح النفى لمثل المثل ، والحاصل أنه لو لم ينتف المثل عند نفى مثل المثل لم يصح نفى مثل المثل ؛ لأن الله موجود فلو كان له مثل كان الله تعالى مثلا لذلك المثل فيكون مثل المثل موجودا فلا يصح نفيه حينئذ ، لكن النفى لصحيح لوقوعه فى كلام المولى ، فتعين أن يكون المراد من نفى مثل المثل نفى المثل ليصح النفى ، فقد ظهر أن نفى مثل المثل توصل به إلى نفى المثل وهو معنى الكنايه ؛ لأنه أطلق نفى اللازم وأريد نفى الملزوم (قوله : لأن الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفى الموجود (قوله : فإذا نفى مثل مثله) أى : الذى هو اللازم (قوله : لزم نفى مثله) أى : الذى هو ملزوم (قوله : فلم يصح نفى مثل مثله) أى : على تقدير وجود المثل ، لكن النفى لمثل المثل صحيح لوقوعه فى كلام الصادق فليكن المثل منفيا وهو المطلوب (قوله : كما تقول) أى : فى شأن زيد الذى لا أخ له قصدا لإفاده نفى أخ له وتوضيح ما ذكره من الكنايه أنه إذا فرض أن لزيد الموجود أخا ، لزم أن يكون زيد أخا لذلك الأخ المفروض وجوده ، فلما استلزم وجود الأخ وجود الأخ لذلك الأخ وهو زيد ، لم يصح نفى الأخ عن ذلك الأخ المفروض ، وإلا لزم وجود الملزوم وهو الأخ المفروض بدون لازمه وهو ثبوت أخ له ، فظهر أن قولنا : ليس لأخى زيد أخ نفى للملزوم وهو أخو زيد بنفى لازمه وهو أخو أخيه ؛ لأن نفى الملزوم لازم لنفى لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكنايه. واعلم أن فى تقرير الكنايه فى الآيه الشريفه طريقين : إحداهما : ما ذكره الشارح وحاصله : أنه أطلق نفى مثل المثل وأريد منه نفى المثل ضروره أن الله تعالى موجود ، فلو كان له مثل لزم أن يكون تعالى مثلا لذلك المثل ، فإذا انتفى أن يكون لمثله مثل لزم انتفاء المثل ، وإلا لم يصح النفى.

الكنايه

اشاره

تعريف الكنايه :

فى اللغه : مصدر كنيت عن كذا بكذا ، أو كنوت إذا تركت التصريح به ، وفى الاصطلاح : (لفظ أريد به لازم معناه ...

******

وثانيتهما : أنه من باب نفى الشىء عمن هو مثلك أو على أخص أوصافك فيلزم عرفا نفيه عنك ، وإلا لزم التحكم فى ثبوت الشىء لأحد المثلين دون الآخر ، فالمثل المفروض نفى عنه المماثل له ، فيلزم أن ينتفى المماثل عن الله تعالى كما نفى المماثل عن مفروض المماثله له تعالى وكلا الوجهين مذكور فى المطول.

الكنايه

(قوله : أو كنوت) أى : بكذا عن كذا حذفه من هنا لدلاله الأول عليه ، وأوفى كلامه للشك فعلى الاحتمال الأول تكون لام الكلمه ياء ، وعلى الثانى تكون واوا والمضارع على الأول يكنى فهو كرمى يرمى ، وعلى الثانى يكنو فهو كدعا يدعو ويرد على الاحتمال الثانى قولهم فى المصدر كنايه ولم يسمع كناوه بالواو ، ولا يقال : إن الواو قلبت ياء فى المصدر لكسر فائه ؛ لأنا نقول الكسره فى نحو ذلك لا توجب قلبا كما فى علاوه ، فالتزام الياء فى المصدر يدل على أن اللام ياء وأن الواو فى كنوت قلبت عن الياء سماعا فتأمل.

(قوله : إذا تركت التصريح به) أى : بمدخول عن وهو راجع لكنيت وكنوت فهى لغه ترك التصريح بالشىء (قوله : وفى الاصطلاح لفظ إلخ) إطلاقها على اللفظ فى الاصطلاح كثير ، وقد تطلق فيه أيضا على المعنى المصدرى أعنى الإتيان بلفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه وهى بهذا المعنى أخص من معناها لغه.

(قوله : لفظ) خرج عنه ما دل مما ليس بلفظ كالإشاره والكتابه (قوله : أريد به لازم معناه) أى : لاستعماله فيه ، والحاصل أن الكنايه لفظ له معنى حقيقى أطلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقى ، بل أريد به لازم معناه الحقيقى ، وخرج بقوله : (أريد به) لفظ الساهى والسكران والنائم ، وخرج بقوله : (لازم معناه) اللفظ الذى يراد به نفس معناه

مع جواز إرادته معه) أى : إراده ذلك المعنى مع لازمه ؛ كلفظ : طويل النجاد المراد به طول القامه مع جواز أن يراد حقيقه طول النجاد أيضا (فظهر أنها تخالف المجاز ...

******

وهو الحقيقه الصرفه ، وقد تقدم أن المراد باللزوم هنا مطلق الارتباط ولو بعرف لا اللزوم العقلى (قوله : مع جواز إرادته معه) أى مع جواز إراده معناه الحقيقى مع لازمه فمن قيودها أنها بعد إراده اللازم بلفظها لا بد أن تصحبها قرينه تمنع من إراده المعنى الحقيقى ، وحينئذ فتجوز إرادته من اللفظ مع لازمه ، وهذا القيد أعنى قوله : (مع جواز إلخ) مخرج للمجاز ، إذ لا يجوز إراده المعنى الحقيقى فيه مع المعنى المجازى عند من يمنع الجمع بين الحقيقه والمجاز كالمصنف لاشتراطه فى قرينته أن تكون مانعه من إراده المعنى الحقيقى ، وقد علم مما ذكره المصنف أن الكنايه واسطه بين الحقيقه والمجاز وليست حقيقه ؛ لأن اللفظ لم يرد به معناه ، بل لازمه ، ولا مجازا ؛ لأن المجاز لا بد له من قرينه مانعه عن إراده المعنى الموضوع له ، وقيل : إنها لفظ مستعمل فى المعنى الحقيقى لينتقل منه إلى المجازى وعلى هذا تكون داخله فى الحقيقه ؛ لأن إراده المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه فى الحقيقه أعم من أن تكون وحدها كما فى التصريح أو مع إراده المعنى كما فى الكنايه ، وقوله مع جواز إرادته معه أى : من اللفظ بحيث يصير اللفظ مستعملا فيهما معا ، ولا يرد أن المصنف لا يجوز استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه ؛ لأن محل عدم التجويز إذا استعمل فيهما على أن كلا مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعا وهو المعنى الحقيقى ، وإلى هذا يشير قوله : معه ، ففائدته التنبيه على إراده اللازم أما إراده المعنى بتبعيه إراده اللازم كما يفهم من قولنا : جاء زيد مع الأمير ، ولا يقال جاء الأمير مع زيد ؛ لأن مع تدخل على المتبوع لا على التابع (قوله : كلفظ طويل النجاد) الحاصل أن النجاد حمائل السيف فطول النجاد يستلزم طول القامه ، فإذا قيل : فلان طويل النجاد فالمراد : أنه طويل القامه فقد استعمل اللفظ فى لازم معناه مع جواز أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنه طويل حمائل السيف وطويل القامه بأن يراد بطويل النجاد معناه الحقيقى واللازمى (قوله : فظهر) أى : مما ذكر وهو أن الكنايه يصحبها جواز إراده المعنى

من جهه إراده المعنى) الحقيقى (مع إراده لازمه) كإراده طول النجاد مع إراده طول القامه ؛ بخلاف المجاز فإنه لا يجوز فيه إراده المعنى الحقيقى للزوم القرينه المانعه من إراده المعنى الحقيقى ، وقوله : (من جهه إراده المعنى) معناه : من جهه جواز إراده المعنى ...

******

الأصلى (قوله : من جهه إراده المعنى الحقيقى) أى فيها و (قوله : مع إراده لازمه) أى لازم المعنى الحقيقى (قوله : بخلاف المجاز) أى : فإنه وإن شارك الكنايه فى إراده مطلق اللازم إلا أنه لا يجوز معه إراده المعنى الحقيقى وإن وجب فيه كالكنايه تصور المعنى الحقيقى لينتقل منه للمعنى المجازى المشتمل على المناسبه المصححه للاستعمال ، والحاصل أن الكنايه والمجاز يشتركان فى إراده اللازم ويفترقان من جهه أن الكنايه يجوز فيها إراده المعنى الأصلى ، والمجاز لا يجوز فيه إراده ذلك ؛ لأن الكنايه لا بد ألّا تصحبها قرينه تمنع من إراده المعنى الأصلى ، والمجاز لا بد أن تصحبه قرينه تمنع من إرادته واعترض هذا العصام بأنهم إن أرادوا أن المعنى الحقيقى تجوز إرادته فى الكنايه لذاته بخلاف المجاز فهذا ممنوع ؛ إذ إراده المعنى الحقيقى لذاته كما لا تجوز فى المجاز لا تجوز فى الكنايه ، وإن أريد أنه تجوز إرادته للانتقال منه للازمه المراد فهذا جائز فى كل من الكنايه والمجاز مثلا جاءنى أسد يرمى لا تمنع فيه القرينه أى : يراد بالأسد السبع المخصوص لينتقل منه إلى الشجاع ، وحينئذ فلم يثبت الفرق بين الكنايه والمجاز ، وأجيب باختيار الشق الأول لكن إرادته لذاته لا من حيث إنه الغرض المهم ، بل الغرض المقصود بالذات هو لازم المعنى فعلم من هذا أن المعنى الحقيقى يجوز إرادته للانتقال منه للمراد فى كل من الكنايه والمجاز ويمتنع فيهما إراده المعنى الحقيقى بحيث يكون هو المعنى المقصود بالذات وأما إرادته مع لازمه على أن الغرض المقصود بالذات هو اللازم فهذا جائز فى الكنايه دون المجاز فتأمل.

(قوله : وقوله من جهه إلخ) هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف ، وحاصله أن فى كلامه تنافيا بين التفريع والمفرع عليه ؛ وذلك لأن المفرع عليه يقتضى أن إراده كل من اللازم والملزوم فى الكنايه جائزه والتفريع يقتضى أن إرادتهما معا واقعه

ليوافق ما ذكره فى تعريف الكنايه ، ولأن الكنايه كثيرا ما تخلو عن إراده المعنى الحقيقى للقطع بصحه قولنا : فلان طويل النجاد ، وجبان الكلب ، ومهزول الفصيل ، وإن لم يكن له نجاد ، ولا كلب ، ولا فصيل. ومثل هذا فى الكلام أكثر من أن يحصى ، وهاهنا بحث لا بد من التنبه له ؛ وهو أن المراد بجواز إراده المعنى الحقيقى فى الكنايه هو أن الكنايه ...

******

وهذا تناف ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن فى التفريع حذف مضاف ، والأصل من جهه جواز إراده المعنى منها مع إراده لازمه (قوله : ليوافق إلخ) أى : وإنما قدرنا ذلك المضاف لأجل أن يوافق كلامه هنا ما ذكره فى تعريف الكنايه إذ لم يشترط فى تعريفها إلا جواز الإراده لا وقوعها (قوله : طويل النجاد) كنايه عن طول القامه ؛ لأنه يلزم من طول النجاد أى : حمائل السيف طول القامه (قوله : وجبان الكلب) كنايه عن الكرم ؛ لأن جبن الكلب أى : عدم جراءته على من يمر به يستلزم كثره الواردين عليه ؛ لأن جبنه إنما نشأ من ذلك وكثره الواردين عليه تستلزم كرم صاحبه (قوله : ومهزول الفصيل) كنايه عن الكرم أيضا ؛ لأن هزال الفصيل يستلزم عدم وجود لبن فى أمه وهو يستلزم الاعتناء بالضيفان لأخذ اللبن من أمه وسقيه لهم وكثره الضيفان تستلزم الكرم (قوله : وإن لم يكن له نجاد إلخ) أى : وإذا صحت الكنايه بنحو هذه الألفاظ ووقعت بها مع انتفاء أصل معناها لم يصدق أنه أريد بها المعنى الحقيقى ، وإنما يصدق أنه يجوز أن يراد بها المعنى الحقيقى ، فلو لم يرد الكلام إلى الجواز خرجت هذه الألفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف ، فإن قلت : عند انتفاء معانيها الحقيقيه لا يصدق الجواز أيضا ؛ لأن معنى صحه الإراده للشىء صحه صدق الكلام فى ذلك الشىء ولا صدق حاله الانتفاء ، قلت : لا نسلم عدم الانتفاء ضروره أن الموصوف بهذه الكنايه يصح أن توجد له تلك الأمور بمعنى أنها جائزه فى حقه ، وإذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها وإذا جاز الصدق جازت إراده ما يصح فيه الصدق - نعم لو كانت هذه المعانى مستحيله ورد ما ذكر (قوله : ومثل هذا) أى : القول المتقدم فى عدم إراده المعنى الحقيقى لعدم وجوده (قوله : وهاهنا بحث) هذا جواب عما يقال : إن التعريف غير جامع ؛ لأنه لا يشمل الكنايه التى تمتنع فيها إراده المعنى الحقيقى و (قوله : وهاهنا بحث) أى : فائده ينبغى التنبيه عليها ،

من حیث إنها کنایه لا تنافی ذلک ؛ کما أن المجاز ینافیه ، لکن قد یمتنع ذلک فی الکنایه بواسطه خصوص الماده ؛ کما ذکره صاحب الکشاف فی قوله تعالی : (لَیْسَ کَمِثْلِهِ شَیْءٌ)(۱) أنه من باب الکنایه ؛ کما فی قولهم : مثلک لا یبخل ؛ لأنهم إذا نفوه عمن یماثله ، وعمن یکون علی أخص أوصافه ...

******

وحاصلها اعتبار الحیثیه فی التعریف ، فقولهم فی تعریف الکنایه لفظ أرید به لازم معناه مع جواز إرادته معه أی : من حیث إن اللفظ کنایه ، وأما من حیث خصوص الماده فقد یمتنع إراده المعنی الحقیقی لاستحالته ، والحاصل أن المراد بجواز إراده المعنی الحقیقی فی الکنایه هو أن الکنایه من حیث إنها کنایه - أی : لفظ أرید به لازم معناه بلا قرینه مانعه عن إراده المعنی الحقیقی - لا- تنافی جواز إراده المعنی الحقیقی نعم قد تمتنع تلک الإراده فی الکنایه من حیث خصوص الماده لاستحاله المعنی ، فجواز الإراده من حیث إنها کنایه - ومنعها من حیث خصوص الماده بتعریف الکنایه - صادق علی هذه الصوره أیضا (قوله : من حیث إنها کنایه) أی : لا- من حیث خصوص الماده و (قوله : لا- تنافی ذلک) أی إراده المعنی الحقیقی ، و (قوله : کما أن المجاز ینافیه) تنظیر فی المنفی.

(قوله : لکن قد یمتنع ذلک) أی إراده المعنی الحقیقی وهذا الاستدراک مفهوم الحیثیه السابقه فکان الأنسب أن یقول : وأما من حیث خصوص الماده فقد یمتنع فی الکنایه ذلک ، إذ لا- وجه للاستدراک (قوله : من باب الکنایه) أی : من حیث إن سلب الشیئیه عن مثل مثله یستلزم سلبها عن مثله والإلزام التحکم فی نفی الشیئیه عن أحد المثلین دون الآخر (قوله : کما فی قولهم مثلک لا یبخل) هذا نظیر للآیه من حیث إن کلا کنایه ؛ لا من حیث امتناع إراده المعنی الحقیقی مع لازمه ، ویحتمل أن یکون نظیرها فی ذلک أیضا ؛ لأن القصد من قولهم : مثلک لا یبخل نفی البخل عن المخاطب ، ولا یصح أن یراد نفی البخل عن مثله أیضا ؛ لأن إثبات مثله للمخاطب نقص فی المدح - کذا قرر شیخنا العدوی (قوله : لأنهم إذا نفوه) أی : البخل وقوله : عمن یماثله أی : عمن یماثل المخاطب (قوله : وعمن یکون علی أخص أوصافه) أی : علی

۱- الشوری : ۱۱.

فقد نفوه عنه ؛ كما يقولون بلغت أترابه ؛ يريدون بلوغه ، فقولنا : ليس كالله شيء ، وقولنا : ليس كمثله شيء – عبارتان متعاقبتان على معنى واحد ؛ وهو نفى المماثله عن ذاته ؛ لا فرق بينهما إلا ما تعطيه الكنايه من المبالغه ، ولا يخفى هاهنا امتناع إراده الحقيقه ؛ وهو نفى المماثله عمن هو مماثل له ، وعلى أخص أوصافه ...

******

أوصافه الخاصه ملتبسا بها كالعلم والكرم لا العامه كالحيوانيه أو الناطقيه وهذا العطف تفسيرى ؛ لأن المماثل هو من كان مشاركا فى الأوصاف الخاصه كلها (قوله : فقد نفوه) أى البخل عنه أى : عن المخاطب وإلا لزم التحكم فى نفى الشيء عن أحد المثلين دون الآخر (قوله : بلغت أترابه) جمع ترب بكسر التاء أى : أقرانه فى السن بأن يكون ابتداء ولاده الجميع فى زمن واحد وقوله : بلغت أترابه أى : بالسن (قوله : يريدون بلوغه) أى : يريدون بلوغه بالسن فإنه يلزم من بلوغ أقرانه بالسن بلوغه بالسن وإلا لزم التحكم – اه. سم

(قوله : متعاقبتان على معنى واحد) أى : واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبه والبدليه – فنفى المماثله عن ذاته تعالى – تاره يؤدى بالعباره الأولى على وجه الصراحه وتاره يؤدى بالعباره الثانيه على وجه الكنايه ؛ وذلك لأن مؤداها بالمطابقه نفى أن يكون شيء مماثلا لمثله ، ويلزم من نفى كون الشيء مماثلا لمثله نفى كونه مماثلا له تعالى ، إذ لو كان ثم مماثلا له تعالى كان الله مماثله لمثله ضروره أن ما ثبت لأحد المثلين فهو ثابت للآخر وإلا افترقت لوازم المثلين فثبت أن مفاد العبارتين واحد (قوله : إلا ما تعطيه الكنايه) أى : وهى العباره الثانيه و (قوله : من المبالغه) أى : لإفادتها المعنى بطريق اللزوم الذى هو كادعاء الشيء ببينه ، ولما كانت الكنايه أبلغ من الحقيقه كان قوله : ليس كمثله شيء أوكد فى نفى المثل من ليس كالله شيء (قوله : ولا يخفى هاهنا) أى : فى الآيه وهذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب الكشاف استدلالا على قوله : لكن قد يمتنع إلخ ، وإنما امتنع فى الآيه إراده الحقيقه لاستحاله ثبوت مماثلته – ا. ه سم.

فإن قلت : حيث كان يمتنع فى الآيه إراده المعنى الحقيقى لاستحالته فما المانع من جعل الآيه من قبيل المجاز المرسل وقرينته حاليه وهى استحاله إراده المعنى الحقيقى ولا تكون من قبيل الكنايه؟ قلت : لعلهم جعلوا الآيه من قبيل الكنايه لا من قبيل المجاز المرسل

(وفرق) بين الكنـايه والمجـاز (بـأن الانتقـال فيها) أى : فى الكنايه (من اللازم) إلى الملزوم ؛ كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامه.

(وفيه) أى : فى المجـاز الانتقال (من الملزوم) إلى اللازم ؛ كالانتقال من الغيث إلى النبت ، ومن الأسـد إلى الشـجاع. (ورد) هـذا الفرق (بأن اللازم ...

******

نظرا إلى أن الاستحاله إنما تكون قرينه للمجاز إذا كانت ضروريه لا نظريه كما هنا - فتأمل.

(قـوله : وفرق) بالبنـاء للمفعـول وهو الأـقرب كمـا قـال اليعقوبى لعـدم تقـدم الفاعـل فيمـا مر - وإن كـان الفرق الـذى سـيذكره للسـكاكى وغيره ، ويحتمل أن يكون مبنيّا للفاعل ، والفاعل ضـمير عائد على السـكاكى للعلم به من أن الكلام فى المباحثه غالبا معه ، والحاصل أن المصنف لما قدم الفرق المرضى عنده بين المجاز والكنايه - وهو أن الكنايه فيها جواز إراده المعنى الحقيقى لعـدم نصب القرينه المـانعه ، والمجـاز لاـ يجوز فيه ذلـك - أشـار إلى فرق آخر بينهما للسـكاكى وغيره لأجل الاعتراض الـذى أورده عليه (قوله : كالانتقـال من طول النجـاد إلى طول القامه) فطول القامه ملزوم لطول النجاد ، وطول النجاد لازم لطول القامه ، لاـ يقـال : طول القـامه لاـ يستلزم طول النجاد ؛ لصـحه ألّا يكون لطول القامه نجاد أصـلا فكيف يكون ملزوما؟! لأنا نقول اللزوم عرفى أغلبى وذلـك كاف مع وجود القرينه فإن قلت :مقتضـى تمثيل الشارح بهـذا المثال عنـد قول المصـنف لفظ أريـد به لازم معنـاه أن طول القـامه لاـزم لطول النجـاد ملزوم له وهو عكس مـا يفهمه كلاـمه هنا قلت : كل من طول النجاد وطول القامه لازم للآخر وملزوم : لأن كلا منهما مساو للآخر ، وحينئذ فالتمثيل بهذا المثال هنا لا ينافى التمثيل به فيما تقدم.

(قوله : أى فى المجاز) سواء كان مرسـلا أو كان بالاستعاره ولذا عدد الشارح الأمثله (قوله : كالانتقال من الغيث إلى النبت) أى : فإنه لازم للمطر بحسب العاده والمطر ملزوم له وكذلك الشجاعه لازمه للأسد [والأسد](1)

ملزوم لها لكن لما ناسبت الشجاعه الرجل أيضا انتقل من الأسد بواسطه القرينه إلى الرجل المقيد بالشجاعه فصار الأسد

۱- زياده اقتضاها السياق.

ما لم يكن ملزوما) بنفسه ، أو بانضمام قرينه إليه (لم ينتقل منه) إلى الملزوم ؛ لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم ، ولا دلاله للعام على الخاص.

(وحينئذ) أى : وحين إذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم) كما فى المجاز ؛ فلا يتحقق الفرق ، ...

******

ملزوما والرجل الشجاع لازما بانضمام القرينه (قوله : ما لم يكن ملزوما) مصدريه ظرفيه أى : مده كونه غير ملزوم بأن بقى على لازميته ولم يكن ملزوما لملزومه لكونه أعم من ملزومه (قوله : من حيث إنه لازم) أى : من حيث إنه يلزم من وجود غيره وجوده (قوله : يجوز أن يكون أعم) أى : من ملزومه ضروره أن مقتضى لازميته أن وجود غيره لا يخلو عنه فغيره إما مساو أو أخص ، وأما كون وجوده لا يخلو عن وجود غيره حتى يكون هو مساويا أو أخص فلا دليل عليه فجاز أن يكون أعم كالحيوان بالنسبه للإنسان فلا يخلو الإنسان من الحيوان ، وقد يخلو الحيوان من الإنسان وإذا صح أن يكون اللازم أعم فلا ينتقل منه للملزوم ، إذ لا دلاله للأعم على الأخص حتى ينتقل منه إليه ، وإنما ينتقل من اللازم إلى الملزوم إذا كان ذلك اللازم ملزوما لذلك المنتقل إليه بأن يكون مساويا إما بنفسه كالناطق بالنسبه للإنسان فإنه وإن كان يتبادر منه أنه لازم للإنسان هو ملزوم له لمساواته له فيلزم من وجوده وجود الإنسان أو بواسطه انضمام قرينه إليه كالعرف ، كقولنا كنايه عن المؤذن : رأيت إنسانا يلازم المنار فإن الإنسان الملازم للمنار فيما يتبادر لازم للمؤذن ، ويصح أن يكون أعم منه لجواز أن تكون ملازمته للمنار لا للأذان ، لكن قرينه العرف داله على أنه المؤذن لأن ذلك هو الغالب المتبادر فيشكل على أنه المفهوم عرفا فهذا لازم أعم صار ملزوما بالقرينه.

(قوله : أى وحين إذ كان اللازم ملزوما) الأولى أن يقول : أى وحين إذ كان لا ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملزوما (قوله : فلا يتحقق الفرق) أى بين المجاز والكنايه ؛ لأن الانتقال فى كل منهما من الملزوم إلى اللازم ؛ لأن الانتقال من اللازم إلى الملزوم لا يحصل إلا إذا كان اللازم المنتقل منه ملزوما فينتقل منه من حيث إنه ملزوم لا

والسكاكى أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه ، وما يقال إن مراده أن اللزوم بين الطرفين من خواص الكنايه دون المجاز ، أو شرط لها دونه فمما لا دليل عليه ، وقد يجاب ...

******

من حيث إنه لازم (قوله : والسكاكى أيضا معترف إلخ) أى : وحينئذ فيتأكد هذا الرد عليه ، وكان الأولى للشارح أن يقدم هذا على قول المصنف : وحينئذ يكون إلخ ؛ لأجل أن يكون سند القول المتن ورد بأن اللازم إلخ وكان يقول : ورد بأن اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه والسكاكى معترف بذلك (قوله : وما يقال) أى : فى الجواب عن الاعتراض على السكاكى وتصحيح فرقه ، وحاصله أن مراد السكاكى بقوله : الانتقال فى الكنايه من اللازم إلى الملزوم اللازم المساوى لملزومه اللزوم بين الطرفين من خواصها ومراده بقوله : والانتقال فى المجاز من الملزوم إلى اللازم مطلقا ؛ لأن اللزوم بين الطرفين لا يشترط فى المجاز ، وحينئذ فصح تعبيره فى جانب الكنايه بالانتقال من اللازم ولم يصح التعبير به فى المجاز فتم ما ذكره من التفرقه بينهما (قوله : أو شرط لها) هذا تنويع فى التعبير فهو بمعنى ما قبله (قوله : فمما لا دليل عليه) أى : فيقال عليه إنه لا دليل على اختصاص الكنايه باللزوم بين الطرفين دون المجاز ، بل قد يكون اللزوم فيها أعم كما يكون مساويا وكذا المجاز ، وحينئذ فالجواب المذكور ضعيف ؛ لأن فيه حمل السكاكى على ما هو تحكم محض (قوله : وقد يجاب) أى : عن الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى ، وكان الأولى أن يزيد أيضا ، لأن هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور ، وحاصله أن مراد السكاكى باللازم فى قوله : إن الكنايه ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعيه لوجود الغير وما يكون اعتباره فرعا عن اعتبار الغير : كطول النجاد التابع وجوده فى الغالب لطول القامه ، وكنفى مثل المثل التابع اعتباره وجريانه فى الألسن لنفى المثل فإنهما وإن تلازما فى نفس الأمر إلا أن الأول منهما أكثر اعتبارا وأسبق ملاحظه ومراده بقوله : إن المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم أى من المتبوع فى الوجود الخارجى ، أو فى الاعتبار إلى التابع فيه فصحت التفرقه التى ذكرها بينهما ، والحاصل أنه ليس مراده حقيقه اللازم والملزوم حتى يتوجه

بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعيه ؛ كطول النجاد التابع لطول القامه ؛ ولهذا جوز كون اللازم أخص ؛ كالضاحك بالفعل للإنسان. فالكنايه أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ، ويراد به ما هو متبوع ومردوف ، والمجاز بالعكس ؛ وفيه نظر ...

******

عليه الاعتراض ، بل مراده بهما التابع والمتبوع وإن لم يكن بينهما لزوم عقلى كطول النجاد لطول القامه وكالضحك بالفعل للإنسان (قوله : بأن مراده) أى السكاكى (وقوله : باللازم) أى فى جانب الكنايه وفى جانب المجاز (قوله : ما يكون وجوده) أى فى الخارج أو فى الاعتبار ، و (قوله : على سبيل التبعيه) أى لوجود الغير ، أو لاعتبار الغير.

(قوله : ولهذا) أى : لأجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف جوز أى السكاكى كون اللازم المتنقل منه للمعنى الكنائى أخص ؛ لأن اللازم بمعنى التابع فى الوجود لوجود غيره أو فى الاعتبار لاعتبار غيره يجوز أن يكون أخص بخلاف اللازم المتعارف ، فإنه إنما يكون أعم أو مساويا ولا يكون أخص ، وإلا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهذا محال.

(قوله : فالكنايه إلخ) مفرع على الجواب المذكور أى : فالكنايه على هذا أن يذكر إلخ (قوله : ورديف) عطفه على التابع إما من عطف المرادف إن أريد به نفس التابع أو من عطف المغاير إن أريد بالتابع ما يتبع وجوده وجود الغير : كطول النجاد لطول القامه ، والضحك بالفعل للإنسان ، وبالرديف ما يعتبر بعد الآخر ولو تحقق معناه من الآخر كنفى مثل المثل لنفى المثل ؛ لأن اعتبار الثانى واستعماله قبل الأول ؛ لأنه أصرح وأكثر دورا على الألسنه فيسمى رديفا لاستناده للآخر مع مساواته له فى الصحه والتحقق فى نفس الأمر و (قوله : أن يذكر من المتلازمين) المراد بهما ما بينهما لزوم ولو فى الجمله لا ما بينهما التلازم الحقيقى فقط وهو ما كان التلازم بينهما من الجانبين بدليل أنه قد ينتقل من الأخص إلى الأعم (قوله : والمجاز بالعكس) أى فيقال هو أن يذكر من المتلازمين ما هو مردوف ومتبوع ويراد به الرديف والتابع (قوله : وفيه نظر) أى : وفى هذا الجواب نظر بالنسبه لقوله والمجاز بالعكس ؛ لأن المجاز قد ينتقل فيه من التابع فى الوجود الخارجى إلى المتبوع فيه كإطلاق النبات على الغيث فى أمطرت السماء نباتا ،

ولا يخفى عليك أن ليس المراد باللزوم هاهنا امتناع الانفكاك.

أقسام الكنايه

(وهى) أى : الكنايه (ثلاثه أقسام ؛ الأولى) تأنيثها باعتبار كونها عباره عن الكنايه (المطلوب بها غير صفه ، ولا نسبه ؛ ...

******

والحاصل أن نحو النبات مما يكون تابعا مع التلازم يطلق على نحو الغيث مجازا مرسلا كما نصوا عليه فى قولك : أمطرت السماء نباتا فلو اختصت الكنايه بالانتقال من التابع كان مثل ذلك من الكنايه ، مع أنهم مثلوا به للمجاز ونصوا على أنه منه ، وقد يجاب عن ذلك برعايه الحيثيه فى نحو النبات يستعمل فى الغيث ، وذلك بأن يقال إذا استعمل النبات فى الغيث مثلا من حيث إنه رديف للغيث ، وتابع له فى الوجود غالبا كان كنايه ، وإن استعمل فيه من حيث اللزوم الغالب كان مجازا نظير ما تقدم من أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازا مرسلا واستعاره باعتبارين ، ومع هذا لا يخلو الكلام من مطلق التحكم ؛ لأن تخصيص الكنايه بالتبعيه والمجاز باللزوم مما لم يظهر عليه دليل ، إلا أن يدعى أن ذلك تقرر بالاستقراء وقرائن أحوال المستعملين - ا. ه يعقوبى.

(قوله : ولا يخفى إلخ) جواب عما يقال كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعيه لغيره مع إمكان انفكاكه عن غيره.

(قوله : هاهنا) أى : فى الكنايه (قوله : امتناع الانفكاك) أى : الذى هو اللزوم العقلى ، بل المراد باللزوم هاهنا مطلق الارتباط ولو بقرينه أو عرف كما تقدم غير مره (قوله : وهى ثلاثه أقسام) أى : بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات كذا فى شرحه للمفتاح ، فاختصاص القسم الثانى بالقسمه إلى القريبه والبعيده الواضحه والخفيه دون القسم الأول والثالث بالنظر إلى الاستقراء وإلا فالعقل يجوز قسمه كل منهما للأقسام المذكوره (قوله : تأنيثها) أى : هذه الكلمه وهى الأولى مع أن الظاهر تذكيرها ؛ لأن لفظ قسم مذكر (قوله : باعتبار كونها عباره عن الكنايه) أى : باعتبار كونها معبرا بها أى : بلفظها عن الكنايه (قوله : المطلوب بها غير صفه ولا نسبه) أى : ولا نسبه صفه لموصوف وذلك بأن كان المطلوب بها موصوفا ، ولو قال المصنف : الأولى

فمنها) أى : فمن الأولى (ما هى معنى واحد) مثل أن يتفق فى صفه من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفه ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف ...

******

المطلوب بها الموصوف لكان أحسن ، والحاصل أن المعنى المطلوب بلفظ الكنايه أى : الذى يطلب الانتقال من المعنى الأصلى إليه إمّا أن يكون موصوفا أو يكون صفه والمراد بها الصفه المعنويه كالجود والكرم لا النحويه ، وإما أن يكون نسبه صفه لموصوف ، والمصنف قسم القسم الأول إلى قسمين ، والثانى إلى أربعه ، والثالث لم يقسمه والمرجع فى ذلك كله للاستقراء كما علمت ، وفى بعض الحواشى لم يقل المطلوب الموصوف كما فى المفتاح مع أنه أخصر لأجل أن يشمل ما إذا كان المكنى عنه غير الموصوف وغير الصفه وغير النسبه ، فالحاصل أن المراد بقوله : غير صفه ولا نسبه الموصوف وغير الثلاثه كما فى قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) فإن المكنى عنه نفى المثل وهو ليس بموصوف لنفى مثل المثل فلا بد من إدخاله (قوله : فمنها ما هى معنى واحد) الأولى أن يقول وهى قسمان الأول كذا والثانى كذا إذ قوله : فمنها كذا ومنها كذا لا يقتضى حصر أفراد الأولى فى هذين القسمين وأن لها أفرادا أخر وليس كذلك (قوله : ما هى معنى واحد) أى فمنها لفظ وكنايه وهى دالّ معنى واحد أو هى مدلولها معنى واحد ؛ لأن الكنايه ليست المعنى الواحد بل داله عليه والمراد بوحده المعنى هنا ألّا يكون من أجناس مختلفه ، وإن كان جمعا كما فى الأضغان فى المثال الآتى وليس المراد بوحدته ما قابل التقنيه والجمعيه الاصطلاحيه (قوله : مثل أن يتفق فى صفه من الصفات) أى : كالمجامع فى المثال الآتى ، و (قوله : اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقى كالواجب والقديم وغير الحقيقى ، كما إذا اشتهر زيد بالمضيافيه مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافيه غيره ، ثم الصفه من حيث هى صفه لا تدل على معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لأسباب خارجه عن مفهومها فيكون عارضا (قوله : فتذكر تلك الصفه) أى : لفظ تلك الصفه ، و (قوله : ليتوصل بها) أى : يتوصل بتصور معنى ذلك اللفظ الدال على تلك الصفه إلى ذات ذلك الموصوف لا إلى أوصافه ولا إلى نسبه من النسب المتعلقه به فيصدق حينئذ أن المطلوب بلفظ تلك الصفه الذى

(كقوله :

الضّاربين بكلّ أبيض مخذم

(والطاعنين مجامع الأضغان)

المخذم : القاطع ، والضغن : الحقد ، ومجامع الأضغان : معنى واحد كنايه عن القلوب.

(ومنها ما هو مجموع معان) ...

******

جعلناه كنايه غير الصفه وغير النسبه ، إذ هو ذات الموصوف وإنما اشترط فى الصفه المكنى بها الاختصاص ولو بأسباب خارجه لما علمت أن الأعم لا يشعر بالأخص ، وإنما يستلزم المطلوب ما يختص به بحيث لا يكون أعم لوجوده فى غيره (قوله : كقوله الضاربين إلخ) (١) قال فى شرح الشواهد : لا أعلم قائله (قوله : بكل أبيض) أى : بكل سيف أبيض والضاربين نصب على المدح أى : أمدح الضاربين بكل سيف أبيض مخذم أى : قاطع والمخذم بضم الميم وكسر الذال المعجمه وبينهما خاء ساكنه - ا. ه حفنى.

(قوله : والطاعنين) أى : وأمدح الطاعنين أى : الضاربين بالرمح مجامع الأضغان فمجامع الأضغان كنايه عن القلوب كأنه يقول : والطاعنين قلوب الأقران لأجل إخراج أرواحهم بسرعه ومجامع الأضغان معنى واحد إذ ليس أجساما ملتئمه وإن كان لفظه جمعا وذلك المعنى صفه معنويه مختصه بالقلوب ؛ لأن مدلولها جمع الأضغان ، ولا شك أن هذا المعنى مختص بالقلوب ، إذ لا تجتمع الأضغان فى غيرها ، فإن قلت إن مصدوق قولنا : مجمع الضغن هو القلب وإطلاق اللفظ على مصدوقه حقيقه فليس هذا من الكنايه قلت : إن مجامع وإن كان مشتقا لم يرد منه الذات الموصوفه بالصفه ، بل المراد منه خصوص الصفه وهى جمع الضغن ، وهذه لا تطعن ، وحينئذ فيكون الشاعر أطلق الصفه التى هى لازم وأراد محلها وهو الموصوف كنايه (قوله : ومجامع الأضغان معنى واحد) أى : أن المضاف والمضاف إليه دال على معنى واحد وهو جمع الأضغان وهو مختص بالقلب ، فيصح أن يكنى به عنه ، وأما مجامع وحده فالمعنى الدال عليه وهو الجمع غير مختص بالقلب (قوله : ومنها ما هو) أى : قسم هو مجموع معان وفى بعض النسخ ما هى أى : كنايه هى مجموع معان أى هى لفظ دال على مجموع معان بأن تكون تلك

١- انظر معاهد التنصيص ص ٢٦ ، الموازنه ص ٢٧٩ ، الإشارات ص ٢٤٠.

بأن تؤخذ صفه فتضم إلى لازم آخر ، وآخر لتصير جملتها مختصه بموصوف ؛ فيتوصل بذكرها إليه (كقولنا - كنايه عن الإنسان - حى مستوى القامه عريض الأظفار) وهذا يسمى خاصه مركبه. (وشرطهما) أى : وشرط هاتين الكنايتين : (الاختصاص بالمكنى عنه) ...

******

المعانى جنسين أو أجناسا متعدده (قوله : بأن تؤخذ صفه) أى : كحى مثلا ، و (قوله : فتضم إلى لازم) أى : كمستوى القامه ، و (قوله : وآخر) أى : وإلى لازم آخر مثل عريض الأظفار وتعبيره أولا بالصفه وثانيا باللازم لمجرد التفنن ولو عبر بالصفه أولا وثانيا أو باللازم كذلك كان صحيحا (قوله : لتصير جملتها مختصه بالموصوف) أى : وإن كانت كل صفه بمفردها غير خاصه به ألا ترى أن حى فى المثال ليس خاصا بالإنسان لوجوده فى الحمار وكذلك مستوى القامه فإنه موجود فى النخل وعريض الأظفار موجود فى الفرس ، وأما جمله الثلاثه فهى مختصه بالإنسان وحينئذ فيتوصل بمجموع ذكرها إليه ، وذلك بأن ينتقل من مفهومها الذى هو غير مقصود بالذات إلى ذات الموصوف كما مر (قوله : كنايه عن الإنسان) حال من قولنا بمعنى مقولنا والعامل فيه معنى الكاف ، وحينئذ فكنايه بمعنى مكتيّا به أى : كقولنا : حى مستوى إلخ حاله كون ذلك مكنيا به عن الإنسان ، وحينئذ فقوله : حى مستوى القامه عريض الأظفار بدل من القول أو بيان له ، ويجوز أن يكون فاعلا لمحذوف أى : بدا لنا حى مثلا فلو كنى عن الإنسان باستواء القامه وحده شاركه فيه النخل ولو كنى عنه بالحى شاركه فيه الحمار ، ولو كنى عنه بهما لساواه التمساح كما قيل ، ولو كنى عنه بعريض الأظفار وحده أو بعريض الأظفار مع الحى ساواه الجمل بخلاف مجموع الأوصاف الثلاثه فإنها يختص بها الإنسان فكانت كنايه نعم عرض الأظفار مع استواء القامه يغنى عن حى ، بل قيل الحى مع استواء القامه يغنى عن عرض الأظفار إذ لا يوجد حى كذلك خلاف ما قيل فى التمساح والثعبان ؛ لأن المراد بالقامه ما كان ممتدّا إلى أعلى لا ما يمتد على الأرض (قوله : وهذا) أى مجموع الصفات المختصه بالموصوف الذى ينتقل منها ، إليه يسمى عند أصحاب العلوم العقليه خاصه مركبه كما أن الصفه الواحده التى لها اختصاص بموصوف ، وينتقل منها إليه تسمى خاصه بسيطه لعدم تركبها (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) أى :

ليحصل الانتقال.

وجعل السكاكى الأولى منهما - أعنى : ما هى معنى واحد - : قريبه ؛ بمعنى : سهوله المأخذ ، والانتقال فيها لبساطتها ، واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر ، وتلفيق بينهما ، والثانيه : بعيده بخلاف ذلك ، وهذه غير البعيده بالمعنى الذى سيجىء.

******

أن يكون المعنى الواحد المكنى به مختصا بالمكنى عنه وأن يكون مجموع المعانى المكنى بها مختصا بالمكنى عنه وهذا الشرط لا يختص بهاتين الكنايتين اللتين هما قسما الأولى ، بل كل كنايه كذلك إذ لا يدل الأعم على الأخص ، ولا ينتقل منه إليه على أن هذا الشرط مستدرك مع ما علم مما مر أن الكنايه الانتقال فيها من الملزوم للازم والملزوم مختص قطعا باللازم المكنى عنه ، ولعله نص على ذلك الشرط فيهما تذكره لما علم لئلا يغفل فيتوهم أن مجموع الأوصاف أو الصفه ينتقل منها إلى الموصوف مع عموم مفهومها (قوله : ليحصل الانتقال) أى : منهما للمكنى عنه.

(قوله : وجعل السكاكى) أى : سمى السكاكى (قوله : بمعنى سهوله المأخذ) أى : الأخذ يعنى أن محاول الإتيان بها يسهل عليه الإتيان بها ويسهل على السامع الانتقال منها لبساطتها وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها إلى ضم وصف لآخر والتأمل فى المجموع ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا زيد ولا نقص (قوله : وتلفيق) أى : تأليف بينهما والعطف مرادف (قوله : والثانيه بعيده) أى : وجعل الثانيه أعنى ما هى مجموع معان بعيده أى : سماها بذلك الاسم (قوله : بخلاف ذلك) أى : وهى ملتبسه بخلاف ذلك أى : أنها بعيده بمعنى أنها صعبه الأخذ والانتقال وذلك لتوقفها على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصا بلا زيد ولا نقص وذلك يحتاج إلى التأمل فى عموم مجموع الأوصاف وخصوصه ومساواته ، وكلما توقف الإتيان أو الانتقال على تأمل كان بعيدا (قوله : غير البعيده بالمعنى الذى سيجىء) أى : وهى ما كان فيها وسائط ، والحاصل أن المراد هنا بالقرب سهوله الانتقال والتناول لأجل البساطه والمراد بالبعد صعوبتهما لأجل التركيب ؛ لأن إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالبا ، وليس المراد هنا بالقرب انتفاء الوسائط والوسائل بين الكنايه والمكنى عنه ، وبالبعد وجودها

(الثانيه) من أقسام الكنايه (المطلوب بها صفه) من الصفات ؛ كالجود ، والكرم ، ونحو ذلك. وهى ضربان : قريبه ، وبعيده (فإن لم يكن الانتقال) من الكنايه ...

******

كما سيأتى ، فالقرب والبعد هنا مخالفان لهما بهذا المعنى الآتى وإن كان يمكن مجامعتهما لصحه وجود البساطه وعدم الواسطه ووجود التركيب مع الوسائط (قوله : المطلوب بها صفه من الصفات) يعنى أن يكون المقصود إفادته وإفهامه بطريق الكنايه هو صفه من الصفات ونعنى بها المعنويه وهى المعنى القائم بالغير كالجود والكرم وطول القامه لا خصوص مدلول النعت النحوى ومعنى طلب الصفه بالكنايه دون النسبه : أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفه من صفه أخرى أقيمت مقام تلك الصفه فصار تصور المثبته أعنى : المكنى عنها هو المقصود بالذات لا نفس إثباتها ، لأن نفس إثباتها كالمعلوم من وجود نسبه المكنى بها ، وذلك كأن يذكر جبن الكلب ، أو كثره الرماد لينتقل منه للجود ، وأما طلب النسبه بالكنايه دون الصفه ففيما إذا صرح بالصفه وقصد الكنايه بإثباتها لشىء عن إثباتها للمراد فيصير الإثبات بسبب ذلك هو المقصود بالذات ، وأما طلب النسبه والصفه معا بالكنايه ففيما إذا جهلا معا وقصد الانتقال لهما ، والحاصل أن النسبه إن كانت معلومه أو كالمعلومه للتعرض لها فى ضمن صفه كنى بها عن أخرى كان المطلوب تصور الأخرى التى أثبتت فى ضمن إثبات ما أفهمها ، وحينئذ فتكون الكنايه لطلب الصفه ، وإن كانت الصفه معلومه أو كالمعلومه وكنى بإثباتها لشىء لينتقل لإثباتها للمراد كان المطلوب ذلك الإثبات وتكون الكنايه لطلب النسبه ، وإن جهلا معا بناء على صحته وقصد الانتقال لهما كان المطلوب هما معا ، وتكون الكنايه لطلب الصفه والنسبه معا على ما سيأتى فالصفه لا تخلو من النسبه والنسبه لا تخلو من الصفه ، ولكن اختلفا فى الاعتبار والقصد الأولى وعدمه فافهم ففى المقام دقه – اه يعقوبى.

(قوله : وهى ضربان إلخ) حاصل ما ذكر من الأقسام أن الكنايه المطلوب بها صفه إما قريبه أو بعيده والقريبه إما واضحه أو خفيه والواضحه إما ساذجه أو مشوبه

إلى المطلوب (بواسطه - فقريبه) والقريبه قسمان (واضحه) يحصل الانتقال منها بسهوله (كقولهم - كنايه عن طول القامه - : طويل نجاده ، وطويل النجاد ، والأولى) أى : طويل نجاده - كنايه (ساذجه) لا يشوبها شىء من التصريح (وفى الثانيه) أى : طويل النجاد ...

******

بالتصريح فجمله الأقسام أربعه (قوله : إلى المطلوب) أى : الذى هو الصفه المكنى عنها ؛ لأن الكلام فى الكنايه المطلوب بها صفه (قوله : بواسطه) أى : بين المنتقل عنه والمنتقل إليه ، وإنما يكون الانتقال المكنى عنه غير محتاج لواسطه إذا كان إدراك المكنى عنه يعقب إدراك المعنى الأصلى للفظ الكنايه المشعور به منه (قوله : فقريبه) أى : فتلك الكنايه تسمى قريبه لانتفاء الوسائط التى يبعد معها غالبا زمن إدراك المكنى عنه عن زمن الشعور بالمعنى الأصلى (قوله : والقريبه قسمان واضحه أو خفيه) قد علمت أن المراد بالقرب هنا عدم الوسائط وعدم الوسائط يجامع كون المعنى المكنى عنه خفيا بالنسبه للأصل ويجامع كونه واضحا فلذا انقسمت القريبه للواضحه والخفيه كما ذكر المصنف (قوله : يحصل الانتقال منها بسهوله) أى : لكون المعنى المنتقل إليه يسهل إدراكه بعد إدراك المنتقل عنه لكونه لازما بينا بحسب العرف أو القرينه أو بحسب ذاته (قوله : كنايه) حال من القول مقدم عليه أى : كقولهم : فلان طويل نجاده كون القول كنايه عن طول القامه ، ولا شك أن طول النجاد اشتهر استعماله عرفا فى طول القامه ففهم منه اللزوم بلا تكلف ، إذا لا يتعلق بالإنسان من النجاد إلا مقداره وليس بينه وبينه واسطه ، فلذا كانت تلك الكنايه واضحه قريبه وكانت كنايه عن الصفه ؛ لأن النسبه هنا مصرح بها وإنما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف ؛ فلذا كانت كنايه مطلوبا بها صفه (قوله : طويل نجاده) برفع النجاد على أنه فاعل طويل ، والضمير المضاف إليه عائد على الموصوف ، والنجاد بكسر النون حمائل السيف (قوله : وطويل النجاد) أى : ومثل قولنا فلان طويل نجاده فى كونه كنايه مطلوبا بها صفه هى قريبه واضحه فى (1)

١- زياده اقتضاها السياق.

(تصريح ما لتضمن الصفه) أى : طويل (الضمير) الراجع إلى الموصوف ضروره احتياجها إلى مرفوع مسند إليه ؛ فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له ، والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول : هند طويله النجاد ، والزيدان طويلا النجاد ، والزيدون طوال النجاد ؛ فتؤنث ، وتثنى ، وتجمع الصفه البته لإسنادها إلى ضمير الموصوف ، بخلاف : هند طويل نجادها ، والزيدان طويل نجادهما ، والزيدون طويل نجادهم. وإنما جعلنا الصفه المضافه كنايه مشتمله على نوع تصريح ، ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفه ...

******

من شائبه التصريح بالمعنى المقصود وهو المكنى عنه ، فقول الشارح : لا يشوبها شيء من التصريح أى : بالمعنى المقصود تفسير لقوله ساذجه وإنما كانت خاليه من شائبه التصريح بالمعنى المقصود ؛ لأن الفاعل بطويل هو النجاد لينتقل منه إلى طول قامه فلان (قوله : تصريح ما) أى : نوع تصريح بالمقصود الذى هو طول القامه المكنى عنه فلذا كانت كنايه مشوبه بالتصريح (قوله : لتضمن إلخ) أى : وإنما كان فيها تصريح ما لتضمن الصفه التى هى لفظ طويل الضمير الراجع للموصوف لكونها مشتقه والضمير عائد على الموصوف فكأنه قيل : فلان طويل ولو قيل ذلك لم يكن كنايه ، بل تصريحا بطوله الذى هو طول قامته ولما لم يصرح بطوله لإضافته للنجاد وأومئ إليه بتحمل الضمير كانت كنايه مشوبه بالتصريح ولم تجعل تصريحا حقيقيا.

(قوله : ضروره احتياجها إلى مرفوع مسند إليه) أى : لمشابهتها للفعل فى الاشتقاق ، والفعل محتاج إلى مرفوع مسند إليه فإن كان موجودا فى اللفظ فذاك ، وإلا فهو ضمير مستتر فكذلك الصفه (قوله : فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى : وفى ذلك تصريح ما بالمكنى عنه وهو طول القامه (قوله : والدليل على تضمنه الضمير) أى : تضمن طويل ولو قال تضمنها أى الصفه كان أولى إلا أن يقال الضمير فى تضمنه للصفه وذكر الضمير باعتبار أنها وصف أى والدليل على تضمن تلك الصفه للضمير وتحملها له وأنه فاعل لها لفظا ، لا أنها مضافه لفاعلها لفظا ، بل لفاعلها فى المعنى أنك تقول : هند طويله النجاد بتأنيث الصفه نظرا لهند والزيدان طويلا النجاد بتثنيتها نظرا للزيدين والزيدون طوال النجاد بجمعها نظرا للزيدين فقد أنثنا الصفه وثنيناها وجمعناها

فی المعنی صفه للمضاف إلیه ، واعتبار الضمیر رعایه لأمر لفظی ؛ وهو امتناع خلو الصفه عن معمول مرفوع بها (أو خفیه) عطف علی واضحه ؛ وخفاؤها بأن یتوقف الانتقال منها علی تأمل وإعمال رویه (کقولهم - کنایه عن الأبله - عریض القفا) فإن عرض القفا ، وعظم الرأس بالإفراط مما یستدل به علی البلاهه ؛ فهو ملزوم لها

******

لزوما وجعلناها مطابقه للموصوف ، وما ذاک إلا لإسنادها لضمیره بخلاف ما إذا خلت عن ضمیر الموصوف الذی جرت علیه وأسندت لاسم ظاهر فإنها لا تطابق ما قبلها ، بل یجب فیها الإفراد والتجرید من علامه التثنیه والجمع وتذکر لتذکیر الفاعل وهو الاسم الظاهر الذی أسندت إلیه وتؤنث لتأنیثه ، وبالجمله فالصفه کالفعل إن أسندت لضمیر ما قبلها وجبت مطابقتها لما قبلها فی الإفراد والتثنیه والجمع والتذکیر والتأنیث ، وإن أسندت لاسم ظاهر وخلت عن ضمیر ما قبلها وجب فیها الإفراد ولو کان الموصوف بها لفظا مثنی أو مجموعا ، وذکرت لتذکیر الفاعل ولو کان الموصوف بها مؤنثا وأنثت لتأنیث الفاعل ولو کان الموصوف بها مذکرا (قوله : فی المعنی) أی : فی الحقیقه ونفس الأمر (قوله : عطف علی واضحه) أی : أن الکنایه المطلوب بها صفه إن لم یکن الانتقال فیها للمطلوب وهو الصفه بواسطه فهی : إما واضحه لا تحتاج فی الانتقال للمراد إلی تأمل ، أو خفیه یتوقف الانتقال منها إلی المراد علی تأمل وإعمال رویه أی : فکر ، وذلک حیث یکون اللزوم بین المکنی به وعنه فیه غموض ما فیحتاج إلی إعمال رویه فی القرائن وسیر المعانی لیستخرج المقصود منها ، ولیس المراد أنها خفیه لتوقف الانتقال منها إلی المقصود علی وسائط ؛ لأن الموضوع أن الانتقال فیها بلا واسطه.

(قوله : عن الأبله) أی : البلید وقیل هو الذی عنده خفه عقل (قوله : عریض القفا) القفا بالقصر مؤخر الرأس وعرضه یستلزم عظم الرأس غالبا والمقصود هنا العظم المفرط کما نبه علیه الشارح ؛ لأنه الدال علی البلاهه ، وأما عظمها من غیر إفراط ، بل مع اعتدال فیدل علی الهمه والنباهه وکمال العقل (قوله : فإن عرض القفا) العرض بالفتح (۱) ؛ لأن المراد به ما قابل الطول ، وأما العرض بالضم فهو بمعنی الجانب ، وقوله : وعظم الرأس من عطف اللازم علی الملزوم لا أنه مثال آخر (قوله : فهو) أی :

۱- غیر واضحه فی المطبوعه.

بحسب الاعتقاد ، لكن فى الانتقال منه إلى البلاهه نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد ، وليس الخفاء بسبب كثره الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيده (وإن كان الانتقال) من الكنايه إلى المطلوب بها (بواسطه فبعيده ؛ كقولهم : كثير الرماد ؛ ...

******

العرض ملزوم لها أى : البلاهه وهى لازمه له فقد انتقل من الملزوم للازم (قوله : بحسب الاعتقاد) أى : عند من له اعتقاد فى ملزوميته للبليد ، فإن قلت : من له اعتقاد لا خفاء بالنسبه إليه ومن لا اعتقاد له لا كنايه باعتباره ، إذ لا يفهم المراد أصلا ، وحينئذ فجعل الكنايه فى هذا المثال خفيه لا يظهر - قلت : لا يلزم من تقدم اعتقاد اللزوم حضوره حال الخطاب ، إذ يجوز أن يكون بعض المعانى المخزونه يدرك لزومه بمطلق الالتفات فلا تخفى الكنايه عنها على المتكلم عند دوام إيجادها ولا تخفى على السامع عند سماعها ، ويجوز أن يكون إدراك لزومها يحتاج إلى تصفح المعانى والدلاله بالقرائن الخفيه الداله فيحتاج المتكلم فى إيجادها إلى تأمل والسامع فى فهمها إلى رويه وفكر ، وما هنا من هذا القبيل فافهم.

وظهر من هذا أن اعتقاد لزوم البلاده لعرض القفا ليس مشتركا بين الناس ، بل قد يخص به واحد دون آخر ، إذ لا سبيل إليه إلا بعد التأمل ، فإن قلت : كون عرض القفا كنايه عن الأبله بلا واسطه لا يظهر ؛ لأن الأطباء يقولون إنما استلزم عرض القفا البله ؛ لأنه يدل على قوه الطبيعه البلغميه المستلزمه للبروده المستلزمه للغفله والبله قلت : ما ذكر تدقيق لا يعتبره أهل العرف ولا يلاحظونه ، وإنما ينتقلون منه أولا إلى الأبله وحينئذ فكون عرض القفا كنايه عن البله بلا واسطه واضح باعتبار العرف ؛ لأن اللزوم بينهما متقرر حتى قيل إنه الآن لا خفاء فيه أصلا وأن الخفاء المذكور فيه لعله باعتبار العرف القديم (قوله : لا يطلع عليه) أى : لا يدركه كل أحد وإنما يدركه من أعمل فكرته ورويته حتى اطلع على الملزوميه واعتقدها.

(قوله : وليس الخفاء إلخ) دفع به ما يتوهم من قوله : لا يطلع عليه كل أحد أن ذلك بسبب وجود كثره الوسائط (قوله : إلى المطلوب بها) أى : وهو الصفه (قوله : فبعيده) أى : فتلك الكنايه تسمى فى الاصطلاح بعيده وذلك لبعد زمن إدراك المقصود

كنـايه عن المضـياف ، فـإنه ينتقـل من كثره الرماد إلى كثره إحراق الحطب تحت القـدور ، ومنها) أى : ومن كثره الإحراق (إلى كثره الطبائخ ، ومنها إلى كثره الأكله) جمع : آكل (ومنها إلى كثره الضـيفان) بكسر الضاد ؛ جمع : ضيف (ومنها إلى المقصود) وهو المضياف ؛ ...

******

فيها لاحتياجها فى الغالب إلى استحضار تلك الوسائط وظاهره أنها تسـمى بعيـده ولو كانت الواسطه واحـده وهو كذلك ؛ لأن فيها بعدا ما باعتبار مالا واسطه فيها أصلا (قوله : كنايه) أى : حاله كون ذلك القول كنايه (قوله : عن المضياف) هو كثير الضيافه التى هى القيـام بحق الضـيف ، فكثره الرمـاد كنـايه عن المضـيافيه بسـبب كثره الوسائط ، والحاصل أنه يلزم من كون كثير الرماد كنايه عن المضـياف أن تكون كثره الرماد كنايه عن المضـيافيه وهذه الكنايه اللازمه هى المقصود بالتمثيل ؛ لأن أصل الموضوع الكنايه المطلوب بها صفه من الصفات – فتأمل.

(قوله : فـإنه ينتقـل إلـخ) أى : إنما قلنا إن كثره الرماد كنايه عن المضـيافيه لكثره الوسائط ؛ لأنه أى الحال والشأن ينتقل من كثره الرمـاد (قوله : إلى كثره إحراق الحطب تحت القـدور) أى : ضـروره أن الرمـاد لا يكثر إلا بكثره الإحراق وربما كان مجرد كثره الإـحراق لاـ يفيـد ، وليس بلاـزم فى الغالب ؛ لأن الغالب من العقلاء أن الإحراق لا يصـدر منهم إلا لفائـده الطبـخ ، وإنما يكون الطبخ إذا كان الإحراق تحت القدور زاده ليفيد المراد ويتحقق الانتقال.

(قوله : الطبائـخ) جمع طبيـخ أى : ما يطبـخ (قوله : إلى كثره الأكله جمع آكل) أى : إلى كثره الآكلين لذلك المطبوخ ؛ وذلك لأن العاده أن المطبوخ إنما يطبـخ ليؤكل فإذا كثر الآكلون له (قوله : إلى كثره الضـيفان بكسـر الضاد جمع ضـيف) ؛ وذلك لأن الغالب أن كثره الأكله إنما تكون من الأضياف إذا الغالب أن الكثره المعتبره المؤديه لكثره الرماد لا تكون من العيال.

(قوله : ومنهـا إلى المقصود) أى : وينتقـل من كثره الضـيفان إلى المقصود وهو المضـيافيه ، فقول الشارح : وهو المضـياف أى : مضيافيه المضياف بدليل أن الكلام فى المطلوب

وبحسب قله الوسائط وكثرتها تختلف الدلاله على المقصود وضوحا ، وخفاء.

(الثالثه) من أقسام الكنايه (المطلوب بها نسبه) أى : إثبات أمر لأمر ، أو نفيه عنه ؛ وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام ...

******

بهـا صـفه ، والفرق بين كـثره الضـيفان والمضـيافيه حـتى ينتقـل من أحـدهما للآـخر أن كـثره وجود الضـيفان وصف للأضـياف والمضـيافيه وصف للمضـيف بكسـر الياء ، إذ هى القيام بحق الضـيف كما تقـدم وهما متلازمان ولشده اللزوم بينهما ربما يتوهم اتحادهما فيقال : ليس هناك انتقال ، وقد ذكر المصـنف أربع وسائط بين الكنايه والمقصود ، وزاد بعضهم بعد كثره الرماد كثره الجمر فكـانت الوسائـط خمسه (قوله : وبحسب قله الوسائـط وكثرتهـا إلـخ) ؛ وذلـك لأـن كثره الوسائط من شأنها خفاء الـدلاله وقلتهـا من شأنهـا وضوحهـا وإذا انتفت رأسـا ظهرت شائبه الوضوح ؛ لأن أول ما يـدرك فى الغالب عنـد الالتفات إلى اللوازم ما يكون منها بلا واسطه ، إذ اللازم الملاصق للملزوم أظهر ، وإنما قلنا : إن الشأن فى كل منهما ما ذكر إشاره إلى أن كلا منهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن فى الكنايه المنتفيه الوسائط الخفاء كما تقدم فى عرض القفا وفى كثيرها الوضوح لمرور الذهن بسـرعه إلى المقصود إما مع إحضارها لظهورها وإما بدون الإحضار لكثره الاسـتعمال فيسـرع الانتقال ، ولا يقال إذا أسرع الذهن للانتقـال بـدون إحضـار فلاـ واسـطه ؛ لأنا نقول يكفى فى كون الكنايه ذات وسائط وجودها فى نفس الأمر مع إمكان إحضارها عرفا – فتأمل. اه يعقوبى.

(قوله : المطلوب بها نسـبه) ضابطها أن يصـرح بالصفه ويقصد بإثباتها لشىء الكنايه عن إثباتها للمراد وهو الموصوف بها (قوله : أى إثبـات أمر لأـمر أو نفيه عنه) أى : إثبـات صـفه لموصوف أو نفى صـفه عن موصوف (قوله : وهو) أى : إثبـات أمر لأمر إلخ المراد بالاختصاص فى هـذا المقام أى : القسم الثالث وليس المراد بالاختصاص فيه الحصـر ، والحاصل أن الاختصاص المعبر به فى هـذا القسم فى كلاـم المصـنف وغيره المراد به مجرد ثبوت أمر لأـمر كـان على وجه الحصـر أولاـ لا خصوص الحصـر فقول المصنف : فإنه أراد أن يثبت اختصاص إلخ مراده بالاختصاص مجرد الثبوت ؛ ولذا قال الشارح : أى :

(كقوله : إن السماحه والمروءه) هى كمال الرجوليه (والندى ... فى قبه ضربت على ابن الحشرج ؛ ...

******

ثبوتهـا له لأنه ليس فى البيت أداه حصـر ، وإنما عبر بالاختصاص عن مجرد الثبوت وإن كان مجرد الثبوت أعم ؛ لأن من ثبت له شىء لاـ يخلو من الاختصـاص به فى نفس الأمر ولو لم تقصـد الـدلاله عليه ، إذ لا بـد من تحقق من ينتفى عنه ذلك الشـىء فى نفس الأمر.

(قوله : كقوله) أى الشاعر وهو زياد الأعجم من أبيات من الكامل قالها فى : عبـد الله بن الحشـرج ، وكان أميرا على نيسابور فوفد عليه زياد فأمر بإنزاله ، وبعث إليه ما يحتاجه فأنشده البيت وبعده (١) :

ملك أغرّ متوّج ذو نائل

للمعتفين يمينه لم تشنج

يا خير من صعد المنابر بالتّقى

بعد النبىّ المصطفى المتحرج (٢)

لما أتيتك راجيا لنوالكم

ألفيت باب نوالكم لم يرتج

فأمر له بعشـره آلاف درهم ، وكان عبـد الله بن الحشـرج سـيدا من سادات قيس وأميرا من أمرائها ، وولى عماله خراسان وفارس وهمذان (قوله : إن السـماحه) هى بذل مالا يجب بذله من المال عن طيب نفس سواء كان ذلك المبذول قليلا أو كثيرا ، والندى : بـذل الأـموال الكثيره لاكتسـاب الأـمور الجليله العـامه كثنـاء كـل أحـد ويجمعهما الكرم ، والمروءه فى العرف : سـعه الإحسان بالأموال وغيرها كالعفو عن الجنايه وتفسـر بكمال الرجوليه كما قال الشارح ، لكن يرد عليه أنه يقتضـى اختصاصـها بالرجل دون المرأه مع أنهـا تتصف بـالمروءه إلا أن يقال المراد بالرجوليه الإنسانيه الشامله للـذكر والأنثى ، وتفسـر أيضا بالرغبه فى المحافظه على دفع ما يعاب به الإنسان وعلى ما يرفع على الأقران وهذا قريب مما قبله.

(قوله : فى قبه ضـربت على ابن الحشـرج) فى جعل هذه الصـفات الثلاثه فى قبه مضـروبه على ابن الحشـرج كنايه عن ثبوتها له ؛ لأنه إذا أثبت الأمر فى مكان الرجل

١- الشعر لزياد الأعجم فى الأغانى ج ١٢ ص ٤١.

٢- وفى المطبوع : المستخرج مكان المتحرج وما أثبت كما فى الأغانى ودلائل الإعجاز.

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى : ثبوتها له (فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول : إنه مختص بها ، أو نحوه) مجرور عطفا على : أن يقول ، أو منصوب عطفا على : أنه مختص بها ؛ مثل أن يقول : ثبتت سماحه ابن الحشرج ، أو السماحه لابن الحشرج ، أو سمح ابن الحشرج ، أو حصلت السماحه له ، أو ابن الحشرج سمح ؛ كذا فى المفتاح ، وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص هاهنا الحصر (إلى الكنايه) أى : ترك التصريح ، ...

******

وحيزه فقد أثبت له (قوله : فإنه) أى : الشاعر وهذا عله لكون البيت المذكور مثالا للكنايه المطلوب بها النسبه (قوله : أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى : أراد أن يفيد ثبوت ابن الحشرج لهذه الصفات (قوله : أى ثبوتها له) هو بالنصب تفسير للاختصاص ، وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت ، والحصول وأن فى عباره المصنف قلبا ، وأن المراد منها أن الشاعر أراد أن يفيد ثبوت هذه الصفات الثلاثه لابن الحشرج (قوله : باختصاصه بها) أى ثبوتها له.

(قوله : بأن يقول إلخ) تصوير للتصريح بالاختصاص بها ، وقوله : إنه أى : ابن الحشرج ، وقوله مختص بها أى : بهذه الأوصاف الثلاثه (قوله : عطفا على أن يقول) أى : فالمعنى ترك التصريح المصور بذلك القول وبنحوه (قوله : عطفا على أنه مختص) أى :فالمعنى حينئذ بأن يقول : إنه مختص ، أو يقول نحوه أى : نحو أنه مختص بها من الطرق الداله على ثبوت النسبه للموصوف كإضافتها له إضافه بتقدير اللام نحو : ثبتت سماحه ابن الحشرج ؛ لأن إضافتها له تفيد كونها ثابته له وكإسنادها إليه فى ضمن الفعل نحو سمح ابن الحشرج وكنسبتها إليه نسبه تشبه الإضافه مع الإخبار بالحصول كأن يقال : حصلت السماحه لابن الحشرج أو السماحه لابن الحشرج حاصله وكإسنادها إليه على أنها خبر فى ضمن الوصف كأن يقال ابن الحشرج سمح بسكون الميم ، وكذا يقال فى الندى والمروءه (قوله : وبه يعرف) أى : وبما ذكر من الأمثله يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص – المعبر به فى كلامهم هاهنا أى : فى هذا القسم – الحصر ، بل المراد به الثبوت للموصوف سواء كان على وجه الحصر أم لا و (قوله : وبه يعرف إلخ) استدلال على ما

ومال إلى الكنايه (بأن جعلها) أى : تلك الصفات (فى قبه) تنبيها على أن محلها ذو قبه ؛ وهى تكون فوق الخيمه يتخذها الرؤساء (مضروبه عليه) أى : على ابن الحشرج ، فأفاد إثبات الصفات المذكوره له ؛ لأنه إذا أثبت الأمر فى مكان الرجل ، وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أى : مثل البيت المذكور فى كون الكنايه لنسبه الصفه إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ، ويشتمل عليه (قولهم : المجد بين ثوبيه ، والكرم بين برديه) ...

******

قدمه من أنه ليس المراد بالاختصاص فى هذا القسم الحصر ، وحينئذ فلا تكرار بين ما هنا وما تقدم (قوله : ومال إلى الكنايه) إتيان الشارح بمال يحتمل أنه إشاره إلى أن ترك فى كلام المصنف مضمن معنى مال ، فيكون العطف فى كلام الشارح تفسيريا أى ترك التصريح ومال عنه إلى الكنايه ، ويحتمل أنه إشاره إلى أن قول المصنف : إلى الكنايه متعلق بمحذوف عطفا على قوله : ترك التصريح (قوله : فى قبه) أى : حاصله وواقعه فى قبه (قوله : تنبيها) عله لترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الأوصاف للممدوح وميله للكنايه بأن جعلها واقعه فى قبه مضروبه على الممدوح أى لأجل التنبيه على أن محل تلك الصفات وهو الممدوح ذو قبه وأنه من الرؤساء (قوله : وهى تكون إلخ) أى : والقبه مأوى يشبه الخيمه إلا أنها تكون فوق الخيمه فى العظم والاتساع وهى التى تسمى الآن بالصوان (قوله : فأفاد) أى : الشاعر بجعل الصفات فى قبه مضروبه على الممدوح إثباتها له والحاصل أن المصرح به نسبه الصفات للقبه حيث جعلت فيها وهى صفات لا تقوم بنفسها ، بل بغيرها ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبه فتعين أن يكون هو المضروب عليه القبه لصلاحيته لها وعدم مشاركه غيره له فى تلك القبه فيكون المقصود من تلك الكنايه نسبه الصفات وثبوتها له فهذا هو المكنى عنه.

(قوله : لأنه إذا أثبت الأمر) أى : الذى لا يقوم بنفسه كما هنا (قوله : فقد أثبت له) أى : لاستحاله قيام ذلك الأمر بنفسه ووجوب قيامه بمحل ولا يصح أن يكون قائما بمحل الرجل وحيزه فيتعين إثباته للرجل ؛ لأن الأصل عدم مشاركه الغير لذلك الرجل فى مكانه وحيزه (قوله : بأن تجعل) أى : بسبب جعل الصفه و (قوله : فيما يحيط به) أى : بالموصوف فينتقل من ذلك لإثباتها للموصوف (قوله : المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه)

حيث لم يصرح بثبوت المجد له ، بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه ، وبين ثوبيه. فإن قلت: هاهنا قسم رابع ؛ وهو أن يكون المطلوب بها صفه ونسبه معا ؛ كقولنا : كثر الرماد فى ساحه زيد ؛ قلت : ليس هذا كنايه واحده ، بل كنايتان ؛ إحداهما : المطلوب بها نفس الصفه ؛ ...

******

المجد الشرف والكرم صفه ينشأ عنها بذل المال عن طيب نفس ، والثوبان والبردان متقاربان ، وثناهما بالنظر إلى أن الغالب فى الملبوس تعدده وهما على تقدير المضاف أى : بين أجزاء برديه وثوبيه ، وإنما قدرنا ذلك لأن الشخص الممدوح حل فى بينيه أجزاء البردين والثوبين ؛ لأن كلا منهما محيط بكله أو بعضه على وجه الاشتمال (قوله : حيث لم يصرح) أى : وإنما كان هذا المثال نحو ما تقدم من البيت فى كون الكنايه لنسبه الصفه للموصوف ؛ لأنه لم يصرح بثبوت المجد والكرم للممدوح بحيث يقال : ثبت الكرم والمجد له أو هما مختصان به ، بل كنى إلخ ، فالحيثيه فى كلامه للتعليل (قوله : بل كنى عن ذلك) أى : عن ثبوتهما له بكونهما بين برديه وثوبيه أى : لأن من المعلوم أن حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبين لا يخلو عن موصوف بهما هنالك وليس إلا صاحب الثوبين ؛ لأن الكلام فى الثوبين الملبوسين فأفاد الثبوت للموصوف بطريق الكنايه والكرم والمجد مذكوران فلا يطلبان ، وإنما طلب ثبوتهما لموصوفهما فكانت الكنايه هنا مما طلب بها النسبه (قوله : فإن قلت إلخ) هذا وارد على قول المصنف سابقا وهى ثلاثه أقسام و (قوله : هاهنا) أى : فى الكنايه (قوله : كثر الرماد فى ساحه زيد) الساحه هى الفسحه التى بين بيوت الدار وقدام بابها والمثال المذكور كنايه عن المضيافيه وإثباتها لزيد ، أما الإثبات ، فلأنا لم نثبت كثره الرماد لزيد ولا لما أضيف لضميره كما فى طويل نجاده حتى تكون النسبه معلومه ، وإنما أثبتناها فى ساحته لينتقل من ذلك إلى ثبوتها له ، وأما المضيافيه فلأنا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبه ، بل كنينا عنها بكثره الرماد (قوله : قلت ليس هذا كنايه واحده ، بل كنايتان إلخ) حاصله أنا لا نسلم أن هذا المثال كنايه طلب بها الصفه والنسبه معا بل كنايتان إحداهما طلب بها النسبه وهى إثبات الكثره فى الساحه والأخرى طلب بها نفس المضيافيه وهى التصريح بكثره الرماد لينتقل بها إلى المضيافيه لاستلزامها إياها ، ولك أن تسمى مجموع الكنايتين

وهى كثره الرماد ؛ كنايه عن المضيافيه ، والثانيه : المطلوب بها نسبه المضيافيه إلى زيد ؛ وهو جعلها فى ساحته ؛ ليفيد إثباتها له.

الكنايه العرضيه

(والموصوف فى هذين القسمين) يعنى : الثانى ، والثالث (قد يكون) مذكورا ؛ كما مر ، وقد يكون (غير مذكور ؛ ...

******

قسما آخر ، إذ لا حجر فى الاصطلاح لكن لو فتحنا هذا الباب لحدثت لنا كنايه خامسه وهى التى يطلب بها الصفه والنسبه وغيرهما وهو الموصوف كقولنا : كثر الرماد فى ساحه العالم حيث دل الدليل كالشهره على أن المراد بالعالم زيد ، فتكون كثره الرماد كنايه عن الصفه وهى المضيافيه لاستلزامها إياها وإثباتها فى الساحه كنايه عن نسبتها للموصوف ، وذكر العالم كنايه عن الموصوف على ما تقدم فى الكنايه بالصفه عن الموصوف (قوله : وهى كثره الرماد) الضمير هى راجع لإحداهما لا إلى الصفه ، وإحداهما نفس الكنايه (قوله : يعنى الثانى) أى : من أقسام الكنايه وهو المطلوب به صفه والثالث هو المطلوب به نسبه صفه لموصوف (قوله : قد يكون غير مذكور) أى : لا لفظا ولا تقديرا ؛ لأن المقدر فى التركيب حيث كان يقتضيه كالمذكور ، وإنما قال والموصوف فى هذين ؛ للاحتراز عن الموصوف فى القسم الأول من أقسام الكنايه ، فإنه لا يتصور إلا كونه غير مذكور ، لأنه نفس المطلوب بالكنايه بخلاف القسم الثانى والثالث من أقسام الكنايه ، فإن الموصوف فيهما قد يذكر وقد لا يذكر ؛ فمثال ذكره فى القسم الأول من هذين القسمين وهو المطلوب بها صفه قولهم : زيد طويل نجاده فالموصوف بالصفه المطلوبه وهو زيد قد ذكر ، ومثال ذكره فى الثانى وهو المطلوب بها نسبه قوله : إن السماحه والمروءه البيت فإن الموصوف بنسبه السماحه والمروءه إليه وهو ابن الحشرج قد ذكر وأما مثال عدم ذكره فى المطلوب بها صفه والنسبه مذكوره فهو متعذر ضروره استحاله نسبه لغير منسوب إليه أى : حكم على غير محكوم عليه ملفوظ أو مقدر ، وحينئذ فمتى كان المطلوب بها صفه وكانت النسبه موجوده فلا بد من ذكر الموصوف لفظا أو تقديرا فذكره لفظا كما فى : زيد كثير الرماد وذكره تقديرا كأن

كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين : "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده") (١) فإنه كنايه عن نفى صفه الإسلام عن المؤذى ؛ وهو غير مذكور فى الكلام ، وأما القسم الأول ؛ وهو ما يكون المطلوب بالكنايه نفس الصفه ، ...

******

يقال : كثير الرماد فى جواب هل زيد كريم؟ وأما مثال عدم ذكره والنسبه غير مذكوره فموجود كقولك : كثر الرماد فى هذه الساحه ، فإن كثره الرماد كنايه عن صفه المضيافيه وإيقاع الكثره فى الساحه كنايه عن ثبوت المضيافيه لصاحب الساحه وهو لم يذكر (قوله : كما يقال) الأولى كقوله - عليه الصلاه والسّلام ؛ لأنه حديث كما فى البخارى ، و (قوله : فى عرض من يؤذى) العرض بالضم الناحيه والجانب ، والمراد به هنا التعريض أى : فى التعريض بمن يؤذى المسلمين (قوله : كما يقال) مثال للقسم الثالث وهو الكنايه عن النسبه والنسبه المكنى عنها هنا نفى الصفه لا ثبوتها ؛ لأن نسبه الصفه يكنى عنها مطلقا سواء كانت ثبوتيه أو سلبيه وهى هنا سلبيه ، إذ هى سلب الإسلام عن المؤذى (قوله : عن نفى صفه الإسلام) الإضافه للبيان ، و (قوله : وهو) أى : المؤذى (غير مذكور فى الكلام) ووجه الكنايه هنا أن مدلول الجمله حصر الإسلام فيمن لا يؤذى ولا ينحصر فيه إلا بانتفائه عن المؤذى فأطلق الملزوم وأريد اللازم (قوله : وأما القسم الأول) أى : من هذين القسمين الأخيرين وهو الثانى فى المتن وليس المراد القسم الأول من الأقسام الثلاثه المذكوره فى المتن كما توهم وهذا مقابل المحذوف أى : أما كون القسم الثانى من هذين القسمين تاره يكون الموصوف فيه مذكورا وتاره يكون غير مذكور فظاهر فى جميع أنواعه ، وأما القسم الأول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تاره يكون مذكورا وتاره غير مذكور فى جميع أنواعه والقصد بذلك - أى : بقوله وأما القسم الأول إلخ - تقييد كلام المصنف ، فإن ظاهره أنه إذا كان المطلوب بها صفه تاره يكون الموصوف مذكورا ، وتاره يكون غير مذكور سواء صرح بالنسبه أم لا ، مع أنه متى صرح بالنسبه فلا بد من ذكر الموصوف فيقيد كلام المصنف بالنسبه للقسم الأول بما إذا

١- أخرجه البخارى (ح ١٠) ، ومسلم (١ / ٢١٤).

وتكون النسبه مصرحا بها ، فلا يخفى أن الموصوف بها يكون مذكورا لا محاله ؛ لفظا ، أو تقديرا. وقوله : (فى عرض من يؤذى) معناه : التعريض به ؛ يقال : نظرت إليه من عرض - بالضم - أى : من جانب وناحيه. قال (السكاكى : الكنايه تتفاوت إلى تعريض ، وتلويح ، ورمز ، وإيماء ، وإشاره) وإنما قال : تتفاوت ، ولم يقل : تنقسم ؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكنايه فقط ، بل هو أعم ؛ كذا فى شرح المفتاح ؛ وفيه نظر ، والأقرب أنه قال ذلك لأن هذه الأقسام ...

******

لم يصرح بالنسبه (قوله : وتكون النسبه مصرحا بها) أى : والحال أن النسبه المطلوب بها الصفه مصرح بها وهذا إشاره إلى قسم للقسم الثانى لا- إلى جمله القسم الثانى (قوله : أى من جانب وناحيه) أى : ولما كان المعنى المعرض به منظورا له من ناحيه المعنى المستعمل فيه اللفظ قيل للفظ المستعمل فى ذلك المعنى تعريض (قوله : تتفاوت) أى : تتنوع (قوله : وإشاره) عطف مرادف ، لأن الرمز والإشاره شىء واحد ، وحينئذ فالأنواع أربعه لا خمسه (قوله : وأمثاله) أى : من التلويح والرمز والإيماء (قوله : بل هو) أى : ما ذكر من التعريض وأمثاله أعم من الكنايه ؛ لأن هذه الأمور لا تختص بالكنايه ؛ لأن التعريض مثلا يكون كنايه ومجاز والتلويح والرمز والإشاره يطلق كل منها على معنى غير الكنايه اصطلاحا ولغه فلو عبر بالانقسام أفاد أن هذه الأشياء لا تخرج عن الكنايه ، إذ أقسام الشىء أخص منه (قوله : كذا فى شرح المفتاح) أى : للرازى (قوله : وفيه نظر) أى : من وجهين أحدهما أن تعديه التفاوت بإلى إنما تصح بتضمينه معنى الانقسام فقد عاد الأمر إلى الانقسام ثانيهما أن أقسام الشىء لا يجب أن تكون أخص منه لصحه أن يكون بعض الأقسام أو كلها بينها وبين المقسم عموم من وجه كما مر فى تقسيم الأبيض إلى حيوان وغيره ، والحال أن بين الحيوان والأبيض عموما من وجه لصدقهما فى الحيوان الأبيض واختصاص الحيوان بنحو الفرس الأدهم ، واختصاص الأبيض بنحو العاج ، وكذا غيره وإذا صح أن يكون قسم الشىء أعم منه فلا ضرر حينئذ فى التعبير بتنقسم ولا نسلم أنه يقتضى أن هذه الأشياء لا تخرج عن الكنايه لما علمت أنه يصح أن يكون قسم الشىء أعم منه هذا محصل كلام الشارح وهو

قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات : من الوضوح والخفاء ، وقله الوسائط وكثرتها.

******

مبنى على ما اختاره من جواز كون القسم أعم من المقسم والمحققون على خلافه ؛ لأن القسم من حيث هو قسم لا يكون إلا أخص وعمومه إنما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم (قوله : قد تتداخل) أى : يدخل بعضها فى بعض فيمكن اجتماع الجميع فى صوره واحده باعتبارات مختلفه لجواز أن يعبر عن اللازم باسم الملزوم فيكون كنايه ومع ذلك قد يكون تعريضا بالنظر لسامع يفهم أن إطلاقه على ذلك الغير بالسياق ، وقد يكون تلويحا بالنظر لسامع آخر لفهمه كثره الوسائط ولم يفهم المعرض به ، وقد يكون رمزا بالنسبه لسامع آخر يخفى عليه اللازم ، والحاصل أنها أقسام اعتباريه تختلف باختلاف الاعتبارات ويمكن اجتماعها لا أنها أقسام حقيقه مختلفه بالفصول لا يمكن اجتماعها فعدل السكاكى عن التعبير ب- تنقسم لئلا يتوهم أنها أقسام حقيقيه متباينه كما هو الأصل فيها (قوله : وتختلف إلخ) عطف على تتداخل من عطف السبب على المسبب ؛ لأن دخول بعضها فى بعض واجتماعها بسبب اختلاف الاعتبارات أى : المعتبرات وبين الاعتبارات بقوله : من الوضوح والخفاء إلخ ، وبعد هذا كله فيقال للعلامه الشارح : إن هذا الوجه الذى استقربته إنما أفاد وجه العدول عن التعبير بالانقسام ، وأما وجه التعبير بخصوص التفاوت المشعر بالاختلاف فى الرتبه مع التساوى فى شىء يعم فلم يظهر على أن هذا الوجه الذى استقر به قد يقال عليه : إن الأمور الاعتباريه التى وقع بها الاختلاف بين هذه الأشياء يكفى اعتبارها فى كونها أقساما متباينه ؛ لأن صدق كل منها فى صوره الاجتماع المذكور إنما هو باعتبار يخالف به الآخر فهى أقسام مختلفه لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخله بذلك الاعتبار ، وإن اعتبر مجرد الصدق من غير رعايه أوجه الاختلاف لم يصدق التفاوت أيضا فلعل الأولى أن يقال : إنما عبر السكاكى بالتفاوت للإشاره إلى أن هذه الأقسام وإن استوت فى كونها كنايه يقع التفاوت فيها فى جمله أى : أنه يفوق بعضها بعضا فى رتبه دقه الفهم وظهوره وفى رتبه قله الوسائط وكثرتها وذلك مما يؤدى إلى التفاوت فى الأبلغيه ؛ لأن الخطاب بها يختلف

(والمناسب للعرضيه التعريض) أى : الكنايه إذا كانت عرضيه مسوقه لأجل موصوف غير مذكور. كان المناسب أن يطلق عليها اسم : التعريض ؛ لأنه إماله الكلام إلى عرض يدل على المقصود ؛ يقال عرضت لفلان : ...

******

يناسب بعضها الذكى وبعضها الغبى وما يكون خطابا لذكى يفوق ما كان خطابا لغبى فى الأبلغيه ، وإن كان كل فى مقامه بليغا - فتأمل اه يعقوبى.

(قوله : والمناسب إلخ) هذا من كلام السكاكى قصد به تمييز تلك الأقسام بعضها من بعض وأشار إلى أن بين كل قسم واسمه مناسبه و (قوله : والمناسب للعرضيه) أى : لكون الكنايه عرضيه و (قوله : التعريض) أى : إطلاق اسم التعريض عليها وتسميتها بالتعريض (قوله : مسوقه لأجل موصوف غير مذكور) هذا تفسير العرضيه ، وحينئذ ففى الكلام حذف حرف التفسير وهو أى : المسوقه لأجل إثبات صفه لموصوف غير مذكور كما إذا قلت المؤمن هو غير المؤذى وأردت نفى الإيمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد لفرد معين (قوله : لأنه) أى التعريض وهذا تعليل لكون تسميه الكنايه العرضيه بالتعريض مناسبا ، وحاصله أنه إنما ناسب لوجود معنى التعريض فيها.

(قوله : إماله الكلام) أن توجيهه و (قوله : إلى عرض) بالضم أى : جانب وناحيه ، و (قوله : يدل) - أى : ذلك العرض بمعنى الجانب - على المقصود ويفهم منه وذلك الجانب هو محل استعماله الكلام وسياقه والقرائن كذا كتب بعضهم ، وقرر شيخنا العدوى أن قوله : إماله الكلام إلى عرض أى : جانب وهو المعنى الكنائى ، وقوله : يدل أى ذلك العرض على المقصود وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام مثلا قولك : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، معناه الصريح : حصر الإسلام فى غير المؤذى ويلزم منه نفى الإسلام عن كل مؤذ وهذا هو المعنى الكنائى والمقصود من السياق نفى الإسلام عن المؤذى المعين كزيد وهذا هو المعرض به وليس اللفظ مستعملا فيه ، بل مستعمل فى المعنى الكنائى ، فالمعنى المعرض به ليس حقيقيا للفظ ولا مجازيا ولا كنائيا ، وإذا علمت ما ذكر ظهر لك أن الكنايه العرضيه غير التعريض إلا أن المناسب كما قال السكاكى : تسميتها به لوجود معناه فيها (قوله : عرضت لفلان) أى : ارتكبت التعريض

وبفلان - إذا قلت قولا لغيره وأنت تعنيه ؛ فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد جانبا آخر.

(و) المناسب (لغيرها) أى : لغير العرضيه (إن كثرت الوسائط) ...

******

لأجل إظهار حال فلان فاللام للتعليل (قوله : وبفلان) الباء للسببيه أى : عرضت بسبب إظهار حال فلان (قوله : وأنت تعنيه) أى : تعنى فلانا وتقصده فالقول ليس مستعملا فيه وإنما تعنيه من عرض ولهذا لم يقل وأنت تعنيه منه (قوله : فكأنك أشرت إلخ) أى : فكأنك لما قلت قولا له معنى أصلى وأردت معنى آخر وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام الذى هو حال فلان أشرت بالكلام إلى جانب حسى وأردت به جانبا آخر ، وإنما عبر بقوله : فكأنك ولم يقل : فقد أشرت إلخ بلا تشبيه للإشاره إلى أن الجانب هنا لا يراد به أصله الذى هو الحسى وإنما يراد به ما شبه به وهو المعنى أو أن الكنائيه للتحقيق أى : إذا قلت قولا وعنيت به فلانا فقد أشرت تحقيقا إلى جانب وهو المعنى الأصلى الموضوع له اللفظ وأردت به جانبا آخر وهو المعنى المعرض به الذى قصد من سياق الكلام وقد يقال : قضيه هذا التوجيه تسميه الكنايه تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضيه أى : مسوقه لأجل موصوف غير مذكور لوجود هذا المعنى فى الجميع ، إذ كل كنايه أطلق فيها اللفظ الذى له جانب هو معناه الأصلى ، وأريد به جانب آخر خلاف أصله ، ويمكن الجواب بأن اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه الموصوف أظهر ؛ لأنه أشير بالكلام لغير مذكور ولا مقدر فكان إطلاق اسم التعريض الذى هو إراده جانب آخر عليه أنسب ، واعلم أن التعريض ليس من مفهوم الحقيقه فقط ولا من المجاز ولا من الكنايه ؛ لأن الحقيقه هو اللفظ المستعمل فى معناه الأصلى والمجاز هو المستعمل فى لازم معناه فقط والكنايه هو المستعمل فى اللازم مع جواز إراده الأصل والتعريض أن يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقرائن من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلا ، ولذلك يكون لفظ التعريض تاره حقيقه وتاره يكون مجازا وتاره يكون كنايه ، فالأول كما إذا قيل : لست أتكلم أنا بسوء فيمقتنى الناس ويريد إفهام أن فلانا ممقوت ؛ لأنه كان يتكلم بسوء فالكلام حقيقه ولما سيق عند تكلم فلان بالسوء كان فيه

بين اللازم والملزوم ؛ كما فى : كثير الرماد ، وجبان الكلب ، ومهزول الفصيل (التلويح) لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد.

******

تعريض بمقته ، ولكن فهم هذا المعنى من السياق لا من الوضع ، والثانى كما إذا قيل لك : رأيت أسودا فى الحمام غير كاشفين العوره فما مقتوا ، ولا عيب عليهم تعريضا بمن كان حاضرا أنه كشف عورته فى الحمام فمقت وعيب عليه ، فالكلام مجاز ، ولكن قد فهم هذا المقصود من السياق لا من المعنى المجازى ، والثالث كما إذا قلت : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كنايه عن كون من لم يسلم المسلمون من لسانه غير مسلم ويفهم منه بطريق التعريض الذى هو الإفهام بالسياق أن فلانا المعين ليس بمسلم فقولهم : إن الكنايه تكون تعريضا معناه أن اللفظ قد يستعمل فى معنى مكنى عنه ليلوح بمعنى آخر بالقرائن ، والسياق كما فى هذا المثال فإن حصر الإسلام فيمن لا يؤذى من لازمه انتفاؤه عن مطلق المؤذى ، فإذا استعمال هذا اللفظ فى هذا اللفظ فى هذا اللازم كنايه فإن لم يكن ثم شخص معين آذى كان اللفظ كنايه وإلا جاز أن يعرض بهذا الشخص المعين أنه غير مسلم بسبب المعنى اللازم الذى استعمل فيه اللفظ وهو أن مطلق المؤذى غير مسلم (قوله : بين اللازم) أى : الذى استعمل لفظه وبين الملزوم أى : الذى أطلق اللفظ عليه كنايه ، وإنما فسرنا اللازم والملزوم بما ذكر على اصطلاح السكاكى لأن أصل الكلام له (قوله : كما فى كثير الرماد) أى : فإن بين كثره الرماد والمضيافيه المستعمله هى فيها وسائط وهى كثره الإحراق وكثره الطبائخ وكثره الأكله وكثره الأضياف (قوله : وجبان الكلب) أى : فإن بين جبن الكلب والمضيافيه المستعمل هو فيها وسائط وهى عدم جراءه الكلب وأنس الكلب بالناس وكثره مخالطه الواردين وكثره الأضياف (قوله : ومهزول الفصيل) أى : فإن بين هزال الفصيل والمضيافيه المستعمل هو فيها وسائط وهى عدم اللبن وكثره شاربيه وكثره الأضياف (قوله : التلويح) أى : إطلاق اسم التلويح عليها وتسميتها به (قوله : لأن التلويح إلخ) عله لمحذوف أى : وإنما سميت الكنايه الكثيره الوسائط كما ذكر تلويحا ؛ لأن التلويح فى الأصل أن تشير إلى غيرك من بعد أى وكثره الوسائط بعيده الإدراك غالبا

(و) المناسب لغيرها (إن قلت) الوسائط (مع خفاء) فى اللزوم ؛ كعريض القفا ، وعريض الوساده (الرمز) لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفيه ؛ لأن حقيقته الإشاره بالشفه أو الحاجب.

(و) المناسب لغيرها إن قلت الوسائط (بلا خفاء) كما فى قوله :

أو ما رأيت المجد ألقى رحله

فى آل طلحه ثم لم يتحول

******

(قوله : والمناسب لغيرها) أى : لغير العرضيه (قوله : إن قلت الوسائط) المراد بقلتها ألّا تكون كثيره وهذا صادق بانعدامها رأسا وبوجودها مع القله (قوله : مع خفاء فى اللزوم) أى : بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الأصلى للفظ (قوله : كعريض القفا وعريض الوساده) الأول مثال لما عدمت فيه الوسائط ، وذلك لأنه يكنى عن البله بعرض القفا فيقال فلان عريض القفا أى : أنه أبله وليس بينهما واسطه عرفا ؛ وذلك لأنه يكنى بعرض الوساده عن البله وليس بينهما إلا واسطه واحده ؛ لأن عرض الوساده يستلزم عرض القفا وعرض القفا يستلزم البله (قوله : الرمز) أى : إطلاق الرمز عليها وتسميتها به (قوله : لأن الرمز إلخ) عله لمحذوف أى : إنما سميت هذه رمزا ؛ لأن الرمز فى الأصل إلخ (قوله : لأن حقيقته إلخ) أى : وإنما قيدنا بقولنا على سبيل الخفيه ؛ لأن حقيقته الإشاره بالشفه والحاجب أى : والغالب أن الإشاره بهما إنما تكون عند قصد الإخفاء.

(قوله : والمناسب لغيرها) أى : لغير العرضيه إن قلت الوسائط بلا خفاء الإيماء والإشاره أى : إطلاق الإيماء والإشاره عليها وتسميتها بهما وذلك لأن أصل الإشاره أن تكون حسيه وهى ظاهره ومثلها الإيماء (قوله : كما فى قوله : أو ما رأيت المجد إلخ) وجه كون الوسائط فيه قليله من غير خفاء أن تقول : إن إلقاء المجد رحله فى آل طلحه مع عدم التحول هذا معنى مجازى ، إذ لا رحل للمجد ولكن شبه برجل شريف له رحل يخص بنزوله من شاء ووجه الشبه الرغبه فى الاتصال بكل وأضمر التشبيه فى النفس على طريق المكنيه واستعمل معه ما هو من لوازم المشبه به وهو إلقاء الرحل أى : الخيمه والمنزل تخييلا ، ولما جعل المجد ملقيا رحله فى آل طلحه بلا تحول لزم من ذلك كون محله وموصوفه

(الإيماء والإشاره ، ثم قال :) السكاكى (والتعريض قد يكون مجازا ؛ كقولك : آذيتنى فستعرف ؛ وأنت تريد) بتاء الخطاب (إنسانا مع المخاطب دونه) أى : لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فقط ؛ فيكون مجازا

******

آل طلحه لعدم وجدان غيرهم معهم ، وذلك بواسطه أن المجد ولو شبه بذى الرحل هو صفه لا بد له من موصوف ومحل وهذه الواسطه بينه بنفسها فكانت الكنايه ظاهره والواسطه واحده فقد قلت الوسائط مع الظهور ، ثم إن مراده بقله الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواسطه الواحده مع الظهور كما مر فى البيت وكما فى عرض الوساده بناء على أنه ظاهر عرفا فى البله وليس بينهما إلا واسطه واحده ويصدق بعدم الواسطه أصلا مع الظهور كعرض القفا فى البله بناء على ظهوره عرفا فيه كما قيل (قوله : ثم قال إلخ) أى : انتقل السكاكى من الكنايه فى التعريض إلى تحقيق المجاز فيه فكلمه ثم للتباعد بين المبحثين ، وإلا فلا تراخى بين كلامى السكاكى ، والحاصل أن السكاكى بعد ما سمى أحد أقسام الكنايه تعريضا انتقل بعد ذلك لتحقيق الكلام التعريضى ، فذكر أنه تاره يكون مجازا ، وتاره يكون كنايه ، فقوله والتعريض أى : الكلام التعريضى أى : المعرض به (قوله : قد يكون مجازا) وذلك بأن تقوم القرينه على عدم صحه إراده المعنى الحقيقى.

(قوله : وأنت تريد إنسانا مع المخاطب) جمله حاليه أى : وإنما يكون هذا الكلام التعريضى مجازا ، فى حال كونك تريد بتاء الخطاب إنسانا مع المخاطب ، أى : تريد به تهديد إنسان مصاحب للمخاطب دون المخاطب ، فلا تريد تهديده أى تخويفه. (قوله : بتاء الخطاب) أى فى قولك : آذيتنى فستعرف. (قوله : مع المخاطب) صفه لإنسان أى حاضرا مع المخاطب ، فهو مصاحب له فى الحضور والسماع لا فى الإراده (قوله : أى : لا تريد المخاطب) أى لا تريد تهديده ، وحيث أردت بهذا الكلام تهديد غير المخاطب فقد صارت تاء الخطاب غير مراد بها أصلها الذى هو المخاطب ، وإنما أريد بها ذلك الإنسان بمعونه أن التهديد له ، وإذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب المخاطب وإنما أردت غيره للعلاقه كان هذا التعريض مجازا ؛ لأنه قد أطلق اللفظ وأريد به اللازم دون الملزوم.

(وإن أردتهما) أى : أردت المخاطب وإنسانا آخر معه جميعا (كان كنايه) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلى وغيره معه ، والمجاز ينافى إراده المعنى الأصلى (ولا بد فيهما) أى : فى الصورتين (من قرينه) داله على أن المراد فى الصوره الأولى هو الإنسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا ، وفى الثانيه كلاهما جميعا ليكون كنايه ، وتحقيق ذلك أن قولك : آذيتنى فستعرف - كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء ، ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء ، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كنايه ، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقه اشتراكه للمخاطب فى الإيذاء ؛ إما تحقيقا ، وإما فرضا وتقديرا مع قرينه داله على عدم إراده المخاطب كان مجازا.

******

(قوله : وإن أردتهما كان كنايه) أى : وإن أردتهما بتاء الخطاب بقرينه قوله قبل : وأنت تريد بتاء الخطاب - يعنى أن الكلام التعريضى قد يكون كنايه ، حيث لم تقم قرينه على عدم صحه إراده المعنى الأصلى ، بل قامت على إراده الأصلى وغيره ، وذلك كقولك : آذيتنى فستعرف ، والحال أنك أردت تهديد المخاطب وإنسانا آخر معه ، فحيث أردتهما بهذا الخطاب كان كنايه ؛ لأن الكنايه هى اللفظ الذى يجوز أن يراد به المعنى الحقيقى ولازمه ، والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم ، وأنت خبير بأنه إذا أريد بتاء الخطاب الأمران معا كان اللفظ مستعملا فى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى ، وهو ممنوع عند البيانيين ، إلا أن يقال : إراده المعنى الحقيقى هنا للانتقال لغيره ، وإن كان كل منهما هنا مقصودا بالإثبات ، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك كما فى سم.

(قوله : ولا بد فيهما من قرينه) أى : وإذا كان التعريض يكون مجازا ويكون كنايه فلا بد فى الصورتين السابقتين وهما صوره المجاز وصوره الكنايه من قرينه تميز إحداهما من الأخرى ، حيث اتحد لفظهما وإنما اختلفا فى الإراده ، فإذا وجدت القرينه الداله على أن المهدد هو غير المخاطب فقط - كأن يكون المخاطب صديقا وغير مؤذ - كان اللفظ مجازا ، وإذا وجدت القرينه الداله على أنهما هددا معا - كأن يكونا معا عدوين للمتكلم ومؤذيين له ، ويعلم عرفا أن ما يعامل به أحدهما يعامل به الآخر - كان اللفظ كنايه. (قوله : وتحقيق ذلك) أى : وبيان ذلك الكلام على الوجه الحق ، وهذا جواب عما يقال : لا نسلم أن (آذيتنى فستعرف)

(وإن أردتهما) أى : أردت المخاطب وإنسانا آخر معه جميعا (كان كنايه) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلى وغيره معه ، والمجاز ينافى إراده المعنى الأصلى (ولا بد فيهما) أى : فى الصورتين (من قرينه) داله على أن المراد فى الصوره الأولى هو الإنسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا ، وفى الثانيه كلاهما جميعا ليكون كنايه ، وتحقيق ذلك أن قولك : آذيتنى فستعرف - كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء ، ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء ، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كنايه ، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقه اشتراكه للمخاطب فى الإيذاء ؛ إما تحقيقا ، وإما فرضا وتقديرا مع قرينه داله على عدم إراده المخاطب كان مجازا.

******

(قوله : وإن أردتهما كان كنايه) أى : وإن أردتهما بتاء الخطاب بقرينه قوله قبل : وأنت تريد بتاء الخطاب - يعنى أن الكلام التعريضى قد يكون كنايه ، حيث لم تقم قرينه على عدم صحه إراده المعنى الأصلى ، بل قامت على إراده الأصلى وغيره ، وذلك كقولك : آذيتنى فستعرف ، والحال أنك أردت تهديد المخاطب وإنسانا آخر معه ، فحيث أردتهما بهذا الخطاب كان كنايه ؛ لأن الكنايه هى اللفظ الذى يجوز أن يراد به المعنى الحقيقى ولازمه ، والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم ، وأنت خبير بأنه إذا أريد بتاء الخطاب الأمران معا كان اللفظ مستعملا فى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى ، وهو ممنوع عند البيانيين ، إلا أن يقال : إراده المعنى الحقيقى هنا للانتقال لغيره ، وإن كان كل منهما هنا مقصودا بالإثبات ، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك كما فى سم.

(قوله : ولا بد فيهما من قرينه) أى : وإذا كان التعريض يكون مجازا ويكون كنايه فلا بد فى الصورتين السابقتين وهما صوره المجاز وصوره الكنايه من قرينه تميز إحداهما من الأخرى ، حيث اتحد لفظهما وإنما اختلفا فى الإراده ، فإذا وجدت القرينه الداله على أن المهدد هو غير المخاطب فقط - كأن يكون المخاطب صديقا وغير مؤذ - كان اللفظ مجازا ، وإذا وجدت القرينه الداله على أنهما هددا معا - كأن يكونا معا عدوين للمتكلم ومؤذيين له ، ويعلم عرفا أن ما يعامل به أحدهما يعامل به الآخر - كان اللفظ كنايه. (قوله : وتحقيق ذلك) أى : وبيان ذلك الكلام على الوجه الحق ، وهذا جواب عما يقال : لا نسلم أن (آذيتنى فستعرف)

.....

******

عن الدلاله الأصليه إن استعمل اللفظ فيه وحده كان مجازا ، وإن كان يسمى تعريضا وإن استعمل فيه مع المعنى الأصلى كان كنايه ، وإن كان يسمى تعريضا ، فيكون التعريض فردا من كل منهما لا يخرج عنهما بوجه من الوجوه ، والمحققون على أن له مفهوما مخالفا ، فجعله لا يخرج عن أحدهما مخالف لما عليه المحققون ، وإن أيد هذا بأنه إن لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على معنى دلاله صحيحه من غير أن يكون حقيقه فى ذلك المعنى ولا مجازا ولا كنايه فالحق ما قاله الشارح العلامه فى شرح المفتاح من أن معنى كون التعريض مجازا أو كنايه أن يرد على طريق أحدهما فى إفاده معنى كإفاده ذلك الأحد ، وأما معناه المعرض به فليس التعريض فيه مجازا ولا حقيقه لأنه إنما دل عليه بالسياق والقرائن ، ولا عجب فى ذلك فإن التراكيب كثيرا ما تفيد المعانى التابعه لمعانيها ولم تستعمل فيها لا حقيقه ولا مجازا ، كدلاله إن زيدا قائم مثلا على حال الإنكار ، فمعنى كون التعريض مجازا على هذا أن قولك : آذيتنى فستعرف يدل على تهديد المخاطب مطابقه ، ويدل على تهديد كل ما سواه لزوما ، ويفيد بالتعريض تهديد معين عند المخاطب بقرائن الأحوال ، فلما قامت القرائن على إراده ذلك المعين فقط وأنه هو المقصود بالذات دل على غير الأصل ، وكانت دلالته على طريق المجاز من جهه دلاله كل على غير الموضوع له فقط ، وليس التعريض باعتبار ذلك المعين المعرض به مجازا ؛ لأن الدلاله عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط نقل اللفظ إلى اللازم والملزوم ، كونه مقصود فقط بالقرائن لا يخرج به الكلام عن أصله ، ألا ترى إلى المجاز الذى صار حقيقه عرفيه فإن صيرورته حقيقه فى العرف لا تخرجه عن كونه مجازا باعتبار أصل اللغه ، فكذلك التعريض لا يخرج عن استعماله الأصلى من أن دلالته اللفظيه على غير المعرض به يكون دلالته الفرعيه السياقيه على المعرض به ، ومعنى كونه كنايه أن يراد الأصل والمعرض به معا ، فيكون على طريق الكنايه فى إراده الأصل والفرع ، إلا أن إراده الأصل لفظيه وإراده الفرع سياقيه ، وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فليفهم. انتهى.

[فصل] : الموازنه بين المجاز والحقيقه

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكنايه أبلغ من الحقيقه والتصريح ؛ ...

******

فصل : تكلم فيه على أفضليه المجاز والكنايه على الحقيقه والتصريح فى الجمله

(قوله : أطبق البلغاء) أى : اتفق أهل فن البلاغه الشامله للمعانى والبيان ، فالمراد بالإطباق : الإجماع والاتفاق ، مأخوذ من قولهم أطبق القوم على الأمر الفلانى : أجمعوا عليه ، والمراد بالبلغاء أهل فن البلاغه ؛ لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع ، ويمكن أن يراد بالبلغاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من أرباب السليقه ، ويكون إجماع أهل السليقه بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى أى الحقيقه والمجاز والتشبيه فى موارد الكلام ، وإن لم يعلموا بالاصطلاحات أى بلفظ حقيقه ولفظ مجاز ولفظ كنايه ولفظ استعاره.

(قوله : على أن المجاز والكنايه) أى : الواقعين فى كلام بلغاء العرب ومن تبعهم ، ويشمل قوله المجاز العقلى إلا أن العله توجب قصره على المجاز اللغوى. (قوله : أبلغ من الحقيقه) قيل عليه : إن أبلغ إن كان مأخوذا من بلغ بضم اللام بلاغه ففيه أن البلاغه لا يوصف بها الفرد والكنايه كلمه مفرده ، والمجاز قد يكون كلمه ، وأيضا الحال إن اقتضى الحقيقه كانت البلاغه فى الإتيان بها ولا عبره بغيرها من كنايه أو مجاز ، وإن اقتضى المجاز أو الكنايه كانت البلاغه فى الإتيان بما ذكر ولا عبره بالحقيقه ، وإن كان مأخوذا من بالغ مبالغه ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى ، وقد يجاب باختيار الأول وأن المراد البلاغه اللغويه وهى الحسن ؛ (فقوله : أبلغ من الحقيقه) أى : أفضل وأحسن منها ، ويصح إراده الثانى بناء على مذهب الأخفش والمبرد المجوزين لصوغ أفعل التفضيل من الرباعى ، والمعنى أنهما أكثر مبالغه فى إثبات المقصود. (قوله : من الحقيقه والتصريح) لف ونشر مرتب ؛ فقوله : من الحقيقه يعود إلى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكنايه ، وحينئذ فالمعنى المجاز أبلغ من الحقيقه والكنايه أبلغ من التصريح ، وربما يؤخذ من مقابله المجاز بالحقيقه والكنايه بالتصريح أن الكنايه ليست من المجاز ؛ لأن التصريح حقيقه قطعا فلو كانت الكنايه من المجاز كان فى الكلام تداخل ، ويحتمل أن يكون الأمر كذلك

[فصل] : الموازنه بين المجاز والحقيقه

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكنايه أبلغ من الحقيقه والتصريح ؛ ...

******

فصل : تكلم فيه على أفضليه المجاز والكنايه على الحقيقه والتصريح فى الجمله

(قوله : أطبق البلغاء) أى : اتفق أهل فن البلاغه الشامله للمعانى والبيان ، فالمراد بالإطباق : الإجماع والاتفاق ، مأخوذ من قولهم أطبق القوم على الأمر الفلانى : أجمعوا عليه ، والمراد بالبلغاء أهل فن البلاغه ؛ لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع ، ويمكن أن يراد بالبلغاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من أرباب السليقه ، ويكون إجماع أهل السليقه بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى أى الحقيقه والمجاز والتشبيه فى موارد الكلام ، وإن لم يعلموا بالاصطلاحات أى بلفظ حقيقه ولفظ مجاز ولفظ كنايه ولفظ استعاره.

(قوله : على أن المجاز والكنايه) أى : الواقعين فى كلام بلغاء العرب ومن تبعهم ، ويشمل قوله المجاز العقلى إلا أن العله توجب قصره على المجاز اللغوى. (قوله : أبلغ من الحقيقه) قيل عليه : إن أبلغ إن كان مأخوذا من بلغ بضم اللام بلاغه ففيه أن البلاغه لا يوصف بها الفرد والكنايه كلمه مفرده ، والمجاز قد يكون كلمه ، وأيضا الحال إن اقتضى الحقيقه كانت البلاغه فى الإتيان بها ولا عبره بغيرها من كنايه أو مجاز ، وإن اقتضى المجاز أو الكنايه كانت البلاغه فى الإتيان بما ذكر ولا عبره بالحقيقه ، وإن كان مأخوذا من بالغ مبالغه ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى ، وقد يجاب باختيار الأول وأن المراد البلاغه اللغويه وهى الحسن ؛ (فقوله : أبلغ من الحقيقه) أى : أفضل وأحسن منها ، ويصح إراده الثانى بناء على مذهب الأخفش والمبرد المجوزين لصوغ أفعل التفضيل من الرباعى ، والمعنى أنهما أكثر مبالغه فى إثبات المقصود. (قوله : من الحقيقه والتصريح) لف ونشر مرتب ؛ فقوله : من الحقيقه يعود إلى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكنايه ، وحينئذ فالمعنى المجاز أبلغ من الحقيقه والكنايه أبلغ من التصريح ، وربما يؤخذ من مقابله المجاز بالحقيقه والكنايه بالتصريح أن الكنايه ليست من المجاز ؛ لأن التصريح حقيقه قطعا فلو كانت الكنايه من المجاز كان فى الكلام تداخل ، ويحتمل أن يكون الأمر كذلك

لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينه) فإن وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه ...

******

ويكون ذكر الكنايه والتصريح بعد المجاز والحقيقه من باب ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على الأهميه ؛ لأن السبب الموجب لأكثريه المبالغه فى الكنايه مع التصريح فيه خفاء ، حيث قيل إن الكنايه يراد بها المعنيان معا فلا تنهض فيها العله الآتيه على وجه الوضوح ، ويحتمل أن يراد بالمجاز ما سوى الكنايه من أنواع المجاز بدليل ذكرها بعده وهو الأقرب.

(قوله : لأن الانتقال فيها) أى : فى المجاز والكنايه من الملزوم إلى اللازم ، فلا يفهم المعنى المراد من نفس اللفظ ، بل بواسطه الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، أما فى المجاز فظاهر أنه لا يفهم الرجل الشجاع من نفس قولك : رأيت أسدا فى الحمام ، بل بواسطه الانتقال من الحيوان إلى لازمه وهو الشجاع ، وأما فى الكنايه فلأن اللازم الذى قيل إن الانتقال فيها منه إلى الملزوم قد تقدم أنه ما دام غير ملزوم لم ينتقل منه ، فصح أن الانتقال فيها من الملزوم أيضا ، فالمراد بالملزوم بالنسبه لها الملزوم فى الذهن ، ومن كان لازما فى الخارج (قوله : فهو كدعوى الشيء ببينه) أى : وإذا كان الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم ، فذلك اللازم المنتقل إليه من الملزوم كالشيء المدعى ثبوته المصاحب للبينه ، أى الدليل ، بخلاف الحقيقه والتصريح فإن كلا منهما دعوى مجرده عن الدليل ، فإذا قلت : فلان كثير الرماد كأنك قلت : فلان كريم لأنه كثير الرماد ، وإذا قلت : رأيت أسدا فى الحمام فكأنك قلت : رأيت شجاعا فى الحمام لأنه كالأسد ، كذا قرر شيخنا العلامه العدوى.

وفى كلام بعضهم ما يقتضى أن المراد بالبينه الشاهدان حيث قال : ووجه كونهما كالدعوى بالبينه أن تقرر الملزوم يستلزم تقرر اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم ، فصار تقرر الملزوم مشعرا باللازم والقرينه مقرره له أيضا ، فصار كأنه قرر مرتين مثل الدعوى التى أثبتت بشاهدين من جهه أن فى كل تأكيد الإثبات ، وبهذا يعلم وجه كون الأبلغيه فى كلام المصنف مأخوذه من المبالغه ، وإنما قال : كدعوى ولم يقل : أن فيهما

أبلغ أن شيئا منهما يوجب أن يحصل فى الواقع زياده فى المعنى لا توجد فى الحقيقه والتصريح ، بل المراد أنه يفيد زياده تأكيد للإثبات ، ويفهم من الاستعاره أن الوصف فى المشبه بالغ حد الكمال كما فى المشبه به ، وليس بقاصر فيه ؛ كما يفهم من التشبيه ، والمعنى لا يتغير حاله فى نفسه بأن يعبر عنه بعباره أبلغ ؛ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله : [ليست مزيه قولنا : [رأيت أسدا] على قولنا : [رأيت رجلا هو والأسد سواء فى الشجاعه] أن الأول أفاد زياده فى مساواته للأسد فى الشجاعه لم يفدها الثانى ، ...

******

والتشبيه ، أن كل واحد من تلك الثلاثه الأول يفيد تأكيد الإثبات وهذا لا يفيده خلافها ، وليس السبب فى كون كل واحد من الثلاثه الأول أبلغ من خلافه أنه يفيد زياده فى نفس المعنى المراد ، كالكرم والشجاعه مثلا لا يفيدها خلافه ، فقول الشارح : وليس معنى كون المجاز والكنايه أى والاستعاره (وقوله : أبلغ) أى : من الحقيقه والتصريح والتشبيه (وقوله : أن شيئا منهما) أى : ومن الاستعاره (وقوله : يوجب أن يحصل) أى : يثبت فى الواقع ونفس الأمر ، ولو قال أن شيئا منهما يفيد زياده فى نفس المعنى لا تفيدها الحقيقه والتصريح لكان أوضح.

(قوله : بل المراد) أى : من كون المجاز والكنايه والاستعاره أبلغ من الحقيقه والتصريح والتشبيه (قوله : أنه) أى ما ذكر من كل من المجاز والكنايه والاستعاره (قوله : زياده تأكيد) الإضافه بيانيه (قوله : أن الوصف) أى الذى هو وجه الشبه (قوله : حد الكمال) أى مرتبه الكمال (قوله : وليس بقاصر) أى وليس الوصف بقاصر فى المشبه (قوله : كما يفهم إلخ) راجع للمنفى (قوله : بأن يعبر) أى بسبب أن يعبر عنه بعباره أبلغ كالمجاز والكنايه والاستعاره ، أى : أن التعبير بما ذكر لأجل إفاده تغير المعنى فى نفس الأمر منتف (قوله : وهذا) أى : المراد المتقدم مراد الشيخ عبد القاهر بقوله : إلخ ، خلافا للمصنف فإنه حمل كلام الشيخ على محمل آخر ثم اعترض عليه وأجاب عن اعتراضه انظر ذلك فى المطول.

(قوله : ليست مزيه) أى فضيله (قوله : أن الأول إلخ) هذا خبر ليس والمراد بالأول رأيت أسدا ، والمراد بالثانى رأيت رجلا هو والأسد سواء فى الشجاعه (قوله : فى مساواته)

بل الفضيله هى أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواه له لم يفده الثانى. والله أعلم.

كمل القسم الثانى ، والحمد لله على جزيل نواله ، والصلاه والسّلام على سيدنا محمد وآله.

******

فى بمعنى على أى ليست فضيله التركيب الأول المشتمل على الاستعاره على التركيب الثانى المحتوى على التشبيه ، أن الأول أفاد زياده على مساواه الرجل للأسد فى الشجاعه لم يفدها الثانى ، بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواه الرجل للأسد فى الشجاعه ولم يفد أحدهما زياده على المساواه المذكوره.

(قوله : بل الفضيله) أى فضيله الأول على الثانى (قوله : لإثبات تلك المساواه له) أى : للأسد (وقوله : لم يفده) أى ذلك التأكيد التركيب الثانى ، وبيان ذلك أن التركيب الأول أفاد المساواه من حيث التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به ؛ لأن ذلك التعبير يشعر بالاتحاد ودلاله الاتحاد على المساواه أبلغ من دلاله التنصيص على المساواه ، كما فى التركيب الثانى ، فإنه يخطر معه احتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض ، والاتحاد الذى أفاده التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به يقتضى المساواه فى الحقيقه المتضمنه للشجاعه ، وفيها تأكيد الإثبات أيضا من جهه أن الانتقال إلى الشجاعه المفاد بطريق المجاز كإثبات الشىء بالدليل ، وهذا أى إفاده تأكيد الإثبات بالانتقال من الملزوم إلى اللازم هو الجارى فى الكنايه والمجاز المرسل كما مر ، فثبت أن كلا من المجاز المرسل والكنايه والاستعاره لا يدل على أزيد مما تدل عليه الحقيقه ، وأن الفضيله فى كل واحد من هذه الثلاثه من جهه إفادته تأكيد الإثبات الذى لا تفيده الحقيقه.

هذا وقد تم الفن الثانى

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹